وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

علم الاجتماع السياسي

اسسه وابعاده

الدكتور صادق الأسود

١٩٩٠

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

علم الاجتماع السياسي

اسسه وابعاده

الدكتور صادق الأسود

١٩٩٠

مقدمـــة

ان التقدم الـذي حققتـه بحوث علم الاجتماع السيـاسي خلال العقـد الأخير ، وفي ميـادين شتى ، اقتضى من المعنيين بـه ان يواكبوا التطورات التي تجـد بشـأنـه ، سـواء في البلدان الصناعية المتقدمة أم في دول العالم الثالث . والفائدة العلمية في هذا الشأن تتـأتى بالدرجة الأولى عن الدراسات التي تنصب على مجتمعات ونظم سياسية متباينة من نـاحيـة مستويات تطورها ، ومن ناحية الايديولوجيات السـائـدة فيها ، وكذلـك السيـاسـات المختلفـة المطبقـة فيهـا ، والآثـار التي تترتب عليهـا سلبـاً أم ايجـابـاً . ولم تعـد بحـوث علم الاجتماع السياسي تقتصر على أساتذة وباحثين في جامعات ومعاهد البلدان المتقدمة وانما سعى مثقفو العالم الثالث أيضاً الى تناول جوانب الحياة السياسية في أقطـارهم . ومن ثم لم يعد بالامكان ، كما كان يحدث قبل ربع قرن تقريباً التمسك بنظرة ذاتية احادية الجـانب حيناً ، ومترفعة حيناً آخر يلقيها الباحثون في البلدان المتقدمـة على المجتمعات السيـاسيـة القائمة ومايجب ان تكون عليه . لأن مثل هذه النظرة غالباً ماافتقرت الى الدقـة العلميـة الموضوعية لفهم ظروف الأقطار النامية ، وعقلية شعوبها ، وآمالها ، وطموحاتها ، هذا ان لم تقل انها انطوت على التحامل في كثير من الأحيـان . ان اسهام مثقفي العـالم الثـالث أضاف بعداً جديداً وهاماً في بحوث علم الاجتماع السياسي في جوانبه المختلفة .

ومما يسر حقاً ان علم الاجتماع السيـاسي في السنـوات الأخيرة وجـد طريقـه الى كليات ومراكز ومعاهد كثيرة في القطر ، وكذلك في جامعات الأقطار العربية . وبـدأت تظهر من وقت لآخر مؤلفات ودراسـات تتنـاول الكثير من نواحي الحيـاة السيـاسيـة في الوطن العربي ، وبـالمقـابل تتوجـه جهود أخرى للاطـلاع والتفـاعـل مـع الـدراسـات في الخارج .

ان التعـديلات والاضـافـات التي أجريت على الطبعـة الأولى اقتضتهـا في الواقع التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وبخـاصـة بعض المواضيع التي ارتقت الى مستويات هامة ، وفي مقدمتها التنمية السياسية في أقطار العالم الثـالث ، وظـاهرة العنف

المصاحبة للعمل السياسي على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، والثقافة السياسية ، فضلاً عن مواضيع أخرى أقل أهمية . وعلى صعيد آخر أخذت تبرز من وقت لآخر دراسات مقارنة بين النظم السياسية المختلفة في العالم ، بحيث أدى ذلك الى استخلاص ماهو جوهري وماهو عرضي في الظواهر السياسية .

ولايسعني في النهاية الا أن أذكر ان سنوات تدريسي مادة علم الاجتماع السياسي بجامعة بغداد قد هيأت لي فرص تأمل مفردات الموضوع ومتابعتها علمياً وعلى مختلف المستويات .

الباب الاول

مفهوم علم الاجتماع السياسي

ان قلة من المختصين بدراسة العلوم الاجتماعية كانوا يستعملون اصطلاح «علم الاجتماع السياسي » في فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فان علم الاجتماع السياسي يثير في الوقت الحاضر أكثر الاهتمام به بين العلوم الاجتماعية الأخرى ، ويحتدم النقاش من كل جانب حول تحديد مفهومه ، ومجال اختصاصه ، وعلاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى . فهل هو علم جديد مستقل بذاته عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى ، أم أنه فرع في علم الاجتماع ، أو فرع في علم السياسة ، ان لم يعتبر علم السياسة ذاته بشكل حديث ؟ ثم ماهو موضوع اختصاصه ، هل هو علم الدولة ، أو على وجه أدق علم سلطة الدولة ، أم أن موضوع عنايته واهتمامه هو السلطة حيثما وجدت ومهما كانت طبيعتها ، أو حصر ذلك في السلطة السياسية فحسب ؟

لغرض التعريف بعلم الاجتماع السياسي سوف نتعرض الى المواضيع التالية تباعاً :

- تعريف علم الاجتماع السياسي.
- موضوع علم الاجتماع السياسي .
- المنهجية في علم الاجتماع السياسي .
- نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي .

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسي

لاشك في أن تعريف علم الاجتماع السياسي بشكل يتفق عليه جميع الباحثين يكاد يكون في حكم المستحيل ، شأنه في ذلك شأن تعريف علم السياسة وتحديد مجال اختصاصه . ومع ذلك فان هذا لايشكل ردة خطيرة في دراسة علم الاجتماع السياسي ، لأنه مادام الاختلاف حول تعريف السياسة لم يحل البتة دون العناية بدراسة السياسة فلاتوجد حاجة ماسة جداً لتحديد علم الاجتماع السياسي .. واذا لم يكن بالوسع تعريف علم الاجتماع السياسي ، الا أنه يمكن وصفه وصفاً دقيقاً بمجرد القاء نظرة على التحليلات التي قام بها السوسيولوجيون السياسيون[1] .

لقد طرأ على علم السياسة الحديث تطوران ، الأول منها يؤكد على جانب « علم » منه ، أي استخلاص قواعد عامة يمكن تطبيقها بصورة منتظمة على الوقائع والمشاكل في جميع الأقطار . أما التطور الثاني فهو استخدامه « علم الاجتماع » في تطوير أساليب منهجية جديدة في كيفية صياغة القضايا المطروحة في مجال بحثه ، وكذلك العناية ببعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالسياسة . وقد انبثق عن التقاء هذين التطورين ميدان جديد في البحث تولاه علم الاجتماع السياسي[2] .

١ ـ علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع :

ان علم الاجتماع هو ذاك العلم الوصفي الذي يعني بدراسة الوقائع الاجتماعية ، أي الوقائع التي تحدث عندما يلتقي الأفراد في المجتمع ، ويعرفها ثم يفسرها بموجب قوانين عليه (أي قوانين قائمة على أساس السبب والنتيجة ، أو العلة والمعلول) أما الواقعة الاجتماعية فهي الحدث الذي يتعلق بحياة الأفراد بصفتهم أعضاء في جماعة اجتماعية

---

(1) Eric Nordlinger : Politics and Society .

Printice, New Jersey, 1970, P.1.

(2) Ibid.

معينة . وعليه فان علم الاجتماع يختلف عن علم الأحياء كما يختلف عن علم النفس اللذين يعنيان على التعاقب بدراسة التكوين والسلوك الطبيعي والعقلي للانسان بمعزل عن الآخرين . ثم ان علم الاجتماع يوجد حيثما يمكن اخضاع الوقائع الاجتماعية للعلم ، فيدانه اذا الوقائع الاجتماعية التي تحدث بصورة مستمرة ومنتظمة ويمكن للانسان أن يكتشفها[٣] .

يذهب بعض الباحثين الى اعتبار (علم الاجتماع) Sociologie متكوناً من مجموع العلوم الاجتماعية Sciences sociales . ويعللون ذلك بأنه قبل قرن كان الاصطلاح المضطرد الاستعمال في هذا المجال هو « العلم الاجتماعي » Science Sociale ، غير أن هذا « العلم الاجتماعي » تطور واتسعت مجالات اهتماماته وتنوعت أساليب بحوثه فتفرع الى (مذاهب بحث متخدمة) . وتحول العلم الاجتماعي الى علم الاجتماع الذي تتفرع منه علوم اجتماعية خاصة كعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع السياسي . ومن ثم فان علم الاجتماع السياسي هو أحد فروع علم الاجتماع وأبرز من يمثل هذا الاتجاه هو موريس ديفرجيه ، أستاذ علم الاجتماع السياسي سابقاً بجامعة باريس[٤] .

ولكن ماهي الأسس النظرية التي يبني عليها هذا الاتجاه طروحاته ؟

منطلق الدراسات في هذا الشأن أن التمييز بين الفكر الاجتماعي ، و بين الفكر السياسي هو التمييز بين النظام الاجتماعي وبين النظام السياسي . وينقسم الرأي هنا الى فرعين ، الأول يقر وجود المجتمع السياسي الى جانب المجتمع المدني باعتباره وحدة مستقلة ومتميزة ، في حين يذهب الفرع الآخر الى نكران وجود المجتمع السياسي . ويذهب الرأي الأول الى أن علم الاجتماع السياسي هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهدف الى اقامة أنظومة معارف عامة أو مجردة من الوقائع السياسية ، سواء اكانت هذه الوقائع تأخذ شكل مؤسسة أم غير مؤسسة ، وبعبارة أخرى هو نظرية المجتمعات السياسية أو المجتمـ

---

(3) Gaeton Pirou : Introduction a l-etude de l-economie Sirey, Paris, 1939, P.30.

(4) Maurice Duverger : Sociologie Politique P U F Paris 1967, P.24.

السياسي . فهو يقوم قبل كل شيء بتحليلاته على نحو منهجي ، ويستخلص من ذلك مفاهيم مجردة ، ثم يصنفها حسب أنواعها . غير أن طموح علم الاجتماع السياسي لا يقف عند هذا الحد لأنه بحكم نشأته وتطوره التاريخي كان أقرب الى علوم الطبيعة ، فان موضوعه هو دراسة العالم الاجتماعي على النحو الذي تدرس به علوم الطبيعة العالم المادي . وعليه فان الواجب الملقى على عاتق علم الاجتماع السياسي هو اكتشاف القوانين الطبيعية المتعلقة بالوقائع الاجتماعية ، أو على وجه الدقة تلك الوقائع المعروفة بالوقائع السياسية ، أي القوانين الطبيعية التي تربط الوقائع السياسية بعضها بالبعض الآخر ، والقوانين التي توصل فيما بين الوقائع السياسية والوقائع غير السياسية . سواء اكانت هذه الأخيرة وقائع اجتماعية (أي وقائع اقتصادية ، وقائع دينية ، وقائع أخلاقية ، وقائع ثقافية ، وقائع علم النفس الاجتماعي ... الخ) أم كانت وقائع غير اجتماعية : منها الانسانية كوقائع علم النفس الفردي ، وعلم الأجناس (الأثنولوجيا) وعلم الأحياء ، أم وقائع غير انسانية كالوقائع الجغرافية مثلاً ... وينجم عن علم الاجتماع السياسي النظري علم اجتماع سياسي تطبيقي ، وظيفته بيان الوسائل التي يجب تطبيقها لتحقيق أهداف معينة ، دون أن يستطيع بيان الحاجة المنطقية الى متابعة هذه الأهداف(٥) .

ان كلاً من علم الاجتماع وعلم السياسة رغم اختصاصها بمواضيع معينة ، يعالجان موضوعاً مشتركاً هو مشكلة السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي . فيعني عالم السياسة في هذا الشأن بالدرجة الأولى بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها ، بما في ذلك بعض المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة ، كمركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة ، وسلطة الدولة ذاتها ، باعتبارها أكبر المؤسسات التي تتمتع بسلطة ولها حق استعمال القوة بصورة شرعية . أما علماء الاجتماع ، فأكثر مايعنون به هو الاشراف والسيطرة الاجتماعية آخذين بنظر الاعتبار في الوقت ذاته كيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل ، ومن ثم فان علم الاجتماع يؤكد على الوشائج الاجتماعية أكثر من تأكيده على البنى الشكلية وتحديد المراكز القانونية . وعليه فان علم الاجتماع السياسي يتركز في مجال

---

(5) Charles Eisenmann: Sur l-objet et la Methode des Sciences Politiques. in: La Science Politiqne Contenporaine. U.N.E.C.O. Paris, 1950, PP. 106-107.

الترابطات القائمة بين المجتمع وبين النظام السياسي ، بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية(٦) . ويضرب سيمور مارتن لبست المثال التالي للتفريق بين ميداني علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي فيقول اذا كان استقرار المجتمع هو المشكلة الرئيسية لعلم الاجتماع ككل ، فان استقرار بنية تأسيسية معينة أو نظام سياسي معين هما موضوع عناية واهتمام علم الاجتماع السياسي(٧) .

وجدير بالاشارة في هذا الشأن أن لبست لايعطي الأولوية للمجتمع بالنسبة الى النظام السياسي ، لأن علم الاجتماع السياسي ، كما يرى ، ليس فقط دراسة العوامل الاجتماعية التي تتحكم في النظام السياسي ، اذ أن المؤسسات ذاتها هي في الواقع بنى اجتماعية ، وعليه فهي في أغلب الأحوال عوامل مستقلة (أي عوامل عليه أو سببية) تؤثر في البنى الاجتماعية غير السياسية(٨) .

أما الرأي الثاني فهو لايقر وجود مجتمع سياسي ويعتبر النظام السياسي ماهو الا أحد المؤسسات الأساسية العديدة في المجتمع المدني . وقد يكون جان جاك روسو في تعريفه للارادة العامة هو نقطة التحول في هذا الشأن ، وعنه انحدر تيار كل من لورنز فون شتاين والكسيس دوتوكفيل وكارل ماركس ، ثم نمى وتطور على نحو واضح منهجية وموضوعاً في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لدى كل من هربرت سبنسر وفلفريدو باريتو واميل دوركهايم وماكس فبر وكارل مانهايم(٩) . وحيث أن السياسة هي قبل كل شيء نشاط اجتماعي ، وأن الواقعة السياسية هي واقعة اجتماعية ، فان علم الاجتماع السياسي هو قبل كل شيء جزء من علم الاجتماع ، وان تجاهل دلالة ذلك هو الذي يفسر جوانب الضعف النظرية والعملية في علم الاجتماع

---

(6) Seymour Martin Lipset: Political Sociology, in: Sociology to day, an introduction, Neil Smelser (editor) , John Wiley, New Uork, 1967, P.440.

(7) Seymour Martin Lipset : Political Sociolgy, in : Political Sociology to day, Robert K. Merton et al (editors), Baris Books, New Yourk, 1959, PP. 91 92.

(8) Seymour Martin Lipset, Op. cit. P. 441.

(9) S.N. Eisenstadt : Political Sociology Basic Books, New York, 1971, P;4.

المعاصر[١٠] . والا فـان الفكرة الرئيسيـة التي يقوم على أساسها علم الاجتماع هي مفهوم وحـدة المجتمع ، أو بعبـارة أدق أن المجتمع « كـل » ويتكون من مجموعة من العنـاصر التي يعتمـد بعضهـا على البعض الآخر . ولـذلـك فيجب أن يؤخـذ بنظر الاعتبـار كل جوانب الحياة الاجتماعية ، السياسية منها والاقتصادية وعلاقات العمل . ان هذه العناصر لاتكون لوحدها عوالم منغلقة ومنعزلة بعضها بالنسبة إلى البعض الآخر ... ولـذلـك ليس بوسعنـا أن ندرك دلالة واقعة اجتماعية منعزلة أو موضوعة في اطار محدود بهذا النشـاط الاجتماعي أو ذاك . ان البنية الخاصة بالكل تظهر علاقـات معينـة ، وخصـائص معينـة لاتوجـد في مجموع العناصر عندما تؤخذ منعزلـة . وهـذا صحيح على الأخص عنـدمـا يتعلق بـالحيـاة الاجتماعيـة التي تكـون كـلا[١١] . وعليـه فـان كل ظـاهرة ، مهما كانت طبيعتهـا ، لهـا انعكـاسـات مبـاشرة على المجتمع بكليتـه . ويمكن أن تـؤثر على العـلاقـات فيما بين نظـ[ـم] النشاطات أو الظواهر الأخرى . ولا يمكن تحليل جـانب في الحيـاة الاجتماعيـة بـدون أن يـؤخـذ بنظر الاعتبـار كل الجـوانب الأخرى منهـا . ومن ثم فـان علم الاجتماع السيـاسي لايمكنه ان يتجاهل مـايجرى في المجـالات الاقتصـاديـة والثقـافيـة ... الخ . كما أن تحليل العنصر السيـاسي ، مثلاً ، معزولاً عن مجموع المجتمع الشـامـل ، ليس لـه أيـة فـائـدة . ان مـذهب البنيـانيـة يـدفع بهـذه الفكرة عن المجتمع أكثر فـأكثر ، ومن هـذه الفكرة ينحـدر ارتبـاط علم الاجتماع السيـاسي بعلم الاجتماع العـام . وتبعـاً لـذلـك لا يمكن لعلم الاجتماع الاجتماع السياسي أن يكون سوى فرعاً من علم الاجتماع العام ، قد يكون تخصصـاً مفيـداً تقنياً ، ولكنه ملحق بعلم الاجتماع العام ، ومن ثم يبقى خاضعاً في أسسه وأسـاليب بحثـه الى المنهج الذي انحدر عنه[١٢] . ويخلص المؤلفان بعد ذلك الى أنـه يوجـد نظـام سيـاسي ولكن لايوجد مجتمع سياسي . فاننـا نعني بتحليل جـانب من النشـاط الاجتماعي في المجتمع الشامل ثم نكوّن من ذلك نظاماً متميزاً ، فنميز على هـذا النحو بين نظـام سيـاسي ونظـام الاقتصـادي وأنظمـة أخرى .. والغرض من ذلـك هـو تسهيـل عمليـة البحث عن طريـق تحديد الموضوع الذي يبحث . اذ لايمكن لأحـد أن يـدرك في وقت واحـد كل معطيـات

---

(10) Jean Pierre Cot et Jean Pierre Mounier : Pour une Sociologie Politique editions du Seuil, Paris, T.1, 1974, P.13.

(11) Ibid. PP. 21-22.

(12) Cot et Mounier, Op. Cit P. 22.

المجتمع ، ولذلك ينبغي عزل بعض عناصره لكي تفهم[١٣] ... وبهذا المعنى ، لايوجد مجتمع سياسي متميز عن المجتمع الاقتصادي أو أي نوع آخر من المجتمع . وان تحليل قطاع من النشاطات في المجتمع ينبغي دائماً أن يعود الى الكلانية الاجتماعية . ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة في الحياة اليومية من خلال تداخل النظم الاجتماعية فيما بينها وتفاعلها : طالب ، مواطن ، مستهلك ، ابن بار ... الخ . كل فرد في المجتمع يقوم بأدوار مختلفة ، ومن ثم يساهم في نظم اجتماعية مختلفة . وان هذه الأدوار الاجتماعية يتحكم بعضها بالبعض الآخر ولايمكن العزل بينها . وكما أن الأدوار هي الدرجة المتعددة للشخصية الاجتماعية للفرد ، كذلك النظم هي الجوانب المختلفة للمجتمع .. وعليه فلا يمكن دراسة النظام وتجاهل المجتمع ، كما لايمكن دراسة الدور وتجاهل الفرد[١٤] .

٢ ـ اجتماعية السياسة وعلم الاجتماع السياسي :

ان الرأي السابق الذي يلحق دراسة السياسة بعلم الاجتماع ويعتبرها فرعاً منه يلغي وجود علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته ، في نفس الوقت الذي لايشتمل على كل مفردات السياسة . وليس مجال بحث ذلك هنا ، ولكن مايهمنا في هذا الشأن الآن هو أن طبيعة علم الاجتماع لايمكن أن تنسجم مع كل المفردات السياسية وان مايدخل ضمن اطار علم الاجتماع السياسي هو جزء فحسب من هذه المفردات ، والتي لايمكنها أن تكون علماً مستقلاً قائماً بذاته ويغطي كل اهتمامات علم السياسة . وعليه فان فريقاً آخر من الباحثين يقر وجود النهج الجديد في دراسة بعض موضوعات السياسة ، يرى وجوب التفريق بين تعبيرين لهما دلالتان مختلفتان ، هما « اجتماعية السياسة » وتدل على أحد فروع علم الاجتماع ، شأنه في ذلك شأن الفروع الأخرى فيه كاجتماعية القانون والاقتصاد والدين والتربية والفن والادارة .. الخ ، ومن ثم فان تعبير « اجتماعية السياسة » ينطوي على أن اطار البحث وطريقة معالجته وهدفه متأت عن علم الاجتماع (سوسيولوجي) ؛

(13) Ibid.

(14) Cot et Mounier, Op.cit. P.23

أما عبارة « علم الاجتماع السياسي » فمازال يشوبها كثير من الغموض ، وقد تستعمل مرادفه لاجتماعية السياسة غير أنها تعني في الواقع شيئاً آخر[١٥] . وذلك لأن علم الاجتماع عندما يدرس بعض قضايا السياسة يتبع في ذلك منهجاً يختلف عن المنهج الذي يتبعه علم السياسة ، انه يعني على الأخص بتأثير العامل السياسي ووقعه على الحياة الاجتماعية ، والعكس أيضاً صحيح عندما يعني عالم السياسة بتأثير العوامل الاجتماعية على الظاهرة السياسية ، فالعلمان يحتاج بعضهما الى البعض الآخر دون ان يندمجا . ولاريب في أن الوقائع السياسية تحظى بعناية عالم الاجتماع ، غير أن ذلك لايكون بدرجة اهتمام عالم السياسة ، ولابنفس النهج الذي يسير عليه في بحوثه . ثم ان عالم الاجتماع لايعالج السياسة الا في جانبها الخاص بالحياة الجمعية ، في حين أن عالم السياسة يعالج جميع جوانب مؤسسات الدولة . وعالم السياسة يدرس ذلك من وجهة نظر سياسية خالصة في حين أن عالم الاجتماع لايبحث في الظواهر السياسية الا لكونها قد تتحول الى ظواهر اجتماعية ، ويبحثها في جانبها الاجتماعي فقط[١٦] . وعليه فان باعث كل من عالم السياسة وعالم الاجتماع مختلفان ، وكذلك هدف كل منهما في معالجة القضايا المشتركة التي يتناولانها بالبحث . فعالم الاجتماع يطرح جانباً ما يختص به على وجه الدقة عالم السياسة ويثير أكثر اهتمامه ، ثم ان اختلاف غاية كل منهما تنعكس تبعاً لذلك على اختيار مواضيع بحوثها .

والواقع لقد عني علم الاجتماع ، منذ ظهوره بتحليل العمل السياسي (اتجاه سلوكي) وبالمؤسسات السياسية أيضاً ، وكان علماء الاجتماع ومازالوا يرون أنه من الصعوبة بمكان دراسة العمل السياسي بدون الأخذ بنظر الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية ، ويوافقهم كثير من علماء السياسة على ذلك . وبالمقابل أخذ كثير من علماء السياسة في السنوات الأخيرة بدراسة الجوانب المختلفة لنظرية العلم الاجتماعي Social Science theory وازاء تقارب العلمين ، فقد أقر كل من علماء السياسة وعلماء الاجتماع بوجود علم جديد ، هو علم الاجتماع السياسي .

---

(١٥) ظل موريس ديفرجيه عشرين عاما تقريبا يتمسك بتعبير (علم الاجتماع السياسي) الى ان تحول عنه الى (اجتماعية السياسة) او (علم اجتماع السياسة) ، انظر □

(16) Marcel Prelot : La Science Politique, P.U.F. 1961, P.38.

ولكن كيف نستطيع أن نحدد الخط الفاصل مابين علم الاجتماع وبين علم السياسة ؟ يرى الأستاذ جيوفاني سارتوري أنه اذا كان بوسعنا أن نحدد بؤرة المذهب العلمي بالمؤشرات المستقلة والمؤشرات غير المستقلة التي يعنى بها الباحث ، فيمكننا اذاً تعريف علم الاجتماع بأنه المذهب الذي ينحو الى أخذ الظروف الاجتماعية البنيوية على أنها مؤشرات يجب أن تُفسر . وبالمقابل يمكن تعريف علم السياسة بأنه المذهب الذي يتناول الظروف السياسية ـ البنيوية كمؤشرات يجب أن تُفسر . ويمكن القول أيضاً أن موضع عناية عالم الاجتماع أساساً هو البنى الاجتماعية ، في حين أن موضع عناية واهتمام عالم السياسة أساساً هو البنى السياسية(١٧) .

غير أن هذا الرأي الأخير يمكن أن يرد عليه بأنه تحديد دقيق من ناحية المبدأ ، الا أنه يصعب تطبيقه على حالة علم السياسة . وهناك شعور عام وشائع بأن علم الاجتماع في الوقت الذي برز فيه كعلم اجتماعي وصار واضحاً ومتكاملاً ، كان علم السياسة مايزال يعاني من نواقص خطيرة في تكوينه .

ان هذا الرأي لايخلو من مآخذ لأن :(١٨)

آ ـ في المقابلة مابين علم الاجتماع وبين علم السياسة يجب أن يقارن ظهور علم السياسة مع الظهور الشامل لعلم الاجتماع ، أو على وجه أكثر دقة عقد المقارنة مابين علم السياسة Science of Politics وبين علم اجتماع السياسة (اجتماعية السياسة) Sociology of Politics اذ ان المقارنة الأولى ليس لها أي معنى عميق ، فقد يقوم علماء الاجتماع على نحو جيد بدراسة تحليلية للعائلة والتمدن والتربية والتعليم وماشاكل ذلك . غير أن المشكلة هنا ، على كل حال ، هي ما اذا كان علماء الاجتماع هم أكثر تهيأ واعداداً من علماء السياسة في معالجة السياسة ، وفي فهم الظواهر السياسية .

ب ـ فيما يتعلق بالتمييز مابين معالم المذهبين ، يجب أن تنصب العناية على ملاحظة الاختلاف مابين المستوى الشكلي للمذهب Formalized Level of a discipline ،

---

(17) Giovanni Sartori : From the Sociology of Politics to Political Socilogy, in : Politics and the Scienees Sciences: Seymour Martin Lipset (editor) Oxford University Press, New York 1969, P.67.

(18) Ibid. P.69.

أي أطره النظرية والنماذج التفسيرية من جهة ، ونماذج البحث من جهة أخرى . ومن العبث أن يجري التحديد بين علم الاجتماع وبين علم السياسة - بل وبين أي من العلوم الاجتماعية - على مستوى البحث ، أو بعبارة أخرى بالاستناد الى النماذج المستخدمة لغرض تحقيق العبارات . ان الذي يقرر نماذج البحث الى حد كبير هو نوع الدليل المتيسر للوحدات ونوع المسائل التي ينبغي معالجتها . ومن ناحية المبدأ أن جميع العلوم الاجتماعية ترغب كلياً في استخدام كل النماذج المعروفة في البحث العلمي .ومن ناحية التطبيق ، ان الطريقة التجريبية في متناول البسيكولوجي ولاتتيسر الا بصعوبة بالغة ، وفيما وراء الجماعات الصغيرة ، لعالم الاجتماع . وقد تبنت مذاهب كثيرة الاحصائيات ، ودرجات متنوعة ، الرياضيات ، ويعتمد ذلك على تيسير المواد الكمية أو المواد النوعية ... وهكذا .

ج - اذا كانت الدراسات السلوكية في السياسة قد جعلت علماء السياسة يتوجهون نحو منهجيات البحث السوسيولوجية ، فان ذلك لايعني أن علم السياسة يفتقد الهوية . ومن ثم اذا كان البحث في تحديد مجال كل من علم الاجتماع وعلم السياسة يجب أن يتم على صعيد أطر البحث الخاصة بكل واحد منها ، فيظهر على التو أن النظرية الشكلية Formal Theory في النظام الاجتماعي تنسحب حيث تبدأ النظرية الشكلية في النظام السياسي . وفضلاً عن ذلك ، وعلى ضوء التطور المنطقي للعلوم الاجتماعية ، فان على المرء أن يأمل في ازدياد التفاعل المتبادل فيما بين علم الاجتماع وبين علم السياسة ، وأن تنمو العلاقة بينهما الى الحد الذي تشبه فيه العلاقات القائمة فيما بين علم الاجتماع وبين الاقتصاد ، ان لم تفقها(١٩) . ومن ثم يرى سارتوري أن التفريق مابين علم السياسة وبين علم الاجتماع ووضع كل واحد منهما في مكانه الخاص به بين العلوم الاجتماعية ، يقتضي تجاوز الهوة التي تفصل مابينهما ، أي اقامة جسور من مذاهب البحث متداخلة فيما بينها لربط أحدهما بالآخر . و « علم الاجتماع السياسي » هو أحد هذه الجسور ، بشرط ألا يعتبر بأي حال من الأحوال مرادفاً لاجتماعية السياسة ، (أو علم اجتماع

---

(19) Giovanni Startori, Op.cit. P.69.

السياسة)[٢٠] . وعليه فان علم الاجتماع السياسي ان هو الا طريقة بحث متداخلة مابين علمين ، ومن الممكن أن تكون منطلقاً للمستقبل ، أما في الوقت الحاضر فان كثيراً من البحوث التي تعرض على أساس أنها علم الاجتماع السياسي هي ليست في الواقع سوى اجتماعية السياسة التي تجهل أو تتجاهل علم السياسة .

ومن ثم اذا سلمنا بأهمية هذه الطريقة في البحث القائمة على أساس الربط مابين المذاهب المختلفة فيجب أن نسقط من حسابنا الرأي الذي يعرض أن علم الاجتماع السياسي هو الميادين الفرعية لعلم الاجتماع ، ومن ثم الفصل بين علم الاجتماع السياسي واجتماعية السياسة[٢١] .

ومن ثم يخلص سارتوري الى النتائج التالية[٢٢] :

أولاً : أن علم الاجتماع السياسي ، في الغالب ، يطلق على دراسات في اجتماعية السياسة (أو علم اجتماع السياسة) Sociology of Politics . ولاضير في هذه الطريقة الأخيرة في البحث ، وهي جائزة كما هو شأن الدراسات الأخرى من هذا النوع ، غير أنها يجب أن تتسمى باسمها ، أي اجتماعية السياسة (أو علم اجتماع السياسة) .

ثانياً : ان علم الاجتماع السياسي ولد عندما ارتبطت طرق البحث الاجتماعية مع الدراسات السياسية ـ المنطقية عند نقاط التقائها أو تقاطعها في المواضيع التي تخصها معاً . واذا كانت اجتماعية السياسة تتناول بالبحث الأسباب اللاسياسية التي تدفع بالناس الى ان يتصرفوا بالطريقة التي يتصرفون بها في الحياة السياسية فيجب أن يشتمل علم الاجتماع السياسي على الدراسات التي تتناول أيضاً الأسباب السياسية التي تدفع بالناس أو بالأفراد الى أن يتصرفوا في الحياة السياسية على النحو الذي يفعلون .

ثالثاً : لقد انتقص من أهمية علم الاجتماع السياسي الحقيقي وأعاق تقدمه اندفاع اجتماعية السياسة الى الأمام . ومع ذلك فان هذا الاندفاع غير قائم على أسس

---

(20) Ibid. PP. 69 70.

(21) Ibid. P.70.

(22) Giovanni Sartori, Op.cit P.93.

حقيقية . لأن تقدم وسائل البحث في علم الاجتماع ، وعلى الأخص فيما هو تجريبي فيه ، قد غطّى على بؤس اطاره النظري ، وبدا هذا البؤس جلياً في المقارنة مابين ضآلة علم السياسة وبين بروز علماء الاجتماع وهم يبحثون في ميدان علم السياسة .

رابعاً : أن مايعين تطور علم الاجتماع السياسي ليصبح علماً حقيقياً هو كل من الخرافة الموضوعانية Objectivist Superstition ، وضآلة التفكير على أساس السبب والنتيجة ، ففيما يتعلق بالنقطة الأولى يجب على عالم الاجتماع أن يقر بأنه يعالج وقائع تماماً كما يفعل عالم السياسة . أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، فيجب على عالم الاجتماع أن يسلم بأنه لايستطيع أن يغطي ببحوثه كل السبيل الممتد مابين المجتمع وبين الحكم بأساليب بحث تقنية مبعثرة .

خامساً : تجدر في هذا الشأن اشارة خاصة تتعلق بموضوع الأحزاب . ان علم الاجتماع السياسي يجب أن يعني بكيفية تحكم المجتمع بالأحزاب السياسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى كيفية تحكم النظام الحزبي في المجتمع ذاته . فاذا قيل أن النظام الحزبي ان هو الانعكاس لوسط اجتماعي واقتصادي معين ، فان ذلك لايمثل الا جانباً واحداً من الواقع . اذ ان الصورة الكاملة للواقع تتطلب بدلاً من ذلك التأكيد على المدى الذي تعتمد الأحزاب عليه في علاقاتها بالمرتبات الاجتماعية والانقسامات الاجتماعية ، ومدى تأثير هذه الأخيرة كلها على الأحزاب ، وكذلك المدى الذي تبرزه هذه الانقسامات ، مأخوذاً من خلال القرارات التي تتخذها النخبة ، والتي تعكس في الوقت ذاته ، قنوات النظام الحزبي .

والواقع لقد أقر علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع بالنسبة الى دراسة السياسة ، كما أقروا أيضاً بأنه مامن نظام سياسي أو مؤسسة سياسية ، أو عمل سياسي موجود في الفراغ . وبهذا الشأن ألقت الدراسات السوسيولوجية أضواء قيمة على الوسط الاجتماعي الذي تجرى فيه السياسة . وقد ازدادت هذه الناحية وضوحاً عندما ازداد اهتمام علماء السياسة بالدراسات المقارنة بصورة عامة وبالمجتمعات النامية بصورة خاصة . وماعرض في هذا المجال يمكن اعتباره ميداناً لعلم الاجتماع السياسي : أي الروابط القائمة بين السياسة وبين المجتمع ، وبين البنى الاجتماعية وبين البنى السياسية ، وبين السلوك الاجتماعي وبين

السلوك السياسي[٢٣] ، ومن ثم علم الاجتماع السياسي هو جسر نظري ومنهجي بين علم الاجتماع وبين علم السياسة[٢٤] .

٣ ـ علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة :

ان الآراء التي تحدد العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة عديدة ومتنوعة ويمكن اجمالها في الاتجاهات العامة التالية :

أ ـ أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية غير أن اطار بحث كل منهما يختلف عن الآخر ، فموضوعها المشترك هو الوقائع السياسية . غير أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر في المجتمع ، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة[٢٥] . ويدرس علم السياسة الوقائع السياسية في اطار الدولة ، ويستخدم في بحوثه أطر ومناهج الفلسفة والقانون ، وينعكس ذلك في الدراسات المتعلقة بالنظرية السياسية والقانون السياسي والمؤسسات ، ولايعني الا قليلاً بالوقائع السياسية غير المؤسسة . ولذلك فان علم السياسة ينحو الى أن يكون مذهباً للبحث في الدولة ، أي الميدان الذي يعني بالوظائف الوضعية والظاهرية للمؤسسات . أما علم الاجتماع السياسي فهو مذهب في البحث جذري يؤكد على الوظائف الخفية وكذلك على الجانب اللاشكلي في الوقائع السياسية وجوانب الاختلال الوظيفي فيها[٢٦] .

والواقع يصعب التسليم بصحة هذا الاتجاه ، لأن علماء الاجتماع المحدثين لايستبعدون البتة دراسة المؤسسات بما فيها الدولة والمشاكل التي تطرحها ، ومن ناحية أخرى أن علم السياسة لايحصر اهتمامه بالدولة فقط ، رغم أنها أكثر المؤسسات تكاملاً في

---

(23) Michael Rush and Philip ALthoff : An Introduction to Political sociology. Thomas Nelson and Sons, London, 1971, P.3.

(24) Ibid. P.13.

(25) Benedix and Lipset : Polotical Socioloolgy, an essay and bibiography, in : Current Sociolgy, Vol VI L-U.N.E.C.O. Paris 1957, no 2, P.87.

(26) S.M. Lipset : Political Sociology to day. Op.cit P.83.

المجتمع الحديث وتتمتع بدرجة عالية من التنظيم والتلاحم والاندماج . وفضلاً عن ذلك ان الدولة لم تكن موجودة دائماً في تاريخ المجتمعات الانسانية ، في حين أن الوقائع السياسية كانت موجودة فيها .

ب ـ ان علم السياسة وعلم الاجتماع في نفس الوقت الذي يعنيان فيه بدراسة نفس الظواهر فانها يعالجانها من وجهتي نظر مختلفتين : اذ أن علم الاجتماع السياسي يأخذ الوقائع السياسية في موضوعيتها وماديتها ويجردها مما يعلق بها من شوائب ثقافية أو تأثيرية ، أما علم السياسة فعكس ذلك موضوعه الأفكار والمعتقدات والآراء السياسية العامة أو الخاصة .

ولا يقوم هذا الاتجاه أيضاً على سند حقيقي في الواقع . لأن تأكيده على دراسة الحياة السياسية دراسة علمية موضوعية كما هو الحال في علوم الطبيعة يؤدي الى الفصم التام بين السياسة وبين علم الاجتماع السياسي ، باعتبار أن السياسة كان مأخوذاً بها عندما كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين وماوراء الطبيعة والتأملات الأخلاقية والقانونية والفلسفية والتاريخية ثم وجب التخلي عنها عندما اكتسبت صفة « العلم » فأصبحت علم الاجتماع السياسي . ومن ثم فان هذا المفهوم يعني أن الاتجاهات السوسيولوجية في دراسة السياسة وحدها التي لها قيمة في الوقت الحاضر . في حين أن واقع علم السياسة غير ذلك . لأن الدراسات السياسية منذ أن وجدت لدى أفلاطون وأرسطو وابن خلدون وروسو ومونتسكيو ومن جاء بعدهم لم تتخل بأي شكل من الأشكال عن مراقبة الوقائع المادية التي تؤثر على الحياة السياسية ثم تحليلها وتكوين الرأي حول تفاعلها وحركتها . غير أن المنهجية في ذلك هي التي كانت عائق تطور علم السياسة بالنسبة الى تطور العلوم الاجتماعية الأخرى . فليس لعلم السياسة منهجيات ولاتقنيات في البحث خاصة به ، ولذلك فانه يستخدم تلك التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وفقاً للموضوع الذي يدرسه : منهجية تأريخية وتحليل للمضمون في دراسة الوثائق ، وتقنيات قانونية من أجل دراسة الدساتير والنظم الادارية ، وتحليل مقارن لدراسة مختلف أنواع الدساتير والتكوينات والروابط السياسية ، كما يستخدم أيضاً كل منهجيات التحقيق وتقنيات علم النفس فضلاً عن أساليب بحث علم الاجتماع[٢٧] .

---

(27) Roger Pinto et Madeleine Grawitz : Metthodes des Sciences Sociales, Dolloz, Paris, 1971, P.267.

وإذا ما أخذنا بالاتجاهات السوسيولوجية واعتبرنا الاتجاهات الأخرى في السياسة بقايا عهد اندثر ، أو كما يقول موريس ديفرجيه ، ماقبل تاريخ علم السياسة[٢٨] ، فسيؤدي ذلك الى ضياع علم السياسة ذاته . اذ أن العلم الذي ينكر أصوله التاريخية هو علم ضائع ، فضلاً عن أن العلم الجديد لايمكن أن يغطي كل مفردات علم السياسة . لأن المسائل التي يتناولها علم الاجتماع السياسي ذات مصادر مختلفة بعضها انحدر عن علم الاجتماع كالطبقات الاجتماعية ، والتجمعات ، وأشكال الاتفاق ، والتصورات الجمعية ، والأساطير الخ ... وبعض آخر يتعلق بعلم النفس الاجتماعي كالمواقف السياسية والسلوك الانتخابي الخ . ومسائل أخرى تعتبر من علم السياسة بالمعنى الدقيق للعبارة مثل أوالية القرارات والروابط فيما بين الحكام ووسائل الاجبار الخ ... وعليه فان الأخذ بعلم الاجتماع السياسي يضحي باستقلالية علم السياسة ولن يأخذ بنظر الاعتبار جهوده العلمية الخاصة به[٢٩] . ثم ان ماينطبق على السياسة في هذا الشأن ينطبق على القانون أيضاً ، فلم تقتصر دراسات الفقهاء على النصوص القانونية وحدها ، ولعل العميد موريس هوريو والعميد ليون ديكي خير مثال يضرب بهذا الصدد . اذ ساهما بدراسات أصيلة في اجتماعية القانون . بل حتى المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة لم تستغن كلياً عن النظريات السياسية .

وأخيراً ان علم الاجتماع ذاته لاينحصر في مجالات مادية خالصة ، اذ مازال علماء الاجتماع المحدثون يتمسكون بكثير من أفكار أوكست كونت حول أهمية الآراء والأفكار في حركة المجتمع ، لأنها هي التي تدل على القوى الاجتماعية ، وعلى الأخص الأفكار والمعتقدات السياسية التي لايمكن فصم عراها عن البيئات الاجتماعية التي تنشأ وتعمل فيها[٣٠] . بل حتى ماركس وماكس فيبر وهما من أبرز مؤسسي علم الاجتماع الحديث أكدا على دور الآراء والأفكار في حركة تطور المجتمعات .

---

(28) Mourice Duverger : Methode de Science Politique.

P.U.F. Paris, 1954, P.34.

(29) Roger Pinto et Medeleine Grawitz, Op.cit. P.265.

(٣٠) يراجع □ ف . كونستانتينونون: دور الافكار التقدمية في تطوير المجتمع . دار دمشق . ويمثل وجهة نظر ماركسية . وكتاب ماكس فيبر (الرأسمالية والاخلاق البروتستانتية) باللغة الانكليزية .

ج - أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس المواضيع ونفس الوقائع غير أنهما يختلفان بعد ذلك في تحليلاتها واستنتاجاتها : اذ ان علم الاجتماع السياسي عندما يقوم ببحوثه حول ترابط العلاقات الاجتماعية والسياسية يمتنع كلياً عن اصدار الأحكام عليها أو تقييمها ، أما علم السياسة فيميل الى اتباع نوع من البحث القاعدي الذي يؤدي به الى استنتاجات تتعلق بفن السياسة ، أو بعبارة أخرى أن علم الاجتماع السياسي هو علم وصفي أو عليّ (قائم على أساس العلة والمعلول) ، أما علم السياسة فهو قاعدي .

والواقع أن علم السياسة في أشكاله الأصيلة كان يشتمل دائماً على قواعد في الفن السياسي وفي التطبيق السياسي . ولذلك فعندما أسست أقسام السياسة في جامعات العالم المختلفة لم تبرر بأسباب علمية خالصة فقط ، وانما أيضاً بمقتضيات الحياة العملية ، وفي مقدمتها تنظيم الحياة السياسية واعداد الموظفين لاشغال مراكز في الحكومة والادارة والمنظمات السياسية . ان التأكيد على القيم السياسية ليس مجرد صدفة .. ذلك لأن التمسك بالسلوكية في علم السياسة يعني في الوقت ذاته - بحكم الضرورة - تكوين أحكام حول المؤسسات السياسية والسلوك السياسي ، ثم أن ذلك لم يكون دراسة موضوعية لأنها ستضحي بالتقييم الضمني للقيم السائدة ثم أن « علمية » علم الاجتماع بهذا المفهوم هي مسألة فيها نظر ، لأن أي علم اجتماعي مهما ادعى الموضوعية والتجرد في البحث لايعدو في الحقيقة أن يكون علماً ملتزماً ، وينطبق هذا على علم الاجتماع كما ينطبق على علم السياسة على حد سواء(٣١) .

ومن ناحية أخرى ان تطبيق هذا المعيار في التفريق بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يؤدي الى فوضى خطيرة في البحث . اذ لو صح أن علم الاجتماع السياسي بامكانه دراسة تأثير نظام الحكم على القيم السياسية والفن السياسي فمعنى ذلك أن علم الاجتماع السياسي يندمج بعلم السياسة ويصعب عندئذ تحديد أين يبدأ وأين ينتهي كل واحد من العلمين : اذ لايمكن عزل علم الاجتماع السياسي عن ذلك

---

(31) Jean Marie Auby : in : Droit, Economic et Sociologie, Travaux du 6e Collogue des Facules de drot et des Sciences Economipues Toulouse 28 31 Mai, 1958. Dalloz, Paris 1959, P. 153.

القطاع في علم السياسة الذي يعني بدراسة الجانب السياسي من الظواهر الاجتماعية ، وكما يقول سيمور مارتن لبست من الصعوبة ان لم يكن مستحيلاً معرفة أين ينتهي مجال علم الاجتماع ، وأين يبدأ ميدان علم السياسة(٣٢) ويلتقي لبست مع رأي ريمون آرون الذي يقول بهذا الصدد أيضاً أن من العسير التمييز على نحو قاطع بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة مادام كل واحد منهما ينطبق على نفس الوقائع ، وله نفس مطلب القيام بالمراقبة والتحليل والتفسير(٣٣) قد يقال أن كفاءة الباحثين تلعب دوراً هاماً في دراسة العلوم الاجتماعية ، ولكن هؤلاء الباحثين رغم مستواهم العلمي الرفيع مجبرون على اجراء أكبر مقدار ممكن من التجريد على الوقائع التي يتناولونها بالبحث ، والا فان دراساتهم لن تكون علمية بأي وجه من الوجوه . ومع ذلك اذا سلمنا بصحة هذا المعيار لوجب اعطاء بالغ الأهمية لمذهب « الفن السياسي » الذي يعنى بدراسة المؤسسات السياسية والجدارة في تولي المراكز السياسية ، ومع أن « فن السياسة » هو من أقدم فروع السياسة الا أنه يجب ألا يخلط بأي شكل من الأشكال بدراسة الظواهر السياسية(٣٤) .

وفي الواقع ان هذا الاتجاه الذي يضع حدوداً قاطعة بين مذاهب البحث المختلفة يؤدي في التحليل الأخير الى تمزيق علم السياسة ذاته ، اذ ينجم عنه علم اداري وعلم للعلاقات الدولية وعلم للأحزاب السياسية ، ثم تتوزع هذه الى علوم أخرى فرعية كعلم الحزب الديمقراطي وعلم الحزب الاشتراكي وعلم الحزب الشيوعي .. الخ ، الأمر الذي لايمكن تقبله لاعلى الصعيد النظري

---

(32) Seymou[illegible]artin Lipset : Sociology in the U.S.A. edited by Hans 1. Zetter bery, L.U.E.S.C.O.

Paris, 1956, and Political Sociology, Op.cit P.44.

(33) Raymond Aron : La Science Politique en France, in : La Science Politique Contemporaine, Op.cit P.54.

(34) Jean Marie Auby, Op.cit P.153.

ولا العملي[٣٥] . في حين أن الحاجة تقتضي في الواقع أن يقوم البحث العلمي على روح من التعاون بين المذاهب المختلفة ، وعلى التأكيد على الروابط القائمة بينها ، وتأثير بعضها على البعض الآخر .

د ـ علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة مترادفان :

أبرز من يمثل هذا الاتجاه هو موريس ديفرجيه الأستاذ بجامعة باريس سابقاً، الذي يؤكد على أنه لايوجد فرق بين هذين المذهبين في البحث ، ومااستعمال التعبيرين الا لغرض فهم بعض المواضيع أحياناً ولأسباب ادارية وتعليمية خالصة أحياناً أخرى . فادام كل من علم الاجتماع وعلم السياسة يدرسان في قسمين منفصلين أحدهما عن الآخر ، كما هو الحال في الجامعات الأميركية ، فيستعمل تعبير « علم الاجتماع السياسي » عندما يعني أستاذ في قسم علم الاجتماع بدراسة الظواهر السياسية ، ويستعمل تعبير « علم السياسة » عندما يعني بدراسة الظواهر السياسية أستاذ في قسم السياسة وعندما اختص كل فرع من هذين الفرعين بمجاله الخاص به أجيز لأحدهما أن يستفيد من النتائج المتحصلة لدى الفرع الآخر وأن يضعها في اطار اختصاصه . أما في البلدان التي يختفي فيها هذا التعارض الشديد بين قسم علم الاجتماع وقسم علم السياسة ، كما هو الحال في الجامعات الأوربية ، فان علم الاجتماع السياسي يغطي علم السياسة ، لأن هذا الأخير لم يتطور وينتشر كما في الولايات المتحدة ، فضلاً عن أن الأساتذة الذين يقومون بتدريسه ليس لديهم تخصص في الموضوع ، وانما انحدروا عن فروع علمية أخرى كالتاريخ والفلسفة والقانون . وعلى صعيد آخر ان علم الاجتماع في أوربا أقدم من علم السياسة ويقوم بتدريسه عدد كبير من أساتذة الجامعات والمختصين[٣٦] . ويؤكد ريمون آرون أيضاً على الفارق في تكوين الباحثين واتجاهاتهم في هذا المجال ، فيذكر أن اختلاط علم السياسة بعلم

---

(35) Jean Marie Auby. Op.cit. P.154.

(36) Mourice Duverger : So. Po.cit P.24; et anssi. M.Duverger : Introduction a- une sociolgie des regimes Politidues, in : Traite de Sociolgie, georges Qurvitch (ed) P.U.F. Paris, 1969, T.2 P.3.

الاجتماع السياسي ناجم عن افتقار الأساتذة في الولايات المتحدة الى الاعداد السوسيولوجي الخالص ، في حين أن السوسيولوجي يميل الى معالجة الوقائع السياسية عبر علاقاتها بالمجتمع الشامل ، فضلاً عن وجود الاعتبارات الادارية التي تؤدي الى وجود قسم الاجتماع وقسم السياسة(٣٧) . غير أن موريس ديفرجيه يرى أن هناك بعض الاختلاف الطفيف بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة الحديث ، اذ يستدرك فيقول أنه ربما يدل تعبير (علم السياسة) على اتجاه ما نحو دراسة الظواهر السياسية ، وذلك بحصر الاتصالات بالفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية . أما (علم الاجتماع السياسي) فعكس ذلك اذ يشير الى ارادة في احلال الظواهر السياسية في مجمل الظواهر الاجتماعية وتحطيم الحواجز بين أساليب البحث ، وبيان الوحدة العميقة فيما بين كل العلوم الاجتماعية . وعليه فان ديفرجيه يفضل تعبير علم الاجتماع السياسي ، لأنه يعبر عن رغبة واضحة في استخدام منهجيات البحث التجريبي بدلاً من التأملات الفلسفية(٣٨) . وقد تبنى الأستاذ بير - جيرار شفارتزنبرغ أستاذ علم الاجتماع السياسي حالياً بجامعة باريس هذا الرأي ، اذ يدفع بنفس الاتجاه ، وهو أن علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة مترادفان كلياً تقريباً(٣٩) ، وأن العلوم الاجتماعية مهما كانت متنوعة في الوقت الحاضر تتناول بالبحث موضوعاً واحداً هو دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية ، ولذلك فان استخدام تعبير « علم الاجتماع السياسي » أفضل من تعبير « علم السياسة » رغم أن التميز بينهما طفيف الى حد يصعب تبيينه(٤٠) . لأن تعبير « علم الاجتماع السياسي » يرمز الى النية في اعادة وضع الظواهر السياسية بين مجموع الظواهر الاجتماعية ، والغاء الحدود بين مذاهب البحث ، والاشارة الى الوحدة العميقة فيما بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، فضلاً عن أنه ينطوي على ارادة استخدام منهجية سوسيولوجية (علمية) والتخلي عن الطريقة التجريدية والاستنتاجية في البحث(٤١) .

---

(37) Reymond Aron : La Sociolоie Politique,in : Rovue de l-enseignement Superieur, 1965, No. 1 P.24.

(38) M. Duverger : So. Po. Op.cit P.24.

(39) Roger Gerard Schwartzenberg : Sociologie Politique. Editions Montchrestien, Paris, 1971, P.2.

(40) R g Schwartzenberg. Op.cit. P.42.

(41) Ibid P.43.

والواقع ، لقد كان موريس ديفرجيه يتزعم هذا الاتجاه في فرنسا ، وربما في أوربا أيضاً . وكان هدف الاتجاه بالدرجة الأولى مواجهة (علم السياسة الأميركي) الذي اندفع كثيراً نحو تقنيات البحث العلمية ، وعلى الأخص المذهب السلوكي ، مهملاً أو متجاهلاً النظرية والبنى السياسية . ولقد كان هذا الاتجاه يرى أن علم الاجتماع السياسي يمكن أن ينطوي على التطورات في علم السياسة الحديث فهو من ناحية يأخذ بتقنيات البحث التي طورها علم الاجتماع بصورة مرموقة ويطبقها على المواضيع السياسية ، وهو من ناحية أخرى لن يقتصر على السلوك السياسي فقط ، وانما سوف يتناول البنى والمؤسسات أيضاً . وعلى صعيد آخر أن علم السياسة الجديد (أي علم الاجتماع السياسي) لن يكون مقطوع الصلة بالنظرية السياسية ، لأن ربطه الظاهرة السياسية بالظواهر الاجتماعية الأخرى يعني لامحالة التمسك بنظرة عامة شاملة الى المجتمع في واقعه وتفاعلاته وحركته . وبالتالي فان تناول السياسة بالدراسة وفق هذا المنظور يؤدي بالتالي الى اكتشاف قوانين تتحكم بالظواهر الاجتماعية بما فيها الظاهرة السياسية . ولكن اذا كان علم السياسة الأميركي الحديث هو نتيجة منطقية لأزمة الفكر السياسي الليبرالي في الولايات المتحدة ، بعد الأزمات والتشنجات العنيفة التي تعرض لها المجتمع الأميركي في فترة مابين الحربين ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الأزمة التي انبعثت عن طبيعة النظام القائم والمؤسسات التي تحركه ، والتي لم يرد علماء السياسة الأميركيون الاعتراف بها ، فتوجهوا الى دراسة السلوك السياسي ، فان المجتمع الأوربي في طبيعته وتكوينه وبحكم القوى التي تحركه توجه الى النظرة الكلية للمجتمع ليعالج الظاهرة السياسية فيه . وبعبارة أخرى أن تراث الفكر الأوربي كان ومايزال يدور حول بناء المجتمع بكليته ، وعلى الأخص النظام السياسي فيه . ولاريب في أن الفكر الاشتراكي في تياراته المختلفة لعب دوراً كبيراً في ابراز وتطوير هذه النظرة العامة الشاملة للمجتمع . ولكن (علم الاجتماع السياسي) الذي أريد له أن يكون علماً جديداً للسياسة وقف عند حدود معينة ولم يستطع تجاوزها . لأنه الحق بعلم الاجتماع ، الذي لم يتطور الى الحد الذي يكون فيه نظرية عامة شاملة ، أو على الأقل اطاراً عاماً ودقيقاً لاحتواء كامل النشاطات الاجتماعية فضلاً عن المؤسسات ، أو على الأقل على صعيد الفكر الليبرالي وادى ذلك لامحالة الى أن يعجز علم الاجتماع السياسي عن تغطية كل مفردات السياسة . وخير شاهد على ذلك أعمال ديفرجيه

نفسه ، اذ طبع كتابه (علم الاجتماع السياسي)[٤٢] مع بعض التحوير البسيط أولاً بعنوان (طرق البحث في علم السياسة) عام ١٩٥٤[٤٣] ومرة أخرى بعنوان (طرق البحث في العلوم الاجتماعية)[٤٤] في سنة ١٩٥٦ ، ثم عاد مرة أخرى وأصدره بعنوان (علم اجتماع السياسة ، مبادىء علم السياسة)[٤٥] عام ١٩٧٣ ، فضلاً عن أن كثيراً من محتويات كتابه (مقدمة في علم السياسة) الصادر عام ١٩٦٤[٤٦] مستقاة من الكتب المذكورة . والحقيقة أن عجز (علم السياسة الأميركي) يقابله عجز (علم الاجتماع السياسي الأوربي) في الحلول كلياً محل علم السياسة وتغطية كافة مفرداته .

والواقع أن كثيراً من المعنيين بعلم السياسة في فرنسا وفي الأقطار الأوربية الأخرى لايسلم بوجهة نظر التيار الذي يتزعمه ديفرجيه حول علم الاجتماع السياسي . اذ لو سلمنا بأن التمايز بين علم الاجتماع السياسي هو علم السياسة الحديث ، فلماذا يستعمل الاصطلاحان في وقت واحد في الجامعات الفرنسية ذاتها ؟ وعلى صعيد آخر ان هذا الاتجاه لايقدم أية قيمة عملية أو علمية جدية .

هـ ـ علم الاجتماع السياسي هو أحد فروع علم السياسة :

هناك اتجاهان رئيسان في تحديد اختصاص علم السياسة :

الاتجاه الأول : يعالج السياسة في أطر ومناهج الفلسفة والقانون وينعكس ذلك في الدراسات المتعلقة بالنظرية السياسية والقانون السياسي والمؤسسات ، ولايعني الا قليلاً بالوقائع السياسية غير المؤسسة ويحصر هذا الاتجاه دراسة السياسة في اطار المجتمع السياسي المعروف بـ « الدولة » ومن ثم فان بحوثه تقتصر على الدولة ومايتعلق بها من شؤون .

---

(42) Maurice Duverger : Sociologie Politique, Op.cit.

(43) M. Duverger : Methodes de Scienct Politique, Op.cit.

(44) M. Ducerger : Methodes des Sciences Sociales, P.U.F. Paris , 1956.

(45) M. Duverger : Sociologie de la Politique, elements de Science Plitique. Opit.

(46) M. Duverger : Introduction a la Science Politique, Gallimard, Paris, 1964.

أما الاتجاه الثاني ، فعلى عكس الاتجاه الأول ، يرى أن ميدان علم السياسة هو دراسة الحياة السياسية ، دراسة علمية موضوعية كما هو الحال في علوم الطبيعة . ولذلك فان أنصار هذا الاتجاه يهملون في دراساتهم الاعتبارات الفلسفية وينتقدون الطابع القانوني الذي يسود الاتجاه الأول ويميلون من ثم الى القيام بدراسة موضوعية للوقائع السياسية ، ويطرحون جانباً المؤسسات السياسية في بحوثهم ، ويوجهون اهتمامهم نحو السلوك السياسي ، والعملية السياسية . ويرفضون ، من جهة أخرى ، أن ينحصر اهتمامهم بدراسة الدولة ، وبدلاً من ذلك يرون أن على علم السياسة أن يتناول بالبحث كل المجتمعات السياسية . ولاريب في أن هذا الاتجاه بعيد عن واقع علم السياسة ـ اذ أنه يعني في التحليل الأخير أن الدراسات السوسيولوجية هي الوحيدة التي لها قيمة في الوقت الحاضر .

والواقع أن وحدة علم السياسة قائمة على وحدة اهتماماته ، أي قائمة على المشاكل التي يعالجها . وبصورة عامة يمكن القول أن علم السياسة يتركز حول المشكلة السياسية .. ولكي يعالج المشكلة السياسية يجب أن يعبأ بحرية تامة كل مايستطيع تعبئته من مفاهيم وطرق بحث مختلفة يبلورها بنفسه أو يقتبسها أو يتبناها عن العلوم الأخرى(٤٧) . وكلما استطاع علم السياسة أن يجد مايعبئه في معالجة موضوعاته كلما أدى ذلك الى خصبه واغنائه .

وعليه فان الأمر لايتعلق ، في الواقع ، باتجاهين متعارضين ازاء دراسة الحياة السياسية ، وانما هما اتجاهان من الممكن أن يوجد أحدهما الى جانب الآخر ، وأن يقوم كل واحد منهما ببحوث علمية يكمل بعضها البعض الآخر . أما اذا مافرق مابين الاتجاهين الذين تتوزع بينهما دراسة السياسة فان كلا منهما يصبح عندئذ ناقصاً وتصبح الانتقادات الموجهة اليها قائمة على أسس صحيحة . وعندئذ يحق لأنصار المدرسة السلوكية (Behaviourism ويطلق عليهم عادة في الولايات المتحدة تعبير علماء السياسة po, Scientists.) الذين يريدون أن يجعلوا من مذهبهم في البحث علماً قائماً

(47) george Basstile, in : Droit, Economie et Sociolgie, opcit, P.142.

على ملاحظة الوقائع السياسية واستقرائها أن يدعي بأن دراسة السلوك السياسي هامة كأهمية دراسة المؤسسات السياسية ، وان التركيب Synthese في كل علم غير ممكن اذا لم تسبقه تحليلات طويلة ودقيقة ومباشرة ومبنية على مناهج رصينة في البحث .

أما أنصار المدرسة التقليدية في علم السياسة فيعيبون على خصومهم السلوكيين اهمالهم دراسة المؤسسات السياسية واقتصارهم على دراسة السلوك السياسي فقط . ذلك لأن دراسة الوقائع يجب ألا تطرح من البحث التأمل النظري ، في نفس الوقت الذي لايمكن أن يستغني التأمل النظري عن ملاحظة واستقراء الواقع السياسي .

وبناء على ماتقدم فيجب اعتبار علم السياسة مجالاً واسعاً في دراسة المشاكل السياسية في جميع جوانبها النظرية والعملية ، التاريخية منها والمعاصرة ، المؤسسة واللامؤسسة ، وبهذا المفهوم يمكن لعلم السياسة أن يغطي كل المواد التي سبق أن أقرتها اليونسكو والجمعية الدولية للعلوم السياسية سنة ١٩٤٨ ، سواء تعلقت بدراسة الوقائع السياسية أو النظرية السياسية أو تأريخ المذاهب السياسية .

ان علم السياسة هو مجموعة كبيرة من مذاهب البحث التي لها أصول متنوعة ... وكل هذه المذاهب لها طبيعة مزدوجة ، وذات وجهين سياسي ولاسياسي ، أي اجتماعي أو قانوني أو فلسفي أو اقتصادي أو تاريخي أو نفسي أو أنثروبولوجي . وكل هذه المذاهب المزدوجة تساهم في دراسة الجوانب المختلفة للمشكلة السياسية ، وعليه فان كل واحد من هذه المذاهب في علم السياسة له انتماء مزدوج ، فالفلسفة السياسية والتاريخ السياسي ، مثلاً ، يرتبطان بعلم السياسة من جهة ، وبالفلسفة وبالتاريخ من جهة أخرى ، والأمر كذلك فيما يتعلق بعلم الاجتماع السياسي .

ان هذه الارتباطات المزدوجة تفسر تنوع وحركة المختصين بدراسة علم السياسة ، وتدل على أن هناك طائفة ثابتة ومستقرة من الباحثين في علم السياسة ، وطائفة أخرى من الباحثين الاخصائيين القادمين الى ميدان علم السياسة من مذاهب أخرى كعلم الاجتماع ، وبصورة عارضة للقيام بدراسات في علم الاجتماع السياسي . ولاريب في أن علم السياسة قد أفاد كثيراً من علاقاته بالعلوم الأخرى ، وعلى الأخص القانون والفلسفة وعلم

الاجتماع . وقد أغنت هذه العلاقات بحوث علم السياسة وعمقت منهجياته وزادت في أبعاده العلمية .

ان المعونة التي قدمها علم الاجتماع الى علم السياسة لاتنصب على بحوث سوسيولوجية في ميدان علم السياسة ، لأن هذه البحوث قد تتعلق بعلم الاجتماع وقد تتعلق أيضاً بعلم السياسة . ومع ذلك فان بعض أساتذة علم السياسة كما هو شأن مارسيل برلو ، يرى أن علماء الاجتماع غالباً مايعنون بدراسة الأقوام البدائية لاعتقادهم بأن الظواهر الاجتماعية تبدو فيها بأجلى صورها .. وقلما يعنون بدراسة المجتمع السياسي المتقدم الذي يأخذ شكل الدولة الحديثة(٤٨) . وعليه فان مساهمة علماء الاجتماع في تطوير علم الاجتماع السياسي واكسابه عناصر استقلاله عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى ضئيلة جداً(٤٩) . والواقع أن هذا الرأي لايقوم على أساس صحيح ، ذلك لأن علماء الاجتماع قد قاموا بدراسات عديدة على المجتمعات السياسية المتطورة ، فضلاً عن أن الدراسات التي أجريت على المجتمعات البدائية لها فائدة لايستهان بها لعلم السياسة ونذكر مثلاً على ذلك الدراسة التي قام بها في فرنسا كل من دافي وبوكله وهوبر وهوس لتوضيح أصل السلطة السياسية وخصائصها الأساسية . وقد ساهمت دراسات كيرفتش أيضاً في توضيح أصل الأيديولوجية الديمقراطية .

وجدير بالذكر أيضاً في هذا الشأن المعونة التي قدمها علم الاجتماع العام وكذلك فروع علم الاجتماع الخاص ، كعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع الاقتصادي ... الخ الى علم السياسة . فالبحوث السوسيولوجية في بنية الجماعات الاجتماعية وأنماط عمل القوى الاجتماعية اتسعت بحيث تغلغلت في علم السياسة . ذلك أن الظواهر الاجتماعية مترابطة فيما بينها الى درجة كبيرة ، ولايمكن دراسة جانبها السياسي ، الذي يمكن عزله على نحو مجرد ، الا بدراسة الجوانب الأخرى من الظاهرة الاجتماعية في وقت واحد . فاذا مااقتبس وتبنى علم السياسة كثيراً من منهجياته وأساليب بحثه عن علم الاجتماع فان ذلك يجب ألا يثير أية غرابة ، ذلك لأنه يوجد نوع من تبادل أساليب البحث بين كل العلوم الاجتماعية(٥٠) .

---

(48) Mareel Prelot: La Science Po. Op.cit .P.38.

(49) Ibid, P.39.

(٥٠) مثال ذلك التحقيقات القائمة على اساس الاحصائيات تأتت في الاصل عن علم الاقتصاد ثم مرت بعلم الاجتماع الذي حولها بدوره الى علم السياسة .

الفصل الثالث

المنهجية في علم الاجتماع السياسي

ينطوي تعبير منهجية Methode على معان عديدة ، يمكن حصرها في اتجاهين رئيسيين ، الأول ذو طبيعة عامة ، أما الثاني فهو اتجاه خاص .

١ ـ الاتجاه العام :

ويتبناه أغلب دارسي السياسة وبمقتضاه يدل تعبير (منهجية) على المعطيات التي على أساسها يقوم اهتمام وعناية المختصين بدراسة الظواهر السياسية ، وكذلك على مفردات المواضيع السياسية . وفي بعض الأحيان يدل تعبير (منهجية) على تقنيات البحث التي بواسطتها تجمع مواد البحوث السياسية . وفي أغلب الأحيان تؤخذ المنهجية على أنها « وجهات نظر » يستند اليها دارسو السياسة ، كما يقصد بها في أحيان أخرى الجو العام الذي يتحكم في الدراسة والبحث[١] . وأساس المنهجية هو (العلم) ، غير أن تعبير العلم ظل يتطور بتطور المعرفة الانسانية موضوعاً وأداة ، بحيث اقتربت دراسة المعرفة الاجتماعية من المعرفة في العلوم الطبيعية . « ولايعني ذلك أن هذا الفرع من فروع المعرفة يصل الى مرتبة العلم الطبيعي ، أو أنه يمكن أن يتطور بواسطة نسخة منهجيات علمي الفيزياء والكيمياء على نحو أدق »[٢] . ان تصنيف الوقائع وتكوين أحكام مطلقة وثابتة وصحيحة بصورة عامة هو الهدف الاساسي للعلم الحديث . وعليه فان العناصر الأساسية للمنهجية العلمية هي التصنيف والقواعد العامة المبنية على أساسه . وبهذا المعنى لايمكن لدراسة السياسة علمياً أن ترتقي الى مرتبة علوم الطبيعة كالفيزياء والكيمياء مثلاً . لأن المواد التي تعالجها علوم الطبيعة متماثلة في جميع أنحاء العالم ، فالماء الذي يتكون من الهيدروجين والأوكسجين هو الماء حيثما كان . أما مشاكل الانسان فيصعب معالجتها بنفس الطريقة التي تعالج بها الأشياء في الطبيعة . لأن الظواهر الاجتماعية خاضعة للتغيير باستمرار ومن الصعب التحكم فيها . وفضلاً عن ذلك ان دوافع الانسان والآثار التي تترتب على أعماله هي من التعقيد والتنوع بحيث يصعب تعيين

1. Massm Salvadori, in, La Scince Politique Contemporaine, Paris, L-U.N.E.S.C.O, 1950, P.5.

2. WJ.M. Mackenzie, Politics and Social Science. London, 1967 , P.17.

البعض منها بصورة دقيقة ، أو التنبؤ بوقوع البعض الآخر . ثم انه يمكن في العلوم الطبيعية القيام بتجارب على المواد بطرق يستحيل الأخذ بها في العلوم الاجتماعية(٣) .

وعليه فان كلمة « علم » هنا تعني عادة طريقة منهجية في جمع وتنظيم المعلومات ، وهي في الأغلب طريقة في البحث تتضمن عادة انتقاء مواضيع البحث ، وصياغة الفرضيات ، وجمع المواد ، وفحص الفرضيات ، ثم التحقق من صحة النتائج المتحصلة عن ذلك . وعليه « يمكن تطبيق المنهجية على الظواهر السياسية ، أي على تراكم الوقائع ، والربط بينها ربط السبب بالنتيجة ، واستخلاص التعميمات في النتائج بشكل مبادىء أساسية أو قوانين . صحيح ان المنهجية المختبرية في التجريب يصعب الأخذ بها في العلوم الاجتماعية ، ولكن ميدان الوقائع التاريخية ووقائع العالم المعاصر منفتح للمراقبة والتصنيف والربط والمقارنة من أجل صياغة مبادىء عامة . وكلما كانت الوقائع موضوع الدراسة أكثر عدداً ، وكلما كان المجال الذي تراقب فيه الوقائع أكثر اتساعاً ، والعناية بدراسة هذه الوقائع أكثر ارتباطاً بالوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه ، كلما توفرت امكانية أعظم للتوصل الى دقة التعميمات المتحصلة عن ذلك »(٤) .

٢ ـ الاتجاه الخاص :

يأخذ بعض المؤلفين (المنهجية) في دراسة الظواهر السياسية بمعنى دقيق ويحصرونها في عمليات فكرية وعقلانية لمعرفة الواقع السياسي . وقد أطلق الباحثون المذكورون على أنفسهم تعبير علماء السياسة Political Scientists ليقتربوا من علماء الطبيعة ، وليكرسوا جهودهم بخاصة على الدراسات السلوكية . وقد أصبح السلوك السياسي هو الموضوع الرئيسي للمنهجيات العلمية التي برزت بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة ومنها انتشرت الى أقطار العالم المختلفة .

ماهي المنهجية العلمية في دراسة السياسة اذاً ؟

تتميز المنهجية العلمية بالجهود الصادقة الى اقرار الوقائع ، وذلك باستخدام مصطلحات دقيقة ، وبتفسير الوقائع وتحليلها ، ثم استخلاص القوانين أو القواعد ووضع الأنماط السياسية ، وسوف نتناول ذلك تباعاً فيما يلي :

(3) Appadorai , The Substance of Politics, London , Oxford Urivercbty Press , 1971, P.6.

(4) Ibid. P.7.

أ ـ اقرار الوقائع :

ان دراسة الظاهرة السياسية تتطلب بذل الجهود من أجل جمع الوقائع التي تتعلق بها أو اثباتها ، وذلك وفقاً لطرق بحث رصينة ، وليس ذكر وقائع معروفة لدى الجميع ، كتلك التي تظهر في البيانات الرسمية أو في وسائل الاعلام المختلفة . مثال ذلك ، من السهولة أن يؤخذ بالتفسيرات التي يقدمها حزب سياسي بعد انفضاض مؤتمراته ، وكذلك عملية التصويت في البرلمان ... غير أن ذلك لايعتبر دقيقاً من الناحية العلمية . وانما التحليل العلمي يقتضي ، كما يرى ريمون ارون ، دراسة انضمام الأعضاء الى الحزب (بناء على احصائيات ان امكن) ، أي دراسة الأصول الاجتماعية التي تحدروا عنها ، والطوائف المهنية التي ينتمون اليها ، وكيفية ممارستهم مهنهم ، وتوزيع المهام بين اللجنة المركزية والهيئات الحزبية المحلية(٥) .

والواقع أن اقرار الوقائع يتطلب مراقبتها ؛ ولذلك فان بعض الباحثين يطلق عليها تعبير (منهجية المراقبة) ، ومع ان المدارس الحديثة في السياسة تحصر اهتمامها بمراقبة السلوك السياسي للأفراد والجماعات ، وبخاصة المدرسة السلوكية ومابعد السلوكية والمدرسة الوظيفية ، والمدرسة التنموية وغيرها ، الا ان منهجية المراقب يمكن ان تنصب على المؤسسات أيضاً . وقد كان لورنس لول من أوائل الذين أكدوا على ضرورة مراقبة المؤسسات السياسية في مختلف الأقطار وعقد مقارنات فيما بينها . وكان لول يعلن بأن المختبر الرئيسي للمؤسسات السياسية هو ليس المكتبة ، وانما الحياة السياسية في الخارج . وقد طبق اورد جيمس برايس في مطلع هذا القرن منهجية المراقبة فقام بنفسه بزيارة كل الأقطار التي أراد دراسة مؤسساتها السياسية واتصل بالأشخاص المسؤولين فيها ، لغرض أن يتمكن من مراقبة عمل المؤسسات السياسية عن كثب ، وليكون كذلك فكرة دقيقة عن سير العمل فيها ، ثم وضع نتائج دراساته هذه في كتابيه المشهورين (الكومنولث الامريكي)(٦) و (الديمقراطيات الحديثة)(٧) .

---

(5) Raymond Aron, La Science Popitique en France, in La Science Politique Contemporaine,OP. Cit. P.52.

(6) The Americn Commonwealth.

(7) The American Democracies.

قد يقوم بعملية المراقبة الباحث بنفسه ، كما ذكرنا أعلاه ، كما يمكن الاعتماد على دراسات قام بها باحثون آخرون في أقطار مختلفة في الماضي أو الحاضر . وبعبارة أخرى ان مادة المراقبة قد تكون ، كلها أو جزءاً منها ، جاهزة في دراسات عديدة ، وتوظف من ثم في دراسة جديدة على ضوء معطيات أو رؤية جديدة . فليس من الضروري ، مثلاً ، في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث زيارة أقطاره والتعرف على الأحوال السائدة فيها ، وانما يكون الاعتماد على دراسات قام بها باحثون في نفس الأقطار ، أو في أقطار أخرى ، وإذا ماتضمنت الدراسات المذكورة الدقة والموضوعية والمنهجية العلمية الصحيحة .

العقبات التي تواجه عمليات المراقبة :

أولاً : الطبيعة المعقدة للوقائع السياسية :

ان الوقائع السياسية ذات طبيعة معقدة ، وغالباً ماتتداخل فيها عواطف الانسان وأهوائه . فهي ليست وقائع مجردة كما هو شأن المواد في العلوم الصرفة . وفضلاً عن ذلك ان الوقائع السياسية غالباً ماتنطوي على معنى مكنون على الباحث أن يسبر غوره ، سواء من ناحية العوامل التي تقف وراءه أم من ناحية الهدف الذي يرمي اليه . فاذا ماألقى سياسي مثلاً خطاباً شديد اللهجة ، فقد يكون المقصود منه تضليل الرأي العام في الداخل ، أو الخارج ، أو خداع حزب منافس ، أو دولة معادية . وفي أمثال هذه الحالات يصعب ان لم يتعذر على الباحث معرفة الدوافع التي تحرك سلوك بعض رجال السياسة والمسؤولين . ومن ثم يتعذر أيضاً التنبؤ بامكانية وقوع الأحداث في المستقبل ، لشدة تعقدها ، وسرعة تغيرها ، وتداخل الظروف المحيطة بها .

ثانياً : ان المعلومات أو البيانات التي يحصل عليها الباحث غالباً ماتكون ناقصة اذ هناك جوانب معينة من الموضوعات السياسية ليست واضحة تماماً . بل حتى الأشخاص المعنيين بصورة وثيقة بالعملية السياسية قد يخطأون كلياً في الحكم على أبعادها ودلالاتها . وذلك لأن العمليات السياسية تشبه الى حد كبير قطعة الجليد ، اذ أن القسم الطافي على سطح الماء ليس سوى القسم الأصغر بالنسبة الى القسم الغاطس في الماء . فالباحث قد

يستطيع أن يقوم بدراسة شاملة ، ولكنه لايستطيع بأي حال من الأحوال أن يلم بأدوار كل الأشخاص الذين أثروا أو أسهموا في العملية السياسية ، كما يصعب عليه أن يطلع على مراحل القرارات التي اتخذت في جلسة مغلقة لمراكز صنع القرار في النظام السياسي أو في التنظيمات السياسية كالأحزاب والمنظمات الأخرى . ويلاحظ ذلك بخاصة في مختلف النظم الديكتاتورية ، وفي دول العالم الثالث ، وفي الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية ، بل وحتى في الديمقراطيات الغربية في بعض الأحيان كالاجتماعات المغلقة لجلسات رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء ، واللجان الخاصة ، وهيئات المستشارين ... الخ .

ثالثاً : يتعذر في بحوث علم الاجتماع السياسي القيام بدراسات تجريبية على الأشخاص - على شاكلة البحوث المختبرية في العلوم الطبيعية - لأن هؤلاء يرفضون معاملتهم كأدوات للدراسة ، وفي بعض الأحيان يعرضون عن تقديم المعلومات المطلوبة كاملة وبصورة دقيقة لسبب أو آخر .

ب - تحليل وتقييم الوقائع : وعلى هذا المستوى يتميز علم الاجتماع السياسي بصورة واضحة عن الدراسات الأخرى المكرسة للبحث في السياسة . فهو لايسلم بالنصوص كما جاءت ، ولايأخذها على عواهنها ، وانما يجمع أكبر مقدار من المعلومات ، ويحلل مضمونها ، محللياً كل وثيقة أهميتها ، سواء كان ذلك من خلال الصفحات المتيسرة لديه ، أم من خلال اعادة النظر في كلمات النص وتعبيراته وتحليل ماينطوي عليه من مواضيع ودلالات . ويستطيع أن يستعين في هذا الشأن بالاحصائيات ، كما هو شأن الاقتصادي ، ويجمعها ، ويقدمها بشكل جداول وخطوط بيانية . والمقصود بالتحليل هنا بيان الطريقة التي تقوم بها المؤسسات ، أو مؤسسة واحدة ، أو مجتمع معين بوظائف كل منها . أما الشرح فيتضمن صيغاً متعددة، كبيان روابط التضامن الثقافي ، أو روابط السببية (روابط العلة بالمعلول ، أو السبب بالنتيجة) بين سلاسل متنوعة من الظواهر ، كالرابطة بين النظام الحزبي وبين النظام الدستوري ، وبين النظام الدستوري والنظام الاقتصادي ... الخ ، أو أن تطبق أنماط وأواليات علم النفس أو التحليل النفسي على سلوك سياسي معين(٨) .

(8) Raymond Aron , op.cit. P.54.

موضوعية الباحـث :

ان المشكلة التي تطرح على هـذا المستوى هي مـدى تجرد البـاحث في حكمـه على الوقائع وتقييمها . لأن أفكاره ومبادئه ونظرياتـه أو ايـديولوجيتـه ، اضـافـة الى عواطفـه وأهوائه الشخصية تلعب دوراً هاماً في سياقات البحث . فالباحث قلما يكون غير منحـاز الى جهة أو أخرى . وفضلاً عن ذلك ان تجاربه الخـاصـة بـه قـد تؤثر على مـدى رؤيتـه للوقـائـع التي يراقبهـا . ثم ان البـاحث قـد يخلـط بين الأسبـاب الشخصيـة أو الأسبـاب العارضة مع الأسبـاب العـامـة ، ولـذلـك فقـد يضيّع في خضم ذلـك الوقـائع المتعـددة أو المتفـاعلـة فيا بينهـا ، وذلـك بـأن يغلّب واقعـة على أخرى من نـاحيـة الأهميـة ، وبحكم انحيازه ، أو تجربتـه الشخصيـة ، ومن ثم ، فقـط البـاحث ذو الكفـاءة العـاليـة ، والعين النافذة ، والحكم الناضج ، بمكنه أن يصل فعلاً الى استنتاجات صحيحة ومثمرة .

استعمال التعابير الدقيقة :

وثمة مشكلة أخرى تعرض في هذا الشـأن هي التشبيهـات السطحيـة والتعميـات على نطـاق واسع . فقـد ينسـاق المراقب وراء تشبيهـات سطحيـة وتعميـات مفرطـة في إتساعها ، ولاتقوم على أسـاس وقـائع حقيقيـة . ولـذلـك فـأول المهـام الملقـاة على عـاتق البـاحث هي التفتيش عن الوقائع والتـأكـد من صحتهـا ، ثم ربطهـا بـالوقـائع الأخرى ، واختبار طبيعة العلاقات القائمة فيا بينهـا ، وبـذلـك تتعين قيمتهـا وأهميتهـا . كما ينبغي أيضاً التعبير عن الوقائع موضوع المراقبة بتعـابير دقيقـة مـدروسـة ومتفق عليهـا من قبل البـاحثين كلهم أو على الأقل مجموعـة منهم . فـاذا مـادرس حـزب سيـاسي معين ، مثلاً ، فيجب أن تنطبق المفـاهيم المستخـدمـة في تحليـل بنيـة الحـزب المـذكـور وطرق ممـارسـة نشاطاته على الاحزاب الأخرى العاملة في نفس القطر أو في الأقطار الأخرى(٩) .

---

(9) Raqmond Aron, Op. cit. P.52.

ج ـ التصنيف وصياغة القواعد : ان هدف علم الاجتماع السياسي هوان يرتقي حقا الى مرتبة (العلم) Scierce. ومن هذه الناحية فهو يسعى الى استنباط القواعد التي تقرب من القواعد القانونية، او على الاقل بيان الروابط التي تقوم بصورة طبيعية بين الوقائع السياسية

والواقع ان ذلك ليس بالامر الهين، لأن الوقائع السياسية غير ثابتة، وتلعب ارادة الانسان ووعية دورا هاماً في صنعها وسياقها، فضلا عن اختلاف ظروف البيئة كالجغرافية ومستوى التقنيات المطبقة ، وكذلك الاحوال المعنوية كالقيم والمبادئ والديمقراطية السائدة. ومن ناحية اخرى ان المبالغة في تثبيت الوقائع قد يؤدي الى اخضاع كل شيء الى الحتميات الصارمة.

لأنه مهما كان من اثر للعوامل الجغرافية والتقنية والاقتصادية والسكانية والتاريخية والايديولوجية، التي لايمكن لاحد ان يتجاهلها اويهملها او يبالغ في قيمتها، يبقى في الطرق الآخر مسألة كيفية تعامل الانسان مع هذه العوامل.

هذا التعامل يتوقف على عوامل عديدة، منها وعي الانسان وطبيعة تكوينه البيولوجي والنفسي، وكذلك مستوى ذكائه وثقافته بالاضافة الى عوامل اخرى.

ان القوانين التي تستخلص في ميدان السياسة قد لا ترتقي الى القوانين القائمة في العلوم الطبيعية ، وانما يمكن التوصل الى عرض النماذج الرئيسة للنظم السياسية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية .(١٠) وبعبارة اخرى استخلاص القواعد العامة التي تنطبق على كل جماعة او مؤسسة او مجتمع ، والتي على بيان خصائص كل منها . فهمة الباحث هنا صعبة ولاريب ، غير ان هذه الصعوبة لاترتقي لحد الحيلولة دون اكتشاف الروابط القائمة بين العلة والعلول ، او السبب والنتيجة ، لان هذه الروابط اذا ما وجدت بصورة متماثلة في مجتمعات متعددة ، وفي ازمان مختلفة فانها تكون قواعد ،بل وقوانين اجتماعية ـ سياسية .

ولكن تعرض على هذا المستوى من البحث مشكله (النموذج)، التي تتعلق بتعيين الهدف من دراسة الظواهر السياسية المؤسسة وغير المؤسسة . بعض الباحثين يضع مسبقا نماذج جاهزة، ويقيس عليها الظواهر السياسية في المجتمعات المختلفة . وقد ينحدر هذا النموذج عن نظرية شاملة ، كما هو الحال مع الماركسية ، او ينحدر عن تركيبة من العناصر المعروفة ، كما هو الحال مع نموذج الديمقراطية الغربية الذي تتمسك به المدرسة السلوكية والمدرسة الوظيفية والمدرسة التنموية .

---

(10) Raymond Aron, Op. cit P.53.

٣ - منهجيات أخرى :

الى جانب منهجية المراقبة مارة الذكر ، هناك منهجيات أخرى يأخذ بها الباحثون في ميدان علم الاجتماع السياسي نذكر أهمها فيما يلي :

أ - **المنهجية السلوكية** : تعتبر المنهجية السلوكية حديثة العهد نسبياً ، فقد ظهرت خلال فترة مابين الحربين العالميتين في الولايات المتحدة ، وساعد في صياغتها وتطويرها أساتذة أوربيون هاجروا اليها ، اذ طبقوا النظريات السوسيولوجية والبسيكولوجية في دراسة المواضيع السياسية ، وبذلك جمعوا مابين تقاليد البحث النظرية في أوربا ، وبين النزعة العملية الشائعة في الولايات المتحدة . وبرزت فيما بعد الحرب العالمية الثانية كأبرز المنهجيات العلمية في دراسة السياسة ، لافي الولايات المتحدة فحسب ، وإنما أيضاً في كثير من أقطار أوربا الغربية .

وتركز المنهجية السلوكية في الوقت الحاضر اهتمامها على الأشخاص والأحزاب والجماعات المختلفة أكثر من تركيزها على الدول والحكومات والمؤسسات . وهي لاتعنى بما يجب أن يقوم به الأفراد ، وإنما مايقومون به فعلاً في الحياة العامة . وعليه فان الباحث الذي يطبق المنهجية السلوكية يعالج الأحداث التي تقع بصورة منتظمة ، كما يبحث أيضاً مؤشرات السلوك السياسي لدى الأفراد والجماعات .

لقد ظل مجال تطبيق المنهجية السلوكية محدوداً ، وذلك بسبب حداثة عهدها نسبياً أولاً ، ولأنه لايمكن تطبيقها الا على جوانب معينة من الحياة السياسية هي تلك التي تتوافر فيها اكثر من غيرها المعطيات الكمية أي المعطيات التي يمكن قياسها وتقدير حجمها كالتصويت والمساهمة في الانتخابات على مختلف مستوياتها ، وكذلك دراسة تكوين الرأي العام وقياس اتجاهاته ، وتحولاته من وقت لآخر . ثم اضيف اليها مواضيع أخرى كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وعمليّة صنع القرار ، والخصائص النفسية للسياسي ، وتحليل النظم السياسية .

ولقد واجهت المنهجية السلوكية انتقادات شديدة ومن جهات متعددة أهمها الانتقادات التالية :

أولاً : ان المنهجية السلوكية تركز على السلوك السياسي وتتجاهل المؤسسات السياسية .

ثانياً : ان تأكيدها على السلوك يجعلها تقترن بالمذهب الفردي ، اذ حتى عندما تتناول السلوك الجماعي فإنها تركز على الفرد ، لأنها تعرض أن الجماعات ليست سوى الأعضاء الذين تتكون منهم ، أي أن الجماعة الاجتماعية ليس لها خصائص تميزها عن مجموع الأفراد الذين تتكون منهم .

ثالثاً : ان المنهجية السلوكية تتجاهل النظرية والقيم ، اذ أنها تطرح القضايا النظرية من زاوية عملياتية لأغراض البحث التجريبي ، وبالمقابل فانها تسحب النتائج التجريبية على تطور النظرية السياسية . ومع أن بعض السلوكيين سعى الى بناء « نظرية منهجية » الا ان النظرية المذكورة ظلت ذرائعيه (براغماتية) في التطبيق العملي . والواقع أنه لايمكن أن يوجد علم اجتماعي متحرر من القيم أو النظريات . وادعاء السلوكيين بأنهم يرفضون كل ترجيح أو أفضلية لواقعة على أخرى ، سعياً وراء الموضوعية ، يؤدي الى ان تفرض القيم السائدة نفسها على بحوثهم دون أن يعوا ، ومن ثم فان حياد التحليل العلمي الذي يدعونه لن يكون الا زائفاً .

رابعاً : ان المنهجية السلوكية تفرط في استخدام الاحصاءات والطرق الرياضية ، وذلك لن يكون الا مساً بقيمة الأفراد الذين يتحولون الى مجرد أرقام في البحوث . ومن ناحية أخرى ان استخدام الرياضيات لايصلح تطبيقه الا في ميادين معينة من الحياة السياسية هي تلك التي تتوفر فيها أكثر من غيرها المعطيات الكمية ، أو المعطيات التي يمكن قياسها بتقدير حجمها ، كالتصويت والمساهمة في الانتخابات واستطلاع اتجاهات الرأي العام .

خامساً : ان المنهجيات المطبقة في المذهب السلوكي مرتبكة بسبب كثرة الاصطلاحات والمفاهيم غير المألوفة في علم السياسة والمستقاة من العلوم الأخرى ، وبخاصة من الرياضيات .

سادساً : ان المنهجية هي المهيمنة في البحث ، ومن ثم فإن المواضيع السياسية التي تعالج وفقاً للمذهب السلوكي تكيف وفقاً للمنهجية ، في حين أن مقتضيات البحث العلمي تتطلب العكس . ويؤدي ذلك الى فقدان التوازن في الدراسات السياسية .

ب .المنهجية التجريبية :

ان علم السياسة ، من ثم ، هو تجريبي لابمعنى التجارب التي تجرى في المختبر كما هو الحال مع علوم الطبيعة ، ولكن بالمعنى الضيق جداً ، أي بمعنى التجارب الواعية أو اللاواعية التي تجرى في الواقع طول الوقت . ويمكن للمرء أيضاً أن يحصل على مادة تجريبية كبيرة من المراقبة المباشرة ، ومن التجربة الشخصية وكذلك من التاريخ ، وعلى الأخص التاريخ المعاصر . وبهذا المعنى ان التأريخ يعتبر سجلاً للتجارب الماضية وعلى نطاق واسع .

وأنصار المنهجية التجريبية يرون أنه من الممكن دراسة السلوك السياسي كما يمكن دراسة وظائف النظم السياسية المختلفة بواسطة اجراء تجارب محدودة في الحياة السياسية ذات دلالات عامة .

ولو سلمنا بأن التجريب العلمي غير ممكن في الدراسات السياسية ، فان التجارب السياسية ، في الواقع ، قد جرت بصورة واعية أو غير واعية في تأريخ النظم السياسية في مختلف الأقطار . اذ أن كل تغير سياسي سواء كان واعياً أم غير واع هو في الواقع نوع من التجربة .

وكل قانون يشرع ، وكل سياسة تعلن ، وكل تغير يحدث على البنية السياسية وفي التنظيمات السياسية له طابع تجريبي اذا ماأخذ بمعنى ان هذا التغيير هو مؤقت فحسب . ويتوقف تبني كل ماتقدم بصورة نهائية وقاطعة على ملائمته عندما تثبت صحته وتكتسب خصائص دائمة . أما اذا تكشف التغير عن انه ينطوي على بعض المآخذ أو العيوب ، فانه يعدل على ضوء ذلك ، اما اذا فشل تماماً فيلغى ويبحث عن بديل له . واذا كانت بعض التجارب السياسية قد إخفقت في الماضي فانها مع ذلك لم تخل من بعض الفائدة ، اذ أنها قدمت معلومات ودروساً قيمة تساعد على الوصول الى استنتاجات إيجابية ؛

نقد المنهجية التجريبية :

ان المنهجية التجريبية Methode Experimentale المطبقة على نطاق واسع في

مجالات العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء لايمكن الأخذ بها في دراسة السياسة . لأنه اذا كان سهلاً اجراء التجارب على الأشياء في المختبر فانه لايمكن أن نأخذ جزءاً من المجتمع ونجري عليه تجارب من جميع النواحي ، ثم نستخلص من ذلك القوانين العامة . والذين يعارضون المنهجية التجريبية في علم السياسة ، كما يعارضون تطبيقها على أية ظاهرة اجتماعية يقدمون الحجج التالية :

أولاً : لايمكن اجراء التجارب السياسية على النحو المطبق في الفيزياء والكيمياء. فقد يمكن للكيميائي أن يعزل شيئاً ما يريد دراسته ويعرضه الى تأثير أو عدة تأثيرات مختارة لاستخلاص كل العوامل الأخرى . ولايمكن أن ينطبق ذلك على البشر الأحياء .

ثانياً : يمكن تطبيق التجارب في الفيزياء عدة مرات حتى يتوصل الى نتيجة . غير أن ذلك لايمكن القيام به بالنسبة الى الظاهرة السياسية ، لأن الظروف السياسية لايمكن تكرارها على نحو تجريبي .

ثالثاً : لاتوجد وسائل علمية لتحقيق الدقة في القياسات السياسية فحسب ، وإنما أيضاً العوامل التي تؤثر في الظاهرة السياسية كالآراء والعواطف الانسانية لايمكن تقديرها بدقة

ج - المنهجية المؤسسية :

ان المنهجية المؤسسية حديثة العهد نسبياً وهي منحدرة عن أصل يختلف عن أصول المنهجيات التأريخية والفلسفية والقانونية ؛ لأن هذه المنهجيات الأخيرة تأتت ، في قسم كبير منها ، عن التقاليد الكلاسيكية في الجامعات الانكليزية . في حين ان المنهجية المؤسسية تأتت عن المنهجيات المطبقة في العلوم الطبيعية وحملت خصائصها[١١] .

---

(11) William A. Robson, La Science Politique en qrande - Bretagne, in La Sa Po. Contemporine, op.cit.

PP. 314 313.

ويقصد بالمنهجية المؤسسية أن تعالج المشاكل السياسية من وجهة نظر المؤسسات ، وكذلك المعطيات المرتبطة بسير العمل فيها .

ان دراسة المؤسسات هي طريق استقرائية فهي تتطلب مراقبة دقيقة للظواهر ، واجراءات الفرضية ، والاستدلال ، والتعميم والتحقق ، ثم تحليل السبب والنتيجة ، وكل ذلك اجراءات نموذجية في بحوث علم الأحياء والطب والكيمياء والعلوم الطبيعية[١٢] .

. والمنهجية المؤسسية اكثر صعوبة من المنهجية الاستنباطية والمنهجية التاريخية فهي تواجه مصاعب عند عزلها الظواهر التي تدرسها وتواجه مشاكل مراقبه اكبر من المشاكل التي تـوجـد في العلـوم الطبيعيـة ذلـك لأن المـؤسسـات تتنـوع في المجتمعـات المختلفة ، وكذلك الظروف التي تدفع بها الى الوجود ، ولذلك فتأخذ أشكالاً متنوعة ومتعددة . وفضلاً عن ذلك أن المنهجية المؤسسية ، بخلاف المنهجيات المطبقة في الطبيعة محرومة من المزايا الكبيرة التي تتمتع بها المنهجيات المطبقة في العلوم الطبيعية المتأتية عن توفر التجريب والمختبر . وعليه فان المنهجية المؤسسية تتطلب اجراء قيامها بالبحوث العلمية استناداً الى أسس منهجية متنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال اختلافات أوجه النظر الخاصة باستخدام الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية لأن أنصار المنهجيات الرياضية (الاحصائيات الرياضية ، الاقتصاد الرياضي ، يدعمون بقوة تطبيق الطريقة الاستنباطية ، في حين يميل انصار المفاهيم الفلسفية الى الطريقة الاستقرائية . وبهذا المعنى تكون المنهجية المؤسسية اذا أساساً للبحث العلمي له أكبر الأهمية ، ومقبولاً بصورة عامة ، ولكنها ليست منهجية حقيقية ومتكاملة . أما وليام روبسون فيرى أن المنهجية المؤسسية رغم المصاعب التي تواجهها في التطبيق تكتسب مكانة لها ومعترف بكونها منهجية لابد منها لاكتساب معرفة بالادارة العامة .

د ـ المنهجية المقارنة :

ان المنهجية المقارنة قديمة العهد جداً . فيمكن تقصي جذورها التأريخية من

---

(12) q. S. Longrod , Lo science Politique en Pologne , in, Sc, La Po. Contem Poraine , op.cit. PP. 199 200.

هيرودتس وارسطو[١٣] وعبر بودان ومونتسكيو .. وقد استخدم كثير من المفكرين في العصر الحديث هذه المنهجية للوصول الى استنتاجات قائمة على أساس دراسة مقارنة مابين المؤسسات الماضية وبين المؤسسات الحاضرة .

وتتكون المنهجية المقارنة من سحب التعميات خلال المقارنات، وهذه المنهجية أما أن تستخدم لدراسة المؤسسات السياسية والأفكار السياسية في قطر واحد وفي مراحل مختلفة من تاريخه ، أو تدرس مراحل متماثلة في أقطار مختلفة كالمرحلة الليبرالية في كل من انكلترا وفرنسا وألمانيا الخ[١٤] .. أو تدرس الظاهرة السياسية في مختلف الأقطار . وجوهر المنهجية المقارنة يتكون من مراقبة النظائر (أو التماثلات) وكذلك الاختلافات التي قد توجد في الظروف والأحوال السائدة في الأقطار موضوع الدراسة المقارنة . ان اهمال العوامل الأخيرة هو سبب العديد من الأخطاء التي يقع فيها الباحث السياسي الذي يستخدم اما المنهجية التأريخية أو منهجية المقارنة . ان مزج عملية المقارنة مع العمليات المنطقية والاستنتاجات من الوقائع Reasoning يمكن أن يقوي المنهجية المقارنة . وعندما تتركب الدراسة المقارنة من المنهجية التأريخية والمنهجية المقارنة ، فانها تستأصل الكثير . من الجوانب السلبية فيها .

اجراء مقارنة لاعها بين السنن Mormes أو القوانين المعزولة ، ولكن فيما بين النظم القانونية ـ السياسية ، وبين المؤسسات وسير العمل فيها كما يجري في الواقع ، وكذلك تطوريا[١٥] . ونتيجة للمدى الزمني الطويل لتطور المجتمعات السياسية وتنوع المؤسسات السياسية فيها ، فان مواد غزيرة يمكن الاستفادة منها في الدراسة السياسية فيها ، فان هناك مواد غزيرة يمكن الاستفادة منها في الدراسة المقارنة للنظم والمؤسسات السياسية . والواقع ان الدراسة المقارنة لاتتعلق بتجميع معلومات كافية عن مختلف النظم السياسية ، وإنما بالأحرى ، تتعلق بتنظيم هذه المعلومات . ورغم ان الدراسات المقارنة قد طبقت على البلدان الأوربية وبلدان أميركا الشمالية ، الا أنها اتسعت في

(١٣) استخدم ارسطو المنهجية المقارنة بصورة فعالة؛ فدرس تاريخ اليونان القديمة ، وراقب ١٥٨ دستورا في اقطار مختلفة معروفة في عصره . وقارن ما بين المؤسسات السياسية في الماضي والمؤسسات السياسية في الحاضر ثم استخرج منها استنتاجاته المنطقية .

(14) q.S. Langrod, Op.cit. P. 198 199.

(15) David Thompson , in , La Sc. Po. Contemporaine, Op. Cit. PP. 510 511.

الوقت الحاضر فأصبحت تشمل حق بلدان العالم الثالث . ومع ذلك فلايمكن معالجة المؤسسات الرسمية ، كالبرلمانات والسلطة التنفيذية الا ضمن اطار واسع ، لأنه لايمكن انتزاع مؤسسة سياسية معينة من اطارها التنظيمي ومقارنتها بالمؤسسات في الأقطار الأخرى وبدون أن يؤخذ بنظر الاعتبار النظام السياسي الذي توجد فيه تلك المؤسسة . فلايمكن عقد مقارنة بين مؤسسات دول أوربا الغربية ومؤسسات الدول الافريقية أو الاسيوية أو الدول الأميركية اللاتينية .. فالاجراءات البرلمانية ، ونظام تعدد الأحزاب والتنافس فيما بينها ، وحياد موظفي الدولة والعسكريين ازاء القضايا السياسية كلها هي نتاج تطور تأريخي في الأقطار الأوربية(١٦) .

ولاريب في أن المنهجية المقارنة لاتعني بحكم الضرورة ان المقارنة يجب أن تجرى على جميع الأقطار لكي تصبح مجدية ... لا ولاتنطوي المنهجية المقارنة على عدم الاكتراث بالعملية السياسية في قطر معين ، بل بالعكس قد تكون من أكثر الوسائل المجدية في الكشف عن معلومات خاصة بقطر معين . وعلى أي حال من الأحوال ان الخطوات التي حققها تقدم المنهجية في (العلوم السياسية) قد نتجت جزئياً من واقعة كون القضايا الأساسية في المنهجية المقارنة - مثل لماذا بعض أنماط المؤسسات السياسية والنشاط السياسي يوجد في بعض الأقطار . مازالت الى حد بعيد لم تعالج . وازاء هذه المشاكل حاول علم السياسة الى حد ما أن يصوغ نظريات عامة أو جزئية وان يعرض بعض النماذج المماثلة نوعاً ما الى النماذج المستخدمة في العلوم الاجتماعية الأخرى(١٧).

هـ - المنهجية الاحصائية :

ترتبط المنهجية الاحصائية ارتباطاً وثيقاً بالمنهجية المؤسسية . وقد برزت أهمية الاحصاء في المجتمعات الحديثة على مختلف المستويات ، سواء في مجال البحث العلمي أم في مجال قيام المؤسسات العامة بوظائفها بالشكل المطلوب . والواقع من ازدحام الوقائع

---

(16) Alan R. Ball, Modern Politics and government, Londom, Macmillan 1971, P.8.

(17) Ibid. P.9.

يتطلب أرقاماً دقيقاً تعبر بطرق علمية مدروسة عن جوانب الحياة العامة . ولذلك فقد ازداد عدد الاحصائيين المتخصصين في الادارات العامة ، بعد أن أنشأت دوائر خاصة بالاحصاء مرتبطة بالادارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية . وقد اعترف بالاحصاء كمادة مقررة في الجامعات وفي مراكز البحوث المختلفة ، ومن هذه الناحية تأتت أهمية الاحصاء بالنسبة الى دارسي الظواهر الاجتماعية والسياسية باعتبارها أداة للتوصل الى التحليل الدقيق . والواقع أن المنهجية الاحصائية لايمكن أن تطبق الا بالاستناد الى العلوم الاجتماعيه الأخرى ، كعلم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة(١٨)

على قدر مايتعلق الأمر بدراسة الظاهرة السياسية ، تطبق المنهجية الاحصائية في الميادين التالية على وجه الاجمال :

- استطلاع الرأي العام
- السلوك الانتخابي
- النشاط الاداري

أولاً : استطلاع الرأي العام :

ان استطلاع الرأي العام والتعرف على اتجاهاته يعتبر من المهام الأساسية التي تسعى النظم السياسية الى تحقيقها ، ذلك ان الرأي العام ظاهرة اجتماعية لايمكن لأي نظام سياسي ، مهما كان شكله أو طبيعته أن يتجاهلها ، والرأي العام باعتباره ظاهرة اجتماعية لايمكن ان ينفصل عن موقف الهيئة الاجتماعية واسهامها في الحياة العامة . وذلك ينطبق على المفهوم الليبرالي كما ينطبق أيضاً على الاتجاه الاشتراكي . ليبرالياً يعرض بلومان : « ... ان الرأي العام ينطوي على عمليات الحكومة التمثيلية ، والتشريع ، والادارة ، والعدل ، وطريقة اتخاذ القرارات في هذه المجالات ، وكيف تجلب الآراء أمام صانعي القرار ... »(١٩) .

ومن وجهة نظر اشتراكية يعرض جوفان دجورجفش : « ان الرأي العام هو الرأي المشروط اجتماعياً لأكبر عدد ممكن من الأفراد حول القضايا العامة ، والمعبر عنه

---

(18) William A.Robson, Op.cit. PP. 315 316.

(19) D. E. q. Plowman : Public opoinion and The Polls, in: The British Journal of Socoilogy, Vol. xiii, No .4 dec. 1962 , P.332.

علناً والموجة ليس نحو التأثير على الشؤون العامة فحسب ، وإنما أيضاً نحو المشاركة فيها ، أي نحو تحويل هذا الرأي الى سياسة فعلية ، الى قانون ...»(٢٠) .

وعليه فقد بذلت جهود منذ القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر لقياس الرأي العام والتعرف على تحولاته . ولذلك فقد تأسست معاهد متخصصة للقيام بهذه المهمة ، كمعهد كالوب الامريكي الذي تأسس عام ١٩٣٥ ، ومكتب الرأي العام في جامعة برنستون عام ١٩٤٠ ، ثم انتشرت معاهد أخرى كثيرة كمعهد جامعة شيكاغو ، وجامعة واشنطون ، وكلية وليامز وغيرها ، وأخذ تأسيس مراكز بحوث الرأي العام في أقطار العالم يتوالى مثل معهد كالوب البريطاني ومعهد كالوب النساوي ، والمعهد الفرنسي للرأي العام الذي تأسس عام ١٩٣٨ ، ومعهد الرأي العام في المانيا الغربية الذي تأسس في عام ١٩٤٧ ، والمعهد الوطني للرأي العام في اليابان الذي تأسس في عام ١٩٤٥ .

وقد طورت أساليب تقنية عالية لاستطلاع الرأي العام وفي شتى مجالات الحياة ، وبخاصة في الحياة السياسية ، كالاستفتاءات التي تجري عشية الانتخابات ، سواء كانت هذه انتخابات رئاسة الجمهورية أو انتخابات تشريعية ، أو بلدية ، أو أي انتخابات أخرى تجرى على مستويات أقل ، أو بصورة قطاعية ، بل ان بعض معاهد الرأي العام دأبت على تقدم تقارير دورية حول اتجاهات الرأي العام ازاء شعبية السياسيين أو المواقف في مختلف القضايا المطروحة .

ثانياً : السلوك الانتخابي :

لقد طبقت المنهجية الاحصائية بنطاق واسع على سلوك الناخبين ، وبخاصة اتجاهاتهم ، وخياراتهم السياسية ، ومدى اهتمامهم بالعمل السياسي ، ومستوى ادراكهم للمشاكل التي يتنازع عليها بين الأحزاب ومرشحيهم في الانتخابات ؛ وكذلك دوافع الناخبين للتصويت وبالمقابل دوافع امتناع المواطنين عن التصويت وغير ذلك .

والواقع أن الأرقام المتحصلة في أبحاث من هذا النوع لاتكفي لوحدها ، لدراسة السلوك السياسي للناخبين ، حتى ولو كانت دقيقة بالنسبة الى المناطق الانتخابية ، وإنما

---

(٢٠) جوفان دجور جفش : الرأي العام في النظام الاشتراكي . ترجمة د . صادق الاسود بغداد . شركة الطبع والنشر الاهلية ، ١٩٧٠، ص٤٧.

يجب أن تشفع بتحليلات أخرى تغوص عمقاً في دراسة الدوافع والأهداف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناخبين ، كما يجب بالمقابل أن يؤخذ بالدراسة والتحليل أشخاص المرشحين للانتخابات واتجاهاتهم السياسية ، ومدى تأثيرهم على الناخبين ، وكما يقول فرانسوا كوكل : « ان ميزة الاحصائيات هي انها تقدم خصيصة عامة الى الباحث ... ولكنها تدع في الظلام عدداً معيناً من القضايا التي تتعلق على الأخص بدوافع الناخبين الذين تحسب أصواتهم . ويمكن أن توضح بعض هذه القضايا بواسطة التحليل لحقبات الحملة الانتخابية ، أو بواسطة مقارنة جغرافية لتوزيع الأصوات التي أعطيت الى مختلف الأحزاب في الوحدات الادارية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار وقائع الجغرافية البشرية والبنية الاجتماعية في نفس الوحدات الادارية . في حين أن قضايا أخرى يمكن أن توضح باجراء تحقيقات مناسبة لها ووفق منهجية الاستفتاءات »(٢١) . وكما يلاحظ أن الاحصائيات التي ترد في هذا الشأن هي مجرد مؤشرات ويجب التعامل معها بهذه الصفة فحسب ، ومن ثم يبقى على الباحث أن يتقصى الأوضاع الحقيقية التي بعثت بها الى الوجود .

إن المنهجية الاحصائية ذات فائدة عندما تطبق على تغيرات المواقف والاتجاهات أو تحركها ازاء المرشحين المتنافسين في الانتخابات ، لأن الأرقام التي تقدمها في هذا الشأن تفتح الطريق الى البحوث السوسيولوجية التي تهدف الى تفسير مختلف تحركات المواقف والاتجاهات . ولذلك فلكي تكون هذه الاحصائيات مجدية يجب أن تخضع الى اشراف سوسيولوجي . وهي أيضاً مفيدة في دراسة العلاقة القائمة مابين توزيع أصوات الناخبين وبين توزيع المقاعد في المجالس التمثيلية ، وعلى هذا النحو ، تسمح باصدار حكم على النظام الانتخابي كوسيلة للتعبير عن الارادة الشعبية(٢٢) .

إن الإسهام الأكثر قيمة للمنهجيات الرياضية في الاستفتاءات الانتخابية كان استخدام حساب الاحتمالات L'utilisation du Calcul des probabilites ، الذي بموجبه تقتطع عينات في الرأي العام ، غير مختارة بمحض الصدفة (أو بصورة عشوائية) وإنما مفرزة ومحسوبة بطريقة ان تتركب في الأجزاء المطلوبة والنافذة بالنسبة للمنطقة المأخوذة بنظر الاعتبار ... ان هذه الطريقة قد أخطأت حيناً وأصابت أحياناً

(21) Francois qoguel, in La Sc. Po. Contemporine, PP. 525 526.

(22) David Thompson, im : Sc.Po. cot. Op.cit. P. 565.

أخرى[٢٣] . والواقع فيما يتعلق بالتنبوءات السياسية ، يكفي أحياناً أن تطبع هذه التنبوءات لكي تغير هي ذاتها النتائج المتوقعة ، مزيفه على هذا النحو رؤاها الخاصة بها في بعض الأحيان . ان الاعتقاد بنتائج مكتسبة مسبقاً هو لوحده (أو بحد ذاته) عامل سياسي هام ، ان منهجية تبدو مثيرة بتأكيد رياضي الى أن أغلبية الجمهور تشارك في مثل هذا الاعتقاد يمكن جداً أن تزيد في هذه الأغلبية . وهذا مايدل أيضاً على أن المنهجيات الرياضية لها دور لأن تلعبه في علم السياسة ، ولكنه دور أقل بساطة مما يبدو للنظرة الأولى[٢٤].

ثالثاً : النشاط الاداري :

ان الحكومة لاتستطيع أن تعمل بدون تجاوب من قبل المواطنين ، ويلاحظ أن مجال تدخل الدولة في العصر الحديث قد اتسع الى حد كبير ، سواء كان ذلك في النظم الليبرالية أم الاشتراكية . ولذلك فان معرفة اتجاهات الجماهير قبل تنفيذ سياسة معينة أو خلال تنفيذها غدت حاجة ملحة لانجاح المشروعات التي تنفذها الدولة في مختلف القطاعات . وقد دللت عمليات استطلاع الرأي العام في أقطار عديدة على أن السياسة الناجحة هي تلك التي يفهمها الجمهور ويتحمس لها لأنه يتبين دوافعها وأهدافها . وقد أثبتت عمليات استفتاء الرأي العام على أنها طريقة مجدية لجعل الادارة أكثر فعالية وديمقراطية ، اذ دلت على مدى فهم الجماهير مشكلة عامة ، وماهي الحلول الادارية التي تبدو أكثر ملائمة ، ومن ثم ماهي السبل التي يمكن للحكومة أن تحصل بواسطتها على أقصى حد من تعاون أفراد المجتمع مع الحكومة واسنادهم اياها . وعليه فان طريقة استفتاء الرأي العام وهي تكشف عما يفكر به الجمهور بشأن الاجراءات الحكومية يمكنها أن تؤدي الى ان تقوم المؤسسات بتعديل تنظيمها أو سير العمل الاداري فيها[٢٥] .

ومن الواضح أن المنهجية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن المنهجيات الكمية الأخرى Methodes Quantatives ، اذا ماطبقت لوحدها تتحول الى مجرد تعديد أفراد

---

(٢٣) مثال ذلك ان استفتاءات معهد غالوب للرأي العام التي جرت عشية انتخابات الرئاسة الاميركية عام ١٩٤٨ دلت على سقوط المرشح هاري ترومان ، ثم جاءت نتائج الانتخابات بفوزه .

(24) David Thompson, Op. Cit. P.565.

(25) Morver H. Bernstein, in, La Sc. po. contenporaine, Op. cit P. 457.

يؤيدون هذا الحزب أو يقفون ضده ، أو هذه الجماعة أو هذا المنهاج ، ولاتستطيع أن تأخذ بنظر الاعتبار العوامل النوعية التي تتحكم في مواقف هؤلاء الأفراد واتجاهاتهم . في حين أن هناك عوامل متعددة ومتنوعة تدفع هؤلاء الأفراد الى تبني نفس الرأي . فيمكن أن يؤخذ هؤلاء الأفراد ويصنفوا حسب المناطق التي يعيشون فيها ، أوحسب أعمارهم أو مهنهم ، أو حسب مستوى تعليمهم أو معدل الثروة لديهم . ولايمكن أن يصنفوا حسب مستواهم الفكري ، أو قيمتهم الأخلاقية ، اوتأثيرهم الشخصي ، ولاحسب أي من العوامل الأخرى التي لاتوزن ولكنها جوهرية في تكوين الشخصية الانسانية . ان المنهجية الاحصائية ، كالمنهجيات الكمية الأخرى ، تفترض المساواة بين الافراد من ناحية الأهمية الانسانية .. فكل فرد يحسب واحداً ، وواحداً فقط ، وبالتالي ان المنهجية الاحصائية غير كاملة بالنسبة الى تقييم الرأي العام في السياسة(٢٦) .

---

(26) David Thompson, Scc, Po. Cont. P. 564.

الفصل الرابع

نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي

لقد تقلبت دراسة السياسة ، منذ بدأ الأفراد يفكرون بطبيعة الحكم بين مجالين ، فانصب اهتمام البعض على المؤسسات السياسية ، باعتبارها هيئات أساسية في السيطرة والتغيير الاجتماعيين ، ورأوا في سلوك « الدولة » ونشاطات « الأمير » أهم القضايا التي يجب أن يعنى بها في مجال السياسة . وباتجاه معاكس لذلك ، شدد البعض الآخر ، على العوامل الكامنة فيما وراء السياسة أو بعبارة أخرى ، أكدوا على الظروف التي تؤثر في الأحداث والمؤسسات السياسية . والواقع ان اختلاف هذين الاتجاهين ناجم أساساً عن الاختلاف في تقييمها لأهمية كل من المجتمع والدولة . « أو الحكم لدى البعض » أي أيهما أولى وأهم : المجتمع أم الدولة ؟ وزاد في تعقيد الخلاف بينهما كون المؤسسات السياسية ذاتها تؤلف في التحليل الأخير موضوعاً مشتركاً لمذاهب العلوم الاجتماعية المختلفة كعلم الأجناس وعلم الاجتماع والاقتصاد . ان التداخل بين هذه العلوم حيناً وتقاطعها أو التقائها أحياناً أخرى هو الذي طرح مشكلة تعيين حدود كل علم وبيان العلاقات القائمة فيما بينها ، بما في ذلك مشكلة بيان نصيب السياسة في دراسة المؤسسات السياسية ونصيب العلوم الاجتماعية الأخرى التي تعنى بنفس الموضوع .

١ . الأصول التأريخية لعلم الاجتماع السياسي :

ان قلة من الكتاب ، ان صح وجودهم فعلاً ، أولئك الذين انحصر اهتمامهم في طبيعة العمل السياسي والمؤسسات السياسية ، ولم يتعداه الى الاهتمام ، على نحو وآخر ، بالمجال الآخر ، مجال العوامل اللاسياسية . فلقد كان أفلاطون (٤٢٩ ـ ٤٣٧ قبل الميلاد) يعالج موضوع « الأمير » الذي يستخدم السلطة السياسية لإقامة الجمهورية المثالية (يوتوبيا) ، ويعني بالوقت نفسه في بحثه ذاك بتأثير بنية العائلة ، كوحدة اجتماعية فرعية ، على الكيان السياسي للدولة ، باعتبارها البنيان الفوقي أو بعبارة أخرى مدى تأثير التربية والتعليم ومستويات الأفراد على مختلف أنواع النشاط السياسي .

أما ارسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق . م) فيعتبر أول من عالج المجتمع السياسي بطريقة علمية ، معتمداً في ذلك على ملاحظة الوقائع وتحليلها بعمق ثم استخلاص أحكام وقيم واقعية عنها . ولكي تكون دراسته علمية فقد جمع أكبر مقدار ممكن من الوثائق المتيسرة عن دساتير[١] الدويلات الاغريقية القائمة في عهده ، وبناء على هذه المعلومات أقام تحليلاته على كيفية عمل هذه الحكومات المختلفة ، ثم توصل الى وضع تصنيفه المعروف لأنواع الأنظمة السياسية التي يقسمها الى :

أ ـ النظام الملكي ، حيث يمارس السلطة فيه شخص واحد .
ب ـ النظام الأوليغارشي ، وتتركز السلطة فيه بين أيدي قلة من الأفراد .
ج ـ النظام الديمقراطي ، حيث يساهم جميع المواطنين بممارسة السلطة .

وقد أضاف أرسطو الى تصنيفه هذا تصنيفاً آخر بأشكال الحكومات الصالحة والحكومات الفاسدة ، فنظم الحكم الصالحة هي الملكية والارستقراطية والجمهورية . أما نظم الحكم غير الصالحة فهي نظم الطغيان والاوليغارشيه (القلة) والديماغوجية (الغوغائية) ، هذا فضلاً عن دراسته للأنظمة المزدوجة .

والواقع أن أرسطو هو مؤسس « القانون الدستوري المقارن »[٢] اذ درس ، قبل أن يقوم بتأليف كتابه المشهور « السياسة » ١٥٨ دستوراً ، وعبر ذلك درس الأنظمة السياسية التي تتجسد فيها ، ليقر بعد ذلك كون الأشكال الدستورية تعكس تنوع الروابط في المجتمع السياسي ودرجة تأسيسه . وبناء على دراسته التحليلية للسلطة رأى أن مظاهرها ثلاثة : المداولة ، والأمر ، والحكم . وقد بين أيضاً العلاقة السببية القائمة بين توزيع الثروة والمركز الاجتماعي من جهة ، ونوع النظام السياسي في هذه المجتمعات المختلفة من جهة أخرى .

(١) لم تكن دساتير الدويلات الاغريقية مكتوبة ،ولذلك فهي تقرب من المفهوم الحديث للنظام السياسي .

(٢) لقد اقر المؤتمر الدولي لعلماء السياسة الذي انعقد بباريس سنة ١٩٤٨ باشراف ورعاية منظمة اليونسكو ان دراسة الدستور تعتبر جزءا من مجال اختصاص السياسة .

يعتبر بعض المختصين أن أرسطو هو مؤسس علم الاجتماع السياسي(٣) وان كتابه « السياسة » كان ومازال حتى الوقت الحاضر ، ذا شأن كبير اذ أن الأفكار الواردة فيه تصلح أن يؤخذ بها حتى في المجتمعات السياسية المتقدمة المعاصرة . والواقع أن كتاب « السياسة » لأرسطو ينطوي على الفلسفة السياسية وعلى علم الاجتماع السياسي في الوقت نفسه(٤) فان انعطاف أرسطو الى علم الاجتماع السياسي قد تأتى بصورة عامة عن اهتمامه بدراسة الظروف الدائمة التي تجعل نظاماً سياسياً معيناً يتمتع بالاستقرار والتماسك فقاده بحثه هذا الى معالجة بعض القضايا الهامة في المجتمعات القائمة آنذاك .

وبصورة عامة أن كتاب السياسة لأرسطو لاينطوي على مجرد أحكام قيمية أو ذات اختصاص فلسفي ، وإنما يتضمن أيضاً تحليلاً عميقاً للوقائع السياسية ، وعلى الأخص موضوع « الثورات » الذي كرس له قسماً كاملاً ، والذي يعتبر في الوقت الحاضر نموذجاً في التحليل السوسيولوجي . ولاريب في أن باعث أرسطو الى دراسة الثورات وتحليلها لم يكن مجرد ترف عقلي وإنما دفعه الى القيام ببحوثه هذه الفوضى التي كانت ضاربة أطنابها في الدويلات الاغريقية آنذاك وعدم استقرار الأنظمة السياسية فيها .

ان فترة التأملات السوسيولوجية انقطعت بعد أرسطو .

ولم يأت الرومان بأي مفهوم أصيل في علم الاجتماع . غير أن الفكر الروماني لعب دوراً هاماً في علم الاجتماع الوصفي ، وقد تأتي ذلك بصورة عامة عن الفتوحات الواسعة التي حققها الرومان ، اذ أتاحت لهم التعرف على عادات ومؤسسات الشعوب الأخرى التي سيطروا عليها . ومن جهة أخرى امتاز الفكر الروماني سواء في الشرق الأوسط أو في الغرب ، بنزعته العملية، ولذلك ، وبالرغم من تقصيرهم في مجال البحث العلمي ، تقدموا في ميدان القانون ، واستطاعوا أن يستخلصوا عبر قرون تطبيقاته ، القواعد الأساسية التي أوجدت القوانين الحديثة .

لم تتعرض الحالة الاجتماعية لدى الرومان الى تحول جذري وعميق ، الا أن مفاهيم

---

(3) Roland Maspettiol : La Science Politique et le droit Editions Montchrestien, Paris, 1957, P.73.

(٤) ارسطو طاليس : السياسة ، ترجمة احمد لطفي السيد ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧، ص ٢٨٢ - ٣٤٧ .

وقيم المجتمع الروماني والمعتقدات التي سادت فيه تشكل علماً اجتماعياً حقيقياً[٥] .

وفي عهود الامبراطورية المسيحية لم يتقدم ، ان لم تقل ينعدم علم الاجتماع اذ اندمج القانون بالأخلاق وأصبحت واجبات الفرد الأخلاقية والدينية لها الأرجحية على واجبات السياسة . ولم تعد الدولة تضع القانون أو تتحكم بالأخلاق العامة بعد أن أصبحت أصولها دينية . ثم أن السلوك السياسي كان يجب أن ينسجم مع القانون الديني .

ومع ذلك فقد ساهم « سان أوغسطين » (٣٥٤ - ٤٣٠) على نحو ما بالدراسات الاجتماعية - السياسية ، وذلك بكتابه « مدينة الله » La Cite de Dieu الذي ألفه في الفترة القائمة بين سنتي ٤١٢ - ٤٢٦م ويعتبر هذا الكتاب أول بحث كبير في علم الاجتماع السياسي بعد كتابات أفلاطون وأرسطو[٦] . والذي يشمل على تركيب أو صورة جامعة لكل حضارة العصور القديمة ويتضمن كذلك استعراضاً اجمالياً لتاريخ روما . ومن وجهة نظر اجتماعية سوسيولوجية نعثر في كتاب سان أوغسطين على بعض الأفكار والتحليلات التي تعتبر أساساً للمفاهيم القانونية والسوسيولوجية المعاصرة ، كفكرة القانون الطبيعي ، وشرعية السلطة وحرية الانسان الطبيعية ، وفكرة أصل سلطة الاكراه التي تمارسها الحكومة ... الخ .

ويفرق « سان أوغسطين » بين « مدينة الانسان » التي تتعلق بنوازع الانسان وحاجاته الدنيوية و « مدينة الله » وتعني التفاني في حب الله لدرجة احتقار الذات ، أي الايمان والخضوع ، واحترام العدالة والرغبة في البذل والتضحية . وعليه فان الاعتقاد الديني يقوم بدور مثل أعلى يدفع بالأفراد نحو التكامل[٧] . أما فيما يتعلق بشكل الدولة ، فان سان أوغسطين لايفضل شكلاً منها على آخر ، وانما يرى ان السبب الموجب لوجود السلطة السياسية هو تحقيق العدالة بين الأفراد .

ابن خلدون : لم تظهر أعمال سوسيولوجية ذات قيمة بعد سان أوغسطين ووجب أن تنتظر الانسانية ، كما يقول غاستون بوتول ، عشرة قرون ليظهر ابن خلدون ويبعث علم

---

(5) Gaston Bouthoul : Histcire de la sociologie, P.Y.F. Paris, 1956, P.15.

(6) Gaston Bouthoul : Socioigie de la Politique, op.cit P.13.

(7) Ibid . P.18.

الاجتماع ، أو بحوث علم الاجتماع السياسي من جديد[٨] اذ تعتبر أعمال ابن خلدون ، وعلى الأخص المقدمة علماً اجتماعياً سياسياً حقيقياً بالمفهوم الحديث ، اضافة الى أنها تشمل على بحوث في دراسة التأريخ وتفسير الظواهر الاجتماعية ودراسات في القوانين التي تتحكم في تطور هذه الظواهر الاجتماعية[٩] .

ولد ابن خلدون في عائلة ذات أصل يماني استقرت في أشبيليه بأسبانيا (الأندلس آنذاك) ثم أصبحت ذات شأن كبير في الحياة العامة بأشبيليه ، حتى اذا ماغزاها فرديناند الثالث ، ملك ليون وقسطلة ، تركت البلاد لتستوطن في تونس حيث ولد ابن خلدون عام ١٣٣٢م . وقد تتلمذ على يد ابن سينا فدرس الحديث والفقه المالكي وعلم اللغة والشعر في مطلع حياته ، ثم درس المنطق والفلسفة فيما بعد أثناء حياته العملية . وكانت حياته عاصفة ، وسط عصر مضطرب ومفعم بالأحداث الجسيمة والاضطرابات السياسية الخطيرة في العالم العربي والاسلامي ، فخاض معترك السياسة ، وتقلد مناصب عديدة وهامة في خدمة الدول العربية القائمة آنذاك في شمال افريقيا ، فأتاح له منصبه هذا أن يدرس عن كثب شؤون هذه الدول ونظمها السياسية ، وتقاليدها العامة في الحكم ، دراسة عالم واقعي مطلع على الأحداث ، ومتفاعل معها في نفس الوقت ، وقد عرف السجن في حياته ، فتسنى له تأمل الوقائع وتقييمها واستخلاص العبر منها . وعاصر انحلال وتدهور الدول العربية في المشرق والمغرب ، وعلى الأخص غزو التتار ، بقيادة تيمور لنك ، فاستطاع أن يتصل به ويقابله في دمشق ويكسب ثقته فيه .

لقد قرأ ابن خلدون كتاب « الجمهورية » لأفلاطون وازدراه لأنه وجده مشبعاً بنزعة طوباوية ، واطلع على كتاب « السياسة » لأرسطو ، فرآه بعيداً جداً عن اتجاهه في التأمل والتفكير . ذلك لأن ابن خلدون كان يرى خلافاً لكل الفلاسفة الاغريق ، أن التنظيم السياسي ، في الواقع ، لايمكن تغييره بصورة مجدية ، أو على الأقل تشذيبه من العيوب التي تعترضه بواسطة العقل فقط ، أو بعبارة أخرى لايمكن اقامة نظام سياسي بناء على فكرة مرسومة مسبقاً وإنما يجب استقراء حوادث التاريخ وترتيبها ثم تصنيفها

---

(8) Gaston Bouthoul, op.cit. P.20.

(9) Roland Maspetiol, op.cit. P.307.

وتركيبها على نحو منهجي مدروس. اذ ان التاريخ لدى ابن خلدون يهدف قبل كل شيء الى دراسة حالة الانسان الاجتماعية ، والوقائع التي ترتبط بها على نحو طبيعي ، وكذلك معرفة الحياة الاجتماعية البدائية وتهذيب الأخلاق والنزعة العائلية والقبلية والخصائص التي تميز أقواماً عن أقوام أخرى ، والتي تقوم على أساسها الامبراطوريات والأسر الحاكمة والفوارق الطبقية والمراتب الاجتماعية المختلفة ويعالج أيضاً المشاكل التي يكرس لها الأفراد جهودهم ، كالاشغال التي تدر مكاسب ، والمهن التي تساعد على احياء وانعاش العلوم والفنون ، وأخيراً جميع التغييرات التي تحدثها طبيعة الأشياء في خصائص المجتمع .

ولم تكن نزعة ابن خلدون في البحث على هذا النحو تلقائية ، أو تتأتى بمحض الصدفة ، اذ أن قراءة مقدمته تدلنا على أنه كان مدركاً أنه يأتي بعلم جديد وأساليب بحث واقعية متميزة عما سبقها ، وأنه قد توصل اليها بعد أن قام ببحوث متواصلة ، قائمة أساساً على النظرة الواقعية في استقراء حوادث التاريخ وتأملها ثم تصنيفها ووضعها في مكانها الطبيعي في الاطار العام للمجتمع والدولة وتعميقها بشكل قواعد عامة تتخطى الزمان والمكان .

ان دراسة « العصبية » القبلية تأخذ مكاناً بارزاً في اهتمامات ابن خلدون وهي المحور الذي يدور حوله معظم المباحث الاجتماعية في المقدمة . « ان نظرية العصبية من أهم وأطرف النظريات التي وضعها ابن خلدون ونستطيع أن نقول أنها بمثابة المحور الذي يدور حوله معظم المباحث الاجتماعية ، وتتصل به جميع مباحث الاجتماع السياسي في المقدمة . ولانغالي اذا قلنا - بهذا الاعتبار - أنها تؤلف أنظومة تامة التكوين ، في الاجتماع بوجه عام ، والاجتماع السياسي بوجه خاص »[١٠] . ويبدو لنا أن عناية ابن خلدون بدراسة « العصبية القبلية » ماهي الا انطلاق في دراسة أعم وأشمل . ذلك أن فكرة « العصبية » القبلية لدى ابن خلدون تقترب كثيراً من مفهوم الهوية في علم الاجتماع الحديث ، فاعجاب ابن خلدون بالبدو متأتٍ عن كونهم يشكلون جماعة أولية قائمة على علاقات شخصية مباشرة ينبثق عنها تضامن جمعي متين ، ناجم عن روابط الدم بالدرجة الأولى ، وعن وحدة المصير من ثم ، أما الروابط الاجتماعية في الجماعة المركبة أي المجتمع الشامل فقائمة أساساً على تكتيل المصالح المختلفة للأفراد وانخراطها في تنظيم تأسيسي .

---

(١٠) ساطع الحصري ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ص ٣ ، ١٩٦٧ ، ص٣٣٢ .

ولاريب في أن الجماعة الأولية سابقة بوجودها تأريخياً على ظهور الجماعة المركبة ، وهي التي أعطت الديمقراطية المباشرة في دويلات المدن الاغريقية وفي المجتمعات السياسية الأخرى . وكلما تقدم المجتمع كلما فسحت الجماعة الأولية الطريق لتكوين الجماعة المركبة القائمة على تضامن آلي يحتاج الى عناء كثير لتكثيف وعي الأفراد بالانتماء اليه وتعزيزه . فاذا ماأعطي ابن خلدون أهمية خاصة للعصبية القبلية . فلأنه قد شهد الجماعة العربية والاسلامية المركبة ، أو المجتمع ، آنذاك وهو يضمحل ويتدهور جاراً معه كل المؤسسات السياسية القائمة فيه ، في حين أن القبائل البدوية باعتبارها مجتمعات خاصة ، ظلت محتفظة بوحدتها وتضامنها وطاقاتها في التلاحم الداخلي وفي مواجهتها الأخطار والضغوط الخارجية . ولاريب في أن نفس المشكلة ، مشكلة الصراع بين الجماعة الأولية والجماعات المركبة بين المجتمعات الخاصة والمجتمعات الشاملة مازالت موجودة في الوقت الحاضر حتى في المجتمعات المتقدمة صناعياً ، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي القائم فيها ، وتعتبر هذه القضايا من أهم مايعني به علم الاجتماع السياسي الحديث .

وعالج ابن خلدون موضوع « السلوك السياسي » فأسيء فهمه في وقته ، ومازال كثير من الكتاب لايتبين بوضوح دلالات ماتوصل اليه آنذاك ، ففي تفريقه بين المراتب الاجتماعية المختلفة ذكر أن سكان المدن ينغمرون في ترف الحياة ومن ثم يفقدون كثيراً من اندفاع البدو وشجاعتهم ، أما الحياة في الريف فتؤدي بطبيعتها الى الاسترقاق . ذلك لأن الزراعة في رأيه هي مهنة المستضعفين وطلاب العافيه ، وأنها تؤدي بأصحابها الى الذل ومايتبع ذلك من طبائع المكر والخديعة. والواقع أن ابن خلدون لايعمم هذه الخصائص في الزمان والمكان . وإنما يحصرها في أوقات اختلال التوازن الاجتماعي وقيام أنظمة سياسية لاتتجاوب بصورة طبيعية مع مقتضيات المجتمع المنسق . ففي هذه الحالة فقط يجد ساكن المدينة نفسه أكثر تعرضاً من البدوي الى تعسف وجور الحاكم المستبد ، ذلك لأن جزءاً من حياته قد اندمج بالمجتمع الشامل ومؤسساته السياسية . ولم يحط ابن خلدون من أهمية الزراعة بذاتها ولم يعم ظهور المذلة والخضوع على جميع الأشخاص الذين يزأولونها ، وإنما حصر ذلك في نطاق ضيق « هو حالة » سيطرة الملك العضوض القاهر على الناس[11] ففي هذه الحالة فقط يتعرض الزراع الى مهانة واذلال السلطات

(١١) مقدمة ابن خلدون ، دار احياء التراث العربي - بيروت ، ط ٤ ، د . ت ص٩١٥ .

القائمة ، لأن تركزهم على بقعة من الأرض يجعلهم بالتبعية تحت سيطرة الدولة وقوانينها . بعكس البدو الذين ليس لهم مقر ثابت فيستطيعون أن يرتحلوا كلما تعرضوا الى معاملة سيئة أو الى ضغوط خارجية .

لقد درس ابن خلدون على نحو موضوعي أصل التسلطات السياسية ومدة بقائها ، وكذلك تشكيل الدولة وانحلالها . وأسهم كثيراً في بيان الظاهرة الدورية مستقلة عن ارادة الانسان وتحديد أسباب تعاقب هذه الظواهر الدورية بصورة منتظمة ، أو بعبارة أخرى القوانين التي تتحكم بالروابط الاجتماعية وتحولها من مرحلة الى أخرى . ولاشك في أن هذه الاكتشافات كانت ومازالت ذات تأثير كبير في نشوء وتطور المعرفة الانسانية ولذلك فيبدو لنا أن غاستون بوتول يذهب بعيداً جداً عندما ينتقص من علمية ابن خلدون ويرمي به في « قدرية مزعومة »(١٢) .

ثم ان ابن خلدون يعطي أهمية كبيرة للظواهر الاجتماعية ويرجحها على الظاهرة السياسية . ويؤكد من جهة أخرى على تأثر عوامل المناخ على الظاهرة الاجتماعية . ومن ثم فان الظواهر الاجتماعية لارتباطها بعوامل الطبيعة المختلفة هي أكثر ثباتاً واستقراراً من الظواهر السياسية .

أما فيما يتعلق بالسلطة السياسية ، فيرى أن الانسان ملزم بأن يدخل في علاقات اجتماعية مع الأفراد الآخرين ، ولايمكن المحافظة على هذه العلاقات والتمسك بها الا بخضوع الأفراد الى سلطة سياسية . وقد يكون مصدر هذه السلطة متأتياً عن الرضى أو الاكراه ، الا أنها اذا ماظهرت الى الوجود فان الأغلبية الساحقة تخضع لها ولاتفهم مصدرها الحقيقي ، لأن هذه الأغلبية تجهل كيف تتألف الدول ولاتعرف شيئاً عن الأحوال السياسية في الدول الأخرى(١٣) اضافة الى ذلك أن الأفراد ينظرون دائماً باكبار الى ذلك الذي أخضعهم لسلطانه . ومن جهة أخرى أن السلطان لايقوم الا على أساس القوة ، ولاتتمتع بهذه القوة الا الجماعات الجريئة المتماسكة والمتضامنة . ويجب أن تنتفع

---

(12) Gaston Bouthoul, op.cit. P.21.

(١٣) ان هذه الاراء التي طرحها ابن خلدون اعاد طرحها كتاب اخرون في القرنين التاسع عشر والعشرين في اطار بحثهم عن طبيعة العلاقات بين الحكام والمحكومين وانقسم الباحثون حولها فانضوى البعض في تيار نظريات النخبة وأخذ البعض الاخر بمفهوم الجماهير وطليعتها الواعية .

هذه القوة بالدين لكي تتعزز وتستقر ، ومع ذلك فليست الرابطة الوطنية ولاالرابطة الاقليمية بكافيتين لاقامة سلطة سياسية دائمة .

ماهو مدى سلطة رئيس الدولة ؟ انه يستطيع أن يصدر الأوامر وان يحرم القيام بأعمال معينة ، وأن يصدر قراراً ويلغيه أيضاً . لقد منحت هذه الصلاحيات لرئيس الدولة لضمان طاعة الشعب وخضوعهم له ، ولغرض استحصال الضرائب وحماية الحدود ، وارسال المبعوثين الى الأمصار ، والحيلولة دون تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية . ولكن ماالأمر اذا خرج السلطان على ارادة تابعيه ، أو بعبارة أخرى ماهي حدود طاعة السلطان ؟ وتبعاً لذلك ماموقف ابن خلدون ازاء « الثورات »؟ يقول ابن خلدون بهذا الشأن مايأتي :

« ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء فان كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون الى القيام على أهل الجور من الأمراء داعين الى تغيير المنكر والنهي عنه ، والأمر بالمعروف رجاء في ثواب عليه من الله ، فيكثر اتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك وأكثرهم يهلكون في ذلك السبيل مأزورين غير مأجورين ، لأنه الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم ، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه ، قال ﷺ : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه) وأحوال الملوك والدول راسخة قوية لايزحزحها ويهدم بناءها الا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر كما قدمناه »(١٤) .

وعليه فان ابن خلدون يجيز الثورات على الحاكم الظالم أو المستبد الا أنه يحذر القائمين بها من مغبة احتفاقها ، ويدعوهم الى أن يتبينوا درجة نضوج الظروف الملائمة للثورة ودراسة الامكانيات المتوفرة لكي يضمنوا أقصى حد ممكن من نجاحها، والا فان أخفاقها سوف يعرض القائمين بها الى أضرار جسيمة جداً ومن الأفضل في هذه الحالة عدم التصرف بوجه الحاكم الجائر والخضوع له .

---

(١٤) المقدمة ، المرجع السابق ، ص٤٦٦ .

٢ ـ تأثير نشوء وتطور الدولة الحديثة على الفكر الاجتماعي والسياسي :

منذ القرن السادس عشر أخذت السياسة شيئاً فشيئاً بالتعقل والعقلانية في تقييمها للوقائع والمؤسسات السياسية . وأخذ المفكرون يتأملون من جديد في مركز وطبيعة الدولة ـ الأمة وعلى الأخص في الصراع فيما بين السلطة Power وبين الفرد في المجتمع .

والواقع أن هذا الانعطاف الفكري لم يكن بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمعات الأوربية آنذاك . فقد نشأت في هذه الفترة التاريخية المدن الكبرى ، وتبعاً لذلك نمت وتطورت مجتمعات المدينة بمشاكلها العديدة الى جانب المجتمع الاقطاعي . وقد سهلت بعض الاستحداثات التقنية والاقتصادية حركة الأموال والأشخاص ، ونشأت أيضاً المصارف وبعض الصناعات الهامة . كل هذه التطورات دفعت الى وجود مشاكل وعلاقات اجتماعية جديدة لم يعرفها النظام الاقطاعي القديم المنغلق على نفسه ، وكان من بين هذه المشاكل المتنوعة « مشكلة السياسة » ، اذ طرحت عندئذ على بساط البحث والتحليل قضايا طبيعة السلطة ، وشرعيتها وحدودها[١٥] وفي هذه الفترة التاريخية المشبعة بالتفاؤل والثقة بتحقيق التقدم الاجتماعي .. ظهرت أعمال هامة مثل كتاب « الأمير » لميكيافيللي (١٤٦٩ ـ ١٥٧٧)[١٦] وأعمال بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) التي تمجد السيادة ، وأعمال هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) وعلى الأخص كتابه الموسوم (اللفياثان)[١٧] والذي قصد به الدولة الجبارة وغير الديكتاتورية .

يمكن أن يقال أن العصر الذهبي للفلسفة السياسية امتد خلال قرنين ، القرن

---

(15) Gaston Bouthoul, op.cit. P.25.
Gaston Bouthoul : Sociologie de la Politique op.cit. P.14.

(١٦) يرى الاستاذ كاستون بوتول ان نيقولا ميكيافيللي هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي الحديث ، اذ مهد السبيل في هذا الشأن لمن جاء بعده من السوسيولوجيين .

انظر :

(١٧) اللفياثان هو وحش بحري ورد ذكره في الكتاب المقدس ، ثم شاع صيته في اللغات ليدل على كل ماهو وحشي ورهيب في المجتمع الانساني اعتبارا من الدولة حتى اصغر مؤسسة فيها .

الأول ويسمى قرن الأنوار ويمثله مونتسكيو ولوك وروسو ثم قرن المعارك أي عصر المذهب التقليدي وهي تنحدر نحو الانهيار ويمثله بيرك وجوزف دو ميستر بونالد، والليبرالية وهي ترتفع ويمثلها بنجامان كونستانت ودوتوكفل وكيزو وبريفو - بارادل، والاشتراكية في أول مظاهرها، وهي طوباوية في فرنسا ويمثلها سان سيمون وفورييه وبرودون، وأبوية في انكلترا ويمثلها أوين، وعملية في ألمانيا ويمثلها ماركس وانجلز، والقومية التسلطية والعرقية عند فختة وغوبينو وفاشر دولابوج.

منذ ظهور الدولة برز التمييز بين ماهو «سياسي» وماهو «اجتماعي». وكانت فكرة التمايز هذه واضحة لدى بودان والتوسيوس اللذين كانا يعتقدان بوجود ماهو اجتماعي خارج نطاق ماهو سياسي، أي شيء اجتماعي متميز، بل ومختلف عما هو سياسي. ويؤكد عدة مفكرين في القرنين السادس عشر والسابع عشر على وجود روابط اجتماعية خارج نطاق الروابط الرسمية أو الحكومية، كما هو شأن كروشيوس والفيلسوف ليبنتز (١٦٤٧ - ١٧١٦) والفقيه القانوني وعالم الاجتماع نيتلبلادت، وعلى النحو نفسه يميز بعض الكتاب، مثل شيلتزر مابين الدولة State وبين المجتمع المدني Die Burgerliche gesellschatt[١٨].

والواقع حتى القرن الثامن عشر، كانت الدراسات التي تقوم على الوقائع الاجتماعية تدرس اما من ناحية فلسفية أو أخلاقية. ولم تكن هذه الدراسات تسعى الى تحديد ماهو المجتمع وإنما مايجب أن يكون عليه استناداً الى المعتقدات الميتافيزيقية والدينية حول طبيعة الانسان وهدفه في الحياة ... الخ. بل لم يكن بالوسع دراسة فكرالانسان والمجتمع باعتبارها أشياء بطريقة علمية، لقد كان ذلك محرماً دينياً[١٩].

وقد كانت الدراسات في هذه الفترة تقوم على أساس بعض المبادىء الميتافيزيقية، وانطلاقاً منها تستخلص النتائج وفقاً لسياق منطقي، ولذلك كانت النتائج المستخلصة ذات طبيعة قاعدية Normative، أي البحث عن القواعد التي تجعل المجتمع صالحاً وينسجم مع المبادىء الميتافيزيقية والأخلاقية[٢٠]. أي أن هذه الدراسات

---

(18) Marcel Prelot : La Science Politique, op.cit P.35.

(19) Maurice Duverger, op.cit. p.3.

(20) Ibid.

بدلاً من أن تقوم على الحكم الواقع ، أي الاعراب عن الأشياء والأحداث والأشخاص ، كما هم في الواقع ، كانت تجرى على أساس الأحكام القيمية ، بالمقابلة بين الأشياء والأحداث والأشخاص مع تعريفات مسبقة لما هو خير أو شر ، ماهو عادل وماهو ظالم ، وهي تعريفات مطلقة ولايمكن المساس بها[٢١] . وأول من التفت الى وجود علاقات تأثير وتأثر بين الدولة وبين المجتمع ونوه عنها هو مونتسكيبو (١٦٨١ - ١٧٥٥) الذي رأى أن الحتميات الاجتماعية تؤثر على طبيعة الحكم ، ويستطيع الحكام اذا ماتفهموا هذه الحتميات أن يغيروا المجتمع أيضاً . ان نقطة التحول في الدراسات العلمية للوقائع الاجتماعية بدأت بمونتسكيو في كتابه (روح القوانين) الصادر عام ١٧٤٨ الذي يعتبر أول مطول في علم الاجتماع السياسي[٢٢] لأنه كان يعالج الوقائع كما هي في واقعها ، لاكما يجب أن تكون . لقد جعل مونتسيكو علم السياسة ثورياً عندما كان يكشف عن الوقائع ويحقق في فرضية أن الدولة هي كل حقيقي ، وأن كل تفاصيل تشريعات الدولة والمؤسسات التي تقوم على أساسها ، وكذلك العرف في التشريع ليست سوى نتيجة لها وتعبير عن وحدتها الداخلية[٢٣] . ان مونتسيكو بهذا المسعى يهجر التحليل المنفصل عن العناصر المختلفة المكونة للمجتمع ويأخذ المجتمع بكليته ، ثم يفسر بعد ذلك أجزاء المجتمع عبر المجتمع ككل . وبناء على مبدأ الكلانيه Principe de Totalite أسس مونتسكيو علم الاجتماع السياسي[٢٤] .

أما منظرو الدولة فقد شغلوا بصورة عامة بمشكلة السيادة وتبريرها ولم يعنوا بأسباب وجود السيادة وآثارها في المجتمع المدني . ولذلك لم يكن بوسعهم القيام بأي بحث حول السلطة أو شرعيتها أو بيان الحقوق والواجبات قبل أن يحسم على نحو واضح موضوع السياسة وما اذا كانت تخضع الى الفلسفة أم الى علم الاجتماع . ولم يتوصل الى البت في الفرق بين العلاقات السياسية وبين العلاقات الاجتماعية الا بعد فترة طويلة من تطور فكرة الدولة - الأمة (الدولة القومية) وعلى وجه التعيين تم التمييز بينهما بصورة

---

(21) Ibid.

(22) Cot et Mounier, op.cit. P.63.

(23) Louis Althusser : Montesquieu, La Politique et l'Histoire, P.U.F. Paris , 3ed, 1959, P.48.

(24) Cot et Mounier, op.cit , p.63.

واضحة خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر(٢٥) اذ تحت تأثير الاقتصاد وعلى الأخص تأثير المدرسة الانكليزية أخذ بعض الكتاب الألمان مثل روبرت فون موهل يفصل مابين (العلم الاجتماعي) وبين (علم السياسة) . فما هو اجتماعي يعبر عن المؤسسات والعادات أو السلوكيات غير المنظمة بصورة مباشرة من قبل السلطة كالعائلة والملكية فضلاً عن الطبقات الاجتماعية التي كانت فكرتها قد أخذت تبرز آنئذ . وعندئذ وضعت الحالة الاجتماعية بمقابل الدولة السياسية(٢٦) . ثم ظهر بعد ذلك المؤرخ هنري هوز في فرنسا الذي ميز مابين (التاريخ السياسي) الذي يعني بصورة خاصة بشكل الحكومات وبين (التاريخ الاجتماعي) الذي يعني بصورة رئيسة بالحياة المادية والاقتصادية والأخلاقية في المجتمعات التي توجد فيها الحكومات المذكورة . وعليه فان ماهو اجتماعي يشتمل على كامل الحياة الخاصة ، كما لايقتصر ذلك على المحيط الضيق للفرد أو الترابط في العلاقات بين الأفراد ، وإنما يتعلق ذلك بالفرد وهو في المجتمع(٢٧) .

ولم يكن من شأن هذا التقسيم أن يلحق ضرراً بعلم السياسة ، لو بقي اقراراً موضوعياً ، ولكن كثيراً من ملابساته ربطت به تقييماً نوعياً . فنظام المجتمع مشهور بكونه أغنى الى مالانهاية من النظام القانوني للدولة ، من ناحية مضمونه الروحي ، أو من ناحية قدرة الحياة العفوية . وماهو اجتماعي ، تارة مصحوباً بالتيار الاقتصادي وتارة أخرى موازياً له يرفع أيضاً من قيمة علم السياسة(٢٨) .

وتجسيدات ماهو اجتماعي متعددة ، فتصبح حيناً منهجاً كما هو الحال لدى المدارس الاجتماعية ذات الاتجاه المسيحي ، وأحياناً أخرى هي رد فعل جاد من الأوساط البرجوازية التي تشعر بأن الأمور قد أفلتت من بين يديها لتستقر في أيدى فئات اجتماعية جديدة ، وتارة أخرى ، على عكس ماتقدم ، تؤكد هذه التجسيدات على أن المسألة الاجتماعية تتفوق على المشاكل السياسية(٢٩) .

---

(25) W.G. Runcimon: Social Science and Political Theory, Combridge University Press, London, 2ed, 1971, P.26.

(26) Marcel Prelot: La Science Politique. op.cit P.35.

(27) Ibid.

(28) Ibid.

(29) Mercel Prelot: La Science Politique, op.cit. P.35.

ولكن مايبدو أكثر خطورة على وحدة علم السياسة ، هو ادعاء ماهو اجتماعي أنه قد أصبح علماً قائماً بذاته وشاملاً تحت اسم علم الاجتماع(٣٠) .

٢ - ظهور علم الاجتماع :

يعتبر الفيلسوف الفرنسي أوكست كونت ١٧٦٨ - ١٨٥٧ مؤسس علم الاجتماع السياسي . اذ رغم أن الأصول التاريخية لعلم الاجتماع تمتد سحيقاً في القدم ، كما ذكرنا سابقاً ، الا أن أوكست كونت هو أول من عرض علم الاجتماع في كتابه « محاضرات في الفلسفة الوضعية » الصادر في سنة ١٨٣٩ . والواقع أن كونت سبق أن شخص العلم الجديد وأبرز ملامحه الرئيسة قبل ذلك التاريخ بزمن طويل ، الا أنه كان يطلق عليه اسم « الفيزياء الاجتماعية » وهو التعبير الذي استعمله بليز باسكال في سنة ١٦٤٨ فلم يتقبله أحد بوقته ، ثم تحول عنه الى تعبير « علم الاجتماع » فتبنته أغلب اللغات الحية للدلالة على معرفة عامة وموضوعية بتركيب المجتمعات وتطورها(٣١) . أما العلم الاجتماعي Science Sociale فقد استعمله لأول مرة سان سيمون ثم شاع استعماله على أيدي لوبلي وأتباعه(٣٢) .

لقد ترتب على ظهور علم الاجتماع في هذه الفترة التاريخية نتيجتان هامتان هما ، أن السياسة انسلخت كلياً عن الدراسات الاجتماعية العالقة بها بعد أن انضوت هذه الأخيرة ضمن علم الاجتماع الجديد أولاً ، أما النتيجة الثانية فهي أن علم الاجتماع استطاع أن يتطور وأن يحقق انجازات كبرى في بحوثه منهجية وموضوعاً تركت آثاراً واضحة على مسيرة تطور علم السياسة . ومع ذلك يجب ألا يغرب عن البال في هذا الشأن أن تطور علم الاجتماع كان على حساب انحسار علم السياسة التقليدي . والطروحات التي عرضها

---

(30) Ibid, P.36.

(31) Ibid.

(٣٢) اما موريس ديفرجيه فيرى ان سان سيمون وحتى هوبز سبق لهما ان استخدما تعبير «الفيزياء الاجتماعية» قبل اوكست كونت ، وقد تحول كونت عن هذا التعبير الى «علم الاجتماع» لان عالم الرياضيات البجيكي كويتله استخدمه للدلالة على دراسة الظواهر المعنوية بطريقة رياضية (ديفرجيه - المصدر السابق ص ١) .

أوكست كونت أدت في النهاية الى اختفاء علم السياسة الكلاسيكي . ولم يجد علم السياسة الكلاسيكي مكانته لدى (المدرسة السوسيولوجية) التي مثلها فيما بعد اميل دوركهايم وأتباعه والتي كانت تعتبر أن الاجتماعي الأكثر ايجابية هو واقعة المجتمعات الخاصة . واعتبروا علم الاجتماع تجسيداً للعلوم الاجتماعية وبوسع علم السياسة أن يجد مكانه فيه .

لاريب في أن الأسباب التي أدت الى تطور (علم الاجتماع المقارن) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عديدة ، الا أن أهم هذه الأسباب هي حدوث الثورة الفرنسية والثورة الصناعية اللتين أحدثتا تغييرات عميقة وواسعة في المجتمع وفي نظام الحكم .

فقد ساعدت الثورة الفرنسية على تغيير كل من شكل وشرعية الحكومة وفي الوقت الذي استأصلت الثورة الفرنسية اندماج السلطان السياسي بالمراكز الاجتماعية الرفيعة فانها طرحت في الميدان السياسي مراتب اجتماعية جديدة ذات مطاليب جديدة وتمارس ضغطاً على الحكومات ، ونتيجة ذلك ، وبصورة عامة ، مطالبتها بأن يقوم الحكم بوظيفتين مزدوجتين هما تحقيق أهداف المجتمع ، والعمل على اندماج وتراص المجتمع .

أما الثورة الصناعية فقد حطمت الروابط الاجتماعية والاقتصادية القائمة تقليدياً على المقاطعات ، وعلى نظام مركز الجماعات المنظمة وفقاً لتدرجية معينة ، وعلى ارستقراطية الأرض التي تتمتع بامتيازات ضمنها لها القانون . وقد غيرت الثورة الصناعية أيضاً معنى الحياة ذاتها لدى ملايين البشر الذين انخرطوا بشكل أو آخر في حياة المعامل . وبصورة عامة ، لقد أدت الثورة الصناعية الى احلال المنظمات الواسعة النطاق والقائمة على العلاقات اللاشخصية محل العلاقات الشخصية المباشرة فيما بين الأفراد .

ان هذه التغييرات هي التي طرحت المشاكل العديدة أمام السوسيولوجيين مشاكل جديدة ، ومشاكل قديمة معقدة وذات جذور وفروع مختلفة . وينبغي أن يضاف الى ذلك أن الاسئلة التي تدور حول علم الاجتماع السياسي لايمكن أن تطرح الا بعد أن حلت مشكلة تعيين كل من المذهب التجريبي والمذهب السنني لكل من الدولة والمجتمع باعتبارهما مجالين لايمكن التمييز فيما بينهما بسبب تغلغل أحدهما بالآخر . وفي هذا الوقت فقط أمكن للسوسيولوجيين السياسيين دراسة ترابط العلاقات فيما بين الدولة وبين المجتمع(٣٣) .

(33) Eric Nordlinger, op.cit. P.6.

٤ ـ مرحلة الرواد في علم الاجتماع السياسي :

لقد عالج الرواد في علم الاجتماع السياسي ، في أعقاب الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، موضوعاً محورياً هو المجتمع الجديد بعد أن انهارت الأشكال التقليدية للتدرجية الاجتماعية والسياسية . ومن ثم تشخيص طبيعة القوى الجديدة الصاعدة ودورها في أداء وظيفة المحافظة على وحدة المجتمع ، بربط أجزائه المختلفة بعضها بالبعض الآخر ، والتحكم في تراص عناصر المجتمع والحيلولة دون تفككها . وعلى هذا النحو عالج كل من توكفيل وماركس وسيمل ودوركهايم الذين هم أبرز هؤلاء الرواد ، الترابط فيما بين الظاهرة السياسية وبين العوامل الاجتماعية ، كالرابطة فيما بين الحضارة وبين المؤسسات ، وبين الترتيب الاجتماعي وبين توزيع السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها ، وبين الكيان الاجتماعي وبين بروز الصراعات السياسية ثم تنظيمها . لقد تناول هؤلاء المؤلفون المجتمعات الحديثة وحللوها وقارنوا فيما بينها حسب أنماط العلاقات الاقتصادية القائمة فيها ، اضافة الى الدين ، والاستلاب أو الاندماج ، والتصنيع ، والترشيد ، وظاهرة البيروقراطية ، والمساواة السياسية ، والترتيب الاجتماعي ، ودور الجماعات الوسطية .

وعلى صعيد آخر ، نشأ علم الاجتماع السياسي في هذه المرحلة عن الدراسات المقارنة التي اعتمدت على المعطيات السياسية في البلدان المختلفة، فقد طاف الرواد الأوائل في هذا الفرع من المعرفة الانسانية في كثير من الأقطار وحصلوا على معلومات غزيرة عن البنى الاجتماعية والأحوال الثقافية القائمة فيها ، ثم قاموا بتصنيف هذه المعلومات لغرض التعرف على أوجه الاختلاف فيما بين أساليب العمل السياسي وكذلك بين أنظمة الحكم .فقد سافر الكسيس دوتكفيل الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة وتعرف على أوجه الحياة السياسية فيها ، ثم قارن ذلك بما كان موجوداً في فرنسا آنئذ.أما ماركس وانجلز فقد كانا على اطلاع تام على الأحوال القائمة في كل من ألمانيا وفرنسا وانكلترا . وفي وقت متأخر قام أوستروكورسكي وروبرتو ميشلز بسفرات عديدة الى الخارج تعرفاً عن كثب خلالها على الحركات الجماهيرية الصاعدة آنئذ ومدى مااكتسبته من حقوق في المساهمة بالسياسة عن طريق الانتخابات . ولذلك استطاعا أن يكتبا عن الأحزاب السياسية . أما ماكس فيبر الذي لم يرتحل كثيراً فقد كان لديه وثائق غزيرة عن البلدان الأجنبية ، الأمر الذي مكنه من أن يعد دراسات مقارنة عن المجتمعات

والنظم السياسية المختلفة . وفي الواقع لم يكن بالوسع اقامة علم اجتماعي للسياسة مبنياً على معلومات تقتصر على مجتمع واحد ، مهما كان حجم هذا المجتمع كبيراً ومتنوعاً في تركيبه . ان اقامة مذهب منهجي في البحث كان يقتضي الحصول على معلومات في مجتمعات متنوعة ، ووقائع سياسية مختلفة ، ثم تجميعها وتقييمها ثم المقارنة فيما بينها(٣٤) .

وعليه فان علم الاجتماع الذي ساد في أوربا خلال القرن التاسع عشر عني بالمجتمعات مأخوذة في كليتها ، آخذاً بنظر الاعتبار تداخل العلاقات بين جميع أجزائها ، بدلاً من دراسة جزء واحد فحسب وبمعزل عن الأجزاء الأخرى .

أما في أميركا فقد عني علم الاجتماع في الفترة ذاتها بدراسة بعض المؤسسات الخاصة ، كالعائلة والمصنع والمدرسة ، لغرض تشخيص بعض الظواهر الشاذة في المجتمع ، كوجود الأكواخ ، وجنوح الأحداث ، والتحامل العنصري . ولم يظهر علم الاجتماع السياسي فيها بصورة واضحة إلا في سنوات الثلاثين من القرن العشرين ، واعتبر عهدئذ دخيلاً على علم السياسة التقليدي ، وازاء الموقف المتصلب الذي ووجه به ، اتخذ هو أيضاً بالمقابل موقفاً حدياً ازاء علم السياسة التقليدي ، وأصر على أن بوسعه أن يقدم رؤية نافذة عن العوامل المؤثرة في السلوك السياسي أكثر وضوحاً مما كان يعرف عنها حتى ذلك التاريخ(٣٥) .

ومن ثم فان قسماً كبيراً من علم الاجتماع الأوربي في القرن التاسع عشر كان يتعلق بعلم الاجتماع السياسي الحديث ، لأن الباحث ، الذي كان يتصدى لدراسة أي جانب من مجتمع ذلك العهد كانت تجابهه مشاكل من العمق والشمولية بحيث لايستطيع ألا أن يتعرف على ارتباطاتها بالسياسة وبنظام الحكم . وبالاضافة الى ذلك أن الباحث اذا ماسعى الى تعين العلاقات فيما بين السياسة وبين المجتمع وجد نفسه ملزماً بالقيام أيضاً بدراسات تأريخية ودراسات مقارنة ، وبيان أوجه التباين وأوجه التماثل بين المجتمعات المختلفة ، الأمر الذي يؤدي به في نهاية المطاف الى التقليل من أهمية الجوانب المتميزة في مجتمعات أوربا الغربية المعاصرة(٣٦) .

---

(34) Stein Rokkan: Mass Politics Studics, Studies in Political Sociology, The Free Press, New York, 1970. pp. 1 2.

(35) Lewis Coser, op.cit. P.5.

(36) Eric Nordlinger : op.cit. P.5.

٥ ـ تنازع الاختصاص وبروز علم الاجتماع السياسي المنهجي :

لقد كانت الظاهرة البارزة في نهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين هي انفصال العلوم الاجتماعية بعضها عن البعض الآخر ، وتركز اهتماماتها في جوانب معينة في الحياة الانسانية المشتركة . غير أن هذا الانفصال لم يكن تاماً ، اذ ظلت العلوم الاجتماعية زمناً طويلاً ترتبط بعضها بالبعض الآخر بصفتها مذاهب في البحث متخصصة فحسب . وكانت العلوم الاجتماعية آنئذٍ تدرس كل جوانب السلوك الانساني لتغني بحوثها في مجالات تخصصها . وعليه فإن مايختلف به علم اجتماعي عن آخر ، هو مجال اهتمامه وعنايته . فالاقتصادي يعنى بتحليل العوامل التي تؤثر على السلوك الاجتماعي في الانتاج ، أو بعبارة أخرى ما الذي يؤثر في القرارات التي تتعلق بالاستثمار ، أو استخدام المصادر الاقتصادية الملائمة » أي رأس المال والعمل والمواد الأولية . وحيث كان يسهل تقييم هذه العناصر بالنقود فقد استطاع علم الاقتصاد ، قبل العلوم الاجتماعية الأخرى أن يحدد مفاهيمه الاقتصادية بلغة الرياضيات . ومع ذلك ظل الباحث الاقتصادي مجبر على تحليل العوامل اللااقتصادية ، كالقيم الحضارية والشخصية ، والأمور السياسية ، والمراكز الاجتماعية وغيرها ، وأثرها على كل مايتعلق برأس المال والعمل والمواد الأولية .

أما في مجال علم النفس ، فيعنى البسيكولوجي باختلاف الأفراد في سلوكهم ، فهو مضطر اذاً الى دراسة تأثير العوامل البيو ـ كيميائية على سلوك الأفراد الى جانب العوامل البسيكولوجية . وفضلاً عن ذلك يجد البسيوكولوجي نفسه مجبراً أيضاً على معالجة علم النفس الاجتماعي وتأثير مختلف الارتباطات الجماعية على الفرد ، وذلك لأن تكوين شخصية الفرد وسلوكه الشخصي متأتيان الى حد كبير عن مساهمته في مختلف المؤسسات الاجتماعية ، ودخوله في علاقات اجتماعية مع الآخرين .

ويعنى الأنثروبوجي بالطرق المختلفة التي استطاع الأفراد بها تكوين الحضارة وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة فيها والتي تميزها عن المجتمعات الأخرى . ان تحليل حضارة معينة لايتطلب تخصيص وتحديد القيم الأساسية للمجتمعات المختلفة فحسب ، وإنما أيضاً البحث في طرق اشباع الحاجات المادية الأساسية كالغذاء والملبس والمسكن وتحديد الروابط العائلية (نظام القرابة) التي تحد من أو تؤثر على الجوانب الأخرى في الحضارة .

وتنصب عناية علم الاجتماع على دراسة المؤسسات الاجتماعية وتسيير الأمور العامة وإشباع حاجات الانسان المختلفة في المجتمع وعلى الأخص في المجتمع الحديث الشامل . بما في ذلك كل جانب من سلوك الانسان وتصرفاته تقريباً .

أما دراسة السياسة التي تعتبر أقدم العلوم الاجتماعية وأحدثها في نفس الوقت . فقد واجهت ومازالت تواجه حتى الآن مصاعب جمة في تحديد مجالها . وجذور المشكلة تمتد سحيقاً في القدم . فقد كانت النظرية السياسية الكلاسيكية ، في الواقع ، علم اجتماع سياسي وبسكيولوجي ، وكذلك نظرية سننية أكثر منها نظرية في العملية السياسية، لأن مايجري سراً في النظام السياسي والآثار المترتبة على ذلك يستدل عليه بواسطة ماتمثله البنية الاجتماعية .. ذلك أن تصنيف أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الرومان لأنواع النظم السياسية قائم على الآثار المترتبة على تنوع الترتيب ومظاهره ، أكثر من قيامه على عملية صنع القرار . وأسس التصنيف السياسي هي سننية أكثر منها سياسية . أما نظرية التطور السياسي لدى الاغريق فهي سوسيولوجية، هي نظرية اجتماعية ـ نفسية تعالج الأشكال الخالصة لنظم الحكم (الملكية ، الأرستقراطية ، الديمقراطية) باعتبارها نظماً غير مستقرة(٣٧) .

وفي العصور الوسطى ، حيث كان يسيطر الوفاق الديني على الامبراطورية المسيحية فقد كانت المؤسسات السياسية والاجتماعية تقوم معاً في بناء واحد، وكانت الكنيسة فوق كل المؤسسات ، سواء كانت سياسية أو غير سياسية . غير ان نشوء وتطور البرجوازية ، والدولة المطلقة ، وانفراط الكنيسة القومية عن السلطة البابوية في روما ، كل ذلك ولد أزمة حول شرعية الدولة وتنوعاتها . ففتش كثير من الفلاسفة الاجتماعيين عن أسس دنيوية (لادينية) لشرعية سلطة الدولة ، فوجدوها لدى بودان في مبدأه عن السيادة ، في حين رفض آخرون ذلك كلياً ، بحجة أن مصالح المجتمع ومصالح المواطنين هي أسمى وأوسع من مصالح الدولة ، وان على الدولة أن تخدم الفرد لاأن تسيطر عليه ، ومن ثم فيجب أن تضعف الدولة أو تقلص سلطاتها لاأن تقوى ، وقد تبنى كثيرون وعلى

---

(37) Gabriel A. Almond : Political Theory and Political Science, in : Ithiel de Sola Pool (editor) :

Contemporary Political Science, tword Empirical Theory, Mc graw HILL , New York, 1967, P.5.

وعندما برزت العلوم الاجتماعية تولت معالجة القضايا التي سبق أن تناولها كجزء من كل مترابط ، كل من أرسطو وأفلاطون ولوك وهوبز ومونتسكيو وهيغل وعدد كبير من الكتاب والفلاسفة الآخرين الذين عنوا بدراسة المجتمع الصالح والسلوك الأخلاقي ، ووجه هؤلاء اهتمامهم الى السلوك السياسي للأفراد .

لقد حاول دارسو السياسة في البداية الاستمرار على متابعة تقاليد الفلاسفة القدامى في البحث ، أي دراسة كل نواحي السلوك الانساني . ولم يكن اهتمامهم منصباً على ايجاد افتراضات تجريبية قابلة للتحقيق في صحتها ومتأتية عن منهج نظري ، ومحدود بمذهب فكري مدروس ، وانما كانت أعمالهم تقوم على شرح وتفسير الأعمال السياسية مستخدمين في ذلك كل المعلومات المتيسرة في مجالات المعرفة الانسانية . ولم يظهر « علم السياسة » بمفهومه المتداول في الوقت الحاضر الا في وقت متأخر في القرن التاسع عشر وبصورة تدريجية ، فكان في البداية يشتمل فقط على مايسمى باهتمامات الأمير وكيفية اقامة المجتمع الصالح . ولم يظهر تعبير « علم السياسة » أو العلم السياسي Po.Science في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الا في سنوات التسعين من القرن الماضي ، عندما أسست الجامعة المذكورة كلية لدراسة العلوم الاجتماعية لمرحلة مابعد الليسانس أطلق عليها « كلية علم السياسة » التي تشتمل على الأقسام التالية : الاقتصاد ، الاجتماع ، التاريخ ، الأنثربولوجي ، الاحصاء ، القانون العام والحكومة ، ولم يعتبر القسم الأخير قسماً للعلوم السياسية ، وانما أحد الأقسام السياسية .

وفي نفس هذه الفترة استمر اتباع خطى كتاب السياسة القدامى في اهتماماتهم بالحكم وشؤون الأمير والتي عرفت فيما بعد تحت اسم « **النظرية السياسية** » **أما الدراسات** المتعلقة بالحكومات ، وعلم السياسة ، فقد عهدت الى العلوم الاجتماعية الأخرى ، وفي نفس الوقت الذي كان فيه « علم السياسة » يتبلور باعتباره تخصصاً ، ظلت العلوم

---

(38) S. M. Lipset : Political Sociology, in : Sociology an introdction, op.cit. P.439. also : S. M. Lipset : Political man, Mercury Books, London, 1963, P.23.

الأخرى مستمرة في عنايتها بالسياسة . ان هذه الظاهرة تنطبق على الأخص على علماء الاجتماع الأوائل سواء في أوربا أو في الولايات المتحدة . اذ لم يستطع هؤلاء السوسيولوجيون وهم يقومون بدراساتهم المتواصلة حول المؤسسات والسلوك الاجتماعي أن يتجاهلوا أهمية مجموعة من المؤسسات السياسية وتأثير بعض المواقف السياسية للأفراد والجماعات ، فانخرط علماء اجتماع بارزون في أوربا أمثال ماكس فيبر وروبرت ميشلز وسيكفريد وفيلفريدو باريتو وموسكا ودوركهايم في التحليل السياسي كجزء من اهتماماتهم في علم الاجتماع . أما في الولايات المتحدة ، فأبرز من ظهر في تلك الفترة هو آرثر بنتلي الذي بدأ حياته الثقافية في أوربا كاجتماعي ثم شغل كرسياً في قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو ثم تحول عن ذلك فيما بعد ليصبح من علماء السياسة البارزين ، وكان فرنكلين جيدنك ، الذي يعتبر أحد علماء الاجتماع الأوائل في الولايات المتحدة يشجع تلامذته على القيام بدراسات تجريبية على سلوك الناخبين في مطلع القرن العشرين ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن ستيوارت رايس الذي قام بأول دراسات احصائية على سلوك المشرعين الأميركيين(٣٩) .

وقد أخذ علماء النفس الذين انتبهوا الى أهمية مواقف الأفراد في الحياة العامة على سيكولوجيتهم ، يدرسون القيم السياسية والسلوك السياسي وبالمقابل تأثرت الدراسات السياسية بالدراسات البسيكولوجية حول شخصية الفرد وعلى الأخص المعلومات الوافرة التي قدمتها نظرية التحليل النفسي لسيغموند فرويد .

وبدأ علم السياسة يمد بمجال اختصاصه نحو هذه المعالجات السلوكية أو أساليب البحث التي تطبقها العلوم الاجتماعية الأخرى على التحليل السياسي خلال سنوات العشرين . وفي هذه الفترة ظهر علم الاجتماع السياسي على نحو واضح قائماً على الجهود المبذولة لتطبيق مختلف مفاهيم وأساليب علم الاجتماع على دراسة السلوك السياسي والمؤسسات السياسية . ولم تقتصر جهود العاملين في علم الاجتماع السياسي على شرح

(39) Albert Lapawky, The Politics of Epistemology. Proceedings of the western Political Science Association, in: Supplement to the Western Political Quarterly, Sep. 17, 1964, P.32.

وتفسير سلوك الناخبين وانما طبقوه أيضاً في تحليل البنى البيروقراطية التي سبق أن قام به وطوره كل من ماكس فيبر وروبرت ميشلز وقد شمل ذلك كل أنواع البنى المؤسسة اعتباراً من مؤسسات الحكومة حتى نقابات العمال والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية وقد دفع بهذه الدراسات الى الأمام طبيعة المشاكل السياسية القائمة في فترة مابين الحربين العالميتين ، وعلى الأخص سياسة الرئيس روزفلت في الولايات المتحدة ، والأنظمة الكلية الفاشية في أوربا ، والنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ، بل حتى الديمقراطيات الليبرالية القديمة كانكلترا وفرنسا لم تعودا حرتين في الفصل بين المجتمع والدولة .

ربما كان من أهم العوامل التي دفعت بعلم الاجتماع السياسي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية هو بروز دول العالم الثالث والمشاكل الجمة التي طرحتها في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كدراسة وتحليل الظروف والأحوال التي تتألف هذه المجتمعات والأمم الجديدة تحت ظلها ، وكذلك الحضارات القديمة التي انحدرت عنها وتباين العوامل البيئية والحضارية بين الأقوام التي يجب دمجها وخلق أمم منها . ووجوب معالجة شرعية الأنظمة السياسية ومساعيها في دمج وتعبئة الجاميع السكانية فيها في خدمة التنمية والتطوير ، بعد أن كانت تعاني من السلبية وعدم الاكتراث تحت سيطرة الاستعمار أو نظم الأقلية . وكان يجب أيضاً بيان الأحوال التي تتقدم فيها المجتمعات الزراعية الفقيرة ، وربط كل هذه التغييرات بمجمل الروابط الاجتماعية ، أي روابط القرابة والمراتب الاجتماعية وروابط السيطرة والاشراف الاجتماعيين وماشابه ذلك .

٦ ـ التعاون الدولي في ميدان علم الاجتماع السياسي :

وفي هذه المرحلة عاد الاهتمام مرة أخرى بالمقارنات الشاملة بين مجتمعات أقطار العالم المختلفة وبمنهجيات علمية ذات مستوى عال ، ذلك بعد أن تراكمت معلومات ثرة خلال الحقبات السابقة عن الأحوال الاجتماعية والثقافية والسياسية في مختلف الأقطار ، فأصبح بالإمكان تقييمها ومقابلة بعضها بالبعض الآخر ، بوسائل وامكانات متقدمة في البحث العلمي . بل غدا بامكان الباحث الحصول على مختلف المعلومات عن البلدان

وبدون أن يرتحل اليها . ومن ثم تهيأ للباحث في علم الاجتماع السياسي امكان أن يعقد مقارناته بين الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم بعد أن توفر لديه المعلومات عن البلدان التي تقدمها الصحف والتقارير والدراسات المحلية ، الميدانية منها والتحليلية . وقد أفادت هذه المعلومات في التعرف على التماثلات والتباينات بين مختلف النظم السياسية ، بل وتوفرت فرص أكثر لأن يتعاون الباحثون في علم الاجتماع السياسي في بلدان مختلفة في دراسات تنصب على مواضيع مشتركة حيناً ، وعلى أن يتناولوا المعلومات والتحليلات على نطاق واسع .

وفي عام ١٩٦٠ تألفت الجمعية الدولية السوسيولوجية International Sociological Association بهدف دراسة مختلف الفروع في علم الاجتماع . وقد تألفت لهذا الغرض لجان خاصة بكل فرع ، ومن بينها لجنة علم الاجتماع السياسي التي شرعت بأول أعمالها عندما أقامت ندوة أشرفت منظمة اليونسكو على تنظيمها وادارتها في حزيران عام ١٩٦١ في مدينة بيرغن بالنروج حول موضوع رئيس هو « مساهمة المواطن في الحياة الاجتماعية والسياسية » . وكان من أهم المواضيع التي طرحت للمعالجة في الندوة المذكورة مايأتي :

- المواطنة والسلطان السياسي
- الأسس الاجتماعية والثقافية للتصادمات السياسية
- سوسيولوجية التنمية : دراسة عمليات التطور السياسي في ظل النمو الاقتصادي ، انخراط جماعات جديدة في الميدان السياسي
- تحديث جهاز الحكومة ، وغير ذلك

وتوالت بعد ذلك ندوات دولية عديدة لتناول مختلف مواضيع علم الاجتماع السياسي بالبحث والتحليل .

٧ ـ ظهور علم الاجتماع السياسي المقارن :

لقد كان من أبرز مظاهر تطور علم الاجتماع السياسي هو الدراسات المقارنة التي عقدت بين بلدان العالم في جوانبها المختلفة ، وبخاصة ماتعلق بنظمها السياسية ، وعمليات

التنمية السياسية ، والاستقرار واللااستقرار السياسي فيها ، والثقافة السياسية ، والترابطات الاقتصادية ـ السياسية ، وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية وغيرها من المواضيع[40] . وقد أدت الدراسات من هذا النوع فيما بعد الى ظهور علم الاجتماع السياسي المقارن[41] ، والواقع ان هذا العلم الحديث لم يكن جديداً كلياً فقد سبق لكتاب السياسة القدامى ان عقدوا مقارنات بين النظم السياسية في الأقطار المختلفة ، لعل أبرزهم أرسطو ، والكسيس توكفيل ، وماركس ، وبرايس ، والانثروبولوجيون والسوسيولوجيون الذين ظهروا في فترة مابين الحربين العالميتين . ولكن مايميز علم الاجتماع السياسي المقارن الحديث هو التعاون الدولي بين الباحثين والمنهجية العلمية .

لقد انعقد المؤتمر الدولي الأول لعلم الاجتماع السياسي المقارن في عام ١٩٦٣ في مدينة تامبير في فنلندا وكانت أبرز المواضيع التي تناولها المؤتمرون بالبحث هي التالية :

- نشوء وتطور الأحزاب ، وتجمعات الأحزاب في المراحل الأولى من عملية التنمية
- التباينات فيما بين المناطق المتقدمة اقتصادياً والمناطق المتخلفة ، من ناحية الاختلافات في التنظيم الحزبي ، والعضوية ، وتوزع الأحزاب في المناطق،
- دور الأحزاب في عملية صنع القرار،
- التطورات التي تحدث في تصدع البنية الوطنية التي تحدث بتأثير الجهود المبذولة لتنظيم المجتمع على الصعيد الوطني .

وانعقد المؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجتماع السياسي المقارن في مدينة كمبريدج في عام ١٩٦٥ وأبرز المواضيع التي تناولها هي مايأتي :

- نمو وانهيار الحزب الجماهيري .
- الاقلية والتعددية في تنظيم الأحزاب .
- تطور أساليب مساهمة الجماهير .

---

(40) Mattei Dogan et Dominique Pelassy : La Comparison Internatiionale en Sociologie Politique.

Librairie Techniques, Paris, 1980.

(41) Mattei Dogan et Dominique Pelassy : Sociologie Politique Comparative. Economica, Paris, 1982.

أما المؤتمر الدولي الثالث فقد انعقد في برلين عام ١٩٦٨ ، وأهم المواضيع التي تناولها بالبحث هي التالية :

- سوسيولوجية الحزب الجماهيري ،
- البنية الاجتماعية ، والنظم الحزبية ، والتصويت .

ومنذ ذلك التأريخ توالت المؤتمرات الدولية لعلم الاجتماع السياسي التي تناولت مختلف المواضيع ، كما ظهرت دراسات عديدة في أقطار العالم ، قام بها باحثون من البلدان الصناعية المتقدمة وكذلك من أقطار العالم الثالث .

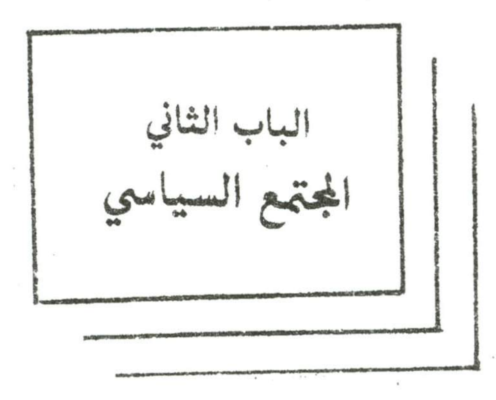
وأخيراً ان ظهور علم الاجتماع السياسي ماهو الا أحد مظاهر تقدم العلوم الاجتماعية وتكاثرها وانفراد كل علم منها بمجال خاص به ، وذلك لأن دراسة الانسان تتطلب الالمام بمختلف الأحوال والظروف التي تحيط به ودراسة تأثيرها بصورة مجتمعة حيناً وتأثير كل واحد منها على حدة حيناً آخر . وبناء على ذلك فان مقتضيات البحث العلمي استوجبت تقسيم العمل بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، واختصاص كل واحد منها بميدان معين . غير ان ذلك لايعني البتة ان يظل كل علم سجين ميدان اختصاصه وانما الضرورة تقتضي ان يقتبس مايلائمه من وسائل البحث التي اثبتت فاعليتها في العلوم الاخرى. ثم أن الظاهرة الانسانية بحد ذاتها ذات طبيعة معقدة وذات أوجه عديدة ، بحيث لايمكن لأي علم أن يدرسها مالم يتعرض الى الجوانب الأخرى منها التي تخص العلوم الاجتماعية الأخرى .

ولاريب في أن هذه الظاهرة يجب ألا تجرد العلوم الاجتماعية من أصالة كل واحد منها واستقلاله نسبياً ، بحيث تعتبر جميع العلوم الاجتماعية « علماً اجتماعياً واحداً » وتشكل السياسة أحد مواضيعه لا وليس من الفائدة العلمية بشيء الادعاء بوجود « علم اجتماعي » رئيسي بين العلوم الاجتماعية . واذا ماأقر بأن النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي يعتمد أحدها على الآخر ، وأنها متداخلة فيما بينها حيناً آخر فان مشكلة اقامة بعض الوحدة بين العلوم الاجتماعية والتنسيق فيما بينها لايمكن أن تحل بنكران ستراتيجية تقسيم العمل فيما بينها ولابالدعوة الى دمج مذاهب البحث المجاورة الواحد منها بالآخر . والا فلن نفعل سوى ادخال الفوضى حيث أمكن بجهد بالغ تحقيق بعض الوضوح في مجالات تخصص كل علم .

ولاريب في أن اندماج ، أو بعبارة أخرى تلاحم العلوم الاجتماعية يفترض مسبقاً تخصصها في مجالات بحث معينة . فاذا كان ولابد من تنسيق العمل بين العلوم الاجتماعية لاغناء المعرفة الانسانية ، فان الأولى في هذه الحالة ، هو زيادة المكتسبات في التخصص وربطها من ثم بالمكتسبات المتحصلة عن تقاطع العلوم الاجتماعية ، هذا التخصص الذي أثبت جدواه وأعطى ثماره ، ولاريب في أن هناك طرقاً عديدة للقيام بذلك ، ربما كان أهمها هو طريقة استعارة مفاهيم وأنماط مختلف مذاهب البحث ، وثمة طريقة أخرى ، هي طريقة التغلغل أي تداخل وتغلغل مذاهب البحث المختلفة فيما بينها بعد تحطيم الحواجز والسدود القائمة بين مذهب وآخر في البحث .

ويبدو أن أنسب طريقة في معالجة المشكلة القائمة في الوقت الحاضر هي اقامة جسور موصلة بين مختلف العلوم الاجتماعية ، وذلك ينسجم كلياً مع طبيعة المنهجية المطبقة آنياً ، ولأن ذلك يحطم الحواجز بين العلوم الاجتماعية ودون أن يلغي الحدود الفاصلة بينها التي تحدد مجال اختصاص كل منها دون أن يؤدي الى التضحية بهوية كل علم منها ان علم الاجتماع السياسي هو جسر أقيم لربط علم السياسة بعلم الاجتماع ، بعد أن تحدد مجال كل منها واختصاصيها في البحث ، وبعبارة أخرى أن علم الاجتماع السياسي لايمكن أن يعتبر أحد الميادين الفرعية لعلم الاجتماع وتبعاً لذلك فهو غير اجتماعية السياسية التي تعتبر جزءاً من علم الاجتماع .

لقد نشأ علم الاجتماع السياسي عندما اتصلت طرق البحث السوسيولوجية ذات الطبيعة العلمية بالدراسات السياسية بشكلها التقليدي القائم على الفلسفة أو المنطق ، سواء كان ذلك على هيئة التقاء أو تقاطع حول مواضيع تتعلق بمجال بحث كل منها . وكانت الدراسات السوسيولوجية (أي اجتماعية السياسة) تعالج الأسباب اللاسياسية (أي السوسيولوجية) التي تتحكم في سلوك الأفراد في الحياة السياسية ، في حين ظل علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة الأسباب السياسية التي تتحكم بسلوك الأفراد السياسي ، واذا كانت اجتماعية السياسة قد حققت تقدماً ملموساً ، اذا ماقورنت بتخلف علم الاجتماع السياسي النسبي ، نظراً الى امكانيات علم الاجتماع الواسعة ، وعلى الأخص بحوثه التجريبية ، فان اطار اجتماعية السياسة ظل محصوراً في نطاق محدود لأن عالم الاجتماع لايستطيع أن يعالج بأساليبه التقنيه والتجريبية كل القضايا التي تطرحها العلاقات القائمة بين المجتمع والحكم ، وعلى أساس العلة والمعلول أو السبب والنتيجة .



الباب الثاني

المجتمع السياسي

الفصل الأول

البنى الاجتماعية السياسية

لايمكن لنا أن نفهم المجتمع بكليته ، ولاالنظم المختلفة فيه السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، ولاالمؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى التي تنبثق عنها ، مالم نتعرف على العناصر التي تتكون منها وطبيعة العلاقات القائمة فيا بينها ، ومن ثم المكانة التي تحتلها هذه العناصر بالنسبة الى بنية هذه الوحدات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . « فالأنظومة هي مجموع عناصر فيا بينها توجد علاقات على نحو يكون فيه كل تغير يجري على عنصر أو علاقة منها يؤدي الى تغير العناصر والعلاقات الأخرى ، ومن ثم يتغير الكل »(١) .

ان التجمعات ظاهرة ملازمة للحياة الانسانية ، فمنذ عهود طويلة لم يعد الفرد يستطيع أن يتحكم بحياته في معزل عن الأفراد الآخرين ، فهو يعيش في مجتمع ضاق أو اتسع ، ونتيجة ذلك تكون له طبع وعلاقات اجتماعية ، وبرزت الجماعة الاجتماعية مكونة من علاقات وحياة عامة ومشتركة بين أعضائها . وعناصر هذه الجماعة الانسانية هم بشر قبل كل شيء ، وهم قادرون أيضاً على صياغة مفاهيم وأفكار ومبادىء ثم التحرك وفقاً لها وازاء ذلك نجد أنفسنا أمام وقائع يواجهها الانسان بصورة مشتركة هي التي نسميها الوقائع الاجتماعية ، أي الوقائع التي تنجم عن عمل الناس فيا بينهم .

١ ـ الوقائع الاجتماعية :

ان طبيعة الانسان الاجتماعية تجعله يعيش بصورة مشتركة مع الآخرين . وهكذا هو يعيش في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر ، ويدلنا التاريخ على أنه عاش هكذا أيضاً في الماضي ، ولكن هذه الحياة الاجتماعية المشتركة ليس مبعثها السياسة . اذ يشير الاقتصاديون الى أن مواجهة الانسان للطبيعة واستغلال المصادر الطبيعية فيها وتحويلها تتطلب منه أن يتعاون مع الآخرين . أما علماء الانثروبولوجيا وعلماء النفس فيؤكدون

(1) Henri Mendras : Elements de Sociologie Armand Colin , Paris, 1971, P.127.

على أن غرائز الانسان ورغباته لايمكن اشباعها الا بالحياة الاجتماعية المشتركة . وكما يقول ادوارد كارديللي : « ... ان المجتمع ليس مجموع اجمالي للايرادات الذاتية لأعضائه المختلفين ، وانما هو علاقة مادية ، علاقة بين قوى اجتماعية . يعتمد فيها الناس الى أبعد حد ممكن على مستوى التطور الذي بلغته القوى الانتاجية . أي على النتائج التي أنجزت في مجال اخضاع قوى الطبيعة لرغبتهم . وفي مثل هذه العلاقة لايستطيع الناس فقط ، أن يفعلوا مايريدون ، وإنما في المحل الأول ماينبغي عليهم أن يفعلوه »[٢] ويضيف على ذلك بقوله :

« ... فالمجتمع هو الحياة نفسها ، انه الصراع والنشاط الخلاق والعمل الواعي والعلاقات المادية بين الناس ، وهو في الوقت نفسه اتخاذ للقرارات وتحمل للمسؤوليات في ظل ظروف وامكانيات موضوعية وذاتية معطاة . فرغبات الناس الهائلة في الحياة هي انعكاس للحاجات البشرية المتزايدة ولآفاق واتجاهات نشاط تتجدد على الدوام ، وفي حين تتوقف مقدرة قوى المجتمع الذاتية على اكتشاف وتحريك تلك العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي هي الوسائل الوحيدة للتقدم ... ان التقدم يتوقف على هذه الظروف الموضوعية ، وفي المحل الأول على العلاقة الفعلية للقوى الاجتماعية ... »[٣]

٢ ـ خصائص الوقائع الاجتماعية :

تكون هناك واقعة اجتماعية اذا توافرت فيها الخصائص التالية :

أ ـ أن تكون واقعة جماعية :

ان الواقعة الاجتماعية تحدث في داخل جماعة ، ويشارك عدد من الأفراد فيها . وكلما مست واقعة معينة عدداً من الأفراد كلما وجد هؤلاء أن من مصلحتهم اقامة علاقات تعاون وتنسيق الجهود لمواجهتها . غير أنه يشترط فيها أيضاً أن تتمتع ببعض

---

(٢) ادوارد كارديللي : في النقد الاجتماعي . ترجمة احمد فؤاد بلبع . دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٤٦ .

(٣) نفس المصدر ، ص٣٧ .

التواتر ، بحيث يقوم بها اغلبية أعضاء الجماعة التي تحدث فيها . كما يجب ألا تكون منقطعة الصلة بغيرها من الوقائع الاجتماعية ، كأن تحدث في برهة من الزمن ثم تنتهي ، وإنما يجب أيضاً أن تتكرر . أو كما يذكر جاك وولف « ان للواقعة الاجتماعية بعدان ، الأول هو امتدادها في الزمن ، وبعبارة أخرى أنها واقعة تتكرر ، وتتشابه ، وتتكاثر ، والثاني وبناء على عموميتها فانها واقعة يمكن تعيينها وقياسها وتكييفها »(٤) وكلما كانت الواقعة مستمرة في وجودها ، كلما اقتضت مصلحة الأفراد التي تمسهم أن يظلوا في تعاون مشترك بينهم ، فديمومة واقعة معينة يقتضي بالمقابل ديمومة التعاون المشترك بين الأفراد لغرض مواجهتها . وقد تعرض الواقعة على نحو متقطع حيناً وعلى نحو متواتر حيناً آخر ، الأمر الذي يقتضي تنظيم كيفية مواجهتها في مراحل تشنجها أو تراخيها ، أي تنظيم العمل والتعاون بين الأفراد الذين تمسهم هذه الواقعة .

ب ـ واقعة تأريخية :

ان الواقعة الاجتماعية هي واقعة تتكرر زمنياً ، وعليه فان الأمر يقتضينا أن نتساءل أي زمن هذا الذي تقع فيه .. والزمن هنا لايقصد به الوقت أو المدة . وانما هو الزمن التأريخي . اذ أن كل واقعة اجتماعية هي برهة زمنية في حياة جماعة من الأفراد . وتبعاً لذلك ومادامت الجماعة حية فان الواقعة الاجتماعية تنطوي على التقاليد والعادات واللغة والابداع(٥) . وذلك لأن الواقعة الاجتماعية مهما كانت طبيعتها لاتنمو أو تتحول الى واقعة أخرى الا عبر تفاعلها مع وقائع أخرى موازية أو متقاطعة معها . الأمر الذي يعرض في التحليل الأخير سلسلة من الوقائع تأخذ سياقها في الحياة المشتركة للأفراد وتتحكم في ظروفهم المتنوعة . فاذا ماأخذت هذه الوقائع بجملتها لبدت عنها حركة دينامية متحولة باستمرار ، هي التي تكون فاعلية الحياة القامة في الجماعة الاجتماعية التي تعطيها جوهرها الذاتي وشخصيتها المتميزة عن الجماعات الأخرى . ولهذا السبب نرى الجماعات الاجتماعية تختلف فيما بينها باختلاف طبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها وباختلاف مصالحها ، وباختلاف الوظيفة التي تقوم بها ، وباختلاف شكلها وأبعادها .

---

(4) Jacques Wolff : Sociologie Economique Editons Cujas, Paris, PP. 69 70.

(5) Jacques Wolff, op.cit. P.70.

ج ـ الارغــــام :

ان الواقعة الاجتماعية تنطوي على عنصر الارغام ، وهذا الارغام هو الحقيقة الجوهرية للواقعة الاجتماعية . والواقع أن التنويه بأن الواقعة الاجتماعية عامة وأنها متكررة لايكفي ، وانما يجب أيضاً البحث حول سبب وجود هذه العمومية وهذا التكرار . والاجابة على ذلك كائنة في الارغام ، حيث يفرض سلوكيات معينة وقواعد معينة للتصرف . فالقوة التي توجد دائماً في المجتمع ، يمكن أن تولد الارغام على مستويين ، شخصي وموضوعي . فان الضغط الاجتماعي يفعل أثره في ضمير الأفراد فيدفعهم الى تبني اتجاهات وسلوكيات معينة ومحددة على وجه الدقة . أما الضغط الاجتماعي الموضوعي فيأخذ شكل عقوبات من كل نوع تعبر عن رد فعل الجماعة ازاء من يتمرد من أفرادها سواء كانت هذه الجزاءات منظمة ، كما هو الحال مع قواعد القانون الوضعي أو سائبة (غير منظمة) كأحكام العادات والآراء ، والذوق التي تكون جزءاً من الضغط الاجتماعي ، ومن الارغام الذي يسود في المجتمع(٦) .

د ـ واقعة خارجيــة :

والمقصود بذلك أن الواقعة الاجتماعية موجودة في المجتمع وليست في نفوس الأفراد . فهي مستظهرة وليست مستبطنة . وهي خارجية ومسبقة الوجود ، ومثبتة ، ومؤلفة في تكوين المجتمع وعلى الفرد أن يتلاءم معها . فالحياة الجماعية المشتركة لها أهدافها ووسائلها الكفيلة بتحقيقها ، وتتطلب من أفرادها أن يلتزموا بمواقف وسلوكيات معينة . وعليه فان الجانب الاجتماعي من حياة الانسان يخضع لقواعد مسبقة الوجود في المجتمع ، تحقيقاً لهدف اجتماعي يفرض تضامناً بين الأفراد الذين يخصهم هذا الهدف الجماعي ويتطلب منهم المشاركة في تحقيقه . فالأمر الاجتماعي هو اذاً مجموعة أعمال وأفكار يجدها الأفراد أمامهم وتفرض نفسها عليهم بشكل أو آخر . وحتى لو كانت الواقعة الاجتماعية مستنبطة الى حد يزيل الارغام كخضوع الفرد للقانون طوعاً وبدون الخوف من العقوبة ، وان الفرد قد تمثلها في نفسها الى حد الاعتقاد بأنها جزء منه وشعوره بأنها واقعة داخلية فيه ، تبقى مع ذلك حقيقة كون الواقعة الاجتماعية متأتية من الخارج ،

---

(6) Jacques Wolff, op.cit. PP. 70 71.

وأنها كانت موجودة في المجتمع قبل أن يكتسبها الفرد[٧] . والواقع أن تكيف الفرد بسيكولوجيا مع ظروف المجتمع ان هو الا ارغام اجتماعي اكتسبه الفرد عن طريق التربية والتنشئة والعلاقات الاجتماعية بحيث تغلغل في لاوعيه ، وأصبح جزءاً من تكوينه . لأن حرية الانسان ليست مطلقة وإنما نسبية ، ومن ثم فإن الانسان مشروط نفسياً . ولايشعر الانسان بطابع الارغام الاجتماعي هذا والتمسك بالتماثل مع الآخرين ، وإنما يأخذها على محمل أنها « أشياء يجب أن تعمل » وتكون قسماً من طريقته في التحرك ومن تكوين شخصيته . وكما يقول جاك وولف « يمكن تعريف التكيف البسيكولوجي بكونه الارغام وقد أصبح لا واعياً »[٨] .

هـ - واقعة مثالية :

ان الاضطرار أو الخوف ليسا الدافعين الوحيدين للفرد الى التمسك بواقعة اجتماعية ، فقد يختار الفرد سلوكاً معيناً من بين سلوكيات متعددة في بنية اجتماعية معينة ، لأنه وجد أن هذا السلوك هو الأفضل ، وأنه الأكثر ملائمة . ان المثل الأعلى والهيبة يلعبان دوراً هاماً في هذا الشأن . لأن المثل الأعلى ... يحرك الأفراد بواسطة طابعه الجذاب (ان الاغراء هو عامل هام أيضاً كالارغام) ، وهو في نفس الوقت جزء لايتجزأ من الحقيقة ، لأنه يتحكم في عدد كبير من أفعال الأفراد ، بحكم كونه يؤلف العرض الأكثر كمالاً لسلوكنا وقيمنا المتنوعة .

و - واقعة بنيوية :

إن العلاقات التي تؤلف الحياة الاجتماعية لاتتكون بمحض الصدفة ، فعلى العكس تماماً من ذلك توجد شبكات من العلاقات والأطر والهياكل الاجتماعية ذات طابع تنظيمي نوعما ولها بعض الاستقرار . وفضلاً عن ذلك أن هذه العلاقات المؤسسة هي متدرجة فالوقائع الاجتماعية ليست متساوية فيما بينها ، اذ توجد بنى اجتماعية مطبوعة بالثبات والتدرجية والاستقرار[٩] .

---

(7) Jacques Wolff, op.cit. P.71.

(8) Ibid, P.72.

(9) Jacques Wolff, op.cit. P.73.

ز ـ واقعة وظيفية :

يقصد بالوظيفة هنا كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية ساهم في وجود واستمرار البنى الاجتماعية . والوظيفة تتضمن الأنظومة التي هي تركيب من عناصر مرتبة ويعتمد بعضها على البعض الآخر ، كما أنها أيضاً تتفاعل فيما بينها على نفس النحو .

٣ ـ تصنيف الوقائع الاجتماعية :

ان الواقعة الاجتماعية لاتنشأ من علاقة الانسان بالطبيعة ، وإنما عن عمل الناس فيما بينهم ، وهذا العمل يعرض جوانب خارجية وموضوعية ، وشكلية كالتعبير عن الرأي والتعبير عن السلوكية ، كما يعرض جوانب داخلية وشخصية كالذهنيات والاتجاهات والدوافع . وعليه فتوجد تعددية لمظاهر الواقعة الاجتماعية . ومن ثم يمكن أن ينظر اليها من زاويتين ، الأولى تنطلق من المجتمع ، وتسعى الى البحث عن كيفية تنظيم المجتمع ، وعن سير العمل فيه ، وكيف يتطور . أما الثانية فتنطلق من وجهة نظر الفرد ، وتبحث في كيفية تحركه في المجتمع وبأية طريقة تكون ردود فعله ازاء المؤثرات الخارجية عليه . ومن ثم فان النظرة الأولى تأخذ المجتمع بشكل حقيقة اجتماعية ـ شكلية ، والثانية فتتناوله باعتباره حقيقة بسيكولوجية ـ اجتماعية .

٤ ـ مفهوم البنية :

ان السياسة أما أن تعني المؤسسات السياسية أو النشاطات السياسية . والمؤسسات بصورة عامة قائمة على أسس تنظيمية تضمن بقائها واستمرارها على أداء وظائفها . فهي اذاً ذات بنية تنظيمية ، فالدولة والنظام السياسي والأحزاب والجمعيات وغيرها تنطوي على بنية تنظيمية اجتماعية ـ سياسية . كما أن النشاط السياسي بحكم كونه متكرراً أو يجري في جماعة اجتماعية معينة ، هو اذاً أيضاً مؤطر ببنى اجتماعية ـ سياسية . وجدير بالذكر في هذا الشأن ان مفهوم البنية واسع جداً ، ويمكن أن ينطبق على كل التشكيلات الاجتماعية ، بما فيها السياسة . بل أن هذا الجانب من الحياة الاجتماعية تضخم الى حد أصبح يكون مذاهب واتجاهات متميزة في البحث ، كما هو الحال مع المذهب البنيوي

ومع ذلك فان تطرقنا الى البنية الاجتماعية ـ السياسية في هذا الكتاب Structuralisme لايعني أننا نأخذ بالمذهب البنيوي هذا في علم الاجتماع السياسي .

يعرف لالاند البنيـة على النحو التـالي : « هي ترتيب الأجزاء التي تكـون كـلا بمقابل وظـائفهـا ـ وتستعمـل خـاصـة ، في علم الحيـاة ، للدلالـة على التركيب التشريحي والنسيجي بمقـابـل الظـاهرات الفسلجيـة وفي علم النفس للـدلالـة على تركيب عنـاصر الحياة الفكرية منظوراً اليها من ناحية سكونيـة نسبياً .. وهي كل مؤلف من ظـاهرات مترابطة بحيث تتعلق كل واحدة منها بـالظـاهرات الأخرى ، ولايمكنهـا أن تكون مـاهي عليه الا بعلاقاتها وفي علاقتهـا مع الظـاهرات الأخرى » (١٠) ، وتفصيل ذلـك أن البنيـة تتكون من عنـاصر (أو أجـزاء) ، وتقـوم عـلاقـات فيما بين هـذه العنـاصر من نـاحيـة ، وعلاقات أخرى مابين البنية وبين العناصر المكونة لهـا من نـاحيـة اخرى ، وتتميز البنيـة باستقرارها بقدر ماتتميز بعلاقاتها مع البنى الأخرى ، والعلاقـة المتبـادلـة بين العنـاصر التي تؤلفها . أو بعبـارة أخرى أن البنيـة ذات خصـائص ذاتيـة تميزهـا لاعن البنى الأخرى في المجتمع فحسب ، وإنما أيضاً حتى عن العناصر التي تتكون منها . « فالجماعة الاجتماعيه هي حقيقـة ذات صفـة مختلفـة عن مجموع الأفراد الـذين يكـونونهـا . والطبقـة الاجتماعيـة هي حقيقة مختلفة جذرياً عن الجماعـات والأفراد الـذين يكـونونهـا . ولايمكن أن نفهم المجتمع بكليته أو منظمة ما إلا اذا فهمنا العلاقة بين عناصرها والطريقـة التي انتظمت بهـا هـذه العنـاصر في الكل »(١١) فـالبنيـة اذاً هي « كل » مؤلف من « أجـزاء » تقـوم فيما بينهـا « علاقات » وذلك في زمـان ومكان معينين . ويعبر « الجزء » عن المكان المخصص الـذي يحتله عنصر معين في الوحدة الاجتماعية . ويدل تعبير علاقة على الروابـط التي تقوم سواء فيما بين الأجزاء المكونـة للـوحـدة الاجتماعيـة ، أو فيما بين هـذه الأخيرة وبين الـوحـدات الاجتماعية الأخرى . ومن ثم فان بنية وحدة اجتماعية معينة هي حـالـة علاقـات داخليـة وخارجية ، كمية ونوعية محددة في مكان وزمـان معينين(١٢) . ومع ذلـك يبـدو أن هـذا التعريف رغم بعض مزاياه على الصعيد العملياتي ، سيما وأنه يمكن تطبيقه على مستويـات

(١٠) نقـلا عن غـاستـون بـوتـول : علم الاجتماع السيـاسي ، ترجمـة د . خليـل الجر . المنشورات ، العربية . بيروت . ١٩٧٢ ، ص١٨ .

(11) Henri Mendras, op.cit. P.128.

(12) Jacques Wolff, op.cit. P.264.

مختلفة للتحليل ، بحيث يمكن تطبيقه على البنى الوظيفية وعلى البنى الأقل حجماً منها كالبنى المحلية والقطاعية ، إلا أنه من جهة أخرى محفوف ببعض المحاذير . ويأتي في مقدمة هذه المحاذير كون هذا المفهوم للبنية لايكون وسيلة لتحليل عام وإنما تحليل خاص ، لأنه يطبق على المجال الاقتصادي و ليس على كل المجتمع . اذ في الواقع ، أن تحديد الأجزاء والعلاقات القائمة فيما بينها ، يعود الى اقامة عدد من الروابط العددية ، ولايمكن اقامة هذه الروابط الا بشرط أن يكون للبنية موضوع البحث جانب يمكن تقدير حجمه . واذا كان هذا الشرط يمكن أن يتحقق بسهولة في الميدان الاقتصادي فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للبنى الأخرى ، كالبنى القانونية ـ التأسيسية ، أي مجموع المؤسسات السياسية والقانونية ، لأن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس أو التقدير .

وعلى صعيد آخر يلاحظ على التعريف المذكور ـ وهو تعريف المذهب البنيوي ـ أنه يشدد على أهمية (البنية) على حساب الانسان ، أو بعبارة أدق الوضع الاجتماعي للانسان . فاذا كان النظام السياسي ـ وفقاً للتعريف المذكور ـ هو بنية تختلف جذرياً عن العناصر المكونة لها ، أي المؤسسات والمنظمات المختلفة في المجتمع ، فانه يصبح والحالة هذه خارج نطاق سيطرة الانسان ، ومن ثم المواطن . في حين أن ماهو أساسي ، في الواقع ، هو ولاريب الانسان . ومن ثم فان البنية الاجتماعية هي جماعة من الأفراد يعيشون في مجتمع . والانسان يؤخذ بمفهوم كونه موضوع حقيقي وليس موضوعاً مركباً ، أي أنه كائن حي مكون من لحم وعظم ، أي حقيقة بيولوجية . وله تركيب نفسي ـ أي حقيقة بسيكولوجية ، ثم نشاطات وعلاقات اجتماعية تكون حقيقة اجتماعية . ويختص علم الاجتماع بالجانب الأخير فحسب ، فيأخذ في الانسان حقيقة اجتماعية ويسعى من ثم الى بناء الانسان الاجتماعي انطلاقاً من الانسان الحقيقي . ولذلك فان التعريف الذي يعطيه راد كليف ـ براون للبنية الاجتماعية قريب جداً من هذا المعنى ، اذ يذكر أن : « البنية هي ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي ، كالعلاقات القائمة بين الملك ورعيته ، أو الزوج وزوجته »[١٣] .

---

(13) Cot et Munier, op.cit.

٥ ـ أنواع البنى :

يمكن أن نميز خمسة أنواع من البنى في كل مجتمع ، هي التالية : البنى الاقتصادية ، البنى الديموغرافية ، البنى الفكرية ، البنى الاجتماعية ، البنى التأسيسية .

أ ـ **البنى الاقتصادية :** وتنطوي على عناصر متعددة قد تتعلق بالانتاج فيدخل فيها قطاعات مختلفة كالزراعة والبضاعة والخدمات ، أو قد يتعلق الأمر بتوزيع الدخل والطوائف المختلفة له كالأجور والفائدة والمصلحة والجماعات الاجتماعية المهنية ، فضلاً عن عناصر أخرى تتعلق بالمبادلات كالادارة وطبيعة الصادرات والواردات وأهميتها اضافة الى عناصر أخرى كأشكال السوق وتنظيم النقد والأسعار .

ب ـ **البنى الديموغرافية :** وتتألف من تكوين السكان من ناحية السن والجنس والمنطقة ، أي هرم الأعمار في كل منطقة ، أما الجنس فيتعلق بتوزيع السكان العاملين في كل قطاع .

جـ ـ **البنى الفكرية :** ويقصد بذلك الأحكام والمفاهيم والمعتقدات والقيم والأعراف التي يتمسك بها الأشخاص بصورة واعية أو لاواعية في المجتمع .

د ـ **البنى الاجتماعية :** وهي تعبر عن كيفية توزيع السكان الى طبقات اجتماعية والى جماعات اثنية . والعلاقات فيما بينها فضلاً عن علاقتها بالمجتمع الشامل .

هـ ـ **البنى التأسيسية :** وهي البنى السياسية والقانونية ، ويؤخذ بنظر الاعتبار في دراستها طبيعة السلطة القائمة ، وكيفية اختيار الحكام وعلاقة هؤلاء بأفراد الشعب ، فضلاً عن توزيع السلطات بين هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة .

٦ ـ تطـور البـنى :

ان البنى المذكورة غير ثـابتـة ، فهي تتطور أو تتغير ، أو تتحول الى بنى أخرى . غير أن سرعة تطـور البنى ليست متماثلة ، بعض البنى يمكنها أن تتطـور بسرعة كالبنى الاقتصادية والسياسية في حين تتميز البنى الاجتماعية والبسيكولوجية ببطء تطورها . ويلاحظ أن هذين النوعين من البنى مرتبطان بعضهما بالبعض الآخر ارتبـاطـاً وثيقـاً ، لأن بسيكولوجية الفرد تتوقف الى حد بعيد على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها . وأخيراً أن البنية الديمغرافية تتميز بسرعة تطور بطيئة جداً ، اذ لايحدث تغير ملحوظ في البنية السكانية الا خلال زمن طويل قد يستغرق عشرات السنين أو عدة قرون .

والواقع أن تطور البنى المختلفة يمكن أن يتم بصورة متواصلة ، أو بصورة متقطعة . وليس يسيراً الجزم بكون هذه البنية سوف تتطور باستمرار وان تلك البنية سوف تتغير . وأكثر البنى استقراراً ومن ثم تتطور بصورة متواصلة هي البنية السكانية (الديمغرافية) ، ومع ذلك فمن المحتمل أن يعيق تطورها أحداث مدمرة كالحرب مثلاً ، كما حدث في فرنسا في الحرب العالمية الأولى . أو على العكس من ذلك قد تزيد سرعة تطورها لأسباب مختلفة ، كالاقبال على الزواج والرغبة في الانجاب ، أو بسبب تحسن ظروف المعيشة والقضاء على الأمراض والأوبئة ، كما يحدث في بلدان العالم الثالث . يمكن أن يلاحظ نفس الشيء على البنى الاجتماعية والسياسية ، اذ قد تتطور بصورة طبيعية خلال زمن طويل ، كما هو الحال في انكلترا وفي سويسرة وفي البلاد الاسكندنافية ، أو قد تتغير من وقت الى آخر ، فتخلف بنية بنية أخرى ، كما هو الحال في البلدان التي تعاني من تبدل النظم السياسية فيها كفرنسا وأسبانيا وايطاليا وألمانيا وعلى الأخص بلدان العالم الثالث .

٧ ـ التأثيرات المتبادلة بين البنى :

يتفق أغلب السوسيولوجيين على أن البنى المختلفة يؤثر بعضها بالبعض الآخر ، أو بعبارة أخرى أن بنية معينة (كالبنية الاقتصادية مثلاً) تؤثر في البنى الأخرى الجغرافية

أو الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية ، ولكنها هي أيضاً تتلقى تأثيرات البنى الأخرى . ان البنية المؤثرة في هذا الشأن هي بنية محركة للبنى الأخرى . ومن ثم ماهي البنية الأكثر تأثيراً بين كل البنى في المجتمع ؟ يختلف الباحثون ازاء ذلك ، وينقسمون الى اتجاهين رئيسين ، هما الاتجاه الغربي ، والاتجاه الماركسي . ويؤكد المؤلفون الغربيون على أنه لاتوجد بنية واحدة محركة للبنى الأخرى في المجتمع وإنما توجد عدة بنى كالتكنيك والسكان والبنى الفكرية . واضافة الى ذلك لايوجد أي دليل على أن تأثير هذه البنى متماثل في كل الأزمان ولافي كل البلدان . ويمكن ملاحظة ذلك عبر واقع البلدان المتقدمة ومقارنتها ببلدان العالم الثالث ، مع التأكيد بصورة خاصة على الأسباب التي أدت الى تخلف البلدان الأخيرة . أما الاتجاه الماركسي فيذهب باتجاه التأكيد على أن بعض البنى تمارس تأثيراً على البنى الأخرى أكثر مما تتعرض هي للتأثيرات الأخرى ، فهي اذا بنى محركة ، وعلى وجه الدقة أن البنى الاقتصادية مؤثرة ومحركة وتتحكم في تطور المجتمع بكليته . وعلى هذا النحو يطرح مستويان للبنى ، هما البنى التحتية (المحركة) والبنى الفوقية .

٨ ـ البنية والبنية الفوقية :

لقد طرح ماركس فكرة البنية التحتية والبنية الفوقية وطبيعة العلاقة بينهما على النحو التالي : « تقوم بين الناس ، في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، صلات معينة ضرورية ومستقلة عن اراداتهم ، وهي علاقات انتاج تقابل درجة معينة من درجات نمو قوائم الانتاجية المادية ، ويؤلف مجموع هذه العلاقات الانتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع ، وهي القاعدة المشخصة التي تقوم فوقها بنية فوقية حقوقية وسياسية والتي تقابلها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان أسلوب انتاج الحياة المادية يشرط سلسلة أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة »(١٤) وعليه ، فان القوة الرئيسة التي تتحكم في شكل المجتمع ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، وكذلك تطور المجتمع من نظام الى آخر هو أسلوب انتاج المواد المادية ، أي الغذاء والملابس والمسكن الخ ... اللازمة لكي يستطيع

(14) Cot et Mounier, op.cit.

المجتمع أن يعيش ويتطور. ويتضمن أسلوب الانتاج جانبين هما القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. وتتكون القوى المنتجة في المجتمع من وسائل الانتاج التي بمساعدتها يتم انتاج المواد المادية، ومن الناس الذين يديرون وسائل الانتاج هذه وينتجون المواد المادية بفضل تجربة معينة في الانتاج وعادات وتقاليد العمل. ويعبر هذا الجانب من أسلوب الانتاج عن سلوك الأفراد ازاء مواضيع الطبيعة وقواها التي يستخدمونها من أجل انتاج الأشياء المادية. أما الجانب الثاني منه فتعرضه روابط الانتاج التي تقوم بين الأفراد في عملية الانتاج. ويمكن أن تكون روابط الانتاج هذه روابط تعاون وتضامن بين أفراد أحرار من كل الاستغلال، كما يمكن أن تكون روابط سيطرة وخضوع واستغلال.

ولكن هل أن العوامل الاقتصادية تكون القاعدة والتفسير الوحيدين لكل المؤسسات في المجتمع ؟ وكذلك مظاهر الوعي التي تتمثل في الفكر الانساني والأخلاق والقانون والأيديولوجية والذوق والمعتقدات ؟ يقول هنري لوفيفر الماركسي المعتقد أن: « البنية الفوقية لمجتمع ما هي مجموع المؤسسات والأفكار، التي هي حصيلة الحوادث والمبادرات الفردية (أي نشاط الأجراء العاملين والمفكرين) التي تتم في نطاق بنية اجتماعية معينة. اذن تحتوي البنية الفوقية، بشكل خاص، على مايلي: « المؤسسات القانونية والسياسية، العقائد والأصنام العقائدية ..» ان البنية الفوقية هي التعبير (من خلال تفاعلات الأفراد المعقدة) عن طريقة الانتاج، أي عن علاقات الملكية. ان العقائد تعبر عن هذه العلاقات الخاصة عندما تكون المظاهر العقائدية مخصصة لاخفاء العلاقات »(١٥).

لقد انتقدت الأطروحة الماركسية حول البنية والبنية الفوقية بأنها مقتصرة على تحكم العوامل الاقتصادية في البنية الفوقية، في حين أن هناك عوامل أخرى تقف الى جانب العوامل الاقتصادية. وعلى سبيل المثال نذكر ملاحظة جورج بيردو بهذا الشأن اذ يقول: « اذا كانت الماركسية تقتصر على التأكيد بأن الناس يجب أن يعيشوا قبل أن يشرعوا بالقيام بنشاط فكري أو سياسي فلا مجال لمناقشة هذه الأطروحة، لأنها صحيحة الا أن المادية التاريخية تذهب الى ماهو أبعد من ذلك، فتعرض أن كل حركة فكرية، وكل تحول أو تغير سياسي له سبب اقتصادي يحدثه ويفسره بمعزل عن أي سبب آخر.

---

(١٥) كارل ماركس: أسهام في نقد الاقتصاد السياسي. ترجمة انطون حمصي. منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي - دمشق ١٩٧٠، ص٢٥.

بذلك تأكيد مطلق جداً ، لأنه يخلط مابين ظروف النشاط وسببه . ولاريب في أنه يجب على الناس أن يشبعوا حاجاتهم المادية في الغذاء والملبس لكي يصنعوا التاريخ ، غير أن هذا التاريخ ليس نتاج غذائهم ولباسهم ، واذا كانت البنية الاقتصادية تحدث بعض الظواهر الثقافية ، الفكرية منها أو السياسية ، فان الظواهر ، بالمقابل ، تؤثر على روابط الانتاج القائمة . ان زراعة القطن دفعت على اختراع آلة الحياكة ، ولكن بالمقابل ، ان المخترع غير بواسطة القوة الوحيدة لفكره الوسط الاقتصادي الذي كان سابقاً على اختراع الآلة ... ان تفسير التأريخ بدوافع اقتصادية يمكن الأخذ به اذا كان الاقتصاد يعود بكليته الى دراسة أسباب الرفاهية المادية . ولكنه في الواقع يتألف من أكثر من ذلك ، أنه يتكون من سلوكيات موجهة نحو التخفيف من الافتقار الى الوسيلة . ان الاقتصاد هو ابتداع . والادعاء بأنه يتحكم في كل شيء يفترض أنه يتجاوز بدون اكتراث الفكر بحيث لايخضع الا الى قوانينه الخاصة به »[١٦] والواقع أن ماركس لم يدع أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الوحيدة التي تتحكم في سياق تطور المجتمعات أو توجه عوامل أخرى ، وعلى صعيد آخر ، كما أن البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية ومن نفس طبيعتها فبالمقابل تمارس البنية الفوقية تأثيراتها أيضاً على البنية التحتية ، وعلى حد قول انجلس : « وفقاً للمفهوم المادي عن التاريخ يشكل انتاج وتجديد انتاج الحياة الفعلية العنصر الحاسم ، في آخر المطاف ، في العملية التأريخية . وأكثر من هذا لم نؤكد في يوم من الأيام ، لاماركس ولا أنا . أما اذا شوه أحدهم هذه الموضوعة يعني أن العنصر الاقتصادي هو ، على حد زعمه ، العنصر الحاسم الوحيد فانه يحول هذا التأكيد الى جملة مجردة ، لامعنى لها ، ولاتدل على شيء . ان الوضع الاقتصادي انما هو الأساس ، ولكن مختلف عناصر البناء الفوقي تؤثر هي أيضاً في مجرى النضال التاريخي ، وتحدد على الأغلب شكله في كثير من الأحيان ، ونقصد بهذه العناصر : أشكال النضال الطبقي السياسية ونتائجه ـ النظام السياسي الذي تقيمه الطبقة الظافرة بعد كسب المعركة ، ومالى ذلك ـ والأشكال الحقوقية وحتى انعكاس جميع هذه المعارك الفعلية في عقول المشتركين فيها ، والنظريات السياسية والحقوقية والفلسفية . « نحن نصنع تأريخنا بأنفسنا ولكننا ، أولاً ، نصنعه في ظل مقدمات وظروف محددة جداً ، الاقتصادية منها هي

(١٦) هاري لوفيفر : الماركسية . ترجمة جورج يونس . المنشورات العربية ،بيروت، ١٩٧٢ ، ص٦٠ .

الحاسمة في آخر المطاف . ولكن الظروف السياسية وغيرها وحتى التقاليد التي تعشش في رؤوس الناس ، تلعب هي أيضاً دوراً معيناً وان لم يكن الدور الحاسم »[١٧] .

ويلاحظ على ماتقدم أن الأطروحة الماركسية حول البنية والبنية الفوقية تحاول أن تقيم تأثير العوامل التي تتحكم في سيرة وتطور المجتمع فتضع التأثير الاقتصادي في المقدمة دون أن تنكر وجود تأثيرات عوامل أخرى وكما يقول هنري لوفيفر :

« ... ان عناصر المسيرة الكاملة ليست متعادلة . والقضية ليست ، هنا بمظاهر ثلاثة فقط ذات مستوى واحد ، رغم اختلاف الواحد منها عن الآخرين . ومن بين هذه المظاهر أو العناصر الثلاثة واحد رئيسي أكثر من الباقين ، انه سبب الصيرورة ، هذا العنصر الرئيسي هو علاقة الانسان بالطبيعة ودرجة سيطرته عليها أي تطور القوى المنتجة . وطريقة الانتاج ليست سوى طريقة تنظيم القوى المنتجة خلال فترة معينة . ان البنية الفوقية تعد العلاقات الانسانية المعتمدة في طريقة انتاج معينة وتجمعها وتنظمها أو تبدلها (عقائدياً) ، وتؤثر على علاقات الانتاج فتحملها على التقدم (بواسطة الدولة السياسية ، مثلاً) ، أو ، بالعكس ، تجمدها سياسة رجعية ، ولكنها لاتخلق ، من ذاتها ، أي شيء ، كذلك تمثل هذه البنية الفوقية مزيجاً متناقضاً من معرفة الواقع ومن أوهام حول هذا الواقع ، ولكنها لاتمثل واقعاً مستقلاً » .

ويضيف على ذلك بقوله : « ان القوى المنتجة تؤلف ، في كل وقت من أوقات نموها ، الأساس الذي يقوم عليه علاقات الانتاج والبنية الفوقية ، وعندما تقفز القوى المنتجة الى الأمام (نتيجة التقدم التقني بشكل خاص) فانها تتخطى طريقة الانتاج المعتمدة هل تزول هذه الطريقة بشكل طبيعي ؟ نعم و لا . نعم ، بمعنى أنها

(17) Geoges Burdeau, Methode de la Science Politique Dalloz, Paris, PP. 132-3.

تدخل عندئذ ـ وبشكل حتمي ، وبطريقة موضوعية طبيعية لاتخضع للوعي والارادة ـ في مرحلة الانحطاط والأزمة الأخيرة . ولا ، بمعنى أن البنية الفوقية والعقيدة تبرهنان عندئذ على استقلالها النسبي . وبقدر مايعي الأفراد العاملون والمفكرون ، الذين ينتسبون الى الطبقات المسيطرة ، الطريقة التي يدخلون في صراع معها ويؤخرون حركتها أو يوقفونها ويحافظون على طريقة انتاج عفى عليها وعلى بنياتها الفوقية الزمن، ا بأية وسيلة ؟ بواسطة العقيدة التي تبرهن عندئذ على دورها ، وهو اخفاء الأساس في المسيرة التاريخية وراء المظاهر وحجب التناقضات والحلول ، أي اخفاء طريقة الانتاج المعقدة وراء ستار من الحلول الخاطئة »(١٨) .

وعليه فليست وسائل الانتاج وحدها ، ولا العلاقات التي تقوم عبرها وخلالها بين الأفراد والجماعات (الطبقات الاجتماعية) ، أو العلاقات بين الانسان وبين الطبيعة التي تقرر طبيعة البنية الفوقية ، وإنما أيضاً الأفكار والمفاهيم والمبادىء التي يكونها الأفراد والجماعات عن الأوضاع الاجتماعية الراهنة والأوضاع الاجتماعية المقبلة . وكما أن هذه العوامل الفكرية تكشف عن وجه الوعي الاجتماعي تقوم أيضاً بدور محرك للأفراد والجماعات للعمل على تحويل الحاضر الى مستقبل أفضل منه ، فهي اذا ترتبط بفكرة « التقدم » . اضافة الى ماتقدم ، في عمليات التحويل التاريخي ، وهي بلا ريب ذات طابع سياسي ، تدخل آمال وطموحات الأفراد والجماهير في تحقيق الانجازات الكبرى . قد تحقق هذه الأهداف ، كلها أو بعضها ، وقد يعجز الأفراد أو الجماهير ، لسبب أو لآخر ، عن تحقيق الكثير من آمالهم وطموحاتهم ، غير أن دراسة حركة التاريخ لايمكنها أن تتجاهل هذا الجانب من الحياة الاجتماعية .

وعي الواقع وتحويله : ان المجتمع تنظيم معقد التركيب ، وحركته ، او بالاحرى نقلاته التاريخية النوعية ، ليست عفوية ولا عشوائية ، وانما تخضع الى قوانين موضوعية ، تتحكم في سياقها عوامل مادية ومعنوية ، وذات تأثيرات متباينة حسب طبيعتها ، وحجمها والوظيفة التي تؤديها في حياة الافراد والجماعات . غير ان العوامل الاساسية التي

(١٨) ماركس ـ انجلس : مختارات ،الجزء الرابع .
دار التقدم ،موسكو ، د . ت . ص ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ .

تلعب الدور الاهم في حياة المجتمع، هي عوامل الانتاج المادي. لان الفرد، قبل كل شيء، لكي يحافظ على بقائه على قيد الحياة، ويحفظ للحياة البشرية استمراريتها البيولوجية، بحاجة الى المأكل والمشرب والمسكن ولوازم وقائه من عوارض الطبيعة الجائحة، هذه الضرورات الحياتية لايمكن ضمانها الا عن طريق انتاج الوسائل المادية المباشرة للحياة، ومن ثم فان درجة تطور هذه الوسائل تكون القاعدة التي تنشأ على اساسها المؤسسات الاجتماعية.

ومن ناحية اخرى، ان حركة المجتمع، هي نتاج ما يعتمل في اعماقه من تفاعلات بين الافراد والجماعات التي تفرز علاقات تضامن أو صراع بينهم، وكذلك المؤسسات والمنظمات التي يقيمونها لتنظيم حياتهم المشتركة. ان هذه الحركة الاجتماعية الشاملة، وما يعتمل في داخلها من تيارات فرعية، تكون بمجموعها نظاما متسقا يخضع لقوانين موضوعية (قوانين حركة المجتمع التاريخية) وقوانين وضعية (يضعها المشرع) تنصب على العمل وعلى تسيير حركة المجتمع الصاعد دائما الى ما هو افضل من الواقع الراهن، اي تحقيق التقدم وبناء الحضارة الانسانية. غير ان حركة المجتمع هذه تقررها ظروف وامكانات المجتمع على الحركة، فهي ليست حتمية بشكل لامناص منه، والا سقطنا في القدرية، او في العملية الميكانيكية الفجة. وبعبارة اخرى انها حركة رغم انها قائمة على السبب والنتيجة، او العلة والمعلول، الا ان ارادة الانسان الواعية تلعب دورا هاما في تسييرها. ومن ثم فكما تنتفي الحتمية الميكانيكية عن حركة المجتمع، فان ارادة الانسان لا اثر لها بمعزل عن الظروف التي تعيشها الجماهير. و عليه، ينبغي عند دراسة المجتمع ومسيرة تطوره ان نأخذ بنظر الاعتبار العنصر الانساني ـ نوازع الافراد والجماهير ودوافعهم الى القيام بعمل ما، في نفس الوقت الذي يجب الا نغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية، في جانبها المتحرك، وفي اغلب الاحيان ان هذه الحقيقة الاجتماعية الموضوعية، تتجاوز ادراك الافراد، في سياق تطورها التاريخي العام، الامر الذي يقتضي تصعيد الوعي بها وتعميقه.

العامل الموضوعي والعامل الذاتي:

يمكن تقسيم العوامل التي تتحكم في بنية المجتمع الى نوعين، هما العامل الموضوعي والعامل الذاتي والشخصي، وبين هذين النوعين من العوامل توجد علاقات وثيقة.

٢ـ العامل الموضوعي:

يتعلق العامل الموضوعي بالانتاج المادي في المجتمع، سواء تعلق ذلك بوسيلة الانتاج، او بالعلاقات الاجتماعية التي تقوم على اساسها. ويتحكم مستوى تطور القوى المنتجة

ووسائلها التي تستخدمها في الانتاج بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، وعلى الاخص المؤسسات والمنظمات.

أن العامل الموضوعي ليس ميكانيكيا تماما، فوسائل الانتاج المختلفة والاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية هي صيغة كدح الانسان جسديا وفكريا في وقت واحد عبر تراكم الخبر التعليمية والفنية. وترتبط الاحداث التاريخية كالثورات ارتباطا وثيقا بأفكار ومشاعر واهداف الانسان. غير ان كل هذه تولد وتتطور في وسط اجتماعي معين بحكم الضرورة. لان الانسان لا يصنع واقعه، تاريخيا، من ظروف خارج واقعه الاجتماعي وانما يصوغ هذه الظروف على ضوء مايتوفر لديه من معطيات اجتماعية موضوعية، من وسائل وامكانات مادية يستخدمها من ثم في حركة التاريخ الصاعدة، الامر الذي لا يدين الصدفة والعفوية كباعثين على تطور المجتمع فحسب، وانما يتطلب ان يكون لحركة المجتمع التاريخية هذه تنظيم وقيادة.

ب - العامل الذاتي:

يتعلق العامل الذاتي في بنية المجتمع، وحركته بوعي الافراد والجماعات وحماسهم في عمليات التحول الجذرية، اي في النقلات التاريخية النوعية للمجتمع وتطوره من مرحلة الى اخرى.

ان نشاطات الافراد والجماعات، وعلى الاخص المنظمة منها، هي نتاج تفاعل العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية. ذلك لان وعي الظروف الموضوعية ثم تكثيف هذا الوعي، بعد ذلك، بصيغة اهداف اجتماعية محددة، ثم المبادرة الى العمل لتحقيقها عن طريق تنظيم الافراد والجماعات هو الذي يضمن للمجتمع تحقيق حركته واتجاه صيرورته. وبدون هذا الربط الوثيق بين ما هو موضوعي وبين ما هو ذاتي، لايمكن للظروف الموضوعية ان تحقق التحول لوحدها، ولا للعوامل الذاتية، المبنية على فهم الحتميات الاجتماعية فحسب، ان تحقق التقدم.

يمكن للعامل الذاتي ان يفعل اثره اذا ماتوفرت له الظروف الموضوعية، اما بغيابها فتشل فعاليته. غير انه قد تحدث بعض التناقضات عندما لاتتطور العوامل الموضوعية المواتية للتحول، الا ان العوامل الذاتية، اي وعي الافراد ودرجة تنظيمهم ومستوى الايديولوجية او الانتحار او النظريات لاترتفع الى نفس المستوى ، ومن ثم يتعذر القيام بعملية التحول الاجتماعي بسبب ضآلة الامكانات والطاقات على العمل، ويأتي في مقدمة ذلك تخلف المنظمات السياسية وقيادتها عن ادراك وتقييم ظروف الواقع

---

(١٩) هنري لوفيفر ، المصدر السابق ، ص٦١ .

الراهن من ناحية وعن قصر نظرها في استشفاف اتجاه التطور. او قد يحدث العكس، اذ تغلب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية فتسقط المنظمات وقياداتها في وهذه المغامرة او في مستنقع الانتهازية والا فكلما تطورت الظروف الموضوعية اكثر كلما تهيأت للعوامل الذاتية ضمانات أكثر للحركة والتطور.

تأثير البنية الفوقية في البنية:

ان المقولة الشائعة بأن البنية تعكس البنية الفوقية وتحمل نفس طبيعتها، جعلت بعض المؤلفين يحسبون ان العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد المتحكم في تكوين البنية الفوقية اولا ، وان انعكاس ذلك يجرى بصورة ميكانيكية ، فتظلان مترابطتين فيما بينهما ترابطا وثيقا . غير ان مؤلفين اخرين ردوا على ذلك بأطروحة مضادة ، هي ان البنية الفوقية تنبعث عن البنية وتحمل سماتها وتتطور وفقا لها ، غير ان البنية الفوقية ما ان تبعث الى الوجود الا وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي عن البنية اولا ، وثانيا انها هي ايضا تمارس تأثيرها على البنية . ان منطلق هذه الاطروحة هو فردريك انجلز اذ كتب يقول: «ان الوضع الاقتصادي هو القاعدة، غير ان العناصر المختلفة للبنية الفوقية - اي الاشكال السياسية للصراع بين الطبقات ونتائجه - والدساتير القائمة بعد المعركة التي كسبتها الطبقة الظافرة الخ... والاشكال القانونية، بل وحتى انعكاسات كل هذه الصراعات الحقيقية في اذهان الذين انخرطوا فيها، والنظريات السياسية والقانونية والفلسفية، والمفاهيم الدينية، وتطورها اللاحق يشكل انظومات عقائدية جامدة، تمارس ايضا تأثيرها في الصراعات التاريخية وتتحكم في كثير الحالات بالشكل على نحو راجع[٢٠]».

وقد طور من بعد، انطونيو غرامشي ولويس الثوسر هذه الاطروحة فقد هاجم انطونيو غرامشي كل تحليل يبالغ في دور البنية او دور البنية الفوقية على حد سواء. وكان يرى ان العلاقة، البنية الفوقية وبين البينة هي علاقة جدلية، اذ ان البنية هي التي تبعث الى الوجود البنية غير ان البنية الفوقية لايمكن ان تتطور البنية - ولغرض تحقيق تحول البنية وفي حدود ذلك تقوم البنية الفوقية بدور محرك. والا فبدون بنية فوقية لايمكن ان تتطور علاقات الانتاج، لان البنية الفوقية هي التي تملي وعي الجماعات الاجتماعية وتنظيمها في الحركة التاريخية، وبذلك تصبح البنية نوعا اداة عمل البنية الفوقية. وعليه فان دور البنية الفوقية هو ايضا متحكم، كما يمكن للبنية الفوقية في حسب ما ان تحول دون تطور البنية. وفي ذلك يقول غرامشي :

---

(20) Cite Par Cot et Mounier, op.cit P. 132.

«تشكل البنية مع البنية الفوقية (كتلة تاريخية) واحدة بمعنى ان المجموع المركب والمتناقض والمتنافر للبنية الفوقية هو انعكاس لمجمل علاقات الانتاج الاجتماعية. ومن هنا، فان ايديولوجية شمولية هي الايديولوجية الوحيدة القاددرة على التعبير عقلانيا، عن تناقض البنية وادراك اجتماع الظروف التي تسمح باحداث الإنقلاب في الممارسة. وإذا ما التحمت الايديولوجية بفئة اجتماعية متناسقة بنسبة مائة في المائة فهذا يعني ان معطيات هذا الانقلاب متوافرة هي ايضا مائة في المائة - اي ان «العقلاني» بات حقيقيا في الواقع الراهن...»(٢١).

ويرى غرامشي ان الانتقال من الدور الاقتصادي المحض (اي الدور الاناني - الشعوري) الى الدور الاخلاقي - السياسي لدى الافراد هو الذي يعبر عن ارتقاء وعيهم من وعي البنية الى وعي البنية الفوقية، ويطلق على هذا الانتقال تعبير «التطهير». ويعني هذا ايضا الانتقال من «الموضوعي» الى «الذاتي»، او من «الضرورة» الى «الحرية» وبذلك تتحول البنية من قوة خارجية تسحق الانسان وتبتلعه وتشل نشاطه الى سبيل للتحرر، الى اداة توليد شكل اخلاقي - سياسي جديدة يطلق مبادرات جديدة... ويضيف غرامشي على ذلك بقوله ان عملية التطهير تتراوح بين قطبين:

١ - ما من مجتمع يطرح على نفسه مهمات قبل ان تتوافر الشروط الضرورية والكافية لتنفيذ هذه المهمات.
٢ - لايزول مجتمع معين قبل ان يستنفذ كل الطاقات المخزونة فيه(٢٢).

ويلاحظ على ماتقدم ان غرامشي يدين الاتجاهات التي تدعي تفسير كل تقلب سياسي او ايديولوجي بكونه تعبيراً مباشراً عن البنية.

والواقع ان غرامشي يرى ان البنية الفوقية ليست مجرد انعكاس للبنية، وانما هي تعبير عن اتجاهات تطورها وهي اتجاهات ليس بالوسع القول بأنها يجب ان تتأكد بحكم الضرورة. وبعبارة اخرى ان قوانين تطور المجتمع ان هي الا «قوانين اتجاه»، ومن ثم... فان تفاعل الذاتي والموضوعي في العملية التاريخية، حيث للاشكال المختلفة للبنية الفوقية - الثقافية والسياسية والايديولوجية - وجود مستقل نسبيا وغير قابل للاختزال الى مرتبة (فيض) من البنية الاقتصادية...»(٢٣)

---

(21) Gramsci dans le Texte, Editions Sociales, Paris, 1975, pp.193 4.

(22) Ibid., pp. 194 5.

(٢٣) جون مرينغتون : النظرية والممارسة في ماركسية غرامشي . في دراسات عربية ،السنة السادسة، العدد الخامس ، اذار ١٩٧٠ ، ص٩ .

امــا لــويس الثــوسر فقــد دفــع بمفهــوم مــا فــوق التحكم· اذ ان هنــاك حــالات استثنائيـة في طبيعـة العـلاقـة بين البنيـة والبنيـة الفـوقيـة · ويضـرب مثـلا على ذلـك المجتمع الروسي عام ١٩١٧· فقـد انـدلعت الثـورة في روسيـا وليس في المـانيـا وانكترا او فرنسـا، لانهـا كانت الحلقـة الاضعف في السلسلـة الامبراليـة بحكم تنـاقضـات النظـام الاقطـاعي في الريف، تنـاقضـات الاستثـمـار الرأسمالي في المـدن، وتنـاقضـات الحروب الكـولـونيـاليـة في الامبراطـوريـة القيصريـة، ثم التنـاقضات الجسيمة بين درجـة تطـور اسـاليب الانتـاج الراسمالي، ووضعيـة القرون الـوسطى في الاريـاف، ثم الطـابع المتقدم للنخبـة الثـوريـة الخ··· ان نضوج الظروف المواتيـة للثـورة في روسيـا متـأت عن هـذا التراكم للتنـاقضـات الـذي جعـل من روسيـا بلـدا متـأخرا قرنـا على الاقـل بـالنسبـة الى العالم الرأسمالي، وفي لوقت نفسه اكثر نضجا للثورة·

٩ ـ الوظيفـة الاجتماعيـــة :

توجد ثلاث معان على الأقل لتعبير « وظيفة » في علم الاجتماع هي التالية :

أ ـ المعنى العـام : قـد يـدل تعبير « وظيفـة » قبـل كل شيء على « حرفـة » أو « شغل » أو « مركز » ، فيقال مثلاً أن هذا الجامعي دعي لتولي وظيفة رئيس الجامعة ، أو تلك الشخصية رقيت الى وظيفة جديدة .

وبمعنى مقارب لما تقدم يدل تعبير « وظيفة » على « مجموعة مهمات » تقع على عاتق الشخص الذي يشغل مركزاً ما ، فوظيفة الوزير مثلاً تشتمل على ممارسة مسؤوليات متنوعة وإنجاز مهمات مختلفة الخ ... وبهذا المعنى يقال أن فلاناً « يهمل وظـائفـه » اذا لم يمارس كل الصلاحيات المرتبطة بالمركز الذي يشغله[٢٤].

ب ـ المعنى الرياضي : وبموجبه يدل تعبير « وظيفة » على العلاقة القـائمة مـابين عنصرين أو أكثر ، بحيث أن كل تغير يحـدث لعنصر منهـا يـؤدي الى تغير في العنـاصر الأخرى ويجبرها الى أن تتكيف وفقاً لذلك[٢٥].

---

(24) Roger Gerard Schwartzenberg op.cit p.131.

(25) Guy Rocher : Introduction a la sociologie Politique Editions H. M. H, Ltee, Paris. T.2 P.162.

جـ ـ المعنى الحياتي (البيولوجي) : وبمقتضاه ينطوي تعبير « وظيفة » على معنى « المساهمة التي يقدمها عنصر الى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك اللذين يكون جزءاً لايتجزأ منهما »(٢٦) ، وهذا المعنى المشتق من علم الحياة (البيولوجيا) يعرض أنه كما توجد وظائف لابد منها وحيوية لجسم الكائن الحي ، كوظيفة التنفس أو الهضم أو غيرهما ، كذلك توجد وظائف تساهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه . أي أن المجتمع يكون على صورة الجسم البيولوجي ، أي الكائن الحي . فالمجتمع كل متكون من عناصر مرتبطة فيما بينها بواسطة الوظائف التي تقوم بها لاشباع الحاجات الأساسية فيه . وعلى أساس هذه الفكرة قام المذهب الوظيفي في العلوم الاجتماعية . ومن ثم يمكن تعريف الوظيفة الاجتماعية بكونها : « ... كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية مأخوذاً من زاوية مساهمته في وجود البنى الاجتماعية واستمرارها »(٢٧) . ويستتبع ذلك أن كل نشاط متكرر هو وظيفي . فالوظيفة الاجتماعية تكون دائماً استجابة لاشباع حاجات سواء تعلقت بالوجود الطبيعي للناس أو تعلقت بقيم الحضارة التي يحملها النظام . والوظيفة الاجتماعية اذاً تشبع حاجة معينة في وقت معين . وبهذا الشأن يمكن التمييز مابين الوظائف الظاهرة وبين الوظائف المستترة . والأولى هي الوظائف التي يفهمها ويريدها الأشخاص الذين يؤدونها ، أما الثانية فهي الوظائف التي لايدركها هؤلاء هم أنفسهم . ومن الطبيعي أنه عندما لاتعود وظيفة تستجيب على نحو ملائم لاشباع الحاجة الموجهة اليها ، وأن تتعلق هذه الحاجة بالمحافظة على البنية الاجتماعية ، أن تبرز وظيفة أخرى وتحل محلها . وجدير بالتنويه أنه كلما توجد وظيفة اجتماعية لاشباع حاجة معينة يوجد بالمقابل أيضاً وظيفة الامتناع عن القيام بعمل ما ، أي نشاط موجه بصورة سلبية نحو وجود البنى الاجتماعية واستمرارها(٢٨) .

١٠ ـ الأدوار والمراكز :

ان الأدوار والمراكز لاتنفصل عن الوظائف والمؤسسات . فعندما ندخل في مجتمع ما ، نقر وجود تمايز في السلوكيات ، تتوافق مع وظائف اجتماعية مختلفة ، ومع

(26) Ibid. P.163.

(27) H. Homme Cit. Par Jaccpues wolff, op.cit. P.75.

(28) Jacques wolff op.cit P.75.

امكانية اجتماعية معينة . وإذا ماأخذنا الفرد باعتباره مركز مراقبتنا ، فان المكانة التي يحتلها تعين مركزه ودوره : فمركزه هو مجموع سلوكيات يمكنه أن يتوقعها بصورة مشروعة من جانب الآخرين ، أما دوره فهو مجموع سلوكيات يتوقعها الآخرون بصورة مشروعة من جانبه . وفي الممارسة غالباً ماينسى هذا التمييز ، فتدخل كلمة مركز في استعمالات لاتغطي المعنى الدقيق لكلمة مركز كذلك كلمة الدور(٢٩) .

ويمكن تعريف الدور على النحو التالي : « الدور هو نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً طائفة من الأفراد متميزين بسيكولوجيا »(٣٠) . أما ايفون كاستلان فتعرض ان الدور هو « وظيفة ، أو نشاط غير عفوي ، ثبت مسبقاً بواسطة تعيين اجتماعي ، ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية الأخرى »(٣١) ، ومن ثم تخلص الى التعريف التالي : « ان الدور هو نموذج منظم للسلوك ، ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبة تفاعلية »(٣٢) .

ان الدور ينطوي على مفهوم الاندماج في هيئة اجتماعية تعين له نشاطات أو وظائف ينبغي أداؤها ، وعليه فان للدور علامات وثيقة بالمهمة التي يجب أداؤها . والمهمة المذكورة هي جزء من وضع عام مأخوذا بكليته .

والأدوار التي يقوم بها الفرد في المجتمع تتوزع على ثلاث طوائف هي:

- الأدوار الحياتية (البيولوجية) : العمر والجنس .
- الأدوار المؤسسية ، كالأدوار العائلية ، والأدوار الطبقية .
- الأدوار غير التأسيسية ، كجماعات الأصدقاء .

ويمكن توضيح هذا المفهوم على النحو التالي :

يعرض المجتمع أوضاعاً اجتماعية محددة على نحو أو آخر ، كما يعرض أيضاً أوضاعاً ناجمة عن أدوار يجب القيام بها . ومن ثم فان مفهوم الدور ينطوي على صفة الالزام ،

---

(29) Jean Stoetzel : La Psychologie Sociale, Flammarion Paris, 1978, P.206.

(30) R. Rmmetveit, Cite Par Jacques Wolff, opcit. P.74.

(31) yvonne Castellan : Initiation a- la Psychologie Sociale, Librairie Armand Colin, Paris, 1974, P.93.

(32) Ibid. P.96.

فهو اذاً عنصر مرغم ، أو يجب أن يخضع اليه الفرد عندما يقوم به من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يفهم الدور بطرق مختلفة من قبل الأشخاص الذين لهم علاقة بالفرد الذي يقوم بأداء الدور . لأن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع مختلفة . فعلى سبيل المثال يقوم أستاذ بالجامعة بدور هو التدريس . ولكن قد ينظر الى هذا الدور من زاويتين ، الأولى تأتي من جانب الطلبة ، اذ ينتظرون من جانبه روحاً سمحه ، ومحاضرات ميسورة ، ومن ثم ضمان نجاحهم في الامتحانات ، أما الزاوية الثانية فتأتي منها نظرة الادارة التي تنتظر من جانبه تعاوناً مجدياً في تسيير أعمالها واقامة روابط وثيقة وحسنة مع زملائه الأساتذة ، فضلاً عن قيامه بمهمة التدريس بمستوى عال ، ومثال آخر ، ان الابن الوحيد في عائلة تتكون من أربعة أشخاص يكون له مركز ، أو مكانة فيها ، يربطه بكل أفراد العائلة ، ولكن باشكال مختلفة مع كل واحد منهم . فنفس المكانة ، ونفس المركز ، ونفس الدور لها أوجه متعددة . أي بعبارة أخرى ان روابطه مع الأب ، أو الأم ، أو الأخت تكون مختلفة .

إن الأدوار المتعددة التي يقوم بها الفرد في مجموعات ذات طبيعة وأهداف مختلفة قد تؤدي الى بروز ظاهرة (صراع الادوار) ، وذلك عندما يتعارض دور الفرد في مجموعة معينة مع دوره في مجموعة أخرى تختلف عن الأولى ، كاختلاف الدور الطبقي عن الدور الحزبي ، واختلاف الدور الطائفي مع الدور الوطني ، ان صراع الأدوار قد يعرض الفرد الى مواقف قلقة ، وفي بعض الأحيان متناقضة ، الأمر الذي يفقده توازنه في النهاية ، أو يغلب ولاء على ولاء آخر .

أما المركز Statut فهو أيضاً من ناحيته مرتبط بالدور ويمكن تعريفه على النحو التالي : « ان المركز الاجتماعي لفرد أو طائفة من الأشخاص في نظام اجتماعي معين هو وضع هذه الطائفة على النحو الذي تبدو فيه الى الأشخاص الذين لهم علاقة ، وحيثما يؤكد على الوظائف التي يجب القيام بها والأدوار المنجزة والهيبة التي تعزى وفقاً لسلم القيم والقواعد النافذة في نطاق ما ينتظر من تبادل السلوكيات المقررة في هذا الوضع ذاته »(٣٣) . فالمركز الاجتماعي اذاً هو المكان الذي يحتله الشخص في بنية اجتماعية على النحو الذي يقدره ويقيمه المجتمع ، وتبعاً لذلك ، كل شخص يملك مركزاً اجتماعياً ، لأن

---

(33) Jacques Wolff, op.cit. P.75.

تعبير المركز لايشير فقط الى الأشخاص الذين يتمتعون بهيبة أو بمرتبة اجتماعية عالية ، ولايتعلق بالرأي الذي يكونه الشخص عن نفسه ، لأن تقييم الانسان ذاته قد لاينطبق على الرأي الذي يكونه الأفراد الآخرون عنه .

ويتكون النظام الاجتماعي ، في الواقع ، من مجموعة من المراكز المنظمة ، ولكون المجتمعات تقوم بأداء وظائفها ، وتظل مستمرة في بقائها ، فان ذلك يؤدي الى افتراض أن المراكز المتنوعة، في مجموعها ، تنسجم فيما بينها ... وعليه فان كل فرد يملك عدداً من المراكز التي تتعايش فيما بينها ، وهذه هي المراكز الخاصة ، غير أن للفرد وضع جامع في المجتمع وعندما نتكلم عن مركز فرد ما فإننا نشير على الأخص الى هذا المركز الكلي . ويجب علينا أيضاً أن نميز بين مركز الفرد الذي لايمكنه الخروج منه مهما عمل كجنسه . أو عمره مثلاً ، وبين المراكز التي يكتسبها والتي يمكن للفرد أن يتبوأها بسبب مهارته أو حظه وفقاً لتنوع المجتمعات(٣٤) .

كثيرون أولئك الباحثون الذين أكدوا على العلاقة الوثيقة فيما بين مركز الفرد الطبيعي أو المكتسب وبين مواقفه واتجاهاته ، أو بعبارة أخرى سلوكه السياسي . لأن المركز « ... ينطوي على مضمون ، وليس ذلك قليل الشأن . وهو يقرر على وجه الدقة سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية ، وسلوك الآخرين ازائه ، وماذا ينتظر منه ، ومايجب أن ينتظره هو من الآخرين . والأخلاق ، والتربية ، والقانون التي تعرض بصورة أساسية بالنسبة الى المؤسسات القانونية لاتفرض مقتضياتها ، في الواقع ، على نحو عام ... مفترضة دائماً اتخاذ تدابير خاصة . ويعبر المركز تعبيراً دقيقاً ، على نحو فردي ، عن الحقوق والواجبات للفرد . كما أنه يعطي الفرد تعريفاً اجتماعياً عن ذاته »(٣٥) .

ويضيف جان ستوتزل على ذلك بقوله : « وتبعاً لذلك فان المركز يساهم في إعطاء الفرد شعوراً شخصياً بالامان . ومفهوم الأمان هذا لايعتمد فقط على نوعية الانطباعات المستحبة ، وغير المستحبة التي يمكن أن يعطينا إياها الوسط الاجتماعي . وإنما هو قائم بخاصة على الطابع المستقر والمتوقع للتجارب التي تقوم بها في العالم . وأكثر

---

(34) Jean Stoetzel, op.cit. P.207.

(35) Ibid. P.208.

من ذلك ان المركز بهذه الطبيعة هو نظام حام على وجه الدقة . اذ هو الذي يعين سلوكيات الفرد التي يتقبلها الناس المحيطين بالفرد باستحسان ، وهو الذي يعين أيضاً ردود فعل المحيطين بالفرد ، التي يجب أن تكون متوقعة ومقبولة باستحسان من قبل الفرد . والمركز هو الذي يسمح للفرد بأن يتقدم في الحياة بثقة »(٣٦) .

هناك علاقة وثيقة بين الأدوار والوظائف الاجتماعية ، فمن الطبيعي أن ينتج في كل هيئة اجتماعية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، تمايز في الوظائف التي يؤديها الأشخاص أو الجماعات ، بحيث أن كل وظيفة منها تقوم بإسهام خاص في مجموع الهيئة الاجتماعية . ومع كل وظيفة من هذه الوظائف يتلائم سلوك خاص بها ، وكذلك طريقة معينة في الاستجابة الى متطلبات الوظائف الأخرى ، فبعض المهام يجب أن تنجز بطريقة معينة دون غيرها . وتبعاً لذلك ، توجد ، فضلاً عن القواعد المشتركة التي تنطبق على الجميع ، قواعد تقوم بدور الدليل لمختلف الأعضاء في الجماعة تبعاً للوظائف التي يقومون بها وعليه فان الأنماط النوعية لوظيفة ما أو مركز في الهيئة الاجتماعية تكون الدور الاجتماعي(٣٧) .

ومع ذلك يجب ألا يخلط مابين الدور الاجتماعي وبين الوظيفة . لأن الدور الاجتماعي ليس هو الوظيفة الاجتماعية ذاتها التي يقوم بها شخص ما أو مساهمته في حياة وسير عمل هيئة اجتماعية معينة . ان الدور الاجتماعي هو مجموع طرق الحركة في مجتمع ما التي تسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة(٣٨) .

وبصورة عامة أن الوظائف الاجتماعية ، وفي أغلب الأحيان الأدوار الاجتماعية تكون جزءاً لا يتجزأ من بنية الهيئة الاجتماعية ، فهي موجودة قبل أن يقوم الفرد أو الهيئة الاجتماعية بأدائها ، اذ توجد الأدوار بأشكال للسلوك يجب التمسك بها بسبب هذا الوضع أو ذاك ، وفي كل مدنية يتلاءم عدد معين من الأدوار موزعة أو مفصح عنها بصورة منتظمة . ومن ثم فان كل مجتمع يشتمل على بنية تدريجية وعقلانية من الوظائف والأدوار الاجتماعية الموجودة بصورة مجردة ، أو بعبارة أخرى قائمة بحد ذاتها . ومع أن

---

(36) Ibid.

(37) Jacques Wolff, op.cit. p.76.

(38) Ibid, P.77.

الوظـائف والأدوار مجردة ، إلا أن وجـودهـا حقيقي رغم أن هـذا الـوجـود ينطـوي على تنوعها . اذ عندما لاتعود وظيفة اجتماعية مطلوبة في مؤسسة أو جماعـة منتظمـة ، فـإنها تصبح خـاليـة فـالوظـائف والأدوار غير ثـابتـة ، وإنما تظهر الى الوجود ثم تغير محتواهـا ومركزها . والمجتمع الشامل من هـذه النـاحيـة هو اطـار للوظـائف والأدوار ، هو حقيقـة اجتماعية شكلية[٣٩] .

والوظائف والأدوار ذاتها منظمـة في اطـار الجماعـات والمؤسسـات . ولايمكن أن تكون غير ذلـك . لأن الجماعـات والمـؤسسـات تعطيهـا أهميـة لـوضعهـا في خـدمـة القيم وتحـدد لها محتواهـا . ويتكـون محتـوى الأدوار والـوظـائف الاجتماعيـة بشكل استجـابـة للحـاجـات ولتحقيق أهـداف الجماعـات والمؤسسـات التي تعنيهـا قـواعـدهـا الخـاصـة بهـا (كالقوانين والأعراف والاتفـاقـات وغيرهـا) وحيث أن المؤسسـات تظهر على مستويـات مختلفة ، فيجب أن تبنى الوظائف والأدوار بشكل تدريجي وأن تندمج في بنية الجماعـات والمؤسسات[٤٠] .

ان كل وظيفة وكل دور اجتماعي له مركز مؤسسي على نحو أو آخر . ومن ثم فان الاطار التشكيلي لهذا التأسيس يمارس من الناحية الموضوعية ، تأثيراً قاعـديـاً . وان عمل الأفراد موجه ، لأن جميع الأفراد يقومون بوظائف وأدوار . وعنـدمـا يقوم ترتيب مـابين الانسان وبين الدور الذي يؤديه ، وكذلك مابين الوظيفة وبين الدوْر الذي يرتبط بهـا . فان هذا الانسان يصبح رهيناً لكل منهـا . فـالوسـط الاجتماعي ينتظر من جـانـب الفرد توجهاً وسلوكيات متماسكة ، أي المحافظة على سلامة العلاقات الاجتماعية . وبمعرض ذلـك يمارس الأفراد ضغطـاً بعضهم على البعض الآخر لكي تظل العلاقـات فيما بينهم متماسكـة . وتبعاً لذلك . فان المجتمع باعتباره حقيقة ـ شكلية (أي حقيقة ذات شكل معين ملموس) يمارس تأثيراً قاعدياً مزدوجاً ، هما تأثير الوظائف والأدوار التي تعرض أنماطها الخاصة بهـا على كل من يقوم بأدائها نمطـه الخـاص بـه ، ليس كاملاً بحكم الضرورة ، ولكن استقراره هو ضمان نجاح العلاقات[٤١] .

---

(39) Ibid.

(40) Jacques Wolff, op.cit. P.77.

(41) Ibid, P.78.

الفصل الثاني

السلطة السياسية

ان السلطة واقعة اجتماعية سياسية يصعب تعريفها بسبب صفاتها المتعددة . وقد كانت ظاهرة السلطة ، منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر موضع عناية واهتمام المفكرين والفلاسفة ، ومع ذلك فلا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الجميع ، ولذلك فان تشخيص ماهية السلطة ووظائفها وطبيعة العلاقات التي تقوم عبرها وخلالها يختلف من باحث الى آخر ، باختلاف منطلقاته النظرية أو الأيديولوجية . ومن ثم يترك الخلاف حول تعريف السلطة آثاره على كل الدراسات تقريباً التي تتعلق بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وعلى صعيد آخر ان صعوبة تحديد مفهوم السلطة متأت عن كونها ظاهرة كانت تتطور باستمرار وتأخذ أشكالاً مختلفة . وقد مرت بمراحل نوعية في تطورها ، اعتباراً من العنف الناجم عن ارادة فجة للسيطرة على الآخرين الى عمل اقناعي لزج المواطن في عمل جماعي مشترك . ومن ناحية أخرى امتزجت السلطة بكل أوجه العلاقات الانسانية في الحياة الاجتماعية المشتركة ، وهي مرتبطة بكل تنظيم مؤسسي ، اذ أن التعاون أو الصراعات الناجمة عن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، هي نتيجة مباشرة لوضع السلطة في المجتمع ، بعد أن أصبح تنظيم الجماعة الاجتماعية ، أية جماعة اجتماعية ضرورة لابد منها . ومن ثم تطرح نفسها مشكلة تحديد العلاقة بين السلطة وبين السياسة ، فهل أن كل سلطة هي في التحليل الأخير سياسية نوعما ؟ أم يجب التفريق بين أنواع عديدة من السلطة ، ليست السلطة السياسية الا واحدة منها ؟ ومن ثم هل أن جوهر السلطة واحد رغم تنوع أشكالها ووظائفها ؟ وماعلاقة السلطة بالبنية الاجتماعية ؟ وبالنظم السياسية ؟ وغير ذلك من الجوانب المختلفة للنشاط السياسي . وفضلاً عن ذلك ، في الجهود التي تبذل لتحديد مدلول تعبير (سلطة) تثور تساؤلات عديدة أيضاً ، منها ، هل أن السلطة هي صلاحية أو اختصاص لشخص معين ؟ أم أنها نوع معين من العلاقة بين الناس في المجتمع ؟ ومن ثم ماهي طبيعة هذه العلاقة ؟ وماهي طبيعة الاجبار الذى تنطوي عليه ، أو أشكاله ؟

١ ـ مفهوم السلطة لغوياً :

ان كلمة Power الانكليزية التي غالباً ماتترجم الى اللغة العربية بـ (سلطة) تشتمل على معنيين ، الأول ينطوي على معنى (القوة) فيقال عن الماكنة انها ذات قوة كذا حصان Hourse Power ، أو تستخدم للتعبير عن القوة العاملة Man Power أو قوة الافكار Power of ideas أو القوة الشرائية Pourchasing Power ، أو القوة العسكرية Military Power ، أو الدول الكبرى Great Powers ، أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة ، فيقال مثلاً السلطة السياسية Political Power أو السلطة الشخصية Personal Power أو السلطة الفردية Individual Power ، وفي بعض الأحيان تستخدم للتعبير عن وظائف الدولة ، كمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . وإحيانا اخرى تأتي مرادفة لتعبير الاختصاصات أو الصلاحيات ، فيقال مثلاً سلطات رئيس الدولة ، أو سلطات الوفد المفاوض وغير ذلك . كما تأتي أحياناً أخرى للتعبير عن اختصاصات أو صلاحيات هيئة معينة ، مثال ذلك المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تتحدث عن (سلطات الجمعية العامة) ، والفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين التي تتحدث عن (سلطات مجلس الأمن) ، وكذلك (سلطات محكمة العدل الدولية) وغيرها من الأمثلة .

والواقع أن كلمة Power الانكليزية مأخوذة عن الكلمة الفرنسية Pouvoir المنحدرة عن أصل لاتيني ، والتي تعني لغوياً (القدرة) أو (المكنة) أو (الاستطاعة) . وفي اللغة الألمانية فان كلمة Macht المقابلة للتعبيرين الانكليزي والفرنسي تنحدر عن كلمة Mogen التي تعني هي أيضاً (القدرة) .

أما في اللغة العربية ، فلم يرد في المعاجم القديمة لفظة (سلطة) صراحة ، كما لم يرد في القرآن الكريم لفظ (السلطة) صراحة أيضاً .

وإنما الذي ورد هو الفعل الثلاثي سلط ، فيقال سلطه عليه ، أي غلبه وأطلق عليه القدرة والقهر[١] ، وعليه فان الفعل سلط ينطوي على معنى القوة والقهر والحد

---

١ . قاموس المنجد .

والنفاذ(٢) . ومع ذلك فقد عرفت السلطة من خلال اشتقاقاتها ، وبخاصة لفظة (سلطان) التي تعني الحجة ، ولذلك قيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق(٣) . وقد جاء في القرآن الكريم (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين)(٤) . فالسلطان هنا ينطوي على معنى الغلبة والقوة . والتسليط لغة ، هو التمكين والتغليب ، والتسلط ، والتحكم ، والسيطرة(٥) .

وعليه ، فان أصل التعبيرين في اللغة العربية وفي اللغات الأجنبية يختلف . في اللغة العربية استخدم تعبير (سلطان) وليس سلطة ، لأن القوة والقهر تمارس بمشيئة الهية ، وهي مصدرها وشرعيتها ، ولذلك فان (السلطان) حجة ، وهو نفس تعبير Authority باللغة الانكليزية وAutorite' باللغة الفرنسية وAutoritat باللغة الألمانية ، الذي يربط مابين (السلطة) وبين مصدرها وشرعيتها ، رغم اختلاف طبيعة كل من السلطة ومصدرها وشرعيتها في كل من اللغة العربية واللغات المذكورة .

ومع أن ظاهرة السلطة وكذلك السلطان كانت ملموسة في الحياة الاجتماعية العربية الا أنه (لم توضع نظرية محددة للسلطة والسلطان الا في عهد سلاطين المماليك في مصر حين كان الخليفة وحده ، صاحب الحق في منح لقب السلطان ، أو السلطان الأعظم ، وسلطان السلاطين ، وفقاً لما يهوى الحاكم الأول وبعد استئذان الخليفة)(٦) .

٢ - السلطة باعتبارها علاقة :

ان مفهوم السلطة باعتبارها علاقة بين الناس ينحدر من مصدرين :

أ - أن السلطة هي ظاهرة جمعية ، لذلك فان السلطة السياسية يجب أن تتعلق ببعض العلاقات الانسانية .

---

٢ . قاموس لسان العرب .

٣ . نفس المصدر .

٤ . سورة الحجر ، اية ٤٢ .

٥ . المعجم الوسيط .

٦ . د . ياسين الديوني : بنية الدولة المملوكية .
مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٢٣ شباط ١٩٨٣ ، ص ١٦٢ .

. السلطة غير قابلة للتملك . فعندما نقول (أن فلاناً عنده سلطة) فاننا نقدم
صة ، تماماً كما نقول أن (فلان يقدر) ، لأنها لاتتضمن جواباً على سؤال (فلان
ى ماذا ؟) . والا فان (فلان عنده سلطة على عمل ماذا) ولذلك فعندما نقول
:ن عنده قدرة كبيرة) علينا أن نضع هذه القدرة في اطارها الخاص بها . هل
الب ؟ أو لاعب كرة قدم ؟ وكذلك عندما نقول (فلان عنده سلطة) علينا أن
ماذا يعمل فلان : هل هو رئيس دولة ؟ أو وزير أو محافظ أو زعيم حزب أو
بي ؟ فالسلطة ليست شيئاً يمكن تملكه ، وانما هي (رابطة) ، ومن ثم فان كلمة
) تشير الى نوع خاص من الروابط بين الأفراد في المجتمع ، هي تلك التي نسميها
سلطة . مثال ذلك أن ذكرنا أن رئيس الدولة أو مجلس قيادة الثورة أو أية جهة
، نظام سياسي معين له سلطة اعلان الحرب ، فيبدو لنا واضحاً أن اعلان الحرب
هذه الجهات لايمكن أن يتم مالم يكن لها علاقة مسبقة بأناس آخرين . ولكن
ولئك الأناس الآخرون ؟ ومانوع العلاقات بينهم وبين الجهات المذكورة ؟

ان أية طريقة لادراك مفهوم السلطة بالنسبة الى مجمل الحياة الاجتماعية تفترض
جود معيار لها ، أي جواباً على التساؤل التالي : ما الذي يجعل تأثير (أ) على
لاً ؟ بعض المؤلفين يعرض معياراً عاماً للغاية لتطبيقه على مفهوم السلطة ، كما
، مثلاً مع برتراند راسل ، اذ يعرفها على النحو التالي : « يمكن تعريف السلطة
حداث تأثير مقصود »(٧) غير أن هذا التعريف يحدد المفهوم ولايسمح بأخذ
غير المقصودة التي تترتب على ممارسة السلطة في أغلب الأحيان . اذ يجب أن
الى هذا المفهوم كون السلطة ترتبط بالقيادة وباصدار الأوامر وبالسيطرة
، والنفوذ ، هذه العناصر التي تتداخل في علاقات السلطة بصورة مقصودة أو غير
. وفضلاً عن ذلك يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في هذا الشأن طبيعة السلطة ،
تنطلق والى أين مآلها ، أو بعبارة أخرى بواعثها وأهدافها . فكما يمكن أن تكون
مفيدة ، يمكن أن تكون مدمرة ، سلطة في نظام ديمقراطي لخدمة الشعب ،

---

(7) Bertanol Russell : Power A New Social Analysis, George Allen an
London, 1957, P.35.

وسلطة في نظام استبدادي أو ديكتاتوري أو سلطة طاغية . وكما يقول ولتر أن السلطة قد تمارس وهي ذات خصائص ايجائية ، ومفيدة ، ومقبولة ، أو تمارس بصفة قمعية حسب الظروف . وقد تطلق طاقات خلاقة وتصعد الحيوية بين أفراد المجتمع ، أو قد تدمر بواعث الحركة ، وتولد جواً من الانقباض ، أو تحرك صراعاً وتمرداً ، وقد تنطوي على معنى الحرية كما قد تنطوي على معنى الطغيان(٨) .

ويقرب من اتجاه برتراند راسل المذكور موقف روبرت دال الذي يربط أيضاً مابين السلطة وبين التأثير عبر العلاقات التي تقوم بين أفراد وجماعات المجتمع ، اذ يعرف السلطة أنها قدرة شخص على التحكم في ردود فعل شخص آخر(٩) . فالسلطة لديه هي ظاهرة تنطوي على مفهوم علائقي مبني على عملية تأثير وتأثر تحدث بين الأشخاص ، أي أنه يؤكد على العامل البسيكولوجي قبل كل شيء . والواقع يصعب تقبل هذا المفهوم العام ، لأنه يتجاهل العوامل الاجتماعية الأخرى . وفضلاً عن ذلك اذا سلمنا بهذا المفهوم لوجب أن نقر بأن هناك سلطة ، ومن ثم علاقات سلطة ، كلما وجدت علاقات انسانية غير متكافئة ، أو بعبارة أخرى كلما استطاع فرد أن يؤثر على فرد آخر أو أكثر ويخضعه الى مشيئته . وغني عن البيان أن كل العلاقات الانسانية مبنية على أساس التأثير والتأثر ، غير أنها ليست متسمة بوجود سلطة بحكم الضرورة . والواقع أن هذا المفهوم عن السلطة يشوبه كثير من الغموض ويتداخل مع ظواهر أخرى لها دلالات تختلف عن مدلول السلطة

أما أميتاي أتزيوني فانه ينظر أيضاً الى السلطة من خلال العلاقات القائمة في المجتمع ، التي هي علاقات اندماج أو صراع ، ويعرفها على النحو التالي : « السلطة هي القدرة على التغلب على المقاومة كلاً أو جزءاً لغرض اجراء تغييرات بوجه معارضة لها »(١٠) . غير أن مايؤخذ على هذا المفهوم - رغم بعض الجوانب الايجابية فيه - أنه عام أيضاً ، ولايبين عن البنى الاجتماعية التي تتواجد فيها السلطة .

---

(8) E.V. Walter : Power and violence in : American Political Science, I VIII, June, 1964, P.350.

(9) Robert A.Dahl : A Preface to democratic theory, the University of Chicago Press, Chicago, 1956, P.13.

(10)Amitai **Etzioni : The Active Society, The Free Press, New York, 1968, P.314.**

السلطة هي عملية التأثير في سياسة الآخرين ، وذلك بفرض الحرمان الشديد عليهم فعلاً ، أو التهديد به ، لفرض امتثالهم الى السياسة المعروضة للتنفيذ(١٥) . وكلما تعاظم الخبراء في هذا الشأن أو تعددوا كلما تعاظمت السلطة . والجزاء قد يكون سلبياً أو ايجابياً . فقد يلجأ الزعيم السياسي لتحقيق مشيئته الى أن يكيل لمؤيديه الوعود بالثورة أو المراكز أو ألقاب الشرف ، أو يتوعد من يعارضه بحرمانه من الامتيازات المذكورة . وتنطوي ممارسة السلطة في أغلب الأحيان على الأسلوبين في الوقت نفسه ، أي الوعد والوعيد . وحيث أن الدولة لها حق استخدام الاجبار الشرعي ، الأمر الذي يؤهلها لأن توقع أقصى العقوبات ، فان من يسيطر على الدولة غالباً مايمارس أقوى سلطة سياسية في المجتمع . والواقع ليست العقوبة بحد ذاتها هي التي تفرض طاعة السلطة فحسب ، وانما أيضاً الخوف منها ؟ ومن ثم فان ايقاع العقوبات فعلاً وبصورة مستمرة يدل على انهيار جدار خوف الأفراد . وفي التحليل الأخير ضعف السلطة السياسية ذاتها . وعليه فان لاسول يرى في السلطة علاقات قائمة بين الأفراد ، هذه العلاقات ينبغي أن تحافظ على المعطيات التي بنيت على أساسها ، ولاقصيرها الانقطاع ، وعلى حد قوله : « ان السلطة هي وضع علاقات قائمة بين أشخاص . والذين يمسكون بالسلطة فوضوا بذلك وهم يعتمدون في تمسكهم بالسلطة ويستمرون في ذلك مادام هناك تيار مستمر من استجابات الأفراد لتفو[illegible] السلطة . ومن ثم فان العلاقات الانسانية العارضة تقنع أي مراقب مختص بأن ا[illegible]لة ليست حجارة يمكن نقلها من مكان الى آخر ، وانما هي عملية تختفي عندما لاتعو[illegible] هناك استجابات تدعمها »(١٦) . وكما يلاحظ أن لاسول يرى في السلطة رابطة بين [illegible]رفين ابتداء وعملية اعطاء وأخذ في النهاية يطلق عليها تعبير وضع سلطة Power Situation لأن السلطة بحكم طبيعتها لاتنعزل عن اصدار الأوامر ، والأوامر تقتضي استجابة الأفراد اليها مسبقاً . ولكي تقوم السلطة بوظيفتها هذه يجب أن تكون هناك استجابة من قبل الأفراد لطاعة أوامرها ونواهيها ، فالسلطة لاتوجد في الفراغ ، وانما تكون عبر وخلال العلاقات التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمع . ولكن هذه

---

(15) Harold Lasswell and Merton Kaplon : Power and Socciety, A Fromework For Social enquiry, Yole University Press, 1950, P.76.

(16) Harold Lasswell : Power and Personality, The Viking Press, Mew York, 1962, P.10.

السلطة هي عملية التأثير في سياسة الآخرين ، وذلك بفرض الحرمان الشديد عليهم فعلاً ، أو التهديد به ، لفرض امتثالهم الى السياسة المعروضة للتنفيذ(١٥) . وكلما تعاظم الخبراء في هذا الشأن أو تعددوا كلما تعاظمت السلطة . والجزاء قد يكون سلبياً أو ايجابياً . فقد يلجأ الزعيم السياسي لتحقيق مشيئته الى أن يكيل لمؤيديه الوعود بالثورة أو المراكز أو ألقاب الشرف ، أو يتوعد من يعارضه بحرمانه من الامتيازات المذكورة . وتنطوي ممارسة السلطة في أغلب الأحيان على الأسلوبين في الوقت نفسه ، أي الوعد والوعيد . وحيث أن الدولة لها حق استخدام الاجبار الشرعي ، الأمر الذي يؤهلها لأن توقع أقصى العقوبات ، فان من يسيطر على الدولة غالباً مايمارس أقوى سلطة سياسية في المجتمع . والواقع ليست العقوبة بحد ذاتها هي التي تفرض طاعة السلطة فحسب ، وانما أيضاً الخوف منها ؟ ومن ثم فان ايقاع العقوبات فعلاً وبصورة مستمرة يدل على انهيار جدار خوف الأفراد . وفي التحليل الأخير ضعف السلطة السياسية ذاتها . وعليه فان لاسول يرى في السلطة علاقات قائمة بين الأفراد ، هذه العلاقات ينبغي أن تحافظ على المعطيات التي بنيت على أساسها ، ولاقصيرها الانقطاع ، وعلى حد قوله : « ان السلطة هي وضع علاقات قائمة بين أشخاص . والذين يمسكون بالسلطة فوضوا بذلك وهم يعتقدون في تمسكهم بالسلطة ويستمرون في ذلك مادام هناك تيار مستمر من استجابات الأفراد لتفو[illegible] السلطة . ومن ثم فان العلاقات الانسانية العارضة تقنع أي مراقب مختص بأن ا[illegible]لة ليست حجارة يمكن نقلها من مكان الى آخر ، وانما هي عملية تختفي عندما لاتعو[illegible] هناك استجابات تدعمها »(١٦) . وكما يلاحظ أن لاسول يرى في السلطة رابطة بين [illegible]رفين ابتداء وعملية اعطاء وأخذ في النهاية يطلق عليها تعبير وضع سلطة Power Situation لأن السلطة بحكم طبيعتها لاتنعزل عن اصدار الأوامر ، والأوامر تقتضي استجابة الأفراد اليها مسبقاً . ولكي تقوم السلطة بوظيفتها هذه يجب أن تكون هناك استجابة من قبل الأفراد لطاعة أوامرها ونواهيها ، فالسلطة لاتوجد في الفراغ ، وانما تكون عبر وخلال العلاقات التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمع . ولكن هذه

---

(15) Harold Lasswell and Merton Kaplon : Power and Soccieity, A Fromework For Social enquiry, Yole University Press, 1950, P.76.

(16) Harold Lasswell : Power and Personality, The Viking Press, Mew York, 1962, P.10.

الاستجابة ليست طوعية دائماً ، لأن بعض الأفراد قد يرفض وجود السلطة ان لم توجد عقوبات . ولكن في الوقت نفسه ان الاجبار المادي لايولد الاستجابة بحكم الضرورة . وانما الخوف منه ، كاحتال الزج في السجن ، أو القمع ، أو الحرمان من العمل وغير ذلك يؤدي الى خلق حالة من التوقع تتضمن استجابة الفرد . ووجود السلطة أما أن يخلق حالة التوقع هذه بشكلها المادي ، أو يخلق توقعاً له طبيعة الضبط . وعلى أي حال من الأحوال ان ممارسة السلطة لن تتم بدون استجابة الأفراد اليها .

ان مفهوم لاسول عن السلطة السياسية قائم على أساس أنها رابطة . ولكن هذه الرابطة ، كما يقول آلان بول ، ليست واضحة دائماً لأنه من الصعب جداً في حالة رابطة السلطة أن يكتشف لماذا حدث تغير في سلوك فرد أو جماعة من الأفراد ازاء السلطة . واذا كانت السلطة السياسية رابطة فمن الضروري أن يكشف تماماً عمن له سلطة ، وفي أي شأن ، وبالنسبة الى من ، والى أي شيء(١٧) . ومن ناحية أخرى ان مفهوم لاسول هذا عن السلطة ينخرط في التيار العام لنظريات (عملية صنع القرار) ، وأنه يركز فقط على عملية صنع القرار في مجتمعات محكومة بصراعات على مستويات مختلفة ، ويتجاهل البنى وفعاليتها . ثم أنه عاجز عن تعيين ، وحصر المراكز الفعالة لاتخاذ القرار ، هذه المراكز التي تتوزع داخلها السلطة . ومبدئياً ان هذا المفهوم للسلطة يتبنى المفهوم الاندماجي للمجتمع الذي ينحدر عنه مفهوم المساهمة في القرارات .

أما تعريف هرمان هيللر ، رغم أنه قريب من تعريف لاسول ، فانه أكثر وضوحاً بهذا الشأن . اذ يؤكد على التلاحم والنشاطات المترابطة في مفهوم السلطة ، فيقول : « ان السلطة الاجتماعية المنظمة .. هي ذلك النوع الذي يولده ويحافظ عليه نشاط انساني مشترك تقوده مجموعة من القواعد المتفق عليها صراحة على نحو أو آخر .. والسلطة السياسية تتميز عن كل الأشكال الأخرى من السلطة الاجتماعية بسبب الوظيفة التي تؤديها في تنظيم ودمج النشاطات المترابطة فيما بينها التي يقوم بها سكان منطقة اقليمية(١٨) .

---

(17) aLaN R.Ball : Modern Politics and government, Macmilan, London, 1971, P.27.

(18) Herman Heller : Political Power, in : Encylopedia of the Social Sciences, edited by Eolwin R.A. Seliggan . Mac Millan , New York 1937, XII, P.301.

ان المفهوم ينطوي على العمل المشترك. وهو يتعارض مع نظرية الأمر المهين التي يدفع بها، مثلا، براترند دوجوفنال.

نظرية الأمر المهيمن ، برتراند دوجوفنال :

يعرف برتراند دوجوفنال السلطة بقوله :

« ان السلطة في حالتها الخالصة تتكون .. من الأمر ، الأمر الذي له وجود مستقل به[19] ، ويضيف على ذلك قائلاً أن الخضوع الى الأمر هو عامل سلبي نسبياً ، ويطرح جانباً مفهوم أن الأمر ليس سوى تأثير ، اذ أن الأمر هو السلطة ذاتها .. وليس ذلك كل معاني الأمر . اذ أن فكرة كون الحكام يحكمون لأن المحكومين يرغبون في ذلك ليست فقط غير محتملة .. وإنما النظرة الى نطاق أوسع ، تبين عن أن ذلك متناقض وسخيف .. والتاريخ يدل على أن المجتمعات الانسانية ، ومهما كان حجمها مدينة بوجودها الى شيء واحد فقط ، هو فرض قوة واحدة ، وأمر واحد على جماعات مختلفة[20] .

وينجم عن هذا التعريف للسلطة ، أن الدولة ، باعتبارها وسيلة أو أداة الأمر ، مدينة هي أيضاً بوجودها الى الغزو والسيطرة ، ومن ثم فان الدولة ليست سوى توالي قطاع طرق يفرضون أنفسهم على مجتمعات صغيرة متميزة . وأنهم يتصرفون ازاء المغلوبين على أمرهم كذ وة في حالتها الخالصة . وهذا النوع من السلطة لايتطلب الشرعية ، ولايتجه الى تحقيق هدف معين . والعناية الوحيدة لهذا النوع من السلطة ينصب على الاستغلال المربح للرعايا الخاضعين لها . وهي تستمد حياتها من خارج السكان الخاضعين لها[21] .

---

(19) Bertrand de Jouvenal : On Power, its nature and histiory of its growth. Beacon Press, Boston, 1969, p.98.

(20) Ibid.

(21) Bertrand de Jouenal, op.cit . pp. 100 101.

تقييم عام لهذا الاتجاه :

ان هذا المفهوم العام عن السلطة يقوم على اساس عملية التأثير (تأثير أ على ب) ، ان أشكال التأثير التي لها أهمية والتي يمكن اعتبارها سلطة ، هي الأشكال التي تحقق واحداً أو أكثر من مقاصد الشخص الذي مارس هذا التأثير . ويلاحظ هنا أن (ب) الذي تمارس السلطة عليه يمكن أن لايكون بشراً (شخص أو مجموعة من الأشخاص) ، وقد لايكون بشراً . ومن ثم لاترتبط القوة بالقصد دائماً . في حين أن أكثر مايستخدم تعبير (السلطة) ، وعلى الأخص عندما تنطوي على معنى « ممارسة السلطة على » (Exercising Power Over) في مجال الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص . والاختلافات موجودة حول ما اذا كان يجب أو لايجب على (أ) (جزئياً أو كلياً) أن يهدف الى إنجاح تحقيق ارادته أو مقاصده أو رغباته ؟ وكذلك حول ما اذا كانت هناك حاجة الى وجود صراع مابين (أ) و (ب) ، (واذا كان الأمر كذلك ، فماذا كان الصراع يجب أن يكون بين ارادتيهما ، وتفضيلاتهما ومصالحهما وحاجاتهما ، وهكذا ...) ، وماذا كانت هناك حاجة الى التهديد بالجزاء أو الحرمان ، والموازنة مابين التكاليف والمكافآت لدى كل من (أ) و (ب) . وماذا كانت مصالح (ب) واختياراته ، وتفضيلاته وخططه أو سلوكه يجب أن يتأثر بعلاقة ما بحيث يمكن أن تحسب عندئذ سلطة .

ثم أن ممارسة السلطة قد تلاحظ بصورة عامة عندما يؤثر (أ) على (ب) بحيث يحد من حريته ، أي تنفيذ اختياراته ، أو تلاحظ ممارستها عندما يؤثر (أ) على (ب) بطريقة تتعارض مع مصالح (ب) ، وهذا هو المفهوم السائد عن السلطة في علم السياسة المعاصر(٢٢) .

هناك ملاحظتان على ماتقدم :

أ ـ أنه لايوجد تنوع في مفاهيم السلطة ، وأن هذه المفاهيم تعتمد على معايير مختلفة ومنبثقة عن نظريات اجتماعية مختلفة وعن آفاق معنوية وسياسية فحسب ، وإنما أيضاً

(22) Seven Lukes : Essays in Social Theory, Columbia University Press, New York, 1977, p.5.

ان أي مفهوم عن السلطة ـ أي أية طريقة لتفسير مفهوم معين عن السلطة ـ يتضمن أحكاماً خاصة منازعاً عليها ، مثل مايجب اعتباره حرماناً صارماً أو أهدافاً جماعية ، وكيف تنتقي الخيارات وكيف تشخص المصالح .

ب ـ وعلى كل حال ، تبدو نقطة هامة بوضوح هنا بالنسبة الى كل هذه المفاهيم من السلطة : هي أن السلطة تعزى الى وكلاء سواء اكانوا أفراداً أم جماعات .

بناء على ماتقدم ان أية رؤية السلطة تتضمن ادعائين مركزيين :

الأول : حينما تمارس سلطة ، فان المسألة دائماً هي أن من يمارس السلطة فرداً كان أم أكثر ، بوسعهم أن يعملوا على نحو آخر .

الثاني : حينما ينظر الى السلطة (كالعادة) باعتبارها تؤثر على الأشخاص الآخرين ، فان المسألة دائماً هي أن أولئك الذين يتأثرون بممارستها كانوا سيتصرفون على نحو مختلف عن التصرف الذي أخذته ممارسة السلطة[٢٣] .

وماهو عام في هذا الشأن هو أن السلطة وكذلك المفاهيم المقاربة لها ، كالنفوذ والسلطان والاجبار وغيرها ، تفترض وكالة بشرية ، فاستخدام كلمات السلطة ومايشابهها وتطبيقها على الروابط الاجتماعية ، يعني الحديث عن الوكلاء Human agents ، منفصلاً أحدهم عن الآخر ، أو مأخوذين معاً ، في الجماعات أو المنظمات خلال القيام بعمل ما ، أو عدم القيام بعمل ، ومؤثرين بصورة واضحة على أفكار وأعمال الآخرين .. وعلى هذا النحو يمكن الادعاء بأن الوكلاء رغم أنهم يعملون ضمن حدود مقررة تبيانياً ، الا أنهم مع ذلك يتمتعون ببعض الاستقلال الذاتي النسبي وكان بوسعهم أن يتصرفوا بصورة مختلفة .

مثـال : حالة رب المصنع الذي يصرف مستخدميه لغرض تقليل التكاليف . والموظف الحكومي الذي يقرر تصفية شركة أعلن افلاسها ومن ثم صرف العاملين بها .

في الحالة الأولى يوجد فيها ممارسة سلطة ، أما في الحالة الثانية فلايوجد فيها سلطة ، لأنه ليس للموظف الحكومي خيار في الموضوع ولايستطيع أن يتصرف على نحو آخر[٢٤] .

(23) Ibid, P.6.

(24) Ibid. P.7.

ويستخلص ستيفن أوكس في عـالم يتميز بتقرير بنيـاني كلي ويفرض قيـوداً متحكـة على العمل ، لن يكون هنـاك مكان للسلطـة . ومن ثم فـان السلطـة تمارس في حدود مقررة بنيانياً . ان العوامل البنيانية هي تلك التي تقرر أو تضع مجموعة من الحدود على سلطة الوكلاء خلال فترة معينة من الزمن . ولكن مفهوم البنية منـازع عليـه كما هو الحال مع مفهوم السلطة .

٣ ـ مفهوم السلطة مرتبطاً بالبنية :

أ ـ تالكوت بارسونز :

يعرف السلطة بكونها :

« القدرة على ممارسة بعض الوظائف لفائدة نظام اجتماعي مأخوذاً بكليته »(٢٥) .

ويضيف على ذلك :

بـأن السلطـة هي قـدرة وحـدة اجتماعيـة في تنظيم جمـاعي على ضمان تنفيـذ الالتزامات عندما تكون هذه الالتزامـات قـد اكتسبت صفـة الشرعيـة ، لكونها تعبر عن أهداف جمعية بحيث يعاقب من يمتنع عن القيام بهـا ، وبغض النظر عن الهيئـة التي توقع العقاب(٢٦) .

وعلى أي حال من الأحوال ان تالكوت بارسونز يستبعـد « التهـديـد بـأجراءات جزائية ، أو التهـديـد بـاكراه بـدون شرعيـة أو تبرير » ويـدعو على وجـه التحـديـد الى « الأهلية المعممة » لضمان أداء التزامات ملزمة من قبل وحدات أنظومـة من تنظيم جمعي عندما تكون الالتزامات قـد اعتبرت مشروعـة بـالاستنـاد الى كونهـا تحمل على الأهـداف الجمعية وفي حالة التنصل من الأداء يوجد تسليم بفرض ذلك بواسطـة العقوبـات السلبيـة الملائمة(٢٧) .

(25) Talcott Parsons : Stucture and Process in modern society. Glencoe, Illinois, 1960, P.199.

(26) Talcott Parsone : Politics and social Structure. The Free Press, New York, 1969, P.361.

(27) Talcott Parsons : Sociological theory and modetn society. The Free Press, New york, 1967, pp. 331, 338.

ان مفهوم تالكوت بارسونز ، في الواقع ، متضامن مع المفهوم الوظيفي الاندماجي للنظام الاجتماعي الذي نوهنا عنه من قبل .

ب ـ ماكس فيبر : يعرف ماكس فيبر الشيء السياسي كما يأتي :

« المجموعة السياسية هي مجموعة سيطرة تطبق أوامرها على اقليم معين بواسطة تنظيم اداري يستخدم التهديد واللجوء الى الاجبار المادي »(٢٨) .

وبناء على ذلك فان عناصر السلطان السياسي هي :

العنصر الأول : يتعلق بمجموعة السيطرة وبالتنظيم الاداري،ان ماكس فيبر رفض طرح مشكلة السياسة والسلطة بذاتها باعتبارهما مفهوماً ميتافيزيقياً . فهو ينطلق من واقعه اجتماعياً ، أو على نحو أكثر دقة ، من البنية الاجتماعية التي هي مجموعة السيطرة ... وهو يقر أن السياسة لاتنمو اوتتطور إلا في الاطار الاجتماعي المبني للمجموعة ، ويكرس فيبر قسماً هاماً من عمله الى دراسة نمو وتطور هذه المنظمة الادارية والامتهان التدريجي للسياسة، وان هذه الظاهرة ترتبط بمفهوم التمايز البنيوي Differenciation Structurale .

العنصر الثاني : يكمن في اللجوء الى الاجبار المادي ، الذي هو وسيلة نوعية للعمل السياسي ... يلاحظ ماكس فيبر أن اللجوء الى العنف هو ليس الوسيلة المعتادة للحكومة . فطبيعياً ، يستخدم الجهاز السياسي وسائل أخرى لكي يتوصل الى تحقيق أهدافه . ولكن اللجوء الى الاجبار يبقى الوسيلة النوعية للسياسة ، وعلى أي حال من الأحوال هو اللجوء الأخير . والعنف الجسدي (المادي) الوسيلة المتازة للسيطرة السياسية ، كما أن الاجبار الجسدي (المادي) بالنسبة الى فيبر ، هو وسيلة السيطرة الدينية . أما بالنسبة الى الدولة ، فانها تتميز بواقعة أنها تدعي بنجاح احتكار الاجبار الجسدي (المادي) الشرعي على اقليم معين(٢٩) .

---

(28) Cite Par Cot et Mounier, op.cit. T.2, p.235.

(29) Cot et Mounier, op.cit. P.236.

ان امكانية اللجوء الى الاجبار هي تحت كل نشاط سياسي . ان هذه الخصيصة تطبع عميقاً البنية الاجتماعية ... ان علم الاجتماع السياسي ، لدى ماكس فيبر ، هو قبل كل شيء علم اجتماع السيطرة . وأساس السلطان السياسي ينحدر عن هذا الاقرار(٣٠) .

أنواع السلطة لدى ماكس فيبر :

ان جميع أعمال ماكس فيبر تقريباً تدور حول موضوع رئيسي هو الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث . وبناء على ذلك وضع تقسيمه الثلاثي المعروف لأنواع السلطة ، أي السلطة التقليدية ، والسلطة الملهمة ، ثم السلطة العقلانية ـ القانونية .

١ ـ السلطة التقليدية : تقوم السلطة المشروعة في المجتمعات التقليدية على أساس متميز هو التقاليد ، والأعراف ، وحكم العادة ، أو بعبارة أخرى المعتقدات التي وجدت منذ زمن طويل وتكون قواعداً سائدة ، وكذلك على القواعد التي تضفي الشرعية على الحكام التقليديين ، كما تحدد أيضاً حقوق وحريات كل من الحكام والمحكومين . ويؤخذ النظام على أنه كان موجوداً دائماً . ومقاومة التغيير فيه كبيرة ، أما الاستحداثات الضرورية لتطور المجتمع فتبرر بخرافة أنها وجدت دائماً ولكن استبعد اكتشافها .. فمجرد التقليد يكفي لتبرير النظام . ولايوجد في السلطة التقليدية المشروعة وظائف وإنما مراكز شخصية لدعم مركز ذوي السلطة .. وحيث أنه لايوجد صلاحيات واضحة الحدود فان ذوي السلطة التقليدية المشروعة يمارسونها على نحو تعسفي كاستخدام الفصل أو العفو .. والقيود الوحيدة على هذه السلطة التعسفية هي التقاليد ذاتها ، أو تدخل الرئيس الأعلى . وبغياب مجال واضح المعالم للصلاحية ، ومرتبط بمركز ، يختفي التمييز مابين النشاط السياسي والنشاط الخاص . وحق الملكية الخاصة يشتمل بصورة عامة على سلطة معينة على الأشخاص(٣١) .

---

(30) Ibid, P.237.

(31) Cot et Mounier, op.cit, p.245.

وخارج المجالات التي تنظمها القواعد السائدة تبقى مجالات أخرى يتحرك خلالها الحكام بحرية ، بل ويتمتعون بامتيازات شخصية ، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي . ويرى ماكس فيبر أن التأثير المباشر للسلطان التقليدي على المجتمع هو إضعاف مواقف ونشاطات الأفراد الاقتصادية الواعية أو العقلانية . لأنه بحكم الامتيازات التي يتصرف بها الحكام كيفما يشاؤون ، يخشى الأفراد القيام بمبادرات اقتصادية أو مالية أو تجارية لئلا يصطدموا بمشيئة هؤلاء الحكام ، الأمر الذي يؤدي الى ضآلة الملكية والحد من النشاط الاقتصادي . ومن ناحية أخرى قد يترجم هؤلاء الحكام مشيئتهم بغرض الضرائب ، فيؤول الأمر الى اعاقة تطور اقتصادي نشيط وفعال(٣٢) . ولا يوجد في هذه النظم تمييز واضح بين السلطان السياسي والسلطان الأخلاقي .

ويرى ماكس فيبر أن التطور الطبيعي في حركة المجتمع هو الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع العقلاني ـ القانوني بصورة تدريجية ، غير أن هذا التطور التاريخي يعترضه ظهور السلطة الملهمة .

ب ـ السلطة الملهمة :

عندما تمر أزمات عنيفة تنهار فيها القيم والقواعد السائدة في المجتمع التقليدي تظهر زعامات من نوع جديد تقود حركة التطور الى الأمام . هذه الزعامات تعتبر ملهمة لأنها لا تتقيد بالوضع القائم وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وارادة قوية . وبالمقابل عندما تمر المجتمعات العقلانية ـ القانونية (الحديثة) بأزمات حادة بحيث لايعود بوسع مؤسساتها السياسية القيام بوظائفها كما يجب ، تظهر أيضاً زعامات جديدة تستوحي التغيير وإعادة تطوير النظام القائم أو بنائه من جديد . ولكن ماهو الأساس الذي تقوم عليه السلطة الملهمة ؟ في الواقع ان المفهوم الحديث للالهام Charisma يقوم قبل كل شيء على مزايا تفوق شخصية لدى الزعيم ، أو على الأقل هكذا ينظر اليه من يلتف حوله من الأتباع أو المؤازرين . فالزعيم الملهم يستقطب حوله اخلاص مؤيديه له ، وثقتهم بشخصه ، لهيبته أو بطولته أو صفاته النادرة ، وغير ذلك(٣٣) . ومن ثم فانه

---

(32) Eric Nordlinger, op.cit. P.12.

(33) Max Weber : Le Savant et le Politique Editions 10 18, Paris, 1959, P.102.

عندما يمارس السلطة ، لن يتقيد بالمؤسسات القائمة ، ولابالسوابق في الحكم ، وفي بعض الأحيان تكاد مشيئته الشخصية تقف على قدم المساواة مع القواعد القانونية وطاعة الأفراد له لاتتأتى عن عرف أو قانون وانما عن ايمان به(٣٤) . ومع أن السلطة الملهمة غالباً ماتحدث في أقطار العالم الثالث بسبب الحركات السياسية التي تسعى للخروج بها من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة القائمة على استخدام التكنولوجيا والتصنع على الأخص(٣٥) ، الا أنها تحدث أيضاً في المجتمعات العصرية حتى المصنعة بدرجة عالية عندما تمر بأزمات حادة ، كما هو الحال مع ايطاليا موسوليني وألمانيا هتلر ، وعلى نحو أقل من ذلك أسبانيا الفرنكوية والبرتغال قبل تطويحها بالنظام الديكتاتوري .

وعلى أي حال من الأحوال ان السلطة الملهمة غير مستقرة بسبب بعدها عن العمل داخل المؤسسات ، لأن سلطان النظام السياسي وشرعيته مرتبطان بشخص واحد هو الزعيم الملهم . وعلى صعيد آخر ان الزعيم الملهم يستطيع أن يحافظ على تأثيره في الجماهير مادام يقوم بانجازات كبرى . ورؤية الجماهير له باعتباره فرداً ذا مواهب خارقة للانسانية مرتبطة بمواصلة قيامه بالأعمال الباهرة . والا فان اخفاقه ، ولو مرة واحدة ، يؤدي الى تزعزع ثقة الناس به ، وانقطاع الالهام ، ومن ثم فقدانه شرعية ممارسة السلطة . فالزعيم الملهم هو ملهم فقط بالنسبة الى الأفراد الذين يتأثرون به ويسيرون على خطاه . وفضلاً عن ذلك تطرح مشكلة أخرى على صعيد النظام السياسي الذي يشيده . فان اختفاء الزعيم الملهم ، لسبب أو آخر ، يخلق مشكلة من يجب أن يخلفه في الحكم ، وبسبب ضعف المؤسسات فان الصراع على السلطة قد يخلق تراكماً جديداً لحالة عدم الاستقرار(٣٦) والواقع أن السلطة الملهمة ، بحكم طبيعتها الشخصية ، لاتسعى الى بناء المؤسسات وإنما الى الحركة المتواصلة ، وتوقف أو تلكؤ هذه الأخيرة يؤدي الى انهيار النظام السياسي بكليته، وعندئذ اما أن تعود السلطة القهقهرى الى المجتمع التقليدي ، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ، أو أن تأخذ باقرار المجتمع القائم على أسس عقلانية وقانونية .

---

(34) Ibid, P.103.

(35) Roger Gerard Schwartzenberg, op.cit. 3ed. 1977, pp. 308 311.

(36) Cot et Mounier, op.cit . pp.246 7.

جـ ـ السلطة العقلانية ـ القانونية :

وهي التي توجد في المجتمعات الحديثة . وتقوم على مجموعة من القواعد القانونية المبنية على أساس المنطق . وكل من له سلطان يستمد صلاحيته من القواعد الدستورية والقانونية . ومصدر السلطان قائم أساساً في طبيعة النظام الشرعي ذاته . فهناك تمييز مابين الوظائف وبين الأشخاص الذين يشغلونها ، ولذلك فان سلطة الأفراد متأتية من الوظائف التي يشغلونها ، أما خارج نطاق ذلك فانهم ليسوا سوى أشخاصاً اعتياديين(٣٧) وتجسد البيروقراطية السلطة الشرعية العقلانية ـ القانونية . ويرى ماكس فيبر أن البيروقراطية هي التدرجية التي تحل مكان السلطان الملهم ، أو السلطان التقليدي ؛ وذلك عندما يصبح الاقتصاد أو الحكومة أو التربية والتعليم أو العسكرية ، أو أية مؤسسة أخرى في المجتمع ذات بنية . وذلك على النحو التالي : يحل مبدأ المناطق الادارية المحددة رسمياً وتحكم بموجب قواعد ، أي قوانين ونظم ادارية ، وتصبح النشاطات العادية موزعة باعتبارها واجبات رسمية ، كما يوزع السلطان اصدار الأوامر بطريقة ثابتة وواضحة . وكل موظف يشغل وظيفة تتمايز بمكانها في التدرجية الادارية ، كما تتميز أيضاً بالتحديد الدقيق لصلاحياتها . ويعين الموظف بناء على مؤهلاته التي يكشف عنها من خلال اجراء امتحان أو تدريب له ، ويكافأ براتب ثابت ومنتظم . ثم يخضع نشاطه الى رقابة رئيسه الأعلى الذي يتمتع بصلاحيات التعيين والترقية وايقاع العقوبات(٣٨) .

وعلى صعيد آخر ان السلطة العقلانية ـ القانونية تتميز أيضا بتعقيل العلاقات الشخصية التي كانت فيما سبق هي أساس المجتمع التقليدي . ويرى ماكس فيبر أن تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي نقل أوربا من مرحلة النظام الاقطاعي الى مرحلة الدولة ـ الأمة بشكلها الديمقراطي بعد أن مرت بالملكيات المطلقة . غير أنه يرى أن الديمقراطية والرأسمالية هما مظهران خاصان للقوة الأساسية في اقامة الحكم على أسس عقلانية . ويتحقق حكم القانون في المجتمع عندما تطبق نظام القواعد على نحو قانوني واداري وفقاً لمبادىء عامة تنطبق على جميع الافراد . ومع أن السلطان العقلاني ـ القانوني لايقوم على مساواة فعلية بين الأفراد ، الا أنه ليس بوسعه الا التأكيد على

---

(37) R. G. Schwartzerg, op.cit. p.307; et Cot et Mounier, op.cit. P.244.

(38) Cot et Mounier, op.cit. P.245.

المساواة التي كان يفتقر اليها المجتمع التقليدي . فالجميع من ناحية المبدأ متساوون أمام القواعد التي تنظم المجتمع . ومن هذه الناحية فان الصفة التنظيمية هي التي يجب أن تهيمن على العلاقات في المجتمع ، والتنظيم بحكم طبيعته لايمكن أن يقوم الا على أسس عقلانية .

٤ ـ الماركسية ومفهوم السلطة :

مع أن مشكلة السلطة هامة جداً بالنسبة الى النظرية السياسية ، الا أن كلا من ماركس وانجلز ولينين وغرامشي لم يقدم نظرياً مفهوماً للسلطة ولذلك فان مفهوم السلطة يعتبر من أكثر المواضيع التي يثور حولها الجدل في النظرية الماركسية .

لغرض معالجة (مفهوم السلطة) يجب التمييز بين البنى والروابط الاجتماعية . وميدان مفهوم السلطة هو الممارسات الطبقية حيث يتشكل فيها . والواقع ، أن ماركس وانجلز كلما كانا يشيران الى مفهومي السلطان أو السلطة أو الى المفاهيم الأخرى القريبة منها ، كمفهوم السيطرة كانا يضعانها في ميدان الروابط الطبقية : ويبدو ذلك أكثر وضوحاً لدى لينين الذي يرى « أن ميدان عمل القوى الاجتماعية » و « روابط القوة » أو روابط السلطة » ، هو ميدان صراع الطبقات(٣٩) .

نستخلص على هذا النحو فيما يتعلق بمسألة الروابط القائمة فيما بين (السلطة) و (الطبقات الاجتماعية) مايأتي :

- أن الروابط الطبقية هي روابط سلطة .
- أن مفهومي الطبقة والسلطة مترابطان لأنهما يتكونان في ميدان الروابط الاجتماعية .
- أن الترابط فيما بين هذين المفهومين ، مع ذلك ، لايدل على رابطة أساس لمفهوم بواسطة المفهوم الآخر ـ أي أن أحدهما يوجد الآخر عبر الرابط بينهما ـ وانما يدل على تجانس ميدانها : فليست الروابط الطبقية هي أساس روابط السلطة ، وليست روابط السلطة هي روابط طبقية .

---

(39) Nicos Poulazas : Pouvoir Politique et Classes Sociales, Paris, Francois Maspero, Paris, 1971 T. 1, P.101.

وكما أن مفهوم الطبقة يدل على تأثيرات مجموع مستويات البنية على الروابط ، فان مفهوم السلطة يعين تأثيرات مجموع هذه المستويات ـ مستويات البنية ـ على الروابط القائمة فيها الطبقات الاجتماعية المتصارعة فيما بينها . أي يدل على تأثيرات البنية على العلاقات الصراعية التي تمارسها الطبقات الاجتماعية المختلفة المتصارعة فيما بينها . أو بعبارة أخرى أن السلطة لاتقع في مستويات البنى ، وإنما هي أثر ناجم عن مجموع هذه المستويات ، ومع ذلك فانها تميز كل مستوى من مستويات صراع الطبقات . وعلى هذا النحو لايمكن أن يطبق (مفهوم السلطة) على مستوى البنية : اذ عندما نتكلم ، مثلاً ، عن (سلطة الدولة) فلايمكن أن يدل ذلك على كيف تعمل الدولة وكيف تتدخل في المستويات الأخرى للبنية ، وإنما يدل على سلطة طبقة معينة تنسجم الدولة مع مصالحها ضد طبقات اجتماعية أخرى(٤٠) .

١٤٤

٦ ـ عناصر السلطـة :

ان عناصر السلطة مادية ولامادية نعرضها فيما يلي :

أ ـ العناصر المادية : وتشتمل على :
- القوة الطبيعية .
- القوة الاقتصادية .

أولاً : القوة الطبيعية :

لقد لعبت القوة الطبيعية دوراً كبيراً في ظهور وتطور ظاهرة السلطة . والسلطة في شكلها البدائي تطغى عليها القوة ، أما في أشكالها المتقدمة ، وعلى الأخص في المجتمعات الحديثة فانها تنطوي على القوة الطبيعية كما تنطوي على عناصر أخرى . فالسجن والتعذيب والموت توجد في الممارسات البوليسية وفي كل قوانين الجزاء في الدول للدفاع عن النظام القائم وضمان احترامه . وبعبارة أخرى أن العقوبات التي تنطوي عليها قوانين الجزاء وكذلك الاجراءات البوليسية ليست في الواقع سوى وسائل بيد القائمين في السلطة . وت دو طبيعة عنصر القوة في تكوين السلطة عند حدوث مايعكر أمن وسلامة النظام القائم ، حد خطير ، اذ تظهر آنئذ القوة الطبيعية على حقيقتها : سلاح قوات سلطة النظا القائم وسلاح أعداء النظام . وكما يحدث ذلك على صعيد وطني يمكن أن يحدث على ـعيد دولي(٤٤) غير أن النظم السياسية تحاول قدر الامكان أن تخفي هذا الواقع ، وتغلب عليه العناصر الأخرى غير المادية في تكوين السلطة . ولعل موريس ديفرجيه يعبر عن هذه الحقيقة أفضل تعبير عندما يذكر أن هراوات ومسدسات الشرطة ، بل وحتى دبابات ورشاشات الجيش عند قيام ثورة تكشف عن عنصر الاجبار المادي في تكوين السلطة ؟ وخلف أرواب القضاة الحمراء ، واجتهادات الفقهاء يوجد دائماً هذا العنصر ، أما الذين ينكرونه فهم على الأغلب يساعدون أكثر من غيرهم على توسيع نطاقه ، وذلك باخفاء أنياب الذئب وراء قناع الحمل(٤٥) .

(44) Jacques Wolff, op.cit. p.103.

(45) Maurice Duverger, Institutions Politique et droit Constituionnel, P.u.F Paris. 1983, P.24.

ان النظام لابد منه في الحياة الجمعية المشتركة ، لأن التلقائية لاتستطيع أن تحافظ على تماسك الجماعة الاجتماعية وعلى الأخص في أوقات التشنج .

ثانياً : القوة الاقتصادية :

ان من يتحكم في القوى الاقتصادية يستطيع أن يتحكم أيضاً بمن يتعرض اليها . ومن هذه الناحية فان القوة الاقتصادية تقرب من القوة الطبيعية . لأنها تتكون أساساً من حرمان المرء من، مصادر العيش . لأن من يحرم انساناً من المحافظة على بقائه على قيد الحياة يجبره على طاعته . والطبقة الاجتماعية التي تملك وسائل الانتاج تملك السلطة السياسية وتسيطر على أجهزة الحكم في المجتمع(٤٦) وبالمقابل فان السلطة تنطوي على عناصر مادية مجزية لقاء طاعة من يصدر الأمر . كالسيطرة على بعض المصادر المالية كالرواتب والخدمات والتسهيلات التي توزع بشكل مكافئات لقاء الطاعة(٤٧) .

والواقع يلعب المال وراء الواجهات القانونية والدستورية دوراً كبيراً في المجتمعات العصرية . ذلك لأن القوانين لاتكشف الا القليل عن مراكز السلطة ، في حين يعكس النظام الاقتصادي فعلاً عن المراكز الحقيقية لها .

مثال ذلك : أن قانون الانتخاب في بريطانيا ينص على حق كل بريطاني بلغ الحادية والعشرين من عمره ، باستثناء حالات معينة حددها القانون ، المساهمة في الانتخابات البرلمانية ، وعليه فان البرلمان البريطاني يتمتع بالسيادة لأنه يمثل الارادة الشعبية . غير أن هذه الفكرة يعوزها كثير من الدقة لكي تنسجم مع واقع المجتمع البريطاني . ذلك لأن الحملات الانتخابية تعتمد الى حد كبير على صرف أموال طائلة . وحيث أن توزيع الثروة بين أفراد المجتمع متباين فان المساواة تنعدم تماماً في التقدم الى الانتخابات للوصول الى البرلمان(٤٨) . ومثال آخر من بريطانيا أيضاً : أن جميع البريطانيين متساوون أمام

---

(46) Jaoques Wolff, pp.cit. P.120; M. Duverger op.cit. p.25.

(47) Robert E.Dowse and John A. Hughes : Political Soci ology, John wiley and Sons, London, 1972, P.86.

(48) Michael Stewart : The British Approach to Politics. George Allen and Unwin, London, 12 ed, 1961, P.8.

القانون ، غير أن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في مأزق قانوني عليهم أن يوكلوا محامياً عنهم . ولاشك في أن توكيل محام يكلف مالاً ، وكلما كانت القضيه بحاجه الى محام متمرس، وذي شهرة ونفوذ واسعين كلما اقتضت الضرورة دفع مبالغ أكثر ، ومن ثم تنقلب المساواة القانونية المبدئية الى لامساواة فعلية أمام القضاء . وبوسعنا أن نقول الشيء ذاته عن حرية الصحافة ، اذ يحق لكل فرد أن يصدر صحيفة يعبر فيها عن آرائه وفقاً للقانون ، غير أن اصدار الصحف في العصر الحديث يتطلب أموالاً ، والصحف الكبيرة بما تملك من امكانات مالية ضخمة تستطيع أن تبتلع الصحف الصغيرة ، الأمر الذي يؤدي لامحالة الى انعدام فرص المنافسة في التعبير عن الرأي بين المواطنين على نحو طبيعي . أما تكافؤ الفرص أمام الوظائف العامة واختيار المهنة ، وغير ذلك فهي مبادىء عامة تحتاج الى ضمانات قوية وكثيرة لتطبيقها في الحياة العامة ، والا فان المهارة والتخصص يتطلبان قبل كل شيء اكتسابها في الجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة ، وهذه بدورها تتطلب الدخول ومتابعة الدراسة فيها أموالاً في التحليل الأخير(٤٩) .

وحدة السلطة :

تختلف السلطة في الدولة حسب طبيعة المجتمعات التي توجد فيها . فالنظام الرأسمالي يؤدي الى انفصال السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية بحكم تمركز السلطان بيد جماعات سياسية وجماعات اقتصادية . وذلك لأن النقابات والأحزاب العمالية والجمعيات المختلفة والموظفين الكبار في الدولة يكونون جميعاً قوى سياسية تقف خصماً بوجه أرباب المال والصناعيين . أما السلطة الاقتصادية فتتوزع على الشركات ، وفي بعض الأحيان على شركات وهيئات هامة التي هي « مراكز حسم » ، أي مراكز اتخاذ قرارات ، مستقلة بذاتها عن الدولة . وبعبارة أخرى أن الملكية الفردية لوسائل الانتاج تؤدي الى وجود بنى اجتماعية متعددة (جماعات اجتماعية واقتصادية كالنقابات والجمعيات والأحزاب والشركات .. الخ) التي تضمها بنية عامة هي المجتمع الشامل الذي يتميز بالبنية التعددية . وينعكس هذا الوضع على الحياة السياسية ، فتتميز بازدواجية السلطة : السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية(٥٠) . أما في واقع الأمر فان هذا الفصل بين

(49) Ibid.

(50) Maurce Duverger : inst . po. et dr. const op.cit. P.24.

السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية غير حقيقي في المجتمعات الرأسمالية لأن السلطة الاقتصادية تتمتع بوسائل جبارة للضغط على السلطة السياسية وان هذه الأخيرة ليس لها وجود مستقل بذاته الا نسبياً ، وفي حدود ضيقة ، وماعدا ذلك فانها ليست سوى انعكاس للقوى الاجتماعية السائدة وسلطتها الاقتصادية ، التي هي رأسمالية في طبيعتها . أما التفريق بين السلطتين فلاوجود له في الواقع الا في الأنظمة المزدوجة . وعلى صعيد آخر ان تركز السلطة الاقتصادية بين أيدي هذه الشركات ينقض فكرة تعدد « مراكز الحسم » المنفصلة الواحدة عن الأخرى ، فيجمعها في مركز واحد للحسم يجسد سلطة اقتصادية واحدة هي سلطة الرأسمالية . ان العلاقة بين نظام الملكية الفردية وبين الأنظمة السياسية التعددية غير واضحة أحياناً وأحياناً أخرى تبدو متناقضة(51) كأن تبرز في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي عندما كانت المشاريع الفردية تتمتع بحرية واسعة في العمل ، بحيث بدت ازدواجية أو تعدد السلطة في المجتمع ، أولاً لأن هذه الظاهرة ترى في الدولة جهازاً محايداً بين الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة ، والى حد ما تفصل مابين المجتمع المدني وبين الدولة ، في حين أن الدولة والسلطة فيها هي في خدمة الطبقات والقوى المسيطرة في المجتمع . ثم اذا كانت هذه النظرة تجد لها بعض التبرير في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي ، فانه لم يعد بالامكان التمسك بها بعد أن أخذت (ازدواجية السلطة) هذه تتفكك بحكم تطور التكنيك الحديث الذي يدفع الى الاقتصاد الموجه والى تدخل الدولة في النظام الرأسمالي . والأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية أدت الى قيام الفاشية والنازية ، وتلك ظاهرة لاتنفصل عن تطور النظام الرأسمالي الذي لايبغي التحول الى النظام الاشتراكي .

السلطة والسيطرة :

يطلق تعبير « السيطرة » Domination على واقعة كون فرد أو مجموعة من الأفراد أقوى من غيرهم بحيث يكون في وسعهم أن يفرضوا وجهة نظرهم في كيفية تسيير الشؤون العامة ، ومثال ذلك الأفراد الذين يبزون غيرهم في المنافسات التي تجرى بينهم في مختلف النشاطات الانسانية ، وكذلك الشركات وجماعات الضغط في مجال التنافس

(51) Maurice Duverger : Introdction a une sociologie des regimes Politique, op.cit. P.10.

الاقتصادي . ان السيطرة واقعة مادية تكشف عن كون فرد معين أو عدد من الأفراد أو هيئة اجتماعية هم أقوى من الآخرين أو أفضل اعداداً وكفاءة ، أو أكثر استقامة أو ثروة أو تنظيماً الخ ...(٥٢) واذا كانت السيطرة تقوم على عنصر مادي أساساً فان السلطة تنطوي على عناصر متعددة ومتنوعة مادية ومعنوية . فرغم جانب الاجبار المادي في تكوين السلطة فان جوانبها الأخرى تتعلق بعنصر اقناعي . أي اقناع أو اقتناع الأفراد الذين يتعرضون لها بضرورة وجودها ، لأنها عنصر هام في المحافظة على بقاء الجماعة التي ينتمون اليها وكذلك في تماسكها وتحقيق أهدافها . ولذلك فانها تسعى الى نيل رضى واستحسان وايمان أفراد الجماعة بها ، أي بعبارة أخرى تسعى الى طلب « الشرعية » ، فان لم تفلح في ذلك فبوسع أفراد الجماعة أن يتمردوا عليها وأن يثوروا ضدها . أما السيطرة فبحكم كونها ناشئة عن التفوق فانها تفرض بالقوة وليس بالاقناع ، ولذلك يسعى من يتحمل وطأتها الى مقاومتها دائماً ، كما هو الحال في المنافسة ، والى تدميرها كلياً ، كما هو الحال في الصراع ، ومن ثم اعادة تنظيم العلاقات بين القوى في مصلحة الأقوى . وفي حين أن السلطة تنحو نحو أهداف تنظيمية وتأسيسية لابد منها في كل تركيب اجتماعي منظم ، فان السيطرة تتجه نحو الغائه في صراع بين القوى المختلفة(٥٣) . وأمثلة ذلك ، في حدود العمل السياسي كثيرة ، منها السيطرة الاستعمارية ، سيطرة الدول الأجنبية ، سيطرة طبقة اجتماعية ، سيطرة حزب سياسي ، سيطرة رأس المال (البيوت المالية) ، سيطرة نقابة ، سيطرة الجيش ... بل وحتى سيطرة مجموعة فرعية في تنظيم سياسي .

ومع ذلك فان علاقة وثيقة تقوم مابين السيطرة وبين السلطة . لأن القوى الاجتماعية التي تسيطر فعلاً أو تسعى الى السيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة . والواقع أن كل سلطة سياسية ، حتى الأكثر شرعية منها ، والأكثر قبولاً في مبدأيتها ، تشتمل على تركيبة من (السيطرة) و (الصلاحية) . فلايوجد فريق من الأفراد مهما كان نزيها ، الا وله ارادة معينة في السيطرة وان سلطاته مهما كان مقدار اسناد الرأي العام له ، الا وهو بحاجة الى جزاء بشكل قوة مادية ، أي يمارس سلطة السيطرة ضد المخالفين له .ثم أن حكم جماعة من الأشخاص يتطلب في الغالب اتخاذ اجراءات يجب تنفيذها بكليتها ، ويصحب ذلك فرض العقوبات على الأعمال التي تكون أخطاراً جسيمة

(52) Maurice Duverger : Methodes de la science Politique op.cit. p:9.

(53) Ibid. P.10.

على الهيئة الاجتماعية ، كما يجب أيضاً أن يقضي على المقاومات المعزولة التي قد تعرض هذه الاجراءات الى افشال تنفيذها ، ولايمكن أن يتم ذلك الا بواسطة الاجبار . ولكن الى جانب سلطة (السيطرة) توجد (الصلاحية) ، أي الكفاءة على اعطاء الحلول الصحيحة للمشاكل التي تطرح على ادارة الجماعة وقيادتها . ومن ثم فان هذا النوع من السلطة الذي يصاحب بصورة طبيعية الصلاحية التي تؤدي الى انضمام من يعنيهم أمرها ، يجعل أوامر السلطة تطاع بصورة طبيعية وبدون اللجوء الى الاجبار . وتحتل الصلاحية المكانة الأولى في ممارسة السلطة أما السيطرة فتحتل المكانة الثانية فيها(٤٥) ، وعلى وجه الاجمال نستطيع أن نقول أن موقف المؤلفين بصورة عامة ازاء العلاقة بين السيطرة وبين السلطة ، وعلى الأخص سلطة الدولة يتفرع باتجاهين رئيسين : الاتجاه الأول قانوني تقليدي يعتبر السلطة في الدولة حكماً يحد من ظواهر السيطرة التي تنجم عن صراع القوى الاجتماعية المختلفة ويحافظ على تركيبه النظام الاجتماعي وتوازن العلاقات فيه ، أما الاتجاه الآخر فاشتراكي يدفع بأن سلطة الدولة ان هي الا انعكاس لروابط القوة بين الطبقات الاجتماعية فالطبقة المسيطرة هي تلك التي استولت على السلطة واستطاعت أن تفرضها على الطبقات الاجتماعية الأخرى وأن تنال الشرعية .

ب ـ العناصر غير المادية :

هذه العناصر متعددة نذكر منها على وجه التخصيص مايأتي :

أولاً : الطاعـــة :

تنحو السلطة نحواً تنظيمياً وتأسيسياً في حياة الجماعة ، ولذلك فانها بحاجة الى أن تطاع عندما تقوم بوظائفها ، وعلى الأخص عندما تسعى الى اكتساب تأييد الأفراد لها ، أو بعبارة أخرى نيل الشرعية . ان وجود السلطة مرتبط باصدارها الأوامر ، وبقاؤها مرتبط باطاعة هذه الأوامر . ولكن من أين تتأتى هذه الطاعة أولاً ؟ ان الطبيعة الانسانية تتراوح مابين الميل الى اصدار الأوامر وبين الميل الى الخضوع . بعض الأفراد

(54) Ander Hauriou, Jean Gicquel, Patrice Gelard, Droit Constitutionnel etinstitutions Politiques, Editions Montchrestien, Paris 1975, P.110.

تحركهم طبيعتهم الى اصدار الأوامر ، الى القيادة ، الى التحكم ، ويدفع كثير من المؤلفين الى أن نزعة السلطة ممتزجة بالطبيعة الانسانية ، فالاستعداد الى السلطة وتذوقها هما صفتان طبيعيتان في الانسان ، على الأقل لدى بعض الأفراد ، هناك أشخاص يمارسون بصورة طبيعية نوعاً من التعالي على الأفراد الذين يقتربون منهم ، ولديهم من جهة أخرى احساس بالتنظيم الاجتماعي . وعندما تعرض مناسبة ما يكونون رؤساء بصورة طبيعية تماماً ، أو أنهم يرتفعون بصورة طبيعية الى الوظائف التي تمارس فيها سلطات القيادة واصدار الأوامر ، عندما تثبت هذه الوظائف وتنظم وسائل الوصول اليها . ومع ذلك فان القول بأن السلطة ممتزجة بالطبيعة الانسانية لايعتبر بصورة عامة تفسيراً كافياً لأصل السلطة(٥٥) .

وبعض آخر بحكم طبيعته أيضاً له استعداد للخضوع ، لتقبل الأوامر أو على الأقل في مواقف معينة . والنماذج المتطرفة من هاتين التركيبتين النفسيتين نادرة ولكنها موجودة بين أفراد المجتمع . وتلعب التربية والقيم السائدة دوراً هاماً في التحكم بذلك . فالقيم الديمقراطية تدفع الى التعاون والى القيام بأدوار ووظائف اجتماعية ، وتؤكد على الحرية والكرامة الانسانية ، أما النظم الديكتاتورية والاوتوقراطية فتدفع الى الوجود نماذج الاستبداد والتحكم ، لأنها تروج على نحو أو آخر الشعور بأن العلاقة الوحيدة الممكن قيام ا بين شخصين يتعاونان فيما بينهما ، هي العلاقة التي يصدر فيها أحدهما الأوامر ويط يا الآخر(٥٦) .

ان ب السلطة في صورها المختلفة يكاد يكون ظاهرة عامة لدى جميع الأفراد ، أما الحب ال لق للسلطة والتعلق بها فهو ظاهرة لاتوجد الا لدى عدد قليل من الأفراد ، لأن الأفراد يحبون السلطة ماداموا يعتقدون بأنهم أكفاء لمعالجة الأمور التي يواجهونها ، أما عندما يدركون بأنهم غير أهل لذلك فانهم يفضلون عندئذ السير وراء قائد أو زعيم(٥٧) . ان هذا التمايز في طبيعة الأفراد هو واقعة اجتماعية تتجاوز الضرورات التقنية المادية في حياة الجماعة ، هو ظاهرة ملازمة للطبيعة الانسانية ونفسية الأفراد .

---

(55) Andre Hourlou al op.cit. P.1106.

(56) Bertrand Russell. op.cit. pp.16 17.

(57) Ibid, pp . 17 18.

ان الحياة الجمعية المشتركة تتطلب النظام ، لأنه ليس بوسع التلقائية أن تحافظ على تماسك الجماعة الاجتماعية ، وعلى الأخص في أوقات التشنج الاجتماعي وفي مواجهة الأخطار الخارجية ، والنظام في جوهره مجموعة قواعد ملزمة تقوم بوظيفة ضبط اندماج وتلاحم العناصر المكونة للجماعة الاجتماعية . ان طبيعة الالتزام هذا تقتضي فرض الجزاء عند مخالفة أحكام القاعدة بالنص على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل ما ، ولذلك فان الجزاء يعبر عن الطابع الالزامي للقاعدة الذي يكشف عن وجود السلطة وعن طبيعتها في الجماعة الاجتماعية . وبعبارة أخرى لايوجد مجتمع بدون قواعد ، ولاقواعد بدون سلطة التي تتولى وضعها ، لكي يعرفها جميع أعضاء الجماعة ، وتشرف على تطبيقها . ومن ثم يطرح التساؤل التالي ذاته : هل أن التقيد بالقاعدة الاجتماعية هو طاعة أم خضوع ؟ ان تالكوت بارسونز يرى أي الأسباب التي تدفع الأفراد الى اطاعة أوامر الآخرين هي التالية(٥٨) :

١ - لأنهم قد اختاروا وبحرية القيام بمثل هذه الأدوار القائمة على أساس كسب الامتيازات التي تقدمها تلك الأدوار .
٢ - لأنهم يلتزمون بأدوارهم المقررة لهم .
٣ - لأنهم اذا لم يطيعوا الأوامر فانهم سوف يتعرضون الى القوة .
٤ - لأن الأوامر التي يطيعونها مرتبطة بقيم سامية جداً في المجتمع .

ان الطاعة ، كما يقول جان - وليام لابيير تعني التزاماً من المعقول قبوله .. كما يتضمن مفهوم الطاعة امكانية عدم الطاعة . أما الخضوع الى قوة ما مسيطرة فيعني عدم قدرة المرء على التخلص منها(٥٩) . فما الأمر ازاء السلطة ؟ الواقع أن الموقف ازاء السلطة ينطوي على الخضوع كما ينطوي على الطاعة ودون أن نخلط مابين دلالتي المفهومين . ذلك لأن الفرد يعيش في المجتمع وينتمي الى عدة جماعات اجتماعية أما عن طريق الانضمام كالنقابة والجمعية والنادي والحزب السياسي الخ ... أو بحكم وجوده في وحدات اجتماعية معينة كالعائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الطبقة الاجتماعية أو الشعب أو الأمة الخ ...

(58) Talcott Parsons, Politics and Social Structure, op.cit. PP. 363 366.

(59) Jeon William Lapierre : Le Pouvoir Politique P.U.F. Paris, 1969, P.13.

ويقوم الفرد في كل جماعة من هذه الجماعات بدور اجتماعي معين ويؤدي مهاماً محددة له تستغرق من وقته جزءاً أكبر نوعا ، ويكيف مواقفه وآرائه لكي تنسجم مع أنماط السلوك التي تأخذ بها الجماعة . أي بعبارة أخرى يتقيد بالتزاماته كعضو فيها . ومادام الفرد (ملتزماً) بالانتماء الى الجماعة فانه مقيد بالقيام بالواجبات التي تفرضها عليه ... لأن مجموع واجبات الأفراد في جماعة اجتماعية معينة تكون حياتها والجهد الجمعي الذي تسعى الى تحقيقه كأهداف لها(٦٠) . ان الانتماء الى جماعة اجتماعية هو اذا الاعتراف في الواقع بأن هذه الجماعة بوسعها أن تطلب من العضو فيها القيام بأعمال معينة وسلوكاً منسجماً مع القرارات التي تتخذها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها . والانتماء الى الجماعة الاجتماعية يعني التسليم بأن بوسعها أن تفرض على العضو فيها بذل جهود عالية ، وتضحيات معينة ، وأن بوسعها أن تحدد تقييدات على رغبات العضو وتفرض أشكالاً معينة لنشاطاته . وعلى كل عضو في الجماعة الاجتماعية أن يقبل بهذه المقتضيات ، وأن ينجز هذه الجهود والتضحيات ، وأن يحترم هذه القيود والأشكال ، والا فانه ينعزل عن الرابطة الاجتماعية التي تجمعه مع الآخرين في الجماعة الاجتماعية(٦١) . ان الالتزامات والتقييدات الاجتماعية لايشعر الفرد بها مجبرة الا بقدر ماتدخل في صراع أو تعارض مع واجبات أخرى أو مع نوازعه الشخصية ، وعندئذ يتكشف مدى قوة انتمائه الى الجماعة من خلال الانتماء الى جماعات أخرى أو من خلال مطلب شخصي له بحت .. فالواقعة الاجتماعية للسلطة لاتعرض اذا دائماً وكأنها ضغط أو اجبار على الأفراد الذين يساهمون في نشاط الجماعة ، وينضمون الى أهدافها ، ويؤمنون بقيمها ، لأن مساهمة الفرد بالجماعة اذا كانت قوية ، واذا لم تتعرض الى صراع أو تعارض مع مقتضيات مساهمات أخرى هي أيضاً قوية ، أو مع بعض الرغبات العارضة فانها تحقق اشباعاً ذاتياً للفرد ولاتكون ضغطاً عليه .

ان وجود الجماعة الاجتماعية يتطلب قيام نظام فيها ، والانتماء اليها يتضمن احترام قواعد النظام وتنفيذ القرارات التي تصدر باسمه . تلك هي بصورة عامة الواقعة الاجتماعية للسلطة ، وينشأ عن مقتضيات النظام في الجماعة الأمر من جهة والطاعة من جهة أخرى ، الأمر الذي يؤدي الى وجود طائفتين من الأفراد ، أي طرفين متقابلين .

(60) Ibid, P.8.

(61) Jean William Lapierre, op.cit. P.11.

ولكن كيف تتم عملية الفرز هذه بين أفراد الجماعة الاجتماعية ؟ الواقع أننا نكون هنا أمام ظاهرة السيطرة التي تتحول الى سلطة . فبعض الأفراد أقوى من آخرين ، وهم الذين يقفزون الى مراكز الحسم ، مراكز اتخاذ القرارات واصدار الأوامر . وكما يقول الأستاذ جورج بوردو ينفصل الرئيس الذي يصدر الأمر عن الجماعة ليسيطر عليها ، كما تنفصل الجماعة بحكم طاعتها عن الرئيس لكي تخضع له(٦٢) . ان كل نظام سياسي يميل الى اضفاء الشرعية على وجوده ، أو بعبارة أخرى يفسر ضرورة قيامه ويعطيه تبريرات عديدة ومتنوعة غير أنه لايتطرق البتة ، في أي حال من الأحوال الى ان طبيعة الرابطة السياسية قائمة أساساً على التباين بين (الضعفاء) الذين ليس بامكانهم سوى أن يطيعوا وبين (الأقوياء) الذين يصدرون الأوامر لأن باستطاعتهم أن يخضعوا الآخرين لمشيئتهم ، وليس له أهمية ، في هذا الشأن ، مدى صحة هذه الشرعية التي تخدم الأمر ، فقد لايكون لها جذور حقيقية في واقع الجماعة ، الا أن تبرير صلاحية اصدار الأوامر في الجماعة السياسية كان ومايزال يبدو ضرورة لابد منها(٦٣) .

وعلى صعيد آخر ان « الأمر » يتعلق بـ « القاعدة » اذ أن الظاهرة السياسية لاتبرر عادة بقوة الرئيس أو الزعيم الذي يصدر الأمر ، وانما بمقتضيات وجود قواعد تنظم العلاقات المختلفة بين أفراد الجماعة ، هذه العلاقات التي تكون جزءاً لايتجزأ من حياة الجماعة . والأمر لايخلق القاعدة وانما يعطيها شكلاً معيناً واضحاً ويضيف الى سلطتها فعالية القسر والاكراه . ان القاعدة تنشىء في الواقع تضامناً بين الهيئة التي تصدرها وبين الأفراد تطبق عليهم وتتحكم في انتظام نشاطاتهم الاجتماعية المختلفة ، وهذا التضامن هو الذي يتحكم في طبيعة التفريق بين الحكام والمحكومين ، وهو الذي يربط الأمر والطاعة بمضمون القاعدة . والقاعدة بصفتها شرط أساسي في تكوين الجماعة وتماسكها ولايمكن أن تعتبر عاملاً في الفصل بين الحكام والمحكومين فصلاً آلياً مجرداً ، أو بعبارة أخرى فرزاً بين طائفتين من الأفراد المتباينين في كفاءاتهم وفي مراكزهم الاجتماعية ، وانما هي عامل في تلاحم واندماج الجماعة وتوحيدها . فسلطان الأمر لايعود الى شكله وانما الى مضمونه ، وليس شخص الزعيم أو الرئيس أو الحاكم هو الذي يعطي قيمة الأمر الى القرار الذي

---

(62) Georges Burdeau, Methode. op.cit. P.234.

(63) Ibid, P.235.

يتخذه وإنما هو مضمون القرار ذاته الذي يجعل من فرد ما رئيساً . والتاريخ يقدم لنا أمثلة كثيرة على زعماء فقدوا صفة الرئاسة عندما لم يعد مضمون قراراتهم ينسجم ومقتضيات حياة الجماعة التي يقودونها .

وعليه اذا كان جوهر الأمر هو الذي يميز الرئيس عن الاتباع ، فيبدو واضحاً أن ارادته ليست حرة تماماً ، وإنما تتحكم فيها بعض مقتضيات حياة الجماعة ، وعلى وجه التحديد ، تتحكم فيها مقتضيات السلطة . ومن ثم أن الأمر على قدر مايعبر عن مقتضيات السلطة هو « وظيفة اجتماعية » لاتعهد الى الرؤساء الا بصفتهم « وكلاء السلطة » ، وهم مرتبطون ، عبر هذه السلطة ، بالجماعة التي أوجدت هذه السلطة(٦٤) .

ومن ناحية أخرى ، نجد في الطاعة أيضاً هذا الجانب الوظيفي ، فحتى عندما يحسب المحكومون أنهم يخضعون الى ارادة ما ، فانهم في الواقع ينصاعون الى قاعدة هي من مقومات الجماعة التي ينتمون اليها ، لأنهم يخضعون بحكم طبيعة كونهم أعضاء في الجماعة الى نظام ينظم شؤون هذه الجماعة . أما اذا كانت كل الأهمية تعطى الى الجانب الشكلي فقط فان هذه الجماعة ، ان وجدت ، لايمكن أن تعيش زمناً طويلاً، ومن ثم فان النظام الذي يقوم لايرتكز على قوة قسر تمارسها ارادة أجنبية على الجماعة ، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر الأمر ومحتواه باعتباره « قرار السلطة » المتضامنة مع فكرة القانون(٦٥) . ويقوم بين الحكام والمحكومين تضامن منبثق عن الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها كلا من الطرفين ازاء السلطة في الجماعة . وان المركز القانوني للحكام المرسوم مسبقاً هو الذي يعطي لارادتهم قيمة القاعدة من جهة ، ومن جهة أخرى أن دور المحكومين في تكوين فكرة القانون هو الذي يربطهم بالسلطة ، وعبرها ، يلزمهم بطاعة القواعد التي يفرضها الحكام(٦٦) . ومن ثم يخلص جورج بوردو الى أن هذه النظرة واقعية في تفسير النظام السياسي . لأن كل الأنظمة ماهي الا تقريب موفق الى حد ما في التضامن الوظيفي فيما بين النظام والطاعة ، ومن ثم بين الحكام والمحكومين .

(64) Georges Burdeau, Methode ... op.cit. P.238.

(65) Georges Burdeau, Methode ... op.cit. P.239.

(66) Ibid, P.240.

ثانياً : الهيبــة :

ان الهيبة ظاهرة اجتماعية ـ بسيكولوجية معقدة وغامضة في بعض الأحيان ، يصعب تحليلها ، ولكن يمكن ملاحظتها والتعرف عليها . وهي تطرح نفسها على كافة الأصعدة الاجتماعية ، بما في ذلك الصعيد السياسي حيث تتعلق بشخص من يمارس السلطة . بعض الأشخاص يطاعون ، لالكونهم يملكون القوة الطبيعية (أو المادية) وانما لأنهم يتمتعون باعتبارات بسيكولوجية واجتماعية تجعلهم يؤثرون على من حولهم . وعلى وجه الاجمال ان هذا التأثير يرجع الى عوامل بسيكولوجية وعوامل مادية .

١ ـ العوامل البسيكولوجية :

ان من يتمتع بهيبة هو حجة أو عهدة في مجال اختصاصه وفي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، فتفوق شخص ثم الاعجاب به واحترامه واجلاله . هي العوامل الأساسية التي تنشأ عنها الهيبة . وهيبة شخص ما هي نتائج خصائصه الفردية وشخصيته القوية نوعا وطبائعه ومزاجه . هناك أهمية متأصلة في الشخص ولاتكتسب بخلاف الحجة أو العهدة اللتين تستخلصان من العلم(٦٧) . أو بعبارة أخرى من الوسط الاجتماعي . ان تمتع الانسان بهيبته يعني صلاحيته « ... لممارسة النفوذ والتأثير على القرارات التي يتخذها الآخرون ، بفضل التفوق الذي تتحلى به تبصراته ورؤاه . ففي « الحصافة » أو « الثقة » التي اكتسبها انسان معين من خلال ثبات شخصيته ككل ، يقوم أساس اعتباره واحترامه مثلما يتركز مبحث نفوذه وسلطانه . والآخرون من الناس يركنون الى حكمه ويستنيرون برأيه ، اذ يعترفون له بسداد الرأي وبعد النظر ، فيطيعون أوامره لاقتناعهم بأنها على صواب ومعقولية ورجاحة »(٦٨) .

ونلاحظ هيبة الأشخاص على الأخص في المجتمعات غير الحديثة وفي الجماعات الصغيرة حيث يلعب الاتصال الشخصي دوراً هاماً ، وحيث يستطيع الزعماء التعبير عن

(67) Jean – Paul Bffelon : Introduction a la Sociologie Politique. Masson et cie. Patis,1969, P.14.

(٦٨) ياكوب باريون : ماهي الايديولوجية . ترجمة د . اسعد رزوق . الدار العلمية . بيروت ١٩٧١ ، ص٦٢ .

قيم الجماعة ، وتمثل أفرادها بشخصه نوعما ، وتحديد أهداف الجماعة الخ .. أما في المجتمعات الكبيرة والمتطورة فيتضاءل دور هيبة الزعيم في العمل السياسي بسبب انعدام الاتصال الشخصي بينه وبين من يتبعه . وتقوم وسائل الاعلام المختلفة كالاذاعة والسينما والتلفزيون والصحف وغيرها برسم صورة الزعيم وتقديمها الى الأفراد . وعلى أي حال من الأحوال ان الهيبة سواء كانت متأصلة في تكوين الشخص أو وضعتها وسائل الاعلام المختلفة ليست دائمة . فقد يفقد الزعيم اعتبار الناس له لأسباب مختلفة ، وعلى الأخص اذا أساء التصرف بها على نحو أو آخر . ومن ثم يفقد مقدرته على التأثير في الآخرين .

٢ ـ العوامل المادية :

هناك وسائل مادية عديدة تستخدم لتعزيز هيبة الرئيس في المجتمعات الحديثة . فأرواب القضاة وأساتذة الجامعة والشعور الطويلة المستعارة والبدلات العسكرية وغيرها رسائل لاضفاء الهيبة والتأثير في الأفراد . وقد تستخدم وسائل أخرى على مستوى أعلا ، كالمواكب الرسمية والاستعراضات العسكرية ، ومنح النياشين والأوسمة ، وتعليق الصور الكبيرة ، فضلاً عن تأثير وسائل الاعلام الحديثة وتكثيفها التأثيرات الضوئية والصوتية عند نقلها مظاهر الحياة السياسية المختلفة .

ثالثاً : النفوذ :

يمكن تعريف النفوذ بأنه الطريقة التي يمكن بواسطتها اجراء تأثير على آراء ومواقف الآخرين ، بعمل متعمد ولهدف مقصود . وقد يكون الغرض من هذا التأثير هو تغيير آراء الآخرين ، أو الحيلولة دون حدوث تغيير فيها ، وقد ينتفي هذا الغرض المنشود في النفوذ(٦٩) . وعلى نحو واضح يعرض انتوني م . اوروم ، الذي يأخذ السلطة بمفهوم عملية صنع القرار ، بأن النفوذ هو القدرة الاجتماعية في التأثير على ممارسة السلطة من قبل صانعي القرار(٧٠) . وذلك يكشف ان هناك أشخاصاً قريبين من صانعي

(69) Talcot Parsons : Politics and Social Structure op.cit. P.406.

(70) Anthony M. orum : Introduction To Political Sociology.

Prentice – Hall , Englewood Cliffs, New Jersey, 1978, P.130.

القرارات يؤثرون فيهم ومن ثم يسهمون في السلطة على نحو أو آخر .

أما الأستاذ روبرت دال فيرى أن النفوذ ... هو علاقة بين فاعلين بحيث يقنع أحد منهم الآخرين بأن يقوموا بعمل ما وبطريقة لايعملون بها في مناسبة أخرى . ويقر دال ، مبدئياً ، بأن وجود النفوذ وتوجيهه ودرجته يمكن قياسه وتقصيه ، كما أن ذلك ضروري لتحليل السلطة ، كما أن النفوذ يماثل مفهوم القوة في الميكانيك(٧١) .

ما الذي يرمز اليه ، أو يمثله النفوذ في الحياة العامة ؟

ان النفوذ هو وسيلة عامة في التفاعل الاجتماعي الذي يتم بين الوحدات الاجتماعية المختلفة ، فهو وسيلة في الاقناع(٧٢) . اذ أن الفرد الذي يقع عليه تأثير النفوذ يشعر بأن القرار الصادر عن مركز النفوذ مفيد له وفي مصلحته . ولاريب في أن ذلك يتطلب استعداداً نفسياً مسبقاً لتقبل التأثير . ومن جهة أخرى ان ظاهرة عملية التأثير والتأثر تتعلق بترابط العلاقات الاجتماعية ، ووجود المصالح المشتركة ، ويقع ضمن أطر الجماعات الاجتماعية . ولذلك يعتبر التضامن الأساسي الذي تقوم عليه عملية التأثير والتأثر بين الأفراد ، في حين تعتبر القوة الأساس الذي تقوم عليه السلطة(٧٣) . وعليه فان ترابط العلاقات الاجتماعية يقتضي أن يستمر الاتصال بين من يؤثرون وبين من يقع عليهم التأثير ، ولايتم ذلك في المجتمعات الحديثة الا على صعيد اعلامي بمعناه العام والواسع فيتعزز التضامن بتقديم أنباء ووقائع خاصة بالآراء التي تتبنى وبالمواقف التي تتخذ لكي يمرر التأثير عبرها وخلالها . وعلى صعيد آخر ان « الثقة » تلعب دوراً هاماً في تقبل التأثير ، ومن ثم يتطلب احداث التأثير في الفرد أن يكون هذا الأخير على ثقة من صحة التأثير . ومن ثم فان أي جهة تمارس تأثيراً ما عليها أن تبرر مايصدر عنها من تصريحات وكذلك نواياها وسلوكها ، وأن تنسجم التصريحات والسلوكيات مع القواعد

---

(71) Robert Dahl : Modern Political analysis. Englwood Cliffs, New Jersey, 1964, P.40.

(72) T. Parsons, op.cit P.415.

(73) Ibid, P.317.

التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية القائمة(٧٤) . ان عملية احداث التأثير لاتقتضي التلويح بالحصول على بعض المكتسبات الاجتماعية كالتسهيلات الاقتصادية والخدمات والمال ، ولااصدار قرارات ملزمة ومشفوعة بعقوبات كما هو الحال مع السلطة . لأن العملية تقوم أساساً على النوايا المعقودة على الموضوع الذي ينصب عليه الاقناع. ومن له تأثير يحاول أن يقنع من يتعرضون له بأن انصياعهم لتوجيهاته هو في مصلحتهم الخاصة كما هو في مصلحة الجماعة التي ينتمون اليها جميعاً .

ان النظام السياسي يحدد عادة مجالات ممارسة السلطة ومراكزها وصلاحيات أو اختصاص الذين يشغلونها . وتنظم القواعد الدستورية عادة سير عمل المؤسسات وأسلوب العمل السياسي . ولكن الأفراد والهيئات - الذين يطلق عليهم عادة تعبير وكلاء السلطة - يستخدمون الى جانب ممارسة السلطة بالمعنى الضيق للعبارة ، أي اتخاذ القرارات ، وسائل أخرى غير التي تنص عليها القواعد الدستورية للحصول على نتائج مجزية في عملهم.ولاريب في أنهم يقدمون معلومات وأنباء تتعلق بممارستهم السلطة ، ويعلنون عن نواياهم جملة وتفصيلاً ، وقد يقومون باستمالة أتباعهم ، أو يستخدمون التهديد ، الا أنهم يفعلون ذلك بما لهم من تأثير قبل كل شيء . وبعبارة أخرى قبل الوصول الى مراكز السلطة كانت هناك علاقة قيادة - تبعية ، بين الزعيم وأنصاره ، هذه العلاقة مبنية على أساس الثقة . ولن تنقطع هذه العلاقة ، وانما تشير بخط متواز مع علاقات السلطة الرسمية ، الأمر الذي يقتضي من هو في مركز للسلطة أن يصعّد ويوسع أكبر مقدار ممكن من التأثير على أنصاره لكي يستطيع أن يحقق مسؤولياته .

---

(٧٤) أن وسائل الاعلام لاتستطيع ان تفرز تأثير فرد او هيئة الا اذا قامت على اسس لها جذور حقيقة في الواقع . وان يصدر الاعلام من مراكز مؤهلة لذلك .اي ان يكون الشخص او الجهة التي يصدر عنها الاعلام موضع ثقة او ذات اختصاص ن اما تبرير نوايا الذين تصدر عنهم اعمال التأثير فيصعب الاستدلال عليهم بوقائع مادية ، ولذلك غالبا ما ترتبط بالثقة المتبادلة . واهم العوامل التي تعطي رصيدا لنوايا الاشخاص هي شهرتهم ،ولذلك فان التصريحات التي تصدر عن فرد او هيئة معينة ذات شهرة واسعة يكون لها ثقل اكثر من تصريحات غيرهم .

يأمرون وآخرون يطيعونهم . وقد أعطيت تفسيرات متنوعة لهذه أهمها ، أنها واقعة تتعلق بالطبيعة الانسانية ، أو أنها منحدرة عن الارادة السماوية ، أو الارادة العامة ، أو العقد الاجتماعي ، أو الوعي الجمعي ، فضلاً عن آراء ونظريات وأيديولوجيات متعددة أخرى . وقد يطاع الحاكم بسبب اعتقاد الناس بأنه اختير من قبل سلطان سماوي وان طاعتهم هي من طاعة القوانين السماوية .. أما في الوقت الحاضر فان الحاكم القوي هو الذي يحول القوة الى حق والطاعة الى واجب(٧٨) . فالسلطان هو حق القيادة والأمرة ، أما السلطة فهي القوة التي يمكن بواسطتها اجبار الآخرين على الطاعة . والقيادة والأمرة مفهومان غيران أن القيادة عمل يتوجه نحو ارادة الأفراد ، لالاجبارهم ، وانما لفرض تحريكهم باتجاه تحقيق المصلحة العامة وفقاً لنظام معين ، أما الأمرة فهي عمل ينشأ عن فكر الانسان المدرك للمصلحة العامة والذي يتوجه الى فكر الغير من أجل ايصال فكرة تحقيق المصلحة العامة . ومع ذلك فان التمييز بين السلطان وبين السلطة يجب ألا يوقعنا في الوهم ، فكل سلطان يتضمن سلطة ، والسلطة أيضاً تنطوي على السلطان ، والفصل بينهما كالفصل بين القوة والعدل ، وعلى أي حال من الأحوال يفضل علماء الاجتماع استخدام تعبير سلطان (أي الناحية المعنوية) في حين يؤكد القانونيون على السلطة (أي الناحية المادية)(٧٩) .

على صعيد دلالة المفهومين السياسين ، لقد ظهر التمايز في استخدام مفهومي (السلطة) و (السلطان) في الفكر الاجتماعي قبل الثورة الفرنسية أثر الصراع بين المحافظين وبين الراديكالية الذين كانوا يبغون تغيير المجتمع القائم أو اصلاحه . فقد كانت السياسة في المجتمع التقليدي تختلط بالدين والأخلاق والجوانب الاجتماعية الأخرى . في حين كانت السلطة الملكية تختلط بالأبوية بحيث تبدو وكأنها لاتختلف الا قليلاً عن سلطة الآباء عن الأبناء ، أو سلطة رجال الدين على رعاياهم . ومع ذلك فان الملكيات المطلقة لم تكن تتمتع الا بسلطة محدودة . اذ ظلت الجماعات الأولية التقليدية كالعائلة والطوائف الاجتماعية الريفية والطوائف المهنية الخ تحتفظ لنفسها بكثير من الصلاحيات في ادارة شئونها . ولم تكن المساواة تامة بين أعضائها ، اذ كان لكل جماعة رئيس تلعب

---

(78) Alan R. Ball, op.cit. P.30.

(79) Jean – Paul Buffelon, op.cit. P.11.

شخصيته دوراً هاماً في التأثير على سلوك الجماعة بكليتها . غير أن هؤلاء الرؤساء أنفسهم كانوا جزءاً لايتجزأ من الجماعة . ويسهمون في عملية التفاعل الاجتماعي . وفي القرن الثامن عشر عندما برزت عناصر صاعدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أخذت المؤسسات التقليدية تنهار وتبعاً لذلك ينهار سلطانها على أفرادها . وعندئذ أخذ المحافظون المشبعون بقيم النظام الاقطاعي يدعون الى توزيع المراكز السياسية ، أي تعدد السلطان في المجتمعات المحلية والعائلة والطائفة المهنية والوحدات الاجتماعية الأخرى التي تعتبر مصادراً للعادات والتقاليد ... وذلك أملاً منها في المحافظة على النظام القديم المتمركز منذ زمن طويل بين أكثر القطاعات الاجتماعية تخلفاً وأبعادها عن المراكز العامة للمدينة . أما الراديكاليون والمجددون فكانوا يرون في الثورة تحريراً للانسان من رق هذه الوحدات الاجتماعية وسلطانها بدمجه في نظام اجتماعي أوسع قائم على أساس مفهوم الشعب وعلى المذهب العقلاني ، وتحقيق ذلك لايتم الا بواسطة تجمع القوى وتمركزها في نقطة واحدة هي العاصمة . ان هذا النظام الجديد يقوم على أساس السلطة ومن ثم فان الصراع بين المحافظين وبين الثوريين الذي اتخذ شكل تعددية الوحدات الاجتماعية بمقابل التمركز في العمل السياسي هو الذي أفرز التمايز بين مفهومي السلطان والسلطة : أي سلطان اجتماعي ينطوي على عناصر النظام الاجتماعي القديم في وجه السلطة السياسية التي ترتكز على مذهب العقلانية ومفهوم الشعب اللذين أقرتها الثورة وضمنتها تشريعاتها(٨٠) .

واستمر الجدال فيا بعد بين الاتجاهين ، في نفس الوقت الذي تطورت فيه المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، في اطار آخر وبطروحات أخرى تدور في التحليل الأخير حول شرعية السلطة السياسية . فالسلطان السياسي يستخدم القوة بصورة شرعية بناء على انابة أو أية طريقة تحويل أخرى متأتية عن ارادة شعبية . ويفقد استخدام القوة شرعيته عندما يساء استعمالها أو توجه الى غير الأهداف المرسومة لاستعمالها . ومن ثم فان (السلطان) هو قانون تأسيسي يضم في داخله استعمال (السلطة) ويضفي عليها الشرعية(٨١) . وبعبارة أخرى أن السلطان هو مركز في تنظيم

(80) R.A. Nisbet : The Sociological Tradition.

Heinemann, London, 1970, pp. 108 and after.

(81) Talcott Parsons : Politics and Social Struture, op.cit. P.371.

اجتماعي معين يستطيع الفرد الذي تتوفر فيه شروط معينة شخصية وقانونية محددة مسبقاً أن يتبوأه وأن يتخذ القرارات التي تلزم كل أفراد الجماعة بمن فيهم الذي يصدر القرار ذاته . وفي أغلب الأحوال ان الالزام في تنفيذ القرارات يقتضي وجود هيآت أخرى تقوم بتطبيقه.ومن ثم اذا كان السلطان هو « السلطة المؤسسة » ، فان الفرق الرئيسي بين السلطة والسلطان هو في كون السلطة يمكن تحويلها من شخص الى آخر ، أو من هيئة الى أخرى ، أما السلطان فهو ثابت ومستقر في كيان التنظيم الاجتماعي(٨٢) . وعلى صعيد آخر يكون هناك انفصال بين السلطة السياسية وبين السلطان السياسي اذا لم يعترف بحق ممارسة السلطة السياسية . وقد يحدث العكس ، فيمتلك الزعيم السلطان السياسي ولكنه غير قادر على ترجمته الى سلطة سياسية ، كما هو الحال مع الجنرال ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية الذي كان الشعب الفرنسي يؤيده بأغلبيته ، في حين أن السلطة الحقيقية كانت بأيدي رجال حكومة فيشي التي يرأسها الماريشال بيتان .

---

(82) Ibid, P.372.

الباب الثالث

العوامل المؤثرة في السياسة

الفصل الاول

تأثير العوامل الجغرافية

منْ البديهي القول بأن الانسان يعيش على الأرض ، ويعقد مع الطبيعة روابط متنوعة ، يؤثر فيها ويتأثر بها . بل يمكن أن يقال نوعما أن تاريخ الانسانية يمر عبر هذا التفاعل بين الانسان وبين العوارض الطبيعية ومن ثم مقدار تحكمه بها . فكلما تقدم المجتمع الانساني في تطوره كلما انطوى على امكانات كبرى لدى الانسان للتحكم في المناخ واستغلال الموارد الطبيعية ، وقسر المسافات الجغرافية وغير ذلك .

ان كل المذاهب تقريباً تقر تأثير العوامل الجغرافية على المجتمع الانساني ، وتبعاً لذلك على السياسة ، رغم أنها تختلف بعد ذلك في مقدار هذا التأثير . اذ تميل الاتجاهات المحافظة الى المبالغة في أهمية هذا التأثير لحد اعتباره حتمياً ، كما هو الحال مع مدرسة الجيوبولتيك والمذاهب التي تتعلق بالتميز العنصري . في حين أن الاتجاهات التقدمية تعرض أن تأثير العوامل الجغرافية على المجتمع البشري كان ومايزال مشروطاً بالظروف التي تحيط بحياة الانسان ودرجة تطور المجتمع والامكانات المتوفرة فيه للتحكم بالطبيعة . واذا كانت الاتجاهات الأولى ترى أن الفرد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الطبيعية للاقليم الذي يعيش فيه ولايمكنه الافلات من طبيعة البلاد الجغرافية لأنها ثابتة ومستقرة نسبياً وعليه أن يكيف حياته وفقاً لتأثيرها ، فان الاتجاهات التقدمية تدفع بأن الانسان منذ أنْ وجد على سطح الكرة الأرضية حتى الآن كان دائماً في صراع مستمر مع الظروف الطبيعية يتأثر بها ويؤثر فيها بحكم تمتعه بارادة حرة وطاقة على التفكير والعمل . وان تأثير العوامل الجغرافية محدود بدرجة تطور المجتمع ، فكلما تحقق بعض التقدم كلما ازدادت امكانات الانسان في تغيير الوسط الطبيعي واستغلاله والتحكم فيه . غير أن هذا التأثير الجغرافي يختلط بعوامل أخرى هي تقنية واجتماعية وبسيكولوجية وحضارية . وشواهد ذلك كثيرة ، فقد قامت حضارات في بعض مناطق العالم ، ثم مالبثت أن تلكأت ، في حين قامت حضارات أخرى وفي ظروف جغرافية مختلفة واستمرت على العطاء الانساني . وفي الوقت الحاضر هناك شواهد على فعل الانسان في التحكم بالطبيعة أيضاً ، فقد كانت سيبريا في الماضي مجرد مناطق لاحياة تقريباً فيها ، أما الآن فقد

أصبحت آهلة بالسكان ومعالم الحياة العصرية ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن مناطق آسيا الوسطى وصحاري الولايات المتحدة وبعض المناطق في الشرق الأوسط .

ومن ثم اذا كانت السياسة لايمكن أن تعتبر بأي شكل من الأشكال نتيجة حتمية للعوارض الطبيعية ، فبالمقابل لايمكن نكران وجود بعض التأثير للعوامل الجغرافية على المؤسسات السياسية وعلى السلوك السياسي . وينبغي أن نفرق في هذا الشأن مابين تأثير الاقليم أو الجغرافية الطبيعية ، وبين تأثير السكان أو الجغرافية البشرية .

تأثير الاقلــيم :-

جميع الأمم تقريباً تختص بأقاليم من سطح الكرة الأرضية تستقر عليها وتقيم مؤسساتها وتشيد معالم حياتها عليها . ويتوزع الاقليم من ثم الى وحدات ادارية : مناطق ومحافظات ومدن وأرياف . وتحتوي هذه الوحدات نشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات . وفي الاقليم أيضاً تقوم شبكات من العلاقات الاجتماعية المختلفة الناجمة عن التفاعلات بين الافراد والجماعات والتي تكون بمجموعها الحياة الاجتماعية . وتنبثق عن ذلك فكرة « الوطن » حتى بالنسبة الى الفرد الذي يعيش في خارجه ، وماهو أهم من ذلك بروز المجتمع السياسي وتشكيلة المؤسسات التي هي الدولة . ومن هذه الناحية فان سياسة الدولة الداخلية منها والخارجية ترتبط بالظروف الجغرافية لاقليمها . ويمكن أن نتبين ذلك على مستويين ، هما السياسة الدولية والسياسة الداخلية .

١ - الاقليم والسياسة الدولية :

أن اهمية الاقليم في السياسة الدولية تظهر في المجالات التالية :

أ - الاقليم موضوع الظاهرة أو العمل السياسي :

وذلك لأن الاقليم يعتبر أحد المقومات الأساسية لتكوين الدولة الى جانب السكان والحكومة والسيادة . ولايعترف بصفة الدولة من قبل الدول الأخرى الا اذا وجد اقليم معين ذي مساحة نسبية تختص به مجموعة من السكان دون غيرها على سطح الكرة الأرضية . والاقليم يحتوي على النشاطات السياسية في الدولة ، فهو الاطار العام لها سواء تعلق ذلك بنشاطات الدولة السياسية أو الأحزاب أو الجمعات ، أو الأفراد . وبعبارة أخرى أن المجتمع السياسي اطاره الاقليم الجغرافي للدولة « فالمجتمع السياسي له حدود ، أي

أنه يمارس صلاحية قانونية كاملة على اقليم محدد ، سواء كان هذا الاقليم واسعاً أو صغيراً .. وذلك هو العلامة المادية على الاستقلال السياسي وعلى نطاق نفوذ القوانين .. »[1] و « .. الحدود هي التي تعطي المعنى لأعمال الحرب ، وهي التي تعين الأجنبي ، وتعين أيضاً الأوضاع التي تضلل أحياناً الانسان وتعلقه الى أعمق ما في وجوده : أي أوضاع المنفى ، والحرمان من الاقامة ، والهجرة الخ ... »[2] بل نستطيع أن نقول أن الاقليم هو الوعاء الطبيعي للمجتمع السياسي وفيه تتفاعل كافة العناصر المادية والمعنوية ، الطبيعية والبشرية ، وتتبلور فيه الحياة المشتركة وتنبعث عنه الظواهر الاجتماعية المتنوعة . هذا الوعاء ، بحكم استمرارية بقائه ، يربط الماضي بالحاضر ويؤثر اتجاهات المستقبل . فالتراث يختلط بالواقع الراهن ، ويختلط الحاضر بطموحات وآمال الأمة والشعب في المستقبل .

وعلى صعيد آخر ان الاقليم يكون موضوع العمل السياسي عندما تقوم دولة بضم اقليم معين أو الحاق مقاطعة ما بها ، أو تغزو اقليم الدولة بكامله ، ومازالت الحياة السياسية الدولية حتى الوقت الحاضر مليئة بمشاكل سياسية ناجمة عن مطالبة دولة باقليم معين ، أو تعيين الحدود بين دولتين أو أكثر ، كالصراع بين انجلترا والأرجنتين حول جزر مالوين والصراع بين تركيا واليونان على جزيرة قبرص ، والصراع بين الصين من جهة وبين الهند والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى ، ومشاكل الحدود الشائكة بين بعض الدول الافريقية والآسيوية التي خططتها الدول الأوروبية أثناء السيطرة الاستعمارية ولم تعد تتلائم مع كيانات عهد الاستقلال في هذه الدول .

والأمثلة على ذلك عديدة منها الحدود التي خططتها سلطات الاحتلال البريطاني والفرنسي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في أقطار المشرق العربي ، وكذلك تعيين الحدود العراقية الايرانية والحدود العراقية التركية ، الذي جرى بهدف المحافظة على مصالح الدولتين الاستعماريتين في المنطقة وتجاهل كل الاعتبارات القومية والحضارية والدينية واللغوية ، وان تعيين الحدود بين الهند وباكستان قام به موظف انكليزي في عام ١٩٤٧ وكان ومايزال مصدراً دائماً للنزاع بين البلدين ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن

---

(1) Pinto et Grawitz, op.cit. P.38.

(2) Ibid, P.39.

النزاع الهندي ـ الصيني على الحدود . أما في أفريقيا فقد قامت الدول الاستعمارية بتعيين الحدود بين الأقطار التي استعمرتها خلال القرن التاسع عشر بناء على معطيات سياسية وادارية ، وفي ظل ظروف تختلف عن الظروف القائمة في الوقت الحاضر . اذ شق هذا التخطيط قبائل تسكن في مناطق منعزلة تماما عن النواحي الأخرى ، من ذلك ماحدث بقبيلة بوكونغو Bo Congo التي شطرت الى ثلاثة أقسام في كل من الكونغو برازفيل والكونغو ليبولدفيل وانغولا . الأمر الذي أدى الى ايجاد مستعمرات صغيرة جداً يسهل السيطرة عليها والتحكم بها ادارياً . وقد أدى تخطيط الحدود بهذا الشكل الى شرذمة السكان وتمزيقهم في أقطار عدة . ومثل ذلك يقال أيضاً عن الحال في كل من غينيا البرتغالية ، وريو دو اورو ، وريوموني والصومال الفرنسي . ولضآلة الوحدات العشائرية في هذه المناطق ، فان مشاكلها قلما لفتت الأنظار اليها في الحياة السياسية الدولية .

أما غامبيا فقد عينت حدودها على أسس لاتتعلق بعوامل جغرافية أو سكانية ، وقد برز ذلك بوجه خاص بعد أن نالت استقلالها ، اذ لم تتمتع بأي فوارق جغرافية أو خطوط فاصلة لها عن البلدان المحيطة بها ، سواء من الناحية الاقتصادية أم الثقافية أو العرقية[٣] .

ويلاحظ أن الحركات القومية في الأقطار الافريقية الواقعة جنوب الصحراء جرت ضمن الحدود التي خططتها السلطات الاستعمارية نفسها من قبل ، وقد اعتبرت الحدود الاستعمارية اطاراً للحدود الوطنية الجديدة . وبعد الاستقلال ظلت هذه الأقطار تحمل اثار مكائد القوى الاستعمارية المتنافسة فيما بينها . مثال ذلك أن غابيا الضئيلة المساحة الواقعة في غربي افريقيا تمتد حدودها ٣٠٠ ميل طولاً في حين أن حدودها عرضاً هي ٢٠ ميلاً فقط . وحدودها وتوجهها يشيران الى الخصومة الفرنسية البريطانية في القرن التاسع عشر أكثر مما يدلان على واقعها الاجتماعي والاقتصادي المعاصر .. وتقطع الحدود الاستعمارية أيضاً عبر التجمعات العشائرية في أماكن عدة في القارة . وقد كونت عدة دول تشتمل على تشكيلة متنوعة من التجمعات العشائرية أو عدد صغير من الجماعات

---

(3) Fred R. Von der Mehden : Politics of developing nations. Prentice – Hall, Englewood Cliffs , New Jersey, 1964, P.38.

العشائرية ، المنخرطة في صراع دائم . وبعد الاستقلال ان التأثير الموحد لكفاح حركة التحرر من السيطرة الاستعمارية استطاع أن يقضي على النزعة العشائرية . وقد كانت المشكلة الكبرى للساسة الافريقيين هي توحيد التجمعات العشائرية في دولة قومية .. وفي بعض الأحيان يمكن للاختلافات الأثنية أن تؤدي الى حرب أهلية ، كما حدث في نيجيريا عندما قاد ضباط من عشيرة ايبو حركة انفصالية في بيافرا واعلنوا استقلالها في عام ١٩٦٧ ، واستمرت الحرب الأهلية ثلاث سنوات . لقد انجزت نيجيريا حريتها السياسية ، ولكنها بقيت كما هو حال عدة بلدان افريقية أسيرة الجغرافية السياسية للاستعمار(٤) .

ويبرر كتاب الغرب الحدود المصطنعة بالأوضاع المتخلفة في البلدان النامية ذاتها ، وعلى حد قول ريشارد هاريس : « رغم أن الاستعمار الغربي قد ساهم في فوضى الحدود القائمة بين الدول النامية ، الا ان المسؤولية لاتنصب بكليتها عليه . اذ لم يكن لهذه البلدان حدود معينة ، ولاالشعور بالانتماء الى قطر ما يدعى وطن . اذ أن هذه المقومات لم توجد الا في حالات نادرة عندما كان الولاء يذهب الى ملك أو دين أو قبيلة باعتبارها بديلاً أكثر فعالية عن الوطن »(٥) . وبعكس هذا الاتجاه يذهب الكاتب السوفيتي يودن الى ان الدول الاستعمارية أوجدت هذه الحدود المصطنعة عن سابق قصد لقصد خلق مصادر نزاعات في المستقبل بين الدول النامية ، وعلى الأخص في افريقيا ، لغرض استغلالها ، ومن ثم بقاء نفوذها السياسي والاقتصادي(٦) .

يترتب على نزاعات الحدود اثار وخيمة بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، اذ فضلاً عن أن التوترات السياسية بشأنها تؤدي الى زيادة الانفاق العسكري ، على حساب الجهود المبذولة في التنمية والتطوير ، فانها بالمقابل تؤدي الى اعاقة تحقيق بناء الوحدة الوطنية ، اذ تظل التجمعات القائمة على أساس عشائري أو عرقي أو ديني أو لغوي قلقة ومتذبذبة في

---

(4) John R. Short : An Introduotion to Political qeography.
Routeldge and Kegan Paul, London, 1982, P.35.

(5) Richard Harris, P. 17.

(6) Yu A. Yudin : Some Problems of the establishment of national States in the Independent African Countries, in: The Third World in Sovier Perspective, edited by Thomas Perry. Thornton, New Jersey, 1964, P. 263.

ولائهـا الـوطني بين عـدة دول . وفي أغلب الأحيـان يظـل أفراد أمثـال التجمعـات يدينون بولائهم الى وحداتهم المبعثرة في عدة أقطار وليس الى الدولة التي يعيشون فيها .

ب ـ تأثير الاقليم على السياسة الخارجية :

اذا كانت السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الـداخليـة فلاريب في أن المعطيـات الجغرافية بأنواعها المختلفة ، سواء اكانت مادية كوقع اقليم الدولة الجغرافي ، وطبيعتـه ، أم بشرية تدخل كعوامل مؤثرة في وضع السياسة الخارجية وفي تطبيقهـا . مثـال ذلـك أن يعزى حياد سويسرة خلال زمن طويل ، الى موقعها الجغرافي وعزلتها الطبيعية عن بـاقي دول أوربا وراء الجبال التي تحيط بها . اذ تشكل هذه الجبال موانع ضد أي هجوم أو غزو خـارجي . والأمر نفسـه مع الجـزر البريطـانيـة التي أثرت بحكم طبيعتهـا على السيـاسـة الخارجية البريطانية فأبعـدتهـا عن مشـاكل القـارة الأوربيـة ودفعت بهـا الى التوجـه نحو مجـالات دوليـة أوسع . والواقع أن هـذه العوارض الطبيعيـة الجبليـة أو البحريـة كـونت ضمانات حماية لأقطار عـديـدة من الأخطـار الخـارجيـة ، وضمنت ذلـك عـاملاً في تقرير علاقاتها الدولية . وبهذا الشأن فان مقولـة نـابليون المشهورة « سيـاسـة الـدولـة كـائنـة في جغرافيتها »(٧) تأخذ كامل أبعادها .

ج ـ الستراتيجيات العالمية :

يمكن أن يكون الاقليم مسرحاً للعمل السياسي ،وذلك عندما تؤخذ بلـدان العـالم المختلفـة بـاعتبـارهـا تكون أجزاء من وحـدة كبرى هي العـالم (أو الكرة الأرضيـة) التي

---

(7) Cite Par Maurice Duverger : Introduction ... op.cit.

– H.J. Mackinder : qeographical Pivot of History.

qeographicl Journal , 1940, No. 23. PP.421 – 442.

– H.J. –: Democratic Ideals and Reality : A study in The Politics of Reconstruction. Constable, London, 1919.

–: The round world and the winning of the Peace. Foreign Affairs, 1943, No. 21, PP.595 605.

تكون بمجموعها مسرحاً عاماً للعلاقات الدولية . وعندئذ يختلط علم الجيوبولتيك بتاريخ الدبلوماسية . كل الامبراطوريات قامت على هذا الأساس رغم التبريرات المختلفة التي صاحبتها بصورة سافرة أم مقنعة . وليس هنا مجال بحثها ، وانما نتطرق الى نظرية واحدة منها فحسب ، وعلى سبيل المثال ، هي نظرية « أرض القلب The Heartland التي صاغها الجغرافي الانكليزي ماكندر ، فظهرت عام ١٩١٩(٨) ، ومازال يأخذ بها بعض الدبلوماسيين والقادة العسكريين على نحو أو آخر . اذ يرى ماكيندر أن العالم بشعوبه مؤلف أساساً من القارات الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا التي تشكل بمجموعها مايسميه بـ « الجزيرة العالمية » التي تؤلف مركز الثقل في السياسة العالمية كلها . وتتكون هذه البقعة الشاسعة من الكرة الأرضية من بلدان محاذية للبحار ، ومتطورة ، وذات كثافة سكانية عالية . ومع أنه توجد مناطق قليلة السكان فيها وأقل تطوراً في مجالات الحضارة والمدنية من المناطق الأخرى ، غير أن هذه الجزيرة العالمية تشتمل على منطقة ذات أهمية ستراتيجية فائقة بحيث أن من يسيطر عليها يسيطر على جميع أنحاء العالم . ويطلق ماكيندر على هذه المنطقة « أرض القلب » أو « قلب العالم » ، ويعرض ماكيندر ان آسيا الوسطى كانت محور التاريخ اذ خرج منها الفرسان فسيطروا على آسيا وأوربا بسبب تفوقهم في الحركة والانتقال . ومع عصر الاكتشافات البحرية الذي بدأ في عام ١٤٩٢ مال ميزان القوى الى جانب الدول المحاذية لشواطىء البحار ، وبخاصة بريطانيا . ولكن هذه الحقبة في تقدير ماكيندر قد انتهت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بانتهاء أهمية التجارة ، وبدأ تعاظم الصناعة وتأثيراتها على قدرات الدول ، وذلك بعد أن تطورت تكنولوجية النقل ، وبخاصة السكك الحديدية ، الذي جعل ميزان القوى يميل مرة أخرى الى جانب الدول البرية . ومن ثم فان المنطقة ـ المحور أخذت تؤكد نفسها

---

٨ ـ في الواقع ان افكار ماكيندر ظهرت في مناسبات ثلاث ، الاولى في عام ١٩٠٤ عندما القى بحثا بعنوان (المحور الجغرافي للتاريخ) في الجمعية الجغرافية الملكية، ثم نشر في العدد ٢٣ من المجلة الجغرافية لعام ١٩٠٤ ، ثم اعاد النظر في الافكار السابقة فعدل بعضها واضاف بعضا اخر ، ثم نشرها في عام ١٩١٩ ، وهي السنة التي انعقد فيها مؤتمر فرساي للصلح بباريس بعد الحرب العالمية الاولى ، وذلك في كتاب صدر بعنوان (المثل العليا الديمقراطية والواقع، دراسة في سياسة اعادة البناء) وفي هذا الكتاب استبدل تعبير (منطقة المحور) الذي استخدمه في البحث السابق الذكر بتعبير (ارض القلب) وفي عام ١٩٤٣ قدم ماكيندر وهو في الثانية والثمانين من عمره الصيغة الاخيرة لافكاره التي كانت مترابطة مع ظروف الحرب العالمية الثانية، انظر :

باعتبارها بمنأى عن تأثير القوى البحرية ويحيط بها هلال داخلي ، من الأرض في قارتي أوربا وآسيا ، كما يحيط بها هلال خارجي من الجزر والقارات التي تقع فيما وراء أوربا وآسيا يحميها من التعرض الى أخطار القوى البحرية(٩) . ومنطقة القلب هذه تحتل مركزاً ستراتيجياً في تحالفات الدول الكبرى في العالم . لأنها تضغط على حدود أقطار عديدة ، ويسيطر عليها الروس الذين بوسعهم أن ينموا قدرات اقتصادية هائلة في المنطقة بمأمن من التهديدات التي تأتي من البحر .

ثم يشخص ماكيندر وجود هذه المنطقة في اقليم الاتحاد السوفيتي ، حيث تمتد من البحر الأبيض الذي يحاذي الاتحاد السوفيتي في شماله الغربي حتى صحاري آسيا الوسطى . أما حدودها الغربية فهي الخط الذي يمتد من بحر البلطيق في الشمال حتى البحر الأسود في الجنوب . وهي منطقة ذات أرض خصبة ، وتمتد من الشرق الأقصى حتى باريس « لؤلؤة الغرب » كما يصفها . ويدعو ماكندر هذه المنطقة بالأرض الوسطى . ثم يصوغ بعد ذلك فكرته الرئيسة على النحو التالي : « ان من يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على الأرض الوسطى ، ومن يسيطر على الأرض الوسطى يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم »(١٠) ، وترجمة ذلك من وجهة نظر ماكيندر في الواقع يتضمن مايلي :

أولاً : يجب أن تمنع روسيا (أو أية دولة تسيطر على منطقة المحور) من التوسع في الأراضي المحاذية لها ، لأن ذلك يؤدي الى السيطرة على العالم ، وللحيلولة دون تحقق ذلك الحدث الذي بدت بوادره بالتحالف الروسي - الألماني يجب أن يخلق طرف ثالث من الدول المستقلة الوسطى والمستقرة بين روسيا وبين المانيا .

ثانياً : في حالة قيام مثل هذا التهديد على القوى البحرية ان تدعم الجيوش البرية في رؤوس الجسور القائمة في كل من فرنسا ، وايطاليا ، ومصر ، والهند ، وكوريا وذلك

---

(9) Peter J. Tayler : Pocitical qeography. Longman, London, 1985, P.38.

(10) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. pp. 99 – 100 Rorer – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.209.

لاجبار دول منطقة المحور على نشر قواتها البرية[11] . وكما يلاحظ ان أفكار ماكيندر هذه تنطوي على تبرير ستراتيجي للوجود البريطاني . في مناطق ماوراء البحار في العالم ، كما تؤشر أيضاً الى أن بريطانيا مازالت تمتلك دوراً للقيام به في عهد الامبريالية .

والواقع أن هذه النظرية يصعب التسليم بها . فبحكم كونها نظرية تعنى أنها عامة تنطبق على الحياة السياسية الدولية قبل ظهور النظرية في عام ١٩١٩ كما تنطبق على العالم بعد التاريخ المذكور . والا فان وجود امبراطوريات كبرى في التاريخ ذات أبعاد عالمية كالامبراطورية الرومانية والامبراطورية العربية ثم الامبراطوريات الأوربية الانكليزية والفرنسية وغيرها تتناقض مع مضمون النظرية . وعلى صعيد آخر أن هذه النظرية ظهرت عندما كانت القوى الكبرى تتركز في أوربا . وتسعى الى التوسع في آسيا وأفريقيا . في حين أن ظهور الولايات المتحدة واليابان كدولتين كبيرتين ، الأولى خارج الجزيرة العالمية ، والثانية خارج المنطقة المذكورة يذهب باتجاه معاكس لما تذهب اليه النظرية . وفضلاً عن ذلك أن ألمانيا النازية استطاعت تقريباً أن تسيطر على المنطقة المذكورة ، ولكنها لم تستطع أن تسيطر على العالم . أما الاتحاد السوفيتي الذي توجد المنطقة المذكورة بجميع أبعادها في حدود اقليمه أو في مناطق نفوذه لم يستطيع أن يسيطر على العالم . وعلى صعيد آخر أن تطور المجتمع الدولي وعلى الأخص في مجالات التنظيم السيـ . والاقتصادي وكذلك تقدم وسائل المواصلات ، جعل أجزاء العالم تتقارب بعضها من الـ ـض الآخر ، بحيث لم تعد قارة أو قطر يكون جزيرة منعزلة عن القارات أو البلدان الـ ـخرى ، وقد عزز من هذا الاندماج تطور الأسلحة بحيث أن حرباً عالمية يمكن أن تدور على سطح الكرة الأرضي بكليته . وبايجاز يمكن أن يقال أن هناك أسساً مادية على الأقل لعالم واحد .

وفي الواقع ان أفكار ماكيندر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة بريطانيا والظروف الدولية التي كانت سائدة ، ففي عام ١٩٠٢ عقدت بريطانيا معاهدة مع اليابان لردع التوسع الروسي ، وفي عام ١٩٠٥ اندلعت الحرب الروسية ـ اليابانية . ومن ناحية أخرى

---

(11) John R. Short : An Introduction To Politicl geagraphy..

Routledge and kegan Paul. London, 1982.

PP.26 - 30.

أراد ماكيندر أن يلفت النظر الى ان عصر التوسع البحري قد انتهى . وقد أخذ العالم يكون نظاماً سياسياً بحيث غدت الدول الامبريالية تواجه بعضها البعض ، وان ماتقوم به من نشاطات سياسية يكون له صدى لدى الدول الأخرى .

وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت سياستها تقوم تقليدياً على المحافظة على توازن القوى في أوربا بحيث لاتستطيع دولة أوربية قارية أن تهدد بريطانيا ، ومن ثم فان سياستها كانت تهدف الى منع المانيا من التحالف مع روسيا للسيطرة على المنطقة ـ المحور ، وامتلاك مصادر الثروة الطبيعية لقلب الامبراطورية البريطانية . وفي تقدير ماكيندر أن بريطانيا في عام ١٩٠٤ لم تكن قوية كما في الماضي لمواجهة ظهور دول أوربية قارية ، وبخاصة المانيا التي تطورت الصناعة بها الى حد كبير ، ومن ثم كان على السياسة الخارجية البريطانية أن تكيف نفسها مع ظروف الأوضاع الجديدة(١٢) .

وعندما عرض ماكيندر افكاراً جديدة في عام ١٩١٩ كان مؤتمر فرساي للصلح منعقداً بباريس ، وكان رجال الدولة والمندوبون الآخرون في المؤتمر يخططون خارطة جديدة لأوربا . ولذلك فقد عرض ان آسيا الوسطى هي (أرض القلب) وهو مفهوم أوسع من مفهوم (المنطقة المحور) ، ومبعثه أيضاً الخوف من سيطرة المانيا على أرض القلب . وتأكيده على أوربا الشرقية باعتبارها الطريق الستراتيجي الى أرض القلب كان يعني وجود شريط من الدول يفصل مابين المانيا والاتحاد السوفيتي ، وهو ماحققته الدول الكبرى فعلاً مع أنه أثبت فشله عندما احتلت المانيا أقطار أوربا الشرقية لكي تجتاح جيوشها الغازية أرض الاتحاد السوفيتي(١٣) .

أما طروحات عام ١٩٤٣ فقد كانت ذات صلة بظروف الحرب العالمية الثانية التي عقد فيها تحالف بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة باعتبار ان ذلك يحقق التعاون والعمل بين (أرض القلب) ـ في الاتحاد السوفيتي ـ وبيّن محيط الأرض الوسط Midland Ocean ، أي شمال الأطلسي ، لغرض السيطرة ثم القضاء على الخطر الألماني(١٤) .

---

(12) Peter J. Taylor, op.cit. PP. 39 – 39.

(13) Ibid. P. 39 – 40.

(14) Ibid. P.40.

السيطرة على البحار والبحث عن النفوذ السياسي :

وعلى صعيد آخر ان الستراتيجيات الحديثة أولت اهتماماً بالغاً بالبحر باعتباره عنصراً هاماً في قوة الدول على الصعيد العالمي . ولذلك فانها سعت الى تعزيز قوتها البحرية على نحو يضاهي قواتها البرية والجوية أو يزيد عليها . والقوة البحرية هي القوة العسكرية المحمولة بحراً ، سواء على سطح البحر أو تحته أو في أجوائه . ولذلك فان كثيراً من المختصين بالستراتيجية البحرية يرون أن القوة البحرية لأي بلد لاتتعين بالأسلحة والقوات المسلحة فحسب وانما أيضاً بأسطولها التجاري ، وبالصيد ، وبأساطيلها في المحيطات وكذلك بتقاليدها البحرية .

وعليه ينبغي الا تعتبر السفن الحربية وحدها هي القوة البحرية وانما يجب ان يضاف اليها كل العناصر الأخرى للقوة البحرية التي يمكن أن تحمل بحراً ، سواء تأتت عن البر أو الجو الذي يعلو البر ، أو الفضاء الخارجي . ومن المعروف عسكرياً في الوقت الحاضر ان القوات العسكرية ذات القواعد البحرية والقوات البرية والقوات الجوية تعمل في الوقت الحاضر في كل الأوساط الطبيعية ، ولذلك فانه يصعب في الوقت الحاضر أن تنفصل القوة البحرية عن كل من القوة البرية أو القوة الجوية ، مادامت السفن الحربية يجب أن تواجه التهديدات التي تأتيها من البر ، أو من الجو ، في نفس الوقت الذي يجب عليها أن توجه التهديدات التي تأتيها من السفن الحربية للعدو .

ان للبحرية هدفان هما حماية التجارة ، أي تأمين طرق التجارة في المحيطات ، والهدف الثاني هو امتلاك قواعد التجارة البحرية ، والمستعمرات والقواعد في الأماكن النائية . ولذلك فان حماية التجارة في أوقات السلم ، يضاف اليها حماية خطوط المواصلات البحرية في وقت الحرب كان ومايزال الهدف الرئيس للدول في سعيها لغرض قوتها العسكرية في البحار .

ولم تعد الدول في الوقت الحاضر تستخدم البحرية لغرض السيطرة على المستعمرات ، وانما تستخدم الطرق الدولية في أعالي البحار لدرء التهديدات الموجهة لخطوط مواصلاتها ، ولكي تنقل قواتها العسكرية ولكي تدعم النظم السياسية الموالية لها ، وتردع أعدائها ، أو تشل قدرات خصومها في المناطق البحرية .

ويلاحظ أن الدول التي تمتلك مثل هذه القدرات البحرية وعلى نطاق دولي واسع هي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر . وهذه القدرات مكنتها من تحقيق ستراتيجيات عالمية ، وذلك بنشر نظم الأسلحة الستراتيجية في البحر ، واتخاذ اجراءات ازاء نظم الاسلحة الستراتيجية لخصومها . وقد ظل القصف البحري لسواحل البحار خلال زمن طويل يعتبر أحد جوانب القوة البحرية ، ولكن مع ظهور الأسلحة الستراتيجية المحمولة بحراً والتي يطلق عليها عادة ـ قوات الردع الستراتيجية المحمولة بحراً برز عامل هام جديد ، هو أن القوات البحرية أخذت تستخدم البحر كقاعدة تنطلق منها لتهديد الستراتيجية في البر . والدول التي تسعى الى نشر قوات الردع الستراتيجية المحمولة بحراً عليها أن تخفيها عن انظار القوى الأخرى ، وان تصد أي هجوم تتعرض له ، وكذلك ان تضمن أمن المحيط الذي تتحرك فيه . ولذلك فان البلدان المهددة بقوات الردع الستراتيجية المحمولة بحراً مضطرة الى البحث عن الوسائل الكفيلة باكتشافها وتدميرها .

أما الهدف الأساسي الثاني فلم يظهر واضحاً الا خلال العقد السادس من هذا القرن . اذ أن الدول تسعى لممارسة القوة العسكرية في البحر لكي تمتلك أو توسع نصيبها في مصادر الثروة الموجودة في قاع البحر ، أو لكي تحميها من تهديدات الآخرين . والبحر باعتباره وسيلة نقل كان دائماً ينظر اليه كمستودع للموارد الطبيعية ، وعلى الأخص المواد الغذائية التي تستخلص منه ، وكذلك حماية صيد الأسماك ، وكان ذلك لزمن طويل الوظيفة الصغرى للأساطيل البحرية . غير أن المعلومات الحديثة المتيسرة أعطت للبحر معنى آخر باعتباره مصدراً كبيراً للمواد الغذائية والطاقة والمواد الخام الصناعية ، وتبعاً لذلك تغيرت أيضاً النظرة الى الأهمية التي ينطوي عليها البحر . من ناحية ان تقدم التكنولوجيا زاد في أمكانات استخلاص الموارد الطبيعية من البحر ، وعلى الأخص في المحيطات ، وكذلك استغلال النفط والغاز البعيد عن الشواطيء . ومَن ناحية أخرى ، ان ضغط النو السكاني المتصاعد وتوقع ارتفاع مستويات المعيشة قد زاد في ادراك خطورة ندرة الموارد الطبيعية ووجوب المبادرة فوراً لمعالجة الأمر قبل فوات الأوان .

لأسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها قلة السكان في العالم وضآلة الامكانات التكنولوجية المتيسرة ،لم يكن بالوسع استغلال مافي البحر من موارد طبيعية . أما في

الوقت الحاضر فان اتجاه الحركة يسير نحو تضييق المجالات البحرية الدولية . اذ تطالب دول عديدة بتوسيع حدود المياه الاقليمية وتكييف حقوق المرور البحري البريء فيها ، بحيث تشمل مناطق تنطوي على حقوق اقتصادية تمتد الى ٢٠٠ ميل بحري أو أكثر عن الساحل ، وكذلك تقييد الحريات التقليدية فيما يتبقى من أعالي البحار ، كأن يتم ذلك عن طريق اقامة هيئة دولية تشرف على القاعات العميقة للبحار ، لكي يتسنى توزيع مصادر الثروة فيها بصورة عادلة .

قد تؤدي المطاليب المذكورة أو لاتؤدي الى اقرار حقوق جديدة يتضمنها قانون البحار . فاذا تم ذلك ، فان البلدان ستظل تسعى الى ممارسة سلطة عسكرية في البحر لضمان هذه الحقوق . وان لم يتحقق ذلك ، فان البلدان سوف تستخدم القوة العسكرية في أية حالة لكي تفرض مطاليبها في وضع مضطرب سائد ... والى جانب تثبيت الحقوق القانونية حول مصادر الثروة في البحر وفي أعماقه وتضمينها قانون البحار ، هناك تزاحم آخر أقل شهرة يدور حول الوسائل العسكرية التي تمكن البلدان من فرض مطالبها ، وهي : زوارق الدوريات (الحراسة) ، والمراقبة الجوية ، والصواريخ المضادة للسفن ، وهجمات الغواصات . ومادامت أسلحة البلدان البحرية تصل عبر البحر وتلتقي فيما بينها ، فان يبرز في البحر مصدر جديد للصراع الدولي الذي كان موجوداً في البر فقط ، ذلك المصدر هو الحدود المتنازع عليها بين الدول . ويحوم فوق الصراع على مصادر الثروة الطبيعية في البحر شبح ماركنتيلية جديدة - أي استخدام القوة لا للدفاع عن الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلدان بصورة شرعية وانما للاستيلاء على الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلدان بصورة شرعية وانما للاستيلاء على الموارد الطبيعية التي يمتلكها الآخرون - وقد غدا هذا الشبح أكثر تهديداً بعد خطاب هنري كيسنجر في ٢ كانون الثاني ١٩٧٥ الذي أشار فيه الى امكان ان تقوم الولايات المتحدة بالاستيلاء على تسهيلات انتاج النفط في الخليج العربي ... وعليه فان البلدان في الوقت الحاضر في سعيها وراء الموارد الطبيعية في البحر عليها أن تسعى أيضاً الى ممارسة سلطة عسكرية في البحر .

د - الجغرافية كأساس لايديولوجية :

تدخل الجغرافية عملاً هاماً في تقرير السياسة عندما تصبح أصولاً تنبثق عنها عناصر ايديولوجية متنوعة تتعلق بتقرير المصير أو تعيين الحدود الطبيعية كنهر أو

سلسلة من الجبال هي عند بعض الباحثين حدود طبيعية أفضل من الحدود المتفق عليها بموجب مواثيق دولية ، بل أنها قد تصبح حقاً للشعوب في انفصالها عن الشعوب الأخرى ، كما هو الحال مع الحركات الانفصالية مثلاً في كورسيكا وفي اقليم الباسك الأسباني والفرنسي واقليم بريتانيا في فرنسا وبلاد الغال في انكلترا . ومع ذلك يجب أن يؤخذ العامل الجغرافي هنا ضمن عوامل أخرى سياسية وأثنية وغيرها .

هـ ـ المجال الحيوي :

لقد بدت طلائع فكرة المجال الحيوي لدى فردريك راتسل (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) كجزء من علم الجيوبولتيك الذي كان شائعاً في الأوساط الأكاديمية الألمانية في مطلع هذا القرن . وقد انطوى على هذه الآراء كتابه « الجغرافية السياسية » الصادر عام ١٨٩٧ . غير أن الذي صاغ آراء راتسل المذكورة بشكل نظرية تحمل اسم « المجال الحيوي » هو كارل فون هوز هوفر على الأخص الذي كان مديراً لمعهد الجيوبولتيك في جامعة ميونيخ ، وعنها أخذها وطبقها النازيون منذ وصولهم الى الحكم عام ١٩٣٣ حتى سقوط النظام النازي عام ١٩٤٥ . ومفاد هذه النظرية كما يقول فردريك راتسل : « ان جذور كل حياة الدولة موجودة في الأرض التي تنظم مصير الشعوب بوحشية عمياء »[١٥] لأن الدولة كالكائنات الحية لها ارادة مشروعة في أن تستحوذ على المجالات والمناطق حتى ولو وجدت في البلدان المجاورة لها ، اذا كانت مصادر الثروة الطبيعية فيها ضرورية لازمة للمحافظة، على بقائها ، واذا كانت هذه البلدان ذاتها لاتستطيع أن تقدر قيمة هذه الثروات الطبيعية وتستغلها على الوجه الأتم ، فكل شعب موهوب بالاحساس بأهمية الأرض (المجال) ينبغي له الاستحواذ عليه ولو على حساب الشعوب الأخرى الأقل موهبة في ذلك . والواقع أن النازيين ادعوا بأن العرق الجرماني له حس بأهمية الأرض متفوق على الشعوب الأخرى وبوسعه استغلال مصادر الثروة الطبيعية فيها ، ومن ثم فله حق طبيعي في الاستيلاء على المجالات الحيوية في البلدان المجاورة لألمانيا . وقد طبق النازيون نظرية المجال الحيوي على مستويين ، خارجي وداخلي . فالمجال الحيوي الخارجي يعني « أن ألمانيا توجد في كل مكان يعيش فيه ألماني ويتكلم اللغة الألمانية

(15) Cit.par Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.267.

ويفكر بطريقة ألمانية وعليه فان مناطق بيرانو وليتوانيا ودانزغ وستراسبورغ تعتبر مناطق ألمانية .. ومن ثم يجب لاتجميع هؤلاء الألمان في داخل ألمانيا وانما توسيع ألمانيا نفسها بضم هذه الأقاليم اليها ... »(١٦) وعليه فقد ضمت ألمانيا النازية في ١٣ آذار ١٩٣٨ النمسا التي يتكلم شعبها اللغة الألمانية بعد اجراء استفتاء مصطنع . وجاءت المحاولة الثانية بضم تشيكوسلوفاكيا اليها لأن سكان منطقة السوديت الغنية بالحديد يتكلمون اللغة الألمانية ، وفرضت الحماية على البلاد بكلتيها في ١٥ آذار ١٩٣٨ . ثم جاءت المحاولة الثالثة بضم مينائي ممل ودانزغ ، وأعقبها بعد ذلك غزو الأراضي البولونية في أول ايلول عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك غزو واحتلال كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وهنغاريا ودول البلطيق ويوغسلافيا واليونان ، والنرويج والدانمارك والاتحاد السوفيتي .

اما المجال الحيوي الداخلي فيقوم على أساس تطهير ألمانيا من العروق غير الآرية فيها لكي يجد الألمان متنفساً لهم في داخل ألمانيا ذاتها.

وعلى نحو مماثل لذلك طبقت الحركة الصهيونية الافكار المتعلقة بالمجال الحيوية بعد أن كيفتها مع طبيعة أهدافها. فهي تتوجه الى اليهود في جميع أنحاء العالم وبغض النظر عن جنسيات البلدان التي يعيشون فيها. وفي فلسطين المحتلة يطبق الكيان الصهيوني قواعد قانونية صارمة في التفريق بين من هو يهودي ومن هو غير يهودي. بل ان المعيار المأخوذ به في هذا الشأن ينطو على عنصرين مقيتة، أدانتها منظمة الأمم المتحدة باعتبار (الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.) ومن ناحية أخرى ان الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن بنى كل تحركاته راغ أساس التوسع الأراضي. ولهذا السبب لم يورد اية اشارة الى مسألة حدود مع الأقطار المجاورة له، هذا في نفس الوقت الذي يبذل جهوداً متواصلة لشرذمة الأقطار المذكورة لغرض اقامة دويلات صغيرة لايعتد بثقلها في منطقة الشرق الاوسط.

٢ ـ تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الداخلية :

ان العوامل الجغرافية التي تؤثر في السياسة الداخلية هي المناخ والموارد الطبيعية ثم حجم الاقليم وطبيعته ، وذلك على النحو التالي :

---

(16) Jacques Morau et al op.cit. p.368 – 369.

أ ـ عوامل المنـــاخ : لقد حظي تأثير المناخ على الظاهرة السياسية بعناية واهتمام المفكرين منذ الزمن القديم ، فكرس لـه هيبوقراط كتـابه المعنون « المطول حول الهواء والماء والأماكن » ، وتطرق اليه هيبودروت في كتـابـه « التـاريـخ » ، وفعل مثل ذلـك أفلاطون في مؤلفه « القوانين » في الفصل الخامس منه ، وكذلك أرسطو في القسم السـابع من كتابه « السياسة » . فقد أشـار أرسطو الى العلاقـة القـائمة بين المنـاخ وبين الحريـة السياسية ، فالمناخ البارد يؤدي الى الحرية ، والمناخ الحار يؤدي الى العبودية ، أما المناخ المعتدل فيجعل الأفراد أحراراً الا انهم مرتبكون ولايعرفون كيف يقيموا نظـام حكم منسق وستقر . وقد استعيدت هذه المفـاهيم فيما بعـد من قبل جـان بودان وسونتسيكو وغيرهما(١٧) .

يذكر جـان بودان في مؤلفـه « الجمهوريـة » الصـادر عـام ١٥٧٦ : « ان شعوب المناطق المعتدلـة المنـاخ هم أكثر قوة من شعوب الجنوب غير أنهم أقل مكراً منهم وهم أكثر فكراً من شعوب المنـاطـق الشماليـة وأقـل قـوة منهم ، غير أنهم أكثر أهليـة للقيـادة وحكم

يذكر جان بودان في مؤلفه «الجمهورية» الصادر عام ١٥٧٦ :

«أن شعوب المناطق المعتدلة المنـاخ هم أكثر قوة من شعوب الجنوب غير أنهم أقل فكرا من شعوب المناطق الشمالية وأقل وعليه فقد ضمت المانيا النازية في ١٣ اذار ١٩٣٨ النمسـا التي يتحكم شعبهـا اللغـة الالمـانيـة بعـد اجراء استفتـاء مطضـع. وجـاء المحاولـة الثـانيـة بضم تشيكوسلوفاكيا اليها لأن سكان منطقة السوديت الغنية بالحديد يتكلمون اللغة الالمانيـة، وفرضت الحمـايـة على البـلاد بكليتهـا في ١٥ اذار ١٩٣٨. ثم جـاءت المحـاولـة الثـالثـة بضم مينائي حمل ودانزغ، وابعثها بعد ذلـك غزو الاراضي البولونيـة في اول ايلول عـام ١٩٣٩، وتبـع ذلـك غـزو واحتـلال كل من فرنسـا وبلجيـا وهـولنـدا وهنغـاريـا ودول البطيـق ويوغسلافيا واليونان، والنرويج والدنمارك والاتحاد السوفيتي .

بتـوجـه الى اليهـود في جميـع انحـاء العـالم وبغض النظر عن جنسيـات البلـدان التي يعيشون فيهـا. وفي فلسطين المحتلة يطبق الكيـان الصيوني قواعـد قـانـونيـة صـارمـة في التفريق بين من هو يهودي ومن هو غير يهودي. بل ان المعيار المأخوذ به في هـذا الشـأن ينطوي على عنصرية قضيته، اداتتها منظمة الامم المتحدة بـاعتبـار (الصهيونيـة شكلا من اشكال العنصرية). ومن نـاحية اخرى ان الكيان الصهيوني منـذ عـام ١٩٤٨ حتى الان بنى

(17) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.85.

كل تحركاته على اساس المتوقع وغزو الاراضي التي يحتلها. ولهذا السبب لم يورد اية اشارة الى مسألة حدوده مع الاقطار المحاورة له، هذا في نفس الوقت الذي يبذل جهوداً متواصلة لشرذمة الاقطار المذكورة لغرض اقامة دويلات صغيرة لايعتد بنقلها في منطقة الشرق الاوسط . قوة ، غير أنهم أكثر أهلية للقيادة وحكم الجمهوريات... كما أن الجيوش الكبرى وكذلك جاءت من المناطق الشمالية، في حين جاءت العلوم السحرية، والفلسفة والرياضيات والعلوم التأملة الأخرى من شعوب الجنوب، أما العلوم السياسية، والقوانين، والفقه، والبلاغة، والخطابة، فان بدايتها وأصلها جاء في المناطق المعتدلة. وقد قامت كل الامبراطوريات الكبرى في المناطق المعتدلة، كامبراطوريات الآشوريين والميديين والبارتيين والاغريق والرومان والصليبين[١٨] .

ونجد نفس الآراء تقريباً لدى مونتسيكو في كتابه (روح القوانين) ، فقد قارن أيضاً مابين تأثير الأجواء الباردة والأجواء الحارة واستخلص من ذلك قواعد عامة حول تنوع الأمزجة السياسية وطبائع السكان في البلدان المختلفة المناخ . وفي ذلك يقول : « ان الحرارة الشديدة تضعف قوة الانسان وشجاعته ... بينما يوجد في الأجواء الباردة قوة معينة في الجسد والروح تجعل الناس قادرين على القيام بالأعمال الطويلة والشاقة والكبيرة والجزئية .. ولذلك يجب ألا ندهش كثيراً عندما نرى جبن شعوب الأجواء الحارة جعلهم عبيداً دائماً تقريباً ، وان شجاعة شعوب الأجواء الباردة أبقاهم أحراراً »[١٩] . ويضيف مونتسيكو على ذلك بأن المناخ المعتدل فيه كل المزايا ، اذ يصوغ السلوك الانساني المعتدل الملائم جداً للنظم السياسية التي تقوم على أساس الحرية .

وقد دفع بهذه الآراء أيضاً بعض المؤلفين في العصر الحديث ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، اذ فسروا كل الحياة الاجتماعية بناء على تحكم البيئة الطبيعية ، مثل الن شرشل سمبل (١٨٦٣ - ١٩٣٢) في كتابه (تأثير البيئة الجغرافية) الصادر عام ١٦١١ والزورث هتنفتون على الأخص ، فقد فسر التأخر الذي حدث للحضارات في آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا بتغيرات المناخ . اذ كان الجو في هذه المناطق أكثر رطوبة في الماضي ثم أخذ يجف تدريجياً ، فتدهورت الحضارة تبعاً لهذا الجفاف . لأن الجفاف

(18) Cit.par Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.265.
(19) Montesquieu : L-Esprit des lois. Classiques Garnier, Paris, 1956, P.286.

لايتلاءم مع البناءات السياسية الكبرى ، وبعكسه المناخ المعتدل والرطب الذي يشحذ الطاقات الانسانية والمناخ المثالي لاقامة الحضارة في رأي الزورث هتنغتون هو « ذلك المناخ الذي يمتاز بكثرة تغيراته الجوية مع ارتفاع قليل في رطوبته وخاصة في فترات الدفء ، ويبلغ النشاط الجسمي غايته في فصل الصيف ، على ألا تزيد حرارته على درجة الدفء . أما التقدم الفكري والنشاط الذهني فاحسن مايلائمها هو الشتاء البارد نوعما الذي لاتصل حرارته الى درجة الانجماد . ومع أنه لايوجد اقليم واحد تتوافر فيه هذه الشروط ، فقد ذهب هتنغتن الى مناخ انكلترا والقسم الأكبر من قارة أوربا وشمال الولايات المتحدة وساحلها المطل على المحيط الهادي ونيوزيلاند وجنوب شرقي استراليا وأجزاء من شيلي والأرجنتين تمثل أصلح الأجواء كلها . وخلص في بحثه هذا الى ان أصلح جهات العالم كلها وأكبرها ملاءمة لاظهار كامن النشاط الانساني ، هي تلك التي تقع في مسالك أعاصير المنطقة المعتدلة الشمالية ، وليس لها نظير في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية الا في شقة صغيرة جداً ، وذلك لصغر مساحة اليابس فيه »

وبناء على ذلك فان الزورث هتنغتون يكون نظرية عامة حول جفاف الكرة الأرضية اذ يلاحظ أن هذا الجفاف التدريجي يسير من الشرق الى الشمال فالغرب ، وهذا هو السبب الذي يفسر اضمحلال مراكز الحضارة الكبرى الواحد بعد الآخر اعتباراً من مصر الى اليونان ، ومن اليونان الى روما ومن روما الى فرنسا ، ومن فرنسا الى انكلترا ، ومن انكلترا الى الولايات المتحدة[٢٠] .

وهناك آراء شائعة تربط بين تأثير الحرارة وبين الثورات ، وشواهد ذلك كثيرة ، ففي فرنسا امتدت ثورة سنة ١٧٨٩ من شهر آيار حتى أيلول ، وثورة ١٨٣٠ وقعت في شهر تموز ، وثورة ١٨٤٨ في شهر حزيران ، أما في العصر الحديث فنجد ثورات كبيرة وقعت في الصيف كثورة العراق عام ١٩٢٠ التي وقعت في حزيران وكذلك ثورات تموز ، ثم ثورة ٢٣ يوليو (تموز) في مصر عام ١٩٥٢ ، وثورة مايو في السودان ، فضلاً عن ثورات أخرى في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فان هناك شواهد أخرى على ثورات وقعت في أشهر باردة ، كثورة ١٨٧٥ في فرنسا اذ وقعت في شهر شباط ، والثورتين الروسيتين لعامي ١٩٠٥ و١٩١٧ اذوقعتا في شهر تشرين الأول ، ثم ثورة ١٤ رمضان

هـ . فيفلد و .ج اتزل برمي : الجيولوثيكا ترجمة يوسف حجلي ولويس اسكندر القاهرة دار الكرنك ، د. ت ص ٨٢

٨ شباط لعام ١٩٦٣ في العراق ، وثورة الفاتح من أيلول في الجمهورية الليبية الخ ... ولايمكن التسليم بصحة هذا التفسير ، لأن الثورات ليست ضربة شمس تصيب الشعوب فتفقدها توازنها ، وانما هي ظاهرة معقدة التركيب والسياق وتخضع الى قوانين موضوعية ، هي قوانين حركة المجتمع ونقلاته النوعية من مرحلة تاريخية الى مرحلة أرقى منها . أما حرارة الجو فقد تدخل عاملاً في توقيت قيام الثورة ، ولايمكن أن تعتبر باعثاً على الثورة .

أما كايتانو موسكا فيرى أن تأثير المناخ في بلد معين لايتوقف كليا على مدى قربه أو بعده من خط الاستواء ، وانما يتوقف أيضاً على عوامل أخرى كارتفاعه عن سطح البحر ، ومدى قربه منه ، ونوع الرياح التي تهب عليه ، وسقوط الامطار وغير ذلك . وتأثير المناخ لايبدو الا اذا اقترن بعوامل السكان والموارد الطبيعية . وهذا هو السبب الذي يفسر نشوء الحضارات القديمة في مناطق تتمتع بامكانات طبيعية كبيرة ، وازدهارها في الوديان الواسعة ذات المناخ المعتدل والمياه التي تكفي لارواء زراعة أنواع معينة من الحبوب . وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تتوافر كثافة ملائمة للسكان لنشوء وازدهار الحضارة .. ولذلك فان الحضارة الصينية نشأت مع نشوء زراعة الرز ، أو كانت احدى آثارها ، والحضارات في وادي الرافدين ومصر قامت على أساس زراعة القمح ، وقامت حضارة أقوام أمريكا القديمة على أساس زراعة الذرة(٢١) .

وكما يلاحظ أن نظرية تأثير المناخ سياسياً لاتقوم على أسس علمية راسخة ، ولاتقدم من ثم قواعد يمكن التمسك بها دائماً في تفسير الظاهرة السياسية ، رغم أن تأثير المناخ اذا ماتفاعل مع عوامل أخرى كالعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعسكرية ، قد يكون له بعض الأهمية(٢٢) . وفي هذا النطاق المحدود لتأثير المناخ على

---

(21) Roger Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.268.

٢٢ ـ من ذلك مثلا ان القيادة الالمانية في الحرب العالمية الثانية قررت ان يتم غزو الاراضي البولونية في الايام الاولى من شهر ايلول عندما لاتكون هناك اوحال تعيق زحف دباباتها الغازية. وكذلك اختارت شهر نيسان لغزو النروج لان في هذا الشهر يشتد هبوب العواصف التي يمكن ان تتخذ ستارا لتغطيه الوحدات العسكرية الالمانية، واختير شهر حزيران لغزو الاتحاد السوفيتي لان اراضيه تكون انذاك اكثر ملاءمة لزحف الدبابات الالمانية. وقد اخذ باعتبارات المناخ ايضا كل الدول تقريبا التي انخرطت في الحرب العالمية الثانية .

انظر فيسفيلد وبرسي ، المصدر السابق ، ص٨٣ ـ ٨٤ .

الظواهر السياسية يمكن أن نتبين تأثيراً له مباشرا وتأثيراً غير مباشر . والتـأثير المبـاشر ذو طبيعة اجتماعية أكثر منها نفسية ، فانه يؤثر بصورة عامة على أسلوب الحيـاة والمؤسسـات والأخلاق العامة . فالديمقراطية القديمة في البحر الأبيض المتوسط لدى الاغريق مرتبطـة ارتباطـاً واضحـاً بتـأثير المنـاخ[٢٣] . لأن اعتـدال الجو سـاعـد على تجمع الأفراد في الهواء الطلق في السـاحات العامـة ، حيث يحتـدم النقـاش وتنعقـد المجـالس السيـاسيـة ، وتلقى الخطب من المنابر العامة . ونجد نفس الظاهرة أيضاً في الوقت الحـاضر في أفريقيـا حيث المجالس الافريقية التي تعتبر منابر للديمقراطية الافريقية ، أو الـديمقراطيـة على الطريقـة الافريقية . أما التأثير غير المباشر للمناخ على الظاهرة السيـاسيـة فينصب على ظواهر غير سياسية ، كطراز المعيشة ، وعبر ذلك وخلالـه يمر التـأثير الى الظواهر السيـاسيـة . اذ أن المنـاخ لايؤثر بصـورة مبـاشرة على بسيكـولـوجيـة الأفراد ـ كما كان الكتـاب والفـلاسفـة القـدامى يعتقـدون ـ وانمـا يـؤثر بصـورة غير مبـاشرة عبر تـأثيره على مصـادر الثروة ، حيـوانيـة أو نبـاتيـة أو طبيعيـة ، التي تـؤثر هي بـدورهـا سيـاسيـاً على بسيكـولـوجيـة الشعوب ، وتنعكس من ثم في التطور الاجتماعي والسياسي .

وعلى صعيـد آخر هنـاك انـواع من المنـاخ تعيـق كل تطـور اجتماعي أو سيـاسي تقريبـاً ، كالمنـاخ القـارص البرد في القطب الشمالي لـدى سكان الاسكيمو ، وفي المنـاطـق الجبلية العالية جـداً كجبـال الانـديز في غرب أمريكا الجنوبيـة ، هـذه الجبـال فضلاً عن ارتفاعها الشاهق توجد فيها براكين مـدمرة[٢٤] . كما توجـد أنواع أخرى من المنـاخ تجعل تحقيق التطور الاجتماعي والسياسي عسيراً ، كالمناطق الاستوائية التي تتضافر فيهـا الحرارة والرطوبة بدرجة عـاليـة . كما هو الحـال مع سهول الأمزون في البرازيل وغـابـات حوض الكونغو في وسـط افريقيـا . وعلى نحو أقـل من ذلـك أن المنـاطـق الصحراويـة لاتعرض وسطـاً ملائمـاً جـداً لاقـامـة مجتمع ومؤسسـات سيـاسيـة كالصحـارى العربيـة والآسيـويـة والافريقية وفي بعض مناطق أميركا[٢٥] ، فرغم تقدم التكنيك وبعض الانجازات التي تمت في استغلال الموارد الطبيعية فيها ، كالبترول مثلاً ، فان الجانب الاجتماعي ـ السياسي ظل متواضعاً اذا ماقورن بالجانب التقني .

وباتجاه معاكس لما تقدم يعرض المناخ المعتـدل ظروفـاً ملائمـة للتطور السيـاسي والاجتماعي والاقتصادي ، تؤثر في بنية المؤسسات كما تؤثر في السلوك السياسي .

ب ـ الموارد الطبيعية :

يمكن أن نتبين تأثير الموارد الطبيعية في الظاهرة السياسية على مستويين ، الأول هو أن الغنى في الموارد الطبيعية يكون مصدراً لقوة البلاد ، وأحد الوسائل الهامة في تحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي والسياسي ، أما المستوى الثاني هو تأثير كثرة أو شحة الثروة على بسيكولوجية أفراد المجتمع . واذا كان الجانب الأول لايثير مشكلة فان الجانب الثاني كان ومايزال يثير حوله كثيراً من النقاش .

---

(23) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.88.

٢٤ ـ ولكن اذا كانت مثل هذه المناطق لايمكن ان يتحقق فيها تقدم انساني لبرودتها ، ولكنها مع ذلك قد تنطوي على قيمة حربية كبرى لما تحويه من ثروة معدنية او لمالها من موقع ستراتيجي خاص . ومثال النوع الاول سافالابارد Savalabard الغنية بالمعادن ، والتي جرت حولها معارك عنيفة في الحرب العالمية الثانية ، فكان يسيطر عليها الانكليز او النرويجيون او الالمان . اما المناطق ذات الموقع الستراتيجي ، والجو القارص، فمثالها جزيرة غرينلاد التي جرت حولها معارك بين الامريكيين والالمان الذين كانوا يريدون انشاء محطة للارصاد الجوي فيها. وحرب الغواصات في بحار الشمال اتخذت من الالمان خلال الحرب العالمية الثانية الاستيلاء على نورث كيب North Cape باقصى شمال النروج لانها كانت تنطوي على قيمة ستراتيجيية، رغم شدة البرودة في شمال النرويج وفنلندا وشبه جزيرة كولا ، اذ تنخفض درجة الحرارة الى مادون درجة الصفر بكثير، مما يحد من نشاط الانسان وتقدمه . وكذلك الحال مع ميناء (مرمانسك) على ساحل المحيط المتجمد الشمالي الذي كان منتهى طريق من اهم طرق الامدادات الروسية، وخاصة في فصل الشتاء عندما يتجمد ميناء اركانجل. وكذلك جزيرة ايسلند التي يعتبر القسم الاكبر من اراضيها لايصلح لسكنى الانسان ،ومع ذلك فقد احتلت القوات الامريكية الجزيرة في تموز ١٩٤١ لما لها من موقع ستراتيجي هام .

انظر :

رسل هـ . فيفيلد و ج .اتزال برمي: الجيوبولتيكا .

ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر .

القاهرة، دار الكرنك، د . ت .ص٧٨ .

٢٥ ـ للتفاصيل يمكن مراجعة فيفيلد وبرمي، المصدر السابق ، ص ٧٩ ـ ٨١ .

فقد كان الكتاب والفلاسفة القدامى يرون أن غنى البلاد في مصادر الثروة يؤدي الى النزف الذي يشل الطاقة الحيوية لدى الأفراد ، ويفت من عزيمتهم ويضعف جرأتهم ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تفسخ المجتمعات وانحلالها(٢٦) . وقد كان ذلك رأي من ابن خلدون عبر تفريقه بين مجتمع البداوة والمجتمع الزراعي ، والصراع بين القبائل وسكان المدن ، كما ذكرنا ذلك من قبل(٢٧) . أما مونتسكيو فيقر أن خصوبة الأراضي ووفرة الخيرات يؤديان الى العبودية ، وعلى عكس ذلك أن فقر الموارد الطبيعية يساعد على تقوية حرية المواطنين واستقلالهم ازاء الأجنبي ، ويضيف على ذلك بقوله : « ان سكان الريف الذين يؤلفون القسم الأكبر من الشعب ليسوا غيارى على حريتهم ، فهم مشغولون جداً بشؤونهم الخاصة . والريف الذي يفيض بالخير يخشى النهب كما يخشى أي جيش » . أما في البلدان الفقيرة ، فالحال عكس ذلك ، اذ « أن الحرية هي الخير الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه »(٢٨) . وفضلاً عن ذلك « ان جدب الأراضي يجعل الأفراد ماهرين ومعتدلين في مأكلهم ومشربهم متصلبين في قيامهم بعملهم ، وشجعاناً صالحين للحرب . اذ يجب عليهم أن يكتسبوا ماترفض الأرض اعطائهم اياه . ان خصوبة بلد من البلدان ، بناء على الطمأنينة التي توفرها ، تولد الرخاوة ونوعاً من حب الحياة »(٢٩) .

أما النظريات الحديثة فتذهب باتجاه معاكس لما تقدم من الآراء ، لأنها ترى في العوز عاملاً في تفاقم الخلافات السياسية ويجعل سير الديمقراطية أكثر مشقة . أما الغنى فعلى العكس يميل الى التقليل من حدة الصراعات السياسية ويسهل سيادة الحرية . ومع ذلك فقد يتداخل التنافس الدولي مع الخصومات الداخلية ، كما يمكن لبعض الثروات أن تنمي الخلافات بدلاً من تقليلها ، فالسباق نحو المواد الأولية له تأثير كبير في هذا الشأن ، اذ يولد صراعات بين الدول كما يولد تشنجات داخلية(٣٠) .

---

(26) Maurice Dverger : Introduction ... op.cit. PP. 88 – 9.

(٢٧) انظر الصفحات ... ... من هذا الكتاب .

وفي طبعته العربية :

موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة. ترجمة دكتور جمال الاتاسي ودكتور سامي الدروبي . دار دمشق ص٧٠ .

(28) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.89.

(29) Maurice Duverger: so. po. op.cit. P.38.9.

(30) Maurice Duverger : Intrroduction ... op.cit. p.90.

والواقع أن البحث عن الموارد الطبيعية كان أحد البواعث الأساسية في استعمار الدول الاوربيةلقارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأحد الأسباب الرئيسة للحرب العالمية الأولى والثانية . ومازالت الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث تثير نوازع الدول الصناعية ، وعلى الأخص الرأسمالية منها ، لأنها بحاجة الى المواد الأولية لصناعاتها المتقدمة ، ويأتي في مقدمة ذلك البترول واليورانيوم والنحاس والفوسفات والذهب وغيرها . وكما أن السيطرة الاستعمارية أعاقت تطور بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية اقتصادياً واجتماعياً فان نهب بلدان العالم الثالث في مرحلة الاستقلال خلق لها مشاكل لاحصر لها ، سواء كانت هذه مشاكل تتعلق بالتنمية والتطوير أو تتعلق بالاستقرار السياسي فيها - فمازالت الدول الاستعمارية القديمة تسعى الى التدخل في شؤون دول العالم الثالث ، بصورة مباشرة حيناً وبصورة غير مباشرة حيناً آخر(٣١) .

وعلى صعيد آخر اذا كانت السياسة الخارجية هي انعكاس لشؤونها الداخلية ، فان العامل الاقتصادي يدخل عنصراً مؤثراً في السياسة الخارجية ، بما في ذلك الموارد الطبيعية. ويتخذ ذلك أشكالاً متنوعة . مثال ذلك مصر قبل عام ١٩٥٢ ، اذ لعب القطن ، وهو من أجود الأنواع في العالم ، دوراً هاماً في التحكم بالعلاقات المصرية - الانكليزية لأن مصانع الأنسجة الانكليزية - وهي أيضاً من أجود الأنواع في العالم آنذاك على الأقل - الموجودة في يوركشاير ولنكشاير كانت بحاجة الى القطن المصري ، الذي جعل السيطرة البريطانية على مصر تكون منها مزرعة قطن فحسب . وقبل ذلك يمكن أن يقال نوعما عن السكر في كوبا وعلى نحو آخر البترول . والدول التي تسيطر على مواردها الطبيعية فانها أيضاً بحاجة الى دعم علاقاتها السياسية مع الدول الأخرى لكي

---

(٣١) أن الغلبية الانقلابات التي دبرتها المخابرات المركزية الاميركية كانت تهدف الى الاحتفاظ بالمواد الخام والامتيازات الاقتصادية للقوى الاستعمارية . وكان الصراع يجري اما بين الولايات المتحدة وبين دول اخرى من اجل ذلك ، او صراع بين الولايات المتحدة والحركات الوطنية والتحررية في اقطار العالم الثالث . فالنفط كان وراء حرب بيافرا (الحرب الاهلية في نيجيريا) واليورانيوم في منطقة كتنغا كان وراء مقتل لومومبا، بل وحتى همرشولد، فضلا عن الانقلابات في غواتيمالا. لمزيد المعلومات بتفاصيلها يراجع كتابي بيير جاليه نهب العالم الثالث ، ترجمة د . يوسف شقرا ، دمشق ١٩٦٨ ، وكتاب : مكانة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي لنفس المترجم ، الصادر في دمشق عام ١٩٧٠ .

يتسنى لها تسويقها ، والعكس بالعكس : أي أن العلاقات الاقتصادية الوحيدة تعزز العلاقات السياسية بين الدول . أما الدول التي لاتستغل مواردها الطبيعية بنفسها ، لسبب أو آخر ، وتعهد بذلك الى شركات أجنبية فغالباً ماتجد نفسها في مآزق حرجة باسية واقتصادية لأن الشركات الأجنبية تجد في دولها الحماية ، وعندما لاتستطيع أن تحقق الحد الأعلى الممكن من مصالحها فان علاقاتها مع الدول التي تعمل فيها تتعرض الى التشنج ، الأمر الذي يدفعها الى تدخل دولتها التي تلجأ الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أحياناً . وليس بعيداً عن الذهن الأزمة السياسية الدولية التي حدثت في أعقاب تأميم الدكتور مصدق لشركة النفط في ايران في مطلع سنوات الخمسين من هذا القرن أو تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، أو الصراع الذي نشب على اليورانيوم في اقليم كاتنغا في الكونغو ، أو مايجري في مناطق أخرى من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلاً عن اثارة مشكلة الطاقة في العالم من قبل الدول الصناعية بأبعادها السياسية في الوقت الحاضر . ان الشركات المتعددة الجنسية قد تكون جماعات ضغط هائلة على دول العالم الثالث . اذ فضلاً عن أساليبها المعلنة ، غالباً ماتلجأ الى أساليب خفية في الضغط ، كأن تلجأ الى التغلغل في مختلف الأوساط ، بما فيها الأوساط الحاكمة فتشتري الذمم الفاسدة ، والعناصر الضعيفة الايمان بوطنها وأمتها ، وربما كانت هذه احدى النواحي العديدة التي تأتي منها الثورات المضادة في العالم الثالث .

وبناء على وفرة الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها تنقسم الدول في الوقت الحاضر الى دول متخلفة ونامية ومتقدمة . ولاريب في أنه توجد الى جانب ذلك معايير أخرى كثيرة بهذا الشأن ، ليس مجال بحثها هنا .

جـ - الأثر السياسي لحجم وطبيعة الاقليم :

يمكن اجمال التأثير السياسي لحجم وطبيعة الاقليم في الحالات التالية :

أولاً : الحدود الطبيعية :

ان الحدود الجغرافية المتميزة على نحو واضح تحكمت منذ قرون طويلة ، ومازالت تتحكم في تعيين الحدود السياسية بين الدول ، هذه الحدود قد تكون البحار ، كما هو الحال مع الجزر البريطانية وايرلندا وسيلان وملغاشي وغيرها ، أو قد تكون جبالاً ، كما هو

اثينا بالقرب من البحر جعلها تتعرض الى التأثيرات الخارجية ، الامر الذي طبع الحياة السياسية فيها بالديمقراطية المباشرة وتبلور حركات الراي العام فيها .

وعلى صعيد اخر يرى كثير من الكتاب ان هناك ترابطا بين الصحارى القاحلة الواسعة الارجاء التي تحيط ببعض الاقطار في الشرق الاوسط وبين النظام الاوتوقراطي الذي ساد في الامبراطوريتين البابلية والاشورية ، كما يرى هؤلاء الكتاب ان النظم الديكتاتورية العسكرية التي تقوم من وقت لاخر في هذه الاقطار ان هي الا امتداد تاريخي لهذه الظاهرة القديمة[٣٥] . وقد طرح على هذا الصعيد مفهوم «الاستبدادية الشرقية» ، الذي استخدمه في دراسة مفصلة له كارل أ. ويتفوغل في كتابه المشهور «الاستبدادية الشرقية» ، دراسة مقارنة حول السلطة الشاملة، الصادر في عام ١٩٥٧[٣٦] . اذ يعزى المؤلف قيام النظم الديكتاتورية في الشرق ، وفي الشرق الاوسط على الاخص ، الى طبيعة نظام الري فيها . اذ تقتضي الزراعة في بعض مناطق العالم وجود نظام للري على نطاق واسع ، وتبعا لذلك سلطة مركزية قادرة على تعبئة السكان للتحكم بالسيطرة على المياه وتوزيعها وضمان الاعمال اللازمة لذلك . ولايتم ذلك الا بواسطة سلطة قوية تعمتد على جهاز بيروقراطي للقمع[٣٧] . ومثال ذلك مصر القديمة ، اذ ان وادى النيل يعمتد على مياه النيل للزراعة قبل كل شيء ،والصحارى التي تحيط به تحدد اطارا طبيعيا له . وحيث ان الامر يقتضي السيطرة على فيضايات النهر المتواصلة كل عام تقريبا ، وتوزيع المياه في جميع انحاء الوادي، فان الحاجة ماسة الى تطوير نظام الري وصيانة القنوات التي تتفرع عن النيل ،ومن ثم الى اقامة تنظيم اجتماعي متقدم وممركز ، ودولة منظمة بدرجة قوية ... اما في وادي الرافدين فان المناخ والموارد الطبيعية والاقليم فقد عرضت امكانات مماثلة للحضارة ، غير ان عدم وجود فيضان منظم للنهر لم يدفع الى نفس التمركز (٣٧) .

---

(35) Georges Burdeau : Methode ... opcit. P.202.

(36) Karl A.Wittfogel : Oriental Despotism, A Comporative study of total power, New Haven, 1957.

(37) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. PP. 92 – 93.

٣ ـ تأثير العوامل السكانية :

يمكن اجمال الروابط التي بين السكان وبين السياسة كما يلي :

أ ـ نظرية الضغط السكاني : لقد ربط كثير من الكتاب والفلاسفة القدامى بين عدد السكان وبين الحياة السياسية ، كما فعل ارسطو ومونتسكو وروسو . وكانت الفكرة القديمة الشائعة هي ان البلاد المزدحمة بالسكان غالبا ماتعاني من نشوب الثورات فيها ، او تجد نفسها في حروب مع الدول الاخرى . اما الدول قليلة السكان فتنعم باستقرار سياسي نسبيا . وقد صاغ مالتوس ١٧٦٦ ـ ١٨٣٦ هذه الاراء القديمة بعد ان طورها واضاف عليها نظريته المعروفة بـ «الضغط السكاني» التي تضمنها كتابه «بحث في مبدأ السكان» الصادر سنة ١٧٩٨ . وتعرض هذه النظرية ان السكان يتزايدون بشكل متواليات هندسية ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ١٦ ـ ٣٢ الخ ... في حين ان المواد الطبيعية تتزايد على نحو متواليات حسابية ٢ ـ ٤ ـ ٦ ـ ٨ ... الخ

وعليه فان الموارد الطبيعية لاتكفي زيادة السكان ، فيزداد فقرهم ويدفعهم الى القيام بالثورة وتغيير النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وعلى هذا النحو فسرت اسباب الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ والحروب النابليونية التي تتابعت من سنة ١٧٩٢ حتى سنة ١٨١٥ اذ كانت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر مكتظة نسبيا بالسكان اذا ما قورنت بكمية الموارد الطبيعية ومستوى التقدم التقني فيها(٣٨) .

كما ان تزايد عدد سكان اوربا فيما بين سنتي ١٨١٤ ـ ١٩١٤ قد ادى الى قيام الثورات والحروب العديدة التي توجت بالحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . ثم ان تزايد السكان/كل من اليابان وألمانيا دفعهما الى اشعال نار الحرب العالمية الثانية بحجة البحث عن المجال الحيوي لهما . وبالمقابل فان كثافة السكان في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وتوفر امكانات الذهاب الى غرب البلاد امام المتذمرين من الاميركيين خفف من حدة التوترات الاجتماعية وعلى الاخص الحد من صراع الطبقات فيها(٣٩) .

وبناء على ذلك فقد كان مالثوس يرى وجوب وضع ضوابط للحد من كثرة الولادات ، هذه الضوابط التي قد تكون مادية او معنوية : اي عن طريق العزوبة او الزواج المتأخر في اوساط الفقراء الذين لا يستطيعون ضمان اعاشة اطفالهم . اي

(38) Maurice Duverger : Introuction ... op.cit. P.73.

(39) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.73.

وكما يقول شفارتزنبرغ «... ان مالثوس بصفته كاهنا واقتصاديا كان يعظ الفقراء بالتعفف لكي تستطيع الطبقات الميسورة ان تتمتع باموالها في سلام تام »(٤٠) .

وفي الوقت الحاضر برزت اراء مالثوس بشكل جديد اطلق عليه «المالتوسية الجديدة» ، وطرحت على نطاق عالمي . فقد كان عدد نفوس سكان الكرة الارضية ٦ر١ مليار في عام ١٩١٤ وفي ١٩٣٠ - ١٩٣٢ بلغ ٢ر٢ مليار ، وفي عام ١٩٦١ بلغ ١ر٣ مليار ، وفي عام ١٩٧٤ بلغ ٩ر٣ مليار ، وتتوقع دوائر الامم المتحدة المختصة بالشؤون السكانية العالمية ان يبلغ عدد سكان الكرة الارضية في و ٥ر٦ مليار في عام ٢٠٠٠(٤١) .

والواقع ان نظرية الضغط السكاني تتعرض الى انتقادات شديدة من كل جانب . منها ان بعض الدول ذات كثافة سكانية عالية ، ومع ذلك فانها تتمتع باستقرار سياسي ، ولم يعرف عنها انها ذات نزعة عدوانية توسعية تذهب الى حد اشعال الحروب ،كما هو الحال مع هولندا ، والهند الى حد ما . وبالمقابل ان روسيا كانت ضئيلة السكان عندما اندلعت فيها ثورتا ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، فضلا عن الحروب التي خاضتها في عهود القياصرة . ان دراسة علمية دقيقة للثورات واسباب الحروب تقتضي دائما ان يؤخذ بنظر الاعتبار جملة عوامل هامة ، وليس عاملا واحدا . وكما يقول ديفر[illegible]ـه ان نظرية الضغط السكاني ، هي نظرية اقتصادية اكثر منها سكانية ، فا[illegible]ا تتعلق بالمصادر الطبيعية او امكانات استخدامها(٤٢) . فقد تزايد عدد نفوس ا[illegible]ـا خلال ١٨٠٠ - ١٩٥٠ من ١٩٠ الى ٥٤٦ مليون نسمة ، وخلال نفس المدة تزايد عد[illegible] سكان في اميركا الشمالية من ١٥ الى ٢١٠ مليون نسمة . ومع ذلك فقد ازدادت في نف[illegible] هاتين المنطقتين من العالم مصادر العيش الى حد بعيد فضلا عن تحقق التقدم ايضا [illegible] بل ان قلة السكان كارثة بالنسبة الى فرنسا عام ١٩٤٠ عندما واجهت الجيوش الالمانية(٤٣) .

اما مشكلة الضغط السكاني في العالم الثالث فانها ذات طابع اخر . ذلك لان العناية الصحية ورفع مستوى المعيشة تقلل من نسبة الوفيات وتزيد في معدل

---

(40) Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.259.

(41) Ibid, P.260.

(42) Maurice Duverger : Introdction ... op.cit. P.74.

(43) Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.259.

السن بصورة عامة ، الامر الذي يؤدي الى زيادة السكان بنسبة عالية . في حين ان الجهود المبذولة في التنمية والتطوير تقتضي في اغلب الاحيان التقشف في استخدام الموارد الاستهلاكية لغرض توفير راس المال وتوظيفه في المشاريع الانتاجية ،كانشاء المصانع وشق الطرق وبناء السدود الخ ... وبناء عليه فان شحة المواد الغذائية في نفس الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان يطرح مشكلة تقتضي ايجاد حل لها بصورة عاجلة ، والا فسوف يصاحب هذه المرحلة الانتقالية صراع سياسي عنيف قد يصل لحد الثورة المضادة ،فضلا عن انه يكون مبعثا لعدم الاستقرار السياسي لزمن طويل .

اما المالثوسية الجديدة فمدانة ابتداءا من الناحية الانسانية ومن الناحية الاقتصادية ،فان الموارد الطبيعية موجودة في اقطار العالم المختلفة ، وعلى الاخص في العالم الثالث ، ولكن استغلالها هو المشكلة لان تجاوز التخلف يقتضي توفير رأسمال والخبرات التقنية والتنظيم الحديث التي تتوفر في البلدان المتقدمة ، ولاتسمح بها الا بشروط في اغلب الاحيان لاتقبلها الدول النامية . ومن ناحية اخرى ان طبيعة النظم الراسمالية لاتسمح بزيادة الموارد الطبيعية خوفا من انخفاض الاسعار فضلا عن المبالغ الهائلة التي تكرس لا الى استغلال الموارد الطبيعية في العالم ، وانما للميزانيات العسكرية وصناعة الاسلحة .

ب ـ السكان والبنية السياسية : ان العامل السكاني يتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية . فوجود مجموعات سكانية ذات اصول مختلفة من ناحية القومية او اللغة او الدين ، قد يؤدي الى مرونة في المفاهيم السياسية السائدة ،فتنعكس في ليبرالية المؤسسات القائمة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وسويسرة وانكلترا . او قد يحدث العكس ، اذ تتصلب هذه الجماعات المختلفة في مواقفها بعضها ازاء البعض الاخر ، وتتغلب جماعة اثنية واحدة فتسيطر على الدولة وينتهي بها الامر الى الاخذ بنظام الاقلية (النظام الاوليغارشي) ، كما هو الحال في اتحاد جنوب افريقيا وفي روديسيا الشمالية حيث تسيطر اقلية اوربية على اغلبية السكان .

ان العامل السكاني ولاريب يتحكم في تكوين المجتمعات السياسية ومستوى تلاحم واندماج عناصرها ، وكذلك في مدى استقرار المؤسسات فيها . فما هو المدى الذي يمكن لدولة معينة ان تحقق في اقليمها ، وضمن حدودها الدولية ، احتواء وتفاعل العناصر السكانية فيها؟ وبداهة ان الدولة هي غير الامة . لان «الدولة

تـدل على شكل خـاص من التنظيم للشعب والاقليم ، امـا الامـة فهي شكل لجماعـة انسانيـة يشـارك اعضاؤهـا عـادة في مجموعـة من الخصـائص الثقـافيـة الموضوعيـة ، والقيم والطموحات ، وهي ترابـط سيـاسي وثيق وذات قطعـة معينـة من الاقليم»(٤٤) . وعليـه فـان طبيعـة العـلاقـة بين الـدولـة والامـة تبعـث اثـارا تنعكس على الامكـانـات المتوفرة لتحقيـق الاستقرار السيـاسي، او العكس وجـود تفكـك في العـلاقـات بين العنـاصر السكانية بحيث يؤدي الامر الى ظهور حركات انفصالية .

وفي هـذا الشأن هنـاك احتمالان رئيسـان ،الاول هـو ان تكـون العنـاصر السكانيـة متجـانسـة ، اي تنطـوي حـدود الـدولـة على جمـاعـة ذات لغـة واحـدة ،وتعتنـق دينـا واحـدا ، ولهـا نفس التراث الحضـاري ،فتقـوم عنـدئـذ صيغـة متـلاءمـة بين الامـة والـدولـة ، ويتحقـق لهـذه الاخيرة قـدر كبير من الاستقرار السيـاسي والاستمراريـة في العمل . امـا الاحتمال الثـاني فهو ان تشتمل الـدولـة على عـدد من الجماعـات ذات لغـات مختلفـة ، وطـوائف دينيـة متنـوعـة، واجـزاء من السكان يتمسكـون بتقـاليـد حضـاريـة متبـاينـة ، وكل جمـاعـة تعيش في منطقـة منفصلـة ومتميزة عن غيرهـا من المنـاطق ،وعنـدئـذ لن يكـون سهـلا المحـافظـة على الاستقرار السيـاسي . وهـذه الخصـائص بحـد ذاتهـا لا تـولـد عـدم الاستقرار السيـاسي ، وانمـا هي امكـانـات يمكن ان تستخـدم لاثـارة النزعات والحركات الانفصالية(٤٥) . ان المسألة هنا تتوقف على تفاعل العوامل المختلفـة في البلاد وكيفية التحكم فيها من قبل السلطات المختصة .

ان العوامل التي تـدفـع الى الالتفـاف حـول السلطـة المركـزيـة في دولـة عنـاصرهـا السكانية غير متجانسة عديدة ، اهمها :

- تطبيق النظـام الفـدرالي او الحكم الـذاتي الـذي يسمح لثقـافـة وتقـاليـد الاقسـام المختلفة في البلاد ان تعبر عن خصائصها بطرق سلمية .
- تطبيـق نظـام التربيـة والتعليم في جميع اقليم البـلاد الـذي ينطـوي تنميـة اروح الوطنية ويقضي على النزعات المحلية او الانفصالية .

---

(44) R. Muir : Modern Political qeography.
Macmillan, London, 1975.

(45) John R. Short : An Introduction To Political qeography.
Rouleidge and Kegan Paul, London, 1982, P.126.

- الاخذ بايديولوجية معينة تساندها وسائل الاعلام التي تسعى الى تعزيز ثقة السكان بالنظام السياسي القائم من خلال الاجراءات والتدابير التي يقوم بها على الصعيدين الوطني والدولي .

- ان الاخطار الخارجية ،وبخاصة العدوان الخارجي قد يدفع العناصر السكانية الى التضامن والوقوف خطا واحدا لرد اعمال العدوان ، وقد حدث كثيرا في مراحل التاريخ المختلفة ان تراحت صفوف بلدان كثيرة في اوقات الحروب، ولعل الحرب العراقية الايرانية وتأثيراتها على الوحدة الوطنية العراقية مثل اخر على هذه الظاهرة .

اما العوامل التي تؤدي الى الانفراط عن السلطة المركزية في دولة عناصرها السكانية غير متجانسة فاهمها مايأتي :

- اللامساواة السياسية والاقتصادية التي تشعر بها بعض الجماعات ازاء الجماعات الاخرى التي تحظى بنصيب كبير في المشاركة بالحكم وتتمتع بأوضاع اجتماعية واقتصادية متميزة .
- فشل الدولة في القيام باعمال تخفف او تلطف من حدة التباينات السياسية والاقتصادية بين الجماعات المتمايزة .
- ان الانفراط عن السلطة المركزية قد يصل الى حد بروز حركة انفصالية اذا كان هناك لامساواة تشعر بها الجماعات شعورا عميقا وعلى نطاق واسع الانتشار، لان مثل هذه الحركة تجد لها دعماً من عدد لايستهان به من الافراد .
- يحدث الانفراط عن السلطة المركزية اذا تولد في ذهن الشعب ان الدولة مرتبطة بجماعات معينة دون غيرها، وتخدم بالدرجة الاولى مصالحها .
- عندما تفشل السلطات القائمة في تحسين الاوضاع ، او هكذا يعتقد الافراد، وان الانفصال يحقق مكاسب اقتصادية جمة .

وعلى صعيد اخر ، ان المجتمعات الحديثة تقوم على نمو وتزايد المدن ، الامر الذي يؤدي الى امتصاص عناصر كثيرة من الريف، فتظهر التجمعات العمالية وتتركز في المدن ، ومن ثم تساهم على نحو او اخر بالحياة السياسية في البلاد . ان هذه الظاهرة تنقل مركز الثقل في الحياة السياسية الى المدن على حساب انحسار اهمية ونفوذ الاقطاع، ان وجد ، او القطاع الريفي عامة وبكل مايحتويه من زعامات سياسية وقيم ومفاهيم محلية محدودة . اضافة الى ذلك ان التباين في توزيع السكان على انحاء الاقليم ، يجعل للمناطق ذات الكثافة السكانية ثقلا سياسيا واجتماعيا واقتصاديااكثر من ثقل المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة . وذلك عندما يقوم نظام الانتخابات التشريعية وغير التشريعية على

اساس عدد الافراد وليس المناطق ، اذ تستطيع المنطقة الكثيرة السكان ان تبعث بنواب عنها اكثر عدداً من المناطق الاخرى ذات الكثافة السكانية الضئيلة(٤٦) . وفضلا عن ذلك لقد دلل اندريه سيغفريد في دراسته التي قام بها عام ١٩١٣ على غرب فرنسا على ان سكان المناطق ذات الكثافة الواطئة هم محافظون م وسكان المناطق ذات الكثافة العالية مجددون . وقد فسر هذه الظاهرة بعزلة المواطنين في الحالة الاولى اذ ينطوون على انفسهم وعلى التقاليد ، اما في الحالة الثانية ،فعلى العكس ، اذ ان الاتصالات العديدة بين الناس تساعد على انتشار الافكار بسهولة وسرعة اكبر . ويبدو ان ذلك صحيح عندما يتعلق الامر بالريف ، حيث القرى متباعدة ، وكثافة السكان قليلة ، بمقابل المدن التي تزدحم بالسكان وبالحركة(٤٧) فالتعارض بين الريف والمدينة هو تعارض سياسي جوهري . فقد دلت الديمقراطية في المدن قديما ، وفي نهاية العصر الوسيط وبداية عصر النهضة ، ساعد تطور المدن على انتشار الافكار الجديدة ، وعلى الاخص المذهب الاشتراكي في المدن الصناعية الجديدة ولذلك كما يذكر ديفرجيه فان الارستقراطية المحافظة في اغلب بلدان اوربا الغربية في القرن التاسع عشر كانت تستند على الفلاحين، وعندما كانت تجبر على الانثناء امام توسع حق الانتخاب كانت تميل الى جانب الريف على حساب المدن لكي تظل محتفظة بسيطرتها . وقد ادركت البرجوازية في القرن العشرين ان الاشتراكيين والشيوعيين الذين يهددونها يعتمدون على المدن بصورة اساسية ، وإن النزعة المحافظة في الريف يمكن ان تساعدها على التمسك بالسلطة . وعلى هذا النحو تحالفت البرجوازية مع الارستقراطية لتثبيت اللامساواة في التمثيل السياسي (الانتخابات لصلحة المناطق الريفية الاقل سكانا ،وبدون ان يستفيد الفلاحون من ذلك . ومن ذلك فقد لعب الفلاحون في الحالتين دور «طبقة مساندة» لطبقة اخرى .

ويلاحظ على المجتمعات الحديثه بصورة عامة ان المدينة هي القوة المحركة . اذ تتركز فيها الصناعة ، والنشاطات المالية والاقتصادية . فالمتناقضات التي تحدث تبعا لذلك وتؤدي الى الثورات تحدث في المدن وقلما وجدت ثورات فلاحية في مختلف اقطار العالم . وفي الظروف الطبيعية تقدم المدن تسهيلات واسعة للعمل السياسي كالاجتماعات والتظاهرات وغيرها .

---

(46) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.84.

(47) Ibid. P.84.

جـ ـ السكان والقوى السياسية : ان تقرير سياسة معينة او اتخاذ قرار أو تبني موقف سياسي يصدر من هيئة ويتوجه الى مجموعة من الناس في البلاد قلت أو كثرت . ولذلك فان العمل السياسي يتطلب تحليل القوى السياسية العاملة ، وعلى الاخص عندما يكون هناك صراع او تنافس بين جماعات مختلفة سواء في انتخابات عامة م او حول قضايا شديدة الحساسية . ولا ريب في ان الدولة تأخذ بنظر الاعتبار تشكيلة القوى السياسية ، كما أن هذه الاخيرة ايضا تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحليل وبيان العناصر المكونة للسكان في البلاد من حيث السن والجنس والمهنة والمركز الاجتماعي والمناطق الجغرافية التي يتوزعون عليها .

ومن المعروف ان معدل العمر في البلدان المتقدمة عال جدا في حين أنه ينخفض كثيرا في البلدان المتخلفة او النامية . ففي فرنسا مثلا ان نسبة الذين اعمارهم ٦٥ سنة فأكثر تكون ٣ر١٢٪ من مجموع السكان حسب احصاء عام ١٩٦٨ ، وتكون ١٠٪ من مجموع سكان اوربا الشمالية الغربية واوربا الوسطى ، ويأتي بعدها المجموعة الثانية المؤلفة من الولايات المتحدة واليونان واسبانيا والاتحاد السوفيتي اذ تتراوح النسبة مابين ٥ الى ١٠٪ من مجموع السكان في كل منها . ثم تأتي المجموعة الثالثة ، وهي الاكثر عددا في العالم ، وتتكون من معظم الدول النامية ، وفيها خمسة اشخاص مسنين (٦٥ سنة) على الاقل من بين كل ١٠٠ شخص[48] وقد دلت دراسات تجريبية عديدة في مختلف الاقطار على ان الشيوخ يميلون بصورة عامة الى الاتجاهات المحافظة والتمسك بالمؤسسات القائمة ، ويتجنبون التغيرات ، في حين تميل عناصر الشباب الى التغيير او الثورة[49] .

---

(48) Roger.– Gerard Schwatzenberg. op.cit. PP.263 4.

(٤٩) مع ان هذه الظاهرة عامة في مختلف اقطار العالم الا ان الوقائع التالية قد تؤشر على نحو واضح اتجاه ذلك: لقد اجرى معهد الرأي العام الفرنسي بباريس استفتاءات بين المواطنين الفرنسيين قبل الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ ، وكان المرشحان هما فاليرى جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران ممثل اليسار، فكانت نتائج الاستفتاء هي التالية:

	٢١ ـ ٢٤ سنة	٣٥ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٦٤	٦٥ فأكثر
جيسكار	٤٤	٤٧	٥٦	٧٣
ميتران	٥٦	٥٣	٤٤	٣٧

(عن شفار تزنبرغ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤) .

وبناءا على ذلك فقد عمم بعض الكتاب هذة الظاهرة واعتبروا الدول المتقدمة محافظة ، اما الدول الناشئة فتميل الى التغيرات الجذرية بحكم الصراع السياسي الحاد فيها او الثورات او الانقلابات العسكرية ، فضلا عن ذلك فان اغلب الذين قادوا ومازالو يقودون الثورات في العالم هم في سن متوسط(٥٠). وقد حدث في الماضي ان شاخت بعض الامم وتدهورت كاليونان وروما واسبانيا والبندقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وكفرنسا في فترة ما بين الحربين. وقد انعكست مظاهر شيخوخة الانسان في ضعف روح المبادرة في المشاريع الاقتصادية ، وفي السعي للراحة ، والخلود الى السكينة ، والتمسك بالافكار والاساليب القديمة. وكل هذة الاتجاهات المحافظة تسير باتجاة متصاعد مع ازدياد معدل الاعمار للسكان وبعكس ذلك ، فان تجديد شباب السكان يعبر عنه بالحيوية والدينامية الموجهة نحو التغيير الذي يقد يصل الى حد الثورة في الوقت الحاظر ان معظم بلدان العالم الثالث... ان نسبة الشباب هي الغالبية ، اذ ان عدد الشباب يتزايد بصورة غير اعتيادية بحيث تصل نسب الذين عمرهم عشرون سنة فاقل أكثر من نصف السكان في البلدان النامية(٥١)

اما من ناحية الجنس ، فقد دلت دراسات سوسيولوجية عديدةعلى ان اتجاة النساء يميل نحو القوى السياسية اليمينية. ولذلك فان اصوات النساء تلعب دورا هاما في وصول الاحزاب اليمينية في الدول الغربية ، يضاف الى ذلك عنصر اخر، هو ان النساء بصورة عام اطول عمرا من الرجال ، ولذلك فان ثقلهن في الانتخابات اكثر من ناحية العدد عن الرجال الذين هم في نفس السن ، بالنسبة الى قوى اليمين. وقد دلت بحوث متعدد على ان اصوات النساء الشابات حتى في الاوساط الشعبية تذهب الى القوى السياسية المحافظة (٥٢). اما في العالم الثالث فان الامر عكس ما تقدم اذ تميل النساء نحو اليسار ، اي ضد النظام القائم ، والى جانب الحركة والتغيير ، وذلك ناجم عن مركز المراة في هذة المجتمعات التقليدية ، اذ ان انخراطها

(50) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.79.

(51) Roger – Gerard Schwartzenberg ... op.cit. P.266.

(52) M. Duverger: Introduction ... op.cit. P.82.

في صفوف اليسار او تاييدها له مرتبط بهدف تغيير الكيان الاجتماعي بكليتة وعبر ذلك تحررها من قيودها ونيلها الحقوق في مجالات الحياة العامة ، فمن الطبيعي والحالة هذه ان تكون العناصر النسائية من اكثر افراد المجتمع الثورية(٥٣).

د ـ السكان والقرار السياسي :

ان ازدياد تدخل الدولة في شؤون الحياة العامة المختلفة حتم على المسؤلين ان ياخذ بنظر الاعتبار العامل السكاني كلما اتخذوا قرارا. وكلما كان هناك خطط مدروسة أقتصادية او للتنمية أوالتطوير كلما وجب ان يقدر العامل السكاني بدقة. كان يقدر عدد العمال مثلا ، وكيفية توزيعهم على المناطق الجغرافية ، واصنافهم ،اي عمال صناعيين او زراعيين او عمال خدمات ،او عمال ماهرين الخ... كما يقدر ايضا عدد الافراد الذين يمكن ان يكونوا تحت السلاح في الظروف الطبيعية ، وفي ظروف الحرب. وقبل ان يتخذ قرار ما يهدف الى انفاق المصاريف العامة ينبغي ان تقدر كل قطاع من السكان باقرب وجة من الدقة لئلا يصطدم القرار بعد ذلك بعقبات لم تكن في الحسبان.

---

(53) Ibid, pp.82 – 83.

الفصل الثاني

تاثير العوامل التقنية

مفهوم التكنيك:

ان التكنيك مفهوم له جوانب متعددة. فهو منتشر على نطاق واسع في الفلسفة ، غير ان تعريفه المعروف على نحو اكثر واهم يوجد في علم الاجتماع وفي الاقتصادي السياسي. ومن وجهة ، نظر فلسفية التكنيك هو الوسيلة التي تسمح بالوصول الى اهداف معينة ، اما من الناحية السوسيولوجيه فان التكنيك ينطوي على عمليات وادوات يستخدمها الانسان للسيطرة على الطبيعة.(١) وهذا المفهوم السوسيولوجي والاقتصادي للتكنيك وجد في المراحل الاولى من الفكر الاجتماعي للانسانية. فاهمية التكنيك بالنسبة الى نظام الانتاج ، وبصورة عامة ، بالنسبة الى بنية المجتمع وتطوره كانت موضع ملاحظة الفلاسفة الاغريق... ثم ظهرت من بعد نظريات الية ومادية حول المجتمع جعلت التكنيك والتطور التكني اساسا لتاريخ المجتمعات : اذ جعلت من التكنيك القوى المهيمنة والمفسرة للمجتمع الانساني.(٢) وبهذا المعنى يعرف غاستون بوتول التكنيك بقوله (يمكن ان نجمع تحت اسم التكنيك مختلف الطرق التي تستخدمها كل مدنية للتحكم في المادة وهو بمعنى ما كل عملية (اي سلسلة من الاعمال المادية المنجزة وفقا لنظام ثبت من قبل لغرض الوصول الى نتيجة معينة) تعرض دائما من بعض الجوانب وكانها صورة منتظمة .(٣) ويلاحظ على هذا التعريف انه ينطوي على العمليات الاجتماعية بصورة عامة.

وقد اخذ بالمفهوم السوسيولوجي والاقتصادي للتكنيك في ميدان السياسة ، غير انه استعمل بمعنيين ، الاول واسع جدا ويغطي العمليات التي تجرى داخل اطار العمل السياسي ، كالتكنيك البرلماني(٤). وتكنيك الانقلاب العسكري وتكنيك

---

(1) Jovan Djordjevic : Politique et Technique Sociale en democratie Socialiste, in : Politique et Technique (ouvrage Collectif) , P.U.F. Paris, 1958, PP.275 – 6.

(2) Ibid, P.276.

(3) Gaston Bouthoul, Les Mentalites. P.U.F. Paris, 1971, P.44.

(4) E. Blamond : Technique Parlementaires, in Technique et Politique, op. cit. PP. 82 – 138.

اتصال الزعماء السياسيين بالشعب. وغير ذلك. ويرتبط هذا المفهوم بالفكرة القائلة بوجود ترابط وثيق بين التكنيك المادي وبين المؤسسات الاجتماعية التي تحتوي الانسان.

اما المفهوم الثاني فمحدد ويقتصر فقط على المخترعات المادية والمكائن التي ابتدعها الانسان لغرض السيطرة على الطبيعية حينا وعلى الاخرين حينا اخر، كالمكائن والاسلحة ومختلف الادوات المعروفة في تطور حياة الانسان الاجتماعية، ومن ثم تاثيرها على الظاهرة السياسية[٥] وسوف ناخذ بهذا المفهوم في هذا الفصل دون ان يعني ذلك اننا نرفض المفهوم الاخر. ولغرض تميز هذا المفهوم يستخدم بعض الباحثين تعبير العدد IOuttilage، الذي ينطوي على كل الاشياء المادية المستخدمة او المحولة او المصنوعة من قبل الانسان والتي تتيح له السيطرة على مصادر الثروة الزراعية او الحيوانية او المعدنية في الكرة الارضية، من اجل البقاء على قيد الحياة، وتنمية وتطوير نشاطاتة الثقافية. فتعبير العدد يشتمل على طوائف اكثر من طوائف الادوات والمكائن[٦] وعلى وجه الاجمال كما يقول مارسيل برلو يمكن تصنيف العدد... بانها مجموع الوسائل المادية او الفكرية التي بها يشرع الانسان في استغلال البيئة. فمفهوم العدد اذا يجب ان يتسع الى حد كبير بحيث يشمل لا الاشياء المادية فقط وانما ايضا المؤسسات ـ الاشياء .ووضع العدد موضع التطبيق هو من شأن الفنون التطبيقية التي تكون بمجموعها « التكنيك » هذا التعبير الذي تاتي عن الكلمة الاغريقية Tekne التي تدل على فن يدوي، او صناعة، او ممارسة هذا الفن اليدوي او هذه الصناعة[٧]. ويضيف برلو على ذلك بقوله ان البعض يقتصر على الفنون الميكانيكية، فيكاد تعبير التكنيك ينطبق على مذهب المكننة Mechinisme ... غير ان هذا المعنى للتكنيك ضيق جدا. ومن الغريب ان يلاحظ ان التكنيك الاول بالشكل الذي برز عند الاغريق القدامى كان ذا طبيعة ثقافيه او سيكولوجية كالهندسة، والنحت، والبيان الذي هو تكنيك الخطابة، وبالنسبة الى البعض السياسة، التي هي تكنيك حكم المدينة[٨].

---

(٥) من هذا الاتجاه موريس ديفرجيه مانظر علم الاجتماع السياسي (بالفرنسية) المصدر السابق، ص٨١.

(6) Pinto – Grawitz : op.cit. P.52.

(7) Marcel Prelot : So. Po. op.cit. P.109.

(8) Ibid, PP. 108 – 110.

وعلى هذا النحو يمكن ان نميز ثلاث طوائف كبرى في التكنيك:

ا- التقنيات الاقتصادية: صنع واستعمال ادوات الانتاج والدورة والتبادل.

ب - التقنيات الانسانية: حيث يكون الانسان في وقت واحد هدفا وموضوعا للتقنية ، كالطب وعلم الوراثة والتربية. ويجب في الوقت الحاضر ان نضيف الى ذلك تقنيات الاقناع والاعلام.

جـ - تقنيات التنظيم: التي تحول الهيئات الاجتماعية الانسانية الى مجتمع وتضمن تسييره . وبهذا الشان ، فان القانون هو اساساتقنية اجبار اجتماعي ، والنظم الكبرى للقانون المدني هي بناءات تقنية. وعلى نحو مماثل لذلك ، فان الاعمال الصناعية والتجارية الكبرى ، وادارة الهيئات المحلية ، وادارة الدولة تتعلق بتقنيات الادارة(٩).

٢- السياسة والتكنيك

مع ان التكنيك في اشكالة الاوليه كان له بلا ريب تاثير على الظاهرة السياسية ، غير ان اعظم تاثير له برز فيما بعد اثناء الثورة الصناعية ، وما زال هذا التاثير ينتشر ويتعاظم في المجتمعات الصناعية على نحو شامل ويتغلغل في بنية المؤسسات السياسية الحديثة وفي سير عملها ، فضلا عن تغلغله في العمل السياسي ايضا. الامر الذي جعل المواجهة بين السياسة وبين التكنيك تسيطر في الوقت الحاضر على مسائل العلوم السياسية. بل ان هذة المواجهة تقدم مقياس علم السياسة ذاته ، اذ انها تقرر توازنه . وربما تتحكم في وجوده ، لان علم السياسة لم يوجد ، على النحو الذي هو فية - عندما كان التكنيك قد توصل لوحده الى تناول مشاكل المجتمع الانساني وحلها...(١٠) هذا التداخل بين السياسة والتكنيك جعل من الصعوبة بمكان التمييز بين ميداني كل منهما. اذ لم يقتصر الامر على بنية المؤسسات ، بما فيها الدولة ، وعلى العمل السياسي ، وانما شمل حتى المفاهيم العامة الاساسية في السياسة وكما يقول اندريه سيغفريد " لقد اصبحت السياسة شيئاً فشيئاً من شئون التكنيك،

(9) Marcel Prelot : so. po. op.cit. P.110.

(10) Louis Trotabas : in, Politique et Technique, op.cit. P.1.

والتكنيك من ناحيته غير قابل للانفصال عن السياسة. فهنالك اذا تداخل بين المفهومين ، الامر الذي يؤدي ،في القرن العشرين ، الى مفهوم جديد عن الدولة على ضوء تحولات الانتاج. ونحن منخرطون بعمق في هذا التحويل ، الذي هو على وجه الاجمال ليس الا جانباً من الثورة الصناعية التي تجرى دائماً» (١١)

ولاريب في ان تطور المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالادوات التي يستخدمها الانسان في صراعه مع الطبيعة، وقد كانت نوعية هذه الادوات وما زالت تدل الى حد كبير على مدى درجة تطور المجتمع. فالادوات المعدنية تدل على عصر ارقى من العصر الذي استعملت فيه الادوات الحجرية، واختراع الطاحونة البخارية دلالة على رقي المجتمع الذي كان يستعمل من قبل الطاحونة الهوائية، كما ان عصر الكهرباء ارقى من عصر البخار، فضلاً عن الاكتشافات والاختراعات الحديثة جداً. وكما يلاحظ سيغفريد أن الثورة الآلية سواء تعلقت بالماكنة التجارية او باواليات الالات الالكترونية - التي ما زالت في تطور - والتي غيرت من طرف الى اخر وسائلنا في الصنع ، وفي الوقت نفسه ، اجراءاتنا في التسيير كذلك ، فقد قلبت حياتنا الشخصية والاجتماعية ، الى حد لا نقدر اثاره بصورة مؤكدة : اذ بحكم ذلك تجددت مكانة كل واحد منا في المجتمع ، وكذلك العلاقات بين الافراد ذاتهم وايضا العلاقات بين الطبقات الاجتماعية ... بل ان اسس مدنيتنا ذاتها اصبحت موضع نقاش ، وليس ذلك تكنيا فحسب ، وانما انصب ذلك على اخلاقية عملنا ، بل اخلاقيتنا ذاتها ، وعلم الجمال لدينا ، ونظام قيمنا، واخيرا المفهوم الذي نكونه عن السياسة والدولة (١٢). يطلق الاستاذ جوفان دجورجفتش على التكنيك المطبق على النشاطات والتنظيمات تعبيراالتكنيك الاجتماعي الذي يؤخذ به ايضا في ميدان التنظيم السياسي للمجتمع ، اي تكنيك السياسة او على وجه الدقة التكنيك ماخوذا من وجهة نظر العلوم السياسية و بمعنى ما ان السياسة هي التكنيك ، والتكنيك هو سياسة ومن المؤكد ان السياسة تبدو وكانها تكنيك في التنظيم ، وفي الحكم ، وفي الصراع الاجتماعي (١٣) ومن ناحية اخرى يبدو التكنيك صيغه ملموسة ، او مقياسا للسياسة ،

---

(11) Andre Siegfried : Le Probleme de L-etat au x x e Siecle en Fonction des Franc formattions de la Production, in : Politique et Technique, op.cit. P.13.

(12) Ibid, PP. 13 – 14.

(13) J. Djordjevic : op. cit. P. 76.

فهو تكنيك او ستراتيجية سياسية ، هو اداة وتكنيك السياسة ... ان هذه الروابط الوثيقة بين السياسة والتكنيك متاتية من كون كل واحد منها يمثل جانباً اساسياً من عملية واحدة ، هي الحتمية الديالكتية الوحيدة للتطور الاجتماعي والصراع الاجتماعي للناس(١٤).

٣- تاثير التقدم التقني على البنى الاجتماعية والاقتصادية:

ان الثورة التي حدثت قبل قرنين تقريبا والتي اثمرت عددا هائلا من الاكتشافات والاختراعات غيرت جذريا حياة الانسان ، اذ قلبت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية راسا على عقب . غير ان هذة التغيرات لم تحدث في جميع الاقطار في وقت واحد ، ولا بشكل موحد . فالتي عرفتها استطاعت ان تبني المجتمع الصناعي ، اما التي افتقرت اليها فقد تلكأت على طريق التطور وانعكس تاخرها هذا على مؤسساتها وعلى اسلوب الحياة فيها ، بما في ذلك طبيعة السلطة واسلوب ممارستها وبنية المؤسسات القائمة فيها.

والواقع ان التقدم التقني يؤثر بصورة مباشرة على التطور الاقتصادي والحضاري ، وتبعا لذلك تتاثر الحياة السياسية. اذ ان التقدم التقني يؤثر بصورة مباشرة على التطور الاقتصادي والحضاري ، وتبعا لذلك تتاثر الحياة السياسية . اذ ان التقدم التقني هو الذي يغير الاطر الاقتصادية والحضارية التي تحتوي على الحياة السياسية . وعلية فان الاثار المباشرة للتقدم التقني على الحياة السياسية كاستعمال وسائل الاعلام والالات الالكترونية هي اقل اهمية من اثاره المباشرة التي تستهدف الاطر العامة للمجتمع(١٥)

آ- التقدم التقني والنمو الاقتصادي:

ان الوسائل التي يستخدمها الانسان في الانتاج لها صلة وثيقة بالعلاقات التي تسودفي المجتمع فعندما يوجد نوع من القوى الانتاجية يترتب عليها نمط خاص من الحياة الاجتماعية وعلاقات معينة بين الافراد والجماعات في المجتمع. فالطاحونة الهوائية تولد مجتمع الحاكم الاقطاعي ، وان الطاحونة البخارية تولد مجتمع الراسمالية الصناعية (١٦) وكما يقول

(14) Ibid, P. 277.

15- M. Duverger : So po. cit p. 82

١٦ - كارل ماركس في بؤس الفلسفة الصادر عام ١٨٤٧ ذكره موريس يفرجيه في كتابه مدخل الى علم السياسة . المصدر السابق ، ص٩٤ .

لنين « ان الشيوعية هي السوفيتات مضافا اليها الكهربية[١٧] والواقع ان تأثير التقدم هذا يتفق عليه الباحثون الغربيون والباحثون الماركسيون في خطوطه العريضه اذ التقم التقني قد حقق للانسان وسائل هائلة للسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها المختلفة ، الأمر الذى أدى الى زيادة الانتاج في مختلف ميادين النشاط الانساني ، ومن ثم هيأ له التغلب على أهم المشاكل ألا وهي مشكلة العوز[١٨] . فالمجتمعات كلما قطعت شوطا في رقيها كلما ازدادت امكاناتها في القضاء على حالة العوز والاقتراب من حالة الوفرة . وفي واقع الأمر أن البلدان المصنعة تتمتع بالرخاء والوفرة أو على الأقل تقترب منها ، في حين أن البلدان المتخلفة التي لم تحقق ثورتها الصناعية بعد فانها تعاني من العوز . ومع ذلك فان حالة الموفرة حتى في المجتمعات المصنعة هي نسبية . وتاريخيا كانت كل المجتمعات الانسانية متخلفة قبل القرن العشرين ، فما من مجتمع كان آنئذ بوسعه أن يوفر الحاجات الأولية لجميع أفراده ، أى الغذاء والمسكن والملبس . ولم تتغير هذه الحالة فيما بعد الا قليلا . اذ أن المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر لاتضمن الا الحد الأنى من حاجات

17- Cite par Jacques Billy : Les Techneciens et le pouvoir, P.U.F. paris, 1960, P. 10.

١٨ ـ يذكر موريس ديفرجيه بهذا الشأن مايلي :

«وحالة العوز تولد التفاوت بوجه عام . فترى قلة قليلة تعيش في الوفرة ،وترى السود الاعظم يعاني حرماناته كبيرة . وكلما كان الفقر العام كبيرا، برزت ثروة الدوليغاشيات واضحة . ان الكرش علامة قوة في البلاد التي تسودها مجاعة مزمنة . وحين يرتدى الشعب اسمالا باليه يتزيا المترفون بالبركار والذهب . وحين يقطن الشعب اكواخا تعيسه او ينام في العراء ، يبنى المترفون قصورا فخمة .ثراء وترف ينعم بها عدد صغير من الناس ، وفقر مدقع يقاسي منه السواد الاعظم : ذلكم وضع انفجاري بطبيعة الحال . ان التفاوت يولد صراعات عميقة جدا . حقد من جانب السواد الاعظم على المترفين وخوف من جانب هؤلاء المترفين . والسياسة في مثل هذا المجتمع عنف من الجماهير الذين هم في حالة ثورة مزمنه ، وعنف من المتمتعين بالامتيازات الذين يحتمون ضد هذه الجماهير . ثم ان العوز يجعل استغلال الاقلية للاكثرية شرطا لنمو تحققت المساواة في المجتمعات التي يسودها الفقر اذن . لكان جميع الناس مضطرين الى ان يجهدوا النهار كله لكسب ما يقيم اودهم . ففي مثل هذه المرحلة لايكون شيءٌ من العلم او الفكر او الفن او الثقافة ممكنا الا اذا تهيا لعدد من الناس ما لابد منه من فراغ بفرض مزيد من الجهد على الآخرين .

موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، المصدر السابق ، ص٩٦-٩٧ .

مواطنيها ، وتقترب من تحقيق اشباع الحاجات الثانوية ، أي وسائل الراحة وأوقات الفراغ والثقافة ، وبعبارة أخرى أنها تقترب من مجتمع الوفرة فحسب ، اذ مازالت قطاعات اجتماعية كبيرة تعيش في مستويات أدنى من المستوى العام في المجتمع . وينطبق ذلك حتى على الولايات المتحدة ، التي مازال ٢٠٪ من مواطنيها يعيشون في مستوى أدنى بكثير من مستوى طريقة الحياة الامريكية(١٩) .

وإذا طرحنا المشكلة على صعيد الانسانية جمعاء وجدنا أن المجتمعات المصنعة لاتكون سوى ثلث البشرية، ولايوجد هنا مايشير الى التقريب بين الهوة الساحقة التي تفصل بين البلدان المتقدمة وبين البلدان المتقدمة وبين البلدان المتخلفة، لأن الانجازات التي تحققها البلدان النامية غالبا ماتبتلع مردودها الزيادة الهائلة في نسب توالد سكانها فضلا عن النفقات غير الجدية لحكومات هذه الدول، الأمر الذي يؤدي الى توتر اجتماعي تعقبه رجات سياسية تؤدي في التحليل الأخير الى انقلابات عسكرية أو ثورات مضادة.

ومن ناحية اخرى ان تفاوت المستوى الحضاري بين الدولة المتقدمة وبين الدول النامية خلق نوعاً من التبعية الاقتصادية والسياسية بين الدول النامية وبين الدول المصنعة، ازدادت حاجة الدول الاخيرة الى المواد الخام والعمل باجور منخفضة والاثراء السريع والنفوذ السياسي والقوة العسكرية. هذا في نفس الوقت الذي شرعت فيه الدول النامية بو[illegible] خطط التنمية بهدف رفع مستويات الحياة العامة فيها. وحيث أن التفاوت بين الدو[illegible] [illegible]مة والدول النامية بمستويات عالية فقد وجدت الدول النامية نفسها تواجه المشـ[illegible] التالية:

- ان النـ[illegible] العلمية تتوفر في البلدان المصنعة، وهي لاتسمح بافساح المجال لانتشارها في بلدان العالم الثالث الا بالقدر الذي يهدد مصالحها. «وهكذا صار للتطور التكنولوجي في بعض الدول أثر عكسي على الدول الاخرى. اي ان الدول التي كانت متخلفه نوعما في بادئ الامر صارت تتخلف اكثر فاكثر بنسبة للتقدم التكنولوجي الذي اتخذ شكل تسابق او صراع بين الدول الصناعية بينما بقيت الدول المتخلفة خارج ميدان السابق او خلف حاجز تكنولوجي قيم لفصل العالم الى قسمين الغني القوي المتطور والفقير الضعيف المتخلف ».(٢٠)

19– M. Duverger ; so po. op. cit. pp. 82–3.

٢٠ ـ منير الله ويردي : دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول . بغداد منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨ ، ص٤٢ .

- ان الدول الصناعية لاتسمح بنقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث الا بالقدر الذي يطور اوضاعها نسبياً وليس جذرياً، وذلك لكي تظل في مستويات عالية وتفرض هيمنتها السياسية عبر تفوقها التكنولوجي ولهذا السبب وجدنا المساعدات التي تقدم الى بلدان العالم الثالث تنصب بالدرجة الاولى على القطاعات الاستهلاكية وعلى النفقات العسكرية.

- ان الدول الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة تسيطر على المنظمات الاقتصادية والمالية، وعبر ذلك تتحكم بالمعونات والخبر الفنية التي تقدم الى دول العالم الثالث.

ولن ماهي الخصائص العامة للبلدان المتخلفة؟ على وجه الاجمال، انها تتميز باتساع القطاع الزراعي بالنسبة الى اقتصادها القومي، اضافة الى ان الزراعة فيها بدائية. كما تتميز أيضا بشحة المواد الغذائية

وضعف الصناعة فيها وضآلة استهلاك الطاقة الانتاجية. ثم أن دخلها القومي واطيء وبناها الاجتماعية متخلفة، وتوزيع الثروة فيها متباين جدا بحيث تعيش الجماهير الواسعة في مستوى واطيءٌ جدا، في حين تتمتع حفنة من الأثرياء بامتيازات ورفاه. أما الطبقة الوسطى فضعيفة أو لاوجود لها في بعض الاحيان. يضاف الى ذلك وجود تباين شاسع بين الريف وبين المدينة. والامية متفشية على نطاق واسع في نفس الوقت الذي تكون فيه نسبة التوالد عالية وكذلك نسبة الوفيات(٢١).

وباستثناء بلدان قليلة ، فان البلدان النامية كانت في الماضي مستعمرات او خاضعة على نحو او اخر الى النفوذ الاجنبي ، ونظرا لحداثة تمتعها بالاستقلال وافتقارها الى تقاليد عريقة في اسلوب الحكم فانها ما زالت في اغلب الاحوال تسعى الى البحث عن ايديولوجية سياسية وتبعا لذلك التفتيش عن النظام السياسي الذي يلائم ظروفها الذاتية. وإذا ما تركنا، جانبا بعض الهيئات والاساليب التي ورثتها عن الادارات

21– M. Duverger ; so po. op. cit. p. 84.

الاستعمارية فان مؤسساتها حديثة العهد وغير مستقرة.واغلب مجتمعات هذة البلدان تقليدية في قسم كبير منها ، رغم ان بعضها قد عرف حضارات عريقة كانت راقية بوقتها ، الا ان هذة الحضارات وقفت عند حدودها القديمة ولم تتجاوزها لتجاري التقدم التكنولوجي الحديث. ولذلك فان هذة المجتمعات التقليدية تنطوي على وحدات اجتماعية متعددة ومتنوعة تستقطب حولها زعامات اقليمية وطائفيه ، الامر الذي يقف حجر عثرة امام تحقيق الوحدة الوطنية على اسس حديثة. ومن ثم فان معالم التخلف هذة متداخلة فيما بينها الى حد يصعب فية تحقيق اي تطور يعتد به بدون اجراء تخطيط شامل يستهدف تغيير المجتمع بكليته .

لقد ساعد التقدم التقني، وعلى الاخص في وسائل الاتصال والاعلام ، شعوب العالم الثالث على ان تكسب وعيا بظروف التخلف التي تعيشها مقارنة اياها بمستويات المعيشة العالية في البلدان المتقدمة. غير ان عملية اكتساب الوعي الجماعي هذة كانت عملية شائكه وتمت على مستويات متعددة. فمن ناحية ايقظت الجماعات المنعزلة وربطت بعضها بالبعض الاخر لتتكاتف من اجل تحررها. ولذلك راينا حركات ثورية تحررية تنطلق للتخلص من السيطرة الاجنبية ومن الاستغلال الاجتماعي في الوقت ذاته. غير ان هذه الحركات في الواقع ، كانت تنصب بالدرجة الاولى على تهديم النظام القائم ، وفي حين ان اشق مرحلة في تحويل هذه المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا هي مرحلة بناء نظام جديد متطور. والـ[illegible] الجديد هذا يطلق القوى الاجتماعية المختلفة من اسرها فتسعى كل واحدة منها الى تحقيق مطامحها عن طريق العمل السياسي. ان عملية التنمية والتطوير في جوهرها تقتضي فرض تضحيات جديدة من اجل زيادة تراكم راس المال. غير ان الانجازات التي تحقق مردودا في المدى القريب ، وعلى الاخص في مجال الخدمات ، لا تساعد في الواقع على زيادة سرعة التقدم دائما ، وذلك لانها تساعد على تخفيض نسبة الوفيات دون الانخفاض في نسبة الولادة. الامر الذي ادى الى بروز ظاهرة الضغط السكاني ، او كما يسميها بعض الباحثين الانفجار السكاني. اذ ان مردود عملية التنمية في المدى القريب لايكفي لاشباع الافواه الجديدة الجائعه وفي الوقت نفسه مجتمع جديد متطور. ومن ثم تبقى اوضاع الجماهير متردية في نفس الوقت الذي يزداد فيه وعيها ببؤسها وتطلعها نحو التخلص منه بكل وسيلة ممكنة. ولذلك فان الاستياء والتذمر

يتصاعدان باحتدام كلما ازدادت عملية التطوير الاقتصادي ، كما تزداد تبعا لذلك الهوة بين الطبقة الحاكمة المتشكلة حديثا وبين الطبقات الاخرى ويحتدم الصراع بينهما. ويغدو الصراع الطبقي، اكثر وضوحا لان اللامساواة الاقتصادية المفرطه لتكدير/تولد عوامل جديدة لتكدير السلام الاجتماعي ان لم تقل الوحدة الوطنية ذاتها. وحيث انه لايوجد الا تقاليد ضئيلة في الصراع الطبقي المنظم في الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وحيث ان مؤسسات البنى السفلى التي يمر عبرها وخلالها الصراع الطبقي لم تتطور بعد الى حد كاف ، كالنقابات العمالية والمهنية والجمعيات والهيئات الاخرى ، فمن المحتمل ان يغدو الصراع الطبقي في البلدان النامية أشد عنفا مما هو عليه في بلدان اوروبا الغربية(٢٢).

ومن ناحية اخرى ان اخذ بلدان العالم الثالث بالتكنيك الحديث يؤدي لا محالة الى انحلال المدنيات التقليدية فتضمحل المجتمعات التي كانت قائمة على اسس ثابتة استقرت خلال حقبات طويلة بحيث حققت نوعاً من الاستقرار في الروابط الاجتماعية ، كما تختفي اساليب الحياة التقليدية وياخذ الافراد بالتخلي عن القيم القديمة ، دون ان تحل مكانها قيم جديدة او طراز في الحياة مقبول من جميع افراد المجتمع (٢٣). والواقع ان هذا التحول في تطور المجتمع عن طريق عملية التنمية والتطوير وهي تطبق التكنيك الحديث مطالبه بأن ترعى بعين الحذر هذا الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع العصري والا فمن المحتمل وقد حدث ذلك في بلدان كثيرة ـ ، ان يفرز هذا التحول الاجتماعي غير المنضبط جماعات ظلت سائبه فيما بعد ، ولم تتهيأ لها امكانية الاندماج بالمجتمع الجديد بعد ان انقطعت جذورها عن المجتمع القديم (٢٤). ان الامر يقتضي توفير نوع من الاعداد

22- John J. johnson ; The Role of the Military in Under developed counries, princeton University press, N.J. 1962, p. 17.

(٢٣) موريس ديفرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

٢٤ـ تطلق الباحثة الفرنسية المعروفة جيرمين تيليون تعبير «التشحيذ» على هذه الظاهرة باعتبار ان هذه الجماعات السائبة تكون اجتماعيا اقرب الى الشحاذين بعد ان تنقطع جذورها بالمجتمع التقليدي من ناحية، ومن ناحية اخرى لاتستطيع ان تندمج بالمجتمع الجديد ، واغلب هذه الجماعات متاتية من المجتمع الريفي انظر : Germaine Tillion ; L'Algerie en 1957.

المسبق لظروف المجتمع القادم على الطريق وتهيأة الفرص المختلفة نعرب ، تتكيف هذه الجماعات اجتماعيا.

ان مرحلة التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث القائم على اساس التكنيك الحديث هي في الواقع مرحلة مخاض وقلق اجتماعي ممض لشعوب العالم الثالث ، وقد تقصر هذة المرحلة او تطول تبعا لقدرات السلطة السياسية في البلاد على تحقيق التحول بصورة طبيعية. هذة المرحلة في جميع الاحوال مشحونة بالتوترات الاجتماعية العنيفة والتأزم ، غير ان العلاقات بين الجماهير الواسعة وبين بعض الجماعات الصغيرة التي تتمتع بالامتيازات وبمستوى معيشة عال. ومن هذه الناحية يتاتى الاتجاه نحو الاخذ بالنظم الاوتوقراطية والدكتاتورية في العالم الثالث[٢٥].

ب ـ التقدم التقني والتطور الثقافي :

ويؤثر التقدم التقني على التقدم الحضاري من ناحيتين :

الاولى: انه يوفر للافراد اوقات فراغ يستخدمونها لتثقيف انفسهم.

الثانيه: انه يطور وسائل الثقافه ، وذلك على النحو التالي:

اولا ـ توفير الوقت للتثقف

لقد اثارت الثورة الصناعية منذ ظهورها ردود فعل متباينة في اوساط المفكرين والباحثين ازاء تاثيرها على حياة الانسان. فذهب فريق يؤكد اثارها السيئة على الافراد الى حد قولهم بانها تحمل عبودية الانسان للألة محل عبودية الانسان للانسان. في حين ذهب فريق اخر باتجاه معاكس لذلك مؤكدين ان الثورة الصناعية تفتتح عهدا جديدا في تاريخ الانسانية لانها لاتقدم امكانات هائلة للتحكم في الطبيعة فحسب وانما ايضا ترفع عن كاهل الانسان اعباء العمل الجسدي المضني، وتوفر له اوقاتا لتنمية امكاناته المبدعة. وعلى اي حال من الاحوال فان اغلب الباحثين سواء كانو كاثوليك اواشتراكيين او ليبراليين الذين ظهروا في الستين السنة الاولى من القرن التاسع عشر قد

25- M. Duverger ; so. po. op. cit. p 99.

عرضوا بان العمل وراء الالة اذا كان لايخضع لاشراف اجتماعي فمن الممكن ان يكون خطرا اجتماعيا مميتا على العامل ، اذ يؤدي به الى حالات البلادة وعدم الاكتراث او التمرد

والواقع ان الالة قد طورت ظروف المجتمع تطورا جذريا ، الا ان الازمة التي صاحبت العصرالالي لم تكن متاتية اساسا عن الوسائل التكنية ذاتها ، وانما ناشئة في جوهرها عن ظروف العمل الشاقة انذاك ، فقد كان العمال حتى النساء والاطفال منهم ، يشتغلون ساعات طويلة ، دون لقاء عادل لجهودهم. وكان العمل وراء الالة في ذلك الوقت يكاد يمتص كل جهد العامل ووقته. ولذلك فبفضل الحركات العمالية التي حققت زيادة اجور العمال وانقاصت ساعات عملهم وحسنت ظروفهم الاجتماعية وعلى الاخص فيما يتعلق بالعطل الاسبوعية والسنوية المدفوعة الاجرة ،والضمان الاجتماعي وغير ذلك قد وفرت للعامل ساعات فراغ استطاع فيها ان ينمي امكانياته ومواهبه الشخصية. بل ان بعض المجتمعات قد حققت نظام الاربعين ساعة عمل اسبوعيا ، وفي الوقت الحاضر تسعى بعض النظم الى الوصول الى ست وثلاثين ساعة عمل اسبوعي في وقت قريب.

ان التكنيك الحديث يوفر وقتا لافراد المجتمع على مستويين. الاول انه يعرض فرصا لجميع الافراد العاملين في المجتمع . لان التقدم التقني ويؤدي الى تحرير الانسان ، وذلك بانقاص ساعات العمل للجميع ، وتطويل مدة الدراسات ، وتؤدي(مدنية اوقات الفراغ) الى مجتمعات يستطيع فيها الانسان ان يتفتح على افضل وجه ، حيث تكبر فيه امكانياته الثقافية (٢٦) اما المستوى الثاني فهو انصراف عدد من الافراد الى العناية بالفكر والعلم والاداب والفنون. لان المجتمعات المتقدمة لاتهيء للعامل التحرر من عبودية العمل الجسدي الدائم وتوفر له متسعا من الوقت لتثقيف نفسه وتطوير امكانياته فحسب ، وانما ايضا تهيأ فرصا لبعض الافراد للانصراف كليا الى النشاط الثقافي ، كالفلاسفه والعلماء والكتاب والفنانين وغيرهم. وعلى نحو عام ان المجتمعات الصناعية توفر للانسان امكانية ان يشتغل وقتا قصيرا من اجل متطلبات المعيشة والاستفادة من الوقت المتبقي في تنمية شخصيته ومواهبه ، اما المجتمعات المتخلفة التي تفتقر الى التكنيك الحديث فان افرادها مضطرين جميعهم الى العمل بكل قواهم لكي يوفروا متطلبات المعيشة.

26- M. Duverger ; so. po. op cit. p. 87.

R-G. Schwartzenberg. op. cit. p. 195.

٢- تطور الوسائل المادية للثقافة:

ان التقدم التقني ، بلا ريب ، يوفر وسائل ذات اثار واسعة المدى في التحولات الثقافية للمجتمع بصورة عامة. فاختراع غوتنبرغ الطباعة قد هيا الامكانيات المادية لعصر النهضة والاصلاح في اوربا. وقبل اختراعها لم يكن بوسع اعداد كبيرة من الافراد الحصول على التعليم ، ولا الاطلاع على مصادر الفكر القديمة منها والحديثة. وكان تطور الطباعة وانتشارها فيا بعد، يعني تطور التربية والتعليم وشمولها قطاعات واسعة من السكان ، وبتأثيرها ايضا اندفاع هذه القطاعات نحو تطلعات باتجاه مجتمع افضل وارقى من واقعها الراهن . ان وسائل الاعلام والاتصال الحديثة كالصحافة والاذاعة لم تؤد الى زيادة استهلاك المواد الثقافية فحسب وانما زادت ايضا في قيمتها واصالتها. اذ اصبح بامكان اي فرد ان يتصل بمصادر الثقافية المختلفة ، قومية او عالمية ، باثمان زهيدة.

ان هذا التطور ولا ريب يسير بخط متواز مع تطبيق وتطور الدمقراطية اسلوبا في العمل السياسي ، وكذلك في اقامة المؤسسات الدمقراطية ان الدمقراطية غير قابلة للتطبيق اذا لم يكون مجموع المواطنين يملكون حدا ادنى من الثقافة ، ومن المعارف. ولن يكون للانتخابات من اهمية اذا كانت جماهير المواطنين لا تفهم المشاكل الاساسية المطروحة للتصويت عليها(٢٧). ومن ثم فان تطور الوسائل الثقافية وانتشارها يؤدي الى رفع المستوى الثقافي العام للجماهير ، وعندئذ تتوزع مصادر السياسة التي هي المعرفة، والمعلومات على نحو تتضاءل فيه اللامساواة الى حد كبير بين الافراد ، الامر الذي يتيح فرصا للدمقراطية لان تعمل على نحو افضل ، وعلى الأخص عندما تتعلق الامور بمناقشة الامور العامة والوصول الى الخيار الافضل (٢٨). ويلاحظ روجية جيرارشفار تزنبرغ بحق ان تطور وسائل التكنيك يؤدي لا الى انتشار الثقافة بين الجماهير فحسب ، وانما ايضا» ... تكتسب الثقافة السياسية طابعا علمانياً بصورة متزايدة ، اذ تنسلخ المواقف السياسية شيئا فشيئا عما هو لا عقلاني او ايديولوجي خالص لكي تقوم على اساس توجهات عقلانية وتحليلية وتجريبية(٢٩)».

وبالمقابل فان المجتمعات التقليدية التي لا تعرف التطور التقني بدرجة عالية فان الامية واسعة الانتشار فيها ، وتستنفد ضرورات كسب العيش كل وقت الافراد وكل طاقاتهم تقريبا. فلا توجد اوقات الفراغ التي يمكن تكريسها لكسب حد ادنى من

27- R-G Schwartzenberg, op. cit. p. 195.

28- Ibid, p. 196.

29- Ibid p. 196.

الثقافه السياسية والوعي المدني . وفضلا عن ذلك ان ضالة التطور التقني في وسائل الثقافة والاتصال يؤدي لامحالة الى ضعف الثقافة الوطنية بسبب تعايشها مع ثقافات فرعية للجماعات الاقليمية والاثنية وغيرها.« ان تطور الاتصالات يسهل توحيد المواقف السياسية وامتصاص الثقافات السياسية الفرعية التي قد تبقى موجودة هنا وهناك والتي قد تفتت الاتفاق الوطني »(٣٠) ومن ناحية اخرى ان التطور التقني يساعد على زيادة الاتصال بين الافراد والجماعات وذلك بربط المجموعات الاجتماعية ، المنعزلة في المناطق النائيه ، بعضها بالبعض الاخر ، والخروج بافرادها من افقهم الضيق وخمولهم الذهني ، الامر الذي يؤدي لامحاله الى خلق النزعة النقدية لديهم ، واخضاع العالم الذي يعيشون فيه الى محاكمات ذهنية موضوعية. وكما يلاحظ موريس ديفرجية :« ان الاطلاع على انماط اخرى من الحياة ، وعلى عادات وافكار اخرى يمكن المرء من ان يكتسب معنى النسبية والحكم ... ان التقدم التقني وحده الذي مكن من تطور هذة الاتصالات ، وذلك بالغاء العوائق المادية للمسافة (٣١).

اذا كانت الامكانيات التقنية المادية في العصر الحديث من الجسامه بحيث فتحت افاقا واسعة امام الانسان نحو المعرفة والتطلع الى عالم افضل ، فانها من ناحية اخرى قد طرحت مشكلة جديدة ، هي ان الوسائل المادية للثقافة قد تحولت الى مشاريع كبرى تتجاوز امكانيات المواطن الاعتيادية. فالتلفزيون والاذاعة والصحافة ودور النشر والثقافة هي مشاريع اقتصادية وثقافية في نفس الوقت. ولذلك فقد اصبح الفرد في بحثه عن المادة الثقافية تحت رحمة الدولة او الحزب او الشركة او اية جهة اخرى . بعبارة اخرى لم يعد امام الفرد حرية واسعة في التعبير عن افكاره وارائه ، الامر الذي دفع بعض الباحثين الى ان يطلق تعبير « الصناعة الثقافية » على هذة الظاهرة ، اذ رأوا فيها ظاهرة عامة لصيقة بالمجتمعات الصناعية بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة فيها (٣٢). هذا النوع من الثقافة يتوجة اساسا الى الجمهور العام ، ويستهدف الانسان المتوسط الثقافة. وهي تفتقر الى الاصالة والعمق ، لان الطابع التقني البيروقراطي يتحكم في نشرها ويقف وراء الاهداف التي تسعى اليها.

والواقع أن هذة الفكرة برغم صحة جوانب كثيرة منها تتسم بنظرة تجريدية متشائمة وتنطوي على نفس الموقف القديم من العصر التقني والا فان وسائل الثقافة ، مهما كانت

30– R–G Schwertzenberg, op. cit. p. 196.

31– M. Duverger, op. cit. p. 88.

32– Edgar Morin L'Industrie Culturelle, in Communication, paris, 1961, No. pp. 38–59.

المؤسسات والهيئات التي تتحكم فيها ، الدولة ، الحزب، او راس المال او غير ذلك يمكن ان تحدد مسبقا الجمهور الذي تتوجه . فكما يمكن ان تتوجه الى الجماهير الواسعة يمكن ان تتوجه الى ذوي الخبرة والاختصاص والانتاج الثقافي الواسع وبمستويات مختلفة يمكن ان يوفر للانسان حرية واسعة في اختيار ما يرغب في قرائة او في قرائته او مشاهدته او سماعه حسبما يراه اقرب مستواه او اتجاهه او تطلعاته الشخصية.

٤- الاثار السياسية للتقدم التقني :

لقد ترك التقدم التقني اثارا عميقة على الحياة السياسية بجميع مستوياتها ، احيانا ايجابية واخرى سلبية ، نعرضها فيما يلي:

أ- الحريات العامة:

برغم الاختلاف بين الفلسفات والنظريات حول مفهوم الحرية يمكن بصورة عامة ان تؤخذ على انها .. حق المرء في ان يكون او يتصرف كما يشاء ... وعلى نحو ابعد من ذلك « الحرية هي القدرة الفردية على التحكم الذاتي »(٣٣) وحيث ان المرء يعيش في مجتمع تنظمه الدولة ، فان حرية كل امرئ يجب ان تتوافق مع حرية الاخرين مع وجود الدولة، ومن اجل المصلحة العامة ، ياتي القانون لكي يضمن ويحدد مظاهر معينة من الحرية ، ومن ثم فان الحريات التي يتولى تنظيمها القانون تسمى الحريات العامة ... وعليه فان الحرية العامة هي جانب خاص من الحرية بصورة عامة مقرر بموجب القانون وخاضع الى نظام قانوني...(٣٤)" أو بعبارة أخرى أن الحريات العامة تنطوى على معنى اعتراف الدولة للأفراد بحق ممارسة عدد معين من النشاطات المعينة وذلك بمنأى عن كل الضغوط الخارجية. فهي اذا (حريات) لأنها تسمح بالعمل بدون اجبار، وهي (حريات عامة) لأن على هيئات الدولة، صاحبة السيادة القانونية، يعود تحقيق هذه المستلزمات(٣٥) وعلى هذا النحو ان الحريات العامة ترد في اطار قانوني معين هو جزء

33- Jean Roche : Les Liberte's publiques, Dalloz, paris, 1978, p. 4.

34- Ibid, pp. 4-5.

35- jean Morange; Les Libertes publiques P.U.F. paris, 1979, pp.. 5-6.

من تكوين الدولة ومن نظامها السياسي. وعناصر هذين التشكيلين تتحكم الى حد كبير في طبيعة الحريات العامة وفي أشكال ممارستها.

ان كثيرا من الحريات العامة التقليدية، التي هي في الواقع وسائل للعمل السياسي، قد تغيرت جذريا فغدت ذات مضمون جديد في المجتمعات الصناعية الحديثة. ولنضرب على ذلك مثلا حرية التعبير عن الرأي، اذ كان يكفي في القرن التاسع عشر ان ينص الدستور على حق كل فرد في التعبير عن آرائه وأفكاره حسب قناعاته وبدون ضغط خارجي لتحقيق هذه الحرية العامة، بل أن اعلانات حقوق الانسان التي صدرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انطوت على هذا المعنى أيضا. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هذا «الحق» لايكفي لوحده للتمتع بحرية التعبير عن الرأي، وانما يجب أيضا توفير الضمانات المادية له عن طريق السيطرة على وسائل الاتصال والاعلام. لان الوسائل التقنية تفترض تمويلا، والوسائل المادية التي تضع في التطبيق الاجراءات الجديدة لنشر الفكر تتجاوز امكانات الفرد(٣٦). اذ أن وسائل نشر الثقافة وكذلك وسائل الاعلام والاتصال قد أصبحت مشاريع اقتصادية وصناعية في الوقت نفسه، وعلى جانب كبير من الضخامة والتعقيد بحيث تتطلب أموالا وامكانات تكنية لايمكن للمواطن الاعتيادي تحمل أعبائها. ومن ثم فان حرية التعبير عن الرأي بشكلها القديم لم يعد لها وجود في العصر الحديث أو كما يقول جاك كيزر أنها حرية قد ماتت(٣٧).

ب - الصراعات السياسية :

ان التقدم التقني(الصناعي) يقلل من حدة الصراعات السياسية بين القوى السياسية وبين القوي الاجتماعية. وذلك لانه يساعد على زيادة الانتاج ويقضي على العوز الذي هو من اهم مصادر المنازعات في المجتمع. اذ ان العوز يولد التفاوت المريع بين الافراد فيخلق اقلية ضئيلة تتمتع بالرفاه والامتيازات ، في حين تبقى الجماهير الواسعة في حرمان وفقر مدقع. واللامساواة الناجمة عن هذا التفاوت تولد منازعات عميقة جدا. فيتقابل كره الجماهير المعدمة لذوي الامتيازات مع خوف هؤلاء الاخيرين وتصبح السياسة والحالة هذه

36- J. .Rivero ; La Statut des Techniques de Formation des L'opinion publique, in ; L'opinion publique ouvrage (ollectif) P.U.F. pais 1975, pp. 111-112.

(37) Jacques Kayser : Mort d-une L-berte Plon, Paris, 1955, 1975.

عنفا من جانب الجماهير التي هي في تمرد مزمن ، وعنفا مضادا من جهة ذوي الامتيازات الذين يحتمون من الجماهير[٣٨] وهذه الاوضاع تلاحظ على الاخص في بلدان العالم الثالث التي تمر بمراحل انتقالية من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات عصرية. لان اللامساواة تخلق جوا مشحونا بالخوف يتعذر فيه التنافس السياسي بطريقة سلمية او التخلي عن اسلوب العنف في العمل السياسي. لان التفاوت يعدم الحد الادنى من الاتفاق على القواعد الاساسية للمجتمع بين الاطراف المختلفة [٣٩]. اما النمو الاقتصادي فيضع حدا لحالة العوز هذه التي هي مصدر التعارضات الاجتماعية العميقة جدا. والمجتمعات الصناعية تضمن الحد الادنى الحيوي لجميع مواطنيها تقريبا . وفضلاً عن الحاجات الاساسية كالغذاء والملبس والمسكن فأنها تغطي الحاجات الثانوية للجميع كالراحة واوقات الفراغ والثقافة. ويرتفع مستوى المعيشة على نحو ملحوظ ، في حين يميل الثراء الكبير جدا وكذلك البؤس الكبير الى الاختفاء. فالمجتمع الصناعي المتقدم يميل الى جعل ظروف الحياة متساوية نسبيا ونتيجة هذا النمو الاقتصادي اذا هو تقليل التعارضات فيما بين الطبقات ، وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية. ومن ثم يقوم اتفاق بين المواطنين على القواعد الاساسية للمجتمع. ويمكن هذا التعايش السلمي ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من قيام المنافسة السياسية غير العنيفة ، ويحل الصراع داخل النظام - اى في اطار المؤسسات المقبولة من المجتمع مكان الصراع على النظام [٤٠].

والواقع ان وفرة الموارد الطبيعية بين الافراد التي يحققها التقدم التقني لا تزيل التفاوت بين الافراد ، وانما تساعد فقط على تقريب مستويات المعيشة بينهم. اذ ان ارتفاع مستوى المعيشة بصورة عامة وازدياد الرخاء ووسائل الراحة واتساع اوقات الفراغ التي تميز الوفرة الاقتصادية المتاتية عن التقدم التقني، تميل الى التقليل من اهمية التفاوتات والصراعات الناجمة عنها او بالاحرى أنها تقلل من الاحساس بالتفاوت[٤١].

يتفق المفكرون الماركسيون والغربيون على ان التقدم بامكانه في المدى البعيد ان يؤدي الى مجتمع قليل المنازعات. هذا المجتمع هو « مجتمع الوفرة » بالنسبة الى الغرب ، وبالنسبة الى الماركسية هو « المجتمع الشيوعي »، غير ان هذين الاتجاهين يختلفان بعد

---

(38) M. Duverger : So. Po. op.cit. P.88.

(39) R – G. Schwartzenberg, op.cit. P.192.

(40) R – G Schwartzenberg, op. cit. P.193.

(41) M. Duverger, so. po. op.cit. P.86.

ذلك فيما يتعلق بسرعة التقليل من الصراعات تماما وبصورة عفوية ، لان التناقضات الاجتماعية ، مصدر النزاع ، تظل قائمة في مكان اخر ، هو مجال التناقض بين مالكي وسائل الانتاج (الراسماليين) وبين اولئك الذين يبيعون جهودهم لهم لكي يعيشوا (الشغيلة) ، او بعبارة اخرى التناقض بين المستغلين والمستغلين، وان هذا الصراع الذي سيحقق بشكل ثورة سوف يرفع البروليتاريا الى الحكم لكي تبني مجتمعا بلا طبقات ، وتبعا لذلك بدون تناقضات او صراع طبقي. ومع ذلك فان عملية بناء المجتمع الاشتراكي الجديد سوف تتعرض الى مقاومات عدة وتستغرق زمنا طويلا بحيث سيقتضي الامر اقامة ديكتاتوريتهافي مرحلة الانتقال(٤٢)

ومع ذلك فان الثورة العلمية والتقنية والسبيرناتيكا والاتمة والطاقة النووية وبعض الصناعات الطلائعية قد طرحت كثيرا من المفاهيم الماركسية التقليدية للمناقشة من جديد ، على الاخص ما يتعلق بالثورة وديكتاتورية البروليتاريا ودور الفرد، ولعل روجية غارودي يعبر عن ذلك ادق تعبير عندما يقول : « للمرة الاولى في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني ومتطلبات الديمقراطية والتنمية الانسانية في اتجاه واحد، لان التفتح الكامل لما هو ذو طابع انساني في الانسان ، اي القدرة على الابداع ، تصبح الشرط الاساسي ، اكثر فاكثر ، للنمو الاقتصادي والتقني (٤٣).

اما المفكرون الغربيون فيرون ان الصراعات سوف تزول تدريجيا بتطور التقدم التقني ، وذلك بالقضاء على اهم مصادرها ، اي العوز ، ويتحقق ذلك كلما قطع المجتمع شوطا نحو مجتمع الوفرة .

وفي جميع الاحوال ، ان التقدم التقني ، وعلى الاخص في المرحلة التي وصلتها الانسانية في الوقت الحاضر هو عنصر هام في التحكم بمصير الانسان كما كان دائما. ولذلك يصح القول بان « قليلا من التقنية يبعدنا عن عمل الانسان ، وان كثيرا من التقنية يمكن ان يبعدنا اليه » (٤٤).

جـ تعزيز السلطة:

لقد عزز التقدم التقني سلطة الدولة اتساعا وعمقاً.من ناحية الاتساع فرضت الدولة سلطتها على جميع اقليم البلاد ، وبوسعها ، بما لديها من وسائل الاتصال ان تمتد بصورة

(42) M. Duverger, So. Po. op. cit. P.90.

(٤٣) روجيه غارودي : منعطف الاشتراكي الكبير. ترجمة اديب اللجمي و د . كال الغالي م دار البحث . دمشق ١٩٧٠ م ص٣٨ .

(٤٤) نفس المصدر ،ص ٣٠ .

مباشرة الى جميع المواطنين حيثما وجدوا وفي اسرع وقت ممكن. ومع ان السلطة السياسية تتركز عادة في العاصمة غير انها، بفضل التقدم التقني ، غدت تغطي اقليم الدولة كله ، بعد ان قهرت المسافات الشاسعة التي كانت تفصل بين الاقاليم والمناطق المختلفة. وتبعا لذلك اضمحلت الشخصية المحلية للمناطق وانضوت في وحدات اكبر منها هي البلاد على صعيد جغرافي ، والشعب والامة على صعيد سياسي (٤٥). وعمقا ، اصبح للدولة هيمنة اقوى على الحياة العامة في البلاد ، سواء من ناحية ازدياد الوظائف التي تؤديها او من ناحية الوسائل التي تمارس بها نشاطاتها المختلفة. ويعرض اندرية سيغفريد بهذا الشان ملاحظاته على النحو التالي: ان ديمقراطيه القرن العشرين تختلف جدا عن ديمقراطية القرن التاسع عشر. فبتاثير الحربين العالميتين ، اللتين كانتا سببا ظرفياً غير حاسم في تأثيراته ، غدت الدولة منذ ذلك الحين بين ايدي قوة ليس لها حدود. ومنذ عام ١٩١٤ وعلى الاخص انطلاقا من عام ١٩٣٩ ادت ضرورة دعم الكفاح المسلح الشامل الى تركز كل السلطات بين ايدي الحكومات . ولا يتعلق الامر فقط ، كما هو الحال في السابق ، بالجيوش والمالية للهيئة الدبلوماسية ، وانما ايضا بتسيير شامل للهيئة الاجتماعية : اذ ان التعبئة لم تعد تنصب على الاشخاص ، وانما على الاشياء ، وامتدت الخدمة الى الامة بكليتها ، في الخطوط الخلفية كما في الجبهة بل ان هذين المفهومين عن الخطوط الخلفية والجبهة مالا هما ذاتهما الى فقدان كل سند واقعي لهما. وبمعزل عن الحرب ، ان التطور العام لهذه الحقبة مال الى عرض نفس النتائج ، اذ وجدت الدولة نفسها منقادة الى التدخل في العديد من الميادين الجديدة عليها. اذ تطلبت الديمقراطية الظافرة منها ان تدافع عن العمال ضد راس المال ، وتحسين مستوى حياة الجماهير ، والاشراف والسيطرة على القوة المتزايدة للمشاريع الصناعية. والدولة بتجاوزها الجانب السياسي او العسكري في التسيير زادت في وظائفها في الميدان الاقتصادي ، فجعلت من نفسها صناعيا وتجاريا وناقلا ومصرفياً هكذا هو عصرنا الاداري اذا ، اذ تتغلغل الادارة في كل شيء ، حتى في الحرب ذاتها ، التي اصبحت الى حد كبير ليس مسالة استراتيجيه وتكنيك فقط ، وانما ايضا مسالة ادارة (٤٦).

ثم ان التقدم التقني قد امد السلطة بوسائل ضغط ضد المواطنين يصعب مقاومتها. فهي تستطيع ان تتنبأ بردود الفعل التي قد تثيرها سياسة معينة او قانون او قرار او حديث سياسي حتى قبل ان تقع ، وذلك بفضل الاجهزة المختلفة التي تستخدمها . حتى اذا ما وقعت الاحداث كالثورات والاضرابات والمظاهرات وغيرها ، بادرت السلطة الى تحريك

(45) M. Duverger. So. P.Op.cit. P.95.

(46) Andre Sieggried, op. cit. P.19.

اجهزة كاملة العدد والعدد لمقاومتها.

وعلى صعيد اخر ، كانت الثورات في الماضي تنجح لان الاسلحة التي تستعملها قوات السلطة او الثورات متقاربه من ناحية نوعيتها ، ولذلك فان كثرة عدد الثوار كانت في اغلب الاحيان ترجح كفتهم في الصراع القائم

وعليه فلم تكن مراكز الدكتاتوريين والطغاة راسخة في الحكم. اما في العصر الحديث فيصعب القيام بثورة في بلد متقدم حيث يملك جيش الدولة اسلحة لايمكن مقارنتها باي شكل من الاشكال باسلحة الثوار. ولعل تروتسكي يشخص هذه الناحية افضل من غيره عندما قال :« لم يعد بالامكان القيام بثورة ضد الجيش »(٤٧). وربما كان مصير ثورة اكتوبر الاشتراكية وهي نموذج فريد للثورات الكبرى في العصر الحديث ، مشكوكا فيه لو لم يلتفت لنين الى الناحية المذكورة ويوجه جهوده لتفتيت الجيش القيصري من داخله ، ثم لف عناصره حول الثورة تحت شعار تاخي العمال والفلاحين والجنود. اما الثورات التي نجحت في العالم الثالث ، سواء كانت من اجل التخلص من الاستعمار او لتغيير النظم الرجعية القائمة ، فقد ساعدت على انتصارها معونات خارجية ، او تدخل الجيش ذاته الى جانب الثورة. وحروب الغوار في بعض بلدان العالم الثالث(٤٨) وصلت الى تحقيق اهدافها بسبب الظروف العامة في هذة البلدان ، التي هي في جوهرها ظروف تخلف عامة ، فيها بنية الدولة ذاتها ضعيفه.

ومع ذلك ، اذا كانت الوسائل التقنية قد امدت الدولة بوسائل هائلة مادية او اقناعية لزيادة سلطتها او تعزيزها ، فان المحكومين ، او بعبارة ادق المواطنين ، لم يعدموا بدورهم ايضا الوسائل التي تكفل مقاومة الطغيان الذي يتسلح بهذة الوسائل الجبارة. لم يعد ولا ريب بامكان الثورة التحصن وراء المتاريس لمقاومة الجيش ، كما كان يحدث في الثورات القديمة ، غير ان العصيان المدني (٤٩) او الاضراب العام او الاعتصام في المصانع ومراكز العمل الاخرى قد تلعب دورا هاما في زعزعة الاسس التي تقوم عليها سلطة الطغيان ، برغم الاسلحة التي تحملها قواتها وعلى الاخص الجيش منها. لان ذلك يؤدي الى شلل الحياة الاقتصادية العامة في البلاد ويلحق اضرارا جسيمة في

---

(47) M. Duverger : So. po. op.cit. P.95.

(٤٨) كالثورة الكوبية .

(٤٩) كالحركة التي قادها المهاتما غاندي في الهند .

مصالح الفئة الحاكمة هي اكبر واشد ايلاما من الاضرار التي يحققها الاصطدام المسلح(٥٠). ويلاحظ ان النظم السياسية التي استقرت خلال زمن طويل بفضل التطور الصناعي تقف في مستوى اعلى من مستوى القوى الثورية فيها. لان التقدم التقني ، في الواقع ، يقدم للدولة من المزايا والفوائد في ممارسة السلطة ما يتجاوز بعيدا امكانات المعارضة الثورية المتواضعة ، بل والمشكوك في فعاليتها في بعض الاحيان . فالى جانب اجهزة القمع العسكرية والبوليسية المعتادة ، تقوم مؤسسات الدولة وقوانينها وايدلوجيتها بدور هام في المواجهة. اذ هي حصون امامية للسلطة القائمة ، وليست القوة المادية الا السلاح الاخير في المعركة بعد ان تفقد السلطة كل رصيد اقناعي لها . وعليه فان التكنيك يقدم ايضا سلاحا نظريا لتعزيز سلطة الدولة. هذا التكنيك الذي يقوم على الخبرة والاختصاص فضلا عن الاموال الطائله الموضوعة تحت تصرف، المسؤولين.

د ـ بقرطة السلطة:

منذ ان اقام الانسان المؤسسات الاجتماعية على اسس عقلانية تغيرت طبيعة السلطة كما تغيرت اساليب ممارستها. وقد برز ذلك على نحو واضح منذ بداية الثورة الصناعية . والمجتمعات الحديثة قائمة على بواعث تنظيمية تاخذ شكل قوالب السلوك الاجتماعي ،او بعبارة اخرى ان تنظيم المجتمع قائم على قواعد موضوعية عامة ، ومن يمارس السلطة

---

(٥٠) الامثلة على ذلك عديدة ، ربما كان ابرزها ما حدث في المانيا عام ١٩٢٠ اذ استولى الجنرال فون لوتفيتز على السلطة خلال ساعات قلائل، غير ان نقابات العمال اجبرته على التنازل عنها خلال يومين، وذلك بقيامها باضرابات عامة شلت الحياة في المدن وباقي ارجاء البلادالاخرى . والى حد ما حدث في السودان ايام حكم الجنرال عبود يقرب ايضا من هذه الحالة . اذ ازيحت الديكتاتورية العسكرية القائمة بمقاومة المنظمات الشعبية . وكذلك ما حدث في فرنسا عام ١٩٦٨. فطيلة شهر مايس ادى اعتصام العمال ـ كل العمال الفرنسيين تقريبا ـ في المصانع وتوقفهم عن العمل ، فضلا عن توقف الدراسات في الجامعات والمعاهد العلمية الاخرى ، الى الحاق خسائر جسيمة بالاقتصاد الفرنسي الرأسمالي الذي كانت تسيره السلطة الديغولية المستندة على الرأسمالية الصناعية والمصرفية وما يرتبط بهما من رأسمالية تجارية ورأسمالية الدولة . فقد كاد ذلك يؤدي بالجمهورية الخامسة الى السقوط لولا عوامل التفكك والخلافات التي ظهرت بين صفوف الحركة الثورية من ناحية ومن ناحية اخرى تلويح السلطة الديغولية باستخدام الجيش لضرب الحركة الثورية الصاعدة بالقوة ومن ثم الغاء المؤسسات البرلمانية والديمقراطية وعبر ذلك وخلاله قيام الحرب الاهلية . ويلاحظ ايضا ان احداث عام ١٩٦٨ كشفت في الوقت نفسه ان قسما لايستهان به من الشعب الفرنسي كان يساند السلطة الديغولية، فلم يكن الحسم في الصراع ميسورا للقوى الثورية .

يشغل مركزا في التنظيم الاجتماعي فحسب يؤهله لممارسة صلاحيات لصيقة بمركزة ومعينة مسبقا وليست مرتبطة بشخصه. ان هذا الامر ، كما يلاحظ شفارتزنبرغ ، قد ادى الى ميكانيكية المنظمات الاجتماعية التي يعبر عنها بتحول السلطان السياسي... هذا السلطان الذي فقد هو بدوره ايضا طابعة الانساني. اذ اصبحت السلطة لا شخصية ، مجهولة ، مجردة. واضمحلت البنى المحلية والوسيطة. واختفت العلاقات الشخصية للسلطان السياسي وفقد السلطات السياسي طابعة الشخصي لحساب تنظيم واسع ومجهول. وغدا المواطنون يطيعون ماكنة في داخل ماكنة وهي البيروقراطية[51]. وعليه فان التنظيم الحديث يقوم على اسس ثلاثه ، هي. التميز بين المركز وبين من يشغله اولا ، وتوزيع السلطة على نحو هرمي ثانيا ، ثم توزيع العمل على افراد المجتمع بشكل وظائف ومهارات فنية مختلفة ثالثا.

ان المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها موسسة الدولة ، قائمة اساسا على تجمع الادوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها الافراد. والمؤسسات السياسية ان هي الا مجموعة ادوار سياسية. غير ان هذة المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها المؤسسات السياسية لاتقوم في المجتمعات الحديثة على الاتصال المباشر ، اي الروابط الشخصية بين الافراد ، وانما بواسطة الوسائل التقنية بمختلف انواعها التي تؤطر لها ، او تكون هيكلها العام ، اما محتواها فهو نشاطات الافراد التي تجمعها وتكثفها ثم تصهرها في عملية جماعية موحدة يطلق عليها عادة سير العمل في المؤسسات. وعليه فان الفرد محكوم عليه بالخضوع التام الى تحكم الوسائل التقنية طيلة حياته ، سواء كان في داخل المنظمات الرسمية اعتباراً من الدولة الى اصغر مؤسسة فيها، اوفي المؤسسات الاجتماعية اللارسمية بل حتى اوقات فراغه لن تكون بمنأى عن تاثير الوسائل التقنية كالسينما والمسرح والاذاعة والتلفزيون والصحافة.

ان اقامة المنظمات الاجتماعية على العلاقات غير المباشرة ، اي بواسطة الوسائل التقنية ، قد جرد السلطة من طابعها الانساني ايضا. فما يحكم التنظيم الاجتماعي الحديث هو قواعد عامة مجردة والية على جميع المستويات ، بحيث غدت السلطة مجهولة من قبل

(51) R – G Schwartzenberg. op. cit. P.343.

اولئك الذين يمارسونها والذين يطيعونها(٥٢). فالفئة الاولى تطبق القواعد ، ويتخذ القرار في النهاية ولكن تهيئة واعداد القرار يمر قبل ذلك على مكاتب مختلفة وعلى مستشارين متعددين ، أما الفئة الثانية التي تخضع الى القرارات فانها منصاعة ، على الاقل من الناحية الى قواعد مقررة بموجب القانون، اي الادارة العامة في المجتمع التي هو جزء منها.

لقد غدت ظاهرة البيروقراطية مفرطة في حجمها وفي ميدان اختصاصاتها في المجتمعات الصناعية. وكرد فعل لها برزت ظاهرة تشخصن السلطة عند تولي المسؤولية شخصيات فذة لها من البصيرة وبعد النظر ما يجعلها تتجاوز الاجراءات البيروقراطية المقننة. ومع ذلك كما يقول موريس ديفرجية ان تشخصن السلطة يبقى وهميا في الواقع ، برغم وسائل الاعلام التي تسلطها على الزعيم او رجل الدولة الذي تندمج السلطة بشخصه. وذلك لانه لايستطيع أن يتخذ قراراته بحرية تامة وبمعزل عن الوسط الذي يعيش فية او بمنأى عن اجهزة السلطة التي تحيط به. ان ظاهرة تشخص السلطة في البلدان المتقدمة هي تصحيح لبعض التجاوز في البيروقراطية وليس الحلول مكانها(٥٣).

٥ـ تاثير الوسائل التقنية على طبيعة السياسة:

لقد ترك التقدم التقني اثارا عميقة ايضا على طبيعة السياسة فغدت في العصر الحديث مشاكل معينة ذات مضامين واشكال جديدة ، وتبعا لذلك تغيرت بعض الاسس التقليدية التي كانت تقوم عليها السلطة حينا اخر. ويمكن ملاحظة هذة التغيرات على صعيد دولي وعلى صعيد وطني.

---

(٥٢) المعروف عن نهرو شخصيته القوية في السياسة الهندية ويعتبر مثلا على تشخيص السلطة ، ومع ذلك فقد ذكر في حديث له مع تيبور مند عن كيفية اتخاذه القرارات ما يأتي : «انني اوجه جماهير الشعب الهندي الكثيرة العدد ... ولكن هناك كذلك اللجان الكبيرة، والمؤتمرات التي تجمع الاف الاشخاص ،والبرلمان الذي يبلغ عدد اعضائه خمسمائة عضوا، او مجلس الوزراء الذي يبلغ عدد اعضائه خمسة عشر وزيرا . فهذه المجموعات تحاول تحقيق تعاون فيما بينها، ولكن لكل من ناحيته ... وقد اكون شعبيا ولكن لا استطيع ان اقوم بأي عمل بصفتي الشخصية ... بل انني اعمل من خلال زملائي » .

انظر : جان لاكوتير وجان بومية : الدول النامية في الميزان ـ ترجمة فوزي عبد الحميد ، القاهرة ،الدار القومية ، د .ت . ص٨٤ .

(53) M. Duverger. So. Po.Op.cit. P.97.

أ- الصعيد الدولي:

لقد ربطت الوسائل التقنية أرجاء العالم المختلفة ، بحيث تحقق ماديا الاتصال بين قارات العالم الخمس. ولم تعد المسافات الجغرافية عقبات تقف حائلا دون اتصال الشعوب والامم بعضها بالبعض الاخر. وبناء على ذلك فقد اوجد التقدم التقني مصالح مشتركة أو مترابطة في جميع الميادين تقريبا ، اقتصادية وثقافية وسياسية ، ان هذه الترابطات هي التي دفعت الى الوجود بشكل ضرورة ملحة مشكلة التنسيق بين مصالح الدول المختلفة ، ان لم نقل المصالح الدولية او المصالح الانسانية التي قام على اساسها التنظيم الدولي أي هيئات ومؤسساته المختلفة الوظائف والابعاد. وتبعا لذلك تغيرت المفاهيم القديمة التي كانت سائدة في العلاقات الدولية والدبلوماسية. فانحسر مفهوم السيادة المطلقة للدولة لحساب المنظمات الدولية التي ازدادت صلاحيتها يوما بعد يوم. وقد تغير اسلوب العمل الدبلوماسي، فاختفت الدبلوماسية السرية لتحل محلها الدبلوماسية العلنية والمعاهدات المكشوفة التي تجري امام انظار الراي العام الدولي.

كما تغير اسلوب الاتصال الدولي فالدول الاكثر تقدما من الناحية التقنية حظها اكثر في استخدام وسائل وطرق تقنية مختلفة مع الدول الاقل نصيبا منها.

في منطقته فحسب ما دامت هذه جزأ من الممكن ان تؤدي الى مضاعفات قد تجر الى حرب عالمية ثالثة.

ان هذه الوحدة التكنية العالمية القائمة على معطيات مادية وعلى ظروف موضوعية جعلت الافراد والجماعات يعالجون مشاكلهم الفردية والجماعية بافاق انسانية او عالمية ، وذلك احد الاسباب الهامة لظهور ايديولوجيات ذات افاق عالمية ، فغدا الاتجاه العام في السياسة الدولية ينحو الى التكاتف والتكتل. وفضلا عن ذلك خلقت الثورة التقنية مشاكل لم تكن معروفة من قبل ، كمشكلة الطاقة النووية ووجوب السيطرة عليها ، واستخدامها في الاغراض المدنية ، ومشكلة السيطرة على الفضاء بعد اختراع السفن الفضائية عابرة القارات او تلك التي وصلت الى القمر وربما في المستقبل القريب الاجرام السماوية الاخرى وكذلك مشكلة الاستفادة من الثروات الموجودة في اعماق البحار وكيفية تنظيمها دوليا... وغير ذلك من المشاكل الجديدة في الحياة السياسيةالدولية المعاصرة.

ب - الصعيد الوطني:

ان ابرز مظاهر تاثير التكنيك على طبيعة السياسة على الصعيد الوطني هو بروز ظاهرة التقنوقراطية. لقد ابتدع تعبير التقنوقراطية الكاتب الامريكي ف.هـ. سايث عام ١٩١٩ مع ان الظاهرة ذاتها التي يغطيها هذا التعبير قديمة جدا(٥٥). فقد جعلت الاختراعات التي قدمتها الثورة الصناعية كثيرا من المفكرين يتاملون دور اولئك الذين يديرونها في المجتمع. فما دامت التكنولوجيا تتحكم في المجتمع الحديث فلا مناص من ان يساهم هؤلاء الاشخاص بالسلطة. فكان سان سيمون يعلن منذ عام ١٨٣٠ في كتابة المعنون «عقيدة الصناعيين » (٥٦) عن قدوم حكومات تعني بادارة الاشياء اكثر من عنايتها بحكم الاشخاص. لانه كان يرى ان الصناعة ستلعب دورا اساسيا في المجتمع المقبل. وكانت الاشتراكية التي كان يدعو اليها هي اشتراكية المنتجين. وكان سان سيمون يتحسس ايضا باهمية وسائل الانتاج والتكنيك في المجتمع المقبل فيتجه بعواطفة الى جانب التقنين (او التقنوقراط) من كل نوع ، الذين هم على حد تعبيره « النحل الحاذق بمقابل دبابير السياسة » ، ولذالك كان يتنبا بمجيء مجتمع تنظمه وتشرف عليه سلطة سياسية يمارسها التكنوكرات بكليتها (٥٧). كثيرون هم الكتاب الذين ساروا على هذا المنحى يؤكدون

(55) J.P. Duffelan, op. cit. P.140.

(56) Sain – Simon : catechisme des industriels, Paris, 1830.

(57) Jacques Billy, op. cit. P.7.

اهمية التقنوقراط بعد سان سيمون ، ربما كان من ابرزهم كورنو في منتصف القرن التاسع عشر ، وكل من تايلور وفورد وبدو وفيول وجيمس بيرنهام في القرن العشرين. ولم تعدم الاشتراكية الاهتمام بهذه الناحية فكان لنين يؤكد دائما « ان الشيوعية ، هي السوفيتات مضافا اليها الكهربة[٥٨] و ان مهندسا خبيرا افضل من... عضو في الحزب الشيوعي.

وعلى وجه الاجمال يمكن تعريف التقنوقراط بكونهم جماعة صغيرة من الافراد ذوي اعداد وخبرة تقنية ويمارسون سلطات تنظيمية وكذلك سلطة اتخاذ القرارات على نطاق واسع في ميادين الاقتصاد والصناعة والتجارة ، فقد يكونوا مدراء الادارات الاقتصادية الكبرى ، كما يكونوا خبراء ماليين او حكوميين او دوليين ، او مدراء المؤسسات المالية الكبرى ، أو تقنيين مسؤلين عن اعداد وصياغة القرارات الشاملة ، او مسؤلين عن وظائف هامة في هذه الشركات[٥٩].

وفي الوقت نفسه يخضعون الى نظام متدرج من ناحية المسؤلية ينتهي برئيس يقف في قمة التنظيم. اما مصدر السلطة فمتأت عن مقتضيات المجتمع الصناعي الحديث ومستلزمات تطبيق التكنولوجيا ، سواء كان ذلك في القطاعات التي تديرها الدولة ، وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم ، فهم سواسية من ناحية الدور الذي يقومون به سواء في النظام الراسمالي او في النظام الاشتراكي. فمدير المصنع يقوم بنفس الدور في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفيتي. وبسبب اهمية هذا الدور في المجتمع الصناعي يتولد لدى التقنوقراط شعور بالتضامن فيما بينهم بحكم كونهم يؤلفون جماعات ذات خصائص تميزها عن الجماعات الاخرى في المجتمع بل وحتى عن الحكومات التي يعملون في مؤسساتها.

ما هو دور التقنوقراط في ممارسة السلطة السياسية؟

بمعرض ذلك ينقسم الكتاب الى فريقين ، الاول يؤكد على انهم يمارسون السلطة السياسية فعلا. من هؤلاء شفارتزنبرغ الذي يعرض ان التقنوقراط هو الشخص ذو الخبرة التقنية الذي يستخدم اختصاصاته التقنية من اجل اكتساب سلطة سياسية وممارستها [٦٠]. ومن ثم ينافسون السياسيين المحترفين في هذا الشان. في حين يذهب فريق اخر باتجاة مخالف ويرون ان التقنوقراط ان هم في الواقع الا في خدمة الحاكمين سياسيا او العناصر التي تملك المشروع وتديره. وبمعرض ذلك يقول جاك بيلي ان السلطة

---

(58) Ibid, P.10.

(59) Jacques Billy, op. cit. P.15.

(60) R – G Schwartzeberg, op. cit. P.345.

التقنوقراطية لا تنبعث عن اعهاد سلطة كما تجري في النمط الديمقراطي ، ولا تتاتى عن طريق الوراثة ، وانما تاتي عن اختيار الحاكمين السياسيين عندما يتعلق الامر بتقنوقراطية الدولة او عن العناصر المديرة للمشروع عندما يتعلق الامر بالنظام الرأسمالي ... ومن ثم فان السلطة التقنوقراطية ليست مرتبطة بتملك قسم هام من راسمال المشروع (٦١) ويضيف على ذلك بقوله: ان السلطة التقنوقراطية هي سند طبيعي للسلطة السياسية التي تتيح لها النشاط في العمل . اذ تضع تحت تصرفها تقنيات حديثة في ادارة الاقتصاد والمجتمع ، كالتخطيط والضرائب والعمل التكنولوجي (اي الدعاية والاعلام) ووسائل تحقيق المناهج كالقروض والاعمال الكبرى ، والاعمال الانسانية الخ ... غير ان هذا التعاون مع السلطة السياسية يصطبغ بالخصومة ، لان السلطتين تصوغان خيارأتها على اضواء ضرورات مختلفة : هي تقنية في حالة ما ، وفي حالة اخرى هي الملائمة. ويتسع مجال السلطة التقنوقراطية في ظروف معينة عندما لا تقدم السلطة السياسية غير اشارات ايديولوجية عن العمل المتفق علية بين السلطتين (٦٢).

وفي الواقع ان العلماء والتقنوقراط والمثقفين يتحكمون في مصادر القوة الاساسية في المجتمعات الحديثة ، وان الدولة التي تضطهدهم او لا توفر لهم الامكانيات الملائمة لمواصلة اعمالهم تجازف بان تجد، نفسها في مركز معيب من وجوه عديدة. وبهذا الصدد يشير السيد الرئيس صدام حسين الى مشكلة هجرة الكفاءات العربية الى الخارج بقوله:« ولا بد ان نؤكد حقيقة... وهي ان العالم العربي والكفاءات العربية الذي يغادر الوطن لا يفعل ذلك طلبا للحصول على المكافئات المالية الافضل بالدرجة الاولى وانما يهرب ويتغرب طلبا للعمل في الجو العالمي الذي يناسبه والذي يمكنه من تطبيق العلم الذي تعلمه ويظيف اليه... لان العالم بحاجة الى جو خاص لكي يتفتح ويبدع ... ويجعل الجانب النفسي دورا حاسما في تقرير النتيجة العلمية التي يصفها العالم.

عندما يعيش العالم في مجتمعات تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي ... وعندما يعيش العالم في مجتمعات تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي ... وعندما يعيش في مجتمع لا يحترم العلم على مستوى السياسة العامة ومصدرها وتقريرها وعلى مستوى الكثيرين مما يعملون معه او بمعيته فانه لا بد ان يحس بالغربه ، فغادر الى مكان

61– Jacques Billy, op.cit p. 14.

26– Ibid, p.15.

اخر من خلالة ، رغم انة غريب عنة في انتمائة الوطني والقومي ، بنوع من الراحة(٦٣) غير انه من المشكوك فيه ان يستخدم هولاء قوتهم العلمية وخبرتهم الفنية في الصراعات السياسية. ان البحث العلمي موضوعي ومحايد وفي اغلب الاحيان مجرد من غرض الكسب المادي . ولذلك فانهم لا يسعون للاستيلاء على السلطة ، ولا يؤثرون فيها احيانا الا بمعرض مشاكل انسانية ، كما فعلت جماعة من كبار علماء الذرة على راسها البرت اينشتاين في مطالبتها الحكومات بتحريم الاسلحة النووية او على الاقل التوصل الى اتفاق حول السيطرة عليها. غير ان التقنوقراطية هي شئ اخر غير ما تقدم. اذ تنطوي على معنى كون الموظفين الكبار في المصالح والمؤسسات المتخصصة مؤهلون للقيام بدراسات علمية ، اي تجميع المعلومات واتخاذ القرارات على اضوائها ، وذلك بسبب الطابع التقني جدا للمشاكل المطروحة. ومن هذة الناحية يكون لهم تاثير سياسي لا غبار عليه .

وبخلاف ذلك فان التقنوقراط يسندون السلطة السياسية التي تتولى عادة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحدث الوسائل التقنية ، كالتخطيط والمالية والاعلام ، والسلطة السياسية هي التي تأخذ على عاتقها تحقيق الانجازات الكبرى في المجتمع ، كالتصنيع والتعمير وتوفير الاموال الخ ثم ان التعاون بين التقنوقراط وبين السلطة السياسية يختلف باختلاف الظروف والقضايا المطروحة . فمثلا في التخطيط الاقتصادي يعود اتخاذ القرارات الى التقنوقراط اكثر مما يعود الى جانب الاحزاب السياسية او البرلمان او الحكومة . ولكن الخطة الاقتصادية ذاتها هي جزء من السياسة التي تتبناها السلطة السياسية على ضوء ايديولوجية معينة او مبادئ عامة . [redacted]

الفصل الثالث

تاثير العوامل الاقتصادية

١- نظرة تاريخية عامة :

ربما كان ابن خلدون ، من بين المفكرين اول من دلل بصورة منهجية على تاثير العوامل الاقتصادية على الظاهرة السياسية. فان منهجه في دراسة التاريخ جعله يولي اهمية قصوى للعناصر المادية والاقتصادية في تطور المجتمع (١). فهو يؤكد على ان الافراد يؤلفون تجمعات اجتماعية ، لانهم لا يستطيعون ان يحصلوا معيشتهم بصورة منفردة ، ومن ثم فان التجمع الاجتماعي يفرض على الافراد نظاما لتقسيم العمل فيما بينهم ، بحيث يختص كل واحد منهم بنوع من العمل لاشباع حاجاته وحاجة الاخرين الحياتية. وهو في ذلك يقول: قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجاته منه ... فلا بد من اجتماع القدر الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر كفاية الحاجة لاكثر منهم باضعاف(٢): وعلى أساس هذه المعطيات المادية والاقتصادية يقوم المجتمع السياسي، وبذلك يقول:

... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليدالقاهرة حتى لا يصل احد غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك. وقد تبين لك انه خاصة للانسان طبيعة ، ولا بد لهم منها (٣).

فابن خلدون يقر وجود التجمع الاجتماعي اولا على اساس معطيات الحياة الجمعية المشتركة ، وخاصة المادية والاقتصادية ، التي هي على اساس بقائه على قيد الحياة ، وتنبثق عن ذلك علاقات اجتماعية تبعث الى الوجود الظاهرة السياسية مجسدة باحد افراد هذا التجمع الاجتماعي الذي يكون له عليهم (الغلبة) اي السلطة ومن ثم تحويل هذة الغلبة الى سلطان ، اى اضفاء الشرعية على السلطة باستخدام حق الاجبار الشرعي

1- Roberto Micchels, op. cit. p. 10.

(٢) مقدمة ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٣ .

(اليد القاهرة) ازاء من يتجاوز على حقوق اعضاء التجمع الاجتماعي ، وعبر ذلك وخلاله يقوم النظام السياسي (اي الملك) . فابن خلدون اذا يرى ان منطلق العوامل السياسية هي العوامل المادية والاقتصادية التي تلعب دورا هاما في حياة الامم فهو يقول: اعلم ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف نحلهم من المعاش [٤] لأن مستوى تطور الامم ناجم عن اختلاف اساليب الانتاج ، وبناء على ذلك فهو يصنف المجتمعات الى سكان المدن (او الحضر) والمزارعين ثم بدو ويضيف على ذلك مؤكدا ان الموارد الطبيعية والمناخ تتحكم الى حد كبير باسلو حياة الشعوب، ومن هذه الناحية اثر ابن خلدون في افكار من جاء بعده من المفكرين ، وعلى الاخص مونتسكيو[٥]

وكما يلاحظ غاستون بوتول: ليست التفسيرات الاقتصاديه التي يسميها ابن خلدون، هي التفسير الوحيد ، فهو لا يرجع كل الاحداث الى هذه التفسيرات ، ويدرك تماما ان هناك اسبابا معنوية تفوق الاسباب الاقتصادية ، وهو من هذه الناحية لا يعتبر ماديا صرفا [٦] اذ لم يفت ابن خلدون وهو يوكد على اهمية العوامل المادية والاقتصادية ان الاحداث السياسية قد تؤثر هي ايضا بدورها على الحياة الاقتصادية. ولذلك فقد ابان بصورة واضحة ان التطور السياسي قد يؤدي الى تطور اقتصادي والعكس بالعكس ، وكذلك ارتبطت نظريته في التطور السياسي بنظريته في الاثار الاقتصادية لهذا التطور [٧] ، الامر الذي يجعل منه اشبه برائد لنظريات المادية التاريخية .

ولم يعن باراء ابن خلدون ، خلال حقبة طويلة من الزمن ، احد من المفكرين سوى المركيز دولافار De ha fane احد افراد حاشية لويس الرابع عشر الذي ابان عن الروابط القائمة فيما بين المهن التي يزاولها الافراد وبين الطبقات الاجتماعية المتكونة بناء عليها ، ثم انعكاس تاثير هذة المهن على نفسيات الافراد ، كما دلل ايضا على ان عقليات الافراد تتغير بتغير اوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية[٨].

---

٤ - المقدمة .

٥ - غاستون بوتول : ابن خلدون ، فلسفته الاجتماعية ، ترجمة غنيم عبدون . المؤسسة المصرية، القاهرة،

٦ - نفس المصدر ، ص ٥٠ .

٧ - نفس المصدر ، ص ٥١ .

8- Robrtto Michels, op. cit. p. 11.

وعندما حل عصر الالة الذي احدث ثورة في وسائل الإنتاج وبعث بالراسمالية الى الوجود لاحظ الفيلسوف الالماني كرستيان كارفة Christian garve تلميذ الفيلسوف عمانوئيل كانت Kant ان ظاهرة التباين بين الطبقات الاجتماعية هي اقوى بكثير من التباين بين المجتمعات القومية. ذلك لان الاختلاف بين الشعوب اقل من الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية في البلد الواحد (٩). كما غني فيرغسون Fenguson الانكليزي بدراسة نفسية العامل في المصنع ، وابان عن الاضرار التي تلحق به وهو يقوم بعمل على وتيرة واحدة وحرمانه على الاخص من تثقيف نفسه فضلا عن انتزاع روح المبادرة فيه ، بحيث يتحول في نهاية الامر الى مجرد جزء صغير في المصنع ، هذا في نفس الوقت الذي يكدس فية ارباب العمل ثروات طائلة. وتكهن ديدور ايضا في موسوعته الكبرى بتحويل العامل الى ماكنة حية. وعني ادم سمث بحالة العامل في المصنع ، وكان يخشى من ان تؤدي الوسائل التكنولوجية الى افقاده كل شعور وطني بحيث لا يعود يكترث بالدفاع عن وطنه.

وفي القرن التاسع عشر اصبحت حياة العامل في المصنع الموضوع الذي يعني به كل المفكرين تقريبا ، وانقسموا من ناحية تقييم تأثير على حياة فئتين متعارضتين. فذهب فريق منهم وعلى راسه ماك كلوك Mac culock الى نفي وجود اي اثر سيئ ، بل ان تقسيم العمل والتخصص فيه يجعلان العامل اكثر نشاطا واوفر انتاجا. اما الفريق الاخر فقد وقع تحت فيرغسون وميشيلية على طابع العمل المجرد في العصر الحديث.

وظهر في هذة الفترة ايضا مفهوم جديد عن الطبقة الاجتماعية قائم على اساس العوامل النفسية دفع به كاده دو كاسيكور غير ان المعيار الذي قدمه بيلا نجيرى Pilangeeric للتميز بين الطبقات الاجتماعية المتنازعه فيما بينها كان اكثر تاثيرا على الاوساط الاكاديمية انذاك ، اذ كان يقوم على اساس الملكية. وكان يرى ان المجتمعات تنقسم اساساً الى مالكين واجراء وان المالك يشتري عمل الاجير بابخس الاثمان. غير ان الاجراء الذين يؤلفون طبقة اجتماعية متميزة هم اكثر عددا ، ولذلك فانها ستنتصر في نهاية الامر على طبقة المالكين.

---

9. Roberto michels op. cit. P11.

وعندما اصبح التمايز واضحا بين الطبقتين البرجوازية والبروليتاريـة في مطلع القرن التاسع عشر بعد ان قطعت الراسمالية الصناعية شوطا بعيدا في تطورها اخذ كثير من المفكرين يكرسون جهودهم لدراسة البروليتاريا. فدرس روبرت دوفار Robert du var عضو الجمعية الوطنية الفرنسية تاريخ الطبقة العاملة من عهد الرق حتى بروليتاريا ذلك العهد (١٠)، وفصل مثل ذلك ايضا هاينريش ولهلم بنسن في المانيا (١١) وعني مفكرون اخرون بدراسة الطبقة الوسطى، نذكر منهم ادولف كرانية (١٢). لقد اقتصر قسم من هذه الدراسات على سرد تاريخ بعض الطبقات وظروفها الاجتماعية من جهة، ومن جهة اخرى قام كتاب اخرون بدراسات نظرية حول المفهوم الاقتصادي للتاريخ دون أن يطبق ذلك على احداث تاريخية معينة. وقام نوع ثالث من الدراسات بتطبيق المادية التاريخية على وقائع تاريخية معينة. ويعتبر الكاتب لوي بلان « تاريخ عشر سنوات ١٨٣٠- ١٨٤٠ » الذي طبع خلال السنوات ١٨٤١-١٨٤٤ اول كتاب في هذا الشان. ومن بعده، طبق المادية التاريخية كارل ويلهلم نيتش Karl Wilhelm Nitzsch في كتابة (تاريخ كراكشي) الذي صدر في سنة ١٨٤٧ ويعتبر خلاصة للتيار السائد في المانيا انذاك في دراسة التاريخ من وجهه نظر اقتصادية تاريخية. وقد ذكر مؤرخ الماني اخر كان معروفا جدا عهدئذ هو جورج ويلهم فون رومر في سنة ١٨٥٤ ما يلي : ان الضرورة لفهم الوقائع السياسية ناجمة عن اثار التغيرات التي حصلت في طرق الانتاج، واساليب الحياة، وفي نوع التغيرات التي نتجت في وضع الطبقات الاجتماعية التي احدثها تحول التجارة ووسائل النقل والاتصال. لقد قامت كل هذة الدراسات على الطبقات قبل ان تظهر اعمال كارل ماركس المعروفة عن الطبقات والصراع الطبقي

10- Robert du Var : Histoire de la classe ouviere depuis L'esclave Jusqu' au proletaire de nos jaurs, 1845, 4 Vols.

11- Heinrich Wilhelm Benson: Die Proletarier, Eine Denkschrift, Stuttgart, 1847.

12- Quoted by Roberto Michels, op. cit. p. 17.

والتفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ (١٣) ، وقد كانت بعض هذه الدراسات تاخذ بمفهوم المادية التاريخية وتطبقه على دراسة الاحداث التاريخيه وتشدد على أن التغيرات في طرق الانتاج واساليب الحياة ومراكز الطبقات الاجتماعية هي الاساس الذي يجب الاستناد اليه في فهم الوقائع السياسية.

٢- مدى تاثير العوامل الاقتصادية على السياسة:

تؤثر العوامل الاقتصادية في المؤسسات السياسية وفي السلوك السياسي بصورة عامة ، غير ان هذا التاثير ليس مطلقا ولا آليا ، اذ تتحكم فية العوامل التالية:

أ- يكون تاثير العوامل الاقتصادية على اشده عندما يتعلق الامر بوفرة الموارد الطبيعية والثروات والاموال ايجابا ، وبحالة العوز سلبا ، ففي هاتين الحالتين ، توجد معطيات صلبة تفرض نفسها وتتمرد على كل محاولة يقوم بها الافراد لتغيير الواقع: الكويت مثلا ، بلد غني لوجود النفط فية بكميات هائلة ، وقد اثر ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة

١٣ ـ كتب ماركس الى ويد ماير في ٥ آذار ١٨٥٢ :

«فيما يتعلق بي الآن ، لايعود الي الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث» ، ولا الصراع الذى تخوضه فيما بينهما ، فثمة مؤرخون بورجوازين عرضوا قبلي بمدة طويلة التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا ، كما وصف اقتصادين بورجوازين اشكاله الاقتصادية . ان الجديد الذى اتيت به هو :

١ ـ اثبات ان وجود الطبقات غير مرتبط الا بمراحل تاريخية محددة من تطور الانتاج

٢ ـ ان صراع الطبقات يفضي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا .

٣ ـ ان هذه الدكتاتورية نفسها لاتمثل الا انتقالا نحو الغاء جميع الطبقات ونحو مجتمع بلا طبقات

عن: موريس غودلييه : الماركسية امام مشكلة المجتمعات ماقبل الرأسمالية ، في كتاب : حول نمط الانتاج الآسيوي، نقله الى العربية جورج طرابيشي . دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٣٩ .

على جميع نواحي الحياة فيها ، بما في ذلك المؤسسات السياسية واسلوب العمل السياسي ، اما اليمن الجنوبي فيفتقر الى النفط فضلا عن الموارد الطبيعية الاخرى ، وقد اثر ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة على طبيعة النظام السياسي والسلوك السياسي فيه.

ان وفرة الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لاقامة مجتمع سياسي منتظم ومتقدم ومستقر ، اذ ان تاثيرها لا يماثل تاثير الظواهر الجغرافية والحياتية (البيولوجية) ، وانما يتوقف

ب ـ ايضا على مدى نشاط الافراد ، وذكائهم في استغلال هذه الموارد وتحويلها الى ظواهر اجتماعية مركبة ، أي موارد مصنعة او مزروعة او قائمة باي شكل من الاشكال الاخرى المعروفة في المجتمع ، ولا يتم ذلك الا بفضل الاختراعات والافكار والجهد الانساني. ان الانسان لا يستطيع ان يكتفي بما تقدمه له الطبيعة بصورة جاهزة ، ولذلك فانه يضيف جهده الى الموارد الطبيعية لكي يصنع الاشياء التي لا توجد في الطبيعة. وعليه فان العمل هو النشاط الانساني الواعي والموجه نحوتحويل مواد الطبيعة بمعونة الادوات التي يستخدمها. ويتم انتاج المواد المادية بواسطة ادوات العمل التي يصنعها الانسان بقصد التاثير على الطبيعة واستخدامها من ثم في حياته الاجتماعية. والى جانب ادوات العمل يجب توفير الخبر والمهارة. وعلى صعيد الواقع نجد ان المجتمعات متباينة في كيفية التعامل مع هذه المعطيات ، ويؤشر هذا في التباين درجة تطورها واستقرارها.

جـ ـ ان مستوى تطور القوى الانتاجية يعبر عن طبيعة العلاقات بين الانسان وبين الطبيعة ومدى سيطرته على قواها. ويتوقف مستوى التطور هذا على نوعية ادوات العمل والطاقات المستخدمة وكذلك على التنظيم والتقنية في عملية الانتاج ، وعلى تطور العلم وخبرة الافراد في الاستفادة منه في اشباع حاجاتهم الاجتماعية.

د ـ ان العلاقات التي تقوم في الانتاج تتحكم في الروابط الاجتماعية وتؤلف القاعدة التي يقوم عليها المجتمع ، ومن هذه القاعدة تنشا الافكار الاجتماعية والمؤسسات السياسية

والقانونية ، اي البنية الفوقية للمجتمع. وتبعا لذلك فان اشكال الوعي الاجتماعي هي التي تبعث الى الوجود النظريات والاراء السياسية والقانونية والاخلاقية والجمالية والفلسفية التي تتجسد بشكل مؤسسات او سلوك على جميع المستويات في المجتمع. ان كل قاعدة تبعث بنية فوقية من نفس طبيعتها فالعلاقات الاقطاعية يقوم على اساسها النظام الاقطاعي ، ويقوم على اساس القاعدة الراسمالية النظام الراسمالي ، والعلاقات الاشتراكية تبعث الى الوجود النظام الاشتراكي. ثم ان تغير البنية الفوقية يعني تغير علاقات الانتاج وانتقال السلطة السياسية من طبقة الى اخرى ، كذلك الغاء النظام القديم للمؤسسات الاجتماعية ، وسيادة مفاهيم وافكار ونظريات وايديولوجية جديدة . غير ان البنية الفوقية ليست انعكاسا اليا للبنية التحتية ، وانما هي انعكاس اتجاه تطورها ، وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي يؤهلهاالان تؤثر هي ايضا بدورها على عوامل البنية التحتية.

هـ - لايبدو للعوامل الاقتصادية من تاثير الا بقدر تفاعل الافراد معها ، اذ دلت الدراسات العلمية التجريبية على ان الافراد لا يتاثرون بالعوامل الاقتصادية على نحو مماثل ، فهناك افراد تدفعهم الامور الدينية الى درجة عالية من التجلي الديني ، بحيث لا تعود تثير فيهم المعطيات الاقتصادية اهتماما يذكر. ثم ان استعداد الافراد وتكوينهم النفسي يتحكمان ايضا في تقرير مواقفهم ازاء العوامل الاقتصادية ، فاذا ما اشبعت الحاجات الضرورية لديهم ، فانهم يتراجعون امام الضغوط الاقتصادية كما هو الحال عند العلماء والفلاسفة والشعراء...الخ. هذا في حين ان افرادا اخرين تمتلكهم نزعة امتلاك الثروة وتكديس الاموال ، بحيث تتحول هذه النزعة الى اسلوب في الحياة وتحقيق الذات.

و - ان تأثير العوامل الاقتصادية على الافراد مرتبط ارتباطا وثيقا بتوزيع المنتوجات ،وذلك لان توفر المنتوجات المتماثلة والمتعددة يوفر للفرد امكان اختيار ما يناسبه منها ، ومن ثم تفقد المعطيات الاقتصادية كل استقلاليتها في التحكم ويتحرر الفرد من تأثيرها الحتمي ،وينعكس ذلك في نشاطه السياسي . وبعد ، ان الواقعة الاقتصادية هي واقعة انسانية وليست طبيعية .

٣- الترابط بين التطور الاقتصادي وبين الديمقراطية:

منذ عهد ارسطو حتى الوقت الحاضر تتفق المذاهب على ان هناك علاقة وثيقة بين التطور الاقتصادي في المجتمع ومقدار التمسك بالديمقراطية. فالبلدان الغنية تاخذ بالنظام الديمقراطي في حين ان البلدان الفقيرة غالبا ما تتبنى النظم الدكتاتورية. ويلاحظ جورج بيردو بهذا الشان انه:

« ليس هناك قانون عالمي ينص على وجه التاكيد على وجود رابطة سببية بين بلد ما ونظام الحكم ونمط الحياة السياسية فيها. ومع ذلك يمكن استقراء بعض الوقائع الخاصة في هذا الشأن. فمن الملاحظ ان البلدان الغنية تميل الى التمسك بالليبرالية ، في حين ان البلدان الفقيرة مهيئة الى الاخذ بالانظمة الاستبدادية او الاوتوقراطية ، غير انه يجب ان يؤخذ هذا الاتجاه بتحفظ. فمالم يقرر الحكام والمحكومون ان يعالجوا المشاكل الاقتصادية بعمل سياسي على هذا النحو فان حجم وكمية الموارد الطبيعية لا تؤثر في النظام السياسي. ومن المعروف ان غنى وفقر بلد ما لم يؤثر حتى منتصف القرن التاسع عشر على المؤسسات والحياة السياسية في الدول (١٤)».

وعليه فكلما كانت البلدان متقدمة في التصنيع واستخدام الوسائل التقنية الحديثة بحيث يؤدي ذلك الى ازدياد الثروة القومية وتبعا لذلك الدخل الفردي كلما سنحت فرص اكثر للتمسك بالدمقراطية ، وبيان ذلك على النحو التالي:

أ ـ مستوى الوعي السياسي: ان مساهمة الجماهير في عملية صنع القرار باسلوب ديمقراطي يتطلب ان تكون الجماهير على مستوى معين من الوعي الاجتماعي والدربة السياسية. ولايمكن الوصول الى هذا الهدف الا برفع مستواها عن طريق التربية والتعليم وهما يقتضيان توفير مستوى اقتصادي متقدم يهيء مؤسسات التربية والتعلم والجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر... الخ.

ان النظام الديمقراطي ، وعلى الاخص البرلماني منه ، يتطلب وجود عدد كبير نسبيا من السياسيين ذوي الكفاءة والدربة والثقافة السياسة ، ولا يمكن ان يتوفر ذلك الا في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الثقافة. اما البلدان الفقيره فلا تفتقر الى الكوادر المدربة والمثقفين فحسب ، وانما ايضا الى المؤسسات التعليمية والثقافية. واذا ما

14- Georges Burdeau: Methode... op. cit. P. 291.

ارادت اقامتها وجب توفير اموال وموارد كثيرة لاتتيسر لها. ان وجود هذه المؤسسات التي تتوسط بين الشعب والدولة والتي تقوم بدور هام في الحياة السياسية هي احد الخصائص التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية. ولا يمكن اقامة هذة المؤسسات بين عشية وضحاها ، اذ هي نتاج التطور العام للمجتمع وامتداد تاريخي طويل للحياة السياسية فيه.

ب ـ التلاحم والاندماج:

تقوم القرارات السياسية التي تتعلق بتسيير الشؤون العامة على اساس حد ادنى من الاتفاق بين الجماعات والقوى السياسية التي تؤلف المجتمع . اما المجتمع المنقسم على نفسة الى جماهير فقيرة واقلية مترفة فلا يمكن ان تسوده الا اقلية متسلطة (اوليفارشية) او حكم ديكتاتوري استبدادي. ان التباينات الاجتماعية مهما كانت موضع انتقادات ، لا تمنع الطبقات الدنية من ان تكون متسامحة ، ذلك لان مستوى معيشتها لاينخفض الى درك عميق جدا. ومن ثم فانها تميل الى الانظمة الكلية ، لان نزعة التسامح تتغلغل في المؤسسات [١٥]. ولا ريب في ان توزيع الثروة يؤثر على بنية المراتب والطبقات الاجتماعية. وتبعا لذلك يتوزع النشاط السياسي حسب المراكز التي تتبوأها كل مرتبة في المجتمع.

جـ ـ تسوية المنازعات السياسية:

ان وفرة الموارد تبعث الامل لدى الافراد بالانتفاع من الرخاء العام في البلاد. لذلك يبقى البنيان الاجتماعي مرنا، لان افراد الطبقات والمراتب والطوائف السفلى في المجتمع يشعرون ان بوسعهم تسلق الهرم الاجتماعي . وعليه فان حجم وكمية الموارد الطبيعية يكونان عاملا هاما في تراص وتلاحم اجزاء المجتمع. وكما يقول الاستاذ جورج بوردو: حيث يوجد الثراء الواسع لايعود المرء بحاجة الى السلطة [١٦]. وقد دلت دراسات عديدة اجريت في بلدان مختلفة على ان فرص تسوية المنازعات السياسية بالطرق السلمية تزداد بزيادة الانتاج الوطني الاجمالي... اذ ان هناك ترابطا ايجابيا مابين التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي وبين التسوية

15- Georges Burdeau, Methode ... op. cit. p. 292.

16- Ibid, p. 292.

السلمية للمنازعات السياسة. لان التطور الاقتصادي يؤدي الى القضاء على حالة العوز او التقليل من تاثيراتها. لان قلة الموارد المتوفرة من جهة وكثرة الحاجات من جهة اخرى ، فضلا عن سوء التوزيع في الثروة ، يولد صراعا عنيفا ، وتوترات شديدة ، وتناقضات اجتماعية حادة بين الفئات المختلفة في المجتمع. وبمعرض ذلك يذكر شفارتزنبرغ ان : اللامساواة هذه تخلق جوا من الخوف والكراهية ، وتجعل التنافس السياسي السلمي مستحيلا ، كما ينعدم الحد الادنى من الاتفاق على الاسس الجوهرية للمجتمع. ويتعاقب عنف المتنعمين اثر عنف الجماهير ، في جو يقرب من حالة الحرب الاهلية. ويختلط ذلك مع دكتاتورية هي في اغلب الاحيان ذات اتجاه محافظ ، واحيانا ذات اتجاه ثوري ، فتفرض ارادة قسم من البلاد على القسم الاخر (١٧) وبالمقابل نتيجة النمو الاقتصادي هو التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية ، وقيام اجماع. اتفاق الجميع على الاسس الجوهرية للمجتمع . ان هذا التعايش السلمي بين مختلف الطبقات الاجتماعية يجعل بالامكان قيام التنافس السياسي غير العنيف. فيحل الصراع ضد النظام - اي داخل المؤسسات المقبولة من الجميع - محل الصراع على النظام (١٨).

عندما يزداد الدخل القومي تقترب معدلات استهلاك الافراد للمواد. فكلما كانت البلاد غنية كلما ازداد عدد الافراد الذين يصلون الى الجامعة. اما في البلدان النامية فان التميز بين الطبقات يعني التمايز في الوسائل والمواد التي تستعملها كل طبقة او مرتبة اجتماعية.

بل ان التباين الشاسع بين المستويات الاجتماعية في البلدان النامية ينعكس على القيم الاساسية التي تتبناها كل طبقة. فالطبقات العليا تنظر الى الطبقات السفلى نظرة ترفع وازدراء. لان اسلوب كل منها في الحياة يختلف وتبعاً لذلك تختلف بسيكولوجيتها. وتبعا لذلك تميل الطبقات العليا الى اعتبار الحقوق السياسية للطبقات السفلى وعلى الاخص حقها بالمشاركة بالسلطة مجرد هراء.

17- R-G. Schwatarzenbenberg, op. cit. p. 192.

18- Ibid, p. 193.

ولذلك فانها تستخدم اعنف الوسائل لقمع اية حركة تقوم بها الطبقات السفلى للطالبة باشراكها في الحكم[19].

ثم ان مستوى الدخل القومي يؤثر على قواعد اللعبة الديمقراطية. فاذا كانت البلاد غنية فان الحكام لا يصرون على التمسك بمقاعد الحكم ، لان انتقال السلطة الى حكام اخرين لن يفقدهم مستويات الحياة التي يعيشونها وهم خارج الحكم. اما في البلدان النامية فان تبوأ مراكز الحكم يعني في نفس الوقت التمتع بمستويات عالية من الحياة ، وفقدانهم السلطة يعني فقدانهم هذة الامتيازات ، ولذلك فانهم يتمسكون بكل الوسائل الممكنة للاحتفاظ بمراكزهم في السلطة [20].

19- S.M. Lipset, op. cit. pp. 452-3.

٢٠الواقع ان هذه ظاهرة عامة تعاني منها اغلب دول العالم الثالث حيث تتمتع فئة قليلة من الافراد بثروة البلاد في حين يبقى سواد الشعب في ظروف معاشية سيئة . ولنضرب على ذلك مثلا ان مسكن هوفوى بوانيي رئيس دولة ساحل العاج قد كلف الدولة مايزيد على ثلاثة ملايين جنيه استرليني صرفت من اعتمادات المساعدات الفرنسية . وصرف مليون آخر على النيل تقدير على زرع وترتيب الحدائق المحيطية به . ويملك بوانيي اضافة الى ذلك فيلا انيقة في منطقة كفتعاد ، المصيف السويسري العصري ومنزلا على شاطيء البحر في ساحل العاج ، وبرجا من خمسة طوابق فائق في عصريته في قطاع كوكودي الانيق في مدينة ابيجان عاصمة ساحل العاج اما مصاريف حياة هذا الرئيس وعائلته فتبلغ ارقاما خيالية اخرى . وفي داهومي يذهب ٦٠٪ من ميزانية الدولة الى الموظفين . ويمثل عضو البرلمان في الغابون اقل من ٧٠٠ شخص ، بينما في فرنسا يمثل ١٠٠ الف ناخب اضافة الى ذلك يتقاضى هؤلاء النواب رواتب اكثر بكثير من زملائهم الفرنسيين واكثر من ضعفي مايتقاضاه عضو البرلمان البريطاني ، في بلد صغير جدا وبخيم فيه فقر مدقع . وفي جميع المستعمرات الفرنسية السابقة يتقاضى النائب عن شهر ونصف مايحصله فلاح يعمل مدة ٣٦٫٥ سنة ، اي عمره كله . هذا مع العلم بان الدورة البرلمانية لاتدوم اكثر من ثلاثة اشهر فقط .

انظر : بيتروولي : العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب . دمشق ١٩٨٦، ص ٢٩٠ .

د ـ وعي التباين:

ان الفقر وحده لا يمكن ان يكون السبب الرئيسي في تبني الافكار اليسارية. واذا ما وجد فقراء متماثلون في وضعهم الاجتماعي فانهم لا يشعرون ، ولا يغيرونه فانهم قد يتبنون النزعة المحافظة في الحياة. وقد دلت دراسات سوسيولوجية تجريبية اجريت في عقود السنين الاخيرة على ان الاشخاص الذين ليس لهم اتصال هام الا باشخاص في نفس مستواهم الاجتماعي ويعيشون نفس الظروف الاجتماعية يكونون محافظين اكثر من الافراد الذين ويعيشون في ظروف افضل ، غير انهم يتعرظون الى الشعور بانخفاض مستواهم الاجتماعي بالنسبة الى مراتب ارقى منهم. مثال ذلك ان العمال الذين سبق لهم ان عانوا من البطالة يندفعون نحو اليسار اكثر مما يندفع اولئك العمال الذين لم يفقدوا عملهم في يوم من الايام ... في هذة الحالة هو تعرف الفرد على طريقة افضل في الحياة من وضعه الراهن. وقد وضع كارل ماركس المسالة على النحو التالي: قد يكون البيت كبيرا او صغيرا وما دامت البيوت التي تحيط به مساوية له من حيث الحجم فانه يشبع كل المطاليب الاجتماعية لساكنه. حتى اذا قام قصر بجانب البيت الصغير فان البيت الصغير يتقلص الى كوخ(٢٢).

وما دام الوعي الاجتماعي ، او الوعي الطبقي نسبي ، فليس مدهشا ان تكون الطبقات الاجتماعية الدنية في جميع الاقطار ،وبغض النظر عن مقدار الثروة في البلاد ، تشعر بالغبن في توزيع الثروة ،لذلك فان الاحزاب اليسارية تميل الى التطرف في البلدان الفقيرة اكثر من مثيلاتها في البلدان الغنية ، فالاحزاب الشيوعية والاشتراكية والتقدمية في العالم الثالث اكثر تطرفا من نظائرها في بلدان اوربا الغربية ، ولعل ذلك يعود الى اللامساواة الحادة بين الافراد في البلدان الفقيرة اكثر من رجوعة الى كون هذة الطبقات تعيش في حالة فقر (٢٣) ، او بعبارة اخرى ان شعورها بالتباين الاجتماعي او الطبقي، اقوى من شعورها بالتخلف العام في البلاد بالنسبة الى البلدان المتقدمة.

21- S. M. Lipset : Political Sociology, op. cit. PP. 450-1.

٢٢ ـ كارل ماركس ، العمل المأجور وراس المال .

23- S.M.Lipset, op. cit. P. 451.

وليس هذا بغريب على البلدان النامية ، فقد عرفته من قبل الدول المتقدمة في تطورها. فان الصراع الطبقي كان حادا ايضا في الثورة الفرنسية ، فمن المعروف ان المقصلة قطعت رقبة ٢٥٠٠ شخص في باريس وحدها خلال الفترة ١٧٩٢-١٧٩٥. وقد ازداد هذا العدد مرتين او ثلاث مرات خلال بضعة ايام في ثورة ١٨٤٨ ، اما في ثورة عام ١٨٧١ فقد تضاعف عدد الضحايا عشرات المرات. وليست هذه الا ارقاما اعطيت في العلن ، اما الارقام الحقيقية فقد حاولت حكومات ذلك العهد ان تطمس معالمها ، ولا ريب ان الخوف الذي تملك الطبقة الحاكمة عام ١٨٤٨ من الجماهير العماليه قد بلغ درجة عالية من الرعب ، بحيث ادى الصراع الطبقي الى حد اعتبار الطبقات الحاكمة للطبقات العاملة (البيروليتاريا) اجنبية على البلاد ، في حين انها كانت تعقد اواصر الصداقة والمصلحة مع مثيلاتها في بلدان اوربا الاخرى. ولعل المارشال بوجود يعبر عن مواقف الطبقة الحاكمة انذاك افضل تعبير عندما صرح عن بروليتاريا ذلك العهد في فرنسا« بقوله يوجد بيننا وحوش مفترسة وشرسة... كيف يمكن للالهة ان تسمح للامهات ان يلدن بشرا كهؤلاء. اذ ان الاعداء الحقيقيين ليسوا الروس او النمسا بل هؤلاء العمال »(٢٤). وكانت جريدة الفيغارو تصفهم ايضا بالوحوش المفترسة بعد اعلان كومنه باريس ، وتدعو جهرا لقتلهم وذبحهم : هيا ايها الناس الشرفاء فلنضرب ضربة واحدة ونسحق الحشرة ونتخلص منها »(٢٥).

ولم تخفف الطبقة الحاكمة من قمعها بهذه الوسائل الوحشية للطبقة العاملة الا بعد ان ضمنت مصالحها الطبقية واصبحت الملكية الخاصة غير معرضة للتهديد والضياع ، اذ ان القضاء على اليساريين المتطرفين ، اي ابادة كومونة باريس ازال كل خطر يمكن ان ياتي من طرف اليسار في نفس الوقت الذي ازدادت فية الثروة الوطنية نتيجة تطور الراسمالية تكنولوجيا واقتصاديا في المتروبول وسيطرتها على المستعمرات في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

اما في بلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر ، فان الاندفاع نحو اليسار يتأتى

---

٢٤ - عن موريس ديفرجيه ، في الديكتاتورية - ترجمة الدكتور هاشم المتولي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٥، ص٦٧

٢٥ - موريس ديفرجيه ، المصدر السابق ، ص ٦٧

من الاحزاب اليسارية ، طليعة الجماهير العريضه في المجتمع ، اي العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، ترى انها لاتجد ارضية مشتركة (او اتفاق) مع الطبقات العليا ، لان الاخيرة ارتبطت على نحو مباشر ووثيق بالامبريالية علنا او ضمنا ، هذة الامبريالية التي كانت وما زالت من العوامل الهامة في التخلف العام في البلاد . بل ان هذة الطبقات العليا في العالم الثالث لم تقطع علاقتها بالاستعمار القديم حتى في عهد الاستقلال . وعليه فان الطبقات السفلى واحزابها تخوض صراعها سياسياً واقتصادياً في نفس الوقت ، وتحمل الطبقات العليا مسؤلية كبيرة عن التخلف في بلدانها وترى فيها عقبة كأداء ، امام التنمية والتطور.

اما ان الطبقات الدنيه في البلدان المتخلفة تؤيد الاحزاب اليسارية بشدة وأن هذه الاخيرة اكثر تطرفا في يساريتها من نظيرتها في البلدان المتقدمة ، كما يقول لبست الذي يحاول التقريب بين علم السياسة الغربي و ... يعني انها لا تشعر بتخلف البلاد عامة. وذلك

لان الاحزاب اليسارية في اوربا فقدت كثيرا من ثوريتها ، بحيث تحولت الى اصلاحية. وديفرجية يقول في ذلك: لقد كانت الشعبة الفرنسية للاممية العمالية S.F.I.O اي الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتزعمه غي موليه ـ في الوقت الحاضر ـ اقل ثورية في العمل، واكثر ثورية في الكلام ، عقب الحرب العالمية الاولى... وكانت فترة مابين الحربين فترة تأرجح بين الايديولوجية الرسمية من جهة ، والاراء الحقيقية والواقعية لمنظميه واعضاءه وانصاره .. وينحو في الوقت الحاضر الى تحقيق الاشتراكية عن طريق اتباع الوسائل الدمقراطية ، اي تحقيق الاشتراكية عن طريق التطور[٢٦] ولم يتحول الحزب الاشتراكي الفرنسي في السياسة الداخلية ، وانما تخلى ايضا عن تقاليد اليساريين الاممية ، ولذلك رأيناه يقف مواقف يمينيه متطرفه في حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب الجزائر ومشاكل العالم الثالث. ولا ينفرد الحزب الاشتراكي الفرنسي بهذا التحول بل انها لظاهرة عامة تنطبق على كل الاحزاب الاشتراكية في اسيا وافريقيا منذ مطلع سنوات الخمسين.

26– M. Duverger: De La Dictature.

Julliard, Paris, 1961, 60.

والاحزاب الشيوعية في البلدان المتقدمة لا تقف في ثوريتها على نفس الارضية مع الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث ، فبالرغم من ايديولوجيتها الثورية (الماركسية) فان واقعها بعيد عن واجهتها الثورية الرسمية. ولندع لموريس ديفرجية الكلام عن الشيوعيين في فرنسا وفي البلدان الاوربية الاخرى حيث يقول:

« ويبدو ان هؤلاء الشيوعيين ، شانهم في ذلك شأن الطبقات العمالية في اوربا الغربية ، حيث تطور مستوى المعيشة ونموذج الحياة وطرازها بشكل متشابه ، يوافقون هم ايضا على النظام القائم والذي هو نصف راسمالي نصف اشتراكي ، وذلك الى جانب نضالهم داخل اطار هذا النظام نضالا الهدف منة تحقيق اكبر ربح ممكن للطبقة العمالية ، وحماية مصالحها والمطالبة بحقوقها ... ويبدو ان الحلم الثوري اخذ يلجا ، شيئا فشيئا ، واكثر فاكثر ، وراح ينحصر ايضا داخل اطار ضيق لبعض المجتمعات او الندوات التي يشكل المثقفون قوام اعضائها ومجال نشاطها ، مرحلة التأثير نشاطها، ولكن مجال نشاطهم لا يبلغ مرحلة التأثير الفعلي والحقيقي »(٢٧).

فاذا ما انعطفنا الى البلدان الاشتراكية لوجدنا درجة شدة اليسارية تسير بخط متواز مع درجة التقدم العام في المجتمع. فالحزب الشيوعي السوفيتي كان اكثر يسارية في سياسة الأممية في عهدي لنين وستالين منه في عهدي خروتشوف وكوسكين ، واقل يسارية من الحزب الشيوعي الصيني والالباني والكوبي. والنظام الاشتراكي في خروتشوف وبولونيا اقل يسارية من النظم في كل من هنكاريا. ان يسارية كل حزب تقررها الظروف الموضوعية التي يعيشها كل حزب في مرحلة تاريخية معينة.

وثمة ناحية اخرى ، هي ان الطبقات الدنية واحزابها في العالم الثالث لا تريد ان تعيد توزيع الثروة الموجودة في البلاد فحسب وانما الاستيلاء على السلطة لكي تقضي على الاستغلال وتصفية الاستثمارات الاجنبية الاحتكارية اولاً والتخلص من التبعية الاقتصادية الامبريالية ثانياً ثم الانطلاق في تحقيق التنمية والتطوير في اطار البنيان الاجتماعي الوطني ان لم يغض على الفروق الطبقية كلية، فعلى الاقل يسعى الى التقريب بين الطبقات الاجتماعية. وعن وعي كامل بالفرق الشاسع بين الدول المتقدمة

٣٧ - موريس ديفرجيه ، المصدر السابق ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

والبلدان النامية رأت دول العالم الثالث ان نماذج التنمية والتطوير التي تمت في تأريخ الشعوب والتي تلائم ظروفها في الوقت الحاضر ليست الطريق الرأسمالي الذي استغرق عدة قرون وانما الطريق الاشتراكي .

٤. التأثيرات السياسية لاقتصاد الدول النامية :

أ- ظروف التخلف ومشكلة الديمقراطية :

تعرض اغلبية دول القارات الثلاث اسيا وافريقيا وامبركا اللاتينية عن الاخذ بالدمقراطية الغربية ، اي النظام القائم على تعدد الاحزاب والتنافس فيما بينها للحصول على اغلبية اصوات الناخبين والوصول عبر ذلك الى السلطة دون التفريط بالمعارضة المنظمه المعترف بها رسميا. اما الدول النامية الاخرى التي تبنت البرلمانية الغربية فقد نسختها عن البلدان التي استعمرتها سابقا ، لسبب او اخر ، دون بذل جهد في التعرف على ما هو اساسي ، وما هو عرضي ، وبدون الاخذ بنظر الاعتبار الاحوال الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها.

ويمكن أن نجمل الاسباب التي تجعل الدول النامية تعرض عن الأخذ بالبرلمانية الغربية المبنية على التنافس الحزبي الى الأسباب التالية:

١- أن نظام تعدد الأحزاب في البلدان النامية غالبا مايؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي . لأن حزبا واحداً من بين هذه الأحزاب لايستطيع أن يستقطب اغلبية أصوات الناخبين ومن ثم لايستطيع الحزب ان يتولى الحكم بمفرده .

ويقتضي الامر والحالة هذة اللجوء الى تشكيل حكومات ائتلافية لا تستمر في السلطة زمنا طويلا لان المشاكل التي تواجهها عديدة ومعقدة بحيث لا تستطيع الائتلافات السياسية ان تتفادى الخلافات والتناقضات الموجودة فيما بينها. وعليه فان تطبيق هذا النظام يعرض البلاد الى هزات سياسية متتالية ويحول دون القيام بسياسة بناءة ويشل كثيرا من الجهود المبذولة في تطوير وتنمية ظروف الحياة العامة في البلاد(٢٩).

٢ـ ان النظام السياسي القائم على وجود حزب في السلطة وحزب او عدة احزاب تمثل المعارضة ، على النحو الموجود في انكلترا والولايات المتحدة ، رغم الاختلافات التفصيلية فيما بينها ، لا يمكن تطبيقه في البلدان النامية. ذلك لان هذا النظام نشأ وتطور في ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية لم تمر بها بلدان العالم الثالث(٣٠). ولا ضير في ايجاد اشكال جديدة من الحكم الديمقراطي يناسب ظروف بلدان العالم الثالث ، لان الغرض منها هو ايجاد نظم تمكنها من التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية باعظم سرعة (٣١).

---

٢٩ ـ يقول مديرا كيتا احد الزعماء البارزين في مالي :« ... هل تعني الديمقراطية تعدد الاحزاب ؟ اننا نقول لا . اننا لانعتقد بانه كانت هناك اشكال من الديمقراطيه دون احزاب سياسية ... اننا لا نستطيع ان نتحمل ثمن رفاهية ازمة وزارية كل ستة اشهر ... او معارضة عقيمة تسبب قتل الاخ لاخيه»

انظر : بيتروورسلي : العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، وزارة الارشاد، دمشق ١٩٦٨ ، ص ٢٨٩.

٣٠ ـ لعل جوليوس نيريرى يعبر عن موقف زعماء العالم الثالث ازاء الديمقراطية الغربية افضل تعبير عندما يقول :«لقد اصبح نظام الحزبيين بالنسبه للتقاليد الانكلوسكسونية لب الديمقراطية وجوهرها . ولايجدى القول للانكلوسكسونى بانه عندما يجلس افراد القرية البالغ تعدادها ١٠٠ نسمة ويتناقشون حتى يتفقوا على مكان حفر بئر ما فانهم يمارسون الديمقراطية . يريد الانكلوسكسوني ان يعلم فيما اذا كان النقاش مرتبا بشكل جيد ، وهو يريد ان يعلم فيما اذا كان النقاش مرتبا بشكل جيد ، وهو يريد أن يعلم فيما اذا كانت هنالك جماعة منظمة تناصر الاقتراح وزمرة ثانية حسنة التنظيم ,, تعارضه ,, . عن بيتر وورسلي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

٣١ـ ك . مادهو بانيكار : الثورة في أفريقيا ، ترجمة روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١١٨ـ١١٩ .

٣- ان مفهوم الدمقراطية يقوم على تنظيم المنافسة بين الافراد والاحزاب للمساهمة في السلطة . ولكن قبل ان يسمح بهذا التنافس يجب أن توجد أولا وحدة وطنية اقتصاديا وسياسيا. وحيث ان الدول النامية لم تستكمل وحدتها الوطنية اذ ما زالت عوامل التجزئة القبلية والعشائرية والطائفية والدينية والاثنية تعمل في مجتمعاتها، فان المنافسة في هذه الحالة تصبح موضع تساؤل عما اذا كانت تصلح نقطة انطلاق في الحياة السياسية. اي هل الافضل العمل على رص وتلاحم عناصر المجتمع ، وتقوية بنية الدولة ، ام اطلاق حرية العمل السياسي للافراد والتنظيمات السياسية؟ومن ثم متى تكون الامة موجودة بالفعل؟ ومتى تكون الدولة قوية لحد تحمل اعباء الانتقاد والمعارضة؟

٤- لاتوجد حكومة ديمقراطية بمجرد وجود برلمان منتخب ووجود وزارة مسؤولة تجاهه. وانما هي مشكلة عملية ديمقراطية تعمل على جميع المستويات ، في الاقاليم ، وفي الوحدات الادارية الصغرى ، وفي كل المؤسسات التي ترتبط بالدولة. ان اكبر المشاكل التي تواجهها الدول المتحررة حديثا هو افتقارها الى المؤسسات والمنظمات الشعبية في المؤسسات الاجتماعية السفلى لزمن طويل. وحتى لو توفرت هذه الامكانيات فتبقى المشكلة بعد قائمة اذ ان:... ازدياد مؤسسات الديمقراطية المعاصرة السياسية كالانتخابات والاحزاب والبرلمان لا يعني بالضرورة انه يؤمن اساسيات الديمقراطية. وانت لاتكون واثقاً انك ستحصل،
(12·3·10)

على حكومة دستورية او على اسهام حقيقي للمواطن بمجرد أن تؤسس الاحزاب والبرلمان. ان الديمقراطية المثالية هي تلك التي تعمل فيها المجالات الثلاثه بالتساوي: فالاحزاب تمثل الشعب ، والشعب يعبر عن نفسه بالاحزاب ، والاحزاب تتصارع فيما بينها لتؤلف حكومة وتؤدي الحكومة مهمتها بطريقة دستورية ، ذلك هو المفهوم المثالي للديمقراطيه ، ولكنه لا يتحقق في اية ديمقراطية في العالم وهو مسالة نسبية » (٣٢).

٣٢- ريمون آرون ، في مجتمعات قديمة ودول حديثة ، المركز الاقليمي في الشرق الأوسط للمنظمة العالمية لحرية الثقافة. بيروت ١٩٥٩ ، ص ٢٩ .

والواقع أن الدول النامية في نفس الوقت الذي تعرض عن الاخذ بالنظام الغربي البرلماني تصر على انها تطبق مفهوما اخر للديمقراطية ينسجم مع الظروف الموضوعية فيها.

حزب واحد او عدة احزاب متضامنة في ما بينها. اما المعارضة فمحرمة قانونيا ، وفي الحالتين يندمج الحزب او الاحزاب المؤلفة والحاكمة لا على شاكلة الاحزاب الفاشية ، ولا حتى شبه الفاشية ، وانما يستوحي ذلك من تجربة النموذج السوفيتي في حكم الحزب الواحد ، او تجربة الديمقراطية الشعبية القائمة على اساس مشاركة عدة احزاب في مسؤلية الحكم.

ان هذة الانظمة ترتكز على مفهوم « الديكتاتورية الدمقراطية للشعب » القائم على اساس تحليل القوى الاجتماعية في البلدان المستعمرة والمتخلفة اذ يشكل الفلاحون الاغلبية الساحقة من الشعب ثم يليهم العمال والبرجوازية الوطنية ، وتؤلف هذه العناصر القوة الرئيسية في البلاد لمواصلة بذل الجهود لتصفية اثار الاستعمار والقوى الاجتماعية والاقتصادية التي ربطت مصالحها به ،وازالة اثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى.

ب ـ العوامل التي تتحكم في نظم بلدان العالم الثالث:

يمكن اجمال العوامل التي تتحكم في طبيعة وشكل النظم السياسية في دول العالم الثالث كما يلي:

اولاً ـ ازدياد تدخل الدولة:

ان التركة المتراكمة التي خلفها الاستعمار وراءه في البلدان النامية لا يمكن ازالتها بالمجهودات الفردية. ولذلك فان الدولة ملزمة بأن تتدخل في جميع نواحي الحياة العامة، لازالة اثار التخلف وتحقيق التقدم الحديث اذ ان المشاريع الكبرى ، كمشاريع السد العالي في مصر ، او مشروع نهر فولتا في غانا ، وتطبيق الاصلاح الزراعي ومكننة الزراعة ، والتصنيع ، وما شاكل ذلك يتطلب رؤوس اموال ضخمة ، وسلطات واسعة ، وتعبئة شاملة للطاقات ومصادر الثروة. اضافة الى ذلك ان الدولة ملزمة ايضا بان تخطط اقتصاديات البلاد ، وان تعقد اتفاقيات مع الدول الاخرى للحصول على المساعات الاجنبية ، دون ان يؤدي ذلك الى تبعيتها اقتصاديا وسياسيا للدول الكبرى المتقدمة. ان انجاز هذه المهات يقتضي قيام دولة ذات أجهزة قوية وفعالة (٣٥). وحيث ان اغلبية الأطراف الوطنية متفقة على هذه الاهداف العامة

35 – maurice Duverjer, op, cit. PP. 4215.

فان الضرورة تقتضي تجميع كل العناصر الوطنية في حزب واحد ، او في جهة موحدة لتهيئة الظروف اللازمة لخلق دولة في مستوى هذه المهام الوطنية الكبرى.

ثانيا- الافتقار الى الكفاءات والكوادر المدربة: ان الدول النامية بصورة عامة تعاني من نسبة عالية من الأميين فيها، ومن قلة المثقفين والخبراء وذوي الدربة والكفاءة في مجالات الحياة المختلفة. وعليه لماذا ماسمح بتعدد الأحزاب وبوجود المعارضة فان ذلك سيؤدي الى التفريط ... بعدد كبير من الموظفين المدربين ومن الأفراد الكفوئين الذين يشغلون مراكز هامة في المجتمع.

وتبدو هذه الحاجة بصورة خاصة في البلدان التي استقلت حديثا، ذلك لأن السيطرة الاستعمارية كانت تستخدم مواطنين أوربيين في مختلف الادارات، ثم سحبتهم بعد رحيلها عن البلاد. ولذلك فان التمثيل الديبلوماسي في الخارج والخدمات التجارية والنشاط المصرفي وتوسيع الجهاز الاداري في البلاد لتنفيذ مشاريع التصنيع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيق الاصلاح الزراعي ونشر التعليم... الخ كل ذلك يدعو الى زيادة كبرى في الكفاءات، الامر الذي يحتم على الدولة الحديثة أن تحشد كل مواردها البشرية.

والواقع أن الدول النامية ليست بحاجة الى كودار مدربة لاشغال المراكز الادارية والمرافق العامة في البلاد فقط، بل هي في حاجة ماسة جدا الى مايصلح أن يطلق عليه « طبقة ثانية من الزعماء السياسيين »(٣٦). ذلك أن طبيعة العمل الثوري وقيادة الحركة الوطنية للقضاء على الاستقلال قد هيأ كوادر ذات اعداد قد لايتواكب مع مرحلة الاستقلال، مرحلة التنمية والتطوير. وعليه ان تحويل العمل الثوري الموجه ضد الاستعمار الى سياسة بناء في مرحلة التحرر يقتضي اعادة النظر في تطوير الكوادر الثورية، أو التخلي عنها وايجاد عناصر جديدة كفوءة. وغالبا مايحدث أن تتمسك العناصر الثورية بماضيها الوطني في أشغال المراكز المرموقو في الدولة في عهد الاستقلال رغم ان أعدادها وكفاءاتها ليست بالمستوى المطلوب.

٣٦- بانيكار ، المصدر السابق ص ١١٤ .

ثالثا- التطور التاريخي للدولة النامية: ان نظرية الديمقراطية الغربية نشأت في وسط وفي مرحلة تاريخية لاتعرفها دول العالم الثالث. فقد ارتبطت منذ البداية بنشوء وتطور البرجوازية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ذلك أن التطورات الاقطاعي أحلت سلطة الدولة محل سلطة الكنيسة، وقد اعتبرت سلطة الدولة مستمدة من ارادة الشعب

وبناء على ذلك أقيمت الأنظمة السياسية على أساس نظرية الديمقراطية التي أخذ بالتطبيق شكل تمثيل الارادة الشعبية بواسطة البرلمان. أما تبرير ذلك عقائديا فقد أ على القانون الطبيعي، نفس القانون الذي كانت الكنيسة تستند اليه في مرحلة النظ الاقطاعي. غير أن القانون الطبيعي لم يعد الاهيا كما كان في السابق، وانما هو الع البشري، أي أن هناك قانونا ثابتا يحكم وحدة المجتمع ويبين مصلحة كل فرد فيه ماطبق هذا القانون فان الامور تسير سيرا طبيعيا بحيث يوفر لكل فرد فيه مصلـ دون الاصطدام بمصالح الاخرين. وحيث ان اكتشاف هذا القانون يتطلب مستوى ء من الذكاء والعلم والثقافة فان الفلاسفة وحدهم المؤهلون لتبيان تطبيقاته فيما يـ بالسلطة وبالعلاقات فيما بين الافراد.

ان هناك قانونا ثابتا يحكم وحدة المجتمع ويبين مصلحة كل فرد فيـ واذا ما طبق هذا القانون فان الامور تسير سيرا طبيعيا بحيث يوفر لكل فرد فيـ مصلحتة دون الاصطدام بمصالح الاخرين. وحيث ان اكتشاف هذا القانون يتطلـ مستوى عاليا من الذكاء والعلم والثقافة فان الفلاسفة وحدهم المؤهلون لتبيان تطبيقا فيما يتعلق بالسلطة وبالعلاقات فيما بين الافراد.

وقد عمقت الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا ثم امتدت منها الى الاقطا الاوربية الاخرى مفهوم الدمقراطية وعلى الاخص لدى جرمي بنثام في فلسفتـ «المنفعيه» التي ابانت ان هدف كل فرد في المجتمع هو نيل السعادة. وبناء عليه فان المجتمع الدمقراطي المنظم هو الذي يوفر اكبر مقدار ممكن من السعادة لاكبر عدد من الافراد. ويضيف بنثام ومن بعده جيمس ميل وجون ستيوارت ميل ان اكتشاف هذه الحقيقة لا يتطلب قدرا عالياً من الذكاء والمستوى العلمي والثقافي وانما مجرد «حصافة» Common Sens . ومع ذلك فان مفهوم الدمقراطية هذا لم يبتعد كثيرا عن القانون الطبيعي القديم الا قليلا ، فقد افرغ من بعض محتواه الفردي القديم وطعم بعنصر

عقلاني الى حد ما. اما على صعيد مجتمعي فقد ظل مفهوم الدمقراطية يدور حول وجود مصلحة اجتماعية واحدة لجميع الافراد في مجتمع محكوم بقانون واحد ، ومن ثم فان المصالح الاجتماعية ليست غير متعارضة فحسب ، وانما كل معارضة تعتبر خرقاً للقانون الطبيعي الذي يتحكم في المجتمع وبناء عليه فان المنافسة السياسية ليست غير واردة فحسب ، وانما « المعارضة » ذاتها غير مسموح بها ، لانها لن تؤدي الا الى الفوضى .

لقد ظهرت الاحزاب وتطورت مع تقدم النظام الراسمالي الذي خلق بالمقابل الطبقة العاملة.ان هذة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية هي التي ادت الى تاليف احزاب برجوازية واحزاب عمالية واحزاب اخرى تتوسط فيما بينها. وبناء عليه فان النظرية السياسية التي سبقت الراسمالية قد تجنبت سواء في الشرق او الغرب التطرق الى الصراع الطبقي ، وكانت تدعو الى ان مصلحة المجموع واحدة ، وان على الافراد أن يكتشفوا مصلحتهم في اطار المصلحة العامة.

اما المجتمعات التقليدية في اسيا وافريقيا فقد قامت على بيان حقوق وواجبات الفرد ازاء المجتمع الذي ينتمي اليه وازاء المجتمعات الاجنبية. وسواء حددت هذه الحقوق والواجبات ثم تقبلتها طواعية او فرضت عليهم بالقوة، فانها قد خلقت في جميع الاحوال، مجتمعات تضامنية ، وفي ظل عادات سلوكية وعقلية تختلف تماما عن النزعة الفردية البروتستانية الليبرالية المتصلبة التي رافقت نشوء وتطور الرأسمالية او التكاتف الطبقي وليد التقاليد الاشتراكية في اوربا الغربية. وعندما خضعت هذة المجتمعات التقليدية في اسيا وافريقية لم تعرف مفاهيم السياسة الاوربية. لقد طبقت بعض نواحي الحياة الاوربية ، كالصناعة والتعليم ، وفي نطاق ضيق جدا ، الا ان الاستعمار ، في ميدان التنظيم السياسي ، حطم الكيانات السياسية التي كانت قائمة فيها ، واعاق تطورها الطبيعي. وعندما كانت العناصر الواعية في الحركات الوطنية تطالب باقامة انظمة ديمقراطية مشتملة على حق التصويت وانتخاب ممثلي الشعب بدلا من تعيينهم ، وحق الاجتماع والتعبير عن الراي كان يرد عليهم بانهم غير مهيئين بعد لممارسة النظام الديمقراطي ، وقد ظلت الادارة ، تحت سيطرة الاستعمار ، لا المجتمع السياسي ، هي المسيطرة في الحياة العامة في البلاد.

رابعا - ضالة التباين الطبقي:

ولم تصل الطبقة الاجتماعية في دول العالم الثالث الى درجة عالية من التطور بحيث تبرز التناقضات الحادة ثم تنعكس هذة التناقضات في صراع سياسي عنيف. وتبعا لذلك لم تتكون فيها احزاب سياسية تستند على الطبقية. ان القطاعات الاجتماعية الوطنية في البلدان النامية تجمعها مصلحة واحدة ، هي ازالة اثار التخلف التي خلفها الاستعمار وتصفية مصالحه وامتيازاته في مرحلة التحرر.

اما اقامة احزاب على اسس اخرى ، كالقبلية والطائفية والاقليمية فلا تجد لها مبرر في ظروف هذه البلدان ، فضلا عن المحاذير الكثيرة التي تترتب عليها. فان الوحدات القائمة على هذه الاسس ضئيلة الحجم والتنظيم بحيث لا تستطيع ان تفرض سيطرتها على جميع انحاء البلاد ، فضلا عن انها لم تصل بعد الى درجة عالية من النضج والوعي السياسي والوطني بحيث يكون لها مؤسسات مركزية خاصة بها. اضافة الى ذلك ان السماح بتاسيس احزاب على هذه الاسس يتعارض مع الاتجاه العام في هذه البلاد نحو تحقيق الوحدة القومية التي سبق وان برزت معالمها في مواجهة الاستعمار ، ومع حاجة البلاد الى صهر وتقوية الوحدة الوطنية فيها.

خامسا- الافتقار الى تقاليد تاريخية في الحكم :

ان اغلبية دول العالم الثالث لم تعرف في تاريخها نظام تعدد الاحزاب. وقد كانت القاعدة فيها هي النظام الملكي او الحكم المطلق (او الاستبدادية الشرقية) فتشير الافكار الهندوسية القديمة الى ان النظام ذو طابع ابدى قائم على قواعد اخلاقية وقانونية في نفس الوقت ، ولا يمكن ان يكون نظاما وضعيا وقائما على اتفاق اجتماعي ، وبناء على ذلك فان للفرد واجبات وليس له حقوق ازاء الدولة. ومن ثم فان النظام وفقا للهندوسية يتحكم في جميع الافراد اعتبارا من الملك حتى ابسط فرد في المجتمع. وبعبارة اخرى لم تكن في ظل المجتمع الهندوسي قيود رادعة على سلطان الملك وحريته في ادارة الدولة ما دام لا يوجد تنافس في المصالح القائمة في المجتمع. لقد كانت القوانين الاساسية مقدسة في مجتمع الهندوس ، وما أوامر الملك الا تطبيقات لهذة القوانين ، اي ان المجتمع قد رسم وخططت ابعاده مسبقا وفقا لقانون ثابت مقدس لا يجوز الخروج على احكامه . وتنص احد هذة المفاهيم الهندوسية في الحكم على ان : يعتبر نضال الجماعة ضد الجماعة والفرد من اجل المصلحة المادية السياسية غير صحيح من ناحية خلقية... كما وان الزعامة المتنافسة من اجل استلام وممارسة السلطة ضمن الدولة لم يعتبر شكلا مرغوبا فيه من النشاط السياسي(٣٧).

٣٧- بيتر وورسلي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

وتبدو هذة الحقيقة على الاخص في البلدان الافريقية التي كانت تمارس التقاليد اللاحزبية حتى الى وقت متأخر قبل ان تتخلص نهائيا من السيطرة الاستعمارية. والواقع ان بعض المناطق في القارة السوداء كانت تفتقر حتى الى السلطة المركزية والجهاز الاداري والمنظمات القضائية ، وبعبارة أخرى لا تعرف الحكومة البتة ، ولا توجد في مجتمعاتها فروق واضحة من ناحية المركز والمكانة والثروة. وعرفت مجتمعات افريقية اكثر تطورا من الطائفة الاولى بعض الاشكال البسيطة من الحكومة ممثلة في سلطة مركزية وجهاز اداري ومنظمات قضائية ناشئة عن التباين في الثروة والامتيازات والمكانة الاجتماعية ، مع توزيع للنفوذ والسلطة ، غير ان هذه المجتمعات كانت بصورة عامة ذات نظم رئاسية وطابع أفريقي محلي بحت(٣٨).

ان كثيرا من الزعماء الافريقيين يدفعون الان بان الدمقراطية الغربية لا تنسجم مع الظروف القائمة في بلدانهم. وذلك لان المجالس الافريقية التقليدية تسمح بالتعبير عن اراء المعارضة ، غير انه اذا ما اتخذ قرار حول القضايا المطروحة ، فان على الافراد الذين يعارضون ان يلزموا الصمت. ويشبه هذا الاجراء ، في راي بعض الكتاب ، ما يجري في الديمقراطيات الشعبية الى حد ما (٣٩). ثم ان المجالس الافريقية التقليدية تنعقد عادة لتتخذ قرارات تنفيذية لا لتصنع مبادئ سياسية دائمة. ولا تتخذ القرارات باغلبية الاصوات وانما يستمر النقاش حتى يتم التوصل الى اتفاق حول القضايا المطروحة ، او حتى تنسحب المعارضة على الاقل. فاذا لم يتم هذا ، فاما ان يتخلى نهائيا عن اتخاذ القرار ، او ينسحب الطرف الخاسر ويكف عن المشاركة في اعمال المجلس. وفي جميع الاحوال لا يحاول اولئك الذين خذلوا في التصويت عرقلة تنفيذ قرارات المجلس ، في نفس الوقت الذين يظلون فية متمسكين بمواقفهم.

وعليه فان تقاليد دول العالم الثالث تختلف تماما عن تقاليد اوربا الغربية في الحكم ، لانها نشأت من قاعدة ثقافية تختلف اختلافا بينا عن الاوساط الثقافية الاوربية ولا تنسجم مع المؤسسات القائمة فيها باسم الديمقراطية.

٣٨- نزيه نصيف ميخاليل ، النظم السياسية في أفريقيا ، وزارة الثقافة ، القاهرة- ١٩٦٧ ص ١٣-١٤.

39 - Lucy Mair : The Erosion of Democracy in : J. W. Burton) editor (: Nonalijnment, James H. Heineman. N. Y. 6691, P. 301.

سادسا- دور الحزب الحاكم في الحركة الوطنية:

ان انفراد حزب واحد ، او عدة احزاب مؤتلفة بالسلطة في دول العالم الثالث قد حدث لانها قادت الحركة الوطنية ضد الاستعمار وحققت استقلال البلاد ، وقد دلت حوادث التاريخ الحديث على انه كلما طالت مدة النضال ضد الاستعمار وأشتد لحد الكفاح المسلح كلما زاد احتمال سيطرة القوى الوطنية التي تقود النضال على الحياة السياسية والوصول الى مراكز السلطة في مرحلة الاستقلال . وذلك لان هذة القوى السياسية لا تكسب ثقة اوسع الجماهير فحسب ، وانما تستقطب حولها ايضا اوعى العناصر الوطنية واكثرها فعالية ونشاطا. وتتعمق سيطرة الحزب الواحد او الاحزاب المؤتلفة في البلاد خلال مرحلة النضال بحيث تكتسب الطاعة للحزب والسلطة التي يمارسها والنظام الذي يطبعه صفة المؤسسات الرسمية (٤٠). ولذلك فان انتقال السلطة يكاد يكون مقررا في هذه الاحوال الى الحزب الذي حقق تحرر البلاد من السيطرة الاجنبية ، كما هو الامر مع جبهة التحرير الجزائرية او الحزب الذي يستقطب حوله الاغلبية العظمى من الشعب في الانتخابات التي تسبق اعلان الاستقلال ففي غانا فاز حزب «الميثاق الشعبي» في انتخابات عام ١٩٥٦ وحصل على ٧١ مقعدا في البرلمان من مجموع ١٠٤ مقاعد ، وفي ساحل العاج فاز «حزب ساحل العاج الديمقراطي» باغلبية ٨٩٪ من مجموع الاصوات المشتركة في الانتخابات عام ١٩٥٧. وفي غينا تمكن الحزب الديمقراطي الغيني ان يحصل على ٩٥٪ من مجموع الاصوات في الانتخابات عام ١٩٥٧، اي حصل على ٥٦ مقعدا من مجموع ٦٠ مقعدا.

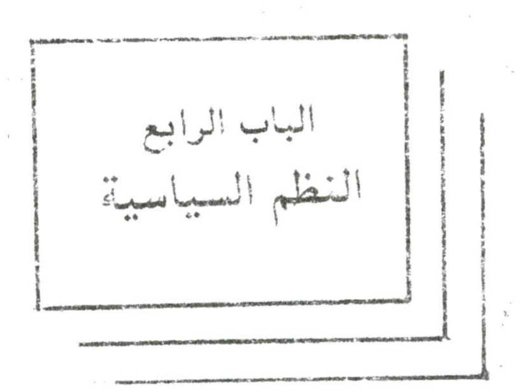
ويحدث ايضا ان ينفرد حزب الاغلبية الشعبية بالحكم بعد تصفية الاحزاب الاخرى. والواقع ان هذة التصفية مهما قيل عنها ، ومهما كانت طبيعة الوسائل التي استخدمت في تحقيقها ، قد املتها ، ظروف المرحلة الانتقالية التي اعقبت التخلص من السيطرة الاجنبية ، وعلى الاخص ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية للمحافظة على الاستقلال من جهة ، ومواجهة التجزئة والعنصرية والقبلية من جهة اخرى.

٤٠- "...." وفي هذا الوضع الذي تواجهة الدول الحديثة المختلفة تبدو الحكمة التقليدية التي يقدمها الغرب ليس في غير محلها فحسب بل ووقحة أيضاً . كيف يمكن نقل المؤسسات التي تطورت في مجتمعات صناعية متفاضلة نقلا ميكانيكيا الى مجتمعات أوضاعها تختلف اختلافاً أساسيا ؟ كيف يمكنك أن تجعل نظاما ذا حزبين يعمل عندما لايكون عندك سوى حزب واحد يجسم المطامح المشتركة ب ـ وورسلي ، المصدر السابق ص٢٦٥ .

ان وسائل تصفية الاحزاب الاخرى ، او دمجها بحزب الاغلبية الشعبية متعددة ، وتختلف من بلد الى اخر ، واختلاف الظروف القائمة فيه . الا انه يمكن اجمالها بصورة عامة كما يلي: ان حزب اغلبية الشعب يتقدم الى قيادات الاحزاب والقوى السياسية الاخرى عارضا عليها الانضمام الى الحزب الحاكم ، والمساهمة في مسؤولية الحكم عن طريق تولي اعضائة الوظائف الكبرى في الدولة. وقد تحققت هذه التجربة في كل من غينيا ومالي وساحل العاج والسنغال. ان هذا الاجراء التوفيقي قد يكون انجح الوسائل للقضاء على المعارضة غير انه غير مضمون النتائج في المدى البعيد ، اذ غالبا ما تبرز الخلافات بين القوى الوطنية المؤتلفة فيما بينها ، وعلى الاخص في اوقات الازمات العصيبة. بحيث يقطع كل امكانية امام المعارضة للفوز ، بالانتخابات ، وذلك بالنص على جعل اقليم الدولة كله دائرة انتخابية واحدة ، وأن الفوز في الانتخابات يكون على اساس الاغلبية البسيطة وقائمة مرشحين موحدة.

سابعا ـ منع التدخلات الاجنبية:

واخيرا فان قيام نظام الحزب الواحد في الدول النامية هو محاولة منع كل تدخل اجنبي قد يتم عن طريق التامر والتواطؤ مع عناصر مشبوهة في وطنيتها ، فاتخاذ حزب واحد يجعل بالامكان مراقبة كل نشاط تقوم بة العناصر السياسية في البلاد. والواقع ان هذا التبرير تقدمه ، في اغلب الاحوال العناصر اليسارية ، تقطع خط الرجعة على كل تسلل للنفوذ الاستعماري المبرقع.



الباب الرابع
النظم السياسية

الفصل الاول

النظرية العامة للنظم السياسية

١- النظام السياسي والمجتمع السياسي:

منذ ان وجدت مجتمعات سياسية وجدت فيها نظم سياسية مختلفة ، باختلاف طبيعة هذة المجتمعات ودرجة تطورها الاقتصادي و الحضاري ، سواء تعلق ذلك بكيفية ممارسة السلطة ، او تعلق بشكل هيئات الحكم فيها. ولذلك فان الصعوبة كانت وما زالت قائمة في الوقت الحاضر في وضع قواعد علمية عامة تشمل كل النظم السياسية ، فضلا عن صعوبة تصنيف هذة النظم. والا فشواهد كثيرة تدلل على ما نقول. فالدمقراطية مثلا كاسلوب في الحكم انطلقت من المجتمع السياسي الاغريقي وعلى الاخص اثينا ، ومنذ ذلك الوقت حتى الان اخذ اسلوب الحكم الدمقراطي اشكالا مختلفة ، بحيث نجد في الوقت الحاضر صيغا متعددة لها ، كالدمقراطية الموجهة ، والدمقراطية الافريقية ، والدمقراطية الاسلامية وغيرها. ان كل هذة الصيغ للدمقراطية تنطوي على مضامين مختلفة ، فيما يتعلق باهداف الحكم ، وباشكال مؤسساته ، بعض المولفين ينطلق من موقف محدد في تصنيفه النظم السياسية ، وينتهون في التحليل الاخير الى اقامة تصنيف مبني على القيم ، اي بعبارة اخرى منحاز الى القيم التي يتمسك بها هؤلاء المؤلفون. ولا ريب في ان الاخذ بمنهجية، مبنية على اساس قيم معينة يؤدي الى تصنيف للنظم السياسية مبني ايضاً على قيم من نفس الطبيعة ، مثال ذلك ان تصنيف النظم السياسية انطلاقا من قيم الدمقراطية الغربية لن يؤدي الا الى اعتبار اشكال الحكم المطبقة في البلدان الاخرى ، كبلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ، نظما سياسية غير ديمقراطية.

ان علم الاجتماع السياسي الذي يسعى الى اقامة بحوثه على اساس علمي موضوعي ، لن يسعه ، الا ان يولي وجهه الى المجتمعات السياسية ذاتها بما تنطوي عليه من عوامل متعددة ومتنوعة تبعث الى الوجود نظماً سياسية من نفس طبيعتها. وفي نفس الوقت الذي يعرض فيه عن الاخذ بالصيغ الجاهزة في تصنيف النظم السياسية يتوجه الى ان يبحث عن العناصر الحقيقية التي تتكون منها النظم السياسية.

ان الهيئات الاجتماعية ، وبالاحرى المجتمعات ، متعددة ومتنوعة. غير انها جميعا تشترك في عنصر اساسي وهو وجود تنظيم سياسي. وتتنوع المجتمعات المختلفة من ناحية الوقت والمكان. وتكون المجتمعات طوائف تاريخية تتغير بتاثير الوسط الاجتماعي. غير ان المجتمع السياسي في كل مكان ، اعتبارا من العشيرة الى الامبراطورية ، ومن التيوقراطيات الى الدول الحديثة ، يعرض خصائص اساسية متماثلة...(١).

أ ـ خصائص المجتمع السياسي:

ان المجتمعات السياسية بصورة عامةتتسم بالخصائص الذاتية للجماعة الاجتماعية التي تنطوي عليها ، فهي تؤلف مجموعة بشرية ، وهي تحتل مكانا من الارض ، ولها اجهزة وتنظيم ووسائل مادية ، ولها نظام سنني (قواعد قانونية وغير قانونية) ، وهي وعاء السلطة وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات. ويتميز المجتمع السياسي عن المجتمعات الاجتماعية الاخرى بطابعه الكلي ، اذ ينطوي على جماعات اجتماعية اخرى ، ولا ينطوي هو في اية جماعة اجتماعية (٢)

اولا ـ الخصائص المشتركة فيما بين الجماعات الاجتماعية:

ويمكن اجمالها على النحو التالي :

أ ـ المجموعة البشرية:

كل جماعة اجتماعية تتكون من عدد من الافراد ، يكونون مجموعة بشرية ، او هيئة اجتماعية. وانتماء الافراد الى المجموعة البشرية يتم وفق صيغ متنوعة. هذا الانتماء قد يكون بصورة مباشرة ، بسبب وضع الفرد ذاته ، عن طريق نسبه ، او عمره ، او جنسه او نشاطه ، كما يمكن ان يكون انتماء الفرد الى الجماعة بصورة غير مباشرة ، اي بواسطة تقديم طلب بذلك وقبوله ، اما قطع الانتماء بين الفرد والجماعة فقد يكون محرماً حينا وحينا اخر مسموحا به ، او مفروضا او مشفوعا بعقاب. مثال الانتماء المباشر ان يؤدي نسب الفرد الى انتمائه الى طائفة دينية او قومية او وطن. ومثال الانتماء بالواسطة هو الجمعيات السياسية كالاحزاب والنقابات والنوادي وغير ذلك.

---

(1) Roger pinto – Madeleine Grawitz, op. cit. p. 139.

(2) Ibid, p. 142.

وعلى صعيد اخر ، ان الرابطة القائمة فيما بين المجموعة البشرية وبين الافراد يمكن أن تكون على درجات . فاعضاء الجماعة ينتمون الى طوائف مختلفة (هم اعضاء عاملون واعضاء شرف) ، وهم مواطنون ، او رعايا ، او اجانب ، او هم اعضاء في طائفة دينية او طائفة اجتماعية ، اما غير الاعضاء فيمكن ان يجدوا انفسهم في بعض الاحوال ملحقين بالمجموعة البشرية (فهم احتياط ، او اجانب ، او عبيد ، او اقنان الارض) (٣)

ومن وجهة النظر المزدوجة هذه . لا يختلف المجتمع السياسي عن الجماعات الاجتماعية الاخرى . اذ تجد فيه نفس صيغ الانتماء ، سواء كانت مقيدة أم واسعة جدا ، تتطلب ولاء دائما أم تسمح بالانفصال ، ومن ثم توجد درجات مختلفة للانتماء والمساهمة (٤).

ب ـ المجال الارضي:

تقيم الجماعات الاجتماعية بحكم الضرورة في مجال جغرافي. وتتحرك في اطار اقليمي معين ، ولكن ليس بدون حدود ، بل ان هذا الاقليم محدد بصورة دقيقة في بعض الاحيان .

وفي المجتمع السياسي يلعب تعيين الحدود دورا هاما ، لان حدود اقليم المجتمع السياسي ، سواء كان واسعا ام صغيرا ، تعين الصلاحية القانونية للنظام السياسي. فهو يطبق قوانين في حدود اقليمه وليس خارجها. وكما يقول جوليان فروينـد « وتلك هي العلامة المادية على الاستقلال السياسي وعلى نطاق نفاذ القوانين... والحدود هي التي تعطي المعنى لاعمال الحروب ، وهي التي تعين الاجنبي ، وهي ايضا الاوضاع التي تضلل الانسان وتقلقه احيانا الى اعمق ما في وجوده : اي اوضاع المنفي ، والمبعد ، والمحروم من الاقامة، والمهاجر الخ..(٥).

جـ ـ التنظيم:

كل جماعة اجتماعية تمتلك (جهازا) للحكم ، وتستخدم وسائل مادية في العمل. وتنظيم المجتمعات السياسية في اغلب الاحيان مركب من الاثنين. (يعالج موضوع ظهور

(3) pinto et Grawitz, op. cit. p. 142.

(4) pinto et Grawitz, op. cit. p. 143.

(5) Julien Freund, op, cit. pp. 38–39.

وتطور الاجهزة المختصة بالعمل السياسي ، التي تنبثق عنها وكذلك المنظمات السياسية التي تقود او تؤثر في سلطة الدولة وفي الحياة السياسية).

د ـ النظام السنني:ـ

كل جماعة اجتماعية تتعين بوجود قواعد وسنن. والنظام السنني لمجتمع سياسي هو نظام قانوني كليا . ويتحكم القانون في كل المجتمع السياسي. وبعكس ذلك فان النظام السنني في الجماعات الاجتماعية الأخرى يشتمل على قواعد غير قانونية . فالنظام السنني للعائلة هو قانوني في جزء منه وغير قانوني في جزء آخر منه(٦).

هـ ـ السلطة:ـ

في اغلب الاحيان تعتبر السلطة ظاهرة نوعية في المجتمع السياسي. غير ان ظاهرة السلطة توجد في جميع الجماعات الاجتماعية. والسلطة ، كما ذكرنا ذلك من قبل ، ليست ظاهرة جوهرية اي لها بحد ذاتها جوهر متميز ، وانما هي نتاج عوامل متعددة ومتفاعلة فيما بينها. وعليه فهي مشروطة بعوامل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي توجد فيه. وربما كان هذا الجانب في تكوين السلطة هو احد العناصر الاساسية التي تدفع الى دراسة انماط النظم السياسية عبر تنوع المجتمعات ودرجات تطورها ، « ان ظاهرة السلطة التي تبدو ، مثلا ، في شركة مساهمة (بين حملة الاسهم والاداريين والفنيين والموظفين) او في جمعية خيرية (الاعضاء ، مجلس الادارة ، المكتب ، الموظفون) ليس لها جوهر يختلف عن السلطة التي نشاهدها في مجتمع سياسي كالدولة (الحكام ، المحكومون ، البيروقراطية ، مالكو الثروة المادية ، القوى المعنوية الخ...) اذ ان روابط القوة تظهر فيما بين المصالح المختلفة ، وهي روابط ينجم عنها ما يثبت ادارة الجماعة» (٧).

ثانيا. الخصائص النوعية للمجتمع السياسي:

ان المجتمع السياسي هو مجتمع شامل وتتحكم هذه الخصيصة في سماته النوعية ، واول هذه السمات هو غياب التخصص. اما الخصيصة الثانية فهي ان كل الجماعات الاجتماعية

(6) pinto et Grawitz, op. cit. p. 144.

(7) Ibid, p. 145.

المتكونة في المجتمع السياسي هي تابعة له. وبعبارة اخرى ان المجتمع السياسي يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية. واخيرا ان المجتمع السياسي مستقل عن كل مجتمع سياسي اخر.

أ ـ غياب التخصص :

ان الجماعات الاجتماعية لايمتد نشاطها الا الى ميادين خاصة في الحياة الاجتماعية ، اما المجتمع السياسي فبوسعه لوحده ان يدعي بانه يمتد الى كل الميادين. وعليه فان كل جماعة بامكانها ذلك فان المجتمع السياسي بصورة عامة لا يمتص كل النشاطات الاجتماعية.

ب ـ التنضيد :

ان المجتمع السياسي هو فوق كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتكونة في داخل المجموعة البشرية التي يؤلفها.. وهو يحتويها جميعا ، كما انه ايضا يقرر نظامها القانوني ، ومركزها ، ودرجة استقلاليتها. ان وضع المجتمع السياسي يؤدي الى نتيجة عامة وهامة ، هي ان المجتمع السياسي يمس كل اعضاء المجموعة البشرية ، ليس بصورة غير مباشرة بتوسط مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون اليها فحسب ، وانما بصورة مباشرة وعلى التو(٨).

جـ الاستقلال :ـ

لا يندمج المجتمع السياسي باي مجتمع سياسي اخر. ان هذا الاستقلال هو شرط ضروري لوجوده المنفصل. وكل مجتمع سياسي يقرر وحده مضمون نشاطاتة. ولا يمكن لاي مجتمع سياسي اخر ان يتحكم بالافراد والجماعات التي يشتمل عليها بدون ان يمر عبرة. والمجتمع السياسي حر في اتخاذ قرارته ، اذ هو غير تابع لاي مجتمع سياسي اخر.

بلاريب ، يمكن ان تقوم علاقات فيما بين المجتمعات السياسية ، غير ان هذه العلاقات تكيف استقلال المجتمع السياسي ولا تلغيه. وفي الواقع ، يصعب في اغلب الاحيان اقرار الى اية درجة يقوم مجتمعان سياسيان متميزان بعضهما عن البعض الاخر ، وفي نفس ألوقت لا يكونان مجتمعاً واحداً وقد كانت هذه المشكلة تطرح نفسها في كل

---

(8) pinto et Grawitz, op. cit. p. 145.

الحقبات التاريخية ، بالنسبة الى المجتمعات العريقة في القدم ، وفي المجتمعات الاقطاعية وفي الدول الحديثة. ولذلك يجب اختيار مجموع الظروف في كل حالة.

وعندما يقف مجتمع سياسي فوق مجتمع سياسي اخر ، فانة يتحكم توا بصورة مباشرة فيه وفي الجماعات الاجتماعية والافراد الذين ينتظمون فيه ، وعندئذ يكون من الواضح ان الاندماج متحقق. وعندما يقبل احد المجتمعات السياسية بصورة عامة ودائمة ان يطبق القرارات التي يتخذها المجتمع السياسي الاخر ، وان لا يدخل في رابطة مع اي مجتمع سياسي اخر الا بتوسط المجتمع السياسي الاخر ، فانه في هذه الحالة يفقد استقلاله ، ويفقد تبعا لذلك وجوده السياسي المتميز. واخيرا ، عندما يقبل ، في سلسلة من النقاط الخاصة ، اوامر المجتمع السياسي الاخر ،ولكن بدون التزام عام ودائم ، فانة يصبح عندئذ في خطر ، ولا عجب ان فقد استقلاله فيما بعد ولم يعد يشكل مجتمعا سياسيا. غير ان اندماج مجتمعين سياسيين متميزين بعضهما بالبعض الاخر يمكن ان يتحقق بدون ان يتبع احداهما الاخر ، وذلك بايجاد مجتمع سياسي فوق كل من المجتمعين الذين يتكون منهما(٩).

ثانيا- مفهوم النظام االسياسي :

يقوم الافراد والجماعات بنشاطات مختلفة. وصيغة تنسيق وتنظيم كل نوع من هذه النشاطات هي التي تكون نظاما ، فهناك نظام اجتماعي ، وهناك نظام اقتصادي ، ونظام اخلاقي ، ونظام عسكري ، كما يوجد ايضا نظام سياسي يحتوي وينظم النشاطات السياسية للافراد والجماعات. فالنظام السياسي الذي ينطوي على تنظيم النشاطات السياسية والافراد هو احد جوانب المجتمع ، وربما كان اهمها. وكما يقول الاستاذ روبرت دال ان النظام السياسي هو تركيب دائم للعلاقات الانسانية ويشتمل على قدر هام من السلطة والسيطرة او السلطان(١٠).

ان دراسة اي نظام في المجتمع تقتضي ابتداء الاحاطة بجانبين منه ، هما اولا ما هي النشاطات التي تنظم ، ثم ما هي صيغة هذا التنظيم ثانيا ، ومن يقوم بها ، او بعبارة

(9) pinto et Grawitz, op. cit. p. 146.

(10) Robert Dahl; Modern political Analysis, Englwood Cliffs, N.J.2 ed - 1970, p.6.

اخرى من يملك السلطة ، هل هو فرد واحد ام مجموعة من الافراد ؟ طبقة ؟ ام شعب؟ وما مقدار هذة السلطة التي يمتلكها هؤلاء؟ ان الدراسات الحديثة التي تنطلق من الفكر السياسي الاغريقي ، وعلى الاخص ارسطو ، تستمد فكرة النظام السياسي الحديث من فكرة المدينة الاغريقية القديمة. فان كلمة Politicos التي غالبا ما استعملها ارسطو في كتابه السياسة تتكون من مقطعين ، هما POlis ويقصد بها المدينة بالشكل الذي عرفه الاغريق ، وTicos وهي صفة الانتساب الى المدينة. ولكن ما المقصود بالمدينة الاغريقية القديمة؟ هل هي طبوغرافياً المكان الذي تنشا عليه ، ام هو نظام مؤسساتها؟ ام تركيبها السياسي؟ في الواقع انها تنطوي على العمل البناء لاقامة نظام شرعي ، وعليه فان مفهومي النظام والشرعية يتحكمان دائما في تحديد جوهر السياسة ليس كل نظام هو سياسي بحكم الضرورة ، فتصنيف كتب في مكتبة ، او تصنيف النباتات او النجوم ليس نظاما سياسيا ، ولكن اذا ما تساءلنا عما اذا كان نظاما شرعيا ، فان المشكلة تصبح عندئذ سياسية وفي هذا الشأن نحن لا نفعل سوى وضع مفهوم (نظام) ، الى جانب (شرعي). غير ان ذلك لا يكفي مالم نفتش عن شي اخر يتوسط بينهما ، وبدونه لا يمكن ان يكون (النظام) شرعيا ، ولا تكون (الشرعية) منظمة ، هذا الشيً هو (السياسة).

أ ـ السلطة والقانون :

أن النشاط السياسي يدور حول تنظيم المجتمع ، اي حول السلطة التي تدعى بأن لها الحق في كيفية تنظيم المجتبع ، وكيفية تنظيم ذلك ، ثم الوسائل التي تستخدمها. اما صيغة اقرار هذة النشاطات السياسة فهي التي ندعوها بالنظام السياسي. فالنظام السياسي هو الاطر القانونية للنشاطات السياسية ، وهي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة ، سلطة تنظيم المجتمع، ونقصد بالمؤسسات هنا لا بنيتها فحسب وانما ايضا الاعمال التي تقوم بها (مثال ذلك ان البرلمان هو مؤسسة وهو نشاط ايضا) ، فالنظام السياسي يشتمل على كل التفاعلات التي لها مساس باستعمال الاجبار المادي الشرعي ، فهو لا يتضمن المؤسسات الحكومية كالهيئات التشريعية والقضائية والادارية فحسب وانما كل البنى في جوانبها السياسية ، بما في ذلك البنى التقليدية في

المجتمع كالقرابة والعشيرة والمجتمعات الصغيرةالضيقة[١١]. ان استخدام الاجبار المادي قد ياخذ اشكالا مختلفة ، ويطبق بصور متباينة. في بعض المجتمعات المحكومة بصراعات حادة حول الشرعية مثلا ، كدول اميركا اللاتينية وافريقيا وبعض الدول الاسيوية ، حيث يتضمن الاجبار المادي الشرعي حق الاشراف والسيطرة الكاملة على اعمال اي شخص في المجتمع. وقد وسعت النظم النازية والفاشية نطاق تطبيق الاجبار الشرعي بحيث مس حتى الحياة الشخصية للافراد. وفي النظم التي تأخذ بايديولوجية واحدة يستخدم الاجبار على ضؤها بحيث لا يشمل النشاطات السياسية فحسب وانما حتى النشاطات الثقافية والاجتماعية. اما البلدان الراسمالية ، فان النظم السياسية فيها تحاول بكل وسيلة اخفاء الاجبار وراء واجهات شكلية.

هل يحتوي النظام السياسي كل النشاطات السياسية في المجتمع ؟ ان الاجابة على ذلك تتوقف على نوع وطبيعة النظام. مبدئيا يمكن ان تفترض ان جميع افراد المجتمع يقبلون بالنظام السياس القائم. ونقول اننا نفترض ذلك لان مساعي المفكرين والفلاسفة وذوي النيات الطيبة كانت تتجه دائما نحو البحث عن (النظام الامثل).اما في الواقع فلم يوجد حتى الان نظام سياسي نال موافقة وتاييد كل افراد المجتمع ، بحكم طبيعة الانسان التي تؤدي الى الاختلاف في الفكر والنوازع ومن ثم في المواقف والاتجاهات. والنظم السياسية الافضل هي التي سعت الى احتواء الاختلاف في مؤسساتها ، او بعبارة اخرى اخذت بمبدأ التنوع ضمن الاطار الواحد ، اطار الدولة الواحدة والمجتمع الواحد والنظام السياسي الواحد. ووسيلة السلطة في ذلك ، او على نحو ادق وسيلة صاحب السيادة في الدولة ، او الحكومة ، او ممثل الهيئة الاجتماعية ، هو القانون. فالقانون هو الذي يحدد الاطار العام الذي تتحرك فية القوى السياسية ، الا ان هذا الاطار القانوني يستمد طبيعته من السلطة التي تشرعه. وبحكم قاعدتها الاجتماعية لا يمكن للسلطة ان تهرب من تاثيرات الوسط الاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي الذي انبثقت عنه. ولذلك فان القوى السياسية التي تتنازع شرعية السلطة القائمة تتجاوز التحديد المفروض على نشاطها بموجب التاطير القانوني وتلجأ الى العمل السري اوالثوري. اما في المجتمعات التي يكون فيها التناقض اقل حدة فان الصراع يضعف. والنظم السياسية التي استطاعت ان تحقق

(11) Alan Wells, op. cit. p. 132.

استقرارا نسبيا هي تلك التي سمحت بالصراعات التي تأخذ شكل تنافس بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ، وذلك ليس بواسطة الأطر القانونية (اي المؤسسات) فحسب ، وانما ايضا بالتقريب بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ونستخلص مما تقدم ان النشاطات السياسية هي الصراعات بين الافراد ة الجماعات المنظمة وغير المنظمة للاستيلاء على السلطة المنظمة للشؤن العامة في المجتمع او للتاثير فيها ، او التمسك بها او ممارستها. وبسبب طبيعة العلاقة القائمة بين القانون تسعى القوى السياسية المتصارعة فيما بينها الى ان تقدم صيغة معينة من الشرعية تتمسك بها مبدئيا وتثبتها عمليا ، وذلك اما خارج نطاق القوانين المعمول بها ، اي تقويض البنيان السياسي القائم وفرض نظام جديد تسيره وفق منظورها الخاص بها عن المصلحة العامة ، او ان تصل الى السلطة عن طريق الاجراءات الادارية التي يرسمها القانون ومن ثم يجب التفريق بين معنيين للنظام السياسي ، الاول هو الشكل الذي ياخذة التمايز بين الحكام وبين المحكومين. وتلك ظاهرة عامة وجدت في جميع المجتمعات تقريبا ، فالحكام يقومون بدور كبير في العملية السياسية ، اذ يحددون اهداف الجماعة ويخضعون القواعد ويتخذون القرارات ويشرفون على تنفيذها. في حين يسعى المحكومون الى الحصول على اكبر قدر ممكن من الخدمات ، وبمقابل ذلك ينخرطون في التنظيمات ويخضعون الى القواعد ، ويمارسون ضغوطهم للتأثير على الحكام. ان التمايز بين الحكام والمحكومين مقرون بطبيعة النشاط السياسي ، ولذلك فقد يكون شخص ما حاكما في قضية ومحكوما في اخرى ، كما قد يخضع الحكام للقواعد التي وضعوها هم انفسهم.

اما النوع الثاني فهو اكثر تحديدا وينحصر ببنية الحكم ، او وجود الحكومة ، ومن ثم الدولة ، في مجتمع متطور نسبيا ، وقائم على اساس الأمة هذا المجتمع لا يختلف في طبيعته عن الجماعات الاجتماعية الاخرى الا من ناحية درجة تطورة وتكاملة (١٢). وعلى نحو اوضح ان النظام السياسي هو تركيبة معينة من نظام حزبي ومن طريقة في التصويت ومن نمط او عدة انماط من القرار ومن بنى متعددة لجماعات الضغط(١٣).

(12) Maurice Duverger: Les Regimes politiques, P.U.F,. Paris, 1958,0.7.

(13) M. Duverger: Introduction a une Sociologie des regimes politiques, in Georges, Gurvitch, op. cit. p.4.

لقد كانت السياسة وما تزال محرك التاريخ ، ولا يمكن فهم التحولات التاريخية وانتقال المجتمع من مرحلة الى اخرى الا بدراسة السياسة على نحو موضوعي. وحيث ان الطابع السياسي يكتنف البنى الاجتماعية المختلفة ويعبر عن مواقفها على جميع المستويات لذلك يجب دراسة هذة البنى وممارستها لا في خصائصها الذاتية واستقلالها النسبي والوظائف التي تقوم بها فحسب وانما ايضا في السياق العام لتطور المجتمع. وبالرغم من ان البنية الفوقية القانونية والسياسية في المجتمعات الحديثة هي الدولة وتلتفت حولها البنى وممارساتها المختلفة الا ان هذا الشكل لتأسيس المجتمع لم يكن محصورا دائما في تاريخ المجتمعات الانسانية. ثم ان الدولة في المجتمعات الحديثة هي المركز او القاسم المشترك لمجموع هذة البنى وممارستها ، كما انها هي التي تعبر عن درجة تطورها. قد يختلف نمط معين من النشاط السياسي عن النشاطات الاخرى ، فضلا عن درجة ما يتميز بة نشاط سياسي عن اخر تختلف الى حد كبير باختلاف المجتمعات ، غير ان النشاطات المختلفة في المجتمع الواحد يكمل بعضها البعض الاخر بحكم الضرورة ، ويكون بمجموعها النظام السياسي ، وتدل في الوقت نفسه على طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات السياسية والأجزاء الاخرى من البنية التأسيسية للمجتمع. ولا ريب في ان بنية المجتمع التأسيسية تتحكم هي ايضا بدورها في تنوع النظم السياسية.

اولا - صنع القرار التشريعي :

وهو النشاط السياسي النهائي للحكم ، وينصب على تحديد الاهداف الاولية للمجتمع ، وصياغة القواعد العامة المتعلقة بالحفاظ على النظام القائم باستخدام ادوات ضبط مختلفة

للحفاظ على تماسكه ازاء الاخطار الخارجية التي تهددة ولقصاء على التناقضات الحادة التي تحدث فيه وقد تؤدي الى زعزعة اركانه او تقوبصه . وكما يقول جوليان فروينـد «ان السياسة هي النشاط الاجتماعي الذي يعرض لضمان السلامة الخارجية والتنسيق الداخلي لوحدة سياسية معينة ، وذلك بواسطة القوة القائمة بصورة عامة على القانون ، لغرض ضمان قيام النظام في وسط الصراعات التي تنشا عن تنوع واختلاف الاراء والمصالح (١٥).

ثانيا- النشاط الاداري: وينصب على تنفيذ القواعد الأساسية في مختلف المجالات الاجتماعية، ثم كيفية تنظيم النشاطات التقنية اللازمة لتنفيذ القواعد الاساسية على نحو فعال. والنشاط الاداري ينصب أيضا على تقديم الخدمات المتنوعة للجماعات المختلفة في المجتمع، وتنظيم وضمان المصادر اللازمة لديمومة النظام السياسي في مختلف المراتب والجماعات الاجتماعية.

ثالثاً- النشاط القضائي:

رغم ان القضاء يبدو لاول وهلة بعيدا عن السياسة الا انه في الواقع مرتبط بها كمؤسسة وكنشاط لان القضاء هو وسيلة الدولة لاداء وظيفة الاشراف على تطبيق القوانين. فهو جزء من الدولة كمؤسسة ، كما هو جزء من السلطة السياسية كنشاط.

رابعا- نشاط الاحزاب والمنظمات :

ان الاحزاب هي منظمات متخصصة في العمل السياسي وعندما تعمل في ظل القانون تصبح جزًا لا يتجزٌ من النظام السياسي ، ونشاطاتها كذلك جزًا من العملية السياسية الكبرى في المجتمع ، او بعبارة اخرى الحياة السياسية في البلاد. كما ان المنظمات الاخرى كجماعات الضغط والمصالح والنقابات والجمعيات وغيرها رغم انها ذات طابع مهني الا انها من اوجه عديده تساهم في الحياة السياسية.

---

(15) Julien Freund; Quest-ce que la politique, Editions du Seuil, paris, 1965, p. 177.

٣ـ مشروعية النظام وشرعيته :

يتم الوصول الى السلطة ، بصورة عامة ، عن طريقين ، الاول بقلب النظام السياسي القائم واحلال اخر مكانه ، والثاني يتم في ظل الاجراءات التي يسمح بها القانون. مثال الاول الثورة الروسية عام ١٩١٧ التي اطاحت بالنظام القيصري واقامت النظام الاشتراكي ، وثورات ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ و ١٤ تموز ١٩٥٨ و ١٧ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق وغيرها من الحركات التي اطاحت بنظم قائمة واحلت مكانها نظما سياسية اخرى. اما النوع الثاني فمثاله ان يأتي جبهة اليسار في فرنسا الى الحكم بعد ان تنال اغلبية المقاعد في البرلمان عن طريق الانتخابات. فما اساس الفرق بين الطريقتين في كيفية الاستحواذ على الاسلحة؟

ان الطريقة الاولى تمت بالقوة ، بعنف سياسي ، وخلافا للقواعد الدستورية النافذة والقوانين المنبثقة عنها. ولكنها مع ذلم تعتبر مشروعة ، استنادا الى منطلقات تتجاوز القانون الوضعي. لان حق الشعب في الثورة مشروع ، وحق مقاومة الطغيان مشروع ، واحترام ارادة الشعب مشروع ، وبناء على ذلك من حق الشعب ان يختار النظام الذي يراه افضل له من غيره، ولكن ما هو مصدر هذه المشروعية في الواقع لا يوجد اتفاق بين المؤلفين على القواعد التي تنظم مشروعية النظام السياسي ، فعبر تاريخ التطوير المجتمعات كما كانت هناك مشروعات متنوعة مبدأ المشروعية الملكي ، والمبدأ الدمقراطي ، والمبدا الجمعي وغيرها ، وهذة المبادئ في الواقع هي جزء في الواقع من نظم الفلسفة السياسية والاجتماعية التي يفترض كل واحد منها تبني تنظيم معين للحكم. ولم يتوصل علم السياسة لحد الان ، وربما ابدا ، كما يقول الاستاذ جورج بوردو ، الى اثبات صحة قيام احد هذه الانظمة على نحو موضوعي ونهائي(١٦). ان القواعد المشروعة غير مكتوبة ، ولذلك فانها تفسر باشكال مختلفة ، ومع ذلك فانها تبقى فوق القوانين الوضعية.

ان البلدان التي استطاعت فيها القوى السياسية المختلفة ان تتوصل الى المبادئ العامة التي تكون مشروعية النظام السياسي، استطاعت في الوقت نفسة ان تحول

(16) Georges Burdeau; Traite de Science politique. L.G.D.J. paris, 1969. T.IV, p. 147.

المشروعية الى شرعية قانونية وان تضمن استقرار مؤسساتها زمنا طويلا ، كما هو الحال في بريطانيا وفي البلدان الاسكندنافية وغيرها. اما البلدان التي لم تتوصل الى اتفاق اساسي سياسية مختلفة. فالمشروعية ظاهرة سياسية في جوهرها وليست قانونية ولا تنظم الا بواسطة السلطة التي تخدمها كقاعدة لها(١٧).

أ ـ سلطة الامر الواقع وسلطة القانون :

ان الاستحواذ على السلطة بالقوة وفرض نظام سياسي جديد يعني فرض تنظيم جديد للمجتمع ، ولكن السلطة في اول عهدها لن تكون سوى سلطة امر واقع ، او حكم واقع امر ولكي تثبت وتستمر عليها أن تطور نفسها، بأن تقدم برنامج عملها، وأن تناول

فان تم حصول السلطة على ثقة الشعب ، فانها تتحول من سلطة الامر الواقع الى سلطة القانون اي تصبح شرعية .

ان الشرعية تنطلق من قواعد القانون الوضعي. فهي اذا انظومة من سنن وقواعد واتفاقات واعراف تسمح بأن تمد بسلطانها على الهيئة الاجتماعية كلها ، وعلى كل عضو لغرض تعزيز العلاقات بين الافراد والجماعات. فليس هناك شرعية غير شرعية القانون الوضعي ولذلك فانها تنطوي على عنصرين ، هما ، ان تلتزم الحكومة بأن تتصرف باسم القانون الا في الحالات الاستثنائية من جهة ، ومن جهة اخرى ان يقبل افراد المجتمع ان

(17) Julien Freund, LEssenee ... po. cit. p.261.

يتصرفوا وفقا للقانون وفي الحدود التي يعنيها القانون.(١٩)

ان القول بان السلطة تعمل وفقا للقانون ، وفي ذلك ضمان للشرعية قد ينطوي على بعض اللبس او الابهام. لان السلطة هي التي تضع القانون وتنفذه وتشرف على تطبيقه ، ومن البديهي القول بأن من يضع القانون يستطيع ان يلغيه. وبهذا المعنى كما يقول الاستاذ جوليان فروبند يكون كل نظام سياسي ، حتى النظام الاستبدادي وغير المشروع ، هو صانع شرعية(٢٠) ومع ذلك فان شرعية السلطة مبنية على الاسس التالية

ب ـ اساس حق الحكم :

أولاً ـ مصدر السلطة :

يبين الدستور ان مصدر السلطة هو الشعب وان لم تمارس من قبل الشعب ، فانها يجب ان تنال موافقته على ذلك (المقولة الدستورية المعروفة : الشعب مصدر السلطة وشرعيتها) . اي ان الدستور يبين عن اساس حق الحكم. وعلى هذا النحو يصبح الحكم مسؤولية ، وليس امتيازا ، ومجموعة صلاحيات واختصاصات مرتبطة بمراكز الحكم ، وليس ارادات مطلقة لا شخاص يأمرون كما يشاؤون . وفضلا عن ذلك ان مراكز الحكم محددة مسبقا ، وكذلك الشروط التي يجب ان تتوفر في الاشخاص لاشغالها. فاعمال السلطة ليس لها من قيمة الا بقدر ما تعمل ضمن الاطر الدستورية المقررة ، هذه الاطر التي تحدد الوظيفة السياسية ، بتحديدها الافراد الذين يشغلونها والشروط التي يجب ان تتوافر في ادائها . وفي الوقت الذي لم يعد فيه الرؤساء يعتبرون مالكي امتيازات السلطة اصبح ممكنا اقامة قواعد فوقهم لممارسة السلطة ، وتبعا لذلك يتعين اساس قانوني لمراكزهم. ومع ذلك اذا كان الدستور على هذا النحو هو اساس حق الحكم بالنسبة الى الشخصيات التي تتولى الحكم بصورة منتظمة ، فان ذلك ليس مجرد اعمال لهذه المادة او تلك من مواد الدستور ، لا ولا يحل الدستور تفسيرا كليا محل التفسير الاجتماعي والاخلاقي والسياسي للسلطة المؤسسة (٢١). فرغم ان قواعد الدستور تعين مراكز الحكام ، ومن ثم حقهم في الحكم ، الا انها لايمكن ان تكون بديلا للفلسفة السياسية التي كانت منذ القدم وما زالت حتى الوقت الحاضر تسعى لتفسير اساس حكم الحكام.

---

(19) Juliien Freund, op. cit. p. 262.

(20) Ibid.

(21) Georges Burdeau, op. cit. p.140

وهنالك تفسيران للسلطة الشرعية ، هما ان تفرض على جمع من الناس سلبيين ، او أن تقوم على اساس قبول افراد المجتمع بها . فاذا ما اخذنا بالتفسير الثاني ، فان السلطة الشرعية ترتبط عندئذ بالخدمات التي تنوي تقديمها الى الناس . لان القبول اعطي لقاء هدف معين هو المصلحة العامة والدستور هو الذي يعين المصلحة العامة ضمنا او علنا ، وبناء على مقتضيات ذلك يعين الدستور طبيعة السلطة اولا لكي يعين ماهي الشروط التي يجب ان تتوافر في الاشخاص الذين يتولون مسئولية القيام بالمهام الواردة فيه . وعلى هذا النحو ينطوي الدستور على فلسفة للسلطة ... وعلى حد قول الاستاذ جورج بوردو ، «وحيث كان الطغيان من قبل والفوضى والعنف ، ادخل الدستور نظاما ، هو في جوهره اخلاقي ، لانه لا يجبر الا لكي يضمن سيادة القانون الذي هدفه مصلحة الجميع.(٢٢)

ثانيا- الدستور يقيم شرعية الحكام :

يحكم الحكام في النظام الدستوري بناء على الوظيفة التي يتقلدونها في النظام ، وليس بوسع أحد منهم ان يدعي بأنه يحكم بناء على صفات شخصية خاصة به ، ومن ثم فما من شخص يستطيع أن يحكم في اطار الدولة الا بناء على تقلده منصباً فيها وبصورة قانونية منظمة. ويجب ان يكون هناك صفة او عنوان من اجل ان يحكم الشخص . وهذه الصفة هي الدستور الذي يعين الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص. وهو الذي يبين من هم الحكام وفي الوقت نفسه يقيم شرعيتهم... (٢٣) والدستور هو الذي يجيب على سؤال من اين تاتي سلطة اولئك الذين يحكمون ، وما هي طبيعتها وشروطها واهدافها وحدودها ، والاجابة على ذلك قانونية كليا. فاصل السلطة الشرعية للحكام هي دستورية تعيينهم ، وطبيعتها هي المعينة بموجب شكل النظام الذي تبناه الدستور ، واهدافها هي تلك التي تنطوي عليها فكرة القانون وتعترف بها ضمنا ، اما حدودها فهي الناشئة عن التنظيم الدستوري لوظيفتها(٢٤).

ان الشرعية على النحو المذكور اعلاه هي شرعيه دستورية ، فهي اذا شرعية شكلية. فكل حكومة تتألف دستوريا هي شرعية على الاقل من ناحية الشكل. ولكنها شرعية فقط بهذة الصفة . والشرعية الشكلية تكرس شرعية مادية. ان الاساس الاول للسلطة الشرعية وتبريرها ونبلها هو ان تكون تكليفا عاما ، فهي ممارسة مركز وفقا للمصلحة

---

(22) Georges Burdeau, op. cit. p. 141.

(23) Ibid. p. 144.

(24) Ibid, p. 144-5.

العامة ، وهنا فقط تقوم شرعية الحكومة ومهما كانت الاجراءات القانونية التي اتبعت في تشكيلها . والحال ان هذه الاهداف التي تتوقف عليها شرعية السلطة لا يجهلها الدستور . على العكس ، ان الدستور بحكم توجهه نحو النظام الاجتماعي المنشود ، يشير الى تفسير معين المصلحة العامة التي تنبثق عن فكرة القانون التي تجسدها. وسلطة الدولة التي بين الدستور كيفية ممارستها هي تلك التي تتطلبها فكرة القانون. اما الاجراءات المقررة لكيفية تعيين الحكام فتدل على ان الحكام هم وظيفيا المفسرون لهذه السلطة او المعبرون عنها. فالدستور اذا هو الرابطة الموضوعية التي تجبر الحكام على خدمة فكرة القانون وشرعيتهم تنشأ اذا عقلانياً عن وضعهم القانوني : ان الحكام شرعيون بالنسبة الى السلطة ، والسلطة شرعية بالنسبة الى فكرة القانون ، فان الحكام الشرعيين مرتبطون بخدمة المصلحة العامة(٢٥).

ثالثاً. القانون وسيلة عمل السلطة :

ان القوانين التي تنظم المؤسسات والنشاطات السياسية في الدولة هي ليست القوانين التي تتحكم في الظواهر السياسية ، وانما هي تأطير لهذه الاخيرة. ولا ريب في ان النظم السياسية تختلف في قدرتها على احتواء الظواهر السياسية . وقوة النظام السياسي واستقراره يتوقفان على مقدار احتواء الظواهر السياسية في داخل الأطر القانونية ، فبواسطة ذلك يعين النظام ما يجب او ما هو مسموح به لافراد المجتمع أن يعملوا وما يجب عليهم الامتناع عن القيام به . وعمل الحكومة باسم القانون يعني التزامها في الظروف الطبيعية بقواعد ثابتة ، او بعبارة اخرى ان تتصرف رسميا باسم الهيئة الاجتماعية وليس بموجب ارادة الذين يمارسون السلطة . فالشرعية اذا هي وسيلة السلطة لتطمين اعضاء الهيئة الاجتماعية عن طريق تحديد واضح لمجال الاجبار والمجال الذي تمارس فيه العنف (٢٦). اما من ناحية افراد المجتمع فان الشرعية تعني التصرف وفقا للقانون ، وكما يقول جوليان فرويند « ان الشرعية هي الاداة الاساسية في ترشيد النظام ، لانها تنظمه بواسطة القواعد العامة ، المقننة والمحددة والمؤسسة من قبل الحكومة (٢٧). كما ان الترشيد الشرعي ، في جميع الاحوال ، يسمح بتطبيق الاجبار بلا تمييز على كل فرد من افراد المجتمع يخرق القانون وبخلاف المشروعية التي اساسها الثقة التي تعطيها الطوائف الاجتماعية المختلفة الى الطبقة الحاكمة ، تتحكم الشرعية بصورة مباشرة في

(25) Georges Burdeau, op. cit. p. 146.

(26)Julien Freund, op. cit. p. 264.

(27) Ibid,

الروابط القائمة بين الامر والطاعة ، الأمر الذي يعني ايضا انها الصياغة القانونيـة لسيطرة الانسان على الانسان(٢٨).

والواقع ان النظام السياسي ليس تنظيما تقنيا للسلطة فحسب ، وانما هو ايضـا توافق بين المبادي العامة او النظرية او الايديولوجية التي يتمسك بها من ناحيـة وبين قنـاعـات الافراد والجماعات الذين يعيشون في كنفه .

٤ـ المؤسسات السياسية :

أ ـ مفهوم المؤسسة :

عرف قاموس ليترة الفرنسي المؤسسة بانها « كل ما يبتدعه او يقيمه الانسان ، وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة ، فالمؤسسة بصورة عامة هي تركيبة يبتدعها الانسان بالتعاون مع الافراد الآخرين في المجتمع. فالحب مثلا هو ظاهرة طبيعية ، اما الزواج فهو مؤسسة اجتماعية. ومن ثم فانها من نتاج الحياة الاجتماعية. ويشتمل مفهوم المؤسسة على كل التنظيمات القائمة في المجتمع كالزواج والعائلة والملكية والمشروع الاقتصادي والهيئات الدينية ، كما يشمل في الوقت نفسه على المؤسسات القانونية والسياسية ايضا.

ولكن ما هي العناصر التي تتكون منها المؤسسة؟

يرى موريس ديفرجيه انها ... الافكار والمعتقدات ، والاعراف التي تشكل كلا منسقاً ومنظما ، كالزواج والعائلة والانتخابات والحكومة والملكية [٣٢]. وما يعيب هذه النظرة انها غير متكاملة ، لان الجانب معنوي المذكور يرتبط بجانب اخر مادي في تركيب المؤسسة ولذلك فاننا نميل الى فكرة جاك وولف الذي يرى في المؤسسة « تركيب مكون من افكار وانماط في السلوك وانماط من الروابط بين الناس ، وفي اغلب الاحيان من عدة مادية ، وكل ذلك منظم حول مراكز مصلحة معترف بها اجتماعيا . ومن ثم فان كل مؤسسة تشتمل على عناصر بنيانية قائمة على اربعة اصعدة هي :

(32) Maurice Duverger; inst, po. et dr. Const. op. cit. p.4.

١ـ العناصر البسيكولوجية (الاتجاهات والسلوكيات)
٢ـ عنصر حضاري (الرمز)
٣ـ عنصر مادي (الوسائل المادية)
٤ـ عنصر اجتماعي شكلي(٣٣).

فالمؤسسة هي اذا طراز مستمر في السلوك الاجتماعي ، او طريقة ثابتة للسلوك الجماعي ، فان الحياة المشتركة في المجتمع تتطلب من الافراد ان يطوروا عادات جماعية او طرقا مقبولة لتحقيق الاهداف المشتركة. والمؤسسة هي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الافراد من اجل تحقيق الاهداف المشتركة . ان تنوع الحاجات في المجتمع تبعث مؤسسات متنوعة ومتعددة. كما ان كيفية اشباع هذة الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من نفس الطبيعة. واذا كانت المجتمعات تتماثل من ناحية الحاجات الانسانية كالغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الحاجات المادية الاخرى ، والتحرر من الخوف المادي والمعنوي ، وضمان الامن والنظام والحرية ، وهي حاجات تتشابه فيها كل المجتمعات الانسانية ، فانها من ناحية اخرى تختلف في كيفية مواجهة واشباع هذة المتطلبات ، اي بعبارة اخرى انها تختلف في كيفية بناء المؤسسات وكيفية اداء وظائفها. المجتمع الانساني يقوم على اساس العائلة ، مثلا ، ولكن مؤسسة العائلة تختلف من مجتمع الى اخر ، والحياة المادية للافراد والجماعات تقوم على الاقتصاد ، ولكن المؤسسات الاقتصادية تختلف في المجتمعات. فما يميز مجتمعا عن اخر هو طراز مؤسساته التي هي تكشيف لعاداته واعرافه وتقاليده وافكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجه تطوره.

ب ـ المؤسسات والعقلية السائدة :

يوجد ترابط وثيق الصلة ما بين المؤسسات من جهة وبين العقلية السائده في المجتمع من جهة اخرى ، لان المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين ولا يمكن ان تقوم بوظائفها على الوجه الاتم الا اذا تلاءمت مع عقلية الافراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط . ولذلك ليس بالوسع غرس مؤسسات نشأت في اوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور . وربما كان هذا هو السبب في فشل كثير من المؤسسات الغربية عندما نقلت الى دول العالم الثالث ، وعلى الاخص الديمقراطية البرلمانية. ومع ذلك يمكن القول ايضا ان المؤسسات مع انها نتاج وسط حضاري واجتماعي معين فأن بوسعها ان تقوم بالتأثير هي أيضاً بدورها على هذا الوسط، او بعبارة اخرى ان المجتمعات التي توجد

(33) Jacques Wolff, op. cit. p.76.

فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور ، فبوسع المؤسسة ان تمثل القطاع الاكثر تطورا في المجتمع ، وان تؤثر على القطاعات الاخرى الاقل تطورا. فالجامعة والجيش مثلا قطاعان متقدمان في مجتمعات العالم الثالث بالنسبة الى القطاعات الاخرى ، وبوسعهما ان يلعبا دورين هامين في التاثير على القطاعات الاخرى. وبالمقابل يجب على المؤسسات القائمة ان تطور الحياة العامة ، مع تغيير عقلية الافراد في المجتمع، فانها تاخذ بالتدهور وتفقد فاعليتها شيئا فشيئا وتنفصل بوجودها عن حركة التقدم ، ولا يعود الافراد يحترمونها ، او يثقون بها.

ان من الخصائص المميزة للمؤسسات هي سلطة الاكراه التي تمارسها على افراد المجتمع ، ومع ذلك فان هذا الاكراه يتحول الى وازع داخلي لدى الفرد فيحترم مشيئتها ما دامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتمسك هو بها (٣٤).اما اذا لم تعد تنسجم مع تفكيره فانه لن يخضع الا مرغما. وقد يمكن اخضاع الافراد للمؤسسات الاجتماعية التي لا يؤمنون بفائدتها بعض الوقت ، الا ان ذلك لا يعني البتة انهم يتمسكون بها ، حتى اذا ما بلغ التعارض بين المؤسسات وذهنية الافراد شأوا كبيرا برزت المقاومة ضدها سرا او علنا ، مصحوبة بقيم ومعتقدات ومذاهب جديدة تسعى الى تقويض المؤسسات القائمة او تغييرها واستبدالها بمؤسسات جديده تتلاءم مع الظروف الاجتماعية الجديدة الصاعدة. والثورات في التحليل النهائي ، ان هي الا ان عملية اجتماعية تهدف الى التوفيق بين ذهنيات الافراد والمؤسسات القائمة في المجتمع(٣٥). او بعبارة اخرى ان الثورات هي حركة اجتماعية لتقويض المؤسسات التي فقدت فاعليتها ، واعادة بناء الروابط الاجتماعية على اسس جديدة.

جـ ـ المؤسسات السياسية :

ان المؤسسات السياسية هي نوع معين من المؤسسات مكرس للنشاط السياسي ، وتعين بنية المؤسسات السياسية وكذلك طبيعة العلاقات القائمة فيا بينها طبيعة النظام السياسي وتكوينه. وعلى وجه الاجمال يمكن تعريف المؤسسات السياسية بانها انماط مستقرة من العمل السياسي ومن الرابطة السياسية ، وتتضمن ادوارا وقواعد وجماعات ومناهج ، قائمة في المجتمعات الانسانية ، وكل نمط منها يميل الى ان يكون له اهمية سننية

(34) Gaston Bouthoul, op. cit. p. 23.

(35) Ibid, p. 22.

(مجموعة قواعد) في المجتمع الذي توجد فيه [٣٦]. ولكن ما هي المؤسسات السياسية على وجة التعيين؟ وما هي علاقاتها بالمؤسسات الاخرى في المجتمع؟ يمكن التمييز بهذا الشأن طائفتين من المؤسسات السياسية ، هي المؤسسات ـ الهيئات والمؤسسات ـ الاواليات.

اولا ـ المؤسسات ـ الهيئات :

وهي المنظمات الاجتماعية التي تخلقها الارادة الانسانية بصورة دائمة وتضم في اطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية ، كالحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية وغيرها. وبسبب احتوائها على تجمعات الاشخاص يطلق عليها الباحثون تعبير المؤسسات ـ الاشخاص.Instutions" Personnes. وفضلا عن احتوائها على الاشخاص الوحدين ، فان لها ايديولوجية معينة ، وحاجات مشتركة ، وتخضع الى سلطان معترف به ، والى قواعد ثابتة. ولذلك فان لها وجود متميز ، وتعبر عن الافراد الذين يكونونها[٣٧].

ثانيا ـ المؤسسات ـ الاواليات :

وهي التنظيمات التي تنصب على سير العمل في المؤسسات ـ الهيئات ، اي القواعد التي تخضع لها الهيئات في تنظيم سير العمل فيها وكيفية ادائها وظائفها. وبسبب ذلك يطلق عليها بعض المؤلفين تعبير المؤسسات ـ الاشياء Choses Institutions. وفي ذلك يعرض مارسيل برلو:ان (المؤسسة شيء) ليست تركيبا انسانيا ، موحدا ومبنيا على نحو قانوني ، وانما هي انظومة من القواعد القانونية. وحيث انها تتغلغل بعضها في البعض الاخر الى حد ان تكون تركيبا اليا ، فانها تنحدر من عمل او واقعة وحيدة واصيلة ، مولدة سلسلة من العلاقات غير المحددة[٣٨]. مثال ذلك مسؤلية الحكومة امام البرلمان هي مؤسسة اساسية وهي من ثم اوالية Macanisme تتحكم في الروابط فيما بين الهيئتين الرئيسيتين في النظام وهما الحكومة والبرلمان. والمؤسسات ـ الاوليات اساسية كالمؤسسات ـ الهيئات المرتبطة بها ارتباطا وثيقا[٣٩].

---

(36) Allan Wells, op. cit. p. 139.

(37) Marcel prelot; Institutions politiques et droit Constitutionnel. Dalloz, 1972, p.40.

(38) Marcel prelot; inst, po. dr. Const. po. cit. p.41.

(39) Jacques Cadrat; Institutions politiques et droit Constitutionnel, L.G.D.J. paris, 1979, T.1.p.42.

ياتي في مقدمة المؤسسات السياسية (الدولة). فانها ليست ظاهرة طبيعية ، وانما تاسست لوظائف معينة هي التي نطلق عليها الوظائف السياسية في المجتمع. وتاريخياً لم تكن الدولة ملازمة المجتمع الانساني ، وانما ظهرت في ظروف معينة خلال سياق تطور العلاقات العامة في المجتمع. وحتى في العصر الحديث تظهر الدولة كلما تطورت ظروف معينة في المجتمع ، كما هو الحال في الدول الجديدة التي ظهرت في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بعد ان استطاعت الحركات التحررية فيها ان تنفصل عن الدول التي استعمرتها فتحقق استقلالها السياسي وتبني مؤسساتها الخارجية. ومن ثم هي بناء تنظيمي لاحتواء نشاطات وعلاقات وافكار ، وهذا البناء التنظيمي مكرس لتحقيق اهداف معينة في المجتمع ، ويقوم على اساس ظروف اجتماعية موضوعية يتفاعل معها الافراد ثم يصوغونها بالهيئة التي تعرف بالدولة. فالدولة ليست ظاهرة مادية كالظواهر الموجودة في الطبيعة والتي لها وجود محسوس ، وانما هي بنية اقامها العقل الانساني على اسس عقلانية وقانونية لغرض تنظيم بنية المجتمع وتسيير النشاطات المختلفة فيه. وتظهر تاريخياً عندما يتطور الوعي الجمعي الى حد لا يعود الافراد في المجتمع يتقبلون السلطة الفردية ، او بعبارة ادق حكم الاشخاص ، ومهما كانت الميزات الرفيعة التي يتمتع بها الافراد المتفوقون. ان تطور المجتمع في نواحي الحياة المختلفة يؤدي بحكم الضرورة الى التأكيد على مصالحه واهدافه وآماله الدائمه ، الامر الذي يستلزم وجود ادارة دائمة ومستقرة لا تتغير بتغير الاشخاص الذين يستحوذون على السلطة ويمارسونها. فالضرورة تقضي وضع السلطة فوق كل الاشخاص في المجتمع ، بمن فيهم اولئك الذين يمارسونها. فالسلطة ملازمة لوجود المجتمع ، اما الاشخاص الذين يتولونها فيتغيرون. ولا تعزى القرارات السياسية الى مشيئة الفرد الذي يصدرها ، وانما الى المركز القانوني الذي يتبوأه في هذا التنظيم السياسي الذي يخوله مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات التي يعود مصدرها الى النظام برمته وبصفته حقيقة موضوعية تتجاوز كل الافراد الاعضاء فيه. وعليه فان السلطة تنفصل عن الشخص الذي يمارسها . انها تعود الى مؤسسة تتجاوزه هي الدولة. ولا يعني ذلك ان من يمارس السلطة يفقد صفة الرئيس او الحاكم ، ولا الامتيازات التي يتمتع بها بحكم مركزه في تنظيم الدولة ، وانما يفقد صفة الاصالة في ممارسة السلطة ، اذ ان السلطة تعود الى الدولة التي هي تاسيس لعلاقات معينة في المجتمع ، وجزء متميز ، لانها تنبثق عنه ولكنها تصبح ذات مكانة هامة تؤهلها للقيام بدور تنظيمي فيه.

ومع ان الغرض من وجود الدولة هو تنظيم شئون المجتمع ، ولكن غالبا ما يحدث ان تصبح هدف الصراع بين القوى السياسية المختلفة ، بحيث ان القوة السياسية الظافرة اذا ما وصلت الى مراكز الدولة ، فانها تسيرها نحو غايتها الخاصة ، فتنقلب على القوى

السياسية الاخرى حينا ، وعلى المجتمع باسره حينا اخر. وبحكم المكانة الرفيعة للدولة في المجتمع اصبح لها نوع من الاستقلال الذاتي النسبي ، فتكونت لها مصالح خاصة بها ، واستندت على جهاز اداري هو المعروف بالبيروقراطية ، فضلا عن سلطات واسعة وعديده ومتنوعة في اتخاذ قرارات مقرونة دائما تقريبا بجزاء . وحيث ان الدولة في المجتمع المنقسم على نفسه هي هدف ووسيلة الصراع بين القوى المختلفة ، فانها لا تنفصل عن طبيعة الوضع الراهن للعلاقات فيما بين الجماعات المختلفة ذات المصالح المتميزة بعضها عن البعض الاخر. ففي النظام الاقطاعي كانت الدولة للاقطاعيين ، وفي النظام الراسمالي لمصلحة الراسماليين ، ويسعى النظام الاشتراكي الى الغاء الاستغلال والفوارق الطبقية لكي ترجع الدولة مرة اخرى تعمل لمصلحه كل المجتمع. وعلى كل حال كما يقول الان بول يجب ان لا يؤخذ بوجهة النظر الليبرالية التي تدعى بأن الحكومة محايدة وانها توفق بين المصالح المتنافسة في المجتمع. ان الحكومات مؤلفة من مصالح متعارضة ومتنوعة ، وقد تسيطر عليها مصلحة معينة ، كما ان الحكومات بالطبع لها مصالحها الخاصة بها ، حتى ولو كانت تحافظ بكل بساطة على الوضع الراهن(٤٠).

وعليه ، اذا كانت الدولة هي المؤسسة السياسية في المجتمع فان الهيئات المنبثقة عنها او المرتبطة بها هي مؤسسات سياسية ، وهي لا تعدو ثلاثة انواع : الهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية والهيئات القضائية. وبنية هذة الهيئات وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها هي التي تعين شكل وطبيعة النظام السياسي القائم. والمؤسسات السياسية والعملية السياسية تشكل الاطار الذي يجري فيه الصراع السياسي ، او بعبارة اخرى يمر الصراع السياسي خلال ذلك ويؤدي الى عملية صنع القرار. غير ان ذلك يتطلب ان توافق القوى السياسية المختلفة مسبقا على نوع المؤسسات التي يمر فيها الصراع. والا فاذا ما شعرت قوة سياسية او اجتماعية بأن هذا الاطار الذي هو المؤسسة السياسية ، ان هو الا وسيلة لاحباط مطالبها السياسية ، فانها سترفض العمل في داخله ، ومن ثم تبحث لها عن وسائل أخرى خارج نطاق هذة القناة السياسية ، بصورة غير شرعية ، او غير دستورية ، وقد تلجأ الى العنف ، او الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري (٤١). ان الملائمة بين المؤسسات السياسية وبين النشاطات السياسية المختلفة هي التي تحقق استقرار النظام السياسي.

(40) Alon R. Ball, op. cit. p,26.

(41) Alan R. Ball, op. p.26.

د ـ المؤسسة والسلطة :

ان المؤسسات السياسية ، ومؤسسة الدولة منها على الاخص ، ليست سلطة بحد ذاتها ، وانما تعود السلطة الى الجماعة الاجتماعية التي تتحكم فيها (الشعب مصدر السلطة وشرعيتها). غير ان مفهوم الشعب لم يكن ابدا متفقا عليه. فهو ليس كمية متجانسة ، وانما هو افراد وجماعات وطبقات وغير ذلك تسعى وراء اهداف ومصالح متباينة. ويؤدي بها ذلك الى القيام بنشاطات متجانسة احيانا ومتعارضة احيانا اخرى. فتأسيس السلطة في هيئة الدولة هو تعبير عن مجمل الروابط السياسية (التي هي روابط صراع او اندماج) بين العناصر الاجتماعية والسياسية التي يتألف منها المجتمع وكما يقول الاستاذ جورج بوردو لا يمكن التعرف على حجم سلطة الدولة الا باستقراء النظم السياسية المختلفة حيث تحتكر الهيئات الحكومية الرسمية السلطة في بعض البلدان ، وتسمح بلدان اخرى للجماعات المختلفة بالتعبير عن سلطاتها بصورة تلقائية خارج نطاق الشكليات الدستورية المقررة (٤٢). ذلك ان كل جماعة اجتماعية ، بما في ذلك الطبقة ، لها سلطتها المنظمة معينة بشكل مؤسسة وبشكل مراكز سلطة ، فاذا كانت الدولة تمثل طبقة اجتماعية معينة فانها تصبح في هذة الحالة مركز ممارسة السلطة السياسية لهذة الطبقة. ومع ذلك ، ان هذا لا يعني ان مراكز السلطة والمؤسسات المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقضائية هي مجرد وسائل او هيئات او ذيول لسلطة الطبقات الاجتماعية ، اذ رغم انها تنبثق عن قاعدة اجتماعية معينة وتظل مرتبطة بها ، الا انها تكتسب في الواقع استقلالا ذاتيا نسبيا ومميزات خاصة ببنيتها ، وبصفتها هذه لا يمكن ان تخضع مباشرة الى مفهوم السلطة وحده. وحيث ان الجماعة الاجتماعية ، وعلى الاخص الطبقة السابقه بوجودها على المؤسسة التي تولفها لغرض تحقيق اهدافها فان المؤسسة لايمكن ان تكون هيئة سلطة في المجتمع لتحقيق ذاتها فحسب ، وانما هي في الواقع مركز للسلطه ازاء مراكز اخرى للسلطة تضمها الجماعات او الطبقات الاخرى في المجتمع. وعلية نستطيع ان نتعرف على مراكز متعددة للسلطة في المجتمع ليست الدولة سوى احداها. ونستطيع ايضا ان نميز ما بين السلطة الشكلية وبين السلطة الحقيقية . رغم ان هذين النوعين من السلطة قد يتطابقان احيانا ، او قد تحدث ازدواجية بينها(٤٣). ولا يعني

---

(42) Georges Burdeau, op. cit. p. 253.

(43) Maurice Duverger; Sociologie de la politique, op. cit. p. 376.

٤٣ . مثال ذلك كان هناك في مطلع الثورة الروسية لعام ١٩١٧ سلطتان ، سلطة الدولة البورجوازية (الشكلية) وسلطة العمال (الحقيقة) الممثلة في السوفيتات .

التفريق بين هذين النوعين من السلطة وجود مؤسسات تمارس سلطة فعلية واخرى تفتقر اليها ، وانما يعني ان السلطة تنتقل تاريخيا من جماعة اجتماعية الى اخرى فحسب اهميتها وقواعدها ازاء الجماعات او الطبقات الاخرى.

هـ - جهاز الدولة :

يوجد مفهومان لجهاز الدولة ، الاول منهما يدل على المركز الذي تحتله الدولة في التكوين العام للمجتمع ، او بعبارة اخرى هو الوظائف المتنوعة التي تقوم بها الدولة سواء كانت اقتصادية ام ثقافية ام عسكرية ، اضافة الى الأيديولوجية التي تتبناها. اما المفهوم الثاني فيدل على موظفي الدولة والادارة والجيش والمكاتب الخ... ومع ان المفروض في جهاز الدولة ان يكون فوق المنازعات بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تتنازع فيما بينها ، وان يكون محايدا في الصراع الذي يدور بينها ، الا ان الواقع يشير الى ان القوة الظافرة غالبا ما تستحوذ عليه وتحوله نحو خدمة مصالحها واهدافها من جهة ، ومن جهة اخرى تستخدمه لضرب القوى الاخرى التي تهددها. ومن ثم اذا اخذنا بالمفهوم الأول فان استيلاء قوة سياسية معينة على جهاز الدولة يعني ان السلطة الحقيقية في المجتمع قد انتقلت من مركز اجتماعي الى اخر ، كما يحدث عادة في الثورات. كما يعني في الوقت نفسه ان العلاقات القائمة بين الجماعات المتناحرة والتى كانت تنعكس في الدولة قد انتقلت واعيد تنظيمها على ضوء المراكز الجديدة للقوى الاجتماعية. اي ان وظائف البنيان الفوقي السياسي قد انتقلت من مؤسسة سياسية اجتماعية (بالمفهوم العام للتعبير) الى مؤسسة اخرى. وهذا يعني في الوقت نفسه ان المؤسسة الجديدة قد بادرت الى تنظيم السلطة الحقيقية في المجتمع (سلطة الدولة) من خلال تنظيم علاقاتها بالقوى الاجتماعية الاخرى

اما المفهوم الثاني فيعيين ان الرابطة بين القوى الاجتماعية (او الجماعات الاجتماعية) وبين جهاز الدولة هي رابطة قائمة بين من يمتلك السلطة الحقيقية في المجتمع وبين الموظفين الذين يتولون ادارة وتسيير شؤن الدولة.

و - التفاعل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاخرى :

ن المؤسسات السياسية بحكم طبيعة النشاط الذي تمارسه والاهداف التي ترمي اليها لا يسعها الا ان تؤثر في المؤسسات الاخرى وتتاثر بها في الوقت نفسه . لان السياسة على حد قول بول بوريل هي «... الوظيفة التي تربط معا البنى والانظمة الثانوية التابعة لنظام اجتماعي من اجل تنسيق علاقاتها مع المجموع وتنظيمها ومراقبتها. وهي في

حكم النظم الاجتماعية الحديثة(٤٤). ذلك لان السياسة في المجتمعات لم تعد حكراً على ممتهني الحكم او النخبه وانما اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين. فكل من يقرأ صحيفة او يحضر اجتماعيا سياسيا او يناقش مع جاره او زميله يعني بالسياسة. وحكمه وبغض النظر عن الموقف الذي يتخذه، يدخل عاملا في العملية السياسية. بل ان الفكر السياسي ذاته هو عمل سياسي، لان السياسة لا تدرس ما هو قائم فحسب وانما يجب ان يكون(٤٥).

ان اهم سمات المجتمعات المعاصرة هي تقسيم العمل بين افراد المجتمع ثم التخصص بنشاط معين، فقد يكون هذا النشاط اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا او اي نوع اخر، ولكن هذه النشاطات كلها تنتظم في بنية عامة شاملة هي التي نسميها الحياة في المجتمع. وبالمقابل انتظمت النشاطات السياسية بشكل بني او مؤسسات تنطوي على ادوار ومراكز ووظائف سياسية تكون بمجموعها النظام السياسي، اي كيفية تنظيم وتسيير النشاطات المختلفة في المجتمع الشامل. فسياسة الحكم تقتضي اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالقضايا التالية:

- تحديد الاهداف الرئيسية في المجتمع ووضعها في تسلسل من ناحية اهمية كل واحد منها.
- المحافظة على تماسك عناصر المجتمع، ودرء الاخطار الخارجية عنها.
- توزيع مختلف التسهيلات والخدمات والحقوق على الفرد والجماعات في المجتمع.
- تنظيم الروابط والواجبات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية المشتركة.

وعليه فان المؤسسات السياسية تقوم بوظائفها الرئيسية عندما تتولى المهام المذكورة اعلاه، وهذه المهام هي التي تحدد خصائص المؤسسات السياسية وتميزها عن الاجزاء الاخرى المكونة للمجتمع. ومع ذلك فان المؤسسات السياسية لا يمكنها القيام بنشاطاتها منفذة بدون عون من المؤسسات الاخرى غير السياسية، لان هذه الاخيرة هي التي ستكون موضوع القرارات السياسية، وعليها يقع واجب تنفيذها. فالدولة بحاجة الى الاموال لانفاقها على الخدمات العامة التي تقدمها، فهي مرتبطة ومتفاعلة مع المؤسسات المالية، وبحكم اشرافها او تنظيمها الحياة الاقتصادية، لا يسعها الا التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية التي تنطوي على الايدي العاملة، ومصادر الثروة، وراس المال

---

(٤٤) بول بوريل: ثورات النمو الثلاث. ترجمة أديب العاقل. منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٠، ص١٦٧.

(٤٥) نجد في الفكر العربي الاسلامي هذا المفهوم للسياسة، اذ جاء في حديث شريف "كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياؤهم" والمقصود بذلك الحكم والادارة أو تولي الأمور، وجاء في لسان العرب".. السياسة القيام على شيء بما يصلحه ...".

وغيره. وهي بحاجة ايضا الى المؤسسات الثقافية لدعم النظام فكريا بتوفير الرموز الاجتماعية وتبرير شرعية الحكام وتسبب الادوار والمواقف السياسية. فضلا عن ان النظام بحاجة الى تعبئة الجماهير لدعم السياسات التي يطبقها. ولا بد لاية دولة تبغي تطوير اوضاعها العامة ، وتحريك المجتمع من ادوات ضبط مختلفة للمحافظة على تماسك المجتمع بل وزيادة دعم هذا التماسك لدرء الاخطار الخارجية التي تهدده ، والقضاء على التناقضات الحادة التي قد تطرأ بين العناصر المكونة له وقد تؤدي الى زعزعته او تقويضه. ولذلك فان الضبط هو احدى البنى الاساسية في النظام .،. والدولة عادة هي التي تأخذ على عاتقها اجراء التغيير في المجتمع ، وهي التي تشرف على تصعيد الظروف الموضوعية للانتقال من مرحلة الى اخرى. ان عملية التنمية والتطوير هذه لا تتم بشكل الي ولا عفوي مجرد ، وانما هي عملية متكاملة من الظروف الموضوعية والمادية الممزوجة بجهد الانسان ووعيه.

٥ـ الخصائص الرئيسية للنظام السياسي :

ينطوي النظام السياسي على كل التفاعلات التي تؤثر على القوة التي تأخذ على عاتقها تنظيم المجتمع وتستعمل حق الاجبار الشرعي. فالنظام السياسي لا يشتمل على المؤسسات الحكومية فحسب كالهيئات الشرعية والقضائية والادارية ، وانما كل البنى الاجتماعية في جوانبها السياسية بما في ذلك البنى التقليدية القائمة على اساس القرابة او النسب. غير ان النظام السياسي يتميز عن النظم الاجتماعية بما ياتي :

أ ـ النظام السياسي هو تنظيم مجتمع على اقليم ثابت ومعين ، ويحتكر الشرعية في استخدام القوة بقدر ما يسمح بها المجتمع ، عند ممارسته حق الاشراف والسيطرة على شئون المجتمع. وحق الاجبار المادي الشرعي يعود الى المجتمعات الحديثة المنظمة الى صاحب السلطة او الحكومة ، او ممثل الهيئة الاجتماعية بكليتها.

ب ـ ان النظام السياسي ينطوي على سلطة تنظيم المجتمع ويستخدمها بصورة شرعية ويفرض العقوبات عند مخالفتها.

جـ ـ ان النظام السياسي هو جزء خاص من النظام الاجتماعي القائم ، ويتولى المحافظة على تماسكه الداخلي ودرء الاخطار الخارجية عنه.

د ـ ان النظام السياسي هو القوة المحركة للمجتمع ، وهو الذي يقوده في حركتة اليومية

وتقلاته التاريخية النوعية. وهو الذي يحدد الاهداف العامة ويضعها في نظام متسلسل من ناحية اهميتها ،ويسعى الى تحقيقها.

هـ ـ ان النظام السياسي هو الذي يعبأ الجماهير ويزج بها وراء تحقيق الاهداف الكبرى بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وهو يشرف على تحقيق الانجازات الكبرى.

و ـ ان النظام السياسي هو صيغة العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع ، وهذة الصيغة تنعكس بعد ذلك على الروابط المنظمة للعلاقات بين هذة القوى.

وعليه ، يوجد نظام سياسي في كل مجتمع بحكم الضرورة ، فلا يمكن ان يقوم مجتمع ويستطيع ان يحقق الاهداف الجمعية فيه ، ويحافظ على النظام الداخلي فيه ، وعلى علاقاته الخارجية ، مالم يتم فيه نمط من التفاعل بين العناصر المكونة له ، بحيث ان هذا التفاعل يؤدي الى تحقيق اهدافه والمحافظة على بقائه على قدر ما يتسير له من امكانيات ووسائل. ومع ان بعض الهيئات تتميز عن غيرها بكونها متخصصة بالعمل السياسي. الا ان ذلك لا يعني ان الهيئات الاخرى لاتمارس نشاطا سياسيا ولو بصورة غير مباشرة. مع انه يصعب في بعض المجتمعات تمييز الادوار السياسية لاندماجها بنشاطات اخرى ، الا انه لا يمكن حتى في هذه المجتمعات نفي وجودها ، فالنظام السياسي وجد في المجتمعات البدائية مختلطا بنظم اخرى

الفصل الثاني

انماط النظم الساسية

١ـ تصنيف النظم السياسية :

ان تنوع العناصر التي تدخل في تركيب السلطة تجعل من الصعوبة تصنيف اشكالها بناء على معيار واحد. فاذا ما اخذنا بمعيار الاشخاص ، اي الرؤساء والحكام ، الذين يقبضون على زمام السلطة لشخصت امامنا السلطة الملكية ، والسلطة الفردية ، والسلطة الشخصية ، والسلطة الملهمة ، والسلطة الدكتاتورية ، وغيرها. واذا اخذنا بنظر الاعتبار العنصر المعنوي والبسيكولوجي لبرزت امامنا السلطة المؤسسة والسلطة المشروعة والسلطة القانونية والسلطةالثورية وغيرها. واذا ما نظرنا الى وظيفتها الاجتماعية لوجب ان نصنفها الى سلطة الطبقة وسلطة الدولة والسلطة الديمقراطية والسلطة الاوليغاريشية (الاقلية) وغيرها.. واذا ماتمسكنا بمضمون فكرة القانون التي تعبر السلطة وسيلة لها وجب ان نأخذ شكلها الذي ينصب على تحقيق نظام اجتماعي معين ، لوجدنا انفسنا ازاء سلطة ليبرالية وسلطة اشتراكية وسلطة فاشية وغيرها. وفضلا عن ذلك ان التعابير المذكورة لا يمكن ان تنعزل عن الطرق المختلفة التي يمارس بها كل نوع من انواع السلطة.

والواقع ان جميع اشكال السلطة تحتوي على عنصر مشترك فيما بينها ، هذا العنصر هو الرابطة السياسية واذا كانت الرابطة السياسية في جوهرها واحدة في كل المجتمعات ، غير انها تشكل وفقا لظروف كل مجتمع ودرجة تطوره، والقيم والايديولوجيات السائدة فيه فضلاً عن طبيعة القوى السياسية ، والاساليب المختلفة التي تمارسها في عملها السياسي ، وانعكاس كل ذلك على الرابطة السياسية ، امكننا ان نعتبر الرابطة السياسية منطلق التميز بين انواع السلطة ، والشكل الذي تنطوي به على السلطة مآل ذلك. ومن ثم يقتضينا الامر ان نأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تتجمع في الرابطة السياسية ، وترتبط من ثم بالنظام الاجتماعي القائم الذي ثبت واستقر ، ولا يميل الى التغيير ، او التحول النوعي من شكل الى اخر الذي يدفع به تغيير الوعي الجمعي او تطوره. او على العكس من ذلك ، فقد تتعلق السلطة بالتقلبات التي تحدث في الوعي الجمعي وتأخذ بها ، ، ومن ثم ترسم لها اهدافا خاصة بها وتستخدم وسائل معينة لغرض تحقيقها. ان هذا

التميز بين اشكال السلطة غير قائم على معيار واحد ، لذلك فان شكلا معينا من السلطة لا يستبعد الاشكال الاخرى منها. وعليه ، كما يلاحظ موريس ديفرجية : « يمكن ان تدرس السلطة ومؤسساتها ، وتنظيمها بطريقتين ، هما ، ان تؤخذ هذه بحد ذاتها ، باعتبارها نظاما متميزا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، باعتبار انها تضمن تنسيق وتنظيم مجمل النظام الاجتماعي. وسواء قامت باداء وظيفتها الاخيرة بغرض المصلحة العامة ام لغرض مصلحة الطبقة المسيطرة فان هذا الامر لا يمنع كونها انها تقوم بها ، والنظام السياسي شامل بالنسبة الى الاقتصاد ، والايديولوجية ، والطبقات الاجتماعية ، ولكنه في نفس الوقت مكون من قطاع خاص من هذه الشمولية، هو قطاع جهاز السلطة ومؤسساته. ومن ثم تحليل كل نظام سياسي يجب ان يجري بناء على وجهتي النظر هاتين ، اللتين هما مرتبطتان احداهما بالاخرى ارتباطا وثيقا(١).

ا ـ معيار توزيع السلطة :

في الالف الرابع قبل الميلاد صنف ارسطو النظم السياسية حسب توزيع السلطة ، الى الانواع الثلاثة التالية :

١ـ النظام الملكي ، حيث يمارس السلطة فرد واحد.
٢ـ النظام الارستقراطي ، وفية يمارس السلطة قلة من الافراد.
٣ـ النظام الديمقراطي ، وتمارس السلطة جماهير الشعب.

وفيما بعد اجرى مونتسكيو تعديلا بسيطا على التصنيف المذكور فقسم النظم السياسية الى الانماط الثلاثة التالية :

ـ النظام الجمهوري.
ـ النظام الملكي.
ـ النظام الاستبدادي.

غير أن هذا التصنيف في الواقع لا يمكن ان يؤخذ به في الوقت الحاضر ، لانه ، وكما يقول مايكل ستورات ، يصف المظاهر وليس الحقائق في الواقع ، والا فان وجود ملكة في بريطانيا يعرض بان المملكة المتحدة هي ملكية ... رؤية ٣٥ مليون فرد لهم حق التصويت في الانتخابات يعرض انها ديمقراطية ، اما وجود سلطة لملوك الصحافة

(1) Maurice Duverger; Sociologie de la politique, op. cit. p. 376.

الذين يؤثرون في الرأي العام ، وكذلك وجود الصناعيين الكبار الذين يؤثرون في سياسة البلاد ، يدعم الرأي بكونها نظام اقلية ، او حكم الاثرياء (بلوتوقراطية) (٢).

وعلى صعيد اخر ، ان التصنيف المذكور ينطوي على مفاهيم تغيرت مضامينها في الوقت الحاضر ، والا فان الديمقراطية الاغريقية كانت تعني مشاركة المواطنين في مناقشة الامور العامة واتخاذ قرار بشأنها ، اي هي ديمقراطية مباشرة. وكان ذلك يتحقق في الواقع بسبب بساطة المشاكل التي تطرح في الحياة السياسية اولا ، وبسبب قلة عدد السكان. اما في الوقت ، فان زيادة عدد السكان باعداد هائلة وتعقد الحياة السياسية اديا الى بروز هيئات ومؤسسات متخصصة بالعمل السياسي ، وأصبحت السياسة وظيفة شانها في ذلك شأن الوظائف الاخرى في المجتمع ، وقائمة جميعا على اساس تقسيم العمل بين افراد الشعب. ومن ثم فلم يعد بالامكان تحقيق الديمقراطية المباشرة.

ب ـ معيار الدولة :

منذ فترة قليلة من الزمن قد تقترب من العشرين سنة اتجه بعض الباحثين الى اعتبار الدولة اساسا راسخا في تصنيف النظم السياسية ، مقسمين اياها الى نظم سياسية سابقة بوجودها على الدولة ، والى نظم سياسية قائمة في مجتمعات شاملة وذات دولة. وقد اعتبرت المجتمعات الاخيرة يمكن ان تكون وحدها اساسا لنظام سياسي. غير ان الباحثين يميلون في الوقت الحاضر الى رفض هذا المفهوم ، أولا لان السلطة السياسية توجد خارج نطاق الدولة ، ثم لانه اقر وجود انماط وسيطة ما بين المجتمعات بلا دولة والمجتمعات التي فيها دولة (٣).

ج ـ معيار التصنيع :

لقد دفع بعض الباحثين بتصنيف اخر قائم على اساس التصنيع ، فقسمت النظم السياسية الى طائفتين هما النظم السياسية في المجتمعات غير المصنعة ، والنظم السياسية في المجتمعات المصنعة(٤).

2. Michael stewar; The British Approach to politics. george Allan and unwin, London, 1958, p.12.

(3) Maurice Duverger; op. cit. p. 384.

(4) Dowse and Hughes, op. cit. pp. 86–178,

د ـ معيار السياسة في المجتمعات النامية وفي المجتمعات الصناعية :

يوجد تصنيف اخر للنظم السياسية الشاملة يقوم على اساس تقسيمها الى طائفتين كبيرتين ، هما النظم السياسية في المجتمعات غير المصنعة ، والنظم السياسية في المجتمعات المصنعة. ويوجد تصنيف اخر للنظم السياسية يقوم على اساس تصنيفها الى طائفتين كبيرتين هما النظم السياسية في المجتمعات على طريق النمو والنظم السياسية في المجتمعات الصناعية ، ويلاحظ موريس ديفرجيه بهذا الشان ان : الطائفة الثانية محددة ومتميزة نسبيا بصورة جيدة. اما الطائفة الاولى فانها تجمع نظما مختلفة جدا ، ولا تنطوي في الواقع الا على قسم من النظم هي غير تلك النظم الموجودة في المجتمعات الصناعية والا فكيف توصف المدن الاغريقية ، والامبراطورية المصرية ، وملكيات النظام القديم ، بكونها مجتمعات على طريق النمو ، في حين ان مفهوم التنمية الاقتصادية لم يكن معروفا لديها؟ ان التنمية الاقتصادية لم تكن تؤلف هدفا اساسيا بالنسبة الى هذه المجتمعات... وقد كانت متخلفه او شبة متطورة ، وفقاً للمعايير الحديثة ، غير انها لم تكن تعي ذلك ، وعليه يمكن تسميتها بمجتمعات خارج التنمية وذلك بمقابل المجتمعات النامية في العصر الحديث (٥).

وبناء على ذلك يصنف موريس ديفرجيه النظم السياسية حسب مستوى تطور المجتمعات التي تتواجد فيها على النحو التالي :

١ـ نظم المجتمعات خارج نطاق النمو ، وتنقسم الى مجموعتين هما:

أ ـ النظم في المجتمعات التي لاتعرف الكتابة(٦) وتنقسم الى ثلاث طوائف هي:
- نظم المجتمعات التجزيئية.
- نظم المجتمعات ذات الدول الممركزة.
- النظم الوسيطة في المجتمعات التجزيئية ذات الدول.

ب ـ نظم المجتمعات التاريخية (٧)، وهي تضم الطوائف التالية :
- دويلات المدن.
- الامبراطوريات.
- النظم الملكية.

---

(5) Maurice Duverger; Souologie de Le politique, op. cit. p. 377.

(6) Ibid pp. 379-388.

(7) Ibid pp. 388 – 404.

٢ - نظم المجتمعات في حركة نمو [٨] ، وهي تضم الطوائف التالية :
أ - نظم المجتمعات المتخلفه او شبه النامية.
ب - نظم المجتمعات المتقدمة ، التي تتحد في نموذجين معاصرين هما النظام الغربي والنظم السوفيتي.

هـ - تصنيف مارسيل برلو :

ويبني مارسيل برلو تصنيفه لانماط النظم السياسية على اساس درجة تطور السلطة في المجتمعات - مع التحفظ ازاء التتابع الزمني للسلطة وتجانس عناصرها ، ويقسمها الى ثلاثة انماط وفقا لمراحل تطورها ، وذلك على النحو التالي[٩].

١ - المجتمعات غير المسيسة :

وفيها تمارس الوظائف التي تعتبر سياسية بصورة خاصة بواسطة اشراف اجتماعي مباشر وشائع، او بفضل ممارسات سحرية - دينية . والادوار السياسية للسلطان السياسي والادارة السياسية موزعة في المجتمع ومنتشرة بشكل ادوار او وظائف اجتماعية تختلط بها.

٢ - المجتمعات المسيسة بتفريد السلطة :

توجد السلطة في هذا النوع من المجتمعات بحالة ولادة ، حيث نجد حكاما بدون ادارة حقيقية ، ولا توجد قوة تحت تصرفهم. اما حدود سلطتهم فهي حدود سطوتهم وليست الحدود التي تفرضها عليهم القواعد المطبقة في المجتمع.

---

(8) Ibid pp. 406 – 434.

(9) Marcel prelot, so. po. op. cit. pp. 239 – 240.

Maurice Hauriou ;principes de droit public. paris, 1966, perface pp. VII – VIII Cite par M. prelot, op, cit. p. 240.

ثالثا ـ المجتمعات المسيسة بواسطة تأسيس السلطة : وهي المجتمعات التي توجد فيها حكومة وادارة يقومان بعملها وفقا لقواعد مدونة او عرفية. وفي هذه الطائفة من المجتمعات تنشأ وتتطور سلطة الدولة بكل اتساعها وأصالتها(١٠) .

على ضوء المعايير السابقة نستطيع أن نقول ان النظم السياسية في سياق تطورها التاريخي وفي اشكالها المطبقة في المجتمعات المختلفة تقوم على المرتكزات التالية :

- ان السياسة ليست نشاطا مقصورا على نمط معين من المجتمع ، كالدولة او المجتمع الشامل ، وانما هي نمط من النشاط يوجد في كل المجتمعات وفي كل الجماعات.

- ان النشاط السياسي مشروط بالوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه وعليه فان عوامل

---

(١٠) يعرض مارسيل برلو أن الطائفة الأخير ، من النظم السياسية حدثت مرتين في التاريخ ، وكونتا في الغرب حلقتين كبيرتين لنظام الدولة الاولى هي الحلقة القديمة ونماذجها الجمهوريات الاغريقية والجمهورية الرومانية ، التي يطلق عليها عادة الدول القديمة ؟ وقد ظهرت في الألف الأول قبل المسيح وأستمرت في انحدار خلال الألف الأول ـ بعد المسيخ بشكل الامبراطورية الرومانية المسيحية ، بحيث يمكن أن نقول بأن مدتها الاجمالية استمرت ألفي سنة تقريبا . وخلفها النظام الاقطاعي . أما الحلقة الثانية فقد بدت طلائعها منذ القرن السادس عشر عندما أخذت الدولة الحدثية تسود على التنظيم الاقطاعي الذي بقيت آثاره مستمرة حتى الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر يمكن اعتبار الدول الحديثة قد تخلصت من الرواسب الاقطاعية ...اذ انفرز النظام الحديث بمقابل النظام القدم . وقد حدثت هذه الظاهرة على قاعدة جغرافية أكثر اتساعا اد تجوزت حوض البحر الأبيض المتوسط فاجتاحت كل أنحاء العالم وقد حدثت هذه الظاهرة بقوة كبيرة خلال أكثر من ألف سنة . ان هذه الاراء التي يعرضها مارسيل برلو مبنية على أساس رؤية خاصة لعميد موريس هوريو . أنظر :

الوسط الاجتماعي تتحكم في صياغة الظاهرة السياسية شكلا وموضوعا ، او بعبارة اخرى تؤثر في طبيعة الظاهره السياسية وفي الاشكال التي تتخذها.

- ان السلطة ، هي بؤرة النشاط السياسي ، ولا يمكن ان تنعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه ، او بعبارة اخرى ليس لها جوهر قائم بذاته . وانما هي محصلة روابط متنوعة تتوزع بين طائفتين هما روابط الاندماج والتضامن من ناحية ، ومن ناحية اخرى روابط التنافر او الصراع.
- ان انماط النظم السياسية تتشكل من عناصر موجودة في المجتمع الراهن ، وارادة التشكيل منبثقة عن ارادة الافراد والجماعات الذين يمارسون نشاطا سياسيا منظماً . وعليه فلا يمكن ان يقوم نوع معين من النظام الا اذا توافرت له العناصر الضرورية لتشكيله المادية منها والمعنوية . ومع ذلك فان هذا لا يعني ان النظام السياسي هو انعكاس لمقومات المجتمع ، وانما هو تعبير عن العناصر السائدة فيه . ولهذا السبب يمكن ان يكون النظام السياسي تقليديا بحكم العناصر التقليدية فيه ، كما يمكن ان يكون تقدمياً بحكم هيمنة العناصر التي تسعى الى التجديد او التطور او التقدم.
- ان النظام السياسي ينطوي على القوة المحركة لسير المجتمع ، ولذلك فانه لا يقتصر على النشاطات السياسية الخالصة فحسب ، وانما كل النشاطات الموجودة في المجتمع. ولا يعني ذلك انه يتدخل مباشرة ، في كل جوانب الحياة العامة ، وانما يقرر المسيرة بعد توزيع الادوار والوظائف المختلفة على المؤسسات والهيئات والجماعات المتنوعة.
- ان حركة تطور المجتمعات تجري بصورة انسلاخ من وضع الى اخر ، ولذلك فان صورة المجتمع الجديد تظل تحمل بعض اثار المجتمع القديم. وتبعا لذلك لا يوجد نظام سياسي خالص بصورة نوعية ولهذا السبب يجب ان نفرق بين النظم السياسية على صعيدين ، هما نوعيتها أولا ، ودرجة تطورها ثانيا.

٢- تنوع النظم السياسية حسب تطور المجتمعات :

أ - المجتمعات البدائية :

ان المجتمعات البدائية هي المجموعات الانسانية الاولى التي لها اثر ثابت وواضح بما فيه الكفاية بحيث نستطيع ان نشهد فيها شيئا اخر غير مجرد تجمعات جغرافية قائمة على

علاقات ظرفية . كما يطلق أيضاً تعبير «مجتمعات بدائيـة» على مجتمعات معـاصرة لم تتطور بعد وظلت على حالتها الاصلية(١١).

تتاتى السلطة في المجتمعات البدائية عن مجموعة من المعتقدات والخرافات ومن العادات والتقاليد التي يلتزم بها الافراد باعتبارها قواعد منظمة لشئون المجتمع. وما من احد يصدر أوامر ، ولكن جميع أفراد المجتمع يتمسك بـالقـواعـد ويطبقـونهـا ، اذ تراعى الاعراف والعـادات ، وتحترم التقـاليـد من الجميع . ولا يفرض شخص هـذة القـواعـد بـالقـوة ولا بالاقناع . فلا يوجد قمع ولا جزاء غير استحسان الجماعـة ، والا فـان استهجـان الجماعـة تصرف الفرد المنافي لهذة القواعد يؤدي الى استبعاده (١٢). وفي ظروف الحيـاة البـدائيـة ، ان الطرد من الجماعـة يعني الموت الـذي تسبقـه الام فظيعـة. فعنصر العشيرة المطرود هو انسان متروك للبرد والجوع والحيوانات الوحشية ، فلديـه في خضم الالام الفظيعـة : الام جسدية ، وايضا ، بالقدر الذي نستطيع فيه التصور ، تعاسة معنوية ، ما دام الانفصـال عن العشيرة هو أسوء مصير للانسان (١٣). وذلـك لان مخـالفـة القواعـد المقدسـة في هـذا النوع من المجتمعات الانسانية تعرضها ، وكأنها خطيئة او جريمة تترتب عليها نتائج وخيمة ورهيبة لا بالنسبة للفرد المذنب فحسب ، وانما ايضا بالنسبـة الى كل الهيئـة الاجتماعيـة ، فالمسؤولية في هذا الشأن جماعية وليست فرديـة. اذ كما يقول جـان وليـام لابيير ان خرق المحرمـات ، او نكران طقس من الطقـوس يـؤدي الى فقـدان (الطـوا طم) الـذي يعني موت الجماعة ، وانتقام الاسلاف والالهـة . فضلا عن وجود طرق اخرى لانفصـام الرابطـة بين الفرد والجماعة ، بل بينه وبين الطبيعة بكليتها(١٤).

والواقع ان المجتمـع البـدائي بحكم بسـاطـة الظروف التي يعيش فيهـا تجعـل التـايـز في المراكز والادوار باهت المعالم الى حد بعيد. اذ يتداخل فيه المجتمع السياسي بـالمجتمع العـائلي وبالنظام الاقتصادي وبالدين . ولا تتميز الروابط الاجتماعية العـامـة ، بمـا فيهـا الروابـط السياسيـة ، عن روابـط النسب والقرابـة. ومن ثم السلطـة السيـاسيـة لا تتميز عن قواعـد

---

(11) Marcel prelot ; so. po. op. cit. p. 241.

(12) Jean – William Lapierre, op. cit. p. 16.

(13) Marcel prelot; So. po. op. cit. p. 244.

(14) Jean– Willam Lapiere, op. cit. p. 17.

الالزام الاجتماعية الاخرى ، ولا يمارسها رؤساء او هيئات متخصصة ، وانما هي منتشرة بين افراد المجتمع وذات صفة اجتماعية. ولا تقوم في الجماعة الاجتماعية ذاتها ، وانما في نوع من الترابط الوثيق فيما بين الجماعة وبين الطبيعة. اما مصادرها فتأتية عن نظام مكون من علاقات اجتماعية سابقة مع العالم الخارجي ، هذا العالم الذي يختلط فيه الاحياء بأرواح الاموات ، ويهيمن عليه (الطواطم)(١٥). وحيث ان مصدر السلطة مجهول ، وليس لها مركز ولا هيئة متخصصة بممارستها ، وانما تنتشر بين افراد الهيئة الاجتماعية ، يصفها جورج بوردو بكونها « السلطة المجهولة » (١٦) في حين ان جان - وليام لابيير يسميها « السلطة الاجتماعية المباشرة » (١٧) .

ومع ذلك كيف تعمل السلطة في المجتمعات البدائية ؟ ان الافراد في المجتمعات البدائية يتمسكون بنظام اجتماعي شديد جدا ، فية تنحدر الأوامر العرفية بصورة عامة عن التقاليد التي تنتقل شفاها من جيل الى جيل. والفرد في المجتمع البدائي لا يتمتع بفردية متطورة جداً ، لكونه مندمج في الجماعة التي يكون احد عناصرها ، ولا حياة له في خارج نطاقها ، والا فمصيره الهلاك. والبدائيون لا يستخدمون تعبير « أنا » الا لماما . الامر الذي يدل على انهم كانو يفتقرون الى الشخصية. والعشيرة هي مصدر كل علاقات السلوك الاجتماعي التي تلزم بكليتها جميع افرادها ، الامر الذي يجعل من جميع القواعد الاجتماعية قواعد قانونية. فكل ما هو اجتماعي هو قانوني ، ولا فرق بينهما ، ما داما يختلطان بعضهما بالبعض الاخر.

والشخصية الاجتماعية حقيقة واقعة اكثر من اي نوع من انواع التنظيم في المجتمع البشري ، اذ تشتمل على الاحياء والاموات والكائنات الحية والجمادات في الطبيعة. والشخصية الاجتماعية ليست صاحبة السلطة وانما هي السلطة ذاتها ، وعلى هذا النحو

---

١٥ «... والطواطم ذاته هو كائن حي أو غير حي ، وهو في الاغلب حيوان أو نبات ، تعتقد الجماعة بأنها تحددت من صلبه ، وأنه يخدمها في نفس الوقت كرمز واسم جمعي . واذا كان الطوطم ذئبا ، فان جميع أفراد الأسرة يعتقدون بأن جدهم هو ذئب وتبعا لذلك ان فيهم بعض الشيء من الذئب ، ولهذا السبب يطلقون على أنفسهم هذه التسميه ح انهم ذئاب» .

(16) Georges Burdeau ; Methode ... op. cit. p. 251.

(17) Jean – William Lapierre, op. p. 16.

يعرض نوع من تنظيم خاص للسلطة الاجتماعية(١٨). وعليه اذا كان مصدر السلطة في هذه المجتمعات البدائية كائن فيما وراء الطبيعة فان العلاقة بين الفرد وبين هذه القوة هي التي تحدد طبيعة البنية الاجتماعية. ان هذه القوة الدينية او السحرية هي في متناول الجميع ، ولذلك فان كل فرد له علاقة بالسلطة ، بدون توسط كاهن او ساحر ، وعليه مامن فرد يعلو على الاخرين ما دام مساويا لهم في المشاركة بالسلطة ، وان حدث ان استحوذ عليها احد منهم فان ذلك لن يستمر زمنا طويلا (١٩). وفي ظل هذة الظروف الشديدة التطابق يصبح من المستحيل بروز بعض الأفراد على مستوى أعلى من مستوى العشيرة. الجميع في وضع واحد ، وتسيطر على المجتمع نفس التصورات الجمعية ، ويكونون نفس الافكار ، ولهم نفس العواطف. ان للانسان وجود طبيعي متميز... غير انه ملحق بالجماعة سطحيا ، كعنصر سلبي ومطيع ، وفي الوقت نفسه كان شيء يختلط تماما عندما يكون الانسان عنصرا فعالا ومتحكما. والافراد لا ينفصلون عن الجماعة التي لها في وحدها وجود مستمر ، وهي وحدها موضع كل الحقوق وصاحبة كل الامتيازات... وسيكولوجيا لا يمكن ان يوجد فيها رئيس ، لانها اجتماعيا ليست بحاجة اليه. اولاً لان عددها قليل ، ثم لانها متجانسة. وعليه فان التنظيم عرف. والعرف مجهول الاصل. والمجتمع يخضع الى سلطة المجتمع باعتبار ان هذه السلطة شائعة ، فلا يمسك احد بجزء متميز منها ، ولكن الجميع يساهمون بكل سلطة الجماعة ، باعتبار ان السلطة ذاتها هي موضع معتقدات جمعية ووسيلة مشتركة في العمل. ويقر عزم الجماعة وفقا لهذة المعتقدات الجمعية... وبايجاز لا يوجد اي اثر لسلطة فردية (٢٠). وبسبب التباعد الجغرافي بين افراد المجتمع البدائي لانعدام قلة وسائل الاتصال فانهم لا يكونون بمجموعهم وحدة سياسية متراصة.

واذا اقتضت الحاجة اتخاذ قرار ما فان الوحدة الاجتماعية المحلية هي التي تتولى ذلك. ومع ان مجلس القرية هو المكلف عادة بصنع القرار ، الا ان كل عضو فيها يجب ان يوافق عليه سواء اشترك في مداولات المجلس او لم يشترك (٢١). اما اذا عرضت مشكلة عامة تستدعي مساهمة جميع الأفراد فان القرار العام الذي يصدر بهذا الشأن لن يعدو في الواقع

---

(18) Pinto – Grawitz, op. cit. pp. 149 – 150.

(19) Georges Balandier ; perspectives de la Sociologie Contemporaine, p.U.F. paris, 1968, pp. 3-20.

(20) Marcel prelot; so. po. op. cit. pp. 245-6.

(21) Allan Wells, op. cit. p. 145.

ان يكون امتدادا لسوابق حدثت في ماضي العشيرة. ولكن عندما تجد من وقت الى اخر حالات تتطلب قليلا من القيادة ، كحالات الحرب مثلا ، فان الزعيم لا يمارس الا قدرا قليلا من السلطة ، اذ يتولى السيطرة على الموقف واقتراح ما يلاحظه افضل في هذا الشأن ، ومع ذلك فان احدا لا يجبر على ان ياخذ باقتراحاته ان لم يكن راغبا فيها. وفضلا عن ذلك ان هذا الزعيم لن يكون قائدا الا في وقت الحرب فقط ، اما بعد انتهائها فيعتبر خطرا روحيا او سحريا على افراد العشيرة الى حد لا يسمح له بالدخول في القرية الا بعد ان يمر بمراسيم وطقوس معينة لازالة اثار هذة السلطة عنه(٢٢). ان وجود مجموعة من الضوابط (او السنن) المشفوعة بعقاب ذي يفهمها الافراد ويخضعون لها ، ويغطي كل نشاطاتهم لا يدع حاجة لاتخاذ القرارات من قبل الزعماء او الرؤساء او الاعيان.

ان مميزات السلطة البدائية هذه ناجمة عن صغر الجماعة الاجتماعية التي توجد فيها ، وعن ضالة التباينات الاجتماعية بين افرادها بسبب بساطة اسلوب حياتها وقلة درجة تطورها. فضلا عن كونها متأصلة في مجموعة من المعتقدات البدائية والخرافات والسحر. ومن ثم فانها ليست منتشرة بين افراد المجتمع البدائي فحسب ، وانما هي ايضا غير واضحة المعالم ، او مجهولة. ان المجتمعات البدائية على هذة الشاكلة تتسم بالجمود ، لأن المحرمات تقف عقبة كأداء امام العوامل المتصاعدة التي تنشد التغيير ، اي التطور ، والتقدم ، الأمر الذي يدفع الى بروز سلطة من نوع جديد ، هي السلطة الفردية.

ب - المجتمعات المجزئة :

اولاً - مقوماتها :

تتالف هذه المجتمعات عادة من وحدتين اجتماعيتين رئيسيتين ، كالعشيرة مثلا ، ثم تتفرع كل وحدة بعد ذلك الى اجزاء صغيرة الحجم كالبطون والأفخاذ مثلا. ويتوزع هؤلاء الافراد بحسب الوحدات الاجتماعية التي ينتمون اليها. ان هذه الوحدات غير مندمجة الواحدة بالاخرى وانما في اغلب الاحيان متعارضة فيما بينها ، في نفس الوقت الذي لا يمكنها الانفصال عن اغلب الوحدات الكبرى التي تؤلف جزءا منها ، لأن هناك مصلحة عامة مشتركة تشتمل على مصالح كل الوحدات الفرعية وتتوزع ولاءات الافراد افقيا على الوحدات الفرعية ، وعموديا على البنيان الاجتماعي العام لكل منها بحيث ينجم عن

---

(22) Allan Wells, op. cit. p. 146.

ذلك نظام اجتماعي متوازن ، هو المعروف بنظام الضبط والموازنات System of checks and balances وفضلا عن ذلك توجد بعض الروابط الاخرى التي تضمن تداخل الوحدات بعضها بالبعض الاخر.بحيث لاتجعل ضرورة الى وجود سلطان اخر.

ويوجد في هذه المجتمعات نوع من النظام السياسي المعروف بالمشيخه السلطوية حيث تندمج السلطة والسلطات في شخص حاكم واحد عادة يحيط به مجموعة من الافراد يساعدونه على تصريف شؤون هذا المجتمع السياسي.

والاسباب التي دفعت الى الوجود امثال هذة المجتمعات السياسية متنوعة منها الغزوات العسكرية ، ومنها نشوء بعض المراتب الاجتماعية القائمة اما على كثرة عدد افرادها او على الثروة التي كانت تتمتع بها ، بحيث اهل زعمائها المطالبة بالسلطة السياسية. فنيما يتعلق بالغزوات العسكرية كانت القبائل التي تتعرض الى غزو خارجي ولا تستطيع رده تلجأ الى كنف قبيلة اخرى قوية طلباً للحماية. وقد ترتب على ذلك امران ، الأول ان اندماج القبيلتين ادى الى بروز قبيلة جديدة كثيرة العدد ، اما الأمر الأخر فهو ان القبيلة التي تطلب الحماية كانت تفقد سلطتها السياسية في نفس الوقت. وفي مناطق اخرى من العالم كالقبائل الجرمانية ، تألفت القبائل على اساس تجمع الافراد لغرض الاغارة والغزو وقد تميزت هذة الجماعات بكونها :

١- غير قائمة على رابطة الدم او النسب او القرابة ، اذ كان انضمام الافراد اليها طوعيا.
٢- ان الرابطة بين الرئيس والتابع شخصية.
٣- ان الجماعات تألفت من اجل الحماية المتبادلة.
٤- لقد نشأت الحاجة الى مثل هذة الجماعات بعد ان انهار الجهاز السياسي في المجتمع.

فعندما انهار البنيان السياسي للامبراطورية الرومانية ، ولم يكن بوسع الوحدات الاجتماعية القائمة على روابط الدم او النسب او القرابة توفير الحماية للافراد رأى هؤلاء الدخول في روابط شخصية بعضهم مع البعض الاخر واقامة نظام التزامات متبادلة بحيث انبثق عن ذلك تدرجية في العلاقات بين الافراد. واصبحت العلاقة بين الرئيس والافراد حلفا بينهما فاذا تنصل الأول عن مسؤليته احل الثاني من الولاء له. والا فان التابع ملزم بالدفاع عن سيده لحد بذل حياته في سبيله ، وملزم ايضا بان يكون مخلصا لرفاقه في الجماعة. لقد دخل الاتباع في خدمة الرئيس واقسموا على الاخلاص له طالما هو مخلص لهم ، فكان عليهم ان يخدموه بسيوفهم وعليه هو ان يقودهم الى النصر وان يكافئهم بالغنائم (٢٣)

---

(23) Allan Wells, op. cit. p. 152.

وعندما كانت رقعة الارض التي تسيطر عليها هذه الجماعة واسعة الأرجاء والسكان كثيري العدد ، يضطر الرئيس الى ان يعهد ببعض سلطاته الى الاخرين كما هو الحال في النظم الاقطاعية. ما حدث ان كان التابع ذا شخصية قوية ويسيطر هو ايضا على اراضي واسعة فقد تحول الى ند لصاحب السيادة في اغلب الدول الاقطاعية باستثناء انكلترا (٢٤) ومع ان هذا النظام في تفاصيله هو نتاج التاريخ الأوربي ، الا انه قد وجد ما يشابهه بصورة عامة في مناطق اخرى في العالم حيث قام تنظيم على سلسلة من مستويات تدرجيه للحكم مؤلفة من الرؤساء والاعيان والحكام. وقد دلت الدراسات الانثروبولوجية على ان تولى اكبر ابناء الحكام سنا العرش لم يكن ماخوذا به في بعض البلدان ، وانما يختار له فرد من مرتبة اقرباء الملك او الحاكم ويصادق على ذلك رؤساء المقاطعات (٢٥). وفي حين ان هؤلاء الاخرين كانو يتولون مناصبهم بالوراثة ، اذ انهم لم يكونوا يعتمدون في ممارساتهم السلطة على ارادة صاحب السيادة ذاته. لقد كان صاحب السيادة ، رئيسا صوريا. الى حد ما ، ويعتمد على سيادة رؤساء المقاطعات وغالبا ما يلجأ الى طريقة ضرب بعض الرؤساء ببعضهم الأخر للمحافظة على سلطاته. اما الروئساء فيستندون على ارادة رعاياهم الذين يعضدونهم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

ويجتمع الرؤساء بالملك في فترات منتظمة ليقدموا له الولاء ، هذا الولاء الذي يعزز سلطته من ناحية ، ومن ناحية اخرى يهيئ للرؤساء المحافظة على مراكزهم ازاء الهجمات الخارجية من المقاطعات الاخرى. وجميع هؤلاء الرؤساء او المشايخ ينضون تحت حضارة عامة مشتركة.

وبديهي ان الصراع بين الاجزاء والكل هو احد المشاكل التي تنجم في الرئاسة السلطوية اما المشكلة الثانية فهي التعاقب على الرئاسة ، اذ لا يرشح احد لوراثة العرش في نفس الوقت الذي يوجد فيه عدة اشخاص يطالبون بتسلمه. وغالبا ماادت فوضى التعاقب على العرش الى حدوث حروب اهلية. اما المشكلة الثالثة فهي الطابع الفج للتقولب الاجتماعي في الممالك الأقل تطورا من الناحية

(24) Allan Wells, op. cit. p. 153.

(25) Geoges Balandier; Anthroplogie politique p.U.F. paris, 1969, pp. 86-91.

التكنولوجية وذلك لان ضالة التطور الاقتصادي ادت الى ضالة التمايز بين المراتب الاجتماعيـة ، وعلى الاخص بين النبلاء والافراد العـاديين. فـأدى هـذا الوضع الى عدم استقرار السلطة (٢٦).

ان سلطة الملك او الرئيس (او الشيخ) تقوم على بعض الاسس الاقتصادية. فما هي هذة الاسس الاقتصادية؟

اولا: لايوجد في المجتمعات البسيطة اي موضع دائم للسلطة ، هذة السلطة التي تسري من شخص الى اخر وفقا لمجريات الحالة القائمة.

ثانيا: يوجد في المجتمعات التجزيئية شكل او اخر لتوازن السلطات او الالتزامات.

وعندما تتجمع السلطة في مصادر قليلة ، او في مصدر واحد فقط ، بدلا من ان تنتشر واسعا خلال المجتمع ، تصبح قضية شرعيتها هامة جدا. وفي كثير من حالات المشيخة السلطوية (او الملكية) يفترض في الحاكم اما ان يكون الاهاً سماويا او له على الاقل بعض العلاقة الخاصة بالالهة لكي يكون وسيطا بينها وبين شعبه.

ثانيا ـ تفرد السلطة :

المقصود بتفرد السلطة هنا انتقالها من شكلها البدائي السائب والمنتشر بين افراد المجتمع البدائي الى شكل متطور اكثر وضوحا واكثر قربا الى مقتضيات الحياة الطبيعية ثم تركزها واستقرارها في شخص معين يتمتع بصفات تفوق تميزه عن الافراد الاخرين. وتحدث عملية تفرد السلطة في مرحلة معينة من نضوج المجتمع البدائي وانتقاله من حالة نوعية الى حالة نوعية من طبيعة وعلاقات اخرى. ان العوامل المحركة للانتقال التاريخي النوعي هذا تتعلق بالظروف التي تحيط بالمجتمع البدائي ، كما انها تتعلق بالظروف الاجتماعية للانسان عبر مواجهته الوقائع وتفاعله معها. وذلك على النحو التالي:

(26) Allan Wells, op. cit. p. 155.

ا ـ العوامل الطبييعية :-

تتدخل عوامل عديدة ومتنوعة في تقرد السلطة ، اهمها هي العوامل التالية:

١ ـ الاستقرار على ارض معينة :

كانت المجتمعات الانسانية البدائية تنتقل من مكان الى اخر لاسباب عديدة ، ياتي في مقدمتها السعي وراء الصيد ، او تفادي اخطار المجتمعات الاخرى ، او طلبا للمناخ الملائم وغير ذلك من الاسباب. وعندما استقرت على ارض معينة جعلها هذا الاستقرار تكون جماعات اقليمية متميزة عن المجتمعات الطوطمية ، بل ومتعارضة معها. وكان وراء هذا الاستقرار دافعان. الأول ذو طبيعة دينية ، في حين كان الدافع الثاني ذا طبيعة اقتصادية. فقد تأتى الدافع الديني عن اعتقاد العشيرة بأن الارض التي اختارتها وعليها استقرت فيها بعض الأماكن المسكونة بقوى ما وراء الطبيعة او بأرواح الأسلاف ، كصخر ، او جبل ، او ضفة نهر. اما الدافع الاقتصادي فقد تأتى عن توجه العشيرة نحو طلب قوتها لا من الصيد والقنص والقطاف فحسب ، وانما ايضا من الزراعة. وقد ادى الاستقرار على ارض معينة الى تحول عميق في الرابطة الاجتماعية. اذ فرضت الحياة المستقرة بحكم الضرورة عادات متأصلة ، وتضامنا تعاونيا ، الأمر الذي عزز الانتقال من النظام الامومي الى النظام الابوي(٢٧).

ثانيا ـ احلال القرابة الذكرية محل القرابة الانثوية :

ان ظهور القرابة الى الوجود ، ادى الى تغير شكل العائلة ، اذ اصبحت رب العائلة هو الاب بعد ان كانت هي الأم في المجتمعات الطوطمية. وبنشوء القرية اخذ الزوج معه نهائيا الزوجة التي اختارها واحتفظ بها الى جانبه مع اطفالها. وبينما كانت المراة في السابق لا تعيش في العشيرة مع الرجل الا بصورة عابرة ، اصبح الرجل في القرية يحتفظ بزوجته الامر الذي جعل سلطانه الأبوي يتأكد على اطفالها. وقد عزز تقسيم العمل هذه الاوضاع ، اذ اصبح الرجال يحتفظون لانفسهم بصورة عامة بالصيد وبالحرب ، في حين انصرفت النساء الى القطاف (جني الاثمار) والزراعة. ان اقرار وجود النظام الابوي كان

(27) Marcel prelot; so. po. cit. pp. 246-7.

على حساب انحسار اهمية العشيرة باعتبارها مجتمعاً اوليا ، لأن العشيرة دخلت عندئذ في تنافس مع تشكيلات اقل حجماً منها ، ولكنها اكثر قوة وتماسكا ومبنية على اساس القرابة النسبية. وفي الوقت نفسه غدا الأب يتمتع بوضع الرئيس المعترف بسلطانه نسبيا ، الأول بسبب الاحترام الذي يفرضه باعتبارة ابا، والثاني لكونه يقدم فائدة باعتباره حاميا. ومن الناحية كان لقوة الأب طابع السيادة المطلقة(٢٨).

٣ـ الوظائف الدينية :

منذ البداية ظهر اشخاص يقومون بدور الوسطاء بين العشيرة وبين الهتها ، لتنظيم الطقوس الدينية وحراسة اماكن العبادة ، وتفسير الشعائر الدينية. وبحكم هذة الوظائف اكتسب هؤلاء الاشخاص هالة دينية ايضافرضت سلطانها على الافراد. فطاعة الافراد للكاهن متاتية عن كونه يعرف الصيغ الطقوسية التي لا يمكن مقاومتها. ومن المعروف في علم الاجتماع ان السلطات السياسية الأولى في المجتمعات الانسانية البدائية كانت هي السلطات المزعوم بانها فوق الطبيعة. وحيث ان الرابطة الاجتماعية كانت انئذ رابطة ذات طابع ديني فان الرابطة السياسية هي ايضا كانت رابطة دينية. فالرؤساء تختارهم العناية الالهية وسلطانهم ينطوي على معجزات بحكم كونهم مخلوقات مقدسة. وفضلا عن ذلك ترتبط بالوظائف الدينية وظائف اخرى نسميها في الوقت الحاضر وظائفا مدنية ، كوظيفة القاضي. حيث ان الجريمة هي تدنيس المحرمات، فان الكاهن الذي يوقع الجزاءات السماوية يصبح القاضي الاعلى المكلف بالسهر على مراقبة تنفيذ القواعد الاجتماعية. ويسير الامر على هذا النحو فيشمل حتى القيادات العسكرية ، التي لا ترتبط بممارسة الوظيفه الكهنوتية، غير انها عملية تجري وفقاً لارشادات دينية تسبقها استيحاءات سحرية لغرض التأكد من اسناد القوى غير المرئية. ومن ثم ان المنتصر هو ذاك المرغوب فيه من قبل السماء(٢٩).

---

(28) Ibid, p. 247.

(29) Marcel preiot; so. po. op, cit. 248.

ب ـ العوامل الاجتماعية ـ السياسية :

لقد ظهر اول تمايز سياسي في العشيرة عندما تكون (مجلس القدامى) ، الذي اقتضته الحاجة الى طلب اراء القدامى حول المصاعب التي تتعلق بوجود القواعد الاجتماعية او تطبيقها. لقد كانت الانظار تتجه حينئذ نحو اولئك الذين يعرفون اعراف العشيرة او سننها. ومع ذلك فان (مجلس القدامى) هذا لم يكن سلطانا سياسيا بالمعنى الذي نعرفه في الوقت الحاضر ، ولم يكن هيئة عليا تأمر بالعمل على نحو معين ، اذ انه لا يصدر اوامر بعمل شيء ، وانما يقتصر دوره على اعلان ما سبق ان وجد دائما من قبل ... فهو يعبر عن وجود القانون ولكنه لا يشرعه .... وعليه فانه يمثل السلطان العام (٣٠)

والى جانب هذا السلطان المتمثل بمجلس القدامى ، كانت تظهر سلطنات ظرفية عارضة ، وذلك عندما كانت تتطلب ظروف العشيرة اتخاذ قرارات عاجلة. فولد في العشيرة نفسها مفهوم كان في بدايته مرتبكا ، غير انة اصبح محسوسا على نحو واضح فيما بعد ، وهو الحاجة الى التنفيذ المنسق والملزم. في هذا الوقت بالذات ظهرت صفات التفوق الطبيعية لدى الاشخاص والتي كشفت عن الرؤساء (٣١).

ان العوامل الجديدة في المجتمعات البدائية بعثت بتاثيرات اصطدمت بالقيم السائدة وبصيغ العلاقات القائمة. وهذه الحركة التاريخية الصاعدة لم تكن تتحقق بدون وعي الانسان وارادته. وبعبارة اخرى لم يكن بالوسع تحقيقها بدون اندفاعات ومبادرات ذاتية لا تتواجد الا عند بعض الاشخاص الذين يتمتعون بمزايا معينة من التفوق اعلى من الاخرين. « وبصورة عامة ياتي في مقدمة صفات التفوق الشجاعة في الحرب ، واول ملك في التاريخ كان جنديا. غير ان هذه الصفة للتفوق لم تكن اهم صفة بين صفات التفوق ، فقد كان هنالك من هو اكثر مهارة في الصيد اي ذلك الشخص الذي ياتي باكبر مقدار من الطرائد (الحيوانات والطيور)

ويوزعها على الاخرين (لقد كان لارسال الطرائد ، مكانة كبيرة دائما في السياسة) . وهناك من هو اكثر فصاحة في المنافسات ، والأكثر حنكة في المفاوضات. كما

---

(30) Marcel prelot; so. po. op. cit. p. 249.

يوجد هناك ايضا من هو اكثر وقارا عندما يتعلق الأمر بتفادي غضب الآلهة والتوسل اليها لمساعدة الأسرة (٣٢) ورغم صفات التفوق لدى الرئيس التي تؤهله للسيطرة على الاخرين ، ومن ثم تركيز وتجسيد السلطة في شخصه ، يبقى مجال تحريكه بهذا الشأن محدودا اذ القوة وحدها لا تكفي لتثبيت هيبته وتاثيره. وتحديه غيره من الرؤساء الاخرين المنافسين له في الرئاسة لا يجري على صعيد القوة وحدها ، وانما يجري ايضا عبر وخلال علاقته بقوى ما وراء الطبيعة التي تؤمن بها العشيرة ، التي تأخذ شكل تقاليد وعادات وطقوس دينية من ناحية ، ومن ناحية اخرى علاقاته بالاخرين الذين يتعرضون الى سلطته . وبالاحرى ان صفات التفوق الشخصية المذكورة ، غير كافية لوحدها لتثبيت السلطان السياسي ، وانما ينبغي ان تقترن تصورات جماعية لدى افراد العشيرة بانها ذات صلة بالقوى السحرية الكائنة فيما وراء الطبيعة ، او ان توحي بها. فالجانب المادي للتفوق يختلط بالجانب السحري ، ومما ينجم عن ذلك من مزيج ويتمثله الفرد المتفوق بشخصه يجعله متبوعاً من قبل الأخرين... والتقاء القيادة العسكرية مع الوظيفة الدينية يحقق شكلا متقدما من السلطان السياسي (٣٣).

ومع ذلك فان سلطة الرئيس ليست مطلقة ، اذ يحد منها ماتبقى من اثار السلطة القديمة بشكلها البدائي القائم على مجموعة من التقاليد والخرافات والطقوس الدينية البدائية. وعليه فان سلطته محصورة في نطاق محدود. غير ان السلطة التي كانت بدايتها منتشرة بين افراد العشيرة تأخذ بالتركيز والرسوخ في شخص الرئيس ، وهو وحده الذي يتصرف بها. ومفهوم (الطوطم) لا يختفي... وانما يتغير ، بتقديمه تفسيرا وتبريرا للسلطة ويصبح هذا الرمز الجماعي لمجتمع العشيرة من ناحيته يمتص الطوطم ويرمز له بشخصه اذ يصبح رمزه وشعاره (٣٤). ان سياق التطور في تفرد السلطة ، كما يرى مارسيل برلو ، يأخذ الاتجاهات التالية(٣٥) :

---

(32) Marcel prelot; so. po. op. cit. p. 250.

(33) Ibid.

(34) Marce prelot; so. po. op. cit. 250.

(35) Ibid, pp. 251 – 252.

١ـ التمايز :

يتميز الرئيس بوظيفة خاصة به ، وهي وظيفة القيادة ، في حين ينصرف افراد الجماعة الأخرين الذين عهدوا بالسلطة اليه الى الأشغال الثانوية. وبايجاز ، اعتبارا من هذا الوقت يوجد ما نسميه بالتمايز بين الحكام والمحكومين.

وما هو حساس بهذا الشأن هو تاثير عمليات الحرب التي تقوم بها العشائر الأفضل تنظيما ضد العشائر الأخرى. ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ايضا التاثيرات الاقتصادية التي تتوافق مع التاثيرات الحربية ، وعلى الاخص الصيد... لأن صيد الحيوانات الكبيرة يقتضي تكوين جماعات كبيرة وقيادتها بصرامة.

٢ـ التمركز :

يصبح الرئيس مركز تنسيق النشاط الجمعي لأعضاء الجماعات السياسية الذين يرتبطون به ، ويتلقون الأوامر منه ، كما انهم يعرضون عليه رغبتهم وما عندهم من معلومات.

٣ـ التحديد :

يمارس الرئيس سلطانه على جماعة معينة ومحدودة بصورة عامة باطار اقليمي معين.

٤ـ الاتساع :

يسعى الرئيس الى توسيع سلطانه. لأن عدد افراد العشيرة يزداد بصورة طبيعية... وتنشأ روابط اتحاد بين العشائر ، ثم تكون عشائر على نطاق أكبر(قبائل) ، وتعزيز وحدة القبيلة هو في نفس الوقت سبب ونتيجة لزيادة سلطان الرؤساء.

والواقع ان السلطة لا تنفرد حقا الا عندما تزداد حيوية الجماعة وتبرز واعية وخلاقة تجسدها شخصية الزعيم الذي يتصدى الى عوامل الجمود في نفس الوقت الذي يكثف عوامل الحيوية والحركة. وذلك لان كل فكرة جديدة . ومن ثم كل اتجاه الى التطور ، في حياة الجماعة الاجتماعية لا يتحقق مالم يتبناهما أفراد ويقودهم

زعيم لغرض العمل على تنفيذهما. وعليه فان سلطة الفرد او مجموعة في الافراد لا تبرز الا عبر وخلال حركة اجتماعية معينة. فالسلطة لا توجد من الفراغ ، ولا الزعامة بمعزل عن الاخرين. ومن ثم فان كل جماعة او شعب او امة بحاجة دائما الى رجل يفهم ارادتها ويفسرها ويكثفها ثم يقودها نحو اهدافها . ولهذا السبب فان تفرد السلطة لا يحدث باشكال متماثلة في جميع المجتمعات ولا في كل الحقبات. اذ ما دامت مشروطة بالظروف التي تحيط بها فان مظاهرها تاخذ اشكالا مختلفة. ومع ذلك فان هناك عنصرا مشتركا في جميع مظاهر تفرد السلطة ، هو ان الفرد هو محور العملية التاريخية ، يتمتع بمميزات شخصية بارزة ، فهو الرئيس لأنه الأقوى شخصية والا كثر ذكاء والأمضى عزيمة، والاشد اندفاعا ونشاطا بين افراد الجماعة التي يتبنى اهدافها ويترأسها. وفضلا عن ذلك ، ان هيبة الوظيفة التي يقوم بادائها والفكرة التي يسعى الى تحقيقها تتوسطان بين الأوامر التي يصدرها وبين طاعة الافراد له. ومع ذلك فان تفرد السلطة قد يعني في التحليل الاخير اندماجها بشخص من يمارسها ، لأن الرئيس هنا ليس وكيل السلطة ، وانما هو ذاته السلطة ، والعلاقة قائمة بينه وهو يصدر الأوامر من طرف ومن طرف آخر الأفراد الذين يخضعون لهذة الأوامر هي علاقة شخصية مباشرة ، ما دام لايوجد هناك تاسيس للسلطة.

ج ـ محاذير السلطة الفردية :

مهما كانت المميزات الرفيعة التي يتمتع بها الرئيس فان تركز السلطة بين يديه محفوف بكثير من المحاذر كالقسوة وعدم المرونة وتهديد الكرامة الانسانية. وعلى وجة الاجمال نستطيع ان نذكر المحاذير التي تعتور السلطة الفردية كما ياتي :

اولا ـ ان السلطة الفردية لا تقدم تفسيرا مقبولا للسلطة ذاتها.

ثانيا ـ عندما تتعدد الوظائف السياسية التي تقتضيها حياة الجماعة لا يستطيع الرئيس ان يقوم بها كلها على الوجة الاتم ، الأمر الذي يقلل من اتصاله برعاياه ويدفع بهم الى الطاعة المبادئ والافكار بدلا من شخص الرئيس او الزعيم.

ثالثا ـ ان الاخلاص الى شخص الرئيس او الزعيم والخضوع له بدون قيد او شرط هو موقف بدائي ، وكلما تطورت العقلية السياسية لدى الأفراد كلما ادى بهم الى الفصل بين السلطة وبين الشخص الذي يمارسها.

رابعا ـ كلما اصبح الفرد يشعر بذاته وشخصه وكرامته ، كلما تحول عن طاعة الشخص الذي يمارس السلطة واصبح يدين له بولائه لأنه يعيش بمبادئ وافكار يدين هو ذاته بها ، اي أن هذا الفرد يأخذ باحتقار القوة التي يمثلها الرئيس.

خامسا ـ المفروض في الرئيس الذي يمارس السلطة الفردية ان يكرسها لخدمة المصلحة العامة للجماعة ، الا أن الرئيس قد يتمسك بالسلطة لمصلحته الخاصة وبكل وسيلة ممكنة.

سادسا ـ ان السلطة الشخصية لا تعطي اي حل لقضية الشرعية ، فمن الممكن ان نتعرف على الشخص الذي يمارس السلطة الفردية ويسير شؤن الجماعة ، الا اننا نجهل الشخص الذي له حق الرئاسة او الزعامة. ان هذا الحق لا يظهر الا عندما يعرف الشخص الذي يمارسه كيف اكتسبه . غير ان الطريقة التي يمارس بموجبها هذا الحق تثبت انه غير مؤكد. فاذا كان الرئيس قد فرض زعامته بالقوة او اعترف له بها بناء على مميزات شخصية لا تتوافر الا فيه وتختفي باختفائه واذا كانت زعامته موكلة بالانجازات التي يحققها ، وان تقصيره او فشله يؤدي به الى فقدان مركزه ، ففي جميع هذة الاحوال يبدو واضحا ان حق الزعامة كائن في ذات الرئيس ، والا فان القوة بامكانها ان تزيح رئيسا لتنصب اخر اقوى منه .

ان وضع السلطة الفردية على هذا النحو يقلق الزعماء الذين لا يتمسكون بسلطانهم الا بتحكمهم بخصومهم ، والمحكومين ايضا الذين يصبحون ضحايا الصراع على السلطة بين الزعماء ، وحتى اذا ما استطاع الزعيم ان يحافظ على مركزه طيلة حياته فان قضية من يتولى زعامة الجماعة شرعيا تعرض مرة اخرى بعد مماته. وعليه فان وحدة الجماعة غير مستقرة ما دام التعاقب على السلطة لا ينظم بصورة شرعية والتاريخ يدلنا على حوادث كثيرة ادى التنازع على السلطة الى انفراط وتمزق الوحدة الاجتماعية.

جـ ـ المجتمعات المركبة :

اولا ـ الملكيات والامبراطوريات :

لقد تطورت العشيرة الى ملكية استبدادية قائمة على اساس مقدس اطلق عليها تعبير «امبراطورية» . وتعبير امبراطورية هنا لاينطوي على اتساع الاقليم ، وانما على طبيعة السيطرة. فما ان يفرض مجتمع نفسه على مجتمع اخر مجاور له بالقوة ، بحكم كونه منتصرا عليه ، فمن المحتمل ان ينجم عن ذلك امبراطورية (٣٦). وفي هذه المجتمعات السياسية يجسد الرئيس وحدة السلطة الاجتماعية ، فهو المركز الدينامي في العالم ، كما انه مقدس. وباعتباره ملك ـ اله فانه يحكم وفق مشيئته مفسراً لذلك ارادة الالهة او قوى ماوراء الطبيعة . وعندما لايعود يوفق بين افعاله وبين الظواهر الطبيعية فانه يفقد حق الحكم. والمثال التاريخي على ذلك فراعنة مصر القديمة ، اذ كان فرعون ابناً للالهة ، وفي الوقت نفسه انه هو ذاته اله ، فهو وحده يملك الأرض ، وهو الوسيط الوحيد فيما بين البشر وبين الالهة ، كما انه باعتباره ساحراً وكاهناً ، هو دليل البشر في الحياة الدنيوية ، وكذلك في المرور الى الحياة الاخرة (٣٧).

لقد بعث بهذا النوع من المجتمعات السياسية طبيعة المشاكل القائمة انذاك ، التي هي السيطرة على الفيضانات ، والدفاع ضد الغزو الخارجي ، وحكم مناطق شاسعة ، واقامة نصب عامة ضخمة كالأهرامات. لقد كان للامبراطوريات شكل سياسي متميز نسبيا ومتميز ومستقل. والهوة شاسعة بين الحكام والمحكومين ، اذ لم يكن لافراد المجتمع حقوق سياسية... وقد كان الحكام يحاولون قدر الامكان ان يعينوا لاشغال المراكز الادارية اناسا مخلصين لهم وغير مرتبطين سياسيا بجماعات اجتماعية اخرى ، كأنهم مؤهلون لتنفيذ المهام البيروقراطية. ولذلك فقد كان ضباط الجيش يؤخذون من الطبقات السفلى ويرقون عن جدارة ، او يؤخذون من خارج البلاد (من الأجانب). اما المدنيون (البيروقراطيون) فقد يكونوا عبيدا ، وقلما يأتون من الجماعات الاستقراطية التقليدية (٣٨).

(36) Marcel prelot ; so. po.op.cit. p. 252.

(37) pinto – Grawitz. op. cit. p. 150.

(38) Dowse and Hughes, op. cit. p. 100

ثانيا ـ دويلات المدن :

ان تعبير مدينة Cite هنا لا ينطبق على المدينة في الوقت الحاضر. لأن المدينة القديمة لم تكن تعني مكانا للسكن ، وانما مكانا لتجمع القبائل . المكان الذي يمكن ان يكون مأوى من اجل الدفاع المشترك (٣٩). وقد كانت دولة المدينة مظهرا مبكراً للدولة. وانماط هذه الدولة تتنوع ، حتى في المنطقة الجغرافية الواحدة كاليونان ، التي كانت تتراوح فيها النظم السياسية من شبه الديمقراطية المأخوذ بها في اثينا الى الديكتاتورية الصارمة في اسبرطة . غير ان دول المدن سواء وجدت في اليونان او مصر او الهند ، ومع كل تنوعاتها وخصائصها الذاتية كانت تنطوي على سمات مشتركة. فانها جميعا كانت متمركزة حول مدينة قائمة بصورة دائمية ، ولها مجموعة من قواعد الحكم المتطورة. وفي بعض الاحيان حكم ملوك مجموعات من المدن التي استولوا عليها واحتفظوا بها تحت حكمهم. وكانت سلطة دولة المدينة تمتد في اغلب الأحيان الى مسافات شاسعة . غير ان الافراد المقيمين في المدينة نفسها فقط لعبو دوراً يعتمد به في الحكومة(٤٠).

لقد كان ابرز نمط متطور سياسيا لدول المدينة هو ذاك الذي وجد لدى الاغريق والرومان وعلى شواطئ حوض البحر الابيض المتوسط في الالف الاول قبل المسيح ، وفي اوربا في العصر الوسيط وعصر النهضة. اما الانماط الاقل تطورا واقل شأنا فقد وجدت بشكل هيئات اجتماعية لدى البربر في المغرب ، وكانت منسجمة مع شكل شائع الى حد ما في المدن الجمهورية الأقل تطورا ، ولكنها ذات نظام سياسي بارز جدا كما وجدت ايضا انماط مماثلة في مجتمعات بدائية لم تعرف الكتابة بعد(٤١).

ان أبرز سمات هذة النظم انها كانت تأخذ الديمقراطية المباشرة اذ يساهم جميع المواطنين من ناحية المبدأ في مناقشة الأمور العامة وفي اتخاذ القرار ، ومن ثم فلا توجد فيها نظم انتخابية ، ولا برلمانات. وعلى هذا النحو يكون المواطنون (الهيئة

---

(39) Marcel prelot ; so. po. op. cit. p. 253.

(40) C. H. Dillon, CLeiden, P.D. Stewart; Introduction to political Science. Van Nostrand Reinhold Company New Delhi, 1970, pp. 34–35.

(41) Maurice Duverger ; so. de. op. cit p. 390.

العامة للشعب). ومع ذلك فان صفة المواطن لا تنسحب الا على عدد من الافراد ، اما الأخرين ، وعلى الاخص العبيد والاجانب وغيرهم فلا يحق لهم المساهمة في الحياة العامة.

والى جانب (الجمعية العامة للشعب) وجدت هيئتان اخريتان في دولة المدينة الاغريقية والرومانية ، وهما هيئة القضاة وهيئة المجالس. فالقضاة يقومون بضمان توجيه الادارة الحكومية. اما المجلس وظيفته الاشراف والرقابة على اعمال القضاة غير ان دوره الذي الاغريق كان اقل اهمية بالنسبة للجمعية العامة للشعب التي كانت تتمتع بميزات كبيرة في حين ان مجلس الشيوخ في روما كان هو الهيئة المتميزة (٤٢).

والواقع ان الديمقراطية كانت اكثر تميزا في دول المدن الاغريقية منها في روما. لأن دول المدن الاغريقية كانت صغيرة الحجم (٤٣) بحيث يمكن ذلك جميع المواطنين الأحرار من التعرف على الشؤون السياسية المحلية. اما روما فقد استولت على اراضي دول المدن الاخرى ، بحيث لم يعد بوسعها ان تتحمل عبأ ادارة كل اقاليم الامبراطورية ، ولذلك سمحت لشعوب البلدان التي سيطرت عليها بادارة شؤنها الخاصة بها. وكانت الديمقراطية الاغريقية متميزة على الاخص في اثينا ، اذ كان كل المواطنين الذكور يتمتعون بحقوق وامتيازات سياسية. وكانت العناية بالاحداث السياسية وخدمة الدولة يعتبران على قدر كبير من الهيبة للافراد. ولا ريب في انه كانت هناك قلة من الافراد الذين يدركون الأمور السياسية بمستوى عال ، ويجسدون بذلك اعراف الاغريق ومثلهم العليا. غير ان المواطن العادي ايضا كان

---

(42) Ibid, p. 391.

٤٣ لقد كانت (اسبارطة) أكبر دولة مدينة اغريقية من ناحية اتساع اقليمها، ومع ذلك فان مساحتها لم تكن تتجاوز ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، وكانت مساحة كورنيثيا ٨٨٠ كيلومتر مربع واتحاد كان مؤلفا من ١٣ دولة مدينة، وتبلغ مساحة طيبة العضو فيه وحدها ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتتوزع المساحة الباقية على ١٢ دولة مدينة بمعدل ١٣٠ كيلو متر مربع . يراجع :-

Roland Maspetiol; La Socitlc pocitique et le droit.

paris, Editions Montehresttien 1957 p. 43.

اما اعضاء الجمعية العامة للشعب، فكان عددهم قليلا أيضا، في اثينا مثلا لم يكن عددهم يتجاوز ٢٠٠٠ شخص.

يساهم في الجمعيات العامة ويصوت على قراراتها وله حقوق في المحاكم ويتمتع بكل الامتيازات العضوية في المجتمع السياسي.

وفي العصر الوسيط نشات وتطورت دويلات المدن في ايطاليا ، غير انها كانت تختلف عن دويلات المدن القديمة. فانها كانت تنطوي على قيم ومؤسسات النظام الاقطاعي القائم على اساس ارستقراطي او ملكي مع قيم ومؤسسات النظم الغربية الحديثة. وهي تتلائم مع مرحلة الانتقال من المجتمعات القروسطية ، المتميزة بالملكيات الكبيرة القائمة على اساس القنانة (عبودية الارض) ، الى المجتمعات الصناعية والتجارية الحاضرة . وذلك ان نشوء الحرف شبة الصناعية ، والتجارية ، والتجارة الدولية ، وبنمو وتطور المعارف ولدت طبقة برجوازية كانت تناضل ضد سلطة الارستقراطيةوامتيازاتها. ومن ثم اخذت المدن تزداد وتتسع حجما وتتخذ كلها تقريبا تنظيما مستقلا ، ذا طبيعة نصف اوليغارشية ونصف ديمقراطية. وكان يقوم بادارة المدن مجالس ينتخبها البرجوازيون الذين كانت لهم تنظيمات مهنية بصورة عامة. غير ان المدن التي تالفت على هذا النحو كانت تعتمد بصورة عامة على الملك او على سيد الارض الذي قامت في اراضيه ، وهما اللذان سمحا لها بأن تتكون كهيئات اجتماعية(٤٤). وحيث كان نفوذ الملك ضعيفا ولا يوجد الا قلة من الاقطاعيين الكبار فان بعض هذه الكومونات تطورت واستقلت ثم انتظمت بشكل جمهوريات في المدن. وابرز هذة الجمهوريات في ذلك العهد كانت في كل من مدينة فلورنس والبندقية ، اللتين اعتمدتا بصورة رئيسية على المصارف وعلى التجارة وعلى بعض الصناعات. وبناء على ذلك ، كما يعرض ديفرجيه كانت السلطة قائمة على اتفاق ضعيف ومعقد ، وهو اتفاق يعكس جيداً الروابط التي كانت قائمة بين التجار ورجال المال في ذلك العهد ، كما يعكس ايضاً المنازعات الاجتماعية ، اذ كانت الصراعات الطبقية بين النبلاء وبين البرجوازيين ، وبين البرجوازيين وبين الشعب ، تسيطر على الحياة السياسية في جمهوريات المدن الايطالية(٤٥)

44. Maurice Duverger; Sociologie de...op cit. p. 392.

45 Ibid,. p. 393.

ثالثاً ـ النظام الاقطاعي :

ان النظام الاجتماعي والسياسي الذي عرف باسم النظام الاقطاعي ، نشأ وتطور في اوربا خلال مدة الامبراطورية الرومانية وبعد انحلالها . وكان الاقطاع ينطوي على تركيب معقد من الواجبات والالتزامات بين الافراد على نحو تصاعدي ومتدرج ، وذلك اعتبارا من قن الارض الى الملك . وكل فرد يقسم يمين الاخلاص لمن هو اعلى منه . ونظام الولاء يجرى عادة من قن الارض الى الفارس ، ثم الى البارون ، ثم الى الدوق ، واخيرا الى الملك . وكل من هو اعلى يلتزم بحماية اولئك الذين اقسموا على الولاء له . وهكذا كان المجتمع بأسره منظما على نحو بين ، ويعرف كل شخص مكانه في سلم التدرج الاجتماعي . وعلى اى حال من الاحوال فان النظام الاقطاعي ولد مجتمعا غير متمركز واعاق تكون حكومات مركزية قوية ، لانه لم يكن بوسع الملك ان يعتمد على اسناد مواطنيه اياه ، وانما الاعتماد فقط على الدوقات والبارونات . فات رفضوا اسناده ، كما حدث في بعض الاحيان ، ضعفت سلطة الملك . وحتى في القرن السادس عشر لم يكن الانتقال من الاقطاع الى الدولة لقومية قد تم بصورة كاملة في اوربا . وقد كانت بريطانيا متقدمة في هذا المجال على غيرها من الاقطار . مع انها تستطيع ان تحقق دمج الاسكتلنيين والايرلنديين في المجتمع البريطاني . وكانت المانيا ما تزال منقسمة الى امارات تتنازع فيما بينها . ومع ان فرنسا كانت انذاك قد حققت بعض الاستقرار بواسطة ملوكها الاوائل ، غير ان الوضع الاقطاعي لكثير من النبلاء الفرنسيين كان مايزال قويا[٤٦] . لقد ظل النظام الاقطاعي قائما في المغرب حتى الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . غير انه وجد ايضا في اقطار اخرى من العالم ، كالنظام الاقطاعي البيزنطي والنظام الاقطاعي الافريقي في مراكش واثيوبيا اللذين استمرا حتى القرن العشرين ، كما وجدت نظم اقطاعية في الشرق الاقصى ، مثل النظام الاقطاعي الياباني حتى عام ١٨٦٧ ، والنظام الاقطاعي الصيني ، ان النظم الاقطاعية غير الغربية هي التي اعطت الامبراطوريات الاقطاعية : آلانكا ، المنغول ، اليابان ، اثيوبيا[٤٧] .

تبدو السلطة الفردية في النظام الاقطاعي على نحو واضح . فولاء الافراد لايذهب بالدرجة الاولى الى الوحدة الاجتماعية التي يمثلها وانما الى شخص السيد الاقطاعي .

46. C. H. Dillon et al. op. cit. p. 35.

47. Marcel prelot, So. Po. op. cit. p. 255 .

فالسلطة تندمج في شخصه . والعلاقة بينه وبين الافراد الذين يعيشون في ظل النظام الاقطاعي ، هي علاقة سيد بمسود ، قوى بضعيف ، والاخلاص ليس لفكرة مجرد وانما لشخص السيد الاقطاعي ذاته الذى تتجسد فيه السلطة ، «في الاصل لم يوجد غير قوة مادية للسيطرة لا تتجاوز حدود الواقعة السياسية . وكانت هذه القوة تحتكر القسر . اذ يضمن الملك سلطته بالقضاء على من يقف بوجه اعماله ، او ان يلحقهم به . ومع ذلك فانه لايستخدم القوة بصورة مطلقة لأجل مصلحته الخاصة ، وانما ايضا يتدخل عندما تمس مصالح الاخرين. وكان ذلك لابد منه، والا فلن يجد رعاياه مصلحة في قبول اتباعهم له. وبما ان الملك هو الذي يحقق العدل بالنسبة للجميع فقد اكتسب مركزاً معنويا مختلفا جداً عن المركز الذي كان يشغله لأجل مصلحة الخاصة. ان تطبيق القسر الذى مارسه الامير لغرض منع الحرب فيما بين الافراد اصبح مقترنا بالشعور بالواجب . وبدا العنف بهذه الصورة وكانه منظم بناء على اقتضاء معنوى ، وفي اثناء ممارسته اخذت الفضائل الاخلاقية تتغلغل فيه »(٤٨) . ومن ثم فان » ملكية الارض وولاء الامراء هما اللذان يبعثان الى الوجود السلطة السياسية . والسلطة قابلة التحويل ، فيمكن نقلها بين الاحياء من شخص الى آخر ، كما يمكن ان تنتقل بالتعاقب من شخص توفى الى شخص على قيد الحياة . ويجوز مقاسمتها ، مثل الارض التي تسندها . واللذين يخدمون السيد الاقطاعي هم في خدمته، شخصياً وليس في خدمة الجماعة»(٤٩) والواقع ان الاساس الذى يقوم عليه النظام الاقطاعي هو ملكية السيد الاقطاعي للارض ، اما الفلاحون (اى اقنان الارض) فيرتبطون بالارض وعبرها بالسيد الاقطاعي ومع ان اقنان الارض ليسوا مواطنين بالمعنى الحديث للتعبير ، الا انهم ليسوا ايضا عبيدا ، فانهم يختلفون عن هولاء الآخرين بكونهم ليسوا ملكا خاصا للاقطاعي ... لانه اذا كان بوسع السيد الاقطاعي شراء قن الارض وضربه وبيعه ، فانه ليس له الحق في قتله . ومن جهة اخرى ، كان لقن الارض وللحرفي الحق في ان يمتلكا ادوات الانتاج وان يستثمراها . فبمقارنتهم بالعبيد، كان اقنان الارض يرون من مصلحتهم رفع انتاجية العمل ، لانهم كانوا يعملون لانفسهم جزءا من الوقت(٥٠) . ان هذا الجانب من الحياة في داخل النظام الاقطاعي هو

48. Ibid, p. 256.

49Pinto- Grawitz, op. cit. p. 151.

٥٠ بودو ستينبك و سبيركين : المادية التاريخية . بغداد. منشورات دار الفارابي. د. ت. ص ٤٠ .

الذى كون رحم المجتمع البرجوازى الصناعي الذي تطور فقوض النظام الاقطاعي وسلطته .

رابعاً - نشوء السلطة في الدولة :

ان الشكل الحديث لتنظيم المجتمعات السياسية هو الدولة التي ولدت تدريجيا في اوربا الغربية في اعقاب انهيار النظام الاقطاعي ونشوء وتطور المجتمعات القومية ، وذلك خلال فترة القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر . وكان ظهورها يعبر عن التحولات الجذرية التي تمت في المجتمع الذى كان يسيطر عليه حتى ذلك العهد النظام الاقطاعي . وفي هذه الفترة اخذت كلمة (دولة) معنى المجتمع السياسي الذى كان قائما في ايطاليا في عصر النهضة اولا ، ومن ثم في كل من انكلترا وفرنسا في اواسط القرن السادس عشر . ان هذه الكلمة الجديدة (الدولة) عبرت عن حقيقة جديدة[٥١] فقد نشأت في هذه الفترة التاريخية المدن الكبرى ، وتبع ذلك نمو وتطور المجتمعات المدنية بمشاكلها العديدة الى جانب المجتمع الاقطاعي الذى كان سائدا عهدئذ . وقد سهلت الاستحداثات التقنية والاقتصادية حركة الاموال والاشخاص ، ونشأت ايضا المصارف وبعض الصناعات الهامة . كل هذه التطورات دفعت الى الوجود مشاكل وعلاقات جديدة لم يعرفها النظام الاقطاعي المنغلق على نفسه ، وكان من بين هذه المشاكل المتنوعة «مشكلة السياسة» ، اذ طرحت على بساط البحث قضايا طبيعة السلطة وشرعيتها وحدوها[٥٢] .

لقد بعثرت الثورة الصناعية المجتمع الاقطاعي وبعثت الى الوجود بقوى جديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية . هذه القوى وجدت محور حركتها في المجتمع القومي الذى هو عاصمة الدولة . وبدلا من سلطات اسياد النظم الاقطاعية المنهارة تركزت سلطة واحدة للمجتمع القومي الجديد الذى كان في طور النمو والتطور هي سلطة الملك ، رئيس الدولة ، القائمة على اساس مفهوم (السيادة) . ان تطور المجموعات البشرية القومية قد ساهم على وجه التاكيد في تمييز وابراز معالم السلطة السياسية غير ان هذا التطور كان مرتبطا بالتحولات التقنية والاقتصادية والحضارية .

---

(51) pinto– Grawitz, op. cit. p. 151.

(52) Gaston Bouthoul ; so. de po. op. cit. p, 25.

ولايمكن نكران ان الحكام عملوا على فصل السلطة السياسية عن سلطتهم الدينية والتقنية . وقد بدا ذلك في الوقت الذى وجدت فيه مراكز سلطة تقنية واقتصادية ، وفي نفس الوقت ضعفت فعالية السلطة المقدسة .. وقد فجر الاقتصاد النقدى التبادلي الأطر الاقطاعية ، ولم يكن يتلائم مع تشرذم السلطة . ولكي يتطور كان بحاجة الى تركز ووحدة واستقرار السلطة السياسية(٥٣) وقد تجسد ذلك في شخص الملك ، او بعبارة اخرى جسد الملك بشخصه سلطة الدولة . وكانت السلطة الملكية تختلط بالابوية بحيث تبدو كأنها لاتختلف الا قليلا عن سلطة الآباء على ابنائهم ، او سلطة رجال على رعاياهم . ومع ذلك فان هذه الملكيات لم تكن تتمتع بسلطة مطلقة ، اذ ظلت الجماعات الاولية التقليدية كالعائلة والمجتمعات الخاصة والطوائف المهنية الخ ... تحتفظ لنفسها بسلطة في ادارة شؤنها الخاصة بها . اى الى جانب سلطة الملك كانت هناك عدة مراكز سلطة في المجتمع(٥٤) .وشهد القرن الثامن عشر تطورا نوعيا حاسما في هذا الاتجاه ، فان تمركز سلطة الدولة مجسدة في شخص الملك ، كان يعني انهيار السلطات المحلية ، وتعزيز مركز الدولة كان يعني نشوء المجتمع القومي على جميع المستويات ، اى على صعيد نشوء الاقتصاد الوطني ، وظهور فكرة المواطن ، وسيادة القانون ، والمؤسسات الوطنية والقومية . غير ان كل هذه التطورات التي كانت تدفع نحو تلاحم واندماج العناصر التي تكون المجتمع القومي حملت معها في الوقت نفسه عناصر التضاد مع السلطة الفردية . اذ ان تطور الوعي لدى المواطنين واتساع افقهم الفكرى غير من نظرتهم الى السلطة الفردية ، فاخذوا يرون فيها مجرد ظاهرة قوة ولايمكن التسليم بكونها منفصلة عن النشاطات السياسية التي يقومون هم بها . ففضلا عن ان المجتمع الوطنى (او القومي) دفع الى تقدم القانون باعتباره نظام قواعد كاملة ، كما دفعت الفكرة الوطنية بفكرة المصلحة العامة ، والاهداف التي يتوخاها المجتمع من وراء تحقيق المصلحة . وبخط مواز لذلك ان تلاحم واندماج المجتمع الوطني (القومي) زاد في عمق واتساع الشئون التي يجب ان تتدخل فيها السلطة المركزية ، الامر الذى كشف عن ضعف السلطة الملكية الفردية في الوصول الى كل قطاعات المجتمع ، ومن ثم الى ضعف وتفكيك العلاقات بين رئيس الدولة وبين

(53) pinto–Grawitz, po. cit. p. 169.

(54) R. A. Nisbett, op. cit. pp. 180 and after.

رعاياه ، وعندئذ بدت بوادر تأسيس السلطة ، اى اقامتها على مبادئ وقواعد قونونية ، تؤطر سير عمل الدولة ، وتحل مشكلة التعاقب على السلطة بصورة منتظمة بعد ايجاد مبررات شرعيتها . بعض المجتمعات استطاعت العبور الى تأسيس السلطة بصورة تدريجية وسلميا ، كما هو الحال في انكلتر ، في حين ان بعضها الآخر حقق ذلك عن طريق ثورة دامية كما هو الحال مع الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ .

ان دولة المؤسسات تتطلب قبل كل شيء تحقيق الاستقرار السياسي الذى يمر عبر قناعة المواطنين بان المؤسسات تؤطر النشاطات المختلفة وتحركها بطريقة طبيعة ، وتنسجم من ثم قرارات السلطة مع اهداف المصلحة العامة . او بالاحرى ، ان الحياة العامة تمر عبر المؤسسات بدون تشنجات على درجة عالية من العنف تؤدى الى تقويضها . وفي الواقع استطاعت بعض الدول ان تحقق ذلك عبر مسيرة طويلة في تاريخها كبريطانيا والسويد والنرويج واستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان نسبيا ، في حين عجزت دول اخرى عن تحقيق استقرار مؤسساتها كفرنسا والمانيا وايطاليا وبولونيا وفلندا واسبانيا والبرتغال وغيرها . فمع ان هذه الدول الاخيرة حققت وحدتها الوطنية ، ووضعت قدمها على طريق تأسيس السلطة ، الا انها عجزت عن احتواء التشنجات السياسية العنيفة والسيطرة عليها ، الامر الذى طرح من جديد مشكلة شرعية السلطة ذاتها ، من خلال صراع عنيف بين القوى السياسية المختلفة ، برزت في اعقابه ديكتاتوريات فردية(٥٥) .

---

(٥٥) نذكر من ذلك على سبيل المثال : ديكتاتورية نابليون بونابرت ولويس فيليب والجنرال بولانجيه في فرنسا ، وبسمارك وهتلر في المانيا وموسوليني في ايطاليا ، والجنرال بريمو دوريفيرا والجنرال فرانكو في اسبانيا ، وسالازار وغايتانو في البرتغال ، والجنرال بلسودسكي في فنلندا وغيرهم .

الفصل الثالث

الثقافة السياسية

ان عالم السياسة ليس مجموعة من الوقائع والمواقف وانماط من السلوك التي يمكن مراقبتها في الواقع فحسب ، وانما هو ايضا مجموعة من القيم ، اي افكار ومبادىء ومفاهيم ومعتقدات ونظريات وايديولوجيات وصيغ من التفكير والسلوك . وعليه فلا يمكن دراسة الظواهر السياسية ، المؤسسة منها وغير المؤسسة ، دون ان نأخذ بنظر الاعتبار القيم التي تشخصها . كما يجب ان تؤخذ القيم بمعرض الموقف الذي تكشف عنه ، ومن هذه الناحية هي وقائع اجتماعية ايضا . ومن ثم يجب الا تؤخذ القيمة عند ارتباطها بظاهرة ما او بنظام معين ، كما هي في جوهرها فحسب ، وانما ايضا عبر تأثيرها وتحريكها الافراد والجماعات التي يتبنونها .

وبعد ،ماهي الثقافة السياسية اذا؟

١ ـ مفهوم الثقافة السياسية :

لقد كان مفهوم الثقافة السياسية موضع نقاش شديد بين علماء السياسة خلال العقدين الاخيرين من السنين ، وقد كان ايضا من اكثر المفاهيم المختلف عليها بين علماء الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس . وفي هذا الشأن يذكر سيدني فيربا : «نحن نعرف ان علماء الانثروبولوجيا يستخدمون عبارة ثقافة بطرق مختلفة ،واننا عندما ندخلها في قاموس علم الاجتماع السياسي ، فاننا نجازف بان نجلب اليه كل جوانب الغموض فيها ، ولكن نجلب كذلك مزاياها » .(١)

والواقع ان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة ، رغم ان جذوره البعيدة تمتد الى فلاسفة الاغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية ،اي الثقافة السياسية مأخوذة من زاوية التمسك بالقيم الديمقراطية . ويعود الفضل في ظهور المفهوم بالدرجة الاولى الى المدرسة السلوكية التي بذلت جهدا كبيرا لصياغته وتطويره بهدف تفسير جوانب كثيرة من النظم السياسية ، وبخاصة غابرييل الموند وسيدني فيربا ولوسيان باي . وفي مطلع ظهور المفهوم انصبت الجهود على استجزاء (الثقافة السياسية) باعتبارها تتعلق بالظواهر السياسية فحسب ، فهي قطاعية ، ومستقلة ، ويمكن ان تقوم الى جانب

(1) gabriel Almond and sydney Verba; Civic Culture. Frinceton University press, 1 , 1963.

كل من (الثقافة الاقتصادية) او (الثقافة الدينية) ، اي ثقافة خالصة بوسعها ان تعزل التوجهات السياسية للافراد[٢]. اما لوسيان باي فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على اساس انه « التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الافراد الذي يكونونه.[٣]

وقد افرد سيدنى فيربا مكانا متميزا للمعتقدات السياسية التي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين ، هذه التفاعلات التي قلما توجد في النظم التقليدية ، والتي يجب ان يكون لها بنية عند اجراء عملية التحديث السياسي فيها .[٤]

وبهذا المعنى انفرطت (الثقافة السياسية) عن (الثقافة) في مفهوم علم الاجتماع الذي يعرضها عامة وشاملة وتنصب على المجتمع بكليته ، وما الثقافة السياسية الا الجوانب السياسية من الثقافة باعتبار انها هي ذاتها تكون تركيبا منظما . وبعبارة اخرى أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين ، غير انها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية .[٥] .

والواقع لقد انسلخ مفهوم الثقافة السياسية عن علم الانثروبولوجيا[٦] ، وكذلك عن علم الاجتماع[٧] ،وبرز بشكل واضح في تيار المدرسة التنموية developmentalist الذي ظهر في مطلع العقد السادس من هذا القرن ، وذلك كاحد العناصر الاساسية لتميز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم التقليدية الى النظم الحديثة . ولم يكن الاخذ بمفهوم الثقافة سهلا على عالم السياسة ولا في دراسة السلوك السياسي، لان مفهوم الثقافة السياسية ، كان يصطدم بمفاهيم اخرى اكثر رسوخاً واوسع انتشار ،كالايدبولوجية ، والمشروعية ، والاتفاق ،والمساهمة وغيرها .

ان الطروحات السابقة عن الثقافة السياسية تستقى في الواقع من فرضيات التنمية السياسية التي سادت في سنوات الستين التي تعرض أن المجتمعات تتطور بواسطة عملية

---

2. gabriel Almond and sydney Verba, The Civic Culture, op. cit. p. 31.

3. Lucian pye; Introduction, in Lucian pye and Sydney Ferba, political culture and political development princeton, princeton University press, 1965, p. 8.

4. Sydney Verba, Comparative political Culture, in Lucian pye and sydney Verba, op. cit. pp. 518–519.

5. Maurice Duverger, So. po. op. cit. p. 121.

6. Bernard Badie, Culture et politique,

7. Ibid. pp. 19–42.

تطور سياسي ينحو الى رفع مستوى مساهمة الشعب بالشؤون العامة ، والى تعزيز قدرات النظام السياسي وتمايزه عن النظم الاخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الديني والنظام الاخلاقي وغيرها .

وعليه فان سياق تطور كل مجتمع يتجه الى الاقتراب من نموذج ثقافي واحد يتسم بالعقلانية والعلمانية ، ويعكس مستوى عاليا من اجماع الافراد ،وفي الوقت نفسه يعكس ازدهار القيم الديمقراطية في المجتمع . وقد استقى غابرييل الموند عناصر مفهومه عن (الثقافة المدنية) من مصادر عدة ، فعن فلاسفة الاغريق وكذلك مونتسكيو مفهوم (فضيلة المواطنين) ،وعن روسو استقى فكرة التربية التي تصوغ الاداب العامة ، والتقاليد، والاراء لدى المواطنين ، وعن الكسيس دو توكفيل استعار فكرة الاعتدال في الاهواء والشهوات .(٨)

وكانت هذه الفرضية هي اساس فكرة كون كل ثقافة تقليدية بوسعها ان تسهل انتقال المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث . وفضلا عن ذلك ان هناك ثقافات ديمقراطية بحكم طبيعتها، كما هو الحال مع الثقافة البريطانية ، والثقافة اليابانية ، في حين ان هناك ثقافات اخرى تقليدية تهيئ لقيام نظم الاستبداد والطغيان ، كالثقافة المكسيكية التقليدية والثقافة الاثيوبية التقليدية .

وعليه فان (الثقافات الضعيفة) يجب ان تأخذ بعض العناصر من الثقافات القوية، لكي تنمو وتتطور هي ذاتها ، وتبعا لذلك تتطور المجتمعات التي تتواجد فيها ،ومن ثم تهيء الظروف الملائمة لتطور النظام السياسي .

تقييم هذا المفهوم: ان مفهوم الثقافة السياسية كما عرضه غابرييل الموند وسيدني فربا ولوسيان باي تعرض الى انتقادات جمة، وجاءت من جهات مختلفة، نذكر اهم هذه الانتقاد فيما يلي.

- ان فصل (الثقافة السياسية) عن الثقافات الاخرى القطاعية يفرط بالعلاقات التي تربط المواضيع السياسية بالمواضيع الاخرى كالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والدينية، اي بعبارة أخرى يحرم السياسة من ابعادها الاجتماعية ويحصرها في نطاق ضيق.
- ان مفهوم الثقافة السياسية على النحو المذكور يتخذ طبيعة تجريبية بالغة لانه يتوجه

8. gabriel Almond; The Intllectual history of Civic Culture Concept, in, Almond and Verna (eds.), The Civic Calture revisited, Boston, Littlr, Brown, 1980, pp. 4 and sqq.

الى « المعتقدات التجريبية، والرموز المعبرة، والقيم التي تعين الاوضاع التي يجرى فيها العمل السياسي » على حد قول سيدني، فيربا.(٩) ومن فان هذا المفهوم للثقافة السياسية ينحو الى جعل السياسة مجرد واقعة سلوكية فردية: لانه لايتقصى اسباب العمل السياسي ولا اهدافه، وانما صيغه التي يمكن مراقبتها وتلمسها في الواقع.

- ان تاكيد سيدني فربا على العناصر الادراكية والعاطفية والتقيمية التي تكون الاتجاهات السياسية لمجموعات الافراد يرتبط بمفهوم قطاعية السياسية وانعزالها عن القطاعات الاخرى، ومن هذه الناحية ياتي كل الغموض الذي يحيط بمفهوم الثقافة السياسية على النحو المذكور.(١٠)

- ان مفهوم غابربيل الموند وسيدني فربا عن الثقافة السياسية ينحو الى بيان سلوك المواطنين في الديمقراطيات الغربية ويهدف تنظيمه وتفسيره لكي يتلائم مع الاتجاهات المطلوبة. وذلك يؤدي الى مضامين عديدة. لان الثقافة المدنية قبل كل شئ تمتزج بمجموعة من السلوكيات الفردية ازاء الديمقراطية والتي تكشف عنها التحقيقات التي تجرى لاستطلاع الرأي العام. ومن ثم فان مفهوم الثقافة السياسية على هذا النحو لايدع اي مكان للمؤسسات ولا يأخذ بنظر الاعتبار تأثير التفاعلات الاجتماعية باعتبارها انعكاسات خالصة للسلوكيات الفردية.(١١)

ومن ثم فان هذا المفهوم للثقافة السياسية ينحو الى جعل السياسة مجرد واقعة سلوكية فردية ؛ لأنه لايتقصى اسباب العمل السياسي ولا اهدافه ، وانما صيغه التي يمكن مراقبتها وتلمسها في الواقع .

- يعرض غابربيل الموند وسيدني فربا (الثقافة المدنية) بشكل انظومة من السلوكيات التي يمكن مراقبتها وذلك في مجتمعات معينة، هي المجتمعات الغربية المعروفة عنها انها اكثر من غيرها استقرارا، واكثر (ديمقراطية) وبذلك فانها يدعيان بانها يتجاوزان البناءات القاعدية (او السننية) الخاصة بالنظرية التقليدية للديمقراطية لكي يعرضا نظرية تجريبية

9. Sydney Verba, Camparative political Calture, op. cit. p. 513.

10. Bernard Badie, op. cit. p. 45.

11 Ibid. P 46.

تعطي نتائج موضوعية في البحث. غير ان هذا المسعى قبل كل شيء لم يقدم الينا اي دليل على الرابطة التي تجمع مابين السلوكيات الفردية، وعلى انطلاق المؤسسات الديمقراطية واستقرارها التي تتعلق بها السلوكيات الفردية. وفضلا عن ذلك ان نموذج الديمقراطية المطلوب هنا هو الديمقراطية الليبرالية التمثيلية (البرلمانية) التي تزدهر في وسط ثقافة تجمع بين الاختلاف والمساهمة.(١٢)

- ان الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث الديمقراطي، يتطلب تطوير الثقافة التقليدية الى عقلانية وعلمانية، وذلك لايتحقق، الا باستخدام القوة للقضاء على المقاومة التي تعيق حركة التقدم، الامر الذي يعني تعزيز النظام السياسي السلطوي، ويعني كذلك تمايز ثقافة النخبة الحاكمة عن ثقافة الجماهير، وكل ذلك يتناقض مع هدف المدرسة السلوكية، وهو الوصول بالمجتمعات المتخلفة الى النموذج الامثل للحكم الذي هو الديمقراطية الغربية التمثيلية على حد تعبيرها.

وازاء هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت الى المدرسة السلوكية بمعرض مفهوم الثقافة السياسية تراجع انصارها، وبخاصة غابرييل الموند وسيدني فربا عن الكثير من الاراء التي سبق لهم ان طرحوها في خلال سنوات الستين.(١٣)

وفي الواقع يمكن تعريف الثقافة السياسية، حسب المستوى الذي نريد فيه دراسة الحياة السياسية، بطريقتين، هما مستوى الفرد ومستوى النظام كما يلي:

أ - مستوى الفرد عندما نركز اهتمامنا على الفرد، فان بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية (بسيكولوجية) في جوهرها. وينصب ذلك على كل الطرق الهامة التي يتوجه الفرد ذاتياً نحو العناصر الاساسية في نظامه السياسي.(١٤) او كما يقول ستيفن لـ . وسبي: تؤخذ الثقافة السياسية على انها توجه، اي طريقة في النظر الى الاشياء، اما عامة في طبيعتها،

---

12. Bernard Badie, op. cit. pp. 46–47.

13. gabriel A. Almond and Sydney Verba (eds.), The Civic Culture revised, Boston, Litte, Brown, 1980.

14. Lucian W. Pye and Sydney Verba, political Culture and political derlopment, op. cit. p. 7.

او مركزة على جانب محدد مما يحيط بالمرء. ومجموع وجهات النظر هذه التي تتجاوز تغطية الاتجاهات والاراء الفردية، تساعد الفرد على تاكيد وتقييم الدوافع التي تتأتى من العالم الذي حوله. ومن ثم يصبح نمط معين من مجموع التوجهات السياسية ثقافة سياسية.(١٥).

وعلية فان دراسة الثقافة السياسية تثير البعد البسيكولوجي في حياة الفرد المدنية اذ نريد ان نعرف ماذا يشعر الفرد ، وكيف يفكر بالرموز، والمؤسسات، والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه، وكيف يستجيب لها من ناحية، ومن ناحية اخرى ماهي الروابط بينه وبين المقومات الاساسية لنظامه السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه.(١٦).

ب ـ مستوى النظام :

ويطرح التعريف الثاني للثقافة السياسية على مستوى النظام وبعبارة أخرى موقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم فيه والعناصر الاساسية التي تتكون منها. ويعني الباحث في هذا الشأن بكيفية تقييم اوسع الجماهير من المواطنين مؤسساتهم السياسية الرسمية ، والشعبية. فالثقافة السياسية هنا تؤخذ على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الافراد ضمن النظام قائمة على اساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة الى المؤسسات السياسية. وعندما يبحث امر الثقافة السياسية ، فانها تؤخذ عادة على انها تدل على تلك التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي ماخوذاً بكليته(١٧).

وعليه فان بؤرة الدراسات حول (الثقافة السياسية) لا تتعلق بالبنية السياسية الشكلية منها وغير الشكلية ، وكذلك الحكومات والاحزاب وجماعات الضغط وغيرها ، او بالنمط الراهن للسلوك السياسي في مجتمع معين ، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب ازاء

15 Stephen L. wasby, political sciece, The discipline and its dimensions, scientfic Book Agency, Calautta-1, 1972, p. 313.

16. Walter A. Rosenbaum, political culture, London, Thoomas Nelson,, 1975, p. 4.

17. walter A. Rosenbaum, op. cit. p.4.

تلك البنى والمؤسسات ... هذة المعتقدات ذات طبيعة مختلفة ، فقد تكون تأملية حول حالة الحياة السياسية او قيماً متعلقه باهداف مرجوة بالحياة السياسية ، او مواقف ازاء حالة محسوسة للنظام(١٨).

والواقع ان مفهوم الثقافة السياسية كما طرحه غابريبل الموند وسدني فربا اللذان قاما باول دراسة يعتد بها حول الثقافة السياسية عام ١٩٦٥(١٩) كان مرتبطا ارتباطاً وثيقا بالمذهب السلوكي الذي كان سائدا انذاك ، والذي كان يركز بشكل خاص على اتجاهات ومواقف الافراد السياسية. وعلى حد قولهما « ان الثقافه السياسية تدل بوجه خاص على التوجهات السياسيه ازاء النظام السياسي واجزائه المختلفه، وتدل كذلك على الاتجاهات ازاء الدور الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي(٢٠) غير ان النشاطات السياسية الفردية تنصب في التحليل الاخير في النظام السياسي. وعلى حد قول سدني فربا « وبهذا التطور يمكن أن تمثل الثقافة السياسية عنصر سيطرة واشراف النظام السياسي... فالدستور الجديد في مجتمع معين يأخذ شكلا مختلفا تماما عن الشكل الذي يتخذه في مجتمع اخر. وعلى نفس النحو ، ان الايديولوجية تتأثر بمحيطها الثقافي الذي ادخلت فيه. والتاريخ مليء بالشواهد على دساتير لم تطبق كما اراد مشرعوها ، وذلك ببساطة لأن تطبيقها اعترضه ثقافه سياسية خاصة. كما ان التأريخ يفيض بامثلة على تكييف ايديولوجيات وفقا لثقافات الامم التي ادخلت فيها (٢١). ومن ثم اذا كانت المدرسة السلوكية تفسر المظاهر السياسية على مستوى الأفراد ، فان الأمر آل بها فيما بعد الى تفسير سبب استمرار النظم السياسية في بعض الاقطار وعدم استقرار الحياة السياسية في اقطار اخرى. وهذه الناحية هي التي دفعت بعض الباحثين الى الربط مابين الثقافة السياسية للافراد والجماعات وبين مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم السياسية التقليدية الى النظم السياسية الحديثة.

وكما يلاحظ ان الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم ، والمعتقدات ، والعواطف السياسية المسيطرة في امة وفي وقت معين. وحيث ان التصورات تنبعث منها

---

18. Dowse and Hugbes, op. cit. p. 227.

19. gabriel Almond and sydney Verba, The Civic Culture, op. cit.

20. I bid. 12.

21. Sydney Verba; Compartive politial Culture, op. cit. p. 517.

، كما انهـا تتحكم في الاتجـاهــات ، وتنظم صيـغ التزام الافراد ، فهي اذا عنصر كبير في العمل السياسي، اذ تنظم التبادل السياسي ، وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحيـاة العامة ، كما تعين ايضا واجبات الاشخاص الذين يمثلون الـدولـة .(٢٢) وبهـذا النحو فـان مفهوم السياسـة يقوم بـدور الـوصـل بين المستوى الخـاص ، الـذي هـو مستوى الافراد والجماعـات وبين المستوى العـام الـذي هو مستوى النظـام السيـاسي. ومن ثم فـان دراسـة الثقافـة السيـاسيـة تثير مشكلـة الربـط مـا بين دراسـات السلوك السيـاسي الفردي، وبين تكوين النظم السياسيـة بكليتها ، او الوحـدات الفرعيـة الكبرى فيهـا. ومفهوم الثقـافـة السياسية بكليتها ، ومفهوم الثقافـة السيـاسيـة يطرح ايضـا الصلـة الثقـافيـة بين السلوك الفردي وبين بقاء وتشكيل النظم السياسية بحكم ربطه بين ما هو عـام وخـاص في المجتمع. وبهـذا الشـأن يعرض كثير من البـاحثين ان مقومـات الثقـافـة السيـاسيـة الاسـاسيـة اي توجهات الافراد لها تأثير قوي على تكوين كل النظم السياسية ، ولذلك فيمكن ان تربـط الاتجاهات الفردية بالنظام السياسي الذي يعيشون في كنفه.(٢٣)

٢ـ بواعث الاهتمام بالثقافة السياسية :

قبل ان يطرح مفهوم الثقافة السياسية كان كثير من مواضيعها الحاليـة تـدرس ضمن مواضع اخرى ، كالايـديولوجيـة السيـاسيـة ، والطـابع الوطني ، والروح الجمـاعيـة ، وعلم النفس الجمـاعي وغيرهـا. الا ان الانعطـاف الحـاسم في ظهور المفهوم ، وبروز الـدراسـات العديدة الخاصة به ، حـدث بصورة واضحـة في سنوات الستين. وقـد كانت دوافع الاهتمام بالثقافة السياسية عديدة ومتنوعة ، اهمها العنف السياسي الـذي اجتـاح كثيرا من اقطـار العالم المتقـدمـة منهـا والنـاميـة ، كـذلـك مشـاكل بنـاء الأمـة وتحقيق الوحـدة الوطنيـة في الاقطار الى استقلت حديثا بعد ان مزقت اوصالهـا السيطرة الاستعمـاريـة زمنـاً طويلا وفضلا عن ذلك تيسر منهجيات، البحث الميداني وتطورهـا ، هـذة المنهجيـات التي تقـدم امكانيات واسعة ومفيدة لفهم اثر الثقافة السياسية على السلوك السيـاسي وعلى المؤسسـات السياسية.

22. Mattei Dogan et Donminique pelassy, sociologie politique comparative, paris, Economica, 1982, p. 59.

23. Walter A Rosenbaum, op. cit, p. 12.

وقد كان منطلق دراسة الثقافة السياسية هو الدراسة المقارنة والميدانية التي قام بها كل من غابرييل الموند وسدني فربا خلال فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ في خمسة اقطار متباينة نسبيا من ناحية الثقافات السائدة فيها ، وهي الولايات المتحدة ، وبريطانيا، والمانيا ، وايطاليا ، والمكسيك والتي انطوى عليها كتابها (الثقافة المدنية ، الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس امم) المشار الية سابقا. وقد كان هدف المؤلفين واضحا منذ بداية القيام بالدراسة ، وهو الربط ما بين الثقافة السياسية وبين التمسك بالنظام الديمقراطي الغربي. وبعبارة اخرى كان المؤلفان ينطلقان من ان النظام الديمقراطي الغربي وبخاصة النظام البريطاني هو النظام الامثل للحكم ، ثم يشرعان بعد ذلك بالبحث عن العوامل التي تدفع الى التمسك بالديمقراطية ، كذلك العوامل التي تعمق تطور الديمقراطية او التمسك بها. وكانا يسعيان للبحث عن تلك العوامل في الاقطار موضوع البحث. وبمعرض ذلك يلاحظ الاستاذ موريس ديفرجية ان المؤلفين :« ... يبحثان اذا عما يطور (الفضيلة المدنية) الغالية لدى فلاسفة الاغريق. وموضوع دراستهم ليس الثقافة السياسية ، وانما الثقافة المدنية ، اي الثقافة السياسية محكوما عليها وفقا للقيم الديمقراطية. ومن الواضح ان الموند وفربا يفترضان منذ البداية ان الولايات المتحدة وبريطانيا تضمنان بصورة ملائمة سير عمل الديمقراطية ، اذ تمتلكان ثقافة مدنية جيدة ، في حين ان الاقطار الثلاثة الاخرى اقل شأناً منها.(٢٤)

ومن البديهي القول ان منهجية المؤلفين المذكورين تجعل كل نظام سياسي اخر لا يجسد الديمقراطية كمثل اعلى او كاسلوب في الحكم. وكما يبدو ان المؤلفين يطرحان صيغة واحدة للديمقراطية ، هي الديمقراطية الغربية ، القائمة على تعدد الاحزاب والمنافسة فيما بينها ، و الانتخابات وحرية الصحافة ، وغير ذلك من اجراءات ومؤسسات العمل السياسي ، وكما هو جار في النظم الغربية. لذلك فان المؤلفين يريان ان النظم الشيوعية والفاشية ، وكذلك نظم بلدان العالم الثالث بعيدة جدا عن المثل العليا الديمقراطية. ويرى الموند وفربا انه لا يكفي قيام المؤسسات التمثيلية لكي يحصل نظام ديمقراطي ، وانما يجب ان يؤمن ما هو اكثر من ذلك ، الا وهو تطور القواعد العملياتية للنظام الديمقراطي ، اي الاتجاهات السياسية ، وقواعد السلوك ، واواليات عمليات صنع القرار ، كذلك العلاقات بين الحكام والمحكومين. ومن ثم فان تعميم المؤسسات الديمقراطية في العالم

24. Maurice Duverger; sociologie de la politique, op. cit. p. 122.

لا يكفي لوحده ، وانما الضرورة تقتضي ان يكون هناك وبخط متواز لذلك ثقافة مدنية حديثة ، وتعين وفقا لنموذج النظام السياسي الانكليزي ، اي تركيبة وظيفيه من التقاليد والحداثه ، ومن المساهمة والاختلاف ، تضمن للنظام الديمقراطي حدا اعلى من الفعالية. وهذة التركيبة الثقافية مرتبطة بنظام المعتقدات وبالعلاقات الشخصية التي تميز مجتمعاً معينا وفي وقت معين ، وتتطور هذه التركيبة بصورة طبيعية ، ولكن يصعب نقلها من مجتمع الى اخر.(٢٥)

وبناء على ما تقدم فان غابريبل الموند وفربا يعرضان النموذج الامثل للنظام السياسي ، وهو النظام البريطاني ثم يأخذان بقياس وتطور النظم السياسية الاخرى بالنسبة له. فالنظام السياسي الاميريكي ، كما يريان ، قريب جدا منه ، في حين ان النظم السياسية في كل من المانيا الغربية وايطاليا والمكسيك بعيدة عنه بمسافات متفاوتة.(٢٦)

والواقع ان تفسير الموند وفربا لطبيعة النظم السياسية ومستوى تطور الديمقراطية فيها قائم على اساس تماثل الثقافات السياسية في الاقطار. والحال ان لكل ثقافة ، بما في ذلك الثقافة السياسية هويتها الوطنية الخاصة بها ، الامر الذي يعني ان الثقافات مختلفه فيما بينها اصلا. وفضلا عن ذلك ان هذا التفسير يؤدي الى القول بوجود صيغة واحدة للديمقراطية ، الامر الذي يتعارض مع الفرضيه الثقافية التي تعرض على العكس من ذلك بان كل انظومة دلالات ، ومن ثم كل تاريخ ، يولد نموذجا معينا من الديمقراطية لا يمكن ان يطبق على اي نموذج قاعدي محدد بصورة مسبقة.(٢٧)

ان مساهمة العديد من الباحثين في دراسة الثقافة السياسية جعلت افاق الموضوع تتسع اكثر فاكثر من ناحية ، ومن ناحية اخرى اخذت بعض جوانب الموضوع تتعمق ، على الاخص في سنوات السبعين. ولم تعد المشكلة تتعلق بمدى التمسك بالقيم الديمقراطية الغربية ، سلوكا ام مؤسسات ، وانما بالاحرى تتعلق بالاستقرار السياسي ، وباستقرار

---

25. Cot- Mounier, op. cit. p. 37.

26. gabriel A Almond and sydney Verba, The Civic cultuer, op. cit. pp. 498 and Sqq.

27. D. Kavangh; political calture, London, Macmillan, 1972, ch. 4. cit. par Bernard Badie, op. cit. p. 55.

النظام السياسي في الاقطار المختلفه وبمعرض ذلك يذكر ولتر روزنبوم استاذ العلوم السياسية في جامعة فلوريدا، انة منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٥ حدثت انقلابات عسكرية ناجحة في (١٨) دولة في دول اميركا اللاتينية التي يبلغ عددها جميعا عشرين دولة ، وفي (٧) دول في افريقيا الوسطى ، وفي (٦) دول في الشرق الاوسط وغرب افريقيا. بل حتى الدول القديمة في اوربا الغربية واميريكا الشمالية تعرضت الى هزات سياسية. ومن ثم اعيد النظر في حدود الدول الاوربية وفي نظمها السياسية ، وبسرعة مذهلة في بعض الاحيان، هذا فضلا عن الغليان المتواصل الدي فرض في كثير من الاقطار. فاليونان مثلاً عانت منذ الحرب العالمية الثانية ، من حرب اهلية دامت خمس سنين ، وجرت فيها عدة انتخابات عامة ضمت خمسين حزبا سياسياً ، واكثر من ثلاثين حكومة ، وثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة ، وسقوط ملكية دستورية ، كما جرت فيها ثلاث استفتاءات شعبية ، وحدثت اضطرابات سياسية دامية. وفضلا عن ذلك ، ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت بروز الدول الجديدة في افريقيا واسيا التي ناضلت من اجل قيام حكومات وطنية فيها ثم المحافضة عليها بعد ان تخلصت من السيطرة الاستعارية. وقد رفع النضال المذكور على الأخص مشاكل بناء الامة الى مستوى الأهتمام الأكبر لدى الباحثين ورجال الدولة الساعين وراء البحث عن سلام شامل.(٢٨)

وعليه ، فان التطورات المذكورة بعثت بدفع جديد للاهتمام بموضوع الثقافة السياسية. لأنه بدا واضحاً ان تفسير الاستقرار السياسي ومسألة بناء الامة يجب ان يتجاوز مختلف التوجهات الرسمية لأشكال الحكومات ، او القواعد الدستورية او المؤسسات او صيغ العمل السياسي. وبدا واضحاً ان الضرورة تقتضي ادراك الروابط القائمة بين افراد مجتمع معين وبين النظام السياسي القائم فيه. او بعبارة اخرى الأتجاهات الفكرية فيها والعاطفية السائدة ازاء الحكومة ، ثم التمييز بين الروابط التي يمكن ان تقدم المجتمع الوطني الى امام ،وكذلك النظام السياسي فيه وبين الروابط التي يمكن ان تعرقل مسيرة التطور. ومن البديهي ان اجلاء جوانب مثل هذة المسائل المعقدة لا يمكن ان يتحقق بدون عقد مقارنات بين الثقافات السياسية في اقطار مختلفة ، وكذلك في داخل القطر الواحد.(٢٩)

---

28. Walter A. Rosenbaum, op. cit. pp. 10–4.

29. Mattei Dogan et Dominque, Pelassy, op. cit. pp. 59–68.

السياسي الاساس في المجتمع. ومن ثم يمكن ان نعتبر المقومات الاساسية للثقافة السياسية هي العناصر التالية :(٣٢)

أ ـ التوجهات نحو النظام السياسي . أي كيف ينظر الفرد الى مؤسسات النظام السياسي وقواعده ، وقيمه ، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلباً ، او ايجاباً. كما انها تتعلق ايضا بنظرة الفرد الى اسلوب الحكم في النظام السياسي ، وفي سير عمله ، وفي القرارات التي يتخذها .

ب ـ التوجه نحو الأخرين في النظام السياسي. اي نظرة الفرد الى اختلاف الأراء السياسية ، وفي الصراع او التنافس ، وفي الأحزاب ، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

ج ـ التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم بة الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها ، وفي اسهامه بها ، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي ـ الاقتصادي وبين ارائه ومواقفة السياسية.

وعليه فان الثقافة السياسية تنطوي على التوجهات السياسية لأكبر عدد من الأفراد في قطر ما ، هذة التوجهات التي تعمل اثرها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة. والواقع ان هذة التوجهات هي نتاج تركيب ثقافي ـ بسيكولوجي لشعب معين ، وكما يقول روبرت أ. داوس و جون أ. هيوز « ان الثقافة السياسية هي نتاج كل من النظام السياسي والأفراد الأعضاء في النظام ، فهي مغروسة في الوقائع العامة ، وفي التجربة الشخصية الخاصة (٣٣) او بعبارة اخرى انها تمتد عمقا بخطين متوازيين ، هما تأريخ اسلوب الحكم وتطور مؤسساتة اولاً ، وتطور كيفية تعامل الشعب مع الحكام ثانيا. وعليه فان التوجهات السياسية تكون جزءا لا يتجزء من عقلية وبسكلوجية الشعب. وكأي ظاهرة بسيكولوجية فانها تنطوي على عناصر واعية وعناصر غير واعية ، وفي الحالتين تفعل اثرها في العملية السياسية ، ومن خلال تأثيرها على السلوك السياسي للجماهير الواسعة. وبهذا الصدد يلاحظ روزنبوم :«ان كثيراً من هذة التوجهات الثقافية السياسية هي ضمنية ، وغالبا ما تكون لا واعية في حياة الفرد ، ومتأصلة الى حد قلما يتأمل فيها. ومأخوذة بهذا المعنى ، ان الكثير منها هي توجهات بدائية لأنها ضمنية وتؤخذ على محمل انها مضمونة بحيث ان كل فرد يتمسك بها ويعتقد ان الأخرين يتمسكون بها ، فهي تصبح ادعاءات غير مقررة ، او بديهيات عن السياسة. وحيث ان التمسك بها يجري على نحو غير واع ،

---

32. walter A. Rosenbaum, op. cit. p. 7.

33– Dowse and Huges, op. cit. P. 227.

ان دراسة الثقافة السياسية يجب ان تكون شاملة. ومن هذة الناحية ظهرت منهجية البحث الميداني ، التي اخذت تجعل الدراسة التجريبية للثقافة السياسية دراسة عملية على الأخص ، وذلك بتزويد الباحثين بتقنية مقابلة عدد كبير من الافراد بهدف الحصول على معلومات تفصيلية عن المفاهيم السياسية. ومع ان تقنية البحث الميداني هي واحدة فحسب في دراسة الثقافة السياسية ، الا انها استخدمت على نطاق واسع وبلا ريب ساهمت في زيادة الأهتمام بهذا الميدان من البحث.(٣٠)

٣- مقومات الثقافة السياسية :

يرى غابرييل الموند وسدني فربا ان الثقافة السياسية هي قبل كل شئ مجموعة من الأتجاهات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الأفراد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها ازاء مواقف سياسية معينة. وتتكون الثقافة السياسية من عناصر ادراكية Cognitive وعناصر عاطفية Affectif وعناصر تقييمية Evaluatifs التي تؤلف انظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد (٣١)

والعناصر الأدراكية هي المعرفة ، والعاطفية هي العواطف ، والتقييمية هي القيم. فالثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما نعرف ،وكل ما نشعر ، وكل ما نعتقد بشأن السياسة. اي العناصر الأدراكية هي كل ما نعرف او نعتقد اننا نعرفه عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة. اما العناصر العاطفية فتتكون من عواطف ومشاعر الأفراد ازاء المؤسسات او السياسين ، والتي تتراوح مابين الأنجذاب او الاشمئزاز ، والتعاطف او التطور ، والأعجاب او الاحتقار. وهذة العواطف تقف فيا وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد . وتتألف العناصر التقييمية من القيم ، والمعتقدات ، والمبادئ ، والمثل العليا ، والايديولوجيات التي تؤثر بلا ريب على السلوك السياسي.

والواقع ان هذا الرأي حول تكوين الثقافة السياسية عام جداً بحيث ينطوي على كل توجه يتعلق بالسياسة . ولذلك فأن هناك باحثين اخرين يقصرون الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية الوطنية. والاتجاه الأخير افضل من سابقه ، غير انه مع ذلك يلغي ابعاداً اخرى للحياة السياسية والتي تكون اداة لصياغة النظام

30. walter A. Rosenbaum, op. cit. p. 11.

31. sydney Verba; Comparative political culture, in op. cit. p.513.

فان هذة المعتقدات والمواقف تحكم السلوك المدني وتساعد على صيانة نظام الحكم ، كما انها بالنسبة الى الكثير من الناس تعين الواقع السياسي»... ويضيف روزبنوم على ذلك بقوله :« وتعبر الثقافة السياسية عن نفسها في التفكير اليومي للناس وفي نشاطهم وهم يمارسون اعمالهم في الحياة المدنية ، تماما كما يعبر عن معتقداتهم ومشاعرهم في الجوانب الأخرى من العالم الأجتماعي. ان معتقدات ومشاعر كثيرة ينطوي عليها تعبير (الثقافة السياسية) يمكن ان تعتبر طبيعية ، وشائعة ، بل ومملة ـ ولكنها هامة على وجة الدقة وللغاية ، لأنها شائعة الى حد متواتر جداً... وبايجاز ان (الثقافة السياسية) هي اختزال مفهومي للمشاعر ، والأفكار ، والسلوكيات التي نلاحظها من خلال مراقبتنا الناس يعيشون حياتهم اليومية المدنية[٣٤]

ان الثقافة السياسية بهذا المعنى تؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامة وعلى النظام السياسي القائم بصورة خاصة. ولكن القوى السياسية لا تقف مكتوفة اليدين بازاء انتظار رد الفعل لدى الجماهير الواسعة ، ان العفوية في العمل السياسي مدانة على وجة الاجمال ، ولذلك فان القوى السياسية المختلفة ، بما فيها قوى النظام السياسي تعمل على تحريك وصياغة مواقف الجماهير انطلاقا من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها في سلوك الأفراد والجماعات. وعلى مستوى اخر ان القوى السياسية المختلفة تسعى الى تصعيد الوعي لدى جماهيرها أولاً ثم بلورته بشكل اراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها واهدافها السياسية. ومن هذه الناحية يأتي ارتباط الثقافة السياسية بالتنشئة الاجتماعية السياسية.

٤ ـ الثقافة الشاملة والثقافة الفرعية :

يقصد بالثقافة السياسية الشاملة الثقافة السائدة بصورة عامة في مجتمع شامل ، وبعبارة اخرى الثقافة السياسية المسيطرة ، التي غالبا ما يطلق عليها باللغة العربية (الثقافة الوطنية). كالثقافة الفرنسية ، ' ' قافة الانكليزية ، او الثقافة البريطانيه ، او الثقافة الروسية ، او الثقافة الصينية وغيرها. والى جانب ذلك توجد ثقافات اخرى اقل اهمية منها هي التي يطلق عليها دائماً تعبير الثقافات الفرعية ، كما هو الحال في ثقافات معينة في دول اميركا اللاتينية والثقافات الدينية والطائفية والاقليمية في دول اسيا. كما توجد ثقافات فرعية ايضا في دول العالم

34- Walter A. Rosenbeaur, op. cit. P. 8.

المتقدمة. وعلى وجة الأجمال ان الثقافات الفرعية ظاهرة عامة توجد في كل اقطار العالم تقريباً وبمعرض ذلك يضيف لوسيان باي وسدني فربا بانه :« لا يوجد في اي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة وموحندة ، وفي كل الأمور السياسية ، هناك تمييز اساس بين ثقافة الحكام ، او الذين يمسكون بالسلطة وبين ثقافة الجماهير ، سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم ، او مواطنين مساهمين (٣٥) . غير ان ما يميز قطرا عن غيره من الاقطار الأخرى هو طبيعة هذة الثقافات الفرعية واسلوب تعاملها مع الثقافة الوطنية . وكما يمكن اجزاء مقارنة بين الثقافات السياسية في عدة اقطار ، وكذلك يمكن اجراء مقارنه بين الثقافه السياسية الفرعية في المختلفه . كالثقافة السياسية لدى الشباب ، او ثقافة الراشدين ، او ثقافة التحديث والثقافة التقليدية. وعلى هذا النحو يمكن التعرف على مستوى الاصالة الثقافية الفرعية في هذا المجتمع او ذاك. وعلى هذا النحو يمكن للمقارنه ، الدولية ان تعرض تركيبات عامة للثقافات السياسية للامم المتماثلة من بعض الجوانب ، كما هو الحال بالنسبة الى ثقافة اميركا اللاتينية. كما يمكن للمقارنة الدولية بين الثقافات السياسية ان تبين عن مدى اصالة ثقافة وطنية معينة بالنسبة الى ثقافات اخرى. غير ان امثال هذه المقارنات ليست سهلة ، اذ غالبا ما تصطدم بعقبات جة (٣٦)

ان هذة الثقافات الفرعيه هامة من الناحية السياسية ، لأنها قد تفعل اثرها باتجاه معاكس لاتجاة الثقافة الوطنية العامة ، بحيث ان الاستقرار الذي يفهم على اساس انه منبعث من ثقافة مشتركة قد يفتقد. وقد يتعرض الشعب الى ضغوط تتعاكس فيما بينها متأتية عن أنماط السلوك التي تفرضها الثقافات الفرعية وانماط السلوك التي تتطلبها الثقافة الوطنية الأوسع(٣٧) كالثقافة الفرنسية ، او الثقافة اللانكليزية ، او الثقافة الايطالية ، او الثقافة الروسية ، او الثقافة الصينية وغيرها . وذلك لأن القيم المشتركة والسنن المقبولة على نطاق واسع في المجتمع قد تؤخذ على محمل انها عنصر هام في المحافظة على النظام الاجتماعي ، واحد المنظورات السيوسيولوجية المتألية عن ذلك هي دراسة الثقافة السياسية باعتبارها مصدر أفكار ومقترحات حول سير عمل

35– Lucian W. pye and Sydney Verba, op. cit. P.15.

Quoted by Dowse and Hughes, op. cit P. 242.

36– Dowse and Hughes, op. cit. p. 226.

37 . Dogan et Pelassy .OP. Cit. P.60.

النظام السياسي ... لأن الثقافة السياسية بالنسبة الى الفرد تقدم ادلة للسلوك السياسي ، أما بالنسبة المجتمع بكليته ، فانها تؤلف بنية قيم وسنن تساعد على ضمان التماسك في عمل المؤسسات والمنظمات(٣٨) .

تطرح مشكلة طبيعة العلاقات بين الثقافات الفرعية وبين الثقافة الوطنية الشاملة نفسها باشكال مختلفة باختلاف درجة تطور البلدان التي توجد فيها. ففي الدول المتقدمة التي استطاعت ان تحقق وحدتها الوطنية وأن تبني مؤسسات سياسية مستقرة ، استطاعت بخط مواز لذلك تطوير ثقافة وطنية شاملة وقوية ومشتركة بين عدد كبير من المواطنين. ومكن لها ذلك من ان تتعايش الثقافات الفرعية مع الثقافة الوطنية المسيطرة. ومن المعروف ان التعايش لا يعني الاندماج ، ولذلك فان الخصائص الذاتية للثقافات الفرعية والخصائص العامة للثقافات الوطنية تظل في حركة دفع وجذب ، او بعبارة اخرى في حركة تلاحم او تنافر. وبحكم قوة تماسك بنى المجتمعات المتقدمة فان عناصر التلاحم اشد واقوى من عناصر التنافر ، وفي سويسرة مثلا ، توجد ثلاث ثقافات فرعية اساسية ، وهي الثقافة الألمانية والثقافة الفرنسية والثقافة الأيطالية ، وفي الوقت نفسة توجد على وجة الاجمال ثقافة وطنية سويسرية مشتركة بين جميع سكان سويسرة . في حين ان فرنسا رغم أنها تتمتع بثقافة وطنية ذات ثقل في الحياة الفرنسية العامة ، الا انها لم تستطيع ان تحيد تماما عناصر التنافر بين الثقافات الفرعية وبين الثقافة الوطنية ، كما هو الحال مع سكان بريتانيا ,ونورماندي وكورسيكا واقليم الباسك. ويمكن ان نسحب نفس الملاحظات فيما يتعلق بالغالون والفلامنك في بلجيكا ، والصراع بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا ، وغير ذلك من الأقطار.

اما في دول العالم الثالث فان المشكلة تطرح نفسها بشكل متأزم في اغلب الاحيان. فبسبب هشاشة البنية الاجتماعية الوطنية الناجمة عن ظروف التخلف ، وحداثة قيام النظام السياسي بعد ان تخلص من السيطرة الاستعمارية او التبعية أو من نظام تقليدي رجعي ، تظل قائمة وحدات اجتماعية متعددة ومتنوعة ذات خصائص ذاتية تميزها ، أبرزها الثقافة الفرعية التي تتمسك بها.وعندما تطرح مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية يلقي على عاتق المسؤلين مهمة بناء وتطوير الثقافة الوطنية ، الأمر الذي يعني في الوقت نفسه تعيين موقف النظام السياسي، عبر الثقافة

38. Ibid. PP. 61 – 63.

39. Dowse and Hughes, op. cit. P.227.

الوطنية ، من مسألة الثقافات الفرعية المنتشرة في المجتمع. ان درجات التطور تفرز قيماً وافكاراً سياسية عصرية ذات ابعاد وطنية ، تفرضها الدولة ، او بعبارة ادق القوى المحركة للنظام السياسي بصورة رسمية. فالى اي مدى تتفاعل الثقافة الرسمية مع المجتمع المجزء الى وحدات متنوعة ومتعددة بثقافات ذات خصائص ذاتية محدودة ؟

ان التطور السياسي يكون عادة مصحوبا بتطور في ميدان الثقافة السياسية. ولكن المشكلة التي تطرح نفسها هي التساؤل عن القوة السياسية التي تحقق هذا التطور ومن ثم تفرض ثقافة سياسية من نفس طبيعتها وتنسجم مع اهدافها. وفي هذا الشأن يمكن تصوير احتمالين ، الأول ان يكون للنظام السياسي ايديولوجية معينة ، ومن ثم تصبح الثقافة السياسية الوطنية جزءاً من الايديولوجية ، اما الاحتمال الثاني فهو ان يجري التطور السياسي وفقا لمبادئ عامة تكون دليل عمل النظام السياسي ، وينعكس ذلك ايضا على شكل ومضمون الثقافة السياسية الوطنية. وفي الاحتمالين لا بد للنظام السياسي ان يعالج طبيعة العلاقات بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية.

٥ـ الثقافة السياسية والايديولوجية المهيمنة:

ان النظام السياسي الذي يتبنى ايديولوجية معينة يتوجه الى الجماهير من خلال مفاهيه وافكاره وقيمه الأيديولوجية. واول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشأن هو الترويج لمبادئه وجعل اكبر عدد ممكن من الأفراد يتبنونها ، الأمر الذي يدفع بهم بالمقابل الى التفاعل ايجابيا مع النظام السياسي واسناده. ومن ثم فان ذلك يسهل سير عمل النظام ويساعد على استمراره. غير ان الأيديولوجية ، في التحليل الأخير هي احدى ادوات سيطرة النظام السياسي. والثقافة السياسية التي تنبعث عنها حاملة طبيعتها وسماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة ، هذه الثقافات التي قد تنبعث عن قوى اخرى خارج السلطة ، او عن هيئات اجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية. فكيف يمكن احكام سيطرة النظام السياسي عبر الصراعات الثقافية وخلالها؟ يمكن تصور احتمالين بهذا الشأن؟ اولهما ان تستخدم القوى السياسية المحركة للنظام جهاز الدولة ، بفرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية ، الأمر الذي يعني انها قد تلجأ الى الاجبار والقسر عند مخالفة العناصر للنظام. وتفرز ذلك في اغلب الاحيان بالتنشئه الاجتماعيه السياسية ، تحت شعار بناء المواطن. اما الاحتمال الثاني فهو اللجوء الى استخدام وسائل اخرى غير الدولة.

وذلك يشتمل على مجموع الهيئات الخاصة التي تتوافق مع وظيفه الهينة التي تمارسها الجماعة الاجتماعيـة المسيطرة على كل مجتمع. او بعبـارة اخرى الهيئـات التي تسعى الى ترويـج قيم ومبـادئ وافكار القـوة السيـاسيـة التي تحرك السلطـة ، ونشرهـا في الاوســاط المختلفـة ، بواسطة وسائل الاعلام المختلفة والنوادي والهئيات والمنظمات الشعبيه وغيرهـا. واذا كان عنصر الاجبار بارزاً في الاحتمال الأول ، فان عنصر الأقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني. ولا ريب ان العمل على المستويين مترابطان بصورة وثيقة.

٧ ـ التطور السياسي والثقافة السياسية :

يحدث في كثير من اقطار العالم الثالث التي تنتقل من مرحلة المجتمعات التقليدية الى المجتمعات العصرية ، ان تكون الثقافة السياسية المسيطرة رسميا هي ثقافة عدد من الافراد الذين يقودون السلطة في حين ان ثقافة السواد الاعظم من افراد المجتمع تكون الثقافة الوطنية الشاملة ذات الطبيعة التقليدية . فالثقافة الفرعية تكون وراء ممارسة سلطة الدولة وهدفها في بناء المؤسسات العصرية وتحقيق التنميةوالتطوير وعلى الاخص الاخذ بالتكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة العامة . ولاريب في ان ذلك لايمكن ان يتم الا من خلال تحريك عناصر المجتمع الايجابية ، بحيث يؤدى الامر في التحليل الاخير الى ان تتحول الثقافة الفرعية الى ثقافات وطنية شاملة، والعكس بالعكس. والامر ليس سهلا كما يبدو في الظاهر لأن الثقافة التقليدية ترى في الثقافة الرسمية عدواً لها، وتسعى الى مقاومتها بكل وسيلة[٤٣]. ويلاحظ ست ستيفن ل. وسبي: « ان الصراع يميل في ظل مثل هذه الظروف الى ان يكون متعذر التسوية، وغير مجد في الحصول على نتائج متبادلة ومرضية. وفي وقت مبكر من مراحل التطور السياسي تحضر الثقافة التقليدية الواسعة الانتشار الصراع على أساس هيئة اجتماعية ضد هيئة اجتماعية اخرى... غير ان التصنيع والتحدث يوديان الى تمزق الهيئة الاجتماعية بالمعنى التقليدية، هذا التمزق الذي يرمي بالمرء ضد امرئ آخر على نحو شخصي مخيف. ونتيجة ذلك يفتش المرء عن الهيئة الاجتماعية في الطبقة وفي التجمعات الدينية والاثنية التي تتجاوز الهيئة الاجتماعية المحلية وتؤدي به الى حرب مع غيره في تجمعات متناسقة على مجردات واسعة غير انها مفهومة على نحو ضئيل. في حين انه في معظم الثقافات العصرية قد يتعلم المرء ان يعيس

٤٣ ـ من واقعنا العراقي نذكر على سبيل المثال المقاومة الشديدة التي أبدتها العناصر المحافظة بوجه العناصر الجددة التي كانت تطالب بتعليم البنات ، وبالسفر وباشراك المرأة في الوظائف العامة والنشاطات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك الصراع بين القيم البدوية والعشائرية من ناحية وبين قيم المجتمعات العصرية . وعلى مستوى أعلى من ذلك الصراع العنيف بين العناصر التقليدية وبين العناصر الجددة والثورية وبين العناصر الجددة والثورية حول كيفية بناء الدولة ومؤسساتها ، فضلا عن أسلوب الحكم في تعاملة مع جماهير الشعب .

بتطـورات واسعة وفي الـوقت نفسـه يبحث عن معنى اساسي ويمكن تحقيقـه على وجـه التقريب »(٤٤).

ان الصيغة التي تطبقها اغلب الدول النامية في العالم الثالث على العلاقة بين الثقافة السياسية المسيطرة رسمياً وبين الثقافات الأخرى ، هي الأتفاق على اساسيات التطور ، سواء كان ذلك على صعيد المؤسسات الرسمية أم على صعيد العلاقات بين مكونات المجتمع العامة. والنظم السياسية النيرة هي التي استطاعت ان تقود مسيرة التطور التاريخي بعد ان هيأت لـه مستلزمـاتـه الضروريـة ، اي وعي ظروف الواقع ، واستشفاف اتجاهات التطور العـام في البلاد ، وفرز العوامل الأيجابيـة ، وتشخيص العوامل المعوقة للتطور ، وتهيئـة الخبرة العلميـة ، وبخط مواز لـذلـك تهيئـة الجمـاهير ذات المصلحـة في التطـور وتحريكهـا. ان هـذه العمليـة ، في لواقع ، تنطلق من منظـور ثقـافي ، ولكنهـا في نفس الوقت تكون تربية ثقافيه سياسية للجماهير، وألا ففياب ذلك ، عندما تقاوم الثقافات الفرعية ولا تقر حق وجود البنى الأساسيّة للدولـة ، كما يعرض داوس وهيوز ،وترفض ان تدخل فيهـا ، يصبح التنسيق بينهـا وبين الثقـافـة الوطنيـة متعـذراً ، وليس هنـاك من طريقـة غير استخـدام القـوة لفرض الـولاء(٤٥). وعنـدنـا في العراق أمكن ايجـاد صيغـة علاقات طبيعية بين الثقافة الوطنيـة وبين الثقـافـات الفرعيـة ، من خلال منح الحقوق الثقافية للأقليات ، فـأمكن بـذلـك التعـايش بل والتفاعل بين الثقـافـات ، وعبر ذلـك وخلاله أمكن زج قطاعات كبيرة من المواطنين في الحياة السياسية العامة في البلاد.

ان التفـاعل بين الثقـافـة المسيطرة (الوطنيـة) وبين الثقـافـات الفرعيـة يؤدي الى تكون سياسة مزدوجة يطلق عليها غابرييل الموند وسـدني فربـا تعبير (الثقـافـة المـدنيـة Civic culture). هـذه الثقـافـة تنطـوي على مفهـوم (مسـاهمـة المـواطنين في البنى التي تعتبر مشروعة على نطاق واسع. ومن ثم تمكن هذة الثقافة المزدوجة أفراد المجتمع من المساهمة في المؤسسات الاجتماعية التقليـديـة ، كما تمكنهم ايضـاً من المسـاهمـة في المؤسسـات السياسية . ويؤدي ذلك الى تطوير الشعور بالصلاحية الشخصيـة لـدى الأفراد وكـذلـك شعورهم بـالثقـة في النـاس الأخرين. ويولـد الشعور بـالثقـة والصلاحيـة لـدى المـواطن احساساً بانه ليس من الضروري أن يقف خصماً من نظـام الحكم في جميع الأمور. واذا مـا بدا له ان وجهة نظره في الأمور لا تنطبق مع وجهة نظر النظـام ، فـان معـارضتـه ايـاه لن تصل لحد رفض الأسس التي يقوم عليها النظام.

44– Stephen L. Wasby, op. cit. P. 507

45– Dowse – Hughes, op. cit. p. 230.

٨ـ تنوع الثقافات السياسية وتغيرها :

ان احدى المسائل الأساسية التي تثيرها دراسة الثقافات السياسية هو موضوع تطورها وطريقة تغيرها. وتبرز المسألة عادة باشكال مختلفة. فعندما يلاحظ على نظام سياسي استمراريته بصورة عامة واستقرار مؤسساته السياسية خلال زمن طويل ، وقد تستغرق أكثر من قرن ، فان اول ما يتبادر الى ذهن الباحث هو انه لابد وأن يكون هناك استقرار ايضاً في الثقافة السياسية لذلك النظام. وبعكس ذلك عندما يلاحظ الباحث ان نظاماً سياسياً معيناً كان مستقراً من قبل ، ثم جدت فيه اعمال عنف سياسي ، ناشئة عن صراع سياسي حاد ، فان الباحث يحسب ان هناك ، ولا ريب ، تمزقا ايضاً في الثقافة السياسية لذلك النظام. وربما يوجه باحث اخر وجهه الى نظام سياسي اخر يعاني من ازمة حادة في مشروعيته او شرعيته ، فيكتشف انه لايوجد فيه الحد الادنى من الاتفاق على اساسيات النظام السياسي ، وبخط مواز لذلك يكتشف ان هناك عدة ثقافات سياسية متصارعة فيا بينها ، ، ولا تستطيع اية منها فرض نفسها وسيطرتها على الثقافات الأخرى.(٤٦)

والواقع ان الثقافة السياسية هي نتاج تأريخ النظام السياسي كما انها نتاج الأفراد الذين يعيشون في ظل ذلك النظام وعليه فان الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد ...(٤٧) ولذلك فان الدراسة التي تتصدى لمعالجة اصول المجتمع السياسي من خلال الأفكار المجسدة في طريقة معالجة الثقافة السياسية ، من الضروري ان تعالج كلا من التطور التاريخي للمجتمع بكليته ، وكذلك تجارب حياة الأفراد الذين يجسدون ثقافة المجتمع. ومن ثم خلال الدراسة التاريخية لتطور المؤسسات والقيم التي تكون الثقافة السياسية ، وكذلك من دراسة عملية التنشئة الاجتماعية السياسية التي من خلالها يلج الأفراد في الثقافة ، يمكن ان نرى كيف ان المؤسسات تمس افراد المجتمع(٤٨). ومن الملاحظ ايضاً ان التنشئة الأجتماعية السياسية هي وسيلة النظام السياسي للمحافظة على بقائه اولاً وتهيئة تفاعل الأفراد والجماعات مع سير عمله ، فهي اذاً مشروطة وفي الوقت نفسه موقوتة بوجوده. ولذلك فان تغير النظام السياسي يعني حلول ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة التي كان يتمسك بها النظام السياسي المنهار. ومع ذلك فان انسلاخ النظام الجديد عن

46– Raseaten bitm, op. cit. p. 31.

47– Dowse – Hughes, op. cit. p. 227.

48– Ibid, p. 228.

النظام القديم يجر ايضاً الى انسلاخ ثقافة جديدة عن ثقافة. وفي اغلب الأحيان ان هذا الانسلاخ الثقافي لايكون تاما ، اذ تظل رواسب في ثقافة النظم القديم عالقة بالثقافة الجديدة الصاعدة. هذه الرواسب، ان لم يتخلص منها. من الممكن ان تشكل عوائق لسير عمل النظام السياسي الجديد. ان هذة الظاهرة تلاحظ على الأخص في النظم السياسية الثورية التي تقوم في العالم الثالث.اذ تظل رواسب السيطرة الأستعمارية واسلوب تفكير الطبقات التقليدية تفعل اثرها في النظام الجديد زمناً طويلاً وقد يكون الصراع بين الثقافات المتعارضة لايقل شأناً عن الصراع السياسي او الأقتصادي. وبهذا المعنى رفع عندنا في العراق شعار اسقاط الثقافة البرجوازية ، في حين ان نظماً سياسية اخرى في العالم اعلنت عن قيامها بثورة ثقافية.

٩ ـ انواع الثقافات السياسية :

يقسم غابريل الموند وسدني فربا ، بناء على درجة تطور المجتمعات كما عرفها ماكس فيبر في تقسيمه الثلاثي المعروف الثقافات السياسية الى الأنواع الثلاثة التالية :

أ ـ الثقافة القديمة :

وتوجد في المجتمعات القديمة الضئيلة التطور. وفيها تكون توجهات المواطن نحو المواضع السياسية ضعيفة للغاية فهو لايربط نفسه بأية طريقة ايجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية ، ولا الى القضايا والسياسة الوطنية ، اذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها(٤٩). والواقع ان الثقافة القديمة ليست الا وضعاً لثقافات سياسية محلية قائمة على اساس القرية والأسرة والجماعة الأثنية والمنطقة وغير ذلك. وبعبارة اخرى لاتوجد ثقافة وطنية (او قومية) بالمعنى الدقيق للتعبير(٥٠). ومن ثم اذا كان الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمات لايحفلون بالثقافة الوطنية، بسبب ضآلة تطور عناصر التلاحم والاندماج الأجتماعية ، فانهم من ناحية اخرى منخرطون في الأمور السياسية ، المحلية او العشائرية او الاقليمية او غيرها ، كما هو الحال في كثير من الدول التي استقلت حديثاً التي تضم مجتمعاتها مجموعات اجتماعية غير متجانسة فيما بينها. ومع ذلك فان مثل هذة المجموعات غير المتجانسة فيما بينها قد توجد في بعض الدول المتقدمة.

49– Dowes – Hughes, op. cit. p. 229.

50– Maurice Duverger ; So, de po. op. cit. R. Q. Schwartzenber g, op. cit. p. 147.p. 122.

ب ـ ثقافة الخضوع :

وفيها يكون المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من اعمال قد يحبها المرء او يكرهها ولكن ليس له الا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطاليب الأجتماعية ، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصياً. والواقع ان المؤسسات في ظل مثل هذة الثقافة ضئيلة الاستجابة ازاء حاجات الأفراد(٥١). ولهذا السبب يطلق موريس ديفرجية تعبير (ثقافة الخضوع) على هذا النوع من الثقافة ، مع انه يرى فيها شكلا من اشكال الثقافة الوطنية ، وعلى حد قوله :« ... في ثقافة الخضوع يعرف اعضاء النظام بوجوده ، ولكنهم يضلون سلبيين ازائه. فهو خارجي نوعما بالنسبة اليهم. وهم ينتظرون من جانبه ان يقدم لهم خدمات ويخشون عقوباته ، ولكنهم لايفكرون بأنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس(٥٢) .

جـ ـ الثقافة المساهمة :

وفيها يكونَ المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها ، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات او المظاهرات ، او تقديم الاحتجاجات ، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي او جماعة ضغط.

أن الانواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية ، كما يرى الموند وفربا تنسجم مع بنى سياسية معينة. فالنوع الأول من الثقافات المذكورة يتلائم مع بنية تقليدية لا ممركزة ، وتتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة ، واخيراً تتلائم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية. ومن ثم فان التلاءم مابين نوع الثقافة وبين البنية هو الذي يضمن استقرار النظام السياسي(٥٣). والا فان عدم الانسجام بين البنية وبين الثقافة يعرض سير عمل النظام السياسي الى الخطر(٥٤).

وعلى صعيد اخر ان أنواع الثقافات الثلاث المذكورة لاتوجد بصورة خالصة ، وانما متداخلة فيما بينها، اذ ان الثقافة الجديدة لاتزيح الثقافة القديمة كليا لتحل مكانها. وكل

51- Dowse – Hughes , op. cit. p. 229.

52- Maurice Duverger ; So. de po. op. cit. p. 123.

53- Cot- Mounier, op. cit. T. 2, p. 38.

54- Ibid, p. 39.

ثقافة سياسية تنطوي على عناصر من الأنواع الثلاثة للثقافة ، تتوزع حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان. فيمكن ان نجد في دولة معينة فئة من الأفراد تتمسك بثقافة مساهمة سياسية ، في حين ان الجماهير الريفية تبقى متعلقة بثقافة سياسية قديمة. وفضلا عن ذلك التوجهات السياسية لكل فرد تكون مركبة من عناصر تتوزع على الأنواع الثلاثة من الثقافة.

الفصل الرابع

التنشئة الاجتماعية السياسية

١ - بواعث التنشئة الاجتماعية السياسية :

يتوقف تماسك كل مجتمع انساني على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة ، أي على كل ماتنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع . وهذا الفهم المشترك لايكتسبه الشخص عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة . والعملية التي بها يكتسب التعلم الاجتماعي يطلق عليها تعبير (التنشئة الاجتماعية) ، وتنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فعالين نوعما في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل . ومع أن مرحلة الطفولة والصبى تعتبر حاسمة في تكوين بنية شخصية الفرد ومضمونها عبر دخوله في الثقافة السائدة في وسطه العائلي والاجتماعي ، الا أن عملية التنشئة الاجتماعية لاتتوقف عند هذه المرحلة وانما تستمر حتى في مراحل الرشد من حياة الانسان ، فهي من هذه الزاوية تجربة العمر كله . وذلك لأنه اذا كانت حياة المجتمع متحركة ، فان على الانسان أن يطور حياته حينا وأن يتكيف مع الأوضاع الجديدة حيناً آخر . فالأحداث الحاسمة في حياة المرء كالثورة السياسية والكوارث الاجتماعية والهجرة من وسط اجتماعي الى وسط اجتماعي آخر له ثقافة مختلفة (كالهجرة من الريف الى المدينة ، أو من المحافظات الى العاصمة ، أو السفر الى قطر آخر)، كل ذلك يقتضي تعلم أنماط جديدة من التفكير والسلوك . وعلى مستوى آخر لايقل أهمية عما تقدم ، ان كل التجارب ، وعلى الأخص تلك التجارب التي تجري عند تبين دور ما على درجة عالية من تكوين البنية الاجتماعية ، كما هو الحال خلال الدخول في مهنة ، يتضمن تجارب اضافية في التنشئة الاجتماعية ، بالنسبة الى كثير من الشباب الراشدين . وعليه فان التنشئة الاجتماعية منظوراً اليها من وجهة نظر الهيئة الاجتماعية ، سواء كانت هذه مجتمعاً أم جماعة اجتماعية ، هي أوالية بها يتمسك بالثقافة ويتحمل ثقلها النسبي ، رغم العضوية المؤقتة أساساً في أية مجموعة معينة من الأفراد ، الأمر الذي يقتضينا أن نبحث فيما بعد الهيئات (أو الوكالات) الاجتماعية السافرة والخفية التي تنشر وتنقل خلالها الثقافة . وعليه يمكن أن نقول بايجاز أن التنشئة

الاجتماعية ، منظوراً اليها من ناحية الفرد ، هي مايتعلمه الفرد ، ومتى يتعلمه ، وكيف يتعلمه ، والآثار الشخصية التي تترتب لهذه العملية عليه(١) .

أ ـ التنشئة الاجتماعية باعتبارها مثاقفة :

ان الانثروبولوجيين غالباً مايستخدمون تعبير المثاقفة(٢) للدلالة على التنشئة الاجتماعية ، اذ يرون أن المشكلة الأساسية للحياة الاجتماعية هي المحافظة على الأنماط الثقافية المتميزة ونشرها خلال الأجيال . وهذا المنظور للتنشئة الاجتماعية (أو المثاقفة) ينظر الى اكتساب الثقافة وتشربها على أنها عملية أوتوماتيكية تقريباً بها يكتسب الفرد الثقافة بمجرد التعرض اليها بمرور الوقت . وقد أخذت عملية تشرب الثقافة هذه على أنها تحدث بشكل لامحيص عنه وأنه لاحاجة لأواليات خاصة في تعلمها . ومع أن صيغاً أكثر تعقيداً من وجهة النظر هذه تنطوي على محاولات لتحليل أواليات نشر الثقافة ، الا أنه أخذ بالعناصر التالية : أولاً ، أخذ الطفل على أنه متلق سلبي تقريباً للثقافة ، ثانياً ، أن الثقافة المستقرة تقدم مضموناً متماسكاً ـ كل عنصر فيها يتشابك مع العنصر الآخر ويكمله ـ يتعرض الطفل له ، ثالثاً ، أن الترابط النوعي بين السبب والأثر لايمكن أن يعزل بصورة مجدية عن كل أنماط التعزيز المتبادل في التفاعل والمدلول في داخل الثقافة(٣) .

ان وجهة النظر هذه الانثروبولوجية أساسا بنيت على أساس بحوث أجريت في مجتمعات بدائية صغيرة ومستقرة .. وقد بدا السلوك كقطعة وأثراً لسياق غير تأملي لثقافة متماسكة فيها الصراع والخلاف في حدهما الأدنى ، وتبعاً لذلك ، اذا ماحدث التجديد الاجتماعي فانه ممزق لهذه المجتمعات(٤) .

ب ـ التنشئة الاجتماعية باعتبارها سيطرة على الواقع :

من الأفكار القديمة في الفكر الاجتماعي (عند الاغريق لدى أفلاطون على الأخص) هي فكرة المحافظة على النظام أساساً من خلال السيطرة على الوسائل التي

---

(1) Dowee – Hughes, op. cit. p. 179.

(٢) التعبير باللغة الانكليزية هو encultration وباللغة الفرنسية هو accultration .

3- Dowse – Hughes, op, cit. p. 180.

4- Ibid.

تفرق بين أفراد المجتمع حيث يمكن السيطرة على دوافع الانسان . والفكرة المنحدرة عن هذا التقليد في الفكر هي أن التنشئة الاجتماعية هي عملية بها يجري امرار الدوافع في اتجاهات مقبولة اجتماعياً . وبالطبع ان هذه هي أيضاً وجهة نظر فرويد ومدرسة التحليل النفسي . والجانب السياسي في هذا الاتجاه قد يؤخذ على أنه تحويل للدوافع الخاصة والشخصية ـ التي يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى ـ الى الميدان العام حيث قد يكون لها آثار بعيدة المدى ، أو قد تكون غير ضارة نسبياً . فقد يعني عالم النفس بالاجابة على سؤال كيف يستخدم الفرد بصورة واعية ، وأكثر احتمالاً بصورة لاواعية ، ارتباطه السياسي ـ أو أي ارتباط آخر ـ لمواجهة دوافع شخصية معينة أو التخفيف عن توترات شخصية لديه ، وهلم جرا .

ومن جهة أخرى ان عالم الاجتماع السياسي أكثر مايعنى به هو العلاقة الممكنة بين أنماط معينة من الشخصية وبين البنية الاجتماعية ، فاهتمامه ينصب على وقع هذه الأنماط على النظام السياسي ، والاستعدادات المتيسرة لدى مختلف الشخصيات لايجاد تنفيس سياسي لها (وقد تجد مجالات أخرى للتنفيس ، طبعاً) . وهو يعني أيضاً ، على مستوى أكثر شدة وأقل أساساً بالطريقة التي يتعلم بها الناس الأداء الصحيح للأدوار السياسية الأكثر وضوحاً ، وبصرف النظر عن الشخصية الأساس التي تتواجد في المجتمعات كأدوار الرئيس والقائد العسكري ، والمشرع ، ومناضل الحزب ، والموظف ... الخ وأخيراً يعني عالم الاجتماع السياسي أيضاً بما اذا كانت بعض أنماط الشخصية منجذبة أم لا الى أنماط معينة من الأدوار السياسية(٥) .

جـ ـ التنشئة الاجتماعية كتدريب على أداء الأدوار :

ان وجهة النظر هذه تشدد على الموضوع الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية على أنه انجاز ملائمة الأفراد مع البنية القاعدية للمجتمع . فالتنشئة الاجتماعية بمقتضى ذلك هي عملية تدريب الطفل على المساهمة في المجتمع . ومنطلق وجهة النظر هذه هي أن بقاء البنية الاجتماعية قائماً يتطلب ايجاد أشخاص لأداء الأدوار المؤسسة التي تكون النظام الاجتماعي ، وفي بعض صيغ هذه النظرية ، أن عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر مجرد ملحق لعملية اجتماعية أوسع منها ...

5- Dowse – Huges, op. cit. p. 181.

وعلى أي حال من الأحوال ، ان العلاقة بين التنشئة الاجتاعية وبين الدور ، بالأشكال الأكثر تعقيداً ، تعتبر أكثر اشكالاً ، وتعالج كل عملية التنشئة الاجتاعية على أنها اعداد الفرد بصورة ناجحة نوعاً ما لحاجات المجتمع . ووفقاً لهذا الاتجاه في بحث التنشئة الاجتاعية تؤخذ الشخصية والبنية الاجتاعية على أنها أنظومتان منفصلتان احداهما عن الأخرى مع متطلباتها الخاصة بالمحافظة على الأنظومة ، وتتعلق عملية التنشئة الاجتاعية بايجاد الحد الأدنى من الانسجام بين الاثنين(٧) . هذا الاتجاه يمثله تالكوت بارسونز وشيلز وانكلز Inkeles .

ومع أن هذه الأفكار ليست صحيحة كلياً ، الا أننا سوف نميل أكثر مانميل الى الأخذ بالتنشئة الاجتاعية باعتبارها تدريب على أداء الأدوار لأنها تقدم عدداً من المزايا من وجهة نظر علم الاجتاع السياسي . لأنها تعين دوراً مركزياً لعملية التنشئة الاجتاعية في صياغة شكل سلوك الفرد وآثاره على المجتمع . وفضلاً عن ذلك ان هذا المنظور يتركز على عدد من وكالات التنشئة كالعائلة والمدرسة والجماعة والمصنع والدائرة ، الخ . وبالسماح بوجود امكانية التفاعل بين وكالات التنمية الاجتاعي يعني ذلك أنها تعرض صراعاً وتغيراً كامكانية دائمة في أية أنظومة(٨) .

7- Dowse - Hughes, op. cit. p. 181

8- Ibid, p. 182.

٢ - مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية :

ان التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه للسياسة وردود أفعاله ازاء الظاهرة السياسية . وهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية[٩] ومن هذه الناحية تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية أهم رابطة بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية ، ولكن هذه الرابطة قد تختلف من نظام الى آخر ومن وجهة نظر سياسية ، تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية هامة للغاية لكونها عملية قد تؤدي بالأفراد الى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم وفي المساهمة السياسية[١٠] .

ومع أن موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية كان منذ زمن طويل جداً على درجة عالية من الخطورة والأهمية بالنسبة الى نظم الحكم ، الا أن علم الاجتماع السياسي لم يعن به الا في سنوات الخمسين . ويبدو اهمال علماء السياسة نسبياً موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية غريب من نواح عديدة . فقد كانت أهميته تبدو واضحة ولم تفت الحكام أبداً ، فقد واصلوا في جميع الأزمان اهتمامهم بمشاكل التربية السياسية ، وسعوا الى تولي ذلك لكي يحتفظوا بالهيمنة على تكوين المواطنين[١١] . ولم يكن السياسيون يدركون قيمة التربية السياسية للمواطنين فحسب ، وانما أكد فلاسفة السياسة أيضاً خلال زمن طويل على أهمية التنشئة الاجتماعية السياسية ، أو على الأقل مظاهر خاصة منها . فقد أكد كل من أفلاطون وأرسطو على أهمية تدريب أعضاء المجتمع لممارسة أنماط مختلفة من النشاط السياسي ، وقد أعترف جان جاك روسو بدور التربية في غرس القيم ، كما شدد فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر تشديداً عظيماً على التربية السياسية أيضاً ، وكانت الكنيسة في العصر الوسيط قد احتكرت التربية لأغراض سياسية[١٢] .

وفي القرن العشرين غدت التنشئة الاجتماعية السياسية جزءا لايتجزأ من النظم

9- Rush – Althoff, op. cit. p. 13.

10- Rush – Althoff, op. cit. p. 14.

11- Cot – Mounier, op. cit. p. 66.

12- Rush – Althoff, op. cit. p. 17.

السياسية رغم اختلاف الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها وبغض النظر عن طبيعة الايديولوجيات التي تسيرها .

لقد اعترف من قبل بأهمية التنشئة الاجتماعية اعترافاً ضمنياً أكثر منه علنياً في ميدان علم الاجتماع السياسي . واذا كان علماء السياسة لم يعنوا الا قليلاً بالتنشئة الاجتماعية ، بأي حال من الأحوال ، أو انهم اعتبروها على الأقل مضمونة ، فقد حظيت لدى الأنثروبولوجيين وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع باهتمام خاص . وقد كان من بين أهم المواضيع التي طرحت في هذا الميدان موضوع ادراك الأطفال لعالم السياسة وموضوع السلوك السياسي للناخبين . في انكلترا ، مثلاً ، أقر نوع من الترابط مابين الخصائص الشخصية للأفراد وبين سلوكهم الانتخابي ، وذلك خلال نماذج مختلفة من الدراسات التي أجريت على الانتخابات ، تضمنت تفسيرات عديدة وعرضت من ثم شكلاً معيناً من التنشئة الاجتماعية . وبعبارة أخرى لوحظ أن التجارب التي يمر بها عامل يدوي في بريطانيا والقيم التي يتمسك بها تجعله يصوت الى حزب العمال أكثر مما يفعل عامل غير يدوي له تجارب وقيم مختلفة(١٣) . لقد كانت معالجة علماء السياسة مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية مبعثرة بالأحرى أكثر منها منظمة ، حتى ظهر كتاب هربت هيمان المعنون « التنشئة الاجتماعية السياسية ، دراسة في بسيكولوجية السلوك السياسي »(١٤) عام ١٩٥٩ . وبسبب حداثة هذا الموضوع ، والظروف التي أحاطت بنموه وتطوره ، فضلاً عن بواعث مختلفة أخرى ، فانه ظل حتى الوقت الحاضر يحمل سمات أنثروبولوجية حيناً وبسيكولوجية حيناً آخر ، كما سنرى فيما بعد .

٣ ـ التنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

أ ـ مرحلة الطفولة والصبى :

يولد الطفل في وسط اجتماعي معين ، ويبدأ بادراك هذا الوسط حسياً

13– Rush – Althoff, op. cit. pp. 16 – 17.

Cot – Mounier, op. cit. p. 66.

14– Herbert Hyman; poloitical Sociolization, a study in the psychology of political Behavior, Glencoe, Free pres, 1959.

وفكرياً ، وتتكيف استجاباته وفقاً لأوضاع هذا الوسط الاجتماعي . ومن ثم بحكم مداركه المتواضعة يعي الطفل أجزاءً متناثرة في وسطه الاجتماعي ، ثم تتلاحم هذه الأجزاء مكونة نظرة متكاملة ومتماسكة . ومن هذه الناحية فان اختلاف الوسط الاجتماعي الذي يولد فيه الطفل يؤدي الى اختلاف تنشئته الاجتماعية ، أو على الأقل سرعة تطوره . فالطفل الذي يولد في المدينة ، وعلى الأخص في العاصمة وفي المدن الكبرى لاينشأ اجتماعياً ولاسياسياً كالطفل الذي ينشأ في الريف . ولايتعلق ذلك بوسائل الحياة المعاشية والاجتماعية فحسب ، وانما لأن رموز وقيم وحركة الحياة السياسية تتواجد في المدن أكثر مما تتواجد في الريف وفي المدن الصغرى . (البنايات الرسمية للدولة . المظاهرات والاحتفالات في المناسبات الوطنية . مشاهدة رجال الدولة والسياسيين الخ) وعلى مستوى آخر ان السلوك السياسي للراشدين ، كما هو الحال مع الأنواع الأخرى من سلوكهم ، يتأثر الى حد كبير بالممارسات أو التدريبات أو التجارب التي مرت بهم في الصغر . وبناء على ذلك فقد عني الباحثون الانثروبولوجيون والبسيكولوجيون بدراسة أنماط التنشئة الاجتماعية السياسية التي تطبق على الأطفال منذ ولادتهم حتى بلوغهم الرشد كمقدمة لفهم السلوك السياسي للأفراد فيما بعد في المراحل المختلفة لسن الراشدين من ناحية ، ومن ناحية أخرى عنيت النظم السياسية المختلفة بتنشئة الأطفال اجتماعياً وسياسياً لكي ينسجم سلوكهم في مرحلة البلوغ مع القيم والأفكار والمؤسسات القائمة . وعلى هذا النحو يمكن أن تؤخذ التنشئة الاجتماعية السياسية من ناحيتين ، أولهما وجهة نظر النظام السياسي ، والثانية من وجهة نظر الفرد .

أولاً : وجهة نظر النظام السياسي :

تهدف التنشئة الاجتماعية السياسية قبل كل شيء الى ضمان استقرار النظام السياسي ودوامه بواسطة تنمية وتطوير الاتجاهات التي تنسجم مع اتجاهات النظام السياسي لدى الأفراد منذ الطفولة المبكرة .

ولذلك يعطي المختصون ، حتى ولو اختلفوا حول نوع الدراسة والتحليل اللذين يجب تطبيقهما على هذه الظاهرة ، أهمية كبرى لوظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية ، لأنها تتعلق بعامل أساسي في المحافظة على النظام السياسي واسناده(١٥) .

15- Bernard Toulemonde ; Manuel de Science politique publicatoins de L'Universite de Lills 3, 1979. p. 78.

.. ـبب تنـوع النظم السيـاسيـة لـلأطفـال تختلف من قطر الى آخر . ولـذلـك يجب .. يؤخذ بتحفظ بالغ الدراسات التي تمت في هـذا الشـأن وقـام بهاباحثون في اقطار معينة لانها قد تنصب على تجربة محدودة بحدود مجتمع معين لـه خصائصه الـذاتيـة . والا فـان التنشئـة الاجتماعيـة السيـاسيـة في الولايـات المتحـدة لايمكن أن تنطبـق على مثيلتهـا في الاتحاد السوفيتي مثلاً ، لاختلاف طبيعة المجتمعين والأيديولوجية السـائـدة فيهما وكـذلـك الأفكار والقيم والمؤسـسـات التي يقوم على أسـاسهـا النظـام السيـاسي . وعلى مستـوى آخر لايمكن أن تسحب نتائج البحوث المطبقة في المجتمعات الصناعية على مجتمعات بدائية أو في أول مراحل تطورها أو نامية . ويزيـد الأمر تعقيـداً أن العـائلـة وهي حجر الزاويـة في تكوين المجتمعـات كافـة ، تختلف بنيتهـا ونـوع الروابـط والقيم فيهـا من مجتمـع الى آخر ، باختلاف الحضارة التي تكون جزءاً منها ، وفي واقعها الراهن وفي خلفيـاتهـا التـاريخيـة . والا فان العائلة الأميركية لاتطابق العائلة البوذية ، مثلاً ، أو العربية ، أو اليابانية .

لكل هذه الأسباب نرى أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي تجربة وطنيـة أولاً، وذات أبعـاد متسعـة تمس المجتمع الانسـاني من ثم ، ويجب أن يؤخـذ بنظر الاعتبـار فقـط الدراسات التي أثبتت صحتها لافي مجتمع واحد وانما في عدة مجتمعـات ، وعنـدئـذٍ لن نفعل سوى البحث فيما هو طبيعة انسانية ، وكيفية صياغتها بقوالب اجتماعيـة سيـاسيـة تنسجم مع الوسط الاجتماعي السياسي الذي تتواجد فيه .

١٦- صدام حسين، نكتب للشباب لنضمن المستقبل، والمصدر السابق، ص ص ٨-٩ .

١٧- نفس المصدر، ص ...

ثانياً : وجهة نظر الفـــرد :

من وجهة نظر الفرد يتحقق للطفل عبر التنشئة الاجتماعية السياسية اكتساب معارف واتجاهات سياسية . فعلى الصعيد التقني يتعرف الطفل على مختلف عناصر النظام السياسي والاجتماعي ، ومن ثم يتكيف مع نظام معين ، وهذا التكييف ليس محايداً أبداً . أولاً لأنه يتم بناء على عناصر غير محايدة تتوافق مع رؤية معينة أو أيديولوجية سواء على الصعيد الاجتماعي ، كالتكيف مع وسائل معينة لاشباع الحاجات الشخصية ، أم على الصعيد السياسي ، كالتكيف مع نظام تعدد الأحزاب ، أو الحزب الواحد ، أو وجود الانتخابات والحملات الانتخابية ، الخ .. هذا التكيف الأخير لاينفصل عن تجارب الطفل الذاتية والمشاعر التي تصاحبها .

وعلى الصعيد التجريبي ، ان التنشئة الاجتماعية السياسية تهدف الى أن يتعرض الطفل الى تماس مباشر بالأحداث التي ستترك أثرها على حياته تنعكس فيما بعد في تكيفه مع عناصر النظام السياسي والتصرف وفقاً لها . والحياة السياسية في مظاهرها المباشرة كالنشاط الحزبي والمظاهرات وغيرها تلعب دوراً هاماً في التأثير على تجارب المرء في طفولته .

أما على الصعيد الثقافي ، فان الطفل يكتسب معارف لفهم رموز النظام والقيم المرتبطة به .

ب ـ العائلة والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

ان المرحلة الأولى في التنشئة الاجتماعية للطفل في جميع المجتمعات تحدث في العائلة وجماعة الأفراد الذين يحيطون بها من أقارب ومعارف وأصدقاء . وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل باكتساب الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية أولاً ، ثم الوعي بالوسط الاجتماعي الصغير الذي يحيط به . ان اكتساب الوعي هذا هو الذي يؤطر بنية شخصيته ، ويملأها من ثم بعناصرها كلما تقدم به العمر . وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل بتعلم لغة، التي هي عامل أساسي في اندماجه بالمجتمع ، ومجموعة من العناصر التي يميز بين ماهو صواب وماهو خطأ كما تعرضها ثقافة وسطه الاجتماعي وأنماط السلوك السائدة فيه ، التي تتعلق بصورة رئيسة بمقتضيات السن والجنس . وفي هذه المرحلة قلما تحدث تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني ومكشوف ، ولكن مايتعلمه الطفل اجتماعياً قد

يتحول فيما بعد ويؤثر على الجانب السياسي في تكوينه . ويلاحظ ذلك بوضوح في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الأقل تطوراً حيث يضعف التمايز بين وحداتها الى حد بعيد ، ومن ثم يضعف الصراع ، وتبهت معالم الظاهرة السياسية بحيث تتداخل العائلة كوحدة اجتماعية مع النظام السياسي ، أو بعبارة أخرى لأن النظام السياسي لايتميز الا قليلاً عن النظام الاجتماعي .

أولاً : العائلة والنظام السياسي :

يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة للفرد في وسط عائلي معين وبين النظام السياسي . ذلك لأن بنية السلطة في العائلة تترك أثرها على الطفل وتنعكس فيما بعد على موقفه من القيم والأدوار التي تتبناها الوحدات الاجتماعية السياسية الأعلى مستوى من العائلة ، ومن ذلك أن علاقة الطفل بوالديه تؤثر فيما بعد على موقفه من السلطة . لأن الطفل يكتسب أول تجربة له مع السلطة في وسطه العائلي ، التي قد تكون سلطة الأب أو سلطة الأم أم سلطة الأفراد الآخرين في العائلة . ومن ثم يتهيأ الى اطاعة السلطات الأخرى ، كالسلطة في المدرسة ، أو المشروع الاقتصادي ، أو السلطات السياسية[١٨] . وعليه فان تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بها العائلة تتضمن التمعن في علاقات الطفل بوالديه في أبعاد ثلاثة ، هي التالية[١٩] .

- توزيع السلطة في العائلة ، أي هل هي موزعة بين أفراد العائلة أم مركزة في شخص واحد ؟
- وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وذوي السلطة في العائلة ؟
- أنماط الانضباط في العائلة ، أي هل هي شديدة ومصحوبة بعقوبات مادية أم هي أكثر تساهلاً وقائمة على أساس المكافآت ؟

18- Benard Toulemond op. cit. p. 79. also ; R. A. Le Vine ; The internalionalzatin of political Values in Stateless Societies, in; R. Hunt (ed.) ; personalities and Cultures, Natural History press, New York, 1967, p. 195. Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. p. 184.

19- Dowse – Hughes, op. cit. p. 184.

والواقع أن تأثير العائلة على تنشئة الطفل اجتماعياً وسياسياً يكون على أشده في المجتمعات التي ينعدم فيها التمايز ، أما في المجتمعات التي يكثر فيها التمايز فان تأثير العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسي يضعف نسبياً . وذلك لأن العائلة في النوع الأول من المجتمعات هي الهيئة الواحدة التي تأخذ على عاتقها القيام بتنشئة الأطفال ، وهي التي تعدهم وتدفع بهم أعضاء في المجتمع ، كما هو الحال في المجتمعات البدائية والمجتمعات الأقل تطوراً حضارياً . أما في المجتمعات التي يكثر فيها التمايز فان هناك أكثر من هيئة للتنشئة الاجتماعية السياسية ، هي المدرسة ووسائل الاعلام وتنظيمات الأحداث والشبيبة وغيرها . ونقصد بالتمايز هنا الفوارق الاجتماعية التي تقطع المجتمع أفقياً وعمودياً : فالطفل الذي ينشأ في وحدات اجتماعية متميزة عن باقي العناصر المكونة للمجتمع ، كالوحدات الأثنية ، أو الطائفية ، أو العشائرية ، أو الاقليمية أو اللغوية ، يتعرض الى تأثيراتها بصورة مباشرة ، أما عمودياً فان الطفل الذي ينشأ في مجتمع منقسم على نفسه الى طبقات اجتماعية ، أو مراتب اجتماعية متميزة تحمل ألقاب الشرف والنبل وغيرها ، كذلك يكون عرضة لتأثيراتها المباشرة . هذه التأثيرات القطاعية في المجتمع تتقاطع في الواقع مع تأثيرات الهيئات الأخرى التي تقوم في المجتمع الشامل انطلاقاً من ثقافته العامة وقيمه وأفكاره ومؤسساته ، كالمدرسة والنادي والجمعية والاتحاد وغيرها . وعلى هذا النحو قد تقوم العائلة بحكم قوة تأثيرها على الطفل ، بتقويض أو الحد من تأثيرات الهيئات العامة المتخصصة في التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعمل باسم المجتمع الوطني والنظام السياسي ، كالمدارس . وفي المجتمعات التي تقطعها هذه الفوارق ، والتي لم تستطع أن تحقق وحدتها الوطنية الشاملة ولا أن تبني مؤسساتها العامة بشكل ثابت ومتين - كما هو الحال في بلدان العالم الثالث - يمكن أن تؤدي عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها العائلة والوسط الاجتماعي الذي يحيط بها الى تقويض قدرة أعضائها على المساهمة في الحياة السياسية العامة ومن ثم اعاقة تطور المؤسسات الوطنية بأنواعها المختلفة .

أما في المجتمعات المصنعة ، حيث تقطعها الفوارق الاجتماعية العامودية على ملحوظ اكثر من الفوارق الأفقية ، فان تصلب البنية الاجتماعية السياسية القائمة على أسس مادية ومعنوية ترسخ وحدة المجتمع الشامل وتبلور قيمه وأفكاره ومؤسساته العامة يجعل نطاق العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسية أضيق وأقل أهمية مما هو في المجتمعات الأقل تطوراً لأن كثيراً من وظائف العائلة المذكورة سابقاً جمعت وعهدت الى هيئات

اجتماعية متخصصة ، اعتباراً من دور الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعة ومابينها من هيئات متنوعة . وكما يلاحظ داوس وهيوز « ... ونظراً الى تدهور دور العائلة هذا فان الفرد بعد الطفولة ينخرط على نحو أقل في الروابط العائلية الداخلية (وعلى الأخص روابط القرابة الواسعة) ومن ثم فان وقع تأثير العائلة على سلوك الفرد ومواقفه هو أكثر ضعفاً . وبصورة نوعية أكثر تمايزاً ، ان قسماً كبيراً من التنشئة الاجتماعية للفرد تمارسه هيئات أخرى غير العائلة . فقد برهنت العائلة على أنها غير ملائمة في المجتمع الصناعي لاعداد الأفراد للقيام بالأدوار المتخصصة في سن الرشد التي تنطوي على درجة عالية من الخبرة والحياد الفعال »[٢٠] .

ان تقاطع التأثيرات المختلفة لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات الصناعية ، لايعني انعدام دور العائلة. فان الوسط العائلي والأقارب والجوار تكون وسطاً اجتماعياً متجانساً له وقع تراكمي في السنوات المبكرة من حياة الطفل ، وهي الفترة التي تبدأ فيها أحاسيسه السياسية الأولى تنمو وتأخذ شكلاً حتى قبل أن تبدأ المدرسة ، في نظر بعض المؤلفين . ويمكن أن يحدث ذلك ، في رأي روبرت لين ، باحدى الطرق التالية :

- تعليه المبادىء السياسية على نحو مكشوف او مستور .
- بوضع الطفل في نطاق اجتماعي معين .
- بصياغة شخصية الطفل .

وتكون هذه الطرق الثلاث بمجموعها مايطلق عليه لين تعبير « قانون مندل للسياسة »[٢١] . وعلى نحو مماثل لذلك عرض جيمس سي . ديفز أن دور العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسية قائم على أساس مهمتها الأوسع في اشباع حاجات الطفل . وبناء على الحاجات المادية وحاجاته الى الحب والحنان يكتسب الطفل تدريجياً هوية العائلة الخاصة به ، وبها يصبح من ثم قادراً على أن يميز ذاته مع الآخرين - فالعائلة

20- Dowse – Hughes, op. cit. p. 186.

21- Robert E.Lane ; Fathers and Sons, The Foundatins of political Belief, Americam Sociological Review 24, 1959, pp. 502 – 511, Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

تقوم بدور الجماعة المرجع في وقت مبكر من حياة الطفل يتوجه اليها لتقوده وتسنده . ومن ثم يستنتج ديفيس أن : « ... معظم الشخصية السياسية للطفل - اتجاهاته في التفكير والعمل سياسياً بطرق معينة - تتقرر في البيت ، قبل عدة سنوات من تمكنه من المساهمة في السياسة كشخص راشد وعادي »(٢٢)

كثيرة هي الدراسات التي أثارت موضوع احساس الطفل بالسلطة لأول مرة في حياته من خلال السلطة في العائلة ، وأغلب الاستنتاجات المتحصلة في هذا الشأن تربط صورة رئيس الدولة والسياسيين الكبار في ذهن الطفل مع صورة أفراد عائلته ، وعلى الأخص الأب . ونشير بشكل خاص الدراسة التي قام بها كل من ديفيد ايستون وروبرت هس وتوصلا منها الى أن الأفكار المبكرة للطفل عن رئيس الدولة هي أنه رجل سلطة ، وأن صورة والد الطفل ورئيس الدولة متشابهتان من هذه الناحية خلال السنوات المبكرة من دراسته . وعندما يكبر الأطفال يصبحون مدركين بصورة متزايدة كون رئيس الدولة هو جزء من بنية تنظيمية حكومية معقدة(٢٣) .

ثانياً : العائلة والحزب :

وقد توصلت دراسات عديدة الى الربط مابين الوسط العائلي وميل الطفل نحو حزب سياسي معين . فالطفل يتأثر باتجاهات ذويه السياسية الحزبية وينعكس ذلك فيما بعد في سن الرشد في المواقف والاتجاهات التي يتخذها . أو بعبارة أخرى أن الطفل الذي ينشأ في عائلة لها اتجاه حزبي معين ، ففي أغلب الاحتمالات أنه سيميل في كبره الى نفس الحزب . فقد دلت دراسات في الولايات المتحدة على اتجاه قوي بين الأفراد الذين يصوتون في انتخابات الرئاسة كما يصوت ذووهم . من ذلك أن دراسة على انتخابات الرئاسة لعام ١٩٥٢ في الولايات المتحدة دلت على أن ٨٢ ٪ من الذين صوتوا الى المرشح الديمقراطي هم من أبوين ديمقراطيين أيضاً ، وأن ٧٣٪ من الذين صوتوا الى جانب

22- James C.Daves ; The Family's Role in political Socializtion, Annals, 361, September, 1965, p. 11, Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

23- David Easton and Robert D. Hess; The Child Changing Image of The president, public opinion Quarterly, 24, 1960, pp. 634-5 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 32.

المرشح الجمهوري ذووهم جمهوريـون أيضاً[٢٤] . وفضلاً عن ذلك وجد فيليب كونفرز وجورج دويو أن هنـاك ترابطـاً قويـاً بين معرفـة الفرد الهويـة السيـاسيـة لوالـده وبين هويته السياسية هو ذاته[٢٥] . وعلى نحو مماثل لذلك ، دلت دراسة أخرى قام بها فيليب نوجي ودواري ليفن على عينة من طلاب كلية ، على أن ٧٤٪ منهم يفضلون نفس الحزب الذي يفضله آباؤهم ، وهذه النسبة ترتفع عندما يكون الوالدان متفقين بينهما على الاتجـاه السياسي ، وتنخفض عندما يختلف الوالدان بينهما[٢٦] .

ولكن ماهو غير واضح في الدراسات المتقـدم ذكرهـا ، بـأي حـال من الأحوال ، هو ماذا كان تأثير العائلة يمتد الى أبعـد من تفضيل حزب على آخر ، بل وحتى في حـالـة التفضيل الحزبي ، كيف تنتقل على وجه الدقة القيم من الوالدين الى الطفل . فلا توجـد بينة على طبيعة انتقال القيم السياسية من الوالدين الى الطفل .

هناك دراسات تنفي انتقـال القيم من الوالـدين الى الأطفـال ، فضلاً عن انتقـال المواقف ازاء قضايا معينة[٢٧] . في حين تشير دراسات أخرى الى أن انتقال المعرفـة والقيم والمواقف من الوالـدين الى الأطفـال يكون مستوراً وليس مكشوفـاً . وتنطـوي على هـذه الفكرة ، في الواقع ، كل نظريات الـدور الـذي تقوم بـه العـائلـة في التنشئـة الاجتماعيـة

24– Angus Campbell, G. Gurin and Warren E. Miller ; The Voter decides New York, 1954, p. 99. Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

25– philip Converse and Georges Dupeux ; politization of the electorate in France and the United States in; public Opinion Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

26– philip Nogee and Murray B.Levin; Some determinants of political Attitudes among College Voters, in; public Opinion Quarterly, 22, 1958, pp. 449–463. Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

٢٧ ـ مثال ذلك الدراسة التالية :

M. Kent Jennings and R.G. Niemi; The Transmission of political Values From parent to Child, Amercan political Science Review, 62 1968, pp. 169–184.

السياسية(٢٨)

أما فيما يتعلق بالتفضيل الحزبي فان الدراسة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العائلة ، ومااذا كان الوالدان منخرطين في السياسة ، أو مرتبطين بقوة بحزب معين ، الأمر الذي يؤدي الى تسيس وتمذهب غير مباشر للطفل ، وتفريقهما عن العائلة التي لاتعني بالسياسة الا بقدر قليل .. أما دلالة ماتوصل اليه كونفرز ودويو فقد يكون ببساطة أن أغلبية الأطفال الأميركيين يعرفون الهوية السياسية لوالديهم ، وأن رد الفعل الأولي لديهم هو التمسك بنفس الهوية . وباعتبار رد فعل أولي فقد يكون الأمر مسألة ايمان أعمى ، أو ثقة ضمنية بالعائلة ، والتجربة اللاحقة للفرد فيما بعد هي التي تعين بدرجة كبيرة صحة أو خطأ رد الفعل الأولي(٢٩) . والواقع أن دراسة تأثير العائلة على الطفل من ناحية التفضيل الحزبي لايمكن أن تنفصل عن الأطار العام السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه العائلة وكذلك الحزب السياسي . فليس كل الآباء والأمهات مسيسون أو لهم انتماء حزبي بحيث ينقلوا هذا التأثير الى أبنائهم . ومن ناحية أخرى اذا كانت الفوارق في المجتمعات المصنعة لاتقاس بالفوارق في البلدان النامية عمودياً ، كما ذكرنا من قبل ، فان الأمر يؤدي الى بروز مشكلة صراع الأجيال على نحو طفيف أو ينعدم أحياناً في البلدان المتقدمة ، وعلى نحو حاد في البلدان النامية . فالأوضاع الاجتماعية في البلدان المتقدمة صناعياً مستقرة نسبياً ، والفرد الذي يولد في وسط اجتماعي ليس سهلاً عليه في بلوغه أن يخرج عن طوقه ، وبحكم ذلك يظل يحمل آثار نشأته الأولى . ونلاحظ ذلك على الأخص في أقطار أوربا الغربية كانكلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والبلدان الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا ، في كل هذه الأقطار يصعب على الفرد تجاوز حدود القواطع الاجتماعية ، الطبقية منها وحدود مراكز الشرف والنبالة والأصل وغير ذلك . أما في المجتمعات الأقل تطوراً فان الفوارق فيها حادة تبعث بتأثيرات متباينة . فالفوارق بين الريف والمدينة ، والفوارق في مستوى الثقافة (نسبة الأمية) ، والفوارق الطبقية والأثنية ، تؤطر كلها في اطار اجتماعي شامل يسعى الى

٢٨ ـ مثال ذلك الدراسة التالية :

Karen Orren and paul peterson; president assassination, A Case-Study in the dynamics of political Political Socialization Journal of politics 29, 1967, pp. 388.-404.

29-Rush – Althoff, op. cit. pp. 40-41.

التقنيـة والتطـوير وتحقيـق التقـدم . وحركـة المجتمـع هـذه تقـودهـا في أغلب الأقطـار (الدولة) بمؤسساتها المختلفة السياسية منها والتربوية والثقافية ، وبخط مواز لذلك توجـد القوى السياسية المحركة للدولة أو للمعارضـة . فـالتربيـة السيـاسيـة بـالمعنى العـام للكلمـة تحركها هذه القوى وتنميها وتطورها ثم تستقطبها من ثم . قد يكون للعائلة بعض التـأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية ، في بعض الأوساط الاجتماعيـة المعينـة ، ولكن حتى هـذا التأثير لايقارن بتأثير الوسط الاجتماعي . وعندنا في العراق مثال واضح على ذلـك ، فـان معظمنا منذ عدة أجيال لم يتعلم السياسـة في البيت ، ولم ينتم الى حزب أو اتجـاه سيـاسي معين بتأثير ذوينا ، وانما تحقق ذلك في وخلال التجمعات المختلفة في المحلة وفي المقهى وفي النادي وفي الجمعية وفي المدرسة وغيرها . هذه الهيئات التي تنافس التنشئة العائلية تتحول بحكم تطور المجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً الى هيئة متخصصة لأداء هذه المهمات .

جـ - دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية :

تلعب المدرسة دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية السياسية للطفل لأنه خلال فترة حياته من السادسة أو السابعة تقريباً حتى ينهي تربيته أو تعليمه الجامعي ينخرط بصورة طبيعية في مؤسسة لها بنية متميزة ودور أكثر تركزاً في التنشئة الاجتماعية ، هي المدرسة ، حيث يكون له أصدقاء أو رفاق من خارج نطاق العائلة ، ومنافسون وأفكار مختلفة ، فضلاً عن تماسه مع شكل جديد من السلطة مجسداً في أشخاص المسؤولين عن ادارة المدرسة في مختلف نشاطاتها ، كالمديرين والمعلمين ورؤساء الفرق الرياضية والجمعيات واللجان وغيرها ، وكل هؤلاء مختارون على أساس لاعائلي ، وانما بناء على مايقومون به من انجازات . كما يأخذ الطفل بالاتصال بنظام اجتماعي مبني على أساس تنظيم النشاطات المختلفة وانجازها . ومن ثم فان الأدوار فيها ، وكذلك الاختصاصات والصلاحيات أكثر بروزاً وتمييزاً مما هي موجودة في عائلته . ويتبين الطفل في هذه المرحلة المبكرة من تربيته - وربما لأول مرة في حياته - الفرق بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص ودور المعلم الأمر الذي يبدد الصورة القديمة في ذهنه عن السلطة في العائلة .

32- Rush - Althoff, op. Cit. P. 42.

ان هذا الجانب من تنشئة الطفل يتحقق بصورة غير مباشرة من خلال حياته اليومية المدرسية . ولكن هناك أيضا تنشئة اجتماعية سياسية تقوم بها المدرسة بصورة مباشرة من خلال مناهج الدراسة التي يتعلم بها التلميذ قيم المجتمع وأسس النظام السياسي لكي تنمي فيه شخصية المواطن . وفضلاً عن أن المدرسة تسعى الى تنمية وتطوير قيم معينة في تكوين التلميذ كالجرأة والارادة وحب العمل الخ ، فانها تقوم أيضاً بتنمية وتطوير المشاعر الوطنية من خلال تدريس الجغرافية والتاريخ والتأكيد على ابراز صورة الوطن في حاضره جغرافيا ، وفي ماضيه من خلال ابراز الجوانب الايجابية ، كالأحداث التاريخية الكبرى ، والحروب ، والثورات ، ودور الزعماء والقادة فيها ، فضلاً عن الاسهام في بناء الحضارة الانسانية . كل ذلك ولاريب بهدف اكتساب الطفل وعيا بالمجتمع الذي يعيش فيه ، وثقة بالمؤسسات المتنوعة التي تشكل النظام السياسي القائم . ومن الواضح أن دور المدرسة ، باعتبارها هيئة متخصصة في التنشئة الاجتماعية ، هو أقوى وأوسع من دور العائلة . ومع ذلك ان تأثير المدرسة على الطفل قد يتقاطع مع تأثيرات البيت أو تأثيرات وسائل الاعلام .

لقد لوحظ أهمية التربية في تكوين شخصية المواطن منذ زمن طويل جداً ، وكانت أحد الجوانب التي عني بها الحكام منذ أقدم العصور . ولذلك فقد أحيطت بعناية خاصة بتفاوت من قطر الى آخر حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، اعتباراً من حرية التربية والتعليم مع بعض الاشراف الحكومي على مواد معينة ، كالولايات المتحدة ، الى اعتبار التربية والتعليم من اختصاص القطاع العام مع السماح لبعض الهيئات بالقيام بادارة مدارس أهلية لسبب أو آخر ، كما هو الحال في فرنسا ، الى سيطرة كاملة على شؤون التربية والتعليم كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية الأخرى ، وبعض دول العالم الثالث كالعراق .

وذلك لأن هناك علاقة وثيقة بين التربية وبين المواطنة بصورة عامة ، أو في التنشئة الاجتماعية السياسية . من ذلك أن غابريل الموند وسيدني فربا في دراستهما على خمسة بلدان وجدا أنه كلما اتسعت تربية الفرد كلما كثر احتمال ادراكه لتأثير الحكومة ، ومتابعته الشؤون السياسية ، وتكوين معلومات سياسية أكثر وتوسيع نطاق آرائه حول المسائل السياسية ، اضافة الى احتمال دخوله في نقاش سياسي مع نطاق أوسع من الناس ،

وأن يشعر بقدرة أعظم على التأثير في الأمور السياسية ، وأن يكون عضواً ، ونشيطاً ، في تنظيم ما ، وأن يعبر عن ثقته في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه(٣٥)

دراسات عديدة وفي أقطار مختلفة على الترابط الوثيق بين المواقف التي يتخذها الفرد وبين مستوى التربية الذي يقف عليه ، وعلى الأخص الدراسات التي تمت حول مواقف الأفراد واتجاهاتهم من السياسة الخارجية في حين أبانت دراسات أخرى عن الترابطات

35 Gabriel Almond and Sydney Verba; The Civic Culture, Little Brown, Boston 1966, pp. 315-324.

الهامة بين التربيـة وبين الوعي الطبقي لـدى الفرد . ومع ذلـك فيجب ألا نـأخـذ تـأثير التربية كعامل متحكم في الاتجاهات والمواقف بصورة مطلقة ، وانما تؤخذ كعـامل من بين عوامل متعددة تتفاعل فيما بينها على نحو مختلف باختلاف الظروف التي تعمل في ظلها . ولذا فان واقع الحال يشير الى أن التربية قد تكون واحدة ، ولكن تأثر الأفراد بها يكون بمستويات مختلفة من ناحية الدرجة وكمية المعارف السيـاسيـة والقيم والمواقف التي تترتب عليها ، أي السلوك السياسي . ان التربيـة هـامـة جـداً في التنشئـة الاجتماعيـة السيـاسيـة بلا ريب ، ولكن تأثيرها على الأفراد يبقى متفاوتاً نسبياً .

د ـ وسائل الاعلام والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

تلعب وسـائل الاعـلام دوراً هـامـاً في بث قيم المجتمع . ويـأتي في مقـدمـة ذلـك الاذاعة والتلفزيون على الأخص . وحيث أن الأطفال يقضون وقتـا طويلا في مشـاهـدة التلفزيون فان تأثيره يتقاطع مع تأثير العائلة والمدرسـة . وقـد التفتت كثير من البلـدان الى خطورة هذا التـأثير فـأفردت برامج للأطفـال بقيم المجتمع وأفكاره بصورة ضمنيـة . ان وسائل الاعلام لاتقدم معلومـات تنمي القوى الـذهنيـة للأطفـال فحسب ، وانمـا بحكم قوة تأثير الصورة والصوت يمكن أن تحمل رؤى فيها صورة المجتمع في ماضيه وحاضره .

٤ ـ تنشئة الراشدين :

لاتوجد دراسات كثيرة تتناول التنشئة الاجتماعية السياسية للراشدين ولكن توجد هناك دراسات قريبة منها حول السلوك الانتخابي والوعي الطبقي وتأثيرات أوضاع العمل ، وتطور الأيديولوجية . ومع ذلك وفي حدود معينة ان المعالم الرئيسة لحدود الموضوع بارزة وقد انطلق مؤلفون لمعالجتها . ومنطلق الموضوع هو أن التنشئة الاجتماعية السياسية لاتقف عند حدود الطفولة والصبي ، وانما تستمر أيضاً في المراحل اللاحقة عليها . لأنه اذا كان تأثير الوسط الاجتماعي على الفرد وكذلك تجاربه المختلفة تفعل أثرها فان هذا الوسط قد يتغير ، وتجارب الفرد قد تتسع وتتجدد ، الأمر الذي يدعو الى مواجهتها باستعدادات جديدة ، أي بتنشئة اجتماعية سياسية جديدة . ولاريب في أن التنشئة في مرحلة الطفولة والصبي تلعب دوراً هاماً في رسم الخطوط الرئيسة للسلوك السياسي في مرحلة الرشد ، ولكن صورة هذا السلوك لن تجمد ، وانما من المحتمل جداً أن يتعرض الى عملية تفاعل مابين تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية في مرحلة الطفولة والصبي وبين التأثيرات الجديدة في مرحلة الرشد المتأتية عن تجارب الفرد في وسطه الاجتماعي . ان كل الذين يتولون مسؤولية سياسية رسمية لاعهد لهم بها من قبل يمرون بعملية تنشئة اجتماعية سياسية ، رؤساء دول أم وزراء أم نواب أم سفراء وغير ذلك . ولكن هذه الظاهرة قد تتسع في زمن الثورات والتحولات السياسية النوعية(٣٦) . وعلى مستوى آخر ان سن الرشد يتطلب المساهمة في الحياة السياسية ، كالانتماء الى حزب سياسي ، والتصويت في الانتخابات ، والقيام بنشاطات أخرى ، أي ممارسة مسؤولية عامة تتطلب درجة معينة من الاستعداد السياسي لها .

لقد لفتت هذه الناحية انتباه المسؤولين في بعض النظم السياسية ، فأخذت تعد المسؤولين للقيام بالمهام التي قد يمارسونها في المستقبل ، كما هو الحال في انكلترا حيث توجد (وزارة الظل) المكونة من أعضاء في المعارضة يتابعون سياسة الحكومة باهتمام بالغ من ناحية ، ومن ناحية أخرى المشاكل والأحداث السياسية الهامة ويعدون لمعالجتها

٣٦ ـ نذكر على سبيل المثال أسماء بعض السياسيين الذين تولوا مراكز هامة في الدولة ولم يكن لهم عهد بأى منصب رسمي من قبل ك روبسبير، لينين ، ستالين، ماوتسي تونغ، موسوليني، هتلر ، نهرو، سوكارنو، نكروما، سيكوتوري، كاسترو، بورقيبة ... وغيرهم .

في انتظار وصولهم الى الحكم . وعلى مستوى آخر تعتبر الأحزاب السياسية أوساطاً ملائمة لاعداد لاقادة حزبيين فحسب وانما مسؤولين أيضاً في ادارة الدولة .

وعملية تنشئة الراشدين متصلة اتصالاً وثيقاً مع المراحل السابقة عليها . وقد تستمر بعض الاتصالات التي تمت في مرحلة الطفولة والصبى بشكل مماثل نوعاً من خلال الأصدقاء والمعارف ، وقد تستمر اتصالات أخرى أو تتجدد بوسائل أخرى كالعمل وقضاء أوقات الفراغ والدين ووسائل الاعلام ، ولكن بعضها الآخر ، وكذلك التجارب التي تأتي بها هذه الاتصالات ، تكون جديدة . ويرى بعض الباحثين أن هذه التجارب الجديدة تعزز ببساطة التنشئة الاجتماعية المبكرة ، أما البعض الآخر من الباحثين فيرى انها تحدث درجات متنوعة من الصراع تثير تغيرات هامة في السلوك السياسي للفرد . كالانتقال من المناطق الريفية الى المدن ، وتغير المهنه ، والبقاء بدون عمل ، والعضوية في المنظمات ، والتحولات العقائدية ، والتأثر بواقعة أو رأي تنقله وسائل الاعلام ، قد يكون لها كلها تأثير له دلالته على السلوك السياسي للفرد(٣٧) .

ان الدراسات التي أجريت على السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة توصلت الى وجود ترابطات بصورة متواصلة بين تفضيل الأفراد حزباً على آخر وبين السمات الشخصية للناخبين التي لها علاقة بالوسط الاجتماعي والتجربة(٣٨) .

ويعرض (لين) في دراسة ميدانية له أن الأشخاص الذين أستفتاهم كانوا يرون المشاكل السياسية سواء كانت محلية أم وطنية أم دولية من خلال مجموعة تجاربهم . ولم تكن هذه التجارب سياسية بحكم الضرورة ، على أي حال من الأحوال ، فان تجربتهم الشاملة قدمت منظوراً واحداً ، والتجارب التي بدت على نحو خاص متعلقة بوضع معين ، قدمت منظورات أخرى . وفضلاً عن ذلك ، ان مواقفهم ازاء أوضاع معينة شخصت بصورة وثيقة من خلال الجماعات التي إنتموا اليها ، وهذه الجماعات المرجعية التي تعمل كأدلة أو حجر الزاوية في ردود أفعال الفرد بالنسبة الى تجاربه ، قدمت دليلاً آخر على وجود عملية مستمرة في التنشئة الاجتماعية خلال سن الراشد(٣٩) .

37– Rush– Althoff, op. cit. p. 46.

38– Ibid, p. 46.

39– Rush– Althoff, op. cit. p. 47.

والـواقـع أن الفرد في سن الرشـد ، وقـد اكتسب درجـة معينـة من الفهم والادراك ، سوف يراجع لامحالـة المعـارف والقيم والمواقف التي اكتسبهـا خلال طفولتـه ، وذلك على ضوء تجاربه الجديدة ، وعليـه فـامـا أن تتعزز مكتسبات المرحلـة المبكرة من حياتـه أو تقوض كليـاً أو تغير على نحو مـا ، وخلاف ذلـك لن يكون الا سلوكاً سيـاسيـاً جامداً . ويلاحظ أن تعزيز النشأة المبكرة على ضوء تجارب سن الرشد يدخل فيه عامل السن أيضـاً ، فكلمـا تقـدم المرء في العمر كلمـا أخـذت قيمـه وأفكاره تميل الى المحـافظـة ، وبخلاف ذلك فان الصراعات العنيفة تبعث تغيرات جذريـة في السلوك السيـاسي . وقـد يكون لمثل هذا الصراع جذور في التنشئة الاجتماعية السياسية المبكرة ، ومع ذلـك يمكن أيضـاً أن يعـزي الى تجـارب حـدثت في تنشئـة اجتماعيـة متـأخرة. والـواقـع يجب الا ينعزل ذلـك عن مجمل الحياة العـامـة في البلاد، فـالأقطـار التي عرفت الاستقرار زمنـا طويلا كالولايـات المتحـدة وانكلترا والبلـدان الاسكنـدنـافيـة وهولنـدا وبلجيكا والاتحاد السوفيتي وغيرها بوسعها أن تعزز التنشئة الاجتماعية السياسية في الطفولـة والصبى بتنشئة اجتماعية سياسية في سن الرشد، فـالقيم والأفكار والمؤسسـات مستقرة نسبيـا، أمـا الأقطـار التي لاتعرف الاستقرار فيصعب ايجـاد رابطـة تصل بين النشـأتين، فـالثورات والانقلابات والتحولات الجذرية في مناحي الحياة المختلفة تجعل كل تخطيط لتنشئة اجتماعية لن يستمر زمنا طويلا.

وعلى مستوى آخر، ان التنشئة الاجتماعية السياسية، لاتقتصر فقط على تعزيز المواقف والاتجاهات والقيم السياسية القـائمـة، وانمـا دفع العنـاصر اللامسيـة الى الاهتمـا بـالسيـاسـة واعتبارها جزءا من المواطنة. في الأقطار المتقدمة صناعيا قـد تتواجـد هـذه العنـاصر بين النساء بشكل خاص، ولكن المشكلـة تطرح نفسهـا على نحو آخر في أقطـار العـالم الثـالث حيث تسود الأمية والتباعـد الجغرافي بين أجزاء البلاد ـ بسبب انعـدام طرق المواصلات حينا ووسائل الاعلام حينا آخر ـ فضلا عن عوامل اخرى.

الفصل الخامس

تطور النظم السياسـية

١ ـ التطور والتنمية السياسية :

يرتبط موضوع تطور النظم السياسية في الوقت الحاضر بمفهوم محدد هو (التنمية السياسية) الذي هو موضوع حديث النشأة نسبياً ، اذ ظهر في مطلع الستينات بعد بروز الدول الجديدة في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ثم انطلاقها في اختيار نظمها السياسية في الوقت نفسه الذي شرعت فيه بعمليات التنمية والتطوير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

قبل الستينات كانت الدراسات تنصب على النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي وتأثيراته السياسية ، وعبر ذلك تعالج الأسس الاجتماعية ـ الاقتصادية للنظام السياسي والطريقة التي يتحكم بها النمو الاجتماعي الاقتصادي لايصال البلاد الى الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي . ولكن بعد ذلك التاريخ (أي منذ بداية الستينات) أخذت الدراسات تتجه الى التأكيد على (التنمية السياسية) وعلى الجانب السياسي الخاص للتنمية . ولم يعد البحث ينصب فقط على الوسط الاجتماعي ـ الاقتصادي للنظام السياسي ، وانما يتركز على النظام السياسي ذاته ، بهدف بيان تحولاته المتوالية . وكانت الفكرة الرئيسية هي أن النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي . وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وماتشتمل عليه ، عملية أخرى معقدة هي (التنمية السياسية) التي تهدف الى نقل النظم السياسية التقليدية الى نظم سياسية حديثة[1] .

وعليه فإن تطور النظم السياسية لم يعد مسألة نمو اقتصادي واجتماعي ، وانما هو عملية سياسية قائمة بذاتها . ودراسة (التنمية السياسية) تعنى بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي ، والهيئات العاملة فيه ، وسير عملها ، بالاضافة الى عناصر أخرى . أي دراسة النظام السياسي من داخله . ولذلك فان دراسة التنمية

1– Roger–gerad Schwartzenberg, op. cit. p. 228.

السياسية بالمعنى الدقيق للعبارة تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

أ التطور الاجتماعي - الاقتصادي وتأثيراته على النظام السياسي :

في الماضي كان مفهوم النمو السياسي يقوم على أساس ذي طبيعة اقتصادية ، فالبلدان المتقدمة اقتصادياً تبعث الى الوجود بنظم سياسية متقدمة ، وعلى وجه الدقة يكون التصنيع العنصر الأكثر أهمية في التمييز بين درجات تطور النظم السياسية ، وسير العمل في مؤسساتها . ولذلك كان الباحثون يتجهون نحو دراسة التطور الاجتماعي - الاقتصادي في قطر معين لكي يتبينوا آثار ذلك التطور على النظام السياسي القائم . والواقع أن الدراسات المبكرة في هذا الشأن أقرت أهمية العوامل الاجتماعية - السياسية ، غير أنها لم تأخذها مجتمعة ، وانما منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، باعتبارها آثاراً تترتب على التخلف أو النمو الاقتصادي . غير أن هذه الدراسات التي ظهرت في سنوات الخمسين لم يعد لها أهمية تذكر في الوقت الحاضر سيما وأن أغلب أقطار العالم الثالث حققت استقلالها السياسي فبادرت الى تطبيق عمليات تنمية وتطوير شاملة . لقد كانت تلك الدراسات التحليلية تدفع بأن الاستقلال السياسي هو ضرورة لازمة ومسبقة على التطور الاقتصادي ، بل أنه شرط كاف لوحده في بعض الحالات . غير أن مرحلة مابعد الاستقلال شهدت انقسام دول العالم الثالث الى طائفتين ، هما الدول (الثورية) التي تأخذ بنظر الاعتبار الأرجحيات الاجتماعية - السياسية ، والدول (الديمقراطية) التي تعنى قبل كل شيء بجوانب الحياة الاقتصادية .

ويلاحظ ج . ب . نتل في هذا الشأن : أن تلك مسألة نسبية ، طبعاً ، فان الأرجحيات الاقتصادية تنطوي على عقلانية اقتصادية متميزة التي لايمكن أن تنخرط كلياً تحت الأرجحيات الاجتماعية - السياسية . « اني أدعي بأنه مادامت قدرة الأقطار النامية على التحريك والسيطرة والاشراف الاجتماعي ضئيلة جداً بمقارنتها مع الدول الصناعية فان التخطيط الاقتصادي الصارم في مثل هذه الأقطار يمكن أن يعتبر تدريبياً ذا شأن في التعبئة الاجتماعية - السياسية ، ولكنه ليس مؤديا بحكم الضرورة الى تطور أو نمو اقتصادي »(٢) .

2- J. P. Nettl, strategies in the study of political.

ويلاحظ نتل أن الأنظمة الثورية وجدت نفسها أمام مصاعب اقتصادية شائكة ، فغطت فشلها في مواجهة هذه المشاكل الاقتصادية بأيديولوجيات وتبريرات غير اقتصادية ، كما هو الحال مع أندونيسيا والجزائر وغانا فكفت عن مواصلة اتباعها النماذج والفرضيات الأكاديمية في التنمية . أما الدول غير الثورية ، وهي التي تطبق نظام تعدد الأحزاب السياسية والتنافس فيما بينها ، فقد كافحت ومازالت تكافح في الوقت الحاضر ، غير أنها لم تستطع أن تحقق انجازات تذكر في ميادين التنمية والتطوير الاقتصادي(٣) . ولسخرية الأقدار ، ان البلدان التي فشلت فيها النظم الثورية تراجعت عن مواقفها السياسية لتأخذ بالأرجحيات الاقتصادية الجذرية (غانا بعد سقوط نكروما وأندونيسيا بعد أحمد سوكارنو) في حين أن الديمقراطيات الاقتصادية كالهند ، أصبحت شيئاً فشيئاً غير قادرة على تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي بدون اجراء تغييرات اجتماعية وسياسية أساسية(٤) .

لقد كان الاتجاه السائد في بلدان العالم الثالث أنه يمكن القضاء على التخلف بتحقيق التصنيع وتطبيق الديمقراطية على الطريقة الغربية . غير أن الجهود التي بذلت في هذا الشأن باءت بالفشل ، الأمر الذي دفع كثيراً من هذه الأقطار الى أن تتجه نحو نماذج أخرى ، كاليابان والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من جهة ، ومن جهة أخرى أخذت دول العالم الثالث تفتش في تاريخها عن صيغ قومية تنسجم مع النماذج التي تقتبسها عن البلدان الأخرى ، وذلك لغرض اضفاء طابع محلي أو وطني لنظريات التنمية والتطوير . وعلى هذا النحو برز ، على أنقاض المفاهيم القديمة في التنمية والتطوير ، مفهوم نسبي في التنمية يأخذ بنظر الاعتبار تنوع المجتمعات وخصائصها الذاتية المميزة ، بما في ذلك سماتها الحضارية . وأخذ الناس ينظرون الى التنمية على أن لها علاقة مع ماوصف بكونه أهدافاً نوعية ومجتمعية متميزة . وفضلاً عن ذلك لقد اعتبرت هذه الأهداف بأنها متأثرة أكثر فأكثر بوعي الباحث مجموعات مجتمعية مختلفة وبقدرات (وسائل) ادراك أهميتها بصورة متزايدة في عملية التنمية والتطوير »(٥) . فان عملية التنمية السياسية في

---

3 – Ibid, p.16. development, in ; polities and changein.

4– Ibid, p. 17. developing Counies, Cambridge, Cambridge university press, 1969, p. 16.

5– J.p. Nettl, op. cit. p. 17.

الباكستان تختلف عنها في تنزانيا ، وتختلف التنمية السياسية في البلدين عنها في كل من الهند أو أندونيسيا أو أميركا اللاتينية . ورغم سعي دول العالم الثالث وراء بناء هويتها القومية ، عن طريق تنمية وتطوير خصائصها الذاتية ، فان هذه الدول لم تجد مناصاً من التطلع الى النماذج الجاهزة للنظم المتقدمة ، وفي مقدمتها النظم الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والنظم الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . ان دول العالم الثالث تجد أمامها في الوقت الحاضر طرقاً مختلفة للوصول الى تحقيق أهدافها . فالوصول الى تحقيق الاشتراكية لم يعد يجرى عن طريق واحد كما كان مطروحاً في الماضي ، هو الطريق السوفيتي ، وبالمقابل ان التنمية على الطريقة الغربية يمكن أيضاً تحقيقها بطرق عديدة .

٣ ـ معايير التخلف والنمو :

في محاولة تعريف التنمية تطرح التساؤلات التالية نفسها :

- ماهي ظروف التخلف وماهو نموذج النظام البديل الذي يجب أن يحتذى به ؟ وبعبارة أخرى ماهي الدول المتقدمة وماهي الدول المتخلفة ، آخذاً بنظر الاعتبار المقولة المشهورة بكون الدول المتقدمة تؤشر الطريق للدول المتخلفة ؟
- ماهي القيم التي تجعل من النمو شيئاً مرغوباً فيه ، ان لم يكن ضرورة لابد منها ؟
- ماهو الترابط بين طائفة المجتمعات المتقدمة وبين طائفة المجتمعات المتخلفة ؟
- ماهي عملية التنمية التي ينطلق منها الباحث ، والذين يشتركون معه في البحث ؟

ان المعني بدراسة الدول النامية يجد تحت متناول يده نماذج جاهزة من البلدان المتخلفة ، غير أن هذه النماذج معدة من قبل اقتصاديين أو مؤرخين أو سوسيولوجيين أو أنثروبولوجيين . ومن ثم فان التعاريف التي يقدمها هؤلاء الباحثون للتخلف قد لاتتفق بحكم الضرورة مع الظروف السياسية في هذه البلدان . فالاقتصاديون وعلماء الاجتماع ، مثلاً ، يستعملون معايير الدخل الفردي والتصنيع ونسبة التعليم بين السكان وغير ذلك للتعرف على الأقطار المتخلفة . ومن ناحية أخرى ، ان الاتجاه السائد في الأوساط الغربية ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، هو أن تعتبر الدولة متخلفة اذا لم يكن

بالوسع تصنيفها وفق نموذج الديمقراطية الغربية ، أي على أساس نظام تعدد الأحزاب السياسية ، والنظم الانتخابية والتمثيلية ، ومدى انتشار التربية والتعليم بين السكان ، ومعدل الدخل الفردي أو مستوى المعيشة ، ومقدار تداول الصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى ، والاتفاق على المبادىء الأساسية في الحكم ، ثم الاستقرار السياسي . والواقع ليس تحليل وتعريف مفهوم التخلف غير متفق عليه بين الباحثين فحسب ، بل أن أساليب البحث العلمية المطبقة في معالجة قضايا البلدان النامية كثيرة ومتنوعة . ونعرض أدناه أهم المعايير المأخوذ بها في تعريف التخلف والنمو السياسي :

أ ـ الديمقراطية والاستقرار :

ان كثيراً من السياسيين ومن الباحثين في السياسة في الغرب يعتبرون أن النظام السياسي الغربي معيار لقياس التطور السياسي والتجديد في دول العالم الثالث . اذ أن الديمقراطية الغربية واستقرار المؤسسات السياسية فيها تعبر عن مستوى متقدم من التطور ، أما البلدان المتخلفة فلاتسمح لها ظروفها بتطبيق الديمقراطية . ويعبر عن وجهة النظر هذه مارتن سي . نيدلر اذ يقول : ان المقومات التي تدخل في حساب درجة النمو السياسي هي اذا تلك التي تؤكد الخصائص التي تترابط بدرجة عالية مع الديمقراطية والاستقرار الدستوري ، والتي لاتتغير الا بصورة بطيئة على مدى الزمن .. لأن الديمقراطية تؤدي الى مساهمة عامة في العملية السياسية . وذلك يعني على وجه التأكيد وجود وعي بالحياة السياسية الوطنية ، ولغة وطنية مشتركة ، وربما مستوى معين من التربية والتعليم ، مادامت الصحافة تبقى الوسيلة الكبرى لتوليد التآلف مع العملية السياسية الوطنية » .. ويضيف نيدلر مؤشراً آخر هو درجة التمدن ، أو بعبارة أخرى حجم قطاع السكان الذين يعيشون في المدن . اذ كلما ازداد عدد السكان الذين يعيشون في المدن كلما زاد احتمال انخراطهم في مهن صناعية . وعليه فان مؤشر درجة التصنيع يوحي بدرجة النمو الاقتصادي(٦) ثم يعرض نيدلر ان المساهمة في الحياة المشتركة للهيئة الاجتماعية القومية عن طريق التمثيل الانتخابي هي النسيج الذي تحاك منه المشاعر القومية ، اذ أن القومية في الواقع هي سمة نموذجية لفترة الانتقال من الطريقة التقليدية

6– Martin C. Needler; Latinb Aatin America politics in parspective, Van Norstand Company, New Jersey, 1963, p. 17.

الى الطريقة العصرية في الحياة[٧] .

والواقع أن وجهة النظر هذه التي تربط مابين الديمقراطية واستقرار المؤسسات السياسية على الطريقة الغربية وبين النمو الاقتصادي تصطدم بوقائع تناقضها . والا فكيف تعتبر فرنسا التي كانت تفتقر الى الاستقرار السياسي في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨) . واذا ماتمسك بقيم الديمقراطية الغربية ، فكيف يصنف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ؟ وكيف تصنف تشيكوسلوفاكيا التي عبرت من التخلف السياسي ، عندما كانت جزءاً من امبراطورية آل هابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا) ، قبل الحرب العالمية الأولى ، الى التطور السياسي ، في فترة مابين الحربين العالميتين ، ثم الى التخلف السياسي تحت الاحتلال الألماني النازي ، ثم الى التطور خلال سنتي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ ، ثم الى التخلف السياسي تحت النظام الشيوعي الحالي ؟[٨] وكيف يمكن أن نفسر ظهور الديكتاتورية في بلدان مصنعة ومتطورة اقتصادياً كألمانيا في عهد هتلر وايطاليا في عهد موسوليني ؟ وعلى صعيد آخر ترفض كثير من القوى السياسية والزعماء في بلدان العالم الثالث الأخذ بالديمقراطية الغربية وتفضل عليها صيغة أخرى للديمقراطية تنسجم مع الظروف العامة السائدة فيها .

ب ـ المعيار الماركسي :

وازاء النظرة الغربية في تعريف التخلف من ناحية والتطور السياسي من ناحية أخرى ، تنطلق الماركسية من أيديولوجية عامة شاملة تفسر التطور وفقاً لحركة المجتمع وانتقالها من مرحلة الى أخرى : من حالة البداوة والرعي ، الى الزراعة ، ومن النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي فالاشتراكي ثم الشيوعي . وسياق هذا التطور التاريخي تتحكم فيه قوانين موضوعية تنطبق على كل المجتمعات اذ أن انتاج الحاجات المادية والحياتية ونوعية الوسائل المستخدمة في ذلك هي التي تتحكم في التطور التاريخي للمجتمع ، وهي القاعدة التي تقوم عليها وتتطور المؤسسات الحكومية والمفاهيم القانونية والفن والأخلاق . ان تطور المجتمع من مرحلة الى أرقى منها يخضع الى قوانين موضوعية

7– Ibid, p. 18.

8– Fred R. Von der Mehden; ; Politics of the developing Nations, printice–Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1964, p. 4.

تلعب فيها وسائل الانتاج دوراً هاماً ، اذ أن نوعية هذه الأخيرة هي التي تحدد العلاقات الاجتماعية التي تأخذ شكل مؤسسات ، وتبعاً لذلك تتطور قيم وأفكار وسلوكية الأفراد . وبناء عليه فان انتقال المجتمع من مرحلة تاريخية الى مرحلة أخرى أرقى منها ، بواسطة الثورة عن طريق العنف أو بوسائل أخرى يعني انتقال السلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى أخرى أكثر انسجاماً مع طبيعة التطور التاريخي للمجتمع .

وبصورة عامة ، تمر المجتمعات بمراحل تاريخية متماثلة تقريباً ، غير أن المجتمعات البشرية لم تتكون في زمن واحد ، ولم تعش فتراتها التاريخية بخط متواز ، لذلك فان مسيرة تطورها ليست متماثلة في جميع الأحوال ، فطفرت بعضها مراحل تاريخية معينة لأسباب تتعلق بمقوماتها الموضوعية وبمميزاتها الذاتية . مثال ذلك أن القبائل الجرمانية والسلافية قد انتقلت من نظام المشاعة الى الاقطاع دون أن تمر بمرحلة نظام الرق . في حين بلغت شعوب أخرى ، كالمغول ، مرحلة الاشتراكية دون أن تصل مرحلة متقدمة في تطور النظام الاقطاعي ، لا ولا الرأسمالية . وفي عصرنا الحديث تحاول شعوب العالم الثالث أن تتجاوز مرحلة الرأسمالية الى الاشتراكية .

ويلاحظ بعض الباحثين أن المنهجية الماركسية في دراسة التخلف والنمو السياسي في أقطار العالم الثالث تصطدم بكون مجتمعات هذه الأقطار لم تتقولب بعد على نحو واضح ، اذ يمكن مشاهدة قطاعات بدوية وريفية واقطاعية ورأسمالية مدينية في وقت واحد . وفضلاً عن ذلك أن الطبقات الاجتماعية متداخلة فيا بينها ، ومقومات الوحدة الوطنية تنخر فيها عوامل التجزئة الاقليمية والطائفية والعشائرية .

جـ ـ معيار العوامل المتعددة :

يذهب فريق من الباحثين الى أن التعرف على التطور السياسي في الدول النامية يجري من خلال الأخذ بنظر الاعتبار جملة عوامل مختلفة تؤخذ بكليتها أو كلا على انفراد . هذه العوامل هي التالية مدرجة دون اعتبار لأهميتها(٩) :

أ ـ اتفاق وطني عام على الأهداف السياسية والاجتماعية الأساسية .

9- Fred R. Von der Meden, op. cit. p.7.

ب ـ الاتصال بين الزعماء وبين الجماهير .
جـ ـ اندماج الأقاليم بالأغلبية في المجتمع .
د ـ فصل السياسة عن الدين .
هـ ـ مستويات عالية في التربية والتعليم .
و ـ وجود جماعة أو فئة اجتماعية كبيرة تتمتع بمستوى عال من التربية والتعليم .
ز ـ ادارة مدنية كفؤ .
ح ـ نظام سياسي قائم على المنافسة بين الكتل والأحزاب السياسية .
ط ـ مؤسسات سياسية تقوم بأداء وظائف مختلفة .
ي ـ نشاط سياسي على صعيد البلاد بأسرها وليس محصوراً بالعاصمة فقط .
ك ـ تطعيم النظام القائم بقيم سياسية واجتماعية غربية .
ل ـ وجود جماعات مصالح (أو جماعات ضغط) منظمة .
م ـ حرية في العمل السياسي .
ن ـ وجود حكومة دستورية مسؤولة أمام البرلمان .
س ـ تبعية القوات العسكرية لاشراف وسيطرة السلطات المدنية .

والواقع أن نظرة بسيطة على هذه العوامل تكشف أن هذه العوامل ليست في التحليل الأخير ، سوى قيماً غريبة أيضاً . وفضلاً عن ذلك أن هذا النهج في قياس تطور النظم السياسية يثير مشاكل خطيرة تتعلق بعدد وطبيعة العوامل التي يجب الأخذ بها ، وأهمية كل عامل منها . ومن ثم فان هذا المنحى في البحث ان هو الا تغيير بسيط على النهج الأول ولا ينطبق الا على عدد لايعتد به من الدول النامية .

د ـ المقارنة التاريخية :

يذهب بعض الباحثين الى أن تعيين التطور السياسي للدول النامية يجب أن يجرى على ضوء التطور التاريخي للبلدان المتقدمة ، كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة . وبمقتضى هذا المعيار ، تعد الولايات المتحدة ، مثلاً ، دولة جديدة ومتخلفة في القرن الثامن عشر ، وموحدة في سنة ١٨٦٥ ، ومصنعة في سنة ١٩١٤ وهلم جرا . وبناء على هذا المعيار ، يعتبر مستوى تطور أندونيسيا الحالي مماثل لمستوى الولايات المتحدة فيما بين سنتي ١٧٧٥ ـ ١٧٨٥ ، ومستوى تطور الهند مماثل لمستوى الولايات المتحدة أيضاً في

منتصف القرن التاسع عشر. هذا مع العلم بأن تطور البلدان في القرن العشرين لايستلزم بالضرورة أن تكون عريقة في التاريخ كالولايات المتحدة، والا فان أثيوبيا، مثلاً، أعرق من الولايات المتحدة، ولكنها أقل تطوراً منها(١٠).

والواقع أن جميع هذه الأساليب في دراسة التخلف السياسي في بلدان العالم الثالث غير مرضية، لأنها قائمة على معايير مبنية على قيم ومفاهيم غريبة على واقع هذه البلدان، وعلى مسيرتها التاريخية نحو النمو والتطور. ان دراسة الدول النامية يجب أن تنطلق من وجهة نظر الدول النامية ذاتها، وعبر المشاكل التي تواجهها مجتمعة أو كلا على انفراد. اذ يجب أن يؤخذ التخلف باعتباره واقعاً عاماً وينطوي على عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً. وهذه النظرة العامة الشاملة هي التي يمكن أن تؤدي الى استنتاجات تذكر، لأنها تكون الحد الأدنى من الاتفاق بين الباحثين من مختلف الاتجاهات. والا فان أحداً لايمكن أن ينازع، مثلاً، في أن الدولة التي لاتضمن سلامة مواطنيها وأمنهم، أو تلك التي لاتوفر لهم ضروريات الحياة، بحيث تقيهم من الجوع وتوفر لهم الملبس والمسكن تعتبر دولة متقدمة.

٤ ـ مفهوم التنمية السياسية:

مع أن مفهوم «التنمية السياسية» كان متداولاً في سنوات الخمسين، الا أنه لم يظهر بشكل واضح الا في مطلع الستينات، ففي حزيران ١٩٥٩ عقدت لجنة السياسة المقارنة المنبثقة عن مجلس بحوث العلم الاجتماعي في الولايات المتحدة(١١)، مؤتمراً حول موضوع (التحديث السياسي)، وخلال ذلك صاغت اللجنة المذكورة أول برنامج لها حول (التنمية السياسية). وقدم ادوارد شيلز تقريراً هاماً الى المؤتمر وطبع فيما بعد

10- Fred R. Mehden, op. cit. p. 7.

١١ ـ كان غابربيل الموند رئيساً للجنه المذكورة في عام ١٩٥٤ ثم تولاها من بعده لوسياني باي، ومن اعضائها التشغيين كل جيمس س. كولمان، وروي ماكريديس، وكي بوكر، وليونارد نبدر، وهربرت هيمان، وجوزيف لابالومبارا، وسيدني فربا، زمايورن وانير. وقد ساهم كل هولاء بصياغة نظريات التنمية السياسية فيما بعد.

بعنوان « التنمية السياسية في الدول الجديدة »[١٢] . وفي العام نفسه نشر كتاب باشراف غابرييل الموند وجيمس كولمان بعنوان « سياسة المناطق النامية »[١٣] . وتأتي أهمية البحوث التي قدمت الى المؤتمر وكذلك المؤلفات المذكورة عن كونها قد صاغت المفاهيم الأساسية للتنمية السياسية في أقطار العالم الثالث وكانت الأساس الذي اعتمدته المؤلفات التي ظهرت فيما بعد[١٤] .

والواقع لقد جاءت مبادرة عقد المؤتمر المذكور بعد أن بدأت الولايات المتحدة تعني بأقطار العالم الثالث ، أو بالأحرى تتابع مشاكلها وترصد (مساعدات) لها . وكان تشخيصها ان هذه الأقطار (متخلفة) ولذلك فانها لاتأخذ بالنظام الغربي . وعليه فان (المساعدات) الى الدول الجديدة موجهة الى تحسين أحوالها الاقتصادية واستخدام الوسائل الكفيلة بتسريع عملية التطوير السياسي فيها التي تقودها الى الأخذ بالنظام الديمقراطي الليبرالي بحكم الضرورة .

ونظمت لجنة السياسة المقارنة أيضاً خلال المدة ١٩٦١ - ١٩٦٣ خمسة مؤتمرات لدراسة مبادىء التنمية السياسية ، هي التالية على التعاقب : الاتصال والتنمية السياسية ، البيروقراطية والتنمية السياسية ، التربية والتنمية السياسية ، التنمية السياسية في تركيا واليابان ، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية .

12- Edward Shils; political devlopment in the New states. The Hague, morton, 1960.

13- gabriel A. Almond and james Coleman; The politics of developing Areas, princeton, princeton university press, 1960.

14- Roger- gerard Schwartzenberg, op. cit. p. 229.

١٥ . اهم الكتب التي ظهرت في هذه الفترة هي التالية

- Lucian pye. ed.; Communication and political development. 1963.

- Robert ward and Dunkwart Rustow ed.; political modernization in japan and Turkey, 1964.

-Joseph Lapalombara ; Bureacracy and political development, 1963.

- James S. Coleman; Education and political development. 1965.

- Myron Weiner, and joseph Lapalombara, ed.; political partis and political development. 1966.

وخلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ نشرت خمسة مؤلفات انطوت على الموضوعات التي طرحت في المؤتمرات المذكورة ونشرت ضمن مجموعة (دراسات في التنمية السياسية) وباشراف (لجنة السياسة المقارنة)(١٥) ، وضمن نفس السلسلة وباشراف لوسيان باي وسيدني فربا ظهر كتاب (الثقافة السياسية والتنمية السياسية)(١٦) الذي تابع البحث حول موضوع (الثقافة والتنشئة الاجتماعية السياسية) الذي سبق أن تناوله من قبل غابرييل الموند وسيدني فربا في كتابها المعروف (الثقافة المدنية ، الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمسة أقطار)(١٧) .

وفي عام ١٩٦٦ نشر غابرييل الموند بالاشتراك مع ج . بنغهام باول كتابها (السياسة المقارنة ، مقاربة تنموية)(١٨) والذي لعب دوراً هاماً في دفع النظريات التنموية في ميدان دراسات النظم السياسية .

وقد شهدت السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ قمة رواج نظريات التنمية السياسية ، سواء من ناحية كثرة المؤلفات أم من ناحية ماتوصلت اليه من تحليلات(١٩) . ولكن نظريات التنمية السياسية بدأت تتعرض الى انتقادات شديدة ومن جهات مختلفة . بل ان النظريات المذكورة تعرضت الى انقسامات فيما بين انصارها أنفسهم ، اذ أسقطت بعض

16– Lacian pye and sydney; calture and political develoment, 1965.

17– gubriel Almond and Sydney Verba; Civic Culture, op. cit. powell. de.

18– gabmel Almond and g. Ringham. Comparative politics, Advelopmental approach, Boston, Litrle, Brown, 1966.

١٩ ـ اهم الكتب التي ظهرت في هذه الفترة هي التالية :

David E. Apter; The politics of Modernization. chicago, 1965.

– Lacian pye; Aspects of political devepment, an Analytic study. Boston, Little, Brown, 1966.

– S.N. Eisenstadt ; Modernization, protest and change. Englewood lliffs, 1966.

– Llaude E. welch ; political Modernization, Belmont, 1967.

– Samuel p. Huntington ; political Order in changing Societies. New Haven, yale university press, 1968.

القضايا وعرضت مجوانب أخرى للتنمية السياسية ، كما ظهرت تعابير جديدة .

٥ - دوافع ظهور نظريات التنمية السياسية :

لقد لعبت ظروف سنوات الخمسين وكذلك الستينات دوراً هاماً في بروز مفهوم (التنمية السياسية) وصياغته ثم تطوره . ويمكن اجمال العوامل التي دفعت الى الوجود النظريات التنموية السياسية بما يلي :

أ - ظهور دول العالم الثالث : لقد دفع ظهور بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تحررت من السيطرة الاستعمارية وبرزت فيها نظم سياسية جديدة ومشاكل من نوع خاص لايمكن دراستها بواسطة وسائل علم السياسة التقليدي الى البحث عن أساليب جديدة في دراستها وقياس درجة تطورها . وانطلق مفهوم التنمية السياسية خلال وعبر الدراسات المقارنة للنظم السياسية . اذ أن المعني بدراسة السياسة وجد نفسه أمام نظم سياسية متباينة الطبيعة ومختلفة من ناحية درجة تطورها ، فضلاً عن تنوع الثقافات والايديولوجيات والمؤسسات والعمليات السياسية في أقطار العالم المختلفة .

واقتضت روح البحث العلمي من دارس السياسة ان يأخذ هذا التنوع بنظر الاعتبار لاستخلاص القواعد العامة التي تحكم مختلف النظم السياسية . وبخلاف الجيل السابق من علماء السياسة الذين عالجوا مجموعة متجانسة الى حد ما من الدول في أوربا وفي أميركا الشمالية ، تعين على دارس السياسة في الوقت الحاضر أن يفهم على نحو موضوعي الثقافات والمجتمعات الأجنبية في جميع أنحاء العالم . ولتحقيق هذا المسعى وجب عليه أن يولي اهتماماً دقيقاً الى التنمية واستخدام منهجيات البحث الشاملة من ناحية البعد (أي قدرتها على أن تنطوي على كل العناصر التي لها صلة بذلك في المجتمعات) ، ومن ناحية الدقة ، ومن ناحية حيادها الثقافي . وواجهت دارسي السياسة أيضاً مسألة أخرى ، وهي وجوب فهم دينامية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها مع عملية التنمية أو التحديث وبخاصة في المجتمعات الانتقالية . وعليه فان دخول كثير من المجتمعات

الجديدة والمتخلفة في مختبر عالم السياسة ساهم بدرجة كبيرة في المحاولات التي بذلت لصياغة مفهوم التنمية السياسية والعمليات التنموية[٢٠] .

وفي الواقع ان مفهوم (التنمية السياسية) بمعناه الدقيق ، لم يظهر في بلدان العالم الثالث ، وانما برز في الأوساط الغربية ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، للدلالة على عمليات التجديد والتصنيع والثروة عند المقارنة بين المناطق المتخلفة في العالم وبين الدول المتقدمة . ومع أنه وجدت في الماضي دائماً تقريباً دراسات مقارنة بين الأقطار المتأخرة والدول المتقدمة ، الا أن ذلك لم يجر وفقاً لمعيار مفهوم التنمية السياسية على النحو المعروف في الوقت الحاضر والذي لم يظهر الا في بداية سنوات الستين من هذا القرن . مثال ذلك ان اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تشعر بتخلفها وتسعى لتجاوزه لتلحق بالدول الغربية المتقدمة . وكذلك الاتحاد السوفيتي ، والحركات الوطنية والتحررية في مرحلة ماقبل الاستقلال السياسي وبعدها . وقد وجدت في فترة مابين الحربين العالميتين حركات في بعض أقطار العالم الثالث لاصلاح مختلف الأوضاع فيها وبخاصة نظمها السياسية ، كما هو الحال مع تركيا الكمالية والصين بقيادة صان يات صن والى حد ما مصر والعراق . غير أن هذه المساعي لم تكن بالبعد والعمق اللذين تتطلبها التنمية السياسية بمعناها المعاصر ، اذ تحدت ضرورة ذات أبعاد وطنية ودولية . وفي هذا الشأن يلاحظ ج . ب . نتل : « ان وحدة وشمولية ضغوط التنمية هما اللتان دفعتا الناس الى أن ينظروا الى العالم منقسماً الى طائفتين من المجتمعات ، هما المجتمعات المتطورة والمجتمعات الأقل تطوراً . ان هذه الشمولية وهذا التلاحم بين طوائف المجتمعات ، هما جديدان »[٢١] .

ب - تأثير علم الاقتصاد :

منذ مطلع سنوات الخمسين لعب التحليل الاقتصادي دوراً طليعياً في دراسة ظواهر التحديث . فقد أبرز وطور فكرة أن كل مجتمع ينطوي على عوامل نموه الخاص

20- Lucian W. pye ; Comparative politics and political development. in ; politics in Trasitional Societies edited by Harvey g. Kebscull, Appleton – Centrury– Crofts, New york, 1973, p. 13.

21- j. p. Nettl, op. cit. p. 15.

به ، وماعليه سوى أن يعبأ طاقاته لاستغلال المصادر الكامنة فيه . وقد كان أبرز من ساهم في هذا الميدان كل من والت . و . روستو وهيرشمان وهيكنز . فقد عرض هيرشمان ان التنمية تتأكد بكونها عملية الازدهار التي يكشف بها مجتمع ما لنفسه الامكانات التي يشتمل عليها[22] .

وقد بنى والت و . روستو على الفكرة السابقة طروحاته حول عملية النمو الاقتصادي[23] ، والمراحل التي تمر بها المجتمعات[24] ، اذ صنفها الى خمس مراحل ، هي المجتمع التقليدي ، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق ، والمجتمع المنطلق ، والمجتمع السائر نحو النضوج ، والمجتمع الذي دخل الاستهلاك الشعبي العالي[25] .

ثم يعرض روستو في كتاب (السياسة ومراحل النمو) الصادر في عام ١٩٧١ أن كل مرحلة من المراحل المذكورة يلائمها نموذج سياسي معين . لأن المجتمعات المتباينة من ناحية مستويات نموها الاقتصادي لايمكن الا أن تأخذ بنظم حكم مختلفة أيضاً وفقا لطبيعة الظروف السائدة فيها . وان مرحلة استهلاك الجماهير ، التي هي المرحلة الأخيرة يلائمها نموذج ديمقراطية الجماهير . أما بالنسبة الى العالم الثالث فانه يحاول الخروج من المرحلة الثانية (أي مرحلة تحقق الشروط اللازمة للانطلاق) ، وفي هذه المرحلة تواجه أقطار العالم الثالث مشاكل اقتصادية وسياسية مماثلة للمشاكل التي واجهت البلدان الأوربية في نهاية القرن التاسع عشر[26] .

22– A. Hirschmaw ; The stategg of economic development, New Haven, yale University press, 1958.

23– walt w. Rostow; The process of economic growth. Oxford university press, New york, 1963.

24– Walt W. Rostow ; Stages of econamic growth. Cambridge University press, Cambridge, 1960.

وقد ترجم هذا الكتاب الى اللغة العربية ، انظر : والت و . روستو : مراحل النمو الاقتصادي . ترجمة برهان دجاني . بيروت . منشورات المكتبة الاهلية ، ١٩٦٠ .

٢٥ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٤ـ٨ .

26– Walt w. Rostow; Les e'tapes du dev'eloppement politique. Traduit de l'Americain par j.– p. Huet. Editions du Seuil, paris, 1975, pp. 369–415.

ولكن اهم تأثير لعلم الاقتصاد في هذا الشأن هو تكريسه استخدام معين لمفهوم التنمية الذي ساهم قبل كل شيء في اعطاء نفحة جديدة لأسلوب البحث التطوري والميثاقي الذي قام على أساسه معظم التقاليد السوسيولوجية الكبرى في القرن التاسع عشر . وفضلاً عن ذلك لقد أضفى علم الاقتصاد على أسلوب البحث المذكور قيمة عملياتية قابلة للاستعمال بصورة مباشرة في العلوم الاجتماعية بمجموعها ، ومن ثم في علم السياسة(٢٧) .

جـ - الخلفيات السوسيولوجية :

لقد كانت النظرية السوسيولوجية التقليدية مهيئة في الواقع لأن تقدم اطاراً يصلح لان يكون مرجعاً للدراسات في التنمية . اذ أن كل منظري القرن التاسع عشر عالجوا على نحو أو آخر موضوع نمو المجتمعات ، وكانت لديهم أفكار عن نقاط انطلاق النمو أو التطور ونهاياته ، وكيفية تحقيق ذلك على مراحل ، كما هو الحال لدى كل من اوغست كونت ، وهربرت سبنسر ، واميل دوركهايم ، وتونيز وكارل ماركس .

وكل هؤلاء المنظرين عالجوا موضوعاً واحداً هو الصيرورة الاجتماعية ، من زوايا مختلفة ، وبطرق متباينة أيضاً ، وتوصلوا الى تحليلات واستنتاجات متنوعة . ويستخلص من كل أعمال هؤلاء المنظرين عناصر متماثلة تؤسس هوية النظرية التنموية الحديثة : « وكل هذه البناءات النظرية تفرض في الواقع وجود اواليات داخلية للتطور تخضع لها كل المجتمعات بحكم الضرورة ، ومهما كان وضعها سواء من ناحية الموقع أم من ناحية الزمن ، والتي تؤدي الى انجاز نهائي لنموذج معين في المجتمع ، كائن كنواة في جميع أرجاء العالم »(٢٨) .

وعندما عرض علم السياسة لدراسة موضوع الدول الجديدة في العالم الثالث ومقارنة درجة نموها بالنسبة الى مستويات الدول المتقدمة كان عليه أن يستعيد تقاليد البحث السوسيولوجي القديمة التي عالجت موضوع تطور المجتمعات ، وان يبحث أيضاً في

27- Bernard Badie ; Le developpment politique. Paris, Econmica, 2e edition, 1980, p. 4.

28- gbid.

التغيرات التي تؤثر في النظم السياسية باعتبارها عمليات ضرورية ، مستمرة ومتماثلة ، وانها تمر بمراحل معينة ، وموجهة نحو غاية واضحة . وكما يذكر برنار بادي : وأصبحت دراسة التنمية السياسية طبعاً هي دراسة لهذه العمليات ، وخصائصها ، وتحقيقها في مختلف المجتمعات . ويبقى العالم الثالث على وجه التأكيد الموضوع المفضل لأمثال هذه الدراسة ، لأنه يمتلك مزية أن يقدم لنا النمو في نشوئه . ومع ذلك فان كل النظم السياسية هي أيضاً قابلة لأن تبحث ، لأنها جميعها تتوافق مع مرحلة معينة من النمو . وبناء على هذا الطابع الشمولي ، أخذ المذهب التنموي يطالب باحتلال مكانة هامة في علم السياسة الحديث ، لأنه مادام يبحث في دول العالم الثالث فانه تأمل شامل لجوهر السياسة ذاتها »(٢٩) .

٦ ـ نظريات التنمية السياسية :

ان اختلاف وجهات النظر بين أنصار المذهب التنموي أدى الى ظهور عدد كبير نسبياً من النظريات السياسية دفع بها الى الوجود ماتعرض له المذهب المذكور من انتقادات نظرية شديدة ، فضلاً عن بروز وقائع عديدة ، وفي أقطار مختلفة من العالم ، الأمر الذي دعى انصار التنمية السياسية الى التخلي عن قواعد عامة تتحكم في تطور كل النظم السياسية والبحث عن نماذج متنوعة للتنمية السياسية . وأبرز النظريات في هذا الشأن هي التالية :

أ ـ النظرية التنموية لدى ادوارد شيلز :

لقد عالج ادوارد شيلز بخلاف من تقدمه من المؤلفين النمو السياسي لا باعتباره جانباً من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وانما باعتباره عملية قائمة بذاتها وتخضع الى مباديء خاصة بها . ولم يعن ادوارد شيلز ، كما فعل ذلك أيضاً باحثون آخرون من بعده الا بالنظام السياسي ، وذلك بهدف دراسة العمليات التي تجري فيه ، ولغرض تعيين الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها خلال سياق نموه . ولذلك فانه لم يعتمد على نظريات الاقتصاديين ، وسعى الى بناء نظريات جديدة تتعلق بكليتها بعلم السياسة .

29– Bernard Badie, op. cit. p.5.

وقد عرض ادوارد شيلز في كتابه (التنمية السياسية في الدول الجديدة) ، المنوه عنه سابقاً ان كل الدول النامية تسعى للوصول الى هدف مشترك ، هو أن تصبح عصرية ، وديناميه وديمقراطية وتطبق مبدأ المساواة بين مواطنيها ، ومتقدمة اقتصادياً ، وذات سيادة ، ومؤثرة في الحياة الدولية . ويرى شيلز أن جميع هذه الطموحات تدفع كل الدول الجديدة بالاتجاه نحو الأخذ بنموذج من التحديث واحد هو الديمقراطيات الغربية ، بعد اجراء بعض التعديلات عليه(٣٠) . وعليه فان كل نظام سياسي يتجه نحو تحقيق سيادة القانون ، واقامة المؤسسات التمثيلية ، وممارسة الحريات العامة بدون قيد . وتوجد هذه المبادىء بشكل نواة في كل مجتمع ، وتحقيقها بصورة تدريجية هو أساس كل عملية في التنمية السياسية .

وبناء على ماتقدم وضح ادوارد شيلز تصنيفاً بالنظم السياسية ، تقسمها الى خمسة أنماط رئيسة هي التالية :

أولاً : الديمقراطيات السياسية :

وهي النظم السياسية الحديثة ، وهي أيضاً الهدف الذي يسعى للوصول اليه كل نظام سياسي خلال نموه . وأهم خصائصها أنها تطبق التمايز بين الوظائف ، وتخصص البنى ، فهناك الهيئات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، والأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، وهيئات الاعلام ، وكل واحدة من هذه البنى تنحو الى أداء وظيفة معينة . والديمقراطية السياسية تفترض أيضاً نموذجاً معيناً من الثقافة السياسية ، ولايمكن ممارستها الا اذا توافقت مع ارادة حقيقية لدى المواطنين للتمسك بها . كما يجب أن تكون النخب السياسية مستقرة ومتماسكة وفعالة ومتضامنة ، وبخاصة بوجه كل النشاطات المتطرفة . ويرى شيلز أن ذلك ينطبق على الدول الغربية كما ينطبق على بعض الدول الأخرى كاليابان وتركيا وشيلي .

ثانياً : الديمقراطيات الوصائية :

وتكون في البلدان التي تظهر فيها امكانات لتطبيق الديمقراطية ، بشكل مؤسسات أو قواعد للعمل السياسي . غير أن الهيئة التنفيذية تركز السلطة بين أيديها ،

30– Edward shils, op. cit. pp. 7 and sqq.

وتلعب الادارة دوراً هاماً في الحياة العامة ، في حين لاتمتلك الهيئة التشريعية سلطة تقريباً ، أما القضاء فغير مستقل تماماً . ومن ناحية أخرى تكون الثقافة المدنية ضعيفة ، والاتجاهات السياسية فيها تقليدية ، ويذهب الاهتمام الرئيس الى تحقيق التحديث الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك بأمل تأمين الظروف الثقافية الملائمة للديمقراطية . وهناك مؤسسات ديمقراطية ، غير أنها غير متميزة على نحو واضح تماماً . اذ أن مبدأ الفصل بين السلطات ليس فعالاً ، وأحياناً تختلط البنى الرسمية للدولة مع أجهزة الحزب الحاكم ، وحيث أن السلطة التنفيذية هي المهيمنة فانها تضع قيوداً على قواعد اللعبة الديمقراطية .

ويرى شيلز أن نجاح هذا النمط من النظام السياسي يتوقف على ارادة واخلاص النخب . ولايمكن لهذا النظام أن يستمر مالم تهتم النخب حقاً بعملية الدمقرطة ، وتخفف من سلطتها ، وبقدر مايسمح به بتطور (القدرة السياسية) للجماهير . وفضلاً عن ذلك ان هذا النمط من النظام السياسي يفترض أن اللجوء الى الممارسات السلطوية لايلبي سوى مقتضيات التحديث ، والا يكون موجوداً لاعتبارات سياسية خالصة ، كالصراع على النفوذ بين النخب(٣١) . وفي رأي شيلز ان التجسيد الأكثر تكاملاً لهذا النمط من النظام السياسي هو غانا في عهد قوامي نكروما .

ثالثاً : الاوليغارشيات المحدثة :

وتتأتى الاوليغارشيات المحدثة Modernizing oligarchies عن كون الديمقراطية لايمكن تحقيقها في المدى القريب ، وذلك بسبب كون المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية مازالت ذات طابع تقليدي . وعليه فان هذا النمط يقوم على بنى حكومية سلطوية تأخذ شكل ديكتاتورية مدنية أو عسكرية . ولاتوجد فيها دساتير ديمقراطية أو أنها معطلة ، ولايوجد فيها نظام حزبي تنافسي ، ولاوجود قانوني للمعارضة ، والقضاء غير مستقل . ومع ذلك يوجد جهاز بيروقراطي على درجة من الأهمية ، والنخبة الحاكمة منغلقة على نفسها ، وليس لها تماس حقيقي مع القوى الاجتماعية في البلاد ، مع أنها تسعى الى تحقيق التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، وتطوير الفعالية والعقلانية ، واستئصال كل آثار التقاليد البالية . وعليه فان عملية الدمقرطة غير مطروحة في العمل ، وانما يذهب

31– Roger– gerard schwartzenberg, op. cit. p. 237: Bernard Badie, op. cit. p. 26.

الاهتمام قبل كل شيء الى انطلاق البلاد اقتصادياً[٣٢] . ومثال هذا النمط من النظام السياسي هو تركيا في عهد مصطفى كمال والباكستان في عهد أيوب خان .

رابعاً : الأوليغارشيات الكلانية :

وهي تقوم على أساس مذهب سياسي مصاغ بدرجة جيدة ومنتشر على نطاق واسع ، لغرض أن يكون مبرراً لشرعية الامتيازات التي تتمتع بها النخبة الحاكمة . وهذا النمط من النظام السياسي ، بدلا من القيام بالتحديث فانه يسعى الى تعبئة السكان بكليتهم سياسياً لغرض زجهم في عملية التنمية التي يقوم بتوجيهها . وتعبئة الجماهير تتضمن قيام حزب واحد منظم بدرجة عالية وكذلك وجود شبكة من الاتصال الجماعي المتطور بصورة خاصة[٣٣] .

وبديهياً ان مبدأ الفصل بين السلطات غير موجود ، ولايسمح بقيام المعارضة . وتختلف الاوليغارشيات الكلانية Totalitarian oligarchies عن الاوليغارشيات المحدثة بسمات ثلاث هي :

١ - درجة تغلغل السياسة في المجتمع .

٢ - درجة تركز السلطة لدى النخبة الحاكمة .

٣ - وتائر النعبئة الاجتماعية .[٣٤] ويضرب شيلز مثلاً على ذلك النظام السياسي في كل من كوريا الشمالية وفيتنام .

خامساً : الاوليغارشيات التقليدية :

وهي نظم في معظمها ملكية أو أسر حاكمة ، وتقوم على الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية وعلى اعتبارات مرتبطة بالنظرية أو المركز الاجتماعي . وفي أغلب الأحوال لاتوجد فيها دساتير . وعلى الصعيد السياسي تتميز الاوليغارشية التقليدية Traditional oligarchy بغياب التمايز بين البنى ، فالمؤسسات القائمة أولية في تكوينها ،

32- Bernard Badie, op. cit. pp. 26-27.

33- Bernard Badie, op. cit. p. 27.

34- Roger- gerard schwartzenberg, op. cit. p. 238.

ومع أن الاوليغارشية التقليدية لاتولي الا اهتماماً محدوداً الى عمليات التطوير ، الا أنها لاتستطيع أن تتجنب التحديث ، ولذلك فانها من أجل أن تحافظ على تمسكها بالسلطة فانها تقوم ببعض التنازلات في بعض الأحيان في هذا الشأن فتجرى بعض الاصلاحات الحديثة ، وتجبر أيضاً على اجراء تغيير في صيغة المشروعية السياسية ، والتخلي عن الاستناد الى القيم التقليدية والأخذ بالقيم العقلانية . والأمثلة التي يوردها شيلز على هذا النمط من النظام السياسي في عام ١٩٦٠ كلاً من اليمن ، ونيبال ، والعربية السعودية .

ومتقطعة في بعض الأحيان ، أو مختلطة بالمؤسسات الدينية أو العائلية . ولا يوجد فيها برلمان ، أو دوائر بيروقراطية ، والمواصلات الاجتماعية ضئيلة جداً فيها ، والحكومة المركزية ضعيفة وتكوينها البنياني ضئيل ، واستعدادها للقيام بأعمال التحديث قليل . وتبدو الاوليغارشية التقليدية معارضة باصرار لاجراء التحديث ، اذ أن شرعيتها ومبررات وجودها قائمة على أساس حمايتها الثقافة التقليدية من التدهور ازاء حركة التجديد . ومادامت ، في كل الأحوال مضطرة الى مجاراة العصر مع تمسكها في الوقت نفسه بادارة أوليغارشية فانها لاترى بدأ من التسليم باجراء تغيير على التركيب التقليدي للسلطة السياسية(٣٥) .

وجدير بالذكر في هذا الشأن ان شيلز لايعرض في تصنيفه لأنماط النظم السياسية مراحل يجب أن يمر بها كل مجتمع على طريق النمو بحكم الضرورة . فالاوليغارشية المحدثة والاوليغارشية الكلانية تبدوان وكأنها طريقان محتملان أمام تطور النظم السياسية ، كما أن المرور بالديمقراطية الوصائية ليس محتماً . ويرى ادوارد شيلز ان ظهور هذا النظام السياسي ، أو ذاك يتوقف على الأحوال القائمة في المجتمع ، وبخاصة على طبيعة النخبة الحاكمة فيه ، وطموحاتها ، وقدراتها ، وخياراتها(٣٧) .

35– john j. johson ; The Role of the military in underdevloped coantries, New jersey, princeton university press , 1962 p. 47.

Edward shils, op. cit. p. 89. cit. par Bernard Badie, op. cit. p. 28.

36. Bernard Badie , oP. cit. PP. 27–28. R – g. Schwartzenberg, op. cit. P.238.

ان تأكيد شيلز على الدور الذي تقوم به النخبة ، يجعله يقلل من أهمية الدور الذي تقوم به الجماهير في عملية بناء الدولة الحديثة . ثم أنه لايعير اهتماماً يذكر لظواهر الازمة والتغير المرتبطة بكمية وطبيعة مطاليب الجماهير التي تتوجه بها الى المراكز الحكومية المؤسسة حديثاً .

ومن ناحية أخرى ان تعدد عمليات التحديث يقترن بمفهوم معين للتنمية غائي وبخط واحد ، هو ان الانطلاق في النمو يكون من الاوليغارشية التقليدية ونقطة الوصول هي الديمقراطية السياسية ، وذلك ينطبق على كل المجتمعات التي تتطور بحكم الضرورة الى ديمقراطية على النمط الغربي والتي يجب ، في رأي شيلز ، أن تعم كل أرجاء العالم ، لأنها تتحكم بالصراعات ، ومن ثم تختفي نهائياً كل القوى الثورية(٣٨) .

والواقع ما من شيء ، كما يذكر برنار بادي ، يسمح بالتأكيد على أن الديمقراطية الغربية يمكن أن تكون نقطة وصول التاريخ السياسي لكل مجتمع . ولاشيء يسمح باعتبار التقاليد نوعاً من مستوى الصفر للنمو والذي يجب أن يبتعد عنه كل مجتمع تدريجياً وفقاً لصيغ معينة مسبقاً . وفضلاً عن ذلك ان تصنيف شيلز لأنماط النظم السياسيه يسمح بوصف مستويات التحديث ، ولكنه لايعلمنا في الوقت نفسه الا الشيء القليل عن الدينامية التي تؤمن المرور من مرحلة للنمو الى أخرى(٣٩) .

ب - نظرية ميليكان وبلاكمر :

وقريب من أفكار ادوارد شيلز التصنيف الذي قدمه ماكس ف . ميليكان ودونالد بلاكمر(٤٠) حول المجتمعات التي يجري فيها التطور السياسي اذ يقسمانها الى أنواع ثلاثة ، هي التالية : الاوليغارشيات التقليدية الجديدة ، والاليغارشيات الانتقالية ، والديمقراطيات ذات التحديث النشيط .

38- Edward shils; Centre and peiphery. chicago, chicage University press, 1975, p.11. B. Badie, p. 28.

39- Bernard Badie, op. cit. p. 29.

40- Max F. Millikan and Donald L. M. Blachmer ; The emerging Nations, Their growth and The united States policy. Boston, Little, Brown and company, 1961.

أولاً : الاوليغارشيات التقليدية الجديدة :

وهذه النظم تأثرت الى حد ما بالعصر الحديث ، وقبلت بعض عناصره ووضعتها موضع التطبيق ، وعلى نحو لايؤثر على البنية التقليدية في المجتمع . أما النظام السياسي فيها فهو النظام الملكي المستبد في أغلب الأحيان . والوحدة الوطنية متماسكة نسبياً أكثر من المجتمعات الأخرى التي تأثرت بالعصر الحديث . ويشعر زعماء هذه البلدان بضرورة ادخال بعض الاصلاحات العصرية في البنى السياسية القائمة ، بل وقد يأخذون ببعض مظاهر الديمقراطية ، غير أن اسهام الشعب في الحياة السياسية ينصب بالدرجة الأولى على الالتفاف حول الزعماء والولاء لهم ، وليس على أفضل الطرق لتحقيق الانجازات في البلاد . ويضرب ميليكان وبلاكمر أمثلة على هذا النوع من النظم التي كانت قائمة في مطلع الستينات كلا من أثيوبيا ، والعربية السعودية ، والأردن ، وايران ، وكامبوديا ، ولاؤوس(٤١) .

وأبرز سمات هذه النظم ، وبالاضافة الى ظروف التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، هي امتزاج السياسة بالادارة ، وسيطرة الروابط العائلية للفئة الحاكمة على العلاقات السياسية في البلاد . وفي أغلب الأحيان يأتي التحديث من ضرورات مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية وتأمين سلامة أراضي البلاد . ولذلك فان منطلق التحديث هو الالتفات نحو القوات العسكرية وتزويدها بالعناصر العسكرية المدربة تدريباً عسكرياً عصرياً ، وتسليحها بأسلحة حديثة ، ولكن ذلك يتطلب في الوقت نفسه اجراء تحديثات في قطاعات أخرى من المجتمع ، ويقتضي في الوقت نفسه استحصال ضرائب جديدة ، ولايمكن أن يتحقق ذلك الا باقامة ادارة عصرية للدولة .

ويرى ميليكان وبلاكمر أن عملية التطوير السياسي في هذه البلدان تعني القضاء على الروابط التقليدية في التنظيم الاجتماعي ، واحلال روابط جديدة مكانها قائمة على أساس وظيفي وتمثل المصالح العامة التي تدعو الى تطوير البلاد . وفي بعض البلدان ان هذه العملية تعني تحويل الولاءات المحلية الى ولاء للدولة ، وكذلك التقريب بين الذين يسيطرون على الحياة في العاصمة ، وأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في الأرياف ، واقامة روابط صريحة ودائمة بين أولئك وهؤلاء ، روابط اشد فعالية من

41- Ibid. p. 80.

الناحية الادارية ، وأكثر تجاوباً من الناحية السياسية . وتعرض مشكلة التطوير في بعض البلدان بشكل آخر هو التوتر بين المصالح المرتبطة بمشكلة الأرض وبين المصالح الاقتصادية ـ الصناعية والتجارية ـ في المدن ، ومدى الدور الذي يمكن أن تقوم به الفئة الحاكمة . فما لم تحل مشكلة الأرض ـ بين الذين يملكون والذين لايملكون الأرض ـ فان التذمر يزداد شدة في الريف ويدفع ذلك الى الهجرة الى المدن التي لاتستطيع ان توفر فرص العمل لجميع الأيدي العاملة المعروضة(٤٢) .

ويخلص ميليكان وبلاكمر الى أن المشكلة الأساسية في هذا النوع من البلدان ، ورغم بعض الاختلافات التي تميز بعضها عن البعض الآخر ، هي مدى قدرتها على الانتقال من المجتمع المحافظ الى المجتمع العصري ، أي كيفية تبني الأساليب الحديثة في السياسة والادارة وبدون التضحية بالنظام كله . ولذلك فان التحضير لمرحلة الانتقال هي من أوجب مستلزمات الاستقرار ، والا فان النتيجة التي لامحال من حدوثها هي تفكك المجتمع التقليدي بدون الوصول الى اعادة تنظيمه على أسس جديدة وعصرية(٤٣) .

ثانياً : نظم الاقليات (الاوليغارشيات) الانتقالية :

وهذا النوع من النظم يضم أغلب البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، وكذلك عدداً كبيراً من المجتمعات الانتقالية الأخرى . وقد تبنى عدد كبير من هذه البلدان المؤسسات العامة الغربية على نحو أو آخر . وفي حين أن بعض البلدان ، كما هو الحال مع بعض البلدان الافريقية ، لاتتمتع الا بقدر ضئيل من القيادة السياسية العصرية ، وليس فيها الا مؤسسات حكومية متهافتة التكوين ، فان هناك بلداناً أخرى ، وبخاصة في آسيا ، كباكستان وبرما وتايلاند وفيتنام تتمتع بقيادات متمرسة ، أي أن العناصر التي تمارس السلطة على مستوى عال من الكفاءة ، ولكنها تواجه مشاكل جسيمة في تطوير الأجزاء الأخرى المتخلفة في المجتمع . وعليه فان هذه المجموعة تشتمل على بلدان استقلت حديثاً وليس فيها الا قلة من الزعماء الذين تعوزهم الخبرة والدرية . وعلى بلدان أخرى تشكو من تضخم عدد الأفراد الذين تثقفوا في الغرب .

42- Millikan and Blackmer, op. cit. p. 81.

43- Ibid.

ويرى ميليكان وبلاكمر أن هـذه البلـدان تشترك في هـدف واحـد ، هـو ان القيادات فيها تسعى لاقامة دولة غنية وقوية وعلى أسـاس عصري ، كما تنحو الى التمسك بالخصائص الأساسيـة للمجتمع التقليـدي . وعليـه فـان المشكلـة الجوهريـة التي تواجهها ، والحالة هذه ، هي تكييف المؤسسات التي نقلتها عن البلدان الغربية مع ظروفها المحليـة . بل ان هذه البلدان تتعرض الى توتر اجتماعي شـديـد ، اذ في الوقت نفسـه الـذي قـامت فيه مؤسسات تمثل الشعب ، الا أنها لم تفلح في ايجاد سياسة وطنية وواعيـة وخـاصـة بهـا رغم أنها ظلت تتمسك بخصائصها القومية . وسبب ذلـك التنـاقض القـائم بين القيـادة ذات التكوين الغربي ، وبين الولاءات المحلية القوية . وعليه فان مجتمعات أمثال هـذه البلـدان غير مستقرة ، وغير متماسكة في تكوينها ، الأمر الذي يعقـد عمليـة التطوير ، ويزيـد في تمزق المجتمع ، ويذهب طموح الشعب في حياة جديدة بعيداً عن الامكانات المتوفرة لديـه لتحقيق ذلك[٤٤] .

ومن وجهـة نظر سياسيـة ، ان البلـدان المـذكورة تفتقر الى وجود نظـام ثـابت ومقبول لتغيير القيادة السياسيـة ، أي تعـاقب السيـاسيين على مراكز السلطـة والمسؤوليـة بصورة منظمة بقواعد وأعراف وتقاليد مرسومة مسبقاً . هـذا بـالاضـافـة الى كون الحزب الحـاكم لم يصل الى مستـوى عـال من التطـور والتنظيم بحيث يستطيـع أن يحتـوي كامـل قطاعات الشعب ، وان يحقق المصالح الوطنية . وفي معظم الحالات وجـد زعيم قوي يحكم بقوة شخصيته ويسيطر على الحياة السياسية في البلاد[٤٥] وقد ترتب على ذلك أثران :

١ ـ ان الشعارات التي كانت مرفوعة لتحقيق المطالب الوطنية في اجراء التطوير وتحقيق الحياة العصرية ، وسواء عبر عنها عدد قليل من الزعماء أو عـدد كبير من أفراد المجتمع لم يتحقق القسم الأكبر منها .

٢ ـ لقد ظهرت الاجراءات الاستبداديـة في نظـام الحكم بصورة ثـابتـة ومتزايـدة لمواجهـة التذمر العام من بطأ سرعة التطوير من ناحيـة ، ومن نـاحيـة أخرى بسبب فقـدان أو ضعف المؤسسات العـامـة ، كجماعـات المصالح والأحزاب السيـاسيـة القـادرة على مقاومة السلطة المنظمة للجيش والدولة[٤٦] .

44– Millikan and Blackmer, op. cit. p. 82.

45– Millikan and Blackmer, op. cit. p. 82.

46– Ibid. p. 83.

ان هاتين الحالتين ، كما يلاحظ ميليكان وبلاكمر جعلت الحياة السياسية في المجتمعات الانتقالية تتسم بخيبات أمل ، ونفاذ الصبر ، وعدم التعلق بالأوهام ، والخوف من الفشل ، وعدم الاطمئنان . ويضيفان على ذلك بقولهما انه باستثناء حالات استثنائية قليلة ، شهدت السنوات العشر التي أعقبت حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي انهيار التخطيط الجريء ، واختفاء الاعتقاد بالانجازات البطولية ، هذا في الوقت نفسه الذي بدأ فيه يظهر وعي واقعي متزايد بمدى الامكانات المتوفرة لتحقيق الانجازات المطلوبة(٤٧) .

وبناء على ماتقدم فان النظم المذكورة التفتت الى وجوب توفير مستلزمات التقدم وتحقيقه تدريجياً ، وكان في مقدمة المهام المطروحة عليها هو ازالة العوامل التي تعمل على تفكك الوحدة الوطنية فيها كشرط أولي لاقامة الديمقراطية . ومن ثم تعين عليها القيام بالانجازات التالية :

١ - زيادة عدد العناصر الكفوءة لادارة الشؤون العامة في البلاد . اذ مهما كانت المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية كبيرة ، الا أنه لايمكن تطبيق أي برنامج تطوير اقتصادي بدون عدد كاف من الاداريين المتمرسين .

٢ - توسيع المساهمة الشعبية في الحياة السياسية ، والتضييق من الهوة التي تفصل بين الزعماء السياسيين الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية أو تثقفوا بالثقافة الغربية وبين جماهير الريف التي تعيش في ظل ظروف الحياة التقليدية . ومن هذه الناحية تعين تنفيذ برامج تحسين الصحة والتربية والتعليم ، وحل مشكلة الأرض ، وزيادة الانتاجية الزراعية ، وغيرها لأنها تساعد في توطيد العلاقة السياسية بين المدينة والريف .

٣ - تنظيم التعاقب على السلطة بطرق سلمية . وذلك لأن الوحدة الوطنية التي يعرضها زعيم سياسي واحد ومسيطر وتلعب شخصيته دوراً قوياً في توحيد الشعب ، أو حزب سياسي واحد ومسيطر على الحياة السياسية خلال سنوات عديدة ، مهما كانت أهميته ، لايكون أساساً متيناً لحياة سياسية مستقرة . ودرجة النضوج السياسي في هذه المجتمعات ينعكس على مستوى تقبلها معارضة ديمقراطية واعية وتعبر عن

47– Ibid.

مصالح مختلف الجماعات في المجتمع ، وليس مجرد الوصول الى السلطة والتمسك بها . ومن ثم فان الضرورة تقتضي تنمية الشعور لدى كافة المواطنين بكون التطوير لايتحقق بواسطة جهود الحكومة وحدها ، وانما يجب أيضاً ان يساهموا هم أنفسهم في ذلك .

ثالثاً : **نظم الأقليات (الاوليغارشيات) المحدثة بفعالية :**

وهي تضم البلدان الأكثر تطوراً في المجتمعات النامية ، اذ يتركز الاهتمام فيها على الأخذ بالمؤسسات العصرية وتطبيق أساليب الادارة الحديثة برغم وجود قطاعات كبيرة من المجتمع مازالت تعيش في ظروف تقليدية . وتوجد في هذه البلدان قيادة على نطاق واسع وكاف لتحقيق بعض الاستقرار في البلاد . وتجري في بعضها انتخابات تمثيلية ، بحيث تتعاقب على السلطة القوى السياسية بدون رجات سياسية أو أعمال عنف . ويضرب ميليكان وبلاكمر أمثلة على ذلك كلاً من تركيا والبرازيل والمكسيك ، وكذلك الهند والفلبين وكولومبيا .

والمهمة الأساسية الملقاة على المسؤولين في هذه البلدان هي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي . والعمل السياسي في هذه المرحلة يهدف الى التنسيق مابين التقدم الاقتصادي وبين التطوير السياسي . لأن اقامة اقتصاد عصري يرتب نتائج سياسية ذات دلالات معينة . اذ أن التقدم الاقتصادي يوسع من قاعدة التمدن ، ويزج بقطاعات واسعة من السكان في حياة عصرية ذات طابع مديني . ولاريب في أن حركة التمدين تولد مشاكل عديدة ، أهمها أن العناصر التي شملتها تجد نفسها تسعى الى حل مشاكلها الجديدة بواسطة تنظيم ينتظمها لكي تؤثر في السياسة العامة للبلاد .

وعلى صعيد آخر ان التطوير الاقتصادي يعزز عناصر النخبة السياسيَة ، اذ يكثر عددهم ، ويشتد تأثيرهم كرجال التجارة والصناعة وموظفي الدوائر الرسمية ، والجماعات المهنية وغيرها التي تمارس نشاطات حديثة . وكل هذه الجماعات ترى من مصلحتها ان تتطور وتتوسع القطاعات التي تنتمي اليها وكذلك ان تتزايد أشكال التنظيم السياسي المستقر الذي يوفر لها تأثيراً في العمل السياسي .

ويخلص ميكليكان وبلاكمر الى أن التحدث كلما تقدم الى أمام ، كلما أخذت

عناصر النخبة السياسية المختلفة في تطوير العلاقات المتبادلة فيا بينها الى حد يسمح بتحقيق التوازن في السلطة السياسية بحيث تنتقل من جماعة الى أخرى بطريقة سليمة . وعندئذٍ تبدأ المؤسسات الديمقراطية بالبروز ، وتنتظم المصالح المختلفة في المجتمع من خلال تأليف الأحزاب السياسية التي تمثلها والتي تتنافس فيا بينها للوصول الى السلطة على طريق الانتخابات التمثيلية . وتنتشر المساهمة في العمل السياسي ولايعود ولاء الأفراد يذهب الى الحزب الذي ينتمون اليه فحسب وانما أيضاً الى النظام السياسي بكليته . ويفترض سباق التحديث هذا مسبقاً فرض قواعد القانون وطاعتها وبخاصة تلك التي تنظم قواعد انتقال السلطة من جماعة الى أخرى .

تقييم عام :

والواقع ، ان النظم السياسية على هذه الشاكلة تفتقر قبل كل شيء الى نظرية واضحة في الحكم . ومشكلتها الأساسية قائمة في مدى قدرتها على تحديث الأحوال المتردية في المجتمع ، وتسيير الشؤون العامة في ظل الاستقرار ، وفي تعبئة أوسع الجماهير . ولاريب في أن هذه النظم قد تتوصل الى تحقيق بعض المشاريع العامة لتحسين طرق النقل والمواصلات ، وحل مشكلة الأرض وتحقيق الاصلاح الزراعي ، واقامة مشاريع الري والمشاريع المدنية الأخرى ، غير أن المشكلة الكبرى التي تعترض هذه النظم على الصعيد الاقتصادي هي انجاز المشاريع الكبرى التي تضع أساساً ثابتاً لتحول نوعي في حياة المجتمع ، كالمشاريع الصناعية التي تتطلب أموالاً طائلة وقدرات تقنية عالية ويستغرق انشاؤها وقتاً طويلاً ، ولاتعطى مردودها في المدى القريب .

وعلى الصعيد الاداري ان تحسين الادارة العامة واصلاح جهاز الدولة هما في متناول يد هذه النظم التي تستطيع أيضاً والى حد بعيد القضاء على الفساد في الجهاز الاداري وبخاصة في السنوات الأولى من حكمها ، والقضاء كذلك على عناصر الفوضى في البلاد . غير أنها تواجه بمرور الوقت التركة المتراكمة من المشاكل التي خلفتها النظم السابقة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى حالات توتر شديدة

ناشئة أساساً عن طريقتها هي في الحكم . فيضطر النظام الى استخدام وسائل عنيفة ضد القوى التقليدية التي تتحداه ، والقضاء عليها بالقمع الوحشي الرادع أو بعملية طويلة وبطيئة لتحويل المؤسسات القائمة الى أخرى ذات طابع عصري . وكما يقول جون جونسون لم يحدث أن أفلح نظام أقلية في تعبئة جماهير الشعب ولفها وراء أهدافه . فقد يتغلب على مراكز المقاومة المنظمة في البلاد ، غير أنه ليس بمقدوره السيطرة على تضاؤل حماس الجماهير .. لأن الانتماءات الى الوحدات التقليدية تظل تحتفظ بقوة مقاومة كبيرة ، وبرغم أنه يمكن تحطيم القوة الخارجية للسلطات التقليدية ، الا أن التأييد الحماسي الشعبي للفئة الحاكمة غير متلازم مع ذلك بحكم الضرورة(٤٨) .

جـ - نظرية غابرييل الموند وجيمس كولمان :

لقد أكد غابرييل الموند منذ عام ١٩٦٠ وفي مقدمته لكتاب (سياسة المناطق النامية)(٤٩) على أهمية عملية التنمية السياسية أو التحديث السياسي . وذلك بدمج دراسة التنمية السياسية بالنظرية الوظيفية التي تعرض أن النظام السياسي هو مجموعة من عناصر مترابطة ، ويساهم كل واحد من هذه العناصر ، وبطريقة خاصة ، بتنظيم مجموعة العناصر وقيامها بوظائفها . وبناء على ذلك يعرض الموند وكولمان مايأتي :(٥٠)

أولاً : ان كل النظم السياسية ، ومهما كان مستوى نموها ، تمتلك بنى سياسية ، والتي يمكن مقارنتها بالبنى السياسية في المجتمعات الحديثة ، غير أن الاختلاف فيما بينهما يتعلق بدرجات تطورها وتخصصها .

ثانياً : توجد وظائف متماثلة في كل النظم السياسية ، والاختلاف فيما بينهما يأتي عن كيفية أدائها ، وعن نوع البنى التي تؤديها .

ثالثاً : ان كل البنى السياسية ذات وظائف متعددة ، أي أنها تساهم بطرق عدة في أداء النظام السياسي ووظائفه .

48– john johnson, op. cit. p. 51.

49– gabiel Almond and james Coleman, op. cit.

50– Bernard Badie , op. cit. p. 31.

رابعاً : ان كل النظم السياسية ذات طابع مختلط وازدواجي ، فهي ليست حديثة كلياً ، ولاتقليدية كلياً ، فالاختلاف هو فقط في كون بعض النظم السياسية تسيطر فيها العناصر الحديثة ، في حين تسيطر العناصر التقليدية في نظم سياسية أخرى .

ومن ثم فان كل النظم السياسية ، سواء كانت متقدمة أم متخلفة هي عرضة للتغير والتحول من موضع معين الى آخر .

وعليه فان عملية التنمية السياسية هي ذات طابع كوني وتتعلق بكل المجتمعات ، فكما توجد في بلدان العالم الثالث ، فانها قائمة أيضاً في البلدان المتقدمة .

ويعدد غابرييل الموند وجيمس كولمان وظائف النظام السياسي على النحو التالي :

١ ـ التنشئة الاجتماعية السياسية وعملية ضم الأفراد الى النظام السياسي .
٢ ـ التعبير عن المصالح .
٣ ـ تجميع المصالح .
٤ ـ الاتصال السياسي .
٥ ـ اعداد القواعد .
٦ ـ تنفيذ القواعد .
٧ ـ الوظيفة القضائية .

ومعرفة الوظائف المذكورة يسمح من ثم بتشخيص البنى السياسية التي تؤديها وكذلك تقدير درجة استقلالها الذاتي وتخصصها . والاستقلال الذاتي للبنى السياسية وتخصصها هما المؤشران الأساسيان للنمو السياسي . ويعالج الموند وكولمان الخصيصتين المذكورتين من خلال مفهوم أساسي هو (التمايز البنيوي) Cultural diferentiation الذي بواسطته يمكن تعيين مستوى التحديث الذي يصله كل نظام سياسي . وحيث أن الوظائف والبنى التي تؤديها قائمة في كل مجتمع سياسي فان التنمية السياسية لايمكنها في الواقع الا تكريس التمايز المتزايد للبنى . وبعبارة أخرى ان من أهداف التنمية السياسية السعي لزيادة الاستقلال الذاتي للبنى وكذلك زيادة تخصصها . ولذلك فان المجتمعات

التقليدية تتميز ببنى سياسية متقطعة وضئيلة التخصص . اذ تقوم الوظائف التنفيذية والتشريعية بصورة عامة هيئة واحدة تقوم بالوقت نفسه بأداء الوظائف الدينية أو الاقتصادية . وبعكس ذلك تمتلك المجتمعات الحديثة دائماً بنى سياسية خالصة ، كالبرلمان ، والحكومة ، والاحزاب السياسية ، والكوادر السياسية وغيرها التي يقوم فيها أنظومة دقيقة لتقسيم العمل(٥١) .

د ـ نظرية غابرييل الموند و ج . بنغهام باول :

مؤشرات النمو السياسي :

يتمسك الموند وباول ، لغرض تصنيف النظم السياسية وفقاً لمستويات النمو فيها بثلاثة مؤشرات مترابطة فيا بينها ، هي : ١ـ تمايز الأدوار ، ٢ ـ الاستقلال الذاتي للنظم الفرعية ، ٣ ـ الطابع العلماني للثقافة السياسية .

والواقع ان المؤشر الأول والثاني يتعلقان بالتمايز البنيوي ، ومن ثم فان تصنيف نمو النظم السياسية يقوم على أساسين ، هما التمايز البنيوي ، وعلى الطابع العلماني للثقافة وبعبارة أخرى يعرف النمو السياسي بكونه التمايز والتخصص المتزايدين للبنى السياسية وباكتساب الثقافة السياسية طابعاً علمانياً متزايداً .

أولاً : التمايز البنيوي :

يعرف الموند وباول البنية بكونها النشاطات التي تكون النظام السياسي وعندما يشار الى أن النشاطات المذكورة تمتلك بنية فان ذلك يتضمن ببساطة أنها تحدث بصورة منتظمة .. ومن ثم فان البنية هي مجموعة أدوار سياسية ، والدور السياسي هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد والذي ينخرط في العملية السياسية . والوحدات التي تكون كل النظم الاجتماعية بما فيها النظم السياسية هي الأدوار . وأفراد المجتمع يقومون عادة بأدوار في مختلف النظم الاجتماعية غير النظام السياسي . وعليه فان احدى الوحدات الأساسية للنظم السياسية هي الدور السياسي ، ومن ثم فان البنية هي مجموعة أدوار مترابطة بعضها بالبعض الآخر .(٥٢) .

51– Bernard Badie, op. cit. p. 31.

52– gabriel A. Almond and g. Bingham powell, jr. op. cit. p.21.

ويفرق الموند وباول بين النظم الفرعية التي تتكون من أدوار مترابطة ومتفاعلة وبين النظام السياسي باعتباره مجموعة من النظم الفرعية المتفاعلة فيما بينها .. وعمليات تطور النظم السياسية تتوقف على جمود الأدوار او تطورها ، وذلك عندما تقوم أدوار سياسية جديدة وتنحل وتختفي الأدوار القديمة . وكل نظام سياسي يسعى بصورة مستمرة لتجنيد الأفراد لغرض القيام بالأدوار السياسية .

ومن ثم فان الجانب الرئيس لتنمية النظام السياسي أو تحوله هو تمايز الأدوار ، أو التمايز البنيوي ، والتمايز البنيوي يدل على العمليات التي بها تتغير الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً أو أكثر استقلالاً ذاتياً ، أو بها أيضاً تقوم أدوار جديدة ، أو تبرز بنى جديدة ونظم فرعية جديدة . ولايقصد بتمايز الأدوار والتمايز البنيوي نحو أنماط جديدة في الأدوار وتحول القديمة منها فحسب ، وانما أيضاً التطورات التي تحدث في العلاقة بين الأدوار ، وبين البنى ، أو بين النظم الفرعية(٥٣) . وعليه فعند الحديث عن الجانب التنموي للدور والبنية فاننا لانعني ببروز أنماط جديدة من الأدوار أو انحلال القديمة منها فحسب ، وانما أيضاً تغير أنماط التفاعل بين الأدوار ، والبنى والنظم الفرعية(٥٤) .

ان المدى الذي يصله النظام السياسي في تمايزه البنيوي والاستقلال الذاتي النسبي لأدواره ولنظمه الفرعية يؤثران على شكل النظام السياسي وعلى أنماط قدراته .. وعندما نتفحص تمايز الأدوار لنظام سياسي يجب ألا نعنى بعدد الأدوار فحسب ، وانما أيضاً بأنواع الأدوار التي تخصصت ، وبالعلاقة بين هذه الأنماط للأدوار المتخصصة وكذلك بقدرات النظام السياسي .. وعلى صعيد آخر ان نمو قدرة النظام السياسي على الاستجابة مرتبط بالاستقلال الذاتي للبنية التحتية التي بها يمكن نقل مطالب المجتمع الى البنى الحكومية والادارية(٥٥) .

ثانياً : علمانية الثقافة :

ويضيف الموند وباول الى التمايز البنيوي بعداً جوهرياً ثانياً للنمو السياسي هو اكتساب الثقافة طابعاً علمانياً Cultural secularization وعلى حد قولهما : « اننا نحتاج

53– gabriel A. Almond and g. Bingham powell, op. cit. p. 22.

54– Ibid. pp. 22–23.

55– Ibid. p. 49.

في دراسة أي نظام سياسي الى معرفة النزعات الخفية تماماً كما نحتاج الى معرفة المظاهر الخارجية له في فترة معينة من الزمن . ونشير الى هذه النزعات ، أو هذا البعد النفسي للنظام السياسي على أنه الثقافة السياسية التي تتكون من الاتجاهات ، والمعتقدات ، والقيم ، والمهارات المنتشرة بين السكان بكليتهم ، وكذلك النزعات والأنماط الخاصة التي توجد في أجزاء من السكان منعزلة . وهكذا قد يكون للجماعات الاقليمية أو الجماعات الاثنية أو الطبقات الاجتماعية التي تكون السكان في النظام السياسي نزعات أو ميول خاصة . ونشير بالثقافة الفرعية الى تلك النزعات الخاصة لدى جماعات خاصة . وعلى نحو مماثل لذلك ، قد تكون هناك تقاليد أو اتجاهات جارية في مختلف الأدوار والبنى والنظم الفرعية للنظام السياسي »(٥٦) .

وعليه فان التخصص البنيوي يوفق مابين تمايز الادوار وبين الاستقلال الذاتي للنظم الفرعية ، اي العناصر التي تكون نظماً فرعية كالاحزاب وجماعات المصالح وغيرها ، التي تتمتع باستقلال ذاتي نسبي وفي الوقت نفسه يتمايز بعضها عن البعض الآخر .(٥٧)

والثقافة السياسية لدى ألموند وباول ، هي نمط الاتجاهات والتوجهات نحو السياسة بين أفراد النظام السياسي . وتتضمن التوجهات الفردية عدة مقومات تشتمل على :(٥٨)

أ ـ التوجهات الادراكية Cognitive orientations وهي المعرفة ، سواء كانت دقيقة أم لا ، بالمواضيع والمعتقدات السياسية .

ب ـ التوجهات العاطفية أو التأثرية Affective orientations وهي مشاعر التعلق بالمواضيع السياسية والانخراط فيها ، أو نبذها وماشاكل ذلك .

جـ ـ التوجهات التقييمية Evaluative orientations ، كالأحكام والآراء حول المواضيع السياسية التي تتضمن عادة تطبيق مستويات القيم على المواضيع والأحداث السياسية .

56– R.– gerard schwartzenberg, op. cit. p. 240.

57– Almond and powell, op . cit. p. 23.

58– gabriel A. Almond and g. Bingham powell, op. cit. p. 50.

والواقع أن المووند وباول استعارا طوائف التوجهات المذكورة أعلاه عن تالكوت بارسونز وادوارد شيلز(٥٩) .

وعليه فيجب أن تؤخذ توجهات الأفراد نحو أي موضوع سياسي عبر هذه الأبعاد الثلاثة المترابطة فيما بينها بطرق مختلفة حتى لدى الفرد نفسه عندما يقيّم الجوانب المختلفة للنظام السياسي . "وأنواع التوجهات التي توجد بين السكان لها تأثير هام على طرق عمل النظام السياسي(٦٠) .

ومع ذلك فان دراسة الثقافة السياسية ، كما يرى الموند وباول ، لايمكن أن تعتبر دليلاً أكيداً ، وانما هو دليل اجمالي ، للتنبؤ بسلوك الأفراد ازاء أية قضية(٦١) .

ومواضيع التوجهات السياسية تشتمل على النظام السياسي ككل ، وعلى بعض الأدوار السياسية أو البنى السياسية ، وأداء الأفراد أو الجماعات للأدوار السياسية ، والسياسات العامة أو الخاصة أو بعض المسائل منها . كما تشتمل أيضا على الفاعلين السياسيين الآخرين ونفس الفرد باعتباره فاعلاً سياسياً(٦٢) .

ويرى الموند وباول ان دراسة النظام السياسي يجب ألا تقتصر على مراقبة الأنماط الفعلية للسلوك والتفاعل خلال فترة معينة ، وانما يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار أيضاً النزعات الشخصية الكائنة في النظام السياسي ككل وكذلك في اجزائه المختلفة ، فبنية النظام السياسي وثقافته تجعلانه أكثر قدرة على تمييز خصائصه وتفسيره والتنبؤ بمساراته .(٦٣)

ان الجانب التنموي في الثقافة السياسية هو مفهوم اكتساب الثقافة طابعاً علمانياً الذي يقابل التمايز البنيوي . ويقصد باكتساب الثقافة الطابع الدنيوي « تلك العملية

59– TalcoTT parsons and Edward A. shils (eds.) , Toward a general Theory of action, Cambriolge, Harvard university press, 1951, pp. 58 ff.

60– Almond powell, op. cit. p. 50.

61– Ibid. p. 51.

62– Ibid. pp. 52–55

63– g. A. Almond and g. B. Powell, op. cit. p. 23.

التي بها يصبح الأفراد أكثر عقلانية ، وأكثر تحليلاً وتجريبياً في عملهم السياسي »(٦٤) . وهي أيضاً العملية التي بها تفسح التوجهات والاتجاهات التقليدية المجال أمام عمليات صنع القرار بصورة أكثر دينامية وذلك بانطوائها على جمع المعلومات ، وتقييم المعلومات ، ووضع البدائل للعمل السياسي ، واختيار سياق العمل من بين هذه السياقات الممكنة ، والوسائل التي بها يختبر بها ماإذا كان سياق عمل معين قد انتج الآثار المطلوبة .(٦٥) .

ومع ذلك فان الموند وباول يستدركان بأن التمايز البنيوي واكتساب الثقافة طابعاً علمانياً لاينطويان على تيار حتمي باتجاه نمو النظم السياسية . فان هناك شواهداً عديدة وواضحة في تاريخ النظم السياسية تدل بصورة عامة على حدوث ارتدادات أو تحولات معاكسة للنمو السياسي . ومثال ذلك أن الامبراطورية الرومانية وصلت الى مستوى عال في التمايز البنيوي والثقافة الدنيوية ولكنها سقطت في عدد كبير من النظم السياسية الأقل تمايزاً وأقل ثقافة علمانية ولكن مهما كان الاتجاه في فترة معينة من الزمن وفي نظام سياسي معين ، كما يعرض الموند وباول ، يجب التمسك بدرجة التمايز واكتساب الثقافة العلمانية عند معالجة موضوع النمو السياسي(٦٦) .

ان مقومات عملية اكتساب الثقافة الطابع العلماني هي أولاً بروز التوجه الذرائعي والتجريبي ، أما الخصيصة الثانية فهي الانتقال من التوجهات السائبة الى التوجهات الدقيقة(٦٧) أي بدلاً من الخوض في نقاش عام وغامض ، ينصب النقاش على موضوعات دقيقة وعلى الوسائل التي يلزم استخدامها . والثقافة السائبة أو المنشورة تتوافق مع الثقافات القديمة Parochial cultures التي في ظلها لايميز الأفراد الا قليلاً النظام السياسي باعتباره وحدة متخصصة ومتميزة . وقد يدرك هؤلاء الأفراد مجموعة من أدوار الحكومة كفرض الضرائب والخدمة العسكرية ولكنهم لايمتلكون معرفة نوعية عن الطرق التي يستطيعون بها التأثير على النظام السياسي . والصورة التي يكونونها عن أنفسم باعتبار أن لهم مطالب يجب أن توجه الى النظام تبقى سائبة ومتخلفة . ويطلق

64– Ibid. p. 24.

65– Ibid. p. 24–25.

66– Ibid. p. 25.

67– Ibid. p. 5.

الموند وباول على أمثال هؤلاء الأفراد تعبير الرعايا السياسيين Political Subjects .(٦٨)

أما الفرد الذي يساهم في السياسة فانه يطور مجموعة من الاتجاهات النوعية ازاء البنى التي تمتص مطاليب المجتمع كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ، وكذلك ازاء الدور الذي يمكنه أن يقوم به في هذه البنى . وفي مثل هذه الحالة يكون الفرد قد وصل الى مستوى عملية علمية الثقافة ، كما نشاهد ذلك في الديمقراطيات السياسية . ومع ذلك فحتى في أمثال هذه النظم يبقى أفراد لايصلون أبداً الى المستوى المذكور(٦٩) ، ولأسباب عديدة ، كمستوى التعليم المنخفض والولاءات القوية للوحدات الفرعية كالطوائف والجماعات الاثنية والاقليمية وغيرها .

وفضلاً عن ذلك ، هناك عقبة أخرى تقف أمام النمو السياسي كائنة في الثقافات الفرعية السياسية ، أي مجاميع الاتجاهات السياسية الأصيلة التي تختلف عن الاتجاهات المسيطرة في البلاد . وعليه فان الثقافة السياسية الأكثر جدوى في أمثال هذه الحالات هي تلك التي تؤكد على الهوية الوطنية . وتتجسد هذه المشكلة بوجه خاص في الكثير من البلدان النامية التي تكثر فيها الأديان واللغات والطوائف والطبقات والعشائر وغيرها من الوحدات التي تبعث باتجاهات سياسية غير متماثلة كما أنها تكون مجموعات غير متجانسة .

أنماط النظم السياسية :

في هذا الشأن يعرض الموند وباول ثلاث مجموعات من النظم السياسية ، وذلك وفقاً لدرجة تمايزها البنيوي ، واكتساب الثقافة الطابع العلماني ، ومن ثم فانها يميزان بين النظم البدائية ، والتقليدية والحديثة .

١ ـ النظم البدائية : Primitive systems :

وهي تمتلك بنى سياسية متقطعة وهي تعرف حداً أدنى من التمايز البنيوي الذي يصاحب ثقافة منتشرة ومغلقة ، منغلقة على نفسها Parochial ، ولكن كل ذلك بدون استقرار ولااستمرارية . ولا يعير اعضاء النظام السياسي الا اهتماماً ضئيلاً للمجموع

68– Almond and powell,op. cit. p. 58.

69– Ibid. p. 59.

الوطني ، فانهم يتجهون قبل كل شيء الى نظم سياسية فرعية أكثر تحديداً ، كالقرية ، والعشيرة والجماعة الاثنية .(٧٠)

٢ ـ الأنظومات التقليدية Traditional Systems :

وهي تمتلك بنى سياسية حكومية متمايزة ، على صعيد الاتجاهات السياسية ، بانتشار مايسميه الموند وباول بثقافة الخضوع Subjects Culture . والأفراد واعون بوجود النظام السياسي غير أن هذا الأخير يبقى خارجاً بالنسبة لهم . وهم ينتظرون منه أن يقدم لهم خدمات ، وهم يخشون حرماناته . ولكنهم لايفكرون بأنهم يستطيعون المساهمة في عمله(٧١) .

٣ ـ النظم الحديثة Modern Systems :

وهي أكثر النظم تقدماً على صعيد البنية وعلى صعيد الثقافة . فمن ناحية هي لاتمتلك بنى حكومية متمايزة فحسب (كالهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية) بل وتمتلك أيضاً بنى تحتية سياسية متمايزة ، كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال بالجماهير :. ومن ناحية أخرى ، مع هذه البنى التحتية تطورت لاثقافة الخضوع؛ وانما « ثقافة المساهمة » . فأعضاء النظام الذين كانوا رعايا مساهمين وللمواطنين وعي بتأثيرعلى النظام السياسي ، وبقدرتهم على التأثير بتقنيات متعددة (حق التصويت ، التظاهر ، تقديم العرائض ، الخ) .

وداخل الطوائف الثلاث الكبرى يميز الموند وباول طوائف فرعية Sub – Categories وذلك أيضاً حسب درجة تمايز الأدوار والاستقلال الذاتي للانظومات الفرعية واكتساب الثقافة الطابع العلماني .

70– Almond and powell, op. cit. p. 218–232.

71– gbid pp. 232–254.

تصنيف النظم السياسية حسب درجة التمايز البنيوي واكتساب الثقافة طابعاً علمانياً(٧٢) .

١ ـ الأنظومات البدائية :

البنى السياسية المتقطعة :

أ ـ العصابات البدائية

ب ـ الانظومات التجزيئية

جـ ـ الأنظومات الهرمية

٢ ـ الأنظومات التقليدية :

البنى السياسية الحكومية المتمايزة :

أ ـ الأنظومات الوراثية

ب ـ الأنظومات البيروقراطية المركزة

جـ ـ الأنظومات السياسية الاقطاعية .

٣ ـ الأنظومات الحديثة :

البنى التحتية السياسية المتمايزة :

أ ـ دويلات المدن الدنيوية : تمايز محدود

ب ـ الانظومات الحديثة المعبئة تمايز عال وعلمانية عالية .

١ ـ الأنظومات الديمقراطية :

أنظومة فرعية مستقلة ذاتياً وثقافة مساهمة

أ ـ استقلال ذاتي لأنظومة فرعية (بريطانيا)

ب ـ استقلال محدود ذاتي لأنظومة فرعية (الجمهورية الفرنسية الرابعة)

جـ ـ استقلال ذاتي منخفض لأنظومة فرعية (المكسيك)

٢ ـ الأنظومات السلطوية :

اشراف وسيطرة أنظومة فرعية وثقافة خضوع ـ مساهمة .

أ ـ الكلانية الراديكالية (الاتحاد السوفيتي)

72- Ibid. pp. 255-298.

ب ـ الكلانية المحافظة (المانيا النازية)

جـ ـ السلطوية المحافظة (اسبانيا الفرنكوية).[٧٣]

د ـ السلطوية التحديثية (البرازيل) .

جـ ـ النظم الحديثة ماقبل الحركة :

تمايز بنيوي محدود واكتساب الثقافة العلمانية بصورة محدودة .

١ ـ النظام السلطوي ماقبل المحرك (غانا في عهد كورامي نكروما) .

٢ ـ النظام الديمقراطي ماقبل المحرك (نيجيريا قبل انقلاب كانون الثاني ١٩٦٦) .

هـ ـ لوسيان باي :

الأزمات والتنمية السياسية :

يعرض لوسيان باي أن مفهوم التنمية السياسية يقوم على التميز بين ثلاثة جوانب رئيسة في النظام السياسي ، هي التالية :

١ـ التمايز البنيوي

٢ ـ قدرة النظام السياسي

٣ ـ الميل نحو المساواة

أولاً : التباين البنيوي :

ان لوسيان باي يعتمد في هذا الصدد على المفاهيم التي طرحها غابرييل الموند وج . بنغهام باول التي ذكرناها سابقاً ، ولكنه يشير الى أنه في النظام السياسي غير المتطور ، أو ضئيل التطور ، تكون البنى قليلة العدد وتمارس وظائف ضئيلة التمايز ، اذ يقوم عدد قليل من الافراد أو الجماعات الاجتماعية بأداء الوظائف الأساسية للنظام السياسي . وعلى العكس من ذلك ان النظام السياسي المتطور يطبق نوعاً من تقسيم العمل ، ولذلك فان البنى فيه تتكاثر عدداً ، وتتمايز فيما بينها . ولكن كل بنية ليست منعزلة عن البنى الأخرى ، اذ أنها تتفاعل فيما بينها بطريقة متناسقة . والتوازن في علاقات البنى يمنع خطر ان تقوم بنية بتعبئة المصادر لفائدتها فقط . وفضلاً عن ذلك ان تمايز البنى بعضها عن البعض الآخر يؤدي الى تخصصها بأداء وظائف خاصة بها ، وتبعاً

73- Lucian W. pye: Aspects of po. develpment, op. cit. pp.31-48.

لذلك تمتعها باستقلال ذاتي نسبي .

ثانياً : قدرة النظام السياسي :

يعرض لوسيان باي أن التنمية السياسية تتضمن قدرة متزايدة للنظام السياسي على ادارة الشؤون العامة ، وتسوية الصراعات ، وتلبية المطاليب الشعبية(٧٤) . وتطوير قدرات النظام السياسي يتضمن تعزيز أعمال الحكومة ، وفعاليتها وعقلانيتها . ويتم ذلك بجهود متواصلة لغرض اجراء استحداثات جديدة والتكيف مع التطور ، وكذلك بتعبئة مستمرة ومتزايدة لمختلف المصادر البشرية والمادية ، وأخيرا بواسطة عملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي(٧٥) .

ويميز لوسيان باي ثلاثة أنماط من قدرات النظام السياسي هي القدرة على الاستحداث ، والقدرة على التعبئة ، والقدرة على البقاء ، وذلك على النحو التالي :

١ - القدرة على الاستحداث :

وهي قدرة النظام على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي تحدث في المجتمع والتكييف معها باشباع المطاليب المستجدة ومعالجة التطورات الحديثة . وهذه القدرة تبدو لازمة على الأخص في بلدان العالم الثالث ، حيث تجرى فيها تحولات جذرية في شتى مجالات الحياة العامة ، الأمر الذي يدفع قطاعات كثيرة من السكان الى المطالبة بتحقيق مستوى اجتماعي أرفع ، والتوسع في مجال التربية والتعليم ، وتحسين ظروف المعيشة فضلاً عن مطالبة عناصر جديدة بالمشاركة في ممارسة السلطة .

ب - القدرة على التعبئة :

ويقصد بذلك قدرة النظام السياسي على تعبئة المصادر البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات في المجتمع ، وديناية النظام السياسي تتجسد في المدى الذي يحقق فيه هذه التعبئة ، التي تفترض اجراء مايأتي(٧٦) .

74- Lucian w. pye and sydney verbe; political culture and political development. princeton, princersity press, University press, 1965, p. 13.

75- Bernard Badie , op. cit. pp. 41-42.

76- Roger- gerard schwartzenbberg, op. cit. p. 234.

- تحويل مطامح الجماهير الى برامج وسياسات .
- القيام بالمشروعات الجماعية .
- استخلاص المصادر البشرية والاقتصادية الضرورية .
- تنسيق السلوكيات والنشاطات للأفراد والجماعات .
- المحافظة على نوع من النظام العام .

ولاريب في ان قدرة النظام السياسي على التعبئة تتطلب قبل كل شيء سلطة سياسية قوية تستطيع أن تفرض ارادتها على مايواجهها من عقبات وقوى مضادة ، كما ينطلب ذلك أيضاً وجود مؤسسات حديثة ومستقرة ، هذا فضلاً عن وجوب أن يكون هناك نظام قانوني واداري في البلاد .

جـ ـ القدرة على البقاء :

ان النظام السياسي لكي يحافظ على بقائه عليه أن يؤسس بنى اجتماعيه وسياسية متخصصة وغير متخصصة تسانده وتؤدي وظائفه . وعليه أيضاً ان يهيء أفراد المجتمع لتقبل خططه وسياساته والأهداف التي يرمي الى تحقيقها ، وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية ـ السياسية عبر مؤسسات التربية، والتعليم بمختلف مراحلها والهيئات الاجتماعية ، والجيش ، والحزب السياسي . ومن ثم فان عليه ان يكسب أكبر عدد من أفراد المجتمع لالتأييده فحسب وانما ايضاً لكي ينخرطوا في الحياة العامة ويغذُّوا حاجات مؤسسات الدولة بالعناصر الكفوء .

واذا كان تحقيق المستلزمات المذكورة ميسوراً في البلدان المتقدمة ، فانه بالغ الصعوبة والتعقيد في بلدان العالم الثالث النامية .

٣ ـ الميل نحو المساواة :

ان ميل النظام السياسي نحو تحقيق المساواة ، الذي يترجم نموه السياسي ، يتحقق عبر الأصعدة التالية :

أ ـ المساهمة الشعبية بالنشاطات السياسية ، أي الانتقال من مفهوم الرعايا الى مفهوم المواطنين ، وذلك بأن يتمتع الأفراد بحقوق سياسية فيساهموا في العمل السياسي .

ب ـ سيادة القانون ، وذلك بتطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع بدون تمييز ، من ناحية الجنس أو اللغة أو الدين أو غير ذلك .

جـ ـ المساواة أمام الوظائف العامة . وبذلك يتاح لأفراد المجتمع تبوء المراكز العامة حسب مؤهلاتهم الشخصية ، وليس عن طريق الوراثة ، أو الطبقة الاجتماعية ، أو الطائفة .

رابعاً : التنمية وأزمات النظام السياسي :

يعرض لوسيان باي في كتابه (جوانب التنمية السياسية)(٧٧) ان ماهو جوهري في عملية التنمية السياسية ليس هو معرفة كيف تحققت الجوانب المذكورة سابقاً في النظام السياسي وانما يجب معرفة كيف أمكن للمجتمع أن يواجهها منذ ظهورها حتى مآلها . لأن العمليات المذكورة مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات ، أي أزمات يمر بها المجتمع . أي أن عمليات التنمية السياسية تعرض كلها بصورة مجتمعة ، وفي آن واحد ، وبآثار مختلفة . ولكنها تتطلب أن تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث . وهذه الأزمات الست هي التالية : أزمة الهوية ، أزمة المشروعية ، أزمة التغلغل ، أزمة المساهمة ، أزمة الاندماج ، أزمة التوزيع ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ أزمة الهوية :

ان أول وأهم أزمة أساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من المجتمعات الأخرى . اذ يجب ان يتوصل الناس الى اقرار كون اقليمهم هو وطنهم الحقيقي ، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم الى بلادهم المحددة اقليمياً . وفي معظم الدول الجديدة أن الأشكال التقليدية للهوية تتراوح مابين العشيرة أو الطائفة وبين الجماعات الأثنية واللغوية التي تتنافس مع الشعور بالهوية القومية الأوسع(٧٨) .. ان أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية في المجتمع ، أو بعبارة أخرى بناء الدولة . فيجب اذا تجاوز أطر الجماعات الأثنية والعشيرة لغرض اقامة جهاز سياسي واداري . ان شكل الدولة العصرية ، وتنظيمها المعقد ، يسمح بالحصول على عنصر أولي بامكانه أن يشبع الحاجات الجديدة المعبر عنها . كما يجب أيضاً التمكن من القيام بتعبئة الموارد ، وذلك بزيادة الانتاج

77- Lucian w. pye; Aspects of political development, op. cit. pp. 63-67.

78- Lucian w. pye ; Coparative op. op. cit.p. 50.

الاقتصادي ، وفرض الضرائب وضمان التجنيد العسكري ، وهي مهام عديدة تتطلب تنظيماً متطوراً(٧٩) .

ب ـ أزمة المشروعية :

وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأزمة الهوية ، اذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم . وفي التحليل الأخير فان مآلها هو بناء الأمة . وفي كثير من الدول الجديدة أن أزمة المشروعية هي مشكلة دستورية ، اذ تدور حول ماهي العلاقة بين السلطات المركزية وبين السلطات المحلية ؟ وماهي الحدود الخاصة بالبيروقراطية ، أو العيش في الحياة السياسية للأمة ؟ وفي دول جديدة أخرى ان قضية المشروعية أكثر ارتباطاً ، وتنطوي على مشاعر تدور حول الروح التي يجب أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة .. وهل هي دينية أم أيديولوجية ، أم اقتصادية ، أم تنموية ؟ في حين أن أزمة المشروعية في المجتمعات الانتقالية قد تكون ناشئة قبل كل شيء عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وأن تمارس السلطة بصورة مشروعة(٨٠) . وفي حين أن بناء الدولة هو مسألة بنيوية ، فان بناء الأمة يتعلق قبل كل شيء بالثقافة السياسية . فلا يكفي اقامة بنى جديدة ، وانما يجب أيضاً أن تكون معقولة ومأخوذاً بها. ان البنية القومية تعيد توجيه ولاءات الأفراد والجماعات نحو هذا المركز الجديد الذي هو الدولة الحاضرة أو الدولة التي ستأتي . والانفصال عن الرؤية المحلية الضيقة التي تحد أفق الأفراد بحدود الجماعة الاجتماعية المنظورة ، يجعل العواطف الوطنية تربط الفرد بهيئة اجتماعية أكبر الى حد لامتناه : عملية بطيئة ، وصعبة ، ولكنها ضرورية لكي يضمن للدولة ركنها الثقافي(٨١) .

جـ ـ أزمة التغلغل :

والمقصود بها أن الادارة في الدول الجديدة عليها أن تتغلغل في المجتمع في مختلف أجزائه وعلى مختلف مستوياته . وبذلك تستطيع أن تحرك المجتمع . ان الحكومة في المجتمعات التقليدية ليس لها سوى مطاليب محدودة ازاء المجتمع . أما الحكومات في معظم

79- Cot – Mounier, op. cit. p. 26.

80- Lucian W. pye, op. cit. p. 50.

81- Cot-Mounier, op. cit. p. 27.

النظم الانتقالية فانها أكثر طموحاً ، وعلى الأخص اذا كان الحكام يسعون الى التعجيل في سرعة التنمية السياسية والتغير الاجتماعي . ولغرض تنفيذ سياسات تنموية لها شأن يذكر ، يجب على الحكومة أن تكون قادرة على أن تصل حتى الى مستوى القرية وأن تمس حياة الناس اليومية . ومع ذلك فان الخصيصة المسيطرة للمجتمعات الانتقالية هي الهوة بين عالم النخبة الحاكمة وبين عالم الجماهير التي ماتزال متوجهة نحو طرقها المحلية الضيقة . وعليه فان مسألة التغلغل هي مشكلة اقرار فعالية المؤسسات الرسمية ، واقامة الثقة والرابطة بين الحكام وبين الأفراد . ومن الناحية المبدئية ، غالباً ماتجد الحكومات أنه من الصعب تحريك السكان أو تغيير قيمهم وعاداتهم لكي تنال دعمهم لبرامج التنمية القومية . ومن ناحية أخرى ، يحدث في بعض الأحيان ، أن فعالية الحكومة في تحطيم الأنماط القديمة في الاشراف والسيطرة يمكن أن تطلق مطاليب واسعة من عقالها ، وذات تأثير كبير على سياسة الحكومة . وعندئذٍ تنجم أزمة أخرى هي أزمة المساهمة(٨٢) .

د ـ أزمة المساهمة :

عندما تساهم أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية (المساهمة الشعبية) فان المطاليب التي توجه الى النظام السياسي تزداد أيضاً وتتراكم . ومن ثم فان تدفق هؤلاء المساهمين الجدد في الحياة السياسية يضع قيوداً خطيرة على المؤسسات القائمة . وحيث أن أجزاء من السكان زجوا في العملية السياسية فان مصالح جديدة وأمور جديدة تأخذ بالظهور الأمر الذي يؤدي الى تقطع استمرارية النظام ، وتجد حاجة لاعادة النظر في بنية العلاقات السياسية بأسرها . وبمعنى ما أن أزمة المساهمة تنشأ عن بروز جماعات المصالح وعن تكوين النظام الحزبي . والمشكلة التي تطرح على كثير من الدول الجديدة هي ماإذا كان توسع المساهمة يحتمل أن ينظم فعلاً بصورة جماعات مصالح نوعية ، أو ماإذا كانت الضغوط ستؤدي الى مطاليب جماهيرية ومشاعر واسعة الانتشار(٨٣) . ومن الملاحظ أن أزمة المساهمة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية ، باشراك الجماهير في العمل السياسي ، ودعم أو تحريك النظام السياسي القائم . غير أن ذلك لايحدث بحكم الضرورة على طريق الديمقراطية الغربية ، فغالباً مايحدث في دول العالم الثالث أن تبادر السلطة ذاتها الى تعبئة الجماهير لاسناد سياساتها .

82– Lucian W. pye, op. cit. p.51.

83–Ibid.

هـ ـ أزمة الاندماج :

يعرض لوسيان و . باي أن هذه الأزمة تغطي مشاكل ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة ، وهكذا فانها تمثل الحل الفعال والملائم لكل من أزمتي التغلغل والمساهمة . [لذلك] فان مشكلة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بأسره على اعتبار أنه نظام روابط متفاعلة فيما بينها ، هذه الروابط القائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية وراء مطاليب لها لدى النظام ، وأخيراً الروابط بين الموظفين والمواطنين(٨٤) . وفي كثير من النظم الانتقالية ، قد تكون هناك مجموعات من مصالح عديدة ، ولكنها قلما تتفاعل فيما بينها ، وفي أحسن الأحوال تسعى كل واحدة منها لتحقيق مطاليبها لدى الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى . غير أن على الحكومة أن تسعى الى البت في كل هذه المطاليب في وقت واحد ، مع أن الحكومة ذاتها قد تكون آنئذٍ غير مندمجة بصورة جدية . ونتيجة ذلك أن يكون عمل الحكومة بمستوى واطيء في النظام السياسي(٨٥) .

و ـ أزمة التوزيع :

وهي الأزمة الأخيرة في العملية التنموية ، وتنطوي على كيفية وجوب استخدام السلطات الحكومية في التأثير على توزيع المنافع والخدمات والقيم بين أجزاء المجتمع . ومَن هو المستفيد من عمل الحكومة ، وماذا يجب أن تفعله الحكومة من أجل تقديم أكبر المنافع الى الأجزاء المختلفة للمجتمع(٨٦) وفي الدول النامية تسعى الحكومات لمواجهة مشكلة التوزيع بأشكال مختلفة ، فقد تتدخل بصورة مباشرة فتفرض توزيعاً جديداً للملكية ، كالاصلاح الزراعي أو القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة ، والسيطرة على التجارة الداخلية أو الخارجية ، الخ . وقد تقوم هي ذاتها بتقديم الخدمات والمنافع الى الأفراد والجماعات . وبأي حال من الأحوال فان السيطرة على مشكلة التوزيع يدفع بعملية التنمية السياسية الى الأمام . وكما يقول مارثن نيدلر أن الاصلاح الزراعي ـ نقل ملكية الأرض أو السيطرة والاشراف عليها بالنسبة الى الذين يعملون فيها ـ لها كل المعاني

84– Lucian W. pye, op. cit. p. 51.

85– Ibid, p. 52.

86–Lucian W. pye, op. cit. p. 52.

الاقتصادية والاجتماعية .. غير أن الاصلاح الزراعي يساهم أيضاً في التنمية السياسية باعهاد المسؤولية الى أولئك الذين لم يتحملوها من قبل ، واجبارهم لاعتبارات الضرورة الاقتصادية ، على أن يتعاملوا مع العالم الأوسع الذي يجب عليهم أن يعنوا بشؤونه .(٨٧) .

٧ ـ آثار النمو السياسي :

يعرض كل من لوسيان و . باي و غابرييل الموند أن استقرار النظام السياسي يتوقف على طريقته في معالجة الأزمات المذكورة . وهذه الطريقة تتوقف الى حد كبير على الطريقة التي تعرض بها الأزمات ذاتها . فقد استطاعت انكلترا ، مثلاً ، التي تعتبر نموذجاً للديمقراطيات الغربية والتي تتمتع باستقرار سياسي منذ زمن طويل أن تواجه أزمات النمو السياسي بسبب بروزها منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، وبسبب كونها عرضت بصورة متعاقبة حسب تسلسلها المذكور سابقاً اذ استطاع الانكليز أن يطوروا شعورهم بالهوية القومية في وقت مبكر ، وقد أقرت مسألة مشروعية الملكية والحكومة قبل أن تبرز مشكلة توسيع المساهمة وأخيراً لم تتم المسائل الخطيرة للتوزيع الا بعد أن أصبح النظام السياسي مندمجاً بصورة جيدة . وبالمقابل ، فان تطور النظم السياسية في القارة الأوربية كان له مسار آخر . فقد كان على ألمانيا وايطاليا في سياق القرن التاسع عشر ، أن تبنيا في وقت واحد الدولة والأمة ، ثم أن تحدد مشاكل المساهمة والتوزيع وتراكمت دفعة واحدة المقتضيات ، مولدة تأثيراً كبيراً لحيث لم يستطع النظام السياسي أن يتحمله بدون أزمة . في حين أن قضايا المشروعية في فرنسا وأمور عدم الاندماج الملائم أحبطت بصورة متواصلة العمل القومي من أزمة التوزيع . أما الوضع في دول العالم الثالث ، وعلى الأخص في الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا فان الأزمات تعرض كلها تقريباً في وقت واحد . اذ يجب بناء الدولة وبناء الأمة بالقضاء على الولاءات الضيقة وحل مشكلة التوزيع برفع مستوى المعيشة وتوزيع الثروة بصورة عادلة وزج الجماهير في العمل السياسي على صعيد الاقليم كله وتثقيف الأفراد والجماعات ورفع الوعي لديهم وغيرها من الأمور(٨٨) .

87– Martin C. Needler, op. cit. p. 18.

88– Luciam W. pye, op. cit. p. 52. Cot– Mounier, op. cit. T.2, p. 28.

مفهوم التنمية لدى اوركانسكي :

يقوم مفهوم التنمية السياسية لدى اوركانسكي على أساس المراحل ، وذلك ان كل مجتمع يتطور عبر مروره بمراحل أربع متعاقبة هي : التوحيد البدائي والتصنيع ، والرفاهية ، ثم الوفرة . وفي كل مرحلة من المراحل المذكورة تواجه البنى السياسية القائمة عدداً من المشاكل والأزمات التي تبرر أداء وظائف محددة على نحو جيد . وتفترض التنمية السياسية اذا تحقيق هذه الوظائف وفقاً لصيغ تتنوع من مجتمع الى آخر ، ومن فترة تاريخية الى أخرى ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ مرحلة التوحيد البدائي :

وتكون في كل المجتمعات ماقبل الصناعية ، كما هو الحال في بلدان أوربا خلال فترة القرنين السادس عشر والثامن عشر سابقاً ، ومعظم دول العالم الثالث في الوقت الحاضر . وفي هذه المرحلة تكون السلطات ضئيلة ، وفي أغلب الأحيان تتوزع مابين المركز والمحيط ، والسكان معبئين على نحو ضئيل ، والاقتصاد زراعي أساساً[٨٩] .

وفي ظل الأحوال تتوجه الوظيفة الحكومية بكليتها نحو توسيع وتعزيز السيطرة السياسية والادارية للمركز على مجموع السكان على نحو يمكن من تحقيق سياسة التصنيع . ويعبر عن هذه التوجهات بتعزيز كبير لدور النخب السياسية ، وبتطوير الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية ، وبتشريع قوانين تسري على جميع أفراد المجتمع .

والخصيصة ذاتها لهذه الوظائف تؤدي بالحكومة الى أن تتصرف بطريقة سلطوية ، وان تحد من المساهمة السياسية ، وان تحتوي السلوكيات ضمن اطار ثقافة سياسية ذات طابع خضوعي أكثر من طابع المساهمة . وعبر هذه العناصر ، نجد في الواقع ، أزمات الهوية ، والمشروعية ، والتغلغل التي وصفها لوسيان باي .

٢ ـ مرحلة التصنيع :

وهي المرحلة التي تسيطر فيها مقتضيات التحديث الاقتصادي ، وفيها تضع الحكومة في مقدمة مهامها تحقيق تراكم رأس المال ، ومساهمة النخب الاقتصادية

89– A.F.K. organski ; The stages of political developmet, New york, Knopf, 1965. pp. 8–9 and 24–56.

بالسلطة ، وهجرة الأيدي العاملة الزراعية الى المدن .. ولايمكن أن يتحقق ذلك الا بالحد من الاستهلاك قسراً وبوجود سلطة سياسية للجماهير الشعبية . ومن هذه الناحية تتأتى أعمال قمع العمال والنقابات ، ومنها أيضاً تتأتى سلسلة القيود التي تفرض على المساهمة السياسية ، وتتمثل هذه المراحل في الحكومات البرجوازية ، والنظام السوفيتي في عهد ستالين ، والنظم الفاشية (ايطاليا في عهد موسوليني ، والأرجنتين في عهد جوان بيرون) .

٣ ـ مرحلة الرفاهية :

وأهم سماتها وجود مشاكل التوزيع التي ولدها التصنيع بدون أن يستطيع أن يحلها . وآخذاً بنظر الاعتبار متطلبات المساهمة السياسية المتزايدة ، يحاول النظام السياسي ان يقوم قدر الامكان بعملية دمج بين الجماهير وبين النخب الحكومية . وعلى الصعيد الاقتصادي ، تتوجه جهود النظام السياسي بكليتها نحو تحسين مستوى المعيشة لمختلف الطوائف الاجتماعية ، ومساعدة المحرومين ، ووضع خطط للحماية الاجتماعية . ولغرض تلبية المطاليب والضغوط ، وكذلك تعزيز البنى الصناعية الناشئة ، تلجأ الحكومات اذاً ، خلال هذه المدة ، الى القيام بتوزيع السلطات والخيرات على نطاق واسع : فهي تسعى نوعاً ما الى حل أزمات المساهمة ، والاندماج ، والتوزيع التي عالجها لوسيان باي[٩٠] .

ولمواجهة المشاكل المذكورة يمكن أن تتصدى لها ثلاثة أنماط من النظم السياسية ، هي : الديمقراطية الغربية ، والنظام السوفيتي في فترة مابعد رحيل ستالين ، والدولة النازية .

٤ ـ مرحلة الوفرة :

وهي المرحلة النهائية في تطور المجتمعات ، التي تسيطر فيها التكنولوجيا التي تعزز انتاجية العمل ، وتساعد في وفرة الخيرات ، والتي تتحكم بخاصة في عملية الانتاج. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ان كل هذه التطورات يمكن أن تؤدي الى ارتباكات شديدة في التوازن تهدد بحدوث البطالة . ولذلك فانها تقتضي أن توسع الحكومة بسرعة

90–Organski, op. pp. 12–13 and 158–186. cit'e par Bernard Badie, p. 46.

سيطرتها واشرافها على الاقتصاد ، ومن ثم ان تركز بصورة متزايدة وعلى نحو واضح السلطات الاقتصادية والسياسية . وفضلاً عن ذلك ان (الحتمية التكنولوجية) تميل الى جعل الأهلية مصدراً أساسياً للسلطة ، ومن ثم تشجيع اندماج جديد بين الجماهير وبين النخبة ، وكذلك اندماج ضروري آخر بين النخب السياسية والنخب الاقتصادية[٩١] .

ان هذه المقتضيات الجديدة تتضمن اعادة النظر في تنظيم البنى السياسية . ويرى أوركانسكي ان ذلك لايخلو من مخاطر ، ذلك لأن تعزيز سلطة الدولة من الممكن ان يكون على حساب التضييق على الديمقراطية الاقتصادية ، كما أن حصر القرارات بين ايدي النخب الاقتصادية والسياسية من الممكن أن يقلل من نطاق مساهمة الجماهير في ممارسة السلطة فلا يجدون تعويضاً لهم عن ذلك سوى تطوير رفاهيتهم وتحقيق وفرة الخيرات ، وفي التحليل الأخير يودي ذلك الى سيادة ثقافة الاغتراب .

ان نظرية اوركانسكي في الواقع تؤكد وتعمق جهود لوسيان . أ . باي .. وفضلاً عن ذلك ان الحتميات الاقتصادية ، والتكنولوجية ، والسياسية بوسعها ان تفسر انتقال المجتمعات من مرحلة الى أخرى من مراحل النمو الأربع . ذلك ان كل مرحلة تنطوي على الحاجات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في وقت واحد ، وكل فترة تاريخية تنطوي بصورة أولية على عناصر انتقالها الى المرحلة اللاحقة الأرقى منها ، وبخاصة التوترات التي تحدث فيها والتي تضمن تحقيق ذلك . وعليه فان التفسير الذي يقدمه نموذج أوركانسكي للنمو السياسي هو أكثر وضوحاً ودقة من النماذج السابقة[٩٢] .

نظرية هتنغتون :

بخلاف النظريات السابقة التي تنطلق من المذهب الوظيفي يعالج صموئيل ب . هتنغتون مسألة النمو السياسي على ضوء المذهب التأسيسي Institutionalism وقد عرض آرائه حول ذلك في مقال له بعنوان « النمو السياسي والانحطاط السياسي » نشره في عام ١٩٦٥[٩٣] ، ثم عرض الموضوع نفسه بعمق وعلى

91– Ibid pp. 13–14: pp. 187 et sqq. cit'e par B. Badie, p. 47.

92– Bernard Badie, op. cit. p. 48.

93– Samuel p. Hunting; political Development and political devay. in ; world politicas, x v11, 3, april, 1965, pp. 386–430.

نطاق أوسع في كتاب له بعنوان « النظام السياسي في المجتمعات على طريق التطور » نشر في عام ١٩٦٨(٩٤) .

والمحور الرئيس لنظرية هتننفتون هو الربط مابين التنمية السياسية وبين اقامة المؤسسات ، أي بناء نظام قانوني واداري بوسعه ان يعبأ الجماهير ويزج بها في عملية التنمية والتطوير . والثورة الناجحة هي تلك التي تربط مابين بناء المؤسسات السياسية بالسرعة الممكنة . وعليه فان مؤشرات نجاح ثورة معينة هي سرعة واتساع مساهمة الجماهير بالسياسة ، وكذلك مستوى ودرجة السلطة الشرعية ، وأخيراً استقرار المؤسسات التي تكونها الثورة .

ويلاحظ أن تأكيد هتننفتون على الجانب التأسيسي للنظام السياسي جعله يقلل أهمية العوامل الأخرى ، كالتصنيع ، والتحديث الثقافي أو الحضاري . أو بعبارة أخرى يجب الا يخلط مابين التنمية السياسية وبين التحديث الاقتصادي ، أو الاجتماعي أو الثقافي . لأن التصنيع ليس هو المصدر الوحيد للتنمية السياسية ، بل وفي بعض الأحيان هو ذاته يميل الى اعاقة التنمية السياسية . ودول العالم الثالث لأجل أن تتجاوز تخلفها تعنى قبل كل شيء ببناها الاقتصادية والاجتماعية على حساب المجال السياسي الذي يكون خاضعاً للمقتضيات الصناعية . ومثل هذا اللاتوازن يمكن أن يؤدي الى اشكال من الانحطاط السياسي . ومن ثم فان هتننفتون يعرض وجوب التميز بين التنمية والتعصير ، والتعصير يجب أن يبين عن الآثار المباشرة للتصنيع على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة(٩٥) .

وكما يلاحظ أن هتننفتون يستخدم معياراً واحداً للتنمية السياسية ، هو اقامة المؤسسات . وذلك لأن النظام السياسي في مجتمع معقد التركيب يعتمد على قوة المنظمات والاجراءات السياسية في المجتمع . وهذه القوة تعتمد بدورها على نطاق الدعم للمنظمات والاجراءات وعلى مستوى تأسيسها . ويقصد بنطاق الدعم هنا مدى احتواء المنظمات والاجراءات السياسية النشاط في المجتمع . فاذا كانت جماعة صغيرة فقط من الطبقة العليا

94– Samuel p. Huntinton; political Drder in changing societies. New Haven, yale University press, 1968.

95– Samuel p. Hunigton, political development and political decay, op. cit. cit'e par Bernard Badie, op. cit. pp. 60–61.

تنتمي الى المنظمات السياسية وتعمل وفقاً لمجموعة من الاجراءات ، فان نطاق الدعم يكون محدوداً . وبالمقابل اذا كان قسم كبير من السكان منتظمين سياسياً ويتبعون الاجراءات السياسية فنطاق الدعم واسع(٩٦) .

ويرى هتننغتون أن التأسيس هو العملية التي تكتسب بواسطتها المنظمات والاجراءات قيمة واستقراراً ، بحيث يمكنها أن تحتوي على أنماط السلوك . ومن ثم يمكن تعيين مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بواسطة قدرة المنظمات والاجراءات على التكيف ، وكذلك تركيبها ، واستقلالها الذاتي ، وتماسكها الداخلي . وبواسطة هذا المعيار يمكن مقارنة النظم السياسية من خلال مستويات التأسيس فيها(٩٧) .

نظرية ديفيد ابتر :

يميز ديفيد ابتر مابين التنمية وبين التحديث Modernization ويتمسك بالمفهوم الثاني عند معالجة تطور النظم السياسية . فالتنمية هي عملية عامة جداً ، وذات أبعاد كونية فهي تتعلق بكل التطورات التي تؤثر على تعبير التكوين الاجتماعي أو تنصب على اجراء توزيع جديد للأدوار الاجتماعية . أما التحديث فهو عكس ذلك ، اذ أنه يكون ظاهرة خاصة جداً والتي يعطيها ابتر أهمية محددة جداً ، اذ أنه يتكون من أخذ أدوار اجتماعية جديدة في المجتمع الصناعي وتطبيقها على المجتمعات التقليدية ، بعد تكييفها وفقاً لظروفها(٩٨) .

ويقسم ديفيد النظم السياسية التي تطبق عملية التحديث الى مايأتي :

١ ـ نظام التعبئة :

وهو ينطلق في تطبيق عملية التحديث السياسي في تركيز السلطة بين أيدي رئيس واحد وبناء على ايديولوجية معينة . ويشدد هذا النظام على تحقيق الوحدة الوطنية ، والانضباط ، ومساهمة الشعب في العمل السياسي ، والمنظم بصورة عامة

96– Huntigton, political order in changing stocieties, op. cit. p. 12.

97– Ibid. p. 12–24.

98– David Apter; The politics of modernization. chicage, chicago university press, 1965. p. 42.

بواسطة حزب يتمسك بأيديولوجية النظام ، والملتف حول زعيم ملهم . ويتمثل هذا النظام بالاتحاد السوفيتي في عهد لينين ، وغينيا في عهد اسيكوتوري، ومصر في عهد عبد الناصر(٩٩) .

٢ ـ النظام التوفيقي :

وهو بعكس النظام السابق يتميز بدرجة عالية في مركزية أدوار السلطة وعدم الاشارة الى أية ايديولوجية ، وهو يعمل بصورة أساسية من خلال المساومات والمفاوضات المستمرة بين مختلف الجماعات في المجتمع . ولذلك فان هذا النظام حساس جداً بالنسبة الى المطاليب التي تصدر عن أهداف سياسية . ويتمثل هذا النظام بالهند(١٠٠) .

٣ ـ النظام البيروقراطي :

ومؤشرات هذا النظام ، كما يرى ديفيد ابتر، تتمثل بالأوتوقراطية المحدثة ، وفيها تكون السلطة بين أيدي ملك تقليدي يسعى الى اجراء اصلاحات حديثة في بلاده ، ويتمثل ذلك بالمغرب ، وبايران في عهد الشاه .

ويتمثل أيضاً بالأوليغارشية العسكرية ، حيث تكون السلطة بين يدي رئيس عسكري يتزعم مجموعة من العسكريين الذين يلتفون حوله لغرض اجراء اصلاحات حديثة ، ويتمثل هذا النظام بتركيا في عهد مصطفى كمال ، وكذلك بالعديد من الدول الأفريقية .

وأخيراً هناك المجتمع في مرحلة ماركانتيلية جديدة Societe Neo – Mercantaliste وفيه الانفتاح على التحديث يأتي بفضل اقتصادي حالة انفتاح ويسيطر فيه القطاعات العامة والخاصة . وأمثال هذا النظام يوجد في عدد كبير من دول أميركا اللاتينية(١٠١) .

99– Ibid. p. 7.

100– Ibid. p. 74– 75. gbid. p. 75.

101. Ibid. P. 75.

الباب الخامس

القوى السياسية

٤٢٤

الفصل الأول

الحكام والقادة والزعماء

١ ـ فكرة الحكام والمحكومين :

على وجه الاجمال يمكن تعريف الحكام بأنهم أولئك الأفراد الذين يتصدون لتسيير الشؤون العامة في الجماعة الاجتماعية ، ويتخذون القرارات باسمها ، ويشرفون على تطبيقها حسبما يرون ، وهم الذين يحركون وسائل القمع والقسر والاكراه عند مخالفة القرارات أو عدم تنفيذها ، وبعبارة أخرى هم من يتمتع بالسلطة(١) . فالحكام اذا هم أولئك الذين تعود اليهم السلطة الحقيقية في المجتمع سواء مارسوها بصورة مباشرة أو عهدوا بها الى وكلاء عنهم ، وهم القوة السياسية الكبرى التي تتحكم في المجتمع بصورة عامة .

ومنذ أقدم العصور وجد الحكام والمحكومون في المجتمعات الانسانية ، أي جماعة من الأفراد أكثر قوة من باقي أفراد المجتمع ، بحيث يفرضون ارادتهم ، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال القوة المادية . وفي الواقع ان قوة هذه الفئة من الأفراد ، الذين يطلق عليهم عادة تعبير الحكام قد تتأتى عن تأثير عوامل مختلفة ، فقد تكون مادية أو دينية أو اقتصادية أو معنوية أو ثقافية أو عددية . ولذلك كما يلاحظ أنطونيو غرامشي « ان علم وفن السياسة بكامله مستند على هذه الحقيقة الأولية البسيطة .. هي الوجود الفعلي للحكام والمحكومين ، للقادة والتابعين »(٢) .

اذا كان انقسام أفراد المجتمع الى حكام ومحكومين يكاد يكون واقعة عامة في كل المجتمعات تقريباً ، فان المذاهب الفكرية تختلف فيما بينها حول طبيعة هذه الواقعة . فالاتجاهات اليمينية تؤكد بأن انقسام المجتمع الى حكام ومحكومين هو طبيعة ملازمة للمجتمع البشري مادام الأفراد يتباينون في خصائصهم الذاتية كاللياقة البدنية والمواهب الفكرية والامكانات النفسية وغيرها . وتتطرف بعض الاتجاهات اليمينية لحد التأكيد

---

(1) georges burdeau, Traite .. op. cit. 2,P.279.

(٢) انطونيو غرامشي : الامير الحديث، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩.

على وجود علاقة طبيعية آلية بين الحكام والمحكومين ولعل رأي العميد ليون ديغي الذي غالباً ماذكر واستعيد في هذا الشأن من قبل عدد كبير من المولفين يعبر عن هذه الفكرة أفضل تعبيراً عندما يقول : « يوجد في أغلب المجتمعات الاجتماعية أفراد هم في الواقع أقوى من غيرهم ، ويفرضون ارادتهم على الآخرين ، وبالقوة المادية اذا اقتضت الضرورة . وفي الحقيقة هناك شيء واحد هو التمييز بين الأقوى والأضعف ، بين الحكام والمحكومين . ففي كل مكان وزمان ، الأفراد الأقوى ماديا أو دينيا ، أو اقتصاديا ، أو معنويا ، أو ثقافيا ، أو عدديا ، أرادوا ، بل انهم في الواقع فرضوا ارادتهم على الآخرين . لقد كان الحكام دائماً ومازالوا وسيكونون هم الأقوى في الواقع »[٣] . ولاريب في أن هذه النظرة تجعل من ظهور القادة الديكتاتوريين شيئاً طبيعياً ، مادامت القوة هي منشأ العلاقة بين الحكام والمحكومين[٤] . وتبرر من ثم مشيئة الحكام على حساب حكم القانون ، وعمل المؤسسات الدستورية[٥] ، وأخيراً تدفع الى تركز كامل للسلطة[٦] .

) cit par jacques Moreau et al : Sociologie Politique cujas, Paris, 1966, .P.65.

(٤) يمكن ان يعتبر هتلر مثلا نموذجيا بهذا الصدد ، اذ كان يرى ان الحياة تقوم على اساس مباد ثلاثة ، هي ، ان الكفاح اصل كل شيء ، ٢ـ الفضيلة هي الدم ، ٣ ـ ان صفات ومزايا الز جوهرية ومتحكمة (من خطاب له ألقاه في ٢ نيسان نيسان ١٩٣٨) ، ويذكر ايضا ، ان ع الطبيعة هو معركة حاسمة بين القوة والضعف والنصر الخالد للقوى على الضعيف (من خطاب ل في ١٣ نيسان ٩١١٩٢٣ ، ويضيف ايضا : ان القوة وحدها التي تحكم. القوة هي اول القوان ,,(ومن خطاب له في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٦) عن حاك مورو وزملائه ، الصدر السابز (بالفرنسية) ، ص ٣٦١.

(٥) كانت الايدلولوجية النازية تعرض ان الزعيم (الفوهور) متميز بحكم خواصه الذاتية عن الشعب فهي فردية خالصة ومنفصلة عن الشعب اما صفته وسلطته فتتعلق بمشاركته في روح الشعب وقد ميز منضور النازية بين نوعين من ارادة الشعب ، الاولى شخصية، والاخرى موضوعية فالارادة الشخصية هي الارادة المجتمعية المكونه من مجموع الارادات الفردية في كليتها او اغلبيتها على النحو الذي يعبر عنها في الانتخابات والاستفتاءات الشعبية. اما الاراد الموضوعية فهي الارادة المشتركة للشعب، اي ارادة واحدة ومتميزة عن الارادات الفردية. ويعب عن هذه الارادة الزعيم (الفوهور) الذي يبرز الارادة الشعبية بتعبيره هوعنها ، وبفضل قوة الالهام لديه الذي بموجبه يفرز هذه الارادة الشعبية. ومن الطبيعي وجوب ان تتغلب الارادة الموضوعية دائما على الارادة ـ الشخصية.

←

انظر :

وفضلاً عن ذلك ان هذا التفسير لوجود ظاهرة الحكام والمحكومين يهيء مسبقاً الوسط الملائم للطغاة والمستبدين من الحكام واعتقادهم بأنهم مصيبون دائماً في قراراتهم مادام على المحكومين أن ينقادوا الى مشيئتهم بأي حال من الأحوال . بل وأسوء من ذلك تجيز للحكام استعمال كافة وسائل القمع والقسر والاكراه ضد من يخالفهم في الرأي ، ولاينصاع الى مشيئتهم . وبذلك تنعدم أو تضعف امكانية الجماهير في الاندفاع نحو مبادرات للقيام بالمهام التاريخية التي تقتضي بذل جهود جبارة وتضحيات جسام . وغني عن البيان أن هذه الاتجاهات تؤدي الى تجريد السياسة من محتواها الأصيل ، وهو العمل الجماعي المشترك الذي يساهم فيه أفراد المجتمع .

أما الاتجاه الآخر ، اليساري النزعة ، فيذهب الى ان انقسام الأفراد الى حكام ومحكومين يعود أساساً الى تقسيم العمل في المجتمع ، أي أنه واقعة تقنية وليست حقيقة أبدية في الحياة الاجتماعية . ويمكن أن يؤخذ غرامشى نموذجاً . ويعبر عن هذا الاتجاه ،

M. Prelot : In stitutions Politiques et droit coonstitionnel. Dalloz, Paris, 1972, PP.121 – 122.

(٦) كان الدوتشي بنيتو موسوليني يجمع بين منصب رئيس الحكومة ، وكذلك السلطة التشريعية بصورة مباشرة او غير مباشرة ،كما يمارس ادارة العدل، وبصفته الرئيس الاعلى يمارس السلطة العسكرية. اما (الفوهرر) ، ادولف هتلر فيجمع في شخصية رئيس الدولة (الرايش الثالث) ورئيس الجهاز التنفيذي ووظيفة المشرع والقاضي الاعلى والقائد الاعلى للجيش. ولم يمارس الريخشتاخ (البرلمان) سلطاته التشريعية، الا نادرا اما القانون فهوادة من صنع الفوهرر.

Marcel Prelot, op. cit P. 120.

اذ يـذكر : « ان هـذا الانقســام بين حكام ومحكـومين ، يعـود في التحليـل الأخير الى انقسامات بين فئات اجتماعيـة ، وهو موجود في الوضع الراهن للأشيـاء حتى في صميم أكثر الفئـات تجـانسـاً . ويمكن القول بـأن هـذا الانقسـام يعـود ، بشكل أو بـآخر ، الى تقسيم العمـل ، أي أنـه واقعـة تقنيـة[٧] .. ويضيف غرامشي على ذلـك بقـولـه : « ان المشكلـة الأساس في هذا المجال ، بعـد اقرار هـذه الواقعـة ، هو الموقف الـذي يتخـذ ازائهـا . فهل يجب الابقـاء عليهـا ، أي الابقـاء على وجود حكام ومحكـومين ؟ أم يجب خلـق الظروف العاملة على اختفاء ضرورة هـذا الانقسـام ؟ أو بكلمـة أخرى ، هل يـأخـذ المرء كنقطـة انطلاق ضرورة الانقسام الأبدي للجنس البشري ، أم يعتبر هذا الانقسام حقيقة تاريخيـة هي استجابة لأوضاع معينة »[٨] ان القوى الاشتراكية والتقدمية بحكم مبادئها التي تهـدف الى القضاء أو الاقلال من الفوارق الاجتماعيـة والطبقيـة تسعى في الوقت نفسـه الى العمل على خلق الظروف الملائمة للاقلال من هذا التمايز بين أفراد المجتمع .

وعليه كلما امكن . تحقيق خطوة نحو ازالة التسلط الشخصي والاجتماعي، امكن تحقيق مجتمع مبنى على القيادة وليس على الحكم القسري، وكما تصبح القيادة مسؤولية في عمل جماعي، طرفاها الزعماء من جهة والجماهير من جهة اخرى.

الزعماء أو القادة :

لقد وجدت القيادة ومازالت توجد في المجتمعات كافة ، بأشكال مختلفة ، وفي ميادين شتى . وهي ظاهرة مشروطة بالوسط الذي تتواجد فيه ، فمنه تستمد طبيعتها ، وأهدافها ، وبواعثها على الحركة . وذلك لأن « القيادة ليست أمراً من شأن قائد فرد ، وانما هي أساساً مسألة تتعلق بالجماعة(١١) ، ثم ان قوة القائد تتأتى عن الجهاز الذي يتواجد تحت تصرفه ، وبدون ذلك يكون القائد عاجزاً عن تحقيق أي انجاز(١٢) . ومن ثم فان القيادة تنطوي على عناصر ذاتية تتعلق بشخص القائد ، كما تنطوي أيضاً على عناصر بيئية تتأتى عن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

ان ماهو جوهري في القيادة كونها وليدة حاجة الأفراد الى التوجيه في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه . ومن هذه الناحية تصبح القيادة « العملية التي بها يمارس فرد بصورة متواصلة تأثيراً أكثر على الآخرين في تنفيذ وظائف الجماعة . والا اذا كان جميع أفراد الجماعة متكافئون بحيث يمكن أن يكون أحدهم بديلاً للآخر في التحكم بما تقوم به الجماعة ، فبوسع الجماعة عندئذ ان تستمر بالقيام بوظائفها بطريقة ما حتى ولو فقدت عضواً من أعضائها . واذا كان كل أعضاء الجماعة متكافئين في أداء الوظيفة ، فانه لن يكون هناك حاجة لمفهوم القيادة »(١٣) . وعليه فان القيادة هي أحد العناصر التي

(10) Robert Maclver : The web of government.

11 ـ geid. P. 229

(12) Deniel Katz : Patterns of Leadership. in : Handbook of Political Psychology. Jeanne N. Knutson , ed.) tossey – Bass, San Francisco, Calf. 1973, P. 204.

تكون حياة الجماعة الاجتماعية ، والقيام بها هو دور مع أنه دور متميز على نحو واضح عن الأدوار الأخرى المرسومة في الحياة الجمعية المشتركة . وهذا الدور كما يقول ماك فارلاند هو : « ان القائد يجعل الأشياء تحدث بطريقة لاتحدث على نحو آخر »(١٤) .

ومن ثم فان تأثير القائد لاينحصر في أفراد قلائل ، كالأفراد الذين يحيطون به رغم أهمية هؤلاء البالغة في التعاون معه وبخاصة نقل تأثيراته ، وانما يشمل الجماعة بكليتها ، أو قسماً كبيراً منها على الأقل ، ولاتتوجه قيادته نحو القيام بعمل معين أو أكثر ، وانما على جملة نشاطات الجماعة التي تطرح نفسها على مستويات مختلفة . وبداهة ان المهام التي تطرح نفسها على الجماعة الاجتماعية تتطلب عملاً جماعياً مشتركاً ، يدار ويوجه بصورة منظمة ، وذلك يقتضي قبل كل شيء توجيه الأفراد .

وهذا التوجيه كما يعرض اريك فروم : « يقوم على الخضوع لزعيم قوي ، يأخذ على عاتقه معرفة مايكون مفضلاً لدى الجماعة ، ويخطط ، ويأمر ، ويقنع كل واحد أنه ، باشباعه ، يعمل لمصالح الجميع على أحسن وجه . ويفترض بالزعيم ، أن تكون له صفات متفوقة على صفات جميع رعاياه ، سواء من أجل تثبيت تبعيتهم أم من أجل الايحاء اليهم بما يكفى من الايمان به »(١٥) .

وهذا المفهوم للقائد يستخلص من تاريخنا العربي [redacted] .

---

14. A.S. Mc Farland, Pwer and feader ship in Plurali
stanford university Press, 1969, P. 155.

(١٥) اريك فروم : ثورة الامل. ترجمة ذوقان فرقوط.
بيروت. منشورات دار ١٩٧٣ ، ص ٠٧٨

وتطرح الزعامة أو القيادة نفسها على جميع المستويات في المجتمع ، كما تطرح نفسها على الصعيد الرسمي أو الصعيد الشعبي . ولذلك فان ريمون ارون يعرض أنه توجد في المجتمعات الحديثة ست طوائف من الزعماء أو القادة يمارسون على نحو أو آخر سلطة ، وذلك على النحو التالي:(١٨)

أ - النخبة السياسية

ب - ذوو (السلطة الروحية) الذين يؤثرون في طرق التفكير والاعتقاد ، أي رجال الدين ، والمثقفون ، والكتاب ، والعلماء ، ومنظرو الاحزاب السياسية .

جـ - قادة الجيش والشرطة

د - مديرو العمل الجماعي ، أي مالكو وسائل الانتاج أو الذين يديرونها .

هـ - زعماء الجماهير ، أي قادة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية .

و - كبار الموظفين أو أولئك الذين يمارسون السلطة الادارية .

ويشير ريمون ارون الى طوائف الزعماء أو القادة هذه موجودة في كل المجتمعات الحديثة ، غير أنها تختلف فقط من ناحية طبيعة الروابط وذلك باختلاف النظم التي تتواجد فيها .

القيادة السياسية :

هل تتميز القيادة السياسية عن القيادات الأخرى في المجتمع ، وبماذا تتميز ؟ لاريب في أن القاء نظرة سريعة على الحياة الجمعية المشتركة وبخاصة على التنظيمات السياسية ، تدلنا على القيادة السياسية على نحو واضح كما هو الحال مع قادة الأحزاب

(18) Raymond Aron, Arohives europeenne de sociologie, Paris, 1960, PP. 260-281, cite Par Roger- gerard Schwart zen cerg, OP. Cit. P. 665.

السياسية مثلاً . غير ان التميز بين القيادة السياسية وبين القيادات يصعب عندما تتداخل نشاطات عديدة بعضها بالبعض الآخر رغم اختلاف طبيعتها . والا فهل يعتبر رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أورئيس النقابة وغير ذلك قادة ، أم مجرد رؤساء يتبوأون مراكز معينة في التنظيمات التي يمارسون بها صلاحياتهم أو اختصاصاتهم ؟

في الواقع أن مايميز القيادة السياسية عن غيرها من اشكال القيادات الأخرى هو الهدف الذي يسعى اليه القائد من خلال تأثيره على حياة الجماعة . وفي هذا الشأن يرد هدفان سياسيان رئيسان ، الأول ينص على تعيين أهداف الجماعة وصياغتها بشكل واضح ، أو تكون للجماعة أهداف قائمة ولكنها لم تعد تتماشى مع مقتضيات حركة التطور الأمر الذي يعني وجوب تغييرها أو تعديلها . وأمثلة ذلك هي الحركات السياسية التي تسعى لتغيير النظم السياسية القائمة أو اصلاحها . أما الهدف الثاني فينصب على تحريك المجتمع على نحو أفضل مما هو عليه وذلك بتعبئة القوى وتسخير الامكانات المتوفرة فيه . وعليه فان القيادة السياسية تتواجد في سياق تحقيق الهدفين المذكورين ، ومن ثم يجب أن يستبعد عن مفهوم القيادة السياسية أولئك الذين يطبقون القواعد القائمة كموظفي المكاتب (البيروقراطيون) وموظفي الادارة ، والاخصائيون في شتى المجالات .

ومع ذلك فقد تختلط القيادة السياسية بقيادات أخرى في نشاطات بعض المسؤولين . مثال ذلك رؤساء الدول ، وعلى مستوى أقل رؤساء الجمعيات الوطنية . اذ وفقاً للاجراءات البرلمانية قد يقوم رئيس الجمعية الوطنية بدور الخبير أو بدور القائد السياسي . فاذا كان يقوم بادارة الجلسات بما لديه من خبرة في العمل البرلماني ، وانه يقوم بذلك بطريقة محايدة ، فلن يكون والحال هذا قائداً سياسياً . اما اذا قام بادارة الجلسات على نحو ينحاز فيه الى المعارضة من ناحية ويقلل من شأن خصومه من ناحية أخرى فانه يمارس عندئذ تأثيراً سياسياً . اذ في الحالة الأولى كان يخضع للقواعد المعمول بها ويطبق الاجراءات البرلمانية المتبعة . أما في الحالة الثانية فانه كان يتدخل لمصلحة الجماعة التي ينتمي اليها ويوجه سياق الاجراءات البرلمانية بما يخدمها .

وبناء على ماتقدم ان تطبيق القواعد الموضوعة من قبل لايتطلب قيادة سياسية حتى ولو كان المسؤول يقوم بدور ينفذ فيه ارادة السلطة . اما صياغة القواعد أو تطويرها أو تعديلها فتنطوي على مضمون سياسي ، ومن ثم تتطلب قيادة سياسية(١٩) .

(19) Daniel Katz, OP. Cit. P. 205.

وعليه ان القائد السياسي اما ان يكون ممثلاً للجماعة التي ينتمي اليها أو منظراً أو واضعاً لخطة سياسية . وباعتباره ممثلاً لجماعته ، فانه يسعى الى اكتساب الهيبة ، والامتيازات ، أو السلطة ، وذلك لغرض الترويج للقضية التي تتبناها الجماعة ، أو لحماية مصالحها ، أو الاثنين معاً . وقد يتمسك هو ذاته بقيم الجماعة ، أو قد يمثلها بدون أن تكون لديه قناعات شخصية بها[20] .

أما القائد المنظر فان يتحرك في نطاق أوسع في الدفاع عن مصالح الجماعة . فمع أن عينه تبقى شاخصة الى الجماعة التي ينتمي اليها ، ومن ثم يسعى الى اجراء الاصلاحات ، أو التغييرات الثورية ، الا أنه يتحكم عادة بعبارات عامة ، لكي تكسب القضية التي يروج لها انصاراً أكثر . وهو يحاول قبل كل شيء أن يتوجه الى قيم الناس والى ثقتهم الأساسية بالمعتقدات التي يدعو اليها[21] . ومع ذلك فان الافراط في التعميمات النظرية قد يخرجها عن النطاق السياسي ، ويزج بها في مجالات أوسع كالانسانية وفي نشاطات متعددة بحيث تشمل كل جوانب الحياة البشرية . ومثال ذلك المهاتما غاندي ، الذي كان قائداً دينياً في فلسفته الانسانية قبل كل شيء ، وقائداً سياسياً هندياً في بعض الأحيان وفي نطاق محدود .

٢ - من هم الحكام ؟ :

ان الحاكم الحقيقي في المجتمع هو المالك الأصيل للسلطة ، أي صاحب السيادة ، وكل الهيئات الأخرى في النظام السياسي تستمد منه حق الحكم .

ويعتبر ارسطو أول من وضع تصنيفاً بأنواع الحكام ، وذلك في القرن الرابع قبل الميلاد . فهي سلطة ملكية اذا كانت تعود الى شخص واحد ، وهي ارستقراطية اذا كانت تعود الى عدد قليل من الأفراد ، وهي ديمقراطية اذا كانت تعود الى الشعب . أما النظريات التي تفسر أصل سلطة الحكام في المجتمعات الحديثة فمتعددة ويصعب حصرها . ومع ذلك يجب ألا نخدع بالمظاهر الشكلية للسلطة ، اذ قد لاتنطبق على الواقع الحقيقي

(20) I bid. P. 206.

(21) Ibid. P. 207.

(22) Maurice Duverger, inst. Po. Cit. P. 350

للحياة السياسية ، والا على سبيل المثال ، ان وجود ملكة في بريطانيا قد يعني أنها الحاكمة ، ووجود ٣٥ مليوناً من الناخبين البريطانيين أنها سلطة ديمقراطية ، ووجود عدد من ملوك الصحافة يؤثرون في صياغة الرأي العام وتوجيهه ، وكذلك رجال الصناعة والمال الذين يؤثرون في سياسة الدولة يعزز الرأي بأنها أوليغارشية (أقلية) أو بلوتوقراطية (حكم الأغنياء) . ان وجود الانتخابات والأحزاب السياسية المعارضة ليست دليلاً على الديمقراطية ، اذ قد تتمسك السلطة الحاكمة بموقفها وتستخدم القوة بوجه خصومها اذا ماجاءت الانتخابات بنتائج ليست في مصلحتها(٢٣) .

ان النظريات التي تعالج شرعية الحكم ، أو بعبارة أخرى ، مصدر السلطة ، ومن له حق ممارستها ، عديدة ليس مجلس بحثها جميعها هنا ، غير اننا سنقتصر على ذكر بعض المذاهب الرئيسة التي ساهمت في تكوين الفكر السياسي الحديث ، وهي :

١ ـ المذاهب الثيوقراطية
٢ ـ مذهب سيادة الشعب
٣ ـ نظريات النخبـة
٤ ـ نظريات الطبقة الحاكمة

أ ـ المذاهب الثيوقراطية :

وتعرض أن مصدر السلطة سماوي ، وأقدمها (مذهب الحق الالهي) الذي يستمد بمقتضاه الحكام حقهم في الحكم من الله . وقد تطور هذا المذهب فيما بعد فاتخذ شكلين هما على التعاقب (الطبيعة الالهية للحكام ، وبمقتضاه ان الله لايعين الحكام ، وانما هم ذاتهم آلهة ، كفراعنة مصر وملوك الممالك القديمة في العراق وأباطرة الرومان ، ونجد بعض آثار هذا المذهب في العصر الحديث مجسدة بشخص امبراطور اليابان حتى عام ١٩٤٧(٢٤) . وقد تطور هذا المذهب بعد ذلك فأصبح (مذهب التنصيب الالهي للحكام) الذي يؤكد على أن الله ذاته قد اختار الحكام وقلدهم السلطات الضرورية لادارة الأمور الانسانية . ومع أن هؤلاء الحكام يبقون بشراً ، الا أن هالة من الاجلال

---

(23) Michael Stewart, op. cit PP. 12–13.

(24) Maurice Duverger : inst. Po. ...op. cit P. 36.

الديني كانت تحيط بهم . وقد دافع عن هذا المذهب على الأخص بوسويه في كتابه (السياسة مستخلصة من الكتابات المقدسة) والواقع أن هذا المذهب لم يكن ينسجم مع غير الملكية المطلقة وقد تخلى عنه بصورة عامة بعد الثورة الفرنسية(٢٥) . ومنذ العصور الوسطى ساد مذهب (التنصيب السماوي) للحكام ، وهو تحوير للمذهب السابق ، وبمقتضاه أن العناية الالهية لاتتدخل في تعيين الحكام بصورة مباشرة ، وانما السلطة في مبدئها تكون جزءاً لايتجزأ من النظام السماوي للعالم ، ولكنها توضع تحت تصرف الحكام بوسائل انسانية . ان هذا المذهب الذي دافع عنه جوزيف دوميستر وبونالد يسمح بتبرير السلطة الديمقراطية ، أي السلطة التي يمتلكها الشعب ، كما يسمح أيضاً بتبرير السلطة التي تمارسها نخبة أو رئيس واحد(٢٦) . ان هذه المذاهب تستبعد كل تدخل من جانب الشعب في اختيار الحكام ، ومن باب أولى أية طريقة انتخابية ، ولذلك فانها تؤدي الى نظام الحكم الأتوقراطي ، والواقع لقد كانت مذاهب الحق الالهي في الحكم خلال عدة قرون أقوى أساس للنظم الأوتوقراطية (الفردية) .

ب - مذاهب سيادة الشعب :

بالرغم من أن أصول هذه المذاهب قديمة في التاريخ الا أنها لم تبرز كنظرية واضحة المعالم تقريبا الا في القرن الثامن عشر بفضل جهود الانسكلوبيديين وجان جاك روسو(٢٧) ، التي أريد بها سلاحاً نظرياً لمقاومة النظام الملكي المطلق في فرنسا . وتقوم هذه النظرية أساساً على اقرار المساواة القانونية فيما بين أفراد المجتمع . وعليه فان المساواة فيما بين الأفراد تدحض أي مبرر لسيطرة فرد على فرد آخر ، فان السلطة في المجتمع لاتعود الى فرد ما (حتى ولو كان ذلك الفرد هو الملك ، وانما تعود الى الجميع . ولكن

---

(25) Andre Hauriou et al . op. cit . P. 107.

(26) Ibid, P.107.

(٢٧) ان نظرية سيادة الشعب لم يضعها فلاسفة القرن الثامن عشر ، كما يعتقد الكثيرون ، وانما استعاد هؤلاء الفلاسفة المذاهب القديمة التي صاغها بعض المفكرين الكاثوليك منذ العصر الوسيط،وعلى الاخص توما الاكويتي، وطورها بعد ذلك كل الذين كانوا يعارضون الملكية انذاك، ثم وضحت في القرن السابع عشر لدى مدرسة القانون الطبيعي والامم التي استوحاها الانسكلوبيديون وجان جاك روسو وفيما بعد. انظر موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (بالفرنسية المصدر السابق، ص ٠٣٧

عندما اقتضت الظروف السياسية التي كانت تمر بها فرنسا في القرن الثامن عشر تحديد من المقصود بهذا الشخص المعنوي الذي تعود اليه السيادة (أو مصدر السلطة في المجتمع) انقسم المفكرون الى فريقين فذهب جان جاك روسو واتباعه الى ان السلطة تعود بصورة مباشرة الى المجتمع ، وفيه يوجد أصلها وأسسها ، وعنه يتلقاها الحكام . والحقيقة اعتباراً من اللحظة التي أصبحت فيها السلطة دنيوية بكليتها ، بدا أصلها الشعبي أكثر انسجاماً مع العقلية العامة ، وتبعاً لذلك أكثر فعالية . وكان الأمر يقتضي آنئذ ، في الواقع ، ايجاد أساس يبرر طاعة الأفراد للسلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى اقامة حواجز تمنع أن تكون السلطة مطلقة واستبدادية . وكان الكابح الوحيد ، في الواقع ، الذي يحول دون انزلاق السلطة على طريق الاستبداد ، خارج نطاق اقامة المؤسسات السياسية ، هو هذا الاعتقاد الشائع في المجتمع لدى الحكام والمحكومين بأن السلطة يجب ألا تمارس الا لمصلحة المجتمع ...(٢٨) واذا كانت السلطة تأتي من الشعب ، فمن المنطق اذا ... ان تمارس لمصلحة الهيئة الاجتماعية ، أي مصلحة الشعب ذاته(٢٩) . وأبان جان جاك روسو من ثم أنه اذا كانت السلطة تعود الى الشعب ، وأفراد الشعب خلقوا أحراراً متساويين فيما بينهم ، فان سيادة الشعب ماهي الا حاصل جمع مايملكه كل مواطن من السيادة . فاذا كان عدد المواطنين في الدولة مثلاً عشرة آلاف ، فان نصيب كل مواطن من السيادة هو واحد من عشرة آلاف(٣٠) ، لأن سيادة الشعب تتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع ، وعليه فان الأمر يقتضي أن يساهم كل مواطن في اختيار الحكام ، أو بعبارة أخرى ان

---

(28) Andre Hauriou et. al. OPP Cit, P. 108.

(29) Ibid. P. 109.

(٣٠) يعرض روسو فكرية هذه على النحو التالي : لنفترض ان الدولة مؤلفة من عشرة الاف مواطن. فلا يمكن النظر الى صاحب السيادة الاجماعيا وكهيئة. لكل شخص بصفته رعية بنظر اليه كفرد. وهكذا يكون صاحب السيادة بالنسبة للفرد من الرعية كما يكون عشرة الاف بالنسبة لواحد. اي انه ليس لكل عضو في الدولة كنصيب الا واحد من عشرة نصيب من السلطة السيادية رغم انه يخضع له بكليته.

انظر : جان جاك روسو : في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار العلم، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٧.

الديمقراطية تقوم على الاستفتاء العام[٣١] ، وعلى صعيد آخر ان هؤلاء الحكام وان مارسوا السلطة ، فانهم يسوٰ سوى وكلاء عن الشعب فحسب ، ويستطيع أن يحاسبهم على كيفية قيامهم بوظائفهم عند اقتضاء الأمر .

السيادة الوطنيـــة :

لقد وجد البورجوازيون في الجمعية التأسيسية التي تـألفت خلال الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ـ ١٧٩١ ان مفهوم السيادة الشعبية فيه تهديد خطير لمصالحهم ، سيما وانه يخلق من المواطن عنصراً فعـالاً في التحكم بتسيير الشؤون العـامـة في المجتمع وفي شـؤون الـدولـة . ولذلك طرحوا مفهوم (السيـادة الوطنيـة) ، وبموجبهـا انـدمج (الشعب) بـ (الأمـة) بـاعتبـار أن الأمـة كائن حقيقي ومتميز عن الأفراد الـذين تتكـون منهم . ومن ثم فـان (الأمـة) وحدها ، التي تعبر عن ذاتها بواسطة ممثليهـا ، هي صـاحبـة السيـادة . وعليه فليس لأي فرد الحق اذا بالمسـاهمـة في الحكم عن طريق اختيـار الحكام ، وانما ذلـك حق فقط لأولئك الذين نصبتهم الأمة للقيام بهذه الوظائف . وكما يلاحـظ موريس ديفرجيه بحق في هذا الشأن أن مذهب السيادة الوطنية يبدو في الظاهر ديمقراطياً ، غير أنـه ليس كذلك في الواقع ، لأنه من الممكن أن يبرر عملياً كل أشكال الحكام ، وعلى الأخص النظم الأوتـوقراطيـة . فمـادام مفهـوم السيـادة الـوطنيـة لايقـوم على التمييز بين (الأمـة) و (العنـاصر التي تتكون منهـا) أي مجموع المـواطنين ، فـان ذلـك يـؤدي الى أن يصبح الاستفتـاء الشعبي غير ضروري ، وغير ضروري من بـاب أولى اختيـار الحكام . ومن ثم يستطيع أي حاكم ، حتى الديكتاتور ، أن يدعي بأنه يمثل الأمة[٣٢] .

---

(٣١) يعرض روسو فكرتـه هـذه على النحـو التـالي : أن السيـادة لايمكن ان تمثـل لنفس السبب الـذي يجعلها غير قابلة للتنازل،فهي بصفة اساسية قوام الارادة العامة. والارادة العامة لاتمثل هناك من وسط، ان نواب الشعب اذا ليسوا ممثليه ولايمكن ان يكونوا لـذلـك، فما هو الا مفرضون عنـه ، ليس في وسعهم ان يبتوا نهائيا في شيء،كل قانون لم يوافق عليه الشعب يكون باطلا،اي لايكون قانونا مطلقا. فالشعب الانكليزي يظن انـه حر لكنـه مخطيء جدا، فهو لايكـون حرا الا اثنـاء انتخاب اعضاء البرلمان، وبمجرد ان يتم لحريته في فترات حريته القصيرة قيمته بأن يفقدها.

جان جاك روسو ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

(32) Maurice Duverger: inst Po. op. cit, P. 37.

جـ - نظريات النخبـة :

لقد ظهر مفهوم النخبة السياسية في القرن التـاسع عشر ، ثم شـاع بعـد ذلـك في النظريات الاجتماعية عامة ، وعلى الأخص لدى فلفريدو باريتووكايتانوموسكا[٣٣] .

يرفض بـاريتو الـديمقراطيـة التمثيليـة القـائمـة على المسـاواة في الحقـوق بين أفراد المجتمع ، ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي ، لأن الأفراد متباينين فيما بينهم من ناحية المواهب والكفـاءة . اذ ينقسم أفراد المجتمع الى مرتبتين اجتماعيتين ، همـا المرتبـة السفلى ويطلق عليها تعبير « اللانخبة » والمرتبة العليـا ويُـدعوهـا بـ « النخبـة » . وتنقسم هـذه الأخيرة بدورها الى « النخبة الحـاكـة » وتضم الأفراد الـذين يقومون بـدور مـا في تسيير شؤون الدولة ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و « النخبة غير الحـاكمـة » وتضم بـاقي أفراد مرتبـة النخبـة . ويعين بـاريتـو النخبـة بصفـاتها البـارزة ، وتفـوقهـا الطبيعي والبسيكولوجي على باقي أفراد المجتمع . ومايميزها عن غيرها هو المؤشر المتصاعـد على قدرات أعضائها الفردية . وتتكون النخبة من كل أولئك الـذين يعبرون عن صفـات استثنائية ويدللون على مستوى عال من القـدرة في مجـال نشـاطـاتهم . وبـايجـاز ، يعتبر جزءاً من النخبة أولئك الذين يحققون بمواهبهم الطبيعية نجاحاً في عملهم أسمى من معـدل نجاح الآخرين . وعلى حـد قول بـاريتو نفسـه : « ان المفهوم الرئيس تعبير النخبـة هـو التفوق .. وبمعنى واسع ، أني أعني بالنخبة في مجتمع ما ، أناساً لهم درجة متميزة من صفات الذكاء والطبع والبراعة ، والمقدرة من كل نوع »[٣٥] .

ويرفض بـاريتو مفهوم المـاركسيـة عن صراع الطبقـات ، ويعرض بـدلاً لـذلـك نظريـة « دورة النخب » هـذه النظريـة التي تفسر التـاريخ بكـونـه « حلـول متـواصـل لنخبة مكان نخبة أخرى » . وكل المجتمعات تنطوي على هـذا التمايز الأسـاسي بين الجماهير وبين النخبة التي هي دائماً أقلية ضيقة الأبعـاد . ومن ثم فـان الخصائص المميزة لمجتمع ما

---

(٣٣) للاستزادة في الاطلاع على منشأ وتطور المفهوم لنخبة يمكن مراجعة كتاب النخبة والمجتمع تأليف ت. بوتو مور، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٧٢.

(٣٤) فلفريدو بارتيو (١٨٤٨-١٩٢٣) عالم اقتصادي وسوسيولوجي وعضو في مجلس الشيوخ الايطالي، وذوو اتجاه ليبرالي معاد للاشتراكية.

(35) V. Pareto : Traite de Sociologie generale Droz, Paris, 1960, P.1295, Cite Par R. –g Schwartzenberg, op. cit P. 217.

عن غيره من المجتمعات الآخرى هي قبل كل شيء خصائص نخبته . وعلى أساس التباين بين الأفراد تتوزع الثروة ، اذ هي أيضاً أحد المعايير التي تكشف عن التباين في التكوين الطبيعي للأفراد . فالتباين في توزيع ثروة بين أفراد المجتمع يسير بخط متواز مع التباين في تسلسل مستويات السلطة ، فأكثر الأفراد ثروة هم أكثرهم سلطة سياسية واجتماعية ، أي أن المرتبات الاجتماعية العليا هي في الوقت نفسه أغنى المرتبات وتمثل النخبة الأرستقراطية . ومع ذلك فان باريتو يعرض بأن الانتماء الى النخبة لايتم عن طريق الوراثة بحكم الضرورة ، فقد لايكون للأبناء صفات التفوق التي كانت لآبائهم ، في حين قد يبرز أفراد من المراتب السفلى في المجتمع ويندمجوا في النخب وفي ذلك يقول باريتو : « ان ظاهرة النخب الجديدة هذه ، التي تبرز بحركة متواصلة في الطبقات الدنية من المجتمع ، وترتفع الى الطبقات العليا ثم تأخذ بالانحلال والتدهور ثم تضمحل ، وتختفي عن الوجود هي أجدى الظواهر الرئيسة في التاريخ ، ومن الضروري أن تؤخذ بنظر الاعتبار لفهم الحركات الاجتماعية الكبرى »[٣٦] . ويعرض باريتو أيضاً أن المكر والقوة هما من عناصر الصراع بين النخب الصاعدة وبين النخب القائمة . كأن تفرض نخبة نفسها بواسطة المكر وتضم في صفوفها العناصر الأكثر مكراً بين السكان ، هذه النخبة ولاريب تفرز أفراداً مستعدين لاستخدام العنف . وبناء على هذا الفرز ، تنشأ نخبة ماكرة ، وقد أصبحت غير قادرة على استخدام العنف من ناحية ، ومن ناحية أخرى أفراد موهوبون بالقوة ولكنهم يجهلون كيفية استخدامها . فاذا ماوجد هؤلاء الأخيرون رؤساء يعرفون كيف يستخدم العنف ـ من بين المتمردين في النخبة القائمة ـ فانهم يحققون انتصاراً ويحلون في مركز السلطة . ثم تأخذ الدورة مجراها ، وتتوالى النخب[٣٧] .

ويرى باريتو أن تغيير النخب على النحو المذكور ليس مضراً ، بل هو مفيد للهيئة الاجتماعية ، لأن دورة النخب المتواصلة تساهم في المحافظة على توازن النظام الاجتماعي ، لأنها تضمن حركة تصاعد العناصر الأفضل في المجتمع ، كما أنها تساهم في الوقت نفسه في التغير الاجتماعي ، لأن دورة النخب تؤدي الى دورة الأفكار . والنخبة ليست متفتحة على الخارج كلياً ، ولامنغلقة على نفسها كلياً . فلاريب في أن الجماعة الحاكمة تسعى الى التشبث بالمحافظة على بقائها في السلطة ، مستخدمة في ذلك المكر والقوة .

(36) Cite Par R. – g Shwartzenberg, op. cit P. 217.

(37) Ibid, P. 218.

ولكن حيث أنها معرضة الى ضغط الجماهير ، فيجب عليها أن تتجدد بصورة متواصلة عن طريق اسهام العناصر القادمة من الطبقات الدنية . ومن ثم ان وجود دورة حرة نسبياً للنخب ، بمعنى صعود عناصر جديدة واندماجها ، أو سقوط بعض العناصر القائمة فيها ، هي ضرورية لصالح المجتمع . والا اذا ماانغلقت النخبة على نفسها ، فان المجتمع يصبح عندئذٍ مهدداً بالثورة من الداخل ، أو التدمير من الخارج .. ان غلق دورة النخب تحله الثورة[٣٨] . وعلى هذا النحو ، فان بعض الاضطرابات والعنف قد تصاحب دورة النخب ، غير أن ذلك نافع أخيراً . لماذا ؟ لأن المذابح وأعمال النهب التي تصاحب التغيرات هي تعبير عن القوى الاجتماعية وعن العواطف ، رغم أنها قد تكون مؤسفة . ولأنها أيضاً علاقة خارجية بها يعبر عن حلول الأناس الأقوياء والنشطين محل الأناس الضعاف والدنيئين . وكما يلاحظ أن آراء باريتو هذه هي تمجيد للقوة ، وقد هيأت لظهور الفاشية في ايطاليا من بعد . يؤكد باريتو الذي كان يثيره انهيار البرجوازية في عصره : « كل نخبة ليست مستعدة لخوض معركة من أجل الدفاع عن مراكزها ، هي نخبة في اضمحلال تام ، ولن يبقى عليها سوى أن تتخلى عن مكانها الى نخبة أخرى ، لها الصفات الحيوية التي تفتقر اليها »[٣٩] .

أما كايتانوموسكا[٤٠] ، فقد فرق على نحو منهجي بين النخبة وبين الجماهير ، ورغم أنه كان يستعمل تعابير أخرى للدلالة عليهما ، وحاول أن يقيم علماً جديداً في السياسة وعلى أسس جديدة[٤١] . والفكرة الرئيسة لديه أنه توجد في كافة المجتمعات طبقتان اجتماعيتان ، طبقة حاكمة وطبقة محكومة.. الأولى قليلة العدد ، وتقوم بأداء جميع الوظائف السياسية ، وتحتكر السلطة والنفوذ السياسي ، وتتمتع بمزايا اجتماعية رفيعة ناجمة عن مركزها السياسي المتميز . أما الطبقة الثانية فأكثر عدداً ، غير أنها تخضع الى الطبقة الأولى في توجيهها وقيادتها على نحو يبدو شرعياً حيناً ، وتعسفياً أحياناً

(38) R. – g. Schwartzengerg, op. cit P. 218.

(39) Cite par Schwartzenberg, op. cit P. 219.

(٤٠) كايتانوموسكا (١٨٥٨-١٩٣١) استاذ ، ونائب ،وعضو في مجلس الشيوخ الايطالي.

(٤١) وذلك على الاخص في كتابه (مبادئ علم السياسة) les elementi di Sienza. الذي ظهر في طبعته الاولى عام ١٨٩٦، ثم ترجم الى لغات عديدة تحت عنوان جديد هو (الطبقة الحاكمة).

أخرى . وعلى حد قوله : « في كل المجتمعات ـ اعتباراً من المجتمعات الأقل تطوراً ومدنية حتى المجتمعات الأكثر تقدماً وقوة ـ تبدو طبقتان من الناس : طبقة تحكم وطبقة تُحكم . الأولى هي دائماً أقل عدداً ، وتقوم بجميع الوظائف السياسية ، وتحتكر السلطة ، وتتمتع بالامتيازات التي تؤدي اليها السلطة ، في حين أن الطبقة الثانية ، الأكثر عدداً ، منقادة ويسيطر عليها من قبل الطبقة الأولى ، بطريقة هي أحياناً قانونية نوعما ، وأحياناً أخرى ، بطريقة تعسفية وعنيفة نوعما »[٤٢] . ويرى موسكا أن تسلط الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة متأت عن أن الفرد في هذه الأخيرة لايستطيع لوحده أن يقاوم سلطة الأقلية المنظمة التي تمتثل لحافز واحد . والأقلية منظمة لسبب بسيط هو كونها أقلية ، وان أعضائها يتمتعون بخصائص متفوقة سواء كان ذلك فعلياً أو مجرد مظهر خارجي فحسب ، غير أنها تؤثر في المجتمع في جميع الأحوال . وعلى حد قوله : « ولامحالة من السيطرة على أغلبية غير منظمة ، من قبل أقلية منظمة ، تمتثل الى حافز واحد .. فان مائة شخص يعملون بوفاق وبصورة موحدة ينتصرون على مائة شخص مختلفين فيما بينهم . وان التفاهم والعمل المشترك لأسهل على مائة شخص منه الى ألف شخص . وينجم عن ذلك ، أن المجتمع السياسي كلما كان كبيراً ، كلما كانت الأقلية الحاكمة صغيرة بالنسبة له ، وكلما أصبح صعباً على الأغلبية أن تنظم مقاومتها ضد الأقلية »[٤٣] .

وفي الوقت الذي يهاجم فيه باريتو مفاهيم الديمقراطية الحديثة والتقدم يقترب موسكا من الخصائص الجديدة للديمقراطية ، عندما يؤكد على أن الطبيعة السياسية تخضع في الواقع الى قوى اجتماعية متنوعة تمثل مصالح مختلفة في المجتمع ، كما تخضع أيضاً الى المجتمع بكليته عبر خضوعها الى سيادة القانون . وبعبارة أخرى يرى موسكا أن القوة والخداع لايكفيان وحدهما لحكم النخبة ، وانما يجب أيضاً أن تعبر عن مصالح وأهداف جماعات ذات شأن ونفوذ في الحياة الاجتماعية . وبخلاف باريتو ، يقر موسكا أن النخبة في العصر الحديث لاترتفع ببساطة فوق بقية أفراد المجتمع ، لأنها مرتبطة بهم أوثق الارتباط من خلال ارتباطها بنخبة أدنى مرتبة منها مكونة من جماعة واسعة جداً من الأفراد تمثل مطامح وأهداف كل « الطبقة الوسطى الجديدة » ، التي تتألف من موظفي

---

(42) gaetano Nosca : The Ruling Class.

Mc graw – Hill, New york, 1939, P.50.

(43) gaetano Mosca, OP. Cit. P. 53.

الدولة والمدراء العامين والعمال ذوي الياقات البيضاء والعلماء والمهندسين ورجال التربية والتعليم والمثقفين عامة . ولاتشكل هذه الأخيرة احتياطياً للنخبة الحاكمة فحسب وانما هي أيضاً بدورها تدخل عنصراً فعالاً في تنظيم المجتمع وتوازنه . ويستخلص موسكا بعد ذلك أن الاستقرار السياسي قائم على رفعة المستوى الأخلاقي والذكاء والكفاءة لدى أفراد هذه المرتبة الثانية من النخب .

نظريات النخب الحديثة :

بعد باريتو وموسكا أسهم كثير من الباحثين في تطوير وتعميق مفاهيم النخب السياسية ، نذكر أهمهم :

روبرتو ميشلز :

ويعرض أن النظام الديمقراطي في التطبيق ان هو الا حكم الأقلية (الاوليغارشية) . وإن منظمات الحكم الديمقراطي ومؤسساته رغم أنها قائمة على مساهمة الجماهير في الحياة العامة وبخاصة عن طريق الاقتراع في الانتخابات التي تجرى لاختيار ممثلي الشعب في المجالس التمثيلية ، وكذلك تكوين الأحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات الجماهيرية ، تهيء وصول الاقلية الى مراكز السلطة . وعليه فان الاقلية (النخبة) تحكم فعلاً ، وباسم الجماهير نظرياً ، على مستويات مؤسسات الدولة وكذلك في المنظمات الجماهيرية وبخاصة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية .

ويعزو روبرتو ميشلز سيطرة الأقلية (النخبة) الى مقتضيات التنظيم(٤٤)

---

(٤٤) يعتبر روبرتو ميشيل (١٨٧٦-١٩٣٦) في مقدمة الباحثين الرواد في علم الاجتماع السياسي في مطلع هذا القرن. وقد ولد من اب الماني ووالدة فرنسية وفي عائلة ضاعية - عسكرية تقطن في مدينة كولون بالمانيا. اما اصله البعيد فيخدر من ايطاليين استوطنوا في المانيا. وقد تلقى دراسته في جامعات باريس وميونيخ ولايبرغ وهالة وتورين.وفي مطلع حياته كان مناضلا في حقوق الحركة العمالية النقابية المتطرفة التى كان يوجهها ويسيطر عليها الحزب الديمقراطي الاجتماعي الالمانية. غير ان الفرصة اتيحت له فيا بعد للتدريس في جامعة تورين باطاليا حيث اكتسب الجنسية الايطالية. وفي سنة ١٩٢٧ ذهب الى الولايات المتحدة يحاضر في علم الاجتماع السياسي في جامعة شيكاغو، ومن ثم جمعت محاظرته في كتاب صدر باللغة الانكليزية تحت عنوان (المحاظرت اورلى في علم الاجتماع السياسي)، واشهر كتبه (الاحزاب السياسية، دراسة سوسيوجية للاتجاهات الاوليغارشية في الديمقراطيات الحديثة) المصادر في عام ١٩١١.

الذي غدا ضرورة في المجتمع الحديث والذي جعل مستحيلاً أن تشارك الجماهير بالحكم بصورة مباشرة لأسباب ذات طبيعة تقني وادارية(٤٦) .

ان الفكرة المركزية لروبرتو ميشلز هي أن سيطرة النخبة تعتمد على التنظيم . أي أن القدرة على التنظيم لاتضمن السلطة فحسب وانما أيضاً ان أي بنية لأي مجتمع منظم تولد لامحالة نخبة . وحيث يوجد تنظيم توجد أقلية ويستخلص ميشلز من ذلك قانونه المشهور : « قانون الاوليغارشية الحديدي » Iron Law of oligarchy الذي يحكم كل المنظمات الاجتماعية .

ويتضمن القانون المذكور ان أي تنظيم ومهما كان حجمه تصبح القيادة فيه ضرورية لنجاحه واستمراره على البقاء . وطبيعة التنظيم هي على نحو يسمح باعطاء السلطة والامتيازات الى جماعة القادة الذين لا يمكن فيما بعد لاتباعهم أن يحاسبوهم . هذا رغم أن القيادة يجري اختيارها عن طريق الانتخاب ، ومن المفروض أن القادة هم وكلاء الذين انتخبوهم . وهناك مجموعتان من العوامل التي تسبب هذه النتيجة ، هما ، العوامل التنظيمية والعوامل البسيكولوجية ، غير أن العوامل الأولى أكثر أهمية . والعوامل الأولى متأتية عن الخبرات في التنظيم ومن ثم تبعث الى الوجود البيروقراطيين ، أما العوامل البسيكولوجية فتأتية من كون الجماهير لاتعنى بالقضايا العامة الا قليلاً ، وليس لها الا قسط ضئيل من المعلومات حول المسائل السياسية الدقيقة ، الأمر الذي يجعلها تسير وراء القلة من الأفراد الذين يولون اهتماماً كبيراً بذلك ولهم المعرفة والخبرة في التعامل معها .

ومع أن روبرتو ميشلز أجرى دراسته على الأحزاب السياسية ، الا أن قانون الاوليغارشية موجه للتطبيق العام على كل تنظيم بما في ذلك تنظيم الدولة . والأغلبية لن تحكم رغم الجهاز الرسمي للانتخابات العامة وأساطير ارادة الأغلبية . والديمقراطية بمعنى حكم كل الشعب أو حكم الأغلبية مستحيل . وفي أية ديمقراطية أن القرارات الكبرى تتخذ من قبل أقلية قوية .. ومع ذلك فان ميشلز يدافع عن الديمقراطية لأنها تسمح ببروز عدد من الأحزاب المتنافسة ـ والتي يقود كلاً منها أقلية ـ والتي يضمن التنافس فيها

---

(45) Robert Michels : les Partis Poliliques.

Flammarrion. Paris, 1971 PP 25 26.

(46) Ibid. PP. 27–38.

مقداراً معيناً من التأثير غير المباشر للشعب الذي ينبغي على الأحزاب أن تراعيه . ان الميل الديمقراطي يقيد الأقلية ولكنه لايمنعها[٤٨] .

جيمس بيرنهام :

يعرض جيمس بيرنهام في كتابه (الثورة الادارية)[٤٩] الصادر في عام ١٩٤١ أن المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي تكون السلطة الحقيقية فيها بين أيدي أقلية ضئيلة من الأفراد (نخبة) هم المديرون الذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع ، كما يتولون أيضاً تنظيم الشركات والمصالح الكبرى . فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في كل المجتمعات الصناعية الحديثة رغم اختلاف النظم السياسية فيها واختلاف الايديولوجيات السائدة فيها .

والواقع ان فكرة جيمس بيرنهام هذه سبق أن عرضها من قبل ثورستاين فبلن في كتابه (المهندسون ونظام الأسعار) الصادر في عام ١٩٢١[٥٠] . ومفادها أن النظام الرأسمالي ، أي نظام الانتاج الموجه بصورة رئيسة من قبل مالكي وسائل الانتاج ، لن يستمر على البقاء ، وذلك لعجزه عن استخدام المصادر الصناعية ، ولكن فبلن لم يسلم بالنظرة الماركسية التي ترى ان الطبقة العاملة هي التي سوف تسقط النظام الرأسمالي وتقيم مجتمعاً بلا طبقات . لأنه كان يعتقد أن المعارضة الرئيسة للصناعة الرأسمالية تأتي من جانب الاختصاصيين التكنولوجيين ، أي المهندسين الذين يتوقف على عملهم المجتمع الصناعي الحديث ، والذين هم في مراكز تؤهلهم للقيام بالحركة المقبلة[٥١] .

وذلك على حد قول فبلن نفسه لأنهم : « ... بحكم الظروف هم حراس الثروة المادية للهيئة الاجتماعية ؛ مع أنهم يعملون في الواقع كحراس ومجزين بدخل الطبقة التي يحرسونها . وقد ألقي بهم في مراكز تؤهلهم لأن يصبحوا محكمين على الثروة المادية للهيئة الاجتماعية . وهم قد أصبحوا واعين طبقياً ، ولم تعد تدفعهم مصلحة تجارية ، بأية درجة

48. geraint Parry: Political Elites george Allen and unwin. London1969. P.25

49. i Janes Burnham. The mangeial Revolution. 1941. reprint gbdiana university Press. B Loomington. 1960.

50. .Thorstein vebben. The Engineers and The Price System. The viking Press N.Y. 1921.

51. T.B. Bottomore: ELiter and Society. Watts. London. 1964. PP. 71-72.

من الدرجات التي تضفي عليهم مصلحة بالمعنى التجاري الذي يتضمن أن للمالكين والعمال مصالح . وفي الوقت نفسه ، انهم عددياً ، وبحكم نظرتهم المعتادة ليسوا هيئة غير متجانسة ويصعب أخذها ، كما هو الحال مع العمال المنظمين في نقاباتها ، الذين جعلت أعدادهم الكبيرة ومصالحهم المبعثرة كل مساعيهم لاغية بصورة فعلية »(٥٢) .

ونظرية بيرنهام تنطلق من فكرة مماثلة لما تقدم من الناحية الجوهرية ، ولكنها أكثر تطوراً وأكثر وضوحاً ، وهي ان العالم الذي نعيش فيه يمر بمرحلة تحول سريع من نمط بنية معينة للمجتمع (هو المجتمع الرأسمالي) الذي يتميز بأسلوب معين في الانتاج ، وبسيطرة الصناعيين والمصرفيين الى نمط مجتمع آخر يدعوه بـ (المجتمع الاداري) . وذلك لأن الثورة الروسية لم تؤد الى اقامة المجتمع الاشتراكي ، ولأن الطبقة العاملة لم يعد بوسعها القيام بثورات في البلدان الصناعية المتقدمة ، ان بديل المجتمع الرأسمالي سوف يقيمه فئة معينة من الاختصاصيين هم المديرون(٥٣) .

ولكن من هم المديرون ؟

يميز بيرنهام مجموعتين من المديرين Managers . الأولى تتكون من العلماء والتكنولوجيين ، أما المجموعة الثانية فتتكون من مديري ومنظمي عملية الانتاج . وأفراد المجموعة الثانية هم المديرون بالمعنى الدقيق للعبارة . ويفرق بيرنهام بين هؤلاء الأخيرين وبين المهندسين ، مع أن الكثير منهم (أي المديرون) يمتلكون مؤهلات علمية وتقنية . وهم في الواقع كبار المسؤولين في الهيئات التنفيذية ، ومديرو الشركات ، ومشاريع الأعمال الكبرى . ومن ثم يعرض جيمس بيرنهام ان مركز هؤلاء المديرين في المجتمع يتوقف الى حد كبير على الفصل الجذري الذي جرى في المجتمعات الصناعية الحديثة بين الملكية وبين السيطرة والاشراف على الصناعة . ذلك أن المديرين قد استولوا بالفعل على السلطة الاقتصادية التي كانت قبلا بين أيدي مالكي الصناعة الرأسماليين وبهذه الصفة فانهم يسعون الى السلطة لكي يصوغوا النظام الاجتماعي بكليته كما يتراءى لهم . ويضيف على ذلك بأن المديرين لايكونون جماعة اجتماعية متميزة فحسب ، وانما أيضاً جماعة متلاحمة العناصر ، واعية لمصالحها الجماعية في صراعها من أجل السلطة ، وذلك من خلال

---

52. Thorstein Veblen, Op. Cit. Cit Par BooTTmore, OP. Cit. P. 74.

53. James Bunham, Op. Cit. PP. 9–28.

محاولتها احلال الايديولوجية الادارية محل الايديولوجية الفردية الرأسمالية(٥٤) ، بطرق مختلفة وهي الطريقة الألمانية(٥٥)، والطريقة الروسية(٥٦)، وطريق الديمقراطيات الغربية(٥٧).

نقد نظرية جيمس بيرنهام :

تعرضت نظرية جيمس بيرنهام الى انتقادات عديدة جاءت من جهات مختلفة ، نذكر أهمها فيما يلي :

- ان بيرنهام يساوي بين جماعات المديرين في المجتمعات ذات النظم والايديولوجيات المختلفة ، فلا فرق بينهم اذا كانوا في المانيا النازية أو روسيا السوفيتية أو الديمقراطيات الغربية . وتلك نظرة تقف عند السطح ولاتغوص عميقاً في تحليل بنية المجتمعات المذكورة والقوى الحقيقية التي تحركها .
- ان فكرة الفصل الجذري بين الملكية وبين السيطرة على وسائل الانتاج الصناعية لاتقوم على سند في الواقع . لأن هناك علاقات وثيقة بين مالكي الصناعة وبين مديريها . فغالباً مايكون المديرون هم المالكون الرأسماليون أنفسهم كلاً أو جزءاً ، أي من خلال امتلاكهم اسهماً في الشركات التي يعملون فيها .
- ان المديرين ، حتى ولو لم يمتلكوا أسهماً ذات قيمة في شركاتهم ، فانهم مع ذلك أثرياء ، ومن ثم فانهم يكونون مع مالكي الصناعة جماعة اجتماعية واحدة .
- ان الشركات الصناعية الكبرى تختار مديريها من بين أفراد المراتب العليا في المجتمع ، وعليه فان المديرين الكبار ومالكي الصناعة مرتبطين بعضهم بالبعض الآخر ارتباطاً وثيقاً بحيث يكونون جماعة اجتماعية واحدة .

---

(54) James Burnhom , op. cit . PP. 77 – 95.

(55) Ibid. ch. xv , PP. 227 – 251.

(56) Ibid. Ch. xlv, PP. 206 – 226.

(57) Ibid. Ch. xvi, PP. 252 – 272.

ريمون ارون :

تناول ريمون ارون موضوع حكم الأقلية في الديمقراطيات الغربية في أماكن مختلفة من كتبه العديدة، وفي مقدمتها كتاب (الديمقراطية والمذهب الكلاني)(٥٨) ، و (افيون المثقفين)(٥٩) ، و (صراع الطبقات)(٦٠) ، و (ثمانية عشر درساً في المجتمع الصناعي)(٦١) . والفكرة الرئيسة التي تسيطر على كتابات ارون في هذا المجال هو ان الديمقراطية لايمكن تطبيقها بصورة مباشرة في المجتمعات الحديثة بسبب اتساع حجمها وتعقد المشاكل التي يجب معالجتها بسرعة وبصورة دقيقة ، ولذلك فان النسيغة الملائمة لها هي (الديمقراطية التمثيلية) القائمة على الانتخابات . غير أن النظام الديمقراطي التمثيلي يؤدي الى أن يكون ممثلو الشعب أقلية ولكنهم يمتلكون سلطة سياسية أكثر من سلطة أولئك الذين انتخبوهم ، لأن هؤلاء الأخيرين ليس لديهم من تأثير سوى ابداء آرائهم مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات هي مواعيد الانتخابات . ولايدين ريمون ارون الديمقراطية الغربية ، وانما يسعى الى تفادي جوانب الضعف فيها ، وذلك من خلال اقامة سلطة قادرة على حل الخلافات بين الجماعات المختلفة وفرض القرارات التي تخدم المصلحة المشتركة في المجتمع ، وكذلك اقامة ادارة اقتصادية فعالة ، والتصدي للحركات التي تسعى الى تغيير كامل بنية المجتمع .

رايت ميلز :

اثار في كتابيه (نخب السلطة)(٦٢) ، و (ذوي الياقات البيضاء)(٦٣) موضوع دور الطبقة الوسطى الجديدة في الحياة العامة ، وفي ممارسة السلطة على الأخص . ويعرض ميلز فكرته على النحو التالي : ان نخبة السلطة تنشأ عن توالي مراكز ستراتيجية في المجتمع . ذلك أن المجتمعات الحديثة تشتمل على ثلاث مؤسسات ذات أهمية

---

(58) Ramond Aron, Democrotie et totalitarisme.

(59) = = , lopium des intellectuels.

(60) = = : la lutle des classes.

(61) = = : dix - huit leeqons sur la societe inolustrielle.

(62) C. Wright Mills : The Power elites.

(63) = = : The white collars.

بالغة ، وتكون مراكز محورية هي (المؤسسة السياسية) و (المؤسسة الاقتصادية) و (المؤسسة العسكرية) . والأشخاص الذين يوجدون على رأس هذه المؤسسات يحتلون في الواقع مراكز القيادة الستراتيجية في المجتمع وفي النظام السياسي .

وعليه فان مركز النخبه وتكوينها لايمكن فهمها على اساس ذكاء وبسيكولوجية الافراد الذين يكونونها، كما كان يعرض فيلفريدو باريتو وكايتانو موسكا من قبل، وانما يجب أن تدرس في اطار البنية الاقتصادية واجتماعية في مجتمعات معينة. وذلك لأن مراكز السلطة لاتوجد بسبب وجود الرجال العظام، وإنما ترتبط ببعض الادوار المرسومة في المجتمع، التي بدورها ترتبط بمجموعة من المؤسسات هي في الولايات المتحدة الشركات الكبرى والسلطة التنفيذية. وعلى حد قول رايت ميلز ان النخبة تتكون من « ... اولئك يتولون مراكز اتخاذ قرارات تترتب عليها اثار كبرى... في قيادة المنظمات الكبرى للمجتمع الحديث ».[٦٤]. ومن ثم فان النخبة هي نتاج تأسيس السلطة في المجتمع ، وتتواجد في المؤسسات التي تحتل مراكز اساسياً في المستويات العليا من بحيث تكون مراكز قيادة ستراتيجية للبنية الاجتماعية.

ويلاحظ رايت ميلز انه في داخل كل مؤسسة كبيرة ، سياسية كانت، ام اجتماعية، ام عسكرية، تتركز السلطة بصورة متزايدة، كما انه يوجد تضامن وثيق بين المؤسسات الثلاث المذكورة، فضلا عن وجود حركة انتقال رواجاً وعجيئاً للاشخاص مابين المؤسسات الثلاث، كان ينتقل عسكريا الى المؤسسة الصناعية ، او صناعي الى المؤسسة السياسية[٦٥] ويضرب ميلز امثله عديدة على اشخاص جاءوا من الشركات الكبرى لتولي مراكز هامة في الحكومة، ثم عادوا بعد انتهاء مدد عملهم الرسمي الى نفس وظائفهم السابقة. وتبادل الادوار على هذا النحو، كما يرى ميلز، يكشف عن درجة عالية من تضامن وتماسك افراد النخبة فيما بينهم. و ومع ان هذه الوحدة بين افراد النخبة هي قبل كل شيئ من نتاج البنية التأسيسية، فان الطبيعة التراكية للسلطة تبدو واضحة ايضاً في الترابطات بين النخب التي تعبر عنها المشاركة بنفس اسلوب الحياة والى الشعور بالوحدة.[٦٦] وهذا

---

(64) W. Wright Mills P The Power elites.

Oxford universtity Press, london, 1959, P. 4

(65) wright Mills, op. cit, P. 288.

(66) Ibid.PP. 15, 19.

الاسلوب. في الحياة هو بمثابة قواعد لانخراط افراد النخبة، ولذلك فاذا كانت النخبة في الولايات المتحدة لاتتكون من العوامل الكبيرة فانها مع ذلك تنحدر من الطبقات الثرية.(٦٧).

وحركة الانتقال بين المؤسسات هذه تحدث مستمرة ، الأمر الذي يكشف عن أن قادة هذه المؤسسات منحدرون عن وسط اجتماعي واحد ، ولهم مصالح متماثلة أو مشتركة . وفي ذلك يقول ميلز : « ان هذا التضامن ، وهذا التوحيد لحلقات قادة المؤسسات الثلاث المسيطرة ، ناجمان على الأخص عن عاملين ، هما التوافقات المتنوعة للمصالح الموضوعية التي تجمع بين المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى التماثلات الاجتماعية والصلات البسيكولوجية للأشخاص الذين يحتلون مراكز القيادة في هذه البنى ، وعلى الأخص صفه لتبادل التزايد للمراكز العليا في كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، ورواح ومجيء رجال السلطة بين هذه الأنظومات الثلاث المتزايدة بصورة متواصلة »(٦٨) . ويستخلص ميلز من ذلك : « أن الهيئات التنفيذية الرئيسة والأثرياء الكبار ليسوا جماعات متميزة ومنفصلة بعضها عن البعض الآخر ، ان كلاً منها مندمج عالم الملكية والامتيازات(٦٩) .

ولكن أين يوجد مركز الثقل في نخبة السلطة هذه ؟ يرى ميلز أن عملية صنع القرار تتركز في السلطة التنفيذية وليس في الكونغرس (السلطة التشريعية) . والسلطة التنفيذية التي يقف على رأسها رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب تتكون من خمسين رجلاً ، هم الرئيس ونائب الرئيس والوزراء ومدراء الوكالات والمجالس الادارية الهامة ، وأعضاء مكتب الرئيس بمن فيهم مساعدو الرئيس . وأغلب هؤلاء المسؤولين ليسوا سياسيين محترفين ولم يأتوا عن طريق الانتخاب الشعبي ، وانما جاءوا من عالم المصالح الكبرى (الصناعات والبيوت المالية والتجارية) ويعودون اليها بعد انتهاء وظائفهم السياسية ولذلك فمن الطبيعي أن يميلوا الى

(67) Ibid.PP. 270 – 280.

(68) (Ibid.

(69) Ibid.p. 115.

الاهتمام بحاجات ومصالح الصناعات الكبرى . وربما كانت عبارة جارلس أروين ويلسون رئيس شركة جنرال موتورز الذي اختاره الجنرال ايزنهاور وزيراً للدفاع تعبر عن هذا الواقع أفضل تعبير اذ قال : « ماهو حسن لجنرال موتور هو حسن للولايات المتحدة » .

وبناء على ماتقدم فان ميلز يعرض أن نخبة السلطة في الولايات المتحدة لاتتكون من السياسيين المحترفين ، ومع أن القرارات الهامة تتخذها نخبة السلطة ، غير أن هذه لاتنطوي الا على عدد قليل من السياسيين الذين انتخبهم الشعب . ويضرب ميلز مثلاً على ذلك قرار القاء القنابل الذرية على هيروشيا ونغازاكي في الحرب العالمية الثانية ، وقرار التدخل في الحرب الى جانب كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ ، اذ اتخذها عدد قليل من كبار الضباط . فالولايات المتحدة تقودها نخبة قليلة العدد ، التي هي أقلية (أوليغارشية) غير منتخبة من قبل المواطنين . أما ممثلو الشعب في الهيئات التشريعية كالكونغرس وغيره فانهم لايساهمون الا بدور ضئيل في اتخاذ القرارات الرئيسة .

تقييم عـام :

يؤخذ على مفاهيم النخب مايأتي :

١ ـ أن مفهوم النخبة لدى باريتو جامد ، لأن المراتب العليا في المجتمع لاتقوم على ميزات ذاتية للتفوق عند الأفراد فحسب ، وانما أيضاً على وضع اجتماعي طبقي ، فقد تكون هذه المرتبة الاجتماعية قد ورثت مركزها عن أسلافها ، أو أن يظل الدعم والاسناد بين أفرادها بعضهم للبعض الآخر . كما يلاحظ أيضاً أن بعض العوائل تحتفظ بمراكزها المتميزة رغم أن بعض أفرادها غير موهوبين .

٢ ـ أن التباين بين الأفراد يختلف من قطاع اجتماعي الى قطاع آخر ، ولايمكن الجمع بين المتفوقين في مجموعة واحدة نطلق عليها تعبير « النخبة » ، والا فان قاطع الطريق ـ متفوق من ناحية القوة ـ يجب أن يكون نداً لعلماء الفيزياء ، والفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة العقائديين . وزعماء المافيا يجب أن يقفوا على قدم المساواة مع رجال

الصناعة والمصارف . وذلك الأمر لايمكن تقبله لاعلى الصعيد الأخلاقي ولاالاجتماعي . ومن ثم ان مفهوم النخبة متناقض ، لأنه لايقوم على أساس التماثل بين الأفراد المتميزين ، وانما على أساس هدف واحد هو الحكم وتحقيق المصالح الخاصة لأفراد النخبة .

٣ - ان الحاجة الاجتماعية هي التي تخلق الهيئة التي تقوم باشباعها في المجتمع وهي التي تحدد أهدافها وبنيتها وسير العمل فيها ، وليس العكس .

٤- ان نظريات النخب لاتنسجم مع الواقع ، لأنها لاتدلنا على مصادر السلطة المتنوعة في المجتمعات الحديثة ، وعلى الأخص مصادر السلطة السياسية . اذ نعرض أن أفراد النخبة هم أولئك الذين يشغلون مراكز السلطة سواء كان ذلك في الدولة أو في الاقتصاد أو في الجيش . ومن ثم تفرض الأقلية الحاكمة طاعتها على الجماهير سواء عن طريق الاجبار أو عن طريق الاقناع بواسطة فرض القيم والأفكار والمفاهيم . غير أن مصادر القوة متنوعة في المجتمعات الحديثة ونظرية النخبة لاتدلنا على مصادر القوة التي تؤدي الى السلطة السياسية . لأن الصراعات التي تحدث في مجالات القوة متواصلة الحدوث ، والمراكز التي اكتسبها أفراد النخبة من الممكن أن تطوح بها هذه الصراعات وتزيحهم بسهولة عن مراكزهم بحيث لايعود لمزايا تفوقهم أهمية تذكر ، كما هو الحال مع الانقلابات العسكرية(٧٠) .

٥ - ان افراد النخبة الذين يوجدون في مراكز السلطة قد يتغيرون بسبب أو آخر ، غير أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون اليها تظل مسيطرة . ويذكر جورج بوردو بهذا الصدد أن الحلقة العليا من تكوين المجتمع البريطاني مؤلفة من المجتمع البروتستانتي الراقي حيناً ، وحيناً مولفة من ملاكي الأراضي الكبار ، وحيناً آخر مؤلفة من أعضاء الهيئات الكبرى للدولة ، ولكن بأي حال من الأحوال فان أصل السلطة يوجد في التدريجية الاجتماعية(٧١) . وعلى صعيد آخر يكون الانتماء الى طائفة اجتماعية أو أسرة

---

(70) georges Burdeau : Traite .. T.3. op. cit P. 42.

(71) Ibid. P. 43.

أو وسط اجتماعي معين واسطة لتسهيل الوصول الى المراكز القيادية ، الا أن ذلك لم يعد شرطاً لازماً في المجتمعات الحديثة التي تأخذ بمبدأ المساواة .

٦ ـ يقوم مفهوم معين للنخبة على بعض الخصائص الفكرية والثقافية والمعنوية ، أو بعبارة أخرى يقوم مفهوم النخبة على أساس القيم .

وحيث أن القيم متعددة فان هذه النظرية تتوزع على عدة مذاهب ويقوم كل مذهب على نوع القيم التي يعتبرها أساس التفوق . ويتبين بعض المذاهب موضوعياً عن القيم التي يحتاجها المجتمع آخذاً بنظر الاعتبار بنية المجتمع الذي توجد فيه والمشاكل التي يواجهها ، وبناء عليه فان أفراد النخبة هم أولئك الذين يعون أكثر من غيرهم . فعندما حلت المجتمعات البرجوازية وطبقت الديمقراطية ، في أعقاب قضائها على الأرستقراطية ، كانت تنتقي النخب التي تعبر عن المثل العليا الديمقراطية في جميع المجالات . أما المذاهب الأخرى فتضع قواعد تطبق على الأفراد الذين يتبوؤون مراكز الحكم . وحيث أن المذاهب ينصب اهتمامها على ما يجب أن يكون وليس دراسة الواقع ، فان تحديد ماهي النخبة هو أثر ثانوي بالنسبة الى مفهوم السياسة(٧٢) .

٧ ـ ان مفاهيم النخبة التي تؤكد على « الرجال العظام »(٧٣) تؤدي الى بروز ظاهرة عبادة الشخصية .

وبالمقابل ، يدفع أنصار نظرية النخبة بأنها لاتتعارض مع الديمقراطية ويردون على منتقديهم بأن فكرة الأقلية الحاكمة تناقض النظرية الديمقراطية التي تقوم على أساس حكم الأغلبية ، بقولهم أن حكم الأغلبية مستحيل التطبيق في الواقع ، وأن الديمقراطية الحقيقية تتحقق عندما تكون مراكز السلطة في المجتمع مهيئة من الناحية المبدئية الى تسليم أي فرد اياها. وفضلا عن ذلك أن الديمقراطية تتعزز باقرار التنافس للوصول الى السلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بواسطة مراقبة ومسائلة الناخبين للمسئولين في جمع الأوقات.

---

(72) georges Burdeau, op. cit P. 44.

(٧٣) نجد هذه المفاهيم بأشكال مختلفة لدى بعض النخب، فهي البطولة والابطال عند توماس كارليل ، والفردية الفوضوية لدى ماكس ستيرنر وفردريك نيتشه، ولدى اورتيغا في مفهومه المتشائم ثورة الجماهير.

أما فيما يتعلق بالاعتراض على أن نظرية النخب تشدد على عدم المساواة بين الأفراد في المواهب والكفاءة يتناقض ذلك مع المفهوم الديمقراطي القائم على المساواة ، فيرد أنصار نظرية النخب بأنه يمكن تفسير «المساواة» الواردة في الديمقراطية ، على نحو جديد ، بكونها «المساواة في الفرص» ، ومن ثم تؤخذ الديمقراطية على أساس أنها شكل للمجتمع تتألف فيه النخب الاقتصادية والثقافية والسياسية ، مبدئيا ، من مختلف المراتب الاجتماعية على أساس الكفاءة الشخصية ، وتعطي لذلك كافة الضمانات الديمقراطية الممكنة لكي تتم عملية تشكيل هذه النخب بحرية تامة.

والواقع أن المنافسة السياسية ، والمساواة في الفرص ، ان هماالا نتيجتان من نتائج النظرية الاقتصادية الليبرالية . اذ أن مفهوم المنافسة على الزعامة السياسية يطرح مشاكل مشابهة لمفهوم المنافسة في الميدان الاقتصادى من بعض الوجوه . وعليه فان نظرية النخب السياسية لاتتعارض مع المفهوم العام للديمقراطية الغربية . ان خصم نظريات النخب الرئيسي هو الاشتراكية ، وان طرح مفهوم النخبة التي تحكم بسبب مزاياها الذاتية العالية كان مكرساً أساسا لدحض مفهوم الطبقة التي تحكم بناء على قوى اقتصادية . وبمقتضى ذلك فان نظرية النخب تدور حول محورين أساسيين هما :-

اولاً - بيان أن مفهوم الطبقة الحاكمة خاطئ، وذلك باظهار انتقال وتحول النخب بصورة متواصلة الأمر الذى يحول دون تكون طبقة حاكمة ذات معالم واضحة وثابتة في المجتمعات المصنعة .

ثانياً - بيان أن المجتمع اللاطبقي مستحيل التحقيق ، مادام يوجد في كل مجتمع ، أو يجب أن يوجد ، أقلية تحكم فعلا .

د - نظريات الطبقة الحاكمة :

هناك مفاهيم متعددة للطبقة الاجتماعية ، ومن ثم هناك نظريات عديدة عن الطبقات الحاكمة . وقد رأينا من قبل أن نظريات النخب هي أيضا من زاويتها تطرح مفهوما نخبويا للطبقة الحاكمة . وعليه فسوف نعرض هنا بايجاز لبعض النظريات غير الماركسية وللماركسية أيضا التي تقدم مفهومها عن الطبقة الحاكمة .

اولاً - رأى ديفيد رايزمان :

ويعرض في كتابه (الجمهور المنفرد)(٧٤) الصادر عام ١٩٥٢ أنه لاتوجد طبقة حاكمة واحدة في الولايات المتحدة وانما توجد عدة جماعات تمارس بينها السلطة. وقد كانت هناك طبقة حاكمة واحدة في الولايات المتحدة ، غير أن انتخاب فرانكلين د . روزفلت للرئاسة وطرحه سياسة البرنامج الجديد New Deal(٧٥) أدى الى تشرذم السلطة التي كانت تستحوذ عليها وتمارسها من قبل طبقة معينة . وقد حل مكان هذه الطبقة جماعات متعددة يسميها ديفيد رايزمان « جماعات الاعتراض » التي تتقاسم فيها بينها السلطة ، لأن مامن واحدة منها من القوة بحيث تستطيع ان تفرض ارادتها على الجماعات الاخرى ، فليس بوسعها سوى أن تضمن لها مركزا في السلطة يسمح لها بتحييد خصمها . وبصورة عامة ان أعضاء وقادة «جماعات الاعتراض» منحدرون عن الطبقة الوسطى. والقرارات السياسية التي تصدر ناشئة أساسا عن روابط القوة بين مختلف جماعات الضغط .

ثانياً رأى . وليام دومهوف :

ويستخلص هو أيضا بدوره وجود طبقة حاكمة في الولايات المتحدة ، اذ يعرض في كتابيه (من يحكم اميركا؟)(٧٦) و (الطبقة العليا)(٧٧) ، ان الطبقة العليا في الولايات المتحدة تركز بين يديها قسما كبيرا من الثروة القومية ، وتسيطر على الصناعات الكبرى ، والبنوك الرئيسة التي تقود بدورها اقتصاد البلاد . وأعضاء هذه الطبقة العليا يديرون الشركات الكبرى ، والمعاهد والجامعات ووسائل الاعلام الجماهيرية ، كما أن هذه الطبقة تشرف وتسيطر أيضا على السلطة الفدرالية والهيئات الملحقة بها .

---

(74) David Riseman, The lonely crowd, New Haven, 1952.

(٧٥) البرنامج الجديد، برنامج عام وشامل وصفه فرنكلين د. روزفلت اثناء حملته الانتخابية للرئاسة الاولى، لمعالجة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والادارية التي تردت خلال الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩.

(76) g. William Domhoff : who rules America ? Englewood cliffs, 1967.

(77) g. William Domhoff : The Higher class, New York, 1970.

ثالثاً - رأى جان مينو :

أجرى دراسته في ايطاليا ونشرها بعنوان (تقرير حول الطبقة الحاكمة الايطالية)[٧٨] فاستخلص منها أن الطبيعة الحاكمة الايطالية تتكون من أربعة آلاف أو خمسة آلاف شخص غالبيتهم الكبرى تنتمي الى الطبقة البرجوازية الرأسمالية. وتضمن هذه الأقلية (الأوليغارشية) تماسكها بواسطة شبكة من العلاقات الشخصية وليس الرسمية بين أعضائها. وهذه الأقلية تملك وسائل أساسية للتأثير على الهيئة الاجتماعية التي تقودها وتستغلها. والسبب الموجب لوجود هذه الأقلية هو المحافظة على النظام الاجتماعي القائم الذى هو في مصلحة هذه الطبقة المنعمة. ولاتسمح هذه الأقلية بالخصومة بين الأشخاص أوالجماعات الا اذا كانت لاتتعرض الى أسس النظام الاجتماعي. ويرى جان مينو أن هذا ينطبق أيضا على كل المجتمعات الرأسمالية الحديثة.

رابعاً - ميلوفان جيلاس :

بمقابل الدراسات المذكورة التي أجريت على المجتمعات الرأسمالية، يقدم ميلوفان جيلاس[٧٩] دراسة عن النظام الاشتراكي في كتابه (الطبقة الجديدة)[٨٠]. اذ يعرض أن المجتمع السوفيتي ومجتمعات أوربا الشرقية قد أفرز طبقة حاكمة جديدة تتكون عناصرها من أعضاء الحزب الشيوعي، وعلى الأخص الزعماء منهم. فهذه العناصر لاتمارس السلطة فحسب، وانما أيضا تتمتع بمراكز اجتماعية متميزة بالنسبة الى بقية أفراد المجتمع.

---

(78) Jean Meynavd, Rapport Sur la classe dirigeante italienne, Lausanne, 1964.

(٧٩) ميلوفان جيلاس سياسي يوغسلافي وعضو في رابطة الشيوعيون اليوغسلاف ظل زمنا طويلا مرافقا لبروزجوزيب تيتو حتى اختلف معه حول تطبيق الاشتراكية في يوغسلافيا فانشق على الحزب، وغادر يوغسلافيا بعد ان امضى فترة منحياته في السجن.

(80) Milovan Djilas : The New class thames and Hudson, London, 1958.

وقد ترجم ايضا الى اللغة العربية، انظر :

ميلوفان جيلاس□ الطبقة الجديدة، ترجمة ماهر نسيم

القاهرة، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٥٩.

هـ ـ موقف الماركسية من مفهوم الطبقة الحاكمة :

تنطلق الماركسية من مفهوم الصراع الطبقي للوصول الى اقرار واقعة وجود حكام ومحكومين . ففي المجتمعات المنقسمة على نفسها الى طبقات اجتماعية متناحرة ، يؤدى الصراع الى أن تستولى الطبقة الاقوى على جهاز القمع والاكراه ، الذى هو الدولة ، لاخضاع الطبقات الأخرى ، وتسير شئون المجتمع لخدمة مصالحها الطبقية . والدولة ليست ظاهرة كانت دائما ملازمة للمجتمع البشرى ، فقد وجدت مجتمعات لم تعرف الدولة ، وقد ظهرت هذه الأخيرة عندما انقسم المجتمع الى طبقات ، وأخذ بعض أفراد المجتمع يستغل البعض الآخر . ولكي يضمن الأقوياء مراكزهم الاجتماعية المرموقة دون أن يقوموا بجهود مضنية في عملية الانتاج لجأوا الى استخدام الدولة لاجبار الآخرين على العمل لهم . وفي ذلك يقول لينين : «ان الدولة لم تكن موجودة على الدوام ، فقد مر زمن لم يكن للدولة وجود . فالدولة تظهر حيث يظهر انقسام المجتمع الى طبقات عندما يظهر المستثمرون والمستثمرون»(٨١) ويضيف على ذلك بقوله : «عندما يظهر فريق خاص من الناس لاعمل له غير الحكم ، ويحتاج لأجل اخضاع الآخرين بالعنف ، الى جهاز خاص للقسر ، الى السجون ، الى فصائل خاصة من الناس ، الى جيش وغير ذلك ،عندئذ تظهر الدولة»(٨٢) و « بمقدار ماينشأ انقسام المجتمع الى طبقات ويتوطد ، بمقدار ماينشأ المجتمع الطبقي وتنشأ الدولة وتتوطد »(٨٣).

ومن ثم توجد في كل مجتمع طبقي طبقة حاكمة وطبقة محكومة ، وما الدولة الا الوسيلة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لفرض سيادتها على الطبقة المحكومة . ويفصل لينين هذه الواقعة على النحو التالي : «وقد كانت الدولة على الدوام جهازا معينا يبرز من المجتمع ويتألف من اناس لايقومون بتاتا او تقريبا باي عمل غير الحكم. فينقسم الناس الى محكومين والى اختصاصيين في الحكم ، يضعون أنفسهم فوق المجتمع ويطلق عليهم اسم الحكام أو ممثلي الدولة ... لقد تغيرت أساليب العنف ، ولكن في جميع الأزمنة التي وجدت فيها الدولة ، كان يوجد على الدوام فريق من

---

(٨١) لينين الدولة، دار التقدم، موسكو ١٩٧٠، ص ٩

(٨٢) نفس المصدر، ص ١١

(٨٣) نفس المصدر، ص ١٥

أشخاص يحكمون ويأمرون وينهون ويسيطرون ، وفي أيديهم للابقاء على سلطتهم جهاز للقسر الجسدى ، جهاز للعنف مع السلاح الذى يناسب التكنيك في كل عصر »(٨٤).

ولكن اذا كانت الدولة جهازا للاكراه بيد طبقة سائدة للسيطرة على طبقة أخرى ، فانه يصعب القول بأن كل أفراد الطبقة السائدة يساهمون في ممارسة سلطة الدولة . لذلك ينبغي طرح المشكلة على صعيد أوسع من صعيد الدولة فقط ، هو صعيد صراع الطبقات ، حيث يكون لكل طبقة منظماتها وهيئاتها الخاصة بها التي تكيف بها وعيها وقواها . وفي حدود ذلك كل طبقة تتمتع بسلطة نوعما ، ولها مركز سلطة ، أما الدولة فهي الجهاز الذى يكشف عن ميزان القوى بين الطبقات المتناحرة ، والطبقة الأقوى هي التي تسيطر عليه وتوجهه لاكراه الطبقات الأخرى . وحيث أن القوة السياسية لأية طبقة تتركز في عناصرها الواعية وبين أكثرهم حماسا واندفاعا للعمل في خدمتها ، فان ذلك يدفع الى أن يكون لكل طبقة تقريبا حزبها السياسي ومنظماتها فضلا عن سلاحها العقائدى كالأيدلوجية أوالنظرية أو مجموعة مبادئ أو قيم عامة . وعليه فان الذين يشرفون على تسيير جهاز الدولة هم الطليعة الواعية للطبقة السائدة في المجتمع ، واذا مارسوا سلطة الدولة فلكي يرعوا مصالح طبقتهم ويغلبوا على مصالح الطبقات الأخرى المحكومة . ولذلك فان مؤسسات الديمقراطية الليبرالية القائمة على الانتخابات والمجالس التمثيلية اضافة الى مستوى معين من الحريات العامة لايعني دائما أن الجماهير تمارس السلطة حقا ، وانما تكشف في الواقع عن روابط القوة بين الطبقات . وكما يقول هنرى لوففر : «تعكس الدول (الديمقراطية) باستمرار ، وبشكل خاص ، مقاومة الطبقة أو الطبقات المستغلة وتشتمل هذه الدولة على تسوية بين الطبقات . ولكن هذا لايعني أن الطبقة المسيطرة في الديمقراطيات الحديثة تفقد فورا تفوقها الاقتصادى وتتخلى عفويا عن الوظائف التي احتكرتها وتبدد ألضباب العقائدى . كلا . ان للدولة الديمقراطية ميزة مزدوجة جدلية ومتناقضة . من جهة كانت هذه الدولة ، بحكم اشتمالها على طبقات وصراع ، التعبير عن دكتاتورية حقيقية هي ديكتاتورية الطبقة المسيطرة ، ووجدت نفسها ، من جهة أخرى ، مضطرة للسماح بالتعبير عن مصالح الطبقات المحكومة

(٨٤) ليتين، المصدر السابق، ص ١٦

وعن اهـــدافهـــا السيـــاسيـــة ، والتســـاهـــل في قضيـــة تنظيم العمال (نقابـات، تعـاونيـات، الـخ). ان التسـويـة الـديمقراطيـة لاتقضي على صراع الطبقـات ولكنهـا، بـالعكس، تعبر عنـه. تـاريخيـاً لم يكن ممكنـا أن تجرى الأمـور بشكل آخر ، فقـد استعـانت البـورجـوازيـة بـالشعب في صراعهـا ضـد الاقطـاعيين، ووجـدت نفسهـا، من جهـة أخرى مضطرة، بحكم أيديولوجيتها، للقبـول بحريـة الرأي والتعبير والفكر وحق التنظيم. واكتفى العمـل الشعبي بـاحراجهـا فقـط ويحملهـا على تطبيـق نظريـاتهـا. وخلاصـة القـول أن هـذا العمـل جعـل الأفكار التي أطلقتهـا البورجوازية أيام تصعيدها السياسي وثورتها الخاصة تنقلب عليها ..[85]

٣ـ **شخصنة السلطـة:** ان « شخصيـة السلطـة » من التعـابير الحـديثـة نسبيـا في علم الاجتماع السيـاسي. لأن الظـاهرة رغم أنهـا قـديمـة في المجتمعـات ومـازالت تحـدث في كثير من النظم السيـاسيـة في الوقت الحـاضر سـواء في البلـدان المتقـدمـة أو المتخلفـة، الا أنهـا معقـدة التركيب بحيث يصعب تقـديم تعريف واحـد لهـا. واذا كانت الظـاهرة يمكن ادراكهـا عقليـا، الا أنهـا تبقى مستعصيـة على صيـاغتهـا في مفهـوم محـدد. وعلى وجـه الاجمال يطلق التعبير على مجموع المظـاهر التي تعـزز ظـاهريـا أو فعليـا سلطـة شخص، على نحو تنـدمـج فيـه السلطـة بشخص من يمـارسهـا بحيث يصعب بعـد ذلـك التمييز بين مـاهو مجرد مركز قـانـوني وضعي وبين مـاهـو طبـائـع شخصيـة للرئيس أو الـزعيم. وقـد وجدت قديمـا وحديثـا مجسدة في شخصيـات فـذة قـامت بـأدوار بـارزة في مراحل تاريخية، من حيـاة شعـوبهـا كيـولـوس قيصر وجـورج واشنطـون ونـابليـون ولينين وهتلر وتشرشل وديغول ومأوتسي تونغ ونهرو: وغيرهم.

٢ـ **السلطـة الشخصيـة والسلطـة المشخصنـة:** من المهم قبـل كل شيءٍ أن نـذكر أن السلطـة الشخصيـة هي غير السلطـة المشخصنـة. وينبغي التمييز بينهما، حتى ولـو أن ذلـك يبـدو ليس يسيراً اذ يمكن المرور من احـداهمـا الى الأخرى بسهـولـة، لأن الظاهرتين غالبا ماتوجدان في وقت واحد تلقائيا.

---

٨٥ (١) هنري لوففر: المصدر السابق، ص ٩٦.

فالسلطة الشخصية:

تشير الى حقيقة تتعلق بالمؤسسات القائمة اذ يركز شخص واحد كل السلطات وكل اختصاصات السيادة بين يديه، وهو يسيطر على مجمل جهاز والهيئات الملحقة به، وفضلا عن ذلك تختلط السلطات الثلاث الشرعية والتنفيذية والقضائية بعضها بالبعض الآخر عند تركز بين يدي الرئيس، وأمثلتها عديدة ، فقد وجدت في نظم الطغيان والاستبداد في العصور القديمة، وفي الملكيات المطلقة، كما توجد في النظم الديكتاتورية في العصر الحديث.

السلطة المشخصنة: اذا كانت السلطة الشخصية التي تتركز بين أيدي شخص واحد هي الأساس للمؤسسات القائمة، وهي التي تبرر شرعيتها، فان السلطة المشخصنة لها طبيعة أخرى، فهي توجد في اطار المؤسسات التي لها أسسها الخاصة بها وتقوم على نظام من الشرعية. ومع ذلك فان الأشخاص الذين يمارسون السلطة في المؤسسات لهم ثقل خاص، الأمر الذي يدعو لا الى دراسة المؤسسات السياسية فحسب، وانما شخصية هؤلاء الأشخاص بالاعتماد الى علم النفس الاجتماعي. وعليه كما يقول موريس ديفرجية أن السلطة مشخصنة في كل النظم السياسية تقريباً، لأن سلطان الرؤساء لايتأتى من الوظيفة التي يؤدونها فحسب، وانما أيضا من الشعبية التي تحيط بأشخاصهم. مثلا ان الوظيفة التي يقوم بها الرؤساء هي العنصر الجوهري للسلطة، وهي أساس الشرعية لمراكزهم غير ان رصيد الثقة وشعبيتهم أيضا هما اللذان يعطيان للسلطة صفتها الشخصية(٨٦).

والواقع أن التميز بين السلطة الشخصية Pouvoir Personnel وبين السلطة المشخصنة Pouvior Personnalise قائم أساسا على مفهوم الشرعية . فما من نظام سياسي بامكانه أن ينال رضى كل السكان في البلاد ، فهو شرعي في نظر البعض ولا شرعي في نظر البعض الآخر . وتبعا لذلك فان المؤسسات القائمة تعبر عن البنى الاجتماعية للفئات الاجتماعية المسيطرة . أما العناصر الاجتماعية الأخرى فلها بناها

---

(86) Maurice Duverger: Institutions Politiques et Pes et Personnalisation du pouvoir, in : Personnalisation du pouvoir: ouvage collectif, Publie sous la direction de les Hamon et Albert Mabileau, P.U.F.Paris, 1964, P. 340.

الاجتماعية الخاصة بها ولها منظورها الفكرى حول المؤسسات التي يجب أن تقوم . وقاعدة شرعية كل نظام سياسي قائمة على أساس مدى الاتفاق بين الجماعات المختلفة في المجتمع، على الأقل فيما يتعلق بالمبادئ العامة . وكما يقول موريس ديفرجيه بهذا الصدد: ,, بالمعنى السوسيولوجي ان العنصر الأول لمفهوم الشرعية يتكون من أنظومة معتقدات تتعلق بالسلطان وبالسلطة وبأشكال النظام السياسي وطريقة الحكم . وتعكس أنظومة المعتقدات هذه بنى اجتماعية ، اى بنى طبقات ، أو بنى أخرى . أما العنصر الثاني للشرعية فهو اتفاق معين مرتبط بأيديولوجية السلطة القائمة . ومع ذلك فهو ليس دائما اتفاق شامل ، اذ يوجد هناك معارضون أو أقليات ... أما شرعية المؤسسات فتقوم على كون هذه المؤسسات تنطبق على الصورة التي تكونها الأغلبية عنها ، أو مع هذا الاتفاق الذي يكون اجماعا ,, (٨٧) وعليه فاذا ما حدث نزاع بين الجماعات المختلفة وتطور الى حد الأزمة فان الصراع لايعود ينحصر في أطر المؤسسات القائمة ، وانما ينصب على شرعية وجودها ذاته . ومن ثم يأخذ كل طرف في الصراع بتقديم مفهومه الخاص به عن الشرعية ، وعندئذ يظهر احتمالان ، الأول هو أن يبرز ديكتاتور قد ينتمي الى الجماعات المحافظة أو الى الجماعات الجديدة الصاعدة (الثورية في أغلب الأحيان) ويستطيع أن يحافظ على التوازن في المجتمع بالقوة ، غير أنه لايتقيد بالمؤسسات القائمة (التي عجزت عن احتواء نشاطات الجماعات المختلفة) ، وحينئذ تصبح السلطة شخصية ، وهي الأساس والمبرر لما قد يوجد من مؤسسات ، أما الاحتمال الثاني فان الصراع يحدث بين الجماعات المختلفة ، ومع ذلك تبقى المؤسسات القائمة ولها أسسها وسلطتها الشرعية ، ويقوم الرئيس بممارسة السلطة في أطرها . ومع أن الوظيفة التي يقوم بها هي العنصر الجوهرى في سلطته ، وهي أساس شرعية مركزة ، غير أن رصيد الثقة به والشعبية التي يتمتع بها على نطاق واسع أيضا تضفيان على السلطة طابعه الشخصي

وبناء على ما تقدم قد يحدث تشخصن السلطة دون أن تكون هناك سلطة شخصية (مثال تلك ونستون تشرشل ، فرنكلين روزفلت ، جون كندى ، ديغول) ، كما قد يحدث العكس اذ توجد سلطة شخصية دون أن تتشخصن كما يحدث في أغلب الديكتاتوريات والنظم التي تؤكد على الزعامات الملهمة . ولكن في اغلب الاحيان توجد الظاهرتان معا وفي وقت واحد ، اذ تنشأ احدهما عن الاخرى ... على وجه الاجمال ان الجمع بين السلطة الشخصية وبين تشخيص السلطة هو حقيقة متواترة الواقع في العالم الثالث(٨٨)

---

(87) Ibid P. 428.

(88) Roger – gerard Schartzenberg, op.cit P. 306.

ب - خصائص السلطة المشخصنة:

يمكن اجمال خصائص السلطة المشخصنة التي تميزها عن الأنواع الأخرى من السلطة على النحو التالي :

١ -أن السلطة التنفيذية لها الأولوية على السلطتين التشريعية والقضائية.

٢ -تتركز السلطة بين يدى رئيس السلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء - فهو الذى يتخذ القرارات الهامة على الأخص .

٣ -يقوم رئيس السلطة التنفيذية بنشاطات واسعة في كل قطاعات الحياة السياسية تقريبا.

٤ - يحتفظ رئيس السلطة التنفيذية بمنصبه زمنا طويلا نسبيا.

٥ -يجسد الرئيس البلد الذى يحكم فيه ، فيتكلم عن روزفلت باسم الولايات المتحدة ، وعن ديغول باسم فرنسا ، وعن ماوتسي تونغ بدلا من الصين وعن ستالين أو لينين بدلا من الاتحاد السوفيتي وهكذا .

٦ -يتمتع الرئيس بشعبية على نطاق واسع جدا ، هذه الشعبية تضاف الى اختصاصات السلطة التي يمارسها ، فتعزز مركزه القانوني ، كما تهيأ له دعما للقرارات التي يتخذها.

٧ -يجسد الرئيس الملامح الأساسية لمواطنيه ، بحيث يتمثل هؤلاء أنفسهم ودورهم في الحياة السياسية القومية والدولية عبر شخصيته.

ج - عملية شخصنة السلطة :

تقوم ظاهرة شخصنة السلطة على عنصرين ، الأول موضوعي ويتعلق بكيفية ممارسة السلطة ، وهو مايطلق عليه عادة تعبير (تركز السلطة) بيد شخص معين ، رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ، أما العنصر الثاني فشخصي ويتعلق بتمثيل السلطة ويطلق عليه عادة تعبير (تجسيد السلطة) ومجاله الأساطير والرموز والمعتقدات السياسية.

والواقع أن هذين العنصرين غير متلازمين بحكم الضرورة ، فالفرد الذى تتشخصن السلطة فيه قد لايمارس السلطة فعلا ، وانما هو مجرد رمز يغطي سلطة حقيقية يمارسها شخص آخر مستفيدا من هيبة وشعبية الأول . والامثلة على ذلك عديدة ، فقد كان ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة اسما في حين أن نيكسون نائبه ، كان هو الذى يمارس السلطة في الحقيقة في عهد رئاسة ايزنهاور الثانية ، بسبب مرضه وعجزه عن القيام بمسؤولياته على الوجه الأتم . وقد كان ستالين ،

رغم القيادة الجماعية ، يمارس السلطة الفعلية في السنوات الأولى القليلة التي أعقبت وفاة لينين.

ومع أن الشائع هو أن تتجسد السلطة وتتركز في وقت في واحد ، الا أن ذلك ليس حتميا . فقد يسبق الوصول الى السلطة تشخصنها ، مثال ذلك لينين ايزنهاور وناصر ، لأن تركز السلطات بيد هؤلاء الزعماء وما صاحبها من عمل أعلامي متواصل قد خلق في نفسية الجماهير صورة مجسدة للسلطة عنهم . أو قد يحدث العكس ، اذ تتشخصن السلطة قبل الوصول اليها ، عن طريق الشعبية التي ينالها الزعيم بحيث يكون هذا السبب من أهم العوامل التي توصله الى السلطة ، وتتواجد هذه الظاهرة على الأخص في مجال الأحزاب والحركات السياسية ، كما هو الحال مع ليون بلوم زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي والجنرال ديغول زعيم حركة فرنسا الحرة خلال الحرب العالمية الثانية.

د ـ تشخصن السلطة وعبادة الشخصية :

ان عبادة شخصية الحكام والزعماء ليست ظاهرة حديثة فقط اذ وجدت في مجتمعات عديدة وفي مختلف العصور . غير أنها تحدث بصورة متواترة في دول العالم الثالث في العصر الحديث . ومبعث ظهورها في الدول الحديثة ذات الاتجاهات الثورية على الأخص أن تقوم بتبرير شرعية السلطة . اذ بسبب تهافت المؤسسات القائمة وضعف الأسس الشرعية التي تقوم عليها ، تقوم عبادة شخصية الزعيم كأحد مصادر السلطة . والزعيم الذي يستقطب حوله ظاهرة عبادة الشخصية هو أساسا بطل وطني قاد حركة وطنية وجسد بشخصه قيم الأمة وآمالها وطموحاتها ، وعبادة الشخصية ليست ناجمة عن مجرد ولاء من جانب الجماهير لبطلها القومي فحسب ، وانما هي أيضا ظاهرة تعززها طبيعة ظروف دول العالم الثالث . وكما يقول روجيه غارودي : ,, ان التركيز الشديد للقوى والانضباط الصارم الضروريان لانجاز مهمة تحقيق التراكم الأولي لرأس المال والتصنيع وبناء الاشتراكية يخلق الملائمة لتجسيد كل قوة الجماعة في شخص القائد ، فتعزى اليه كل النجاحات المتحققة وتنسب اليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها . وعندما تظهر مثل هذه الحركة لدى شعوب عرفت في ظل الأنظمة الطبقية أحط أشكال التدين البدائي فان ذلك الميل الى تشخيص (تشخصن) السلطة يأخذ شكل عبادة الشخصية مع كل ماتنطوي عليه هذه العبادة من تبسيط ودوغمائية ,,(٨٩).

---

(٨٩) روجيه غارودي : الماوية بين الثورة الدائمة والثورة الثقافية في: ماركسية ماوتسي تونغ، تأليف ستيوارت شرام وآخرين، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ص ص ٧٧-٧٨.

والواقع أن ظاهرة عبادة الشخصية اذا كان يوجد ما يبررها في ظروف العالم الثالث ، وعلى الأخص ضعف المؤسسات الدستورية والقانونية ، فان جوانب أخرى منها محفوفة بكثير من المحاذير . فالزعيم انسان وطاقته على السيطرة محدودة ، فضلا عن أن حياته ليست الاجزءأضئيلامن حياة الأمة . وعليه قد تؤدى عبادة الشخصية دورا ايجابيا في المدى القريب ، أما في المدى البعيد فليست سوى المؤسسات التي تضمن ترسيخ النظام السياسي وبناء دعائم المجتمع الجديدة . وكما يقول سيمور مارتن لبست يمكن أن تؤخذ عبادة الشخصية بنظر الاعتبار ,, ‥ كأوالية في التحول ، كاجراء مؤقت ، لكي يلاحظ الناس متطلبات الأمة انطلاقا من عواطفهم نحو الزعيم حتى يحين الوقت الذى يتعلمون فيه أن يفصلوا ذلك انطلاقا من اخلاصهم للهيئة الاجتماعية ,,(٩٠).

ان الشرعية في الدول الجديدة ، وعلى الأخص ذات النظم الثورية ، ينبغي أن تكتسب من خلال اثبات فعاليتها في ادارة الشئون العامة في البلاد . ويجب أن يتولد الولاء والاخلاص للنظام القائم عن طريق انماء وتطوير الشعور لدى الجماعات المختلفة بأن النظام القائم هو الهيئة الأفضل لتحقيق أهدافها المشروعة ‥‥ ولاريب أن فعالية أغلبية دول العالم الثالث تعني شيئا واحدا ، هو نجاحها في تحقيق عملية التنمية والتطوير في كافة نواحي الحياة الاجتماعية.

هـ ـ عوامل تشخصن السلطة :

ان العوامل التي تؤدى الى بروز ظاهرة تشخصن السلطة هي التالية:

اولاً ـ اتساع حجم المجتمعات :

كلما اتسعت أبعاد المجتمع كلما أصبحت الظروف أكثر ملائمة لتجسيد السلطة وتركزها . وتتسع أبعاد المجتمع أفقيا وعموديا . أفقيا ، عندما تتسع رقعة اقليم الدول . فعندما ازدادت مساحة الامبراطورية الرومانية وشملت أقطارا امتدت حتى شمال أفريقيا برزت ظاهرة تجسيد السلطة في شخص يوليوس قيصر ، وتبعا لذلك برزت ظاهرة عبادة الامبراطور . وفي الامبراطورية البريطانية تجسدت السلطة في شخص دزرائيلي وغلادستون . ولا يقتصر اتساع حجم المجتمع على مساحة الاقليم الذى تمارس الدولة عليه سيادتها نظريا ، وانما يشمل أيضا ازدياد الاتصالات والعلاقات في المجال القانوني ، أى التلاحم والاندماج بين عناصر المجتمع المختلفة الأمر الذى يقضي على

---

(90) S.M.Lipset : Political Sociology, in : Neil J- Smelser, op. cit. P. 445.

عزلة الجماعات جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا ، وفي النهاية ربطها بمجمل الحياة العامة.

ان مساهمة الجماهير بالسياسة في المجتمعات الواسعة الأبعاد لايمكن أن تحدث عفويا ، ولذلك ينبغي العمل على تحريك هذه الجماهير ، أما بتصعيد مستوى الوعي لديها ، أو الايحاء اليها . . الوسيلة الأولى تتحقق عن طريق التنظيمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات وغيرها . أما الطريقة الثانية فهي الاعتماد على الرموز والأساطير والاعتقادات الجماعية . وحيث أن الزعماء يقفون عادة في قمة التنظيم السياسي في الدولة ، فان ربط المواطن بالسلطة ، يمر عبر التنظيم وعبر العلاقة غير المرئية التي تأخذ شكل صورة في ذهن المواطن . ان الناحية الأخيرة تبرز على الأخص في أوساط السكان الاقل وعيا وثقافة سياسية كقطاع النساء مثلا.

ثانياً ـ تأثير الوسائل التقنية الحديثة :

ان وسائل الاعلام الحديثة تقدم امكانات لم تكن موجودة في الماضي لاتصال الزعماء بالجماهير ، فيستطيع الزعيم أو رئيس الدولة أن يتوجه بواسطة الاذاعة والتليفزيون الى جميع أفراد البلاد حيثما وجدوا . ومن ناحية أخرى تفتح وسائل الاعلام آفاقا واسعة أمام الفرد تنقله من عزلته في محيطه المحلي واهتماماته الضيقة ، الى المحيط القومي أو الدولي والعناية بقضاياهما ، بحيث لايجد مناصا من الارتباط بممثلي البلاد ، أو الذين يصيغون السياسة فيها.

غير أن وسائل الاعلام ، وهي تواجه يوميا حشدا كبيرا من الوقائع السياسية ، وعليها أن تبين عن خلفياتها ، ومايتلابس بها من علاقات معقدة ، لاتستطيع الا أن تختار مايصلح أن يعبر أكثر من غيره عن هذه المعلومات . ولذلك فانها تلجأ الى التكثيف حينا ، والى التجريد حينا آخر ، وغالبا ماتستخدم أسماء الرؤساء بدلا من الدول ، فديغول هو فرنسا ، وماوتسي تونغ هو الصين الشعبية ، وكاسترو هو كوبا الخ ...(٩١) ان وسائل الاعلام الحديثة في الواقع تبالغ في دور السياسيين والزعماء وتعزو اليهم قيما مبالغا فيها . فهي تبعث بالأفكار والمفاهيم وتدمجها بالأشخاص . وفضلا عن ذلك ان الدعاية تعمل دائما على شخصنة الأفكار بالاشارة الى الرجال الذين تقابلهم الجماهير بالحماس والحب ، أو بالحقد والكره . ان استخدام وسائل الاعلام الحديثة ، وعلى الأخص التلفزيون منها يعقد علاقة غير منظورة بين الزعيم والمواطن . والطريقة الماهرة في هذا المسعى ، كما يقول باكينار ، أن تجعل الحاكم : ,, في نظر المواطنين ... لارجلا يمثل السلطة ، أو

رجلا في السلطة ، وانما السلطة معمولة في شكل انسان ,, (٩٢) وربما كانت الحاجة الى الرمز ، على هذا النحو ، تبدو في أجلى صورها ، في بلدان العالم الثالث . اذ تذهب وسائل الاعلام في هذا السعى الى حد الترويج لعبادة الشخصية ، لغرض خلق أسطورة قومية تلتف حولها عناصر المجتمع وتكون أحد عوامل تحقيق الوحدة القومية المنشودة في البلاد.

ثالثاً - غياب المنظمات الوسطية :

ان المجتمعات الحديثة . بما فيها من امكانيات تقنية هائلة ، في مجال التنظيم ، وفي الحياة الاقتصادية والسياسية ، هي مجتمعات جماهير قبل كل شيء . ولذلك فان تقدم المجتمعات يعني اضمحلال واختفاء المجتمعات الخاصة وتبعا لذلك الزعامات المحلية . ويحل مكان ذلك المنظمات الشعبية ذات الابعاد القومية ، التي ميدان عملها اقليم البلاد بكليته ، كالأحزاب والنقابات والاتحادات وغيرها . وعليه فان اهتمام المواطن يرتفع من المستوى المحلي الى المستوى القومي ، وتبعا لذلك فانه يتوجه الى زعماء البلاد الذين يسعون الى السلطة في الدولة . ولذلك كما يلاحظ باكينار : ,, ان الارتباط المباشر مابين المواطن وبين السلطة التنفيذية في المجتمعات الحديثة غرس في خاطر المواطن ان السلطة تتركز بين يدي رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ,,(٩٢)

ولذلك وجب أن تقرب صورة الرئيس الى ذهن المواطن البعيد عن العاصمة أو المواطن الذي ليس له اتصال مباشر به.

(٩١) لنضرب لذلك مثلا جريدة لوموند الباريسية، وهي من ارصن الصحف في العالم، وردت فيها العناوين التالية ما بين ٧-١٢ آب ١٩٧٦:

٧ آب - مسيو جيسكار ان تبقى افريقيا بمعزل عن صراعات المهيمنات العالمية.

٧ آب - مسيو روبير فابر يوجه نداء جديدا الى الديغوليين.

٧ - ٩ آب جيسكار - ماو : مباراة القرن العشرين.

١٠آب - مسيو كيسنجر يخطر الباكستان رسميا بوجوب عدم شراء مصنع ذرى من فرنسا.

١١ آب - مسيو فورستر يحاول تطمين البيض في جنوب افريقيا.

١٢ آب - مسيو جاك شيراك - يرفض الاقتراح الامريكي القاضي باجراء مفاوضات ثلاثية حول الاتفاق الفرنسي - الباكستان.

انظر:

Jacques Baguenard : l'univers Politique P. U.F. Paris, 1978, P.43.

(92) jacques baguenard, op. cit P. 44.

رابعاً ـ تأثير الأزمات :

ان الأزمات التي تمر بها البلاد تهيأ الظروف الملائمة لبروز ظاهرة تشخص السلطة . لم يكن ديغول شخصية ذات شأن قبل سقوط فرنسا تحت الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية ، وعاد الى السلطة مرة أخرى عام ١٩٥٨ أثناء حرب الجزائر وقد غدت فرنسا على شفا حرب أهلية . وقد ولدت أسطورة ستالين بعد وفاة لينين عندما كان السوفيت يتساؤلون عما اذا كان بوسع الثورة أن تتابع مسيرتها بعد ان فقدت قائدها ، وتعززت هذه الأسطورة عندما اجتاح الجيش الألماني الأراضي السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية . وفي الواقع غالبا مايساور الشعوب شعور بالحاجة الى (المنقذ) في أوقات الشدائد والأزمات العصيبة.

ويعزز من الشعور بخطر الأزمات لدى الجماهير تأثير وسائل الاعلام الحديثة التي بوسعها أن تنمي الاحساس بالخطر والتهديدات التي تحيق بها ، فتهيأها نفسيا لتقبل ظاهرة تجسيد السلطة وتركزها لدى شخص معين . وفضلا عن ذلك ان المجتمعات الحديثة التي تعتمد الآلات والارقام ، قد ولدت قلقا ، ان لم تقل عذابا نفسيا ممضاً لدى الانسان بحيث جعلته يشعر في بعض الأحيان أنه أمام عالم تقني لا انساني ولذلك فان تشخصن السلطة يوفر له امكانية أن يعقد علاقة انسانية غير منظورة مع الزعيم لمواجهة هذه القوى المادية الجبارة التي يجهلها.

خامساً ـ تأثير المؤسسات :

ان اجراءات الوصول الى السلطة قد تهيئ الى بروز ظاهرة تشخصن السلطة. فالاستفتاء الشعبي المباشر ، والانتخابات التشريعية قد أوجبت خلق صورة للمرشحين لدى الناخبين تتجسد فيها السلطة، بل أن اللعبة السياسية في كثير من البلدان ، وعلى الأخص في الدول الغربية ، كادت تقرب من الأدوار السينمائية . وقد ساعد على تعزيز هذا الأسلوب في العمل السياسي البيروقراطية وطبيعة عملها.

الفصل الثاني
(الأحزاب السياسية)

١ ـ دراسة الأحزاب السياسية :

حتى مطلع القرن العشرين لم تكن هنـاك دراسـات يركن اليهـا حـول الأحـزاب السياسية أو علاقتها بالنظرية الديمقراطية [(١)] وربما كانت أولى المحاولات الجدية في هذا الشأن هي كتـاب كل من أوستروكـورسكي المعنـون (الـديمقراطيـة وتنظيم الأحـزاب السياسية) الصادر عام ١٩٠٣ [(٢)] ، وكتاب روبرتو ميشلز المعنون (الأحزاب السياسية : دراسة سوسيولوجية للميول الأوليغـارشيـة في الـديمقراطيـة الحـديثـة) [(٣)] . بل أن مفهوم الحزب ذاتـه لم يكن تـام الـوضـح ، ففي النصف الأول من القرن التـاسـع عشر كان مفهوم الحزب يدل على الاتجاهات الأيديولوجية دون الأشخاص الذين يتبنونها ، واصبح لدى ماركس ولينين التنظيم السياسي الذى يعبر عن مصالح طبقة اجتماعية معينة ، ثم ســادت في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ مفـاهيم أوستروكـورسكي وربرتـو ميشلـز ، ومـوريس ديفرجيه ، فيما بعد ، وتنحو الى دراسة الأحزاب من ناحية بنيانها وعلى الأخص مـاتعلق بتنظيمها . أما في فترة مابعد الحرب العـالميـة الثـانيـة فقـد برز اتجاه وظيفي ، وعلى الأخص في الولايـات المتحـدة ، هـذا الاتجـاه الـذى ينحو الى إدراسة الأحزاب من خلال نشاطـاتها ، أى كيف تتخـذ القرارات الحزبيـة ، ودور القـادة الحزبيين في ذلك بدلا من دراسة الأحزاب كما هي في حقيقتها ، ودراسة ستراتيجيتها بدلا من تنظيمها . والواقع أن معظم هذه الدراسات انصبت على الأحزاب السياسية الأوربية والأميركية ، وكانت تنطلق من دراسة النظم السياسية الى دراسة الأحزاب السيـاسيـة ، أو بـالعكس .

غير أن اختفاء كثير من الأحزاب القديمة في أوربا أوتضاءل دورها في السيـاسـة ، وبروز أحزاب جديدة ذات بنى تنظيمية جديدة ومبادئ وافكار حزبيـة عصريـة دفع بـدراسـات

---

(1) Joseph Lapalombara : Political Parties and Political development. Princeton University Press, Princeton, 1966, P. 12.

(2) M. Dstrogorski : La democratie et l'organisation des Partis Politiques 2 vol, 1903.

(3) Roberto Michels : Political Parties: A Sociological study of the oligarchical Tendencies of Modern Democracy, 1911.

عديدة تتناول الجوانب المختلفة من حياة الأحزاب في الوقت الحاضر . وعلى صعيد آخر برزت في العالم الثالث أحزاب قادت حركات وطنية ثورية ، ومن ثم بعضها استطاع أن يحقق الاستقلال ويبني نظما سياسية جديدة ، وبمقابل ذلك برزت أحزاب اقليمية وقطاعية واثنية ذات آفاق ضيقة . وعلى أى حال من الأحوال فان الأحزاب السياسية في العالم الثالث بحكم نشأتها وتطورها ومهامها لم تكن تحمل السمات العامة للأحزاب السياسية القديمة في العالم . ومن ثم لم يعد بامكان دارس الأحزاب السياسية الا أن يوسع بافاق اهتمامه لكي تشمل أيضا أحزاب العالم الثالث ، وتبعا لذلك ليس بوسعه الا أن يأخذ بنظر الاعتبار المعطيات التي تبنى على أساسها الأحزاب السياسية لافي الدول القديمة فحسب وانما أيضا في دول آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

والواقع ، لايمكن البحث في الأحزاب السياسية مالم نأخذ بنظر الاعتبار أيديولوجياتها وبنيانها العام وتنظيمها ومساهمة اعضائها في الحياة السياسية بصورة عامة وبالنشاط الحزبي على الاخص ، اضافة الى ستراتيجياتها وعلاقاتها بالأحزاب الأخرى . وعلى صعيد آخر لامناص من دراسة الوسط الاجتماعي العام الذى تعمل فيه . فلا يمكن أن نفهم بنيان حزب سياسي معين في الوقت الحاضر وأوجه اختلافه عن الأحزاب الأخرى مالم نحط علما بالأسباب والعوامل التي دفعت به الى الوجود ، ثم مراحل تطوره عبر تفاعله مع الأحداث التي واجهها والمواقف التي اتخذها ازائها .

مثال ذلك أن كلا من حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي حزبان اشتراكيان ، غير أنها يختلفان من نواح عديدة ، وليس بالوسع فهم الاختلافات في بنيتهما الأيديولوجية والتنظيمية مالم نحط علما بالظروف التاريخية التي مرت على كل واحد منهما . وعلى صعيد آخر ان النظام الحزبي ذاته لايطبق بأشكال متماثلة في الأقطار المختلفة ، والا فان دراسة جدية على نظام تعدد الأحزاب المطبق في كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وهولندا والبرتغال لايمكن الا أن يحمل على آثار التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه الأقطار. وعليه فان دراسة الأحزاب السياسية يجب أن تكون أعم وأشمل من مجرد عرض الحياة الداخلية للحزب وكيفية تنظيمه، أو الفئات والعناصر الأولى التي تكون منها، وكذلك المناظرات الايديولوجية التي بني عبرها أو خلالها برنامجه، ورؤيته الشاملة للعالم.

ويجب ألا تقتصر دراسة الحزب على أعضائه فقط ، وليس كافيا تتبع المؤتمرات التي عقدها أو اجراءات التصويت على قرارته ، أى مجمل نشاطاته ومواقفه التي يعبر خلالها عن ارادته . ولعل أنطونيو غرامشي يعبر عن هذه النظرة التكاملية في دراسة الحزب أفضل تعبير عندما يقول :

,, .. أنه من الضروري أخذ الفئة الاجتماعية التي يكون الحزب تعبيرها وجزءها الأكثر تقدما بعين الاعتبار ، بكلمة أخرى ، على تاريخ الحزب أن يكون تاريخ فئة ليست معزولة ، فلها أصدقاؤها وحلفاؤها ، ومعارضوها وأعداؤها . ولن ينبثق تاريخ حزب معين الا خلال الصورة المعقدة للحياة الاجتماعية ولحياة الدولة (حتى مع تشعباتها الدولية ، في كثير من الاحيان) . وبالتالي يمكن القول بأن كتابة تاريخ حزب ما ، هي في الواقع كتابة التاريخ العام للدولة من وجهة نظر جزئية في سبيل ابراز جانب مميز من جوانبها . فسيكون للحزب أهمية ووزن كبيران أو صغيران بالتحديد تبعا للدور الذى لعبه نشاطه في تقرير تاريخ تلك الدولة ,, (٤) .

٢ ـ علم الاجتماع السياسي والأحزاب السياسية :

لاريب في أن علم السياسة يعنى بدراسة الأحزاب السياسية ، كما يعني علم الاجتماع السياسي ، فما هو مجال كل منهما في البحث ؟ أو بعبارة أخرى ماهو الجانب الذى يختص به علم السياسة ، وماذا يتبقى لعلم الاجتماع السياسي من جوانب الأحزاب السياسية ليدرسه ؟ في الواقع أن علم السياسة يميل الى اعتبار الأحزاب والنظم الحزبية مؤشرات مفسرة ، في حين يميل علم الاجتماع السياسي الى اعتبارها مؤشرات مشروطة وينبغي اعطاء تفسيرات لها . أى أن علم الاجتماع السياسي يدرس الى أى مدى يعبر الحزب والنظام الحزبي مظهرا من مظاهر طبيعة تكوين المجتمع القائم وتعبيرا لها في الوقت ذاته ، فهو يبحث العناصر المشتركة بين أجزائه ، كما يبحث أيضا الانقسامات والفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية فيه ، ودرجة التنافر أو التلاحم بين عناصره ، ومستوى النمو الاقتصادى وما شاكل ذلك . ولايعنى ذلك أن علم الاجتماع السياسي يقتصر على هذه الجوانب فحسب من الأحزاب السياسية ، وانما يعني أن اهتمامه ينصب قبل كل شئ على هذه الجوانب ، أما الجوانب الأخرى كالديمقراطية في داخل الحزب ، وطبيعة الروابط القائمة بين القيادة وبين القواعد ، والانضباط الحزبي ، وبنية الحزب وما شاكل ذلك فانها من بحوث علم السياسة ، ومع ذلك فان علم الاجتماع السياسي لايغض النظر عن هذه المواضيع كليا(٥) .

والواقع أن الحزب يمثل دائما وجهة نظر جماعة اجتماعية في الشؤون العامة . أما نظم التنافس الحزبي في الديمقراطيات فانها في التحليل الأخير ليست سوى أسلوب التعبير

---

(٤) انطونيو غرامشي ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(5) S. M. Lipset : The Plitical Man, op. cit. P. 220.

الديمقراطي في صراع الطبقات . ومع أن كثيرا من الأحزاب في البلدان الغربية تمتنع عن التصريح علنا بمبدأ الصراع الطبقي وكونها تمثل طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة ، الا أن تحليل نداءاتها ومواقفها السياسية يدل على أنها تمثل مصالح طبقات اجتماعية مختلفة تؤكد عليها عبر نشاطها الحزبي (٦) . فليست الأحزاب السياسية أو البرلمان أو الانتخابات النيابية في الواقع سوى جزء لايتجزأ من البنيان الاجتماعي - السياسي لامرار وتنظيم التشنجات التي تحدث فيه بين المصالح المختلفة ، وتفادى من ثم الاصطدام العنيف بين القوى الاجتماعية - السياسية التي تمثلها · وعليه فان علم الاجتماع السياسي لايقتصر على دراسة هذه البنى والمؤسسات الاجتماعية - السياسية وانما يكرس كثيرا من بحوثه لدراسة السلوك السياسي الحزبي للأفراد والجماعات ، كالعوامل المختلفة التي تدفع الى الانتماء الى الأحزاب ، أو التصويت في الانتخابات البرلمانية . ذلك لأن مثل هذه البحوث تدل على مصادر الصراع بين عناصر المجتمع المختلفة ، أو عناصر التلاحم بينها ، وتبين كذلك الأسباب التي تدفع بعض الأفراد الى التحول عن ممثلي طبقتهم الاجتماعية (٧) ، كأن تصوت بعض فئات العمال الى الأحزاب ذات الاتجاهات المحافظة ، أو ينظم بعض أفراد الطبقات العليا ، كالبرجوازية والاقطاعية والأرستقراطية الى الأحزاب اليسارية ، أو يؤيد بعض المتدينين الأحزاب غير الدينية أو يؤازر بعض الملحدين الأحزاب الدينية ، أو الأسباب التي تؤدى الى نشوء الفاشية في الأوساط الريفية ، وغير ذلك

وغني عن البيان أن هذه الآراء وما يماثلها التي تقبلتها الأوساط الجامعية في الولايات المتحدة وفي بلدان أوربا الغربية هي ماركسية في جوهرها ، بل أن بندكس ولبست ذاتهما ، وهما من أبرز أساتذة علم الاجتماع السياسي المعاصر ، يقران بأن دراسات سلوك الناخبين تنطلق أساسا من (نظرية السلوك السياسي) وتعود مباشرة الى النظرية الماركسية في (الوعي الطبقي)(٨) فاذا ماعلمنا بأن اجتماعية الأحزاب ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الأفراد أثناء الانتخابات وجب أن نقر بأن الاتجاه الرئيسي في دراسة اجتماعية الأحزاب السياسية ينطلق هو أيضا بدوره من الفرضيات الماركسية(٩) . ومع ذلك فان هذا ان هو الأرضية مشتركة بين الفكر الغربي وبين الفكر الماركسي ، تتفرع عنها اتجاهات مختلفة في النتائج التفصيلية المتحصلة في هذا الميدان من البحوث .

(6) ibid, P. 220.

(7) S.M. Lipset, The political Man, op. cit. PP.221, 223–224

(8) Benedix and Lipset, op. cit. P. 80.

(9) Giovani Sartori, op.cit. P. 71.

٣- أزمات النظم السياسية ونشؤ الأحزاب:

بناء على ما تقدم ان ظروف تطور الحياة البرلمانية التي ظهرت فيها بعض الأحزاب الأوربية ليست في الواقع الا نوعا من الظروف التاريخية التي نشأت فيها وتطورت الأحزاب السياسية ، ولذلك فيجب ألا تعتبر القاعدة العامة التي تنطبق على كل الأحزاب وفي كل البلدان . والواقع أن استقراء نشؤ وتطور الأحزاب بصورة عامة يدل على أنها نشأت في اغلب الأحيان في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متأزمة ، فهي ناجمة في الواقع عن أزمة مر بها النظام السياسي حينا ، وفي أحيان أخرى أن ظهورها ذاته يخلق أزمة سياسية للنظام . (ان الأحداث تتكون نتيجة للأزمات التي تمارسها نظم الحكم على نطاق واسع ، مع أن الوضع التاريخي الخاص بكل مجتمع يتحكم بنمط العلاقة بين الحزب والمجتمع)(١٠) . وعلى نحو متواتر تحدث أزمة في النظام السياسي بسبب كون الفئة الحاكمة (ملوك أو أرستقراطيون أو بيروقراطيون) أما غير راغبة أو غير قادرة على مواجهة المعارضة السياسية المنظمة على نحو معترف به قانونا . لذلك فان هذه الأزمات السياسية تلقى عبئا على النظام التقليدى بحيث تؤدى اما الى تنظيم الاحزاب السياسية القائمة أو الى بروز أحزاب جديدة (١١) .

ان الأزمات التاريخية التي تتعرض لها النظم السياسية تحدث نتيجة تغيرات عديدة ومتنوعة في المجتمع ، بصورة منفردة أو مجتمعة وفي أن واحد كالحرب والتضخم النقدى ، والكساد الاقتصادى والانفجار السكاني ، وحركات الجماهير الشعبية ، الخ ... ، أو أنها تحدث بدرجة أقل من ذلك خطورة بشكل تغير في نظام التربية والتعليم والتطورات الزراعية والصناعية أو تطور وسائل الاعلام والاتصال بين الجماهير . ان هذه الأزمات التاريخية التي تمر بها النظم السياسية لاتهيء الوسط العام الذى تبرز فيه الأحزاب فحسب ، وانما وتتحكم أيضا في نمط تطورها اللاحق . وذلك لان معالجة النظام السياسي للأزمة القائمة يستلزم اعادة النظر في تكوين المؤسسات القائمة ، أو أنشاءمؤسسات جديدة . وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأزمات نقاط تحول في تطور النظم السياسية . ذلك لأن النظام اذا استطاع أن يلائم مابين المؤسسات القائمة وبين الأزمات التي تواجهه أمكن له أن يعبر الأزمة بطريقة سلمية ويحقق الاستقرار . أما اذا عالج الأزمات باقامة مؤسسات جديدة تتلائم مع الظروف الصاعدة في المجتمع ، أمكن

---

(10) Dowse and Hughes, op. cit. P.343.

(11) La Palombara, PP. 13-14.

(12)(Dowse and Hughes, op. vcit. P. 341.

لهذه المؤسسات أن تستمر زمنا طويلا بعد اختفاء العوامل التي دفعت بها الى الوجود .

ونستطيع أن نقول أن أهم الازمات السياسية التي مرت بالنظم السياسية في الفترة التي تألفت فيها الأحزاب وكان لها أكبر الوقع عليها هي أزمات الشرعية ، والاندماج ، والمشاركة . ,, وعمليا ، ان كل واحدة من هذه الأزمات ، في حين أنها متميزة من ناحية التحليل العلمي ، الا أنها مترابطة فيما بينها ,, (١٢) . وقد عرضت هذه الأزمات على نحو حاد في الدول النامية ، لأنها حدثت في آن واحد ، وكانت مترابطة فيما بينها بحيث ألقت على المسئولين عبئا ثقيلا ، هو وجوب حسمها كلها دفعة واحدة . أما في بلدان أوربا الغربية فقد استغرقت زمنا طويلا ، ولذلك فلم تكن معالجة المشاكل السياسية التي طرحتها أمرا بالغ الصعوبة (١٣) . ويقتضينا الأمر أيضا أن ننوه بأن هذه التغيرات لاتحدث بشكل أزمة بحكم الضرورة ، فقد تحدث على نحو متوقع ، وعليه فقد يستطيع المسئولون معالجتها بحيث يحولوا النظام السياسي القائم من واقعه الى وضع جديد متطور(١٤) .

أ ـ أزمة الشرعية :

ان أزمة النظام السياسي في هذه الحالة ناجمة عن النزاع حول شرعية السلطة القائمة . وبسبب هذه النزاع نشأت كثير من الأحزاب السياسية الثورية في أوربا ، وكذلك الأحزاب الثورية في العالم الثالث ، وذلك عندما عجزت السلطة القائمة عن السيطرة على أزمة الشرعية التي أفرزت قوى متعارضة المصالح نظمت نفسها بشكل أحزاب سياسية . فعندما أخذت المطالبة باسهام الشعب في السلطة ، وبموجب انتقال السلطة المركزة بيد الملك الى قوى الشعب ، الى حد أصبحت تهدد شرعية بنى السلطة القائمة ، كما هو الحال في فرنسا في القرن الثامن عشر ، بدأت الجماعات الثورية تتخذ طابعا ، شعبيا ، وتسعى الى البحث عن أكبر دعم له لأن السكان المستبعدين عن القيام بدور سياسي مستقل ، أى الفلاحين والحرفين والبرجوازيين (١٥) . وبعبارة أخرى أن القوى الثورية التي كانت تناضل في فرنسا من أجل الغاء السلطة الملكية في نهاية القرن الثامن عشر (أى قبل الثورة الفرنسية) كانت تشكل في الواقع طلائع الأحزاب

(13) **La Palombara, op.cit. P. 15.**

(14) **Ibid, P. 16.**

(15) **Dowse and Hughes, op.cit. P. 341.**

السياسية التي برزت فيما بعد . والواقع أن الأحزاب الاشتراكية في أوربا نشأت خارج البرلمان . وغالبا ما صاحب نشؤنها - وليس دائما - أزمات مساهمة ، أى أن الجماعات الجديدة أو الجماعات القائمة فعلا ولكنها مستبعدة عن بدورأكثراسهاماً بالحكم تكون أحزابا سياسيا .

ان الأمثلة التقليدية على الأحزاب الأوربية التي نشأت خارج البرلمان هي الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، في حين أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية نشأت كرد فعل على وجود الأحزاب الاشتراكية . أما في العالم الثالث ... فان الحركات القومية هي في أغلب الأحيان نتيجة أزمات الشرعية . فكثيرا ما بدأت بشكل جماعات صغيرة من الناس الذين يعنون بزيادة نفوذهم في الحكومات الكولونيالية عن طريق فتح مجال الفرص أمام سكان البلاد في المساهمة السياسية . فاذا مارفضت الحكومة الكولونيالية هذه المطاليب ، فان الجماعة القومية تجد من الضرورى أن توسع دعمها بين صفوف الشعب وخلال سياق هذه العملية ، تقوم بتألف حزب سياسي(١٦) . والواقع أن الحركات القومية للتحرر من السيطرة الاستعمارية نشأت وتطورت عبر مراحل متعددة . بدأت بصورة متواضعة من ناحية قوتها - أى من ناحية عدد مناضليها ومن ناحية الوضوح العقائدى الذى تتسلح به - ثم اتسعت جماهيرها وتعمقت مبادؤها بحيث مرت من مجرد مطالبه بالاسهام في الادارة الكولونيالية ، أو نيل بعض الحقوق الديمقراطية ، أو الحكم المحلي أو الذاتي الى حركة ثورية تسعى لازاحة السيطرة الاستعمارية كليا ، واحلال حكم وطني محلها ، وعبر ذلك وخلال كانت تسعى الى هدم كل أساس مادى أو أيديولوجي (الشرعية) للسلطة الاستعمارية(١٧) . وبصورة عامة فان معظم الأحزاب العاملة في الدول النامية في أفريقيا وآسيا في الوقت الحاضر قامت على أساس حركات قومية نشأت خارج نطاق الحكومة . وكما يلاحظ داوس وهيوز : ,,.... وفي حين ان الأحزاب الجماهيرية تطورت ببطأ في أوربا وفي الولايات المتحدة، فانها كانت خصيصة من خصائص الدول الجديدة منذ البداية وحيثما كانت الحركة القومية تناضل لتحقيق الاستقلال، فقد كانت بؤرتها الطبيعية هي حزب جماهيري يحاول توحيد كل رناصر المجتمع في مطلب ذاتي هو الاستقلال، ومن الطبيعي أن تظهر بعد

---

(16) Ibid, P. 342.

(17) Lapalombari, op. cit. P.16; Dowse and Hughes, op. cit. P. 342.

تحقيق الاستقلال انقسامات قائمة على أساس الجماعات التقليدية، كالجماعات ذات الولاءات العشائرية أو الاثنية أو التجارية. كما هو الأمر مع الهند حيث رفضت (الرابطة الاسلامية) ذات الاتجاه الديني تعمل مع (حزب المؤتمر)... الأمر الذي أدى الى تقسيم الهند....,,(١٨).

وعندما تعجز الحكومة عن حسم مشكلة الشرعية يتولد عن ذلك مشكلة المشاركة في الحكم وتبرز الأحزاب في نفس الوقت حينما يستطاع الى حل مشكلة الشرعية في الوقت المناسب وتنشأ البرلمانات. فقد لاتستطيع الأحزاب أن تلف حولها جماهير واسعة . ولذلك بامكاننا أن نرجع الصراع الأيديولوجي في الوقت الحاضر في البلدان المتقدمة صناعيا الى مشكلة وضعية الطبقات العليا القديمة والكنيسة والطبقة العاملة وموقفها من الحكم . ففي الولايات المتحدة كانت الطبقة العليا القديمة والهيئات الدينية وحق الانتخاب قد استقرت ورسخت قبل أن تصبح الطبقة العاملة قوة يعتد بها . ولذلك فان العمال لم يروا مناسبا أن يحققوا مطاليبهم الطبقة عبر المطالبة بحق الانتخاب ، لأن حق الانتخاب قد وجد قبل أن تتكون الطبقة العاملة ذاتها(١٩) . أما في أوربا فقد كان الأمر مختلفا ، فلم يقر حق الانتخاب للذكور في كل من ألمانيا وامبراطورية النمسا ـ هنغاريا والسويد وبلجيكا الا قبل فترة قصيرة من الحرب العالمية الأولى أو خلالها . وقد ظلت الأرستقراطية بل والملكية تتمتع بسلطات ومزايا واسعة ، واستمرت الكنيسة تناضل من أجل المحافظة على امتيازاتها القديمة . وقد رفضت الكنيسة الكاثوليكية في المحافظة على امتيازاتها القديمة . وقد رفضت الكنيسة الكاثوليكية في البلدان اللاتينية ، وعلى الأخص في فرنسا وايطاليا زمنا طويلا امتد حتى الحرب العالمية الأولى تقريبا ، التعاون بين الكاثوليك وأية دولة تنكر على الكنيسة امتيازاتها وأولويتها في العناية بالأمور الروحية ولذلك فقد تركت الطبقة العاملة في أغلب الأحيان في صراع مع اليمين القديم والكنيسة والبورجوازية (٢٠) . لقد زاد من حدة الصراع الطبقي في كثير من البلدان الأوربية ارتباطه بمسائل أخرى متعلقة بالدين والأرستقراطية

---

(18) Dowse and Hugkes, op. cit. PP. 342-3.

(19) S. M. Lipset, Polical Cleavages in Developed and Emerging Polities, op. P. 25.

(20) Lipset, op. cit. P. 26.

والمركز الاجتماعي . وذلك لأن هذه المسائل المعنوية تتضمن مفاهيم أساسية في الحياة ، ولها تأثير أشد من تأثير القضايا الاقتصادية . لأنه كان من السهولة التوصل الى اتفاق حول القضايا المتعلقة بالأجور وساعات العمل والضرائب وما شاكل ذلك ، الا أنه كان بالغ الصعوبة الاتفاق على أعمال تعتبر خروجا على الدين أو تهديدا خطيرا لأسلوب الحياة(٢١) .

وعليه فاذا ما درسنا الوعي الطبقي والصراع بين الطبقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات الصناعية علينا أن ندرس في الوقت ذاته أهمية المراكز الاجتماعية في اطار النظام الاجتماعي القائم . فكلما كانت الحدود الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية صلدة كلما عني ذلك أن هناك امكانية كبيرة لبروز أحزاب طبقية .

فالولايات المتحدة ، مثلا ، لم ترث نظاما اقطاعيا يفرز جماعات متميزة من ناحية مواقعها الاجتماعية الواحدة عن الأخرى لذلك فقد اقتضى الأمر لكي يبرز الوعي الطبقي السياسي لدى الطبقة العاملة القيام بعمل تحريكي أيديولوجي لاكتسابه من الخارج . أى أنه كان يجب على العمال الأميركيين أن يكتسبوا من خارج طبقتهم وعيا بأنهم يكونون طبقة متميزة وان يعملوا ضد الطبقات الاجتماعية الأخرى . أما العمال في أوربا فقد وجدوا أنفسهم في طبقة اجتماعية متميزة بناء على القيم الاجتماعية التي تحدد مسبقا المراتب والامتيازات والألقاب في المجتمع . لقد تشرب العمال وعيهم بطبقتهم من البنيان الاجتماعي القائم . وكما تقول لبست : لم يكن الاشتراكيون بحاجة الى أن يعلموا العمال بأنهم يكونون طبقة اجتماعية مختلفة ، اذ قد قام المجتمع والطبقات العليا بهذه المهمة قبلهم (٢١) . وفي بريطانيا لم يكن الصراع الطبقي عنيفا نسبيا ، أن حزب العمال البريطاني قوى ، غير أنه ليس حديا في يساريته كما هو شأن الأحزاب الاشتراكية في أوربا . فهو لايتخذ موقفا معاديا ازاء الدين ولايعارض الملكية ، ويتقبل زعماؤه الألقاب الأرستقراطية وألقاب الشرف من التاج . ويمكن ارجاع الأسباب التي تفسر اعتدال الصراع الطبقي في بريطانيا الى الأسباب التالية :

١ - لقد احتوت وتمثلت الأرستقراطية زعماء الطبقات الجديدة ، أى البورجوازية أولا ثم الطبقة العاملة من بعد .

(21) Lipset, op. cit. P. 26.

٢ ـلقد حدثت فترة التصنيع بسرعة وقبل أن تظهر الأيديولوجيات الاشتراكية والحركات الجماهيرية المنظمة التي تبنتها .

٣ ـلقد ضمنت حقوق المواطنة ، كحق التصويت للذكور الراشدين وحرية التجمع وتكوين النقابات قبل أن يبادر العمال الى تكوين منظماتهم السياسية والاقتصادية على نطاق واسع (٢٢).

أما في المانيا حيث المراتب والمراكز الاجتماعية متصلبة ، فقد كان الصراع الطبقي على أشده . ذلك لأن الأرستقراطية الألمانية كانت تمسك بالسيطرة على مؤسسات الحكم الكبرى الى حد انكارها على الطبقة الوسطى حق التمتع بالمراكز الرئيسة في الدولة . ومع أن الأرستقراطية الألمانية سعت الى اكتساب تأييد الجماهير في صراعها مع البرجوازية (الأرستقراطية ضد البورجوازية) ، وذلك عن طريق تحقيق الترفيه الاجتماعي للجماهير ، الا أنها من ناحية أخرى لم تسمح بحق المواطنة التامة لمنظمات العمال وزعمائهم . فقد حرم الاشتراكيون وبموجب القانون ، من حق العمل السياسي من ١٨٧٨ الى ١٨٩١ عن طريق تكوين حزب سياسي معترف به قانونا . ولم يقر حق الانتخاب في بروسيا الابعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى(٢٣) . ان حرمان الاشتراكيين من المساهمة بالسلطة السياسية اضطر الحركة الاشتراكية الى التصلب في عملها الثوري وفي أيديولوجيتها . وبوسعنا أن نربط أيضا ظاهرة تأييد الطبقة الوسطى للحزب النازي بالمراكز الاجتماعية . فقد دلت كثير من الدراسات على أن هذه الطبقة كانت تتخوف على امتيازاتها من سياسة جمهورية فايمار التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت تطبق سياسية الديمقراطيين الاجتماعيين الاشتراكية وعلى الأخص بعد الكارثة الاقتصادية التي حلت في سنوات الثلاثين . لقد كان الحزب النازي يخدم الى حد بعيد مصالح الطبقة الوسطى الألمانية(٢٤) .

ومن المعروف أنه في جنوبي ألمانيا وغربيها حيث لم تكن خطوط المراكز الاجتماعية متصلبة ، كانت الطبقات المحافظة لاتميل حتى الى ما قبل الحرب العالمية الأولى الى اشراك العمال في تسيير دفة الحكم عن طريق منحهم حق التصويت في الانتخابات . ولذلك فان الحركة العمالية لم تبد أى رغبة في تهديم الدولة القائمة

---

(22) Ibid, P. 27.

(23) S. M. Lipset, op. cit. P.27.

(24) Ibid.

بناء على معارضتها شرعية السلطة ، وانما كانت تطالب بالاندماج فيها . وقد كانت الأحزاب الاشتراكية في دويلات هاتين المنطقتين من ألمانيا أقل تطرفا في أيديولوجيتها اذا ما قورنت بالأحزاب الاشتراكية في بروسيا ، بل أن برنشتاين قد طور الماركسية لحد تحريفها لينسجم مع هذا الوضع وأيد من ثم الوزارات البرجوازية . أما أكثر العناصر رجعية في المجتمع الألماني فكانت توجد في المناطق الأكثر اقطاعية في البلاد ، أى ذلك القسم من بروسيا الواقع فيما وراء الألب[٢٥] . ولم يكن يوجد في رايخشتاغ عام ١٩١٢ سوى أربعة أعضاء من حزب المحافظين بعثت بهم الجمعيات الوطنية (البرلمانات) في الدويلات اللابروسية ، والى جانب ذلك كان يوجد خمسة وأربعون نائبا أرستقراطيا من مجموع واحد وخمسين نائبا بروسيا قدموا من المناطق الشرقية في ألمانيا (بروسيا) والتي تتميز بسيطرة فئة ملاكي الأراضي الكبار[٢٦] .

ان هذه المناطق نفسها هي التي ساندت أعداء جمهورية فايمار ، فقد ظل المحافظون يناصبون العداء للجمهورية ، وبقوا محتفظين بكامل قوتهم في المناطق المتأخرة . ومع أن الارستقراطيين المتشربين بالنزعة المحافظة لم ينظموا الى الحزب النازى قبل عام ١٩٣٣ ، عام تولي هتلر السلطة ، الا أن الدراسات التحليلة التي أجريت على نتائج الانتخابات خلال السنوات الأولى من الثلاثينات في ألمانيا قد دلت بصورة واضحة على أن الحزب النازى قد حظي بأكبر تأييد لدى تلك المراتب الاجتماعية التي لم تنخرط الا قليلا في المجتمع الصناعي الحديث . ان أحصاء عام ١٩٣٣ يدل على أن أغلبية ساحقة من الألمان الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية او في المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٫٠٠٠ نسمة قد أيدو الحزب النازى أكثر مما أيدته المدن الكبرى المتمدنة والمصنعة . وكلما زاد عدد العمال المستخدمين في المؤسسات الصغرى كلما ذهبت أصواتهم الى تأييد النازيين[٢٧] . ان نموذج الناخب النازى في عام ١٩٣٢ هو بروتستاني الطبقة الوسطى الذى يعيش اما في الريف أو في مجتمع صغير والذى سبق له قبل ذلك أن أعطى صوته اما الى حزب الوسط أو الى حزب اقليمي يعارضان بشدة سلطة ونفوذ الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى أو الطبقة العاملة[٢٩] .

---

(25) Lipset, op. cit.P.27.

(26) Ibid. P. 28.

(27) Ibid.

(28) S. M. Lipset : The Political. Man, op. cit P.149.

(29) Dowse and Hughes, op. cit. P. 343.

ب ـ ازمة الاندماج :

ان أزمات الاندماج هي مشكلة الاندماج الاقليمي ، اضافة الى العملية التي بها الهيئات الاجتماعية الأثنية المقسمة تكيف نفسها بعضها مع البعض الآخر ، هذه الأزمات أيضا هيأت الاطار الذى برزت فيه الأحزاب لأول مرة(٣٠) .

لقد نشأت الأحزاب في ألمانيا وايطاليا وبلجيكا عندما كانت الجهود مبذولة لدمج المناطق المختلفة فيها وتحقيق وحدتها . ظهر حزب الوسط البافارى في ألمانيا خلال ظروف الصراع الذى كان دائرا بين بافاريا وبروسيا وفي الوقت الذى كان فيه بسمارك يتزعم الليبراليين الألمان لتوحيد ألمانيا واقامة الرايش . ومثل ذلك يقال أيضا عن الحركة الجماهيرية التي كان يتزعمها كل من غاريبالدى ومازيني والجماعات الليبرالية ، اذ كانت تسعى الى توحيد الدويلات القائمة آنذاك وتحقيق الوحدة الوطنية الايطالية . ونجد نفس الظاهرة أيضاً في بلجيكا اذ ولد الصراع بين السكان الفلامان والسكان الفالون أحزابا أثنية ، وفي كندا نشأت الأحزاب الفرنسية الانفصالية .

أما في العالم الثالث ، فان عوامل التجزئة الجغرافية والطائفية والعشائرية واللغوية ... الخ قد دفعت الأحزاب التي كانت تقود الحركات التحررية وعلى الأخص في آسيا وافريقيا ، الى العمل الى تحقيق الاندماج القومي . غير أن هذه الحركات الاندماجية غالبا ما أدت الى بروز جماعات مضادة تقف بوجه تحقيق الاندماج . فالحركة الاندماجية التي قادها حزب المؤتمر الهندي قبل عهد الاستقلال دفعت بشكل مضاد الى بروز الرابطة الاسلامية تحت شعار حماية الطائفة الاسلامية ازاء ما دعته بالخطر المحدق بالمسلمين والمتأتي من جانب الأغلبية الهندوستانية . وفي بلدان اسيوية اخرى ألفت الجماعات الدينية واللغوية والعشائرية أحزابا سياسية خاصة بها لمعارضة الحركة القومية والمطالبة ببعض الحماية في اطار حكم كولونيالي عام أو ايجاد عدة دول قائمة على هذه التقسيمات .

ج ـ أزمة المشاركة :

تنشأ أزمة المشاركة ، عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة باشراكها في الحكم على نحو أو آخر . ولذلك فانها في الوقت نفسه تنطوى على أزمة شرعية ، وتشكل تهديدا

(30) Lapalambora op. cit.P.18.

لمركز الجماعة الحاكمة ، وعلى الأخص اذا بدت هذه الأخيرة وهي لا تستجيب الى مطاليب القوى الصاعدة . ولاريب في أن كل ما يؤدى الى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع واستخدام التكنولوجيا ، أو اعادة النظر في النظم الزراعية ، وغير ذلك يؤدى الى تصاعد جماعات اجتماعية جديدة تطالب باشراكها في الحكم .

ومع أن الأحزاب السياسية نشأت في كثير من الأحيان أثناء أو في أعقاب أزمات الشرعية والاندماج ، فان الأحزاب الأولى نشأت في أغلب الأقطار بتأثير ازمة المشاركة ، أى مطالبة القوى الاجتماعية ـ السياسية الصاعدة في المجتمع باشراكها في الحكم . ذلك لأن التحويلات الاجتماعية والاقتصادية قد قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة . فقد صاحب انهيار النظام الاقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسيا في الحكم . ثم أن التصنيع لم يغير المجتمع اقتصاديا فحسب وانما جعل الطبقة العاملة تطالب هي ايضاً بدورها بأن تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد.

لقد حدثت أزمة المشاركة قبل أن تتألف الأحزاب السياسية في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي آسيا وأفريقيا في القرن العشرين، وكانت تتضمن في جوهرها تغير الرابطة القائمة بين الفرد والسلطة. لأنه حالما يكف عدد من الأفراد . ومهما كان الباعث على موقفهم ذالك ، على الاعتراف بالسلطة القائمة، فان النظام السياسي القائم يقع تحت ضغط متصاعد من المحكومين، ولن يعود بامكانه التماسك، مهما كانت طبيعته، ملوك بالوراثة، أو زعماء عشائر، أو بيروقراطيون منتخبون، أو حكام استعماريون. ان رفض السلطة القائمة والطعن بشرعيتها يؤدي الى أن يتكاتف هؤلاء الأفراد من أجل تغيير الحكام لكي ينالوا قسطا من المساهمة في الاشراف على جهاز الدولة. ولذلك فأن أو مشاركة قد تتضمن في نفس الوقت أزمة متعلقة بالشرعية[٢٠]. لأن الأحزاب التي تتألف خارج البرلمان في أغلب الأحيان لاترتبط بحكم نشأتها الا ارتباطا ضئيلا بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة. وذضلا عن ذلك، ان الحماس الثوري أو الاصلاحي لدى هذه الأحزاب مصحوب في أغلب الأحيان بتماسك أيديولوجي أقوى، وبانضباط حزبي أشد، وأقل تأثير بجماعة النواب في المجلس التشريعي الاعضاء في الحزب. وكلما أمكن للحزب أن يبقى زمنا طويلا مع مع هذا التوتر الصعب مع النظام السياسي كلما كان كثر احتمال أن يندمج في الاطار السياسي القائم، وأن

يكتسب طابع الأحزاب التقليدية اكثر وهو الأمر الذي يلاحظ على نحو مؤكد بالنسبة الى كثير من الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في اوروبا(٣١).

غير أن عملية المشاركة بالحكم في الواقع دقيقة وبالغة التعقيد . فالقوى التي تتنازع على السلطة في أوروبا الغربية ذات النظم المستقرة هي تلك التي تكيفت فيها أحزاب الجماهير مع قيم النظام السائد والمبني على تعدد الأحزاب وتنافسها ، والحكومة البرلمانية . أما اذا كان اندماج هذه الأحزاب ناقصا نسبيا ، وعندما لاتبني كل القوى السياسية القيم العامة للعملية السياسية فان النظم السياسية تعاني من اللاستقرار بحيث يصبح استمرار التنافس بين الأحزاب معضلة . وتلعب الظروف التاريخية في كل بلد دورا هاما في ذلك . ففرنسا مازالت حتى الوقت الحاضر تعاني من أزمة الشرعية التي استمرت منذ حوالي ١٥٠ سنة ، اى مدة تكون المجتمع الفرنسي الحديث . ومازالت ايطاليا بعد قرن من تحقيق وحدتها الوطنية تعاني من أزمة المشاركة ، اذ لم يتوفر فيها حتى الآن لا التقبل البسيكولوجي ولا الحياتي لدى قطاعات كبيرة من المجتمع للمشاركة في صنع السياسة العامة . ان التنسيق بين مصالح الجماعات المختلفة او التوفيق بين أهدافها هما اللذان يبقيان في الواقع على الاطار العام للمشاركة في الحكم، وخلاف ذلك فان تغليب مصلحة على الاخرى بعمل سياسي لن يؤد لن الا الى تقويض النظام القائم.

٤ - ظهور الأحزاب في العالم الثالث :

لاريب في أن ظهور الآحزاب السياسية ومسيرة تطورها في العالم الثالث تختلف الى حد كبير عنها في أوربا الغربية والولايات المتحدة ، فقد برز أغلبها ، ان لم نقل ،كلها خارج البرلمانات ، وعلى مستوى الجماهير . فقد برز كل من حزب المؤتمر الهندى والكومنتانغ في الصين والأحزاب في اليابان في ظل الظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي كانت تجد في هذه البلدان والتي تختلف اختلافا كليا عن ظروف وأحوال البلدان الغربية . ولاريب أن بعض النظم الاستعمارية قد أوجدت هيئات ومجالس

(31) Dowse and Hughes, op. cit. P. 343.

تمثيلية أو نيابية واقرت حق الاقتراع في نطاق محدود ، غير أن الحركات القومية لم تجد في كل هذه سوى وسيلة لاحتواء الحركات القومية واجهاضها من محتواها التحرري ، ولذلك فقد رفضت في أغلب الأحيان العمل في هذا الاطار البرلماني المصطنع • ولنضرب على ذلك مثلا ، أن الحركة القومية في الهند نمت وتطورت قبل أن يتأسس البرلمان المركزي لعموم ولايات الهند وقبل ايجاد برلمانات الولايات ، وظلت ترفض العمل في اطار هذه المجالس التشريعية حتى منتصف سنوات الثلاثين • هذا مع العلم بأن الحركة القومية الهندية وجدت قبل خمسين سنة من ذلك التاريخ بحيث نمت وتوسعت فتحولت الى حركة جماهيرية عريضة . وفضلا عن ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تقف بوجه طموح هذه الشعوب المستعمرة في التحرر والسيادة الأمر الذي دفع بالحركات القومية الى العمل السري ، كما حدث في الجزائر وأندونيسيا وفي بعض البلدان الأفريقية حيث تحولت الحركة القومية الى منظمات ذات طابع عسكري .

ومن قبل كان حزب الكومنتانغ في سنوات العشرين قد نظم من قبل الانتلجنتسيا لغرض ايجاد قوة عسكرية وسياسية للسيطرة على مختلف أنحاء الصين الواسعة الأرجاء •

ان الحزب في جميع هذه الحالات هو منظمة سياسية وعسكرية في نفس الوقت .

ثم أن الدول النامية ذاتها قد تطورت تاريخيا وبشكل يختلف عن التطور الذي حصل في بلدان أوربا قبل أن تظهر فيها الأحزاب . اذان أغلبيتها خضعت للسيطرة الاستعمارية ولم تتح لها الفرصة للتمتع ببرلمان أو بحياة برلمانية بحيث تنشأ أحزاب سياسية تدريجيا . "الأحزاب التي تألفت على صعيد الجماهير لم تعرف قواعد لعبة التنافس الحزبي المنظم ، ا[illegible]ر الذي أدى الى حدوث صراع شديد الحدة على السلطة . أما المستعمرات ، وعلى الأخ[illegible] المستعمرات البريطانية ، كالهند وكينيا وأغندا ونيجريا وبورما وسيلان

فقد عرفت نظاما نصف للمشاركة في السلطة بين الادارة الاستعمارية وأهالي البلاد عرف بالدياركية dyarchy)) . ويشبه هذا النظام الى حد ما الطريقة التي طبقت في بريطانيا لاشراك بعض القطاعات الاجتماعية الصاعدة في القرن التاسع عشر في ممارسة السياسة ومراقبة السلطة الحاكمة ، وقد أعطى هذا النظام ثماره بحيث انعكس على الحياة الحزبية في هذه البلاد اذا ماقورنت ببلدان أخرى لم تعرف أى مساهمة في الحكم في عهد السيطرة الاستعمارية .

ومع ذلك فان الادارة الاستعمارية تتحمل أكبر المسؤولية في اعاقة تكوين حياة حزبية ديمقراطية في البلدان التي أخضعتها لارادتها ، فقد كان حكمها بيروقراطيا ، بل لم تسمح حتى في البلدان التي طبق فيها نظام الدياركية ، أو سمحت لبعض الأهالي بالقيام

بدور ما في ادارتها العامة ، بتطبيق فكرة التنافس والصراع بين الاتجاهات المختلفة للأحزاب السياسية ، أو الاعتراف بضرورة تنظيم معارضة للسلطات القائمة(٣٢) .

لقد خلف هذا الوضع أرضية مناسبة لبروز الحزب الواحد في عهد الاستقلال . أما في بلدان أمريكا اللاتينية التي تعتبر نسبيا أكثر تطورا من آسيا وافريقيا بصورة عامة فقد كان الصراع الحزبي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يشبه الصراع الحزبي الذى ساد في الدول اللاتينية في أوربا ٠ هذه البلدان التي استمدت منها أميركا اللاتينية كثيرا من الحضارة والدين والأيديولوجية السياسية ٠ أى أن الصراع كان يدور بين الأحزاب التي تؤيد الكنيسة والأحزاب المحافظة التي تسيطر عليها الطبقة العليا في الريف ، والاحزاب الليبرالية التي تسيطر عليها البرجوازية التي تقف بوجه الكنيسة ٠ وقد ظهرت الحركات الاشتراكية والحركات الفوضوية وبعض الحركات اليسارية الأخرى في أوساط الطبقة العاملة قبل الحرب العالمية الأولى في عدد من أقطار أميركا اللاتينية الا أن هذه الحركات لم تكن على جانب كبير من القوة ٠ ثم أن حركات سياسية تضاهي تلك الحركات التي ظهرت في آسيا وأفريقيا برزت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وتعاظم نشاطها على نحو ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية . وقد كانت هذه الحركات وطنية في مبادئها تسعى للتخلص من سيطرة الامبريالية الأميركية أو الأسبانية أو بعض الدول الأوربية الأخرى سياسيا واقتصاديا ، والى اجراء اصلاحات للحد من الملكيات الكبيرة لغرض تحقيق عملية التنمية والتطوير في أسرع وقت ممكن ٠ أما أيديولوجياتها فتختلف من حزب الى آخر اختلافا بينا ، فبعضها كان متأثرا بالنازية والفاشية منذ سنوات الثلاثين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كحركة بيرون في الأرجنتين ، وحركة فارغاس في البرازيل ، وحركة م . ن . ر (أى الحركة القومية الثورية) في بوليفيا .

ومع ذلك فان هذه الحركات كانت تختلف عن مثيلاتها في أوربا في أنها تقوم بصورة أساسية على الطبقة العاملة وسكان الريف الفقراء(٣٣) . ومنذ الحرب العالمية الثانية تحولت هذه الحركات نحو الأيديولوجيات اليسارية وتعاونت مع الأحزاب الشيوعية .

ان أقوى الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية هما الحزب الشيوعي في شيلي والبرازيل . وتوجد أحزاب يمكن وصفها بأنها أحزاب ديمقراطية اجتماعية قومية شبيهة بحزب المؤتمر الهندى كحزب ابريسمو في البيرو وحزب العمل الديمقراطي في كوستاريكا .

(32) Joseph La Palonbara, op. cit. PP. 31–32.

(33) Seymour Martin Lipset : Political Cleavages in developed and energing energing Nations, op. cit.P. 37.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة أحزاب ديمقراطية مسيحية في كثير من بلدان أميركا اللاتينية كشيلي وفنزويلا تسعى الى تطبيق الاصلاح الزراعى والتخطيط الاقتصادى وتدخل الدولة من أجل تحقيق التنمية والتطوير(٣٤) .

غير أن أميركا اللاتينية تشهد في الوقت الحاضر ولادة مفاهيم جديدة حول حزب الجماهير ، وعلى الأخص انطلاقا من حركة فيدل كاسترو في السييرا الى حركة تشي غيفارا في بوليفيا الى حركة دوغلاس برافو في فنزويلا الى حركات أنصار أخرى متعددة في كثير من بلدان اميركا اللاتينية . وقد لعب ريجيس دبريه دور المنظر لهذه الحركات . ولو أنه ليس الوحيد الذى يقوم بهذه الجهود النظرية في اميركا اللاتينية .

أن من خصائص الدول النامية هو الانقسام بين العناصر المجددة والعناصر السلفية أو التقليدية ، ولهذا الانقسام من الأهمية ما لانقسام المجتمعات المتقدمة الى عناصر يسارية ويمينية . فالاشتراكية والشيوعية لاتنصبان فقط على الغاء الفوارق الطبقية واستغلال الانسان للانسان وانما تسعيان أيضا الى تحقيق الاستقلال الوطني والتطور الاقتصادى السريع والأخذ بمعالم الحياة العصرية وعلى الأخص التكنولوجيا . أما الرأسمالية فترد في ذهن عناصر كثيرة في العالم الثالث مقرونة بالنفوذ الأجنبي والسلفية والتطور البطيء . وعليه فان اليسارية في هذه البلدان لاتقتصر على الطبقة العاملة ، وانما تلقى تأييدا في قطاعات المتعلمين والمثقفين . وبالرغم من أن هذا الانقسام الى اليمين واليسار يقطع عبر خطوط المراتب الاجتماعية ، الا أنه لايعنى أن المراتب الاجتماعية لاتدخل عاملا بين اليمين واليسار ، اذ أن ذلك واقع فعلا ، مادام عدد كبير من مؤيدى وأنصار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية هم من الطبقة العاملة ومن البروليتاريا الريفية ، وانما يعني أن ضعف بنية الطبقات الذى يولد حركة انتقال ميسور للأفراد من طبقة الى أخرى يجعل كثيرا من المتعلمين والأفراد الميسورى الحال والطلاب وضباط الجيش والموظفين ... الخ يرون أن حل مشكلة مجتمعهم المتخلف لايتحقق الا بعملية تنمية وتطوير شاملين وفي وقت سريع ، وليس من طريق لذلك سوى الحل الاشتراكي سيما وأن تجارب في بلدان كثيرة ومتشابهة قد أعطت نتائج مشجعة .

٥ ـ بواعث تأليف الأحزاب :

ان العوامل التي تتحكم في تأليف الأحزاب السياسية ، وقد تدفع بالأفراد الى الانضمام اليها أو تأييدها أوالتعاطف معها عديدة ومتنوعة ، ويمكن اجمالها في اتجاهين رئيسين ،

(34) Ibid. P: 37.

هي :ـ

١ ـ العوامل الاجتماعية .

٢ ـ العوامل المعنوية والحضارية .

أ ـ **العوامل الاجتماعية :**

من البديهيات في علم الاجتماع أن الأفراد الذين يعيشون أوضاعا اجتماعية مشتركة وفي ظل ظروف اجتماعية متماثلة تكون لهم مصلحة مشتركة وتدفعهم الى التكاتف فيما بينهم وتنظيم أنفسهم بأشكال مختلفة ، وأحد هذه الأشكال الأحزاب التي هي منظمات متخصصة في العمل السياسي . وبناء على وجود المصلحة ينمو وعي الأفراد والجماعات بها ، ثم يتطور بشكل تنظيم سياسي .

وهناك حد أدنى من الاتفاق بين المذاهب السياسية المختلفة على ارتباط السياسة بالمصلحه . فمادام من البديهيات المقررة في علم الاجتماع أنه لايوجد نشاط بدون غرض المصلحة ، فمن باب أولى أن يكون مفهوم المصلحة جزءا لا يتجزأ من النشاط السياسي الذى يقوم به الأفراد والجماعات وعلى الأخص الأحزاب السياسية منها . ولاريب في أن مفهوم (المصلحة) على هذا النحو عام جدا ، الأمر الذى يقتضي تحديد طبيعة وأبعاد هذه المصلحة ، وهل هي مادية أو اقتصادية ؟ مصلحة شخصية أم مصلحة اجتماعية ؟ وبهذا الصدد يبرز اتجاهان رئيسان ، هما الاتجاه الماركسي والاتجاه الليبرالي .

الاتجاه الماركسي :

أن علاقات الانتاج بالسلطة تؤلف أساس تكوين الطبقات الاجتماعية ولكن ما هي القوة التي تؤثر على تكوين الطبقات الاجتماعية ؟ في الواقع ، كما يرى ماركس ، أن الطبقة الاجتماعية لاتوجد بمعزل عن الطبقات الاجتماعية الأخرى التي تعارضها . فلايؤلف الأفراد طبقة الا اذا انخرطوا في كفاح مشترك ضد طبقة أخرى (ماركس ـ رأس المال) ،وعليه فان القوة التي تؤثر على تكوين الطبقة هي مصلحة الطبقة وبعبارة أخرى ان مصالح الطبقة تسبق بوجودها تكوين الطبقات ومن ثم فان البرجوازية تقف في مركز التعارض مع البروليتاريا حتى قبل أن تنتظم كطبقة في مجال الحياة السياسية . لأن المصالح البرجوازية سابقة بوجودها على تكوين الطبقة . وقد كان للبروليتاريا ، في مطلع بروزها ، مصالح مشتركة ، غير أنها ظلت زمنا طويلا مجرد جماهير غير منظمة . وجماهير الشغلية معارضة لرأس المال ، الا أنها

لم تكن بعد كونت وعيها الطبقي لتنظم بشكل طبقة اجتماعية .

ومع أن مصالح الطبقة هي شرط مسبق لتكوين الطبقة ، الا أنه يجب ألا يغرب عن البال أن مصالح الطبقة ليست مجرد تجميع للمصالح الشخصية لاعلى الصعيد الفردى ولاالصعيد الجماهيري . فلسنا هنا بمعرض هذا البرولتارى أو ذاك ، لا ولا البروليتاريا بكليتها عندما تصوغ أهدافها ، لأن اهدافها التاريخية يقررها وضع حياتها الاجتماعية ، كما يقررها أيضا تنظيم المجتمع البرجوازى المعاصر . ومن ثم فان المصلحة المشتركة لأفراد الطبقة لاتوجد في المخيلة وانما توجد في الواقع بصورة عامة كعلاقات متداخلة فيما بين الأفراد الناجمة عن تقسيم العمل . وكما هو الحال في حياة الأفراد الخاصة عندما نفرق بين ما يفكر به الفرد أو يقول عن نفسه ، وبين مايفعله حقا في الواقع ، كذلك الأمر فيما يتعلق بالنضالات التاريخية ، اذ يجب أن نفرق بعناية شديدة بين الشعارات والكلمات الطنانة التي تعرضها الأحزاب وبين مصالحها الحقيقية ، كما يجب أيضا أن نفرق بين مفاهيمها وبين حقيقيتها في الواقع .

ان مصالح الطبقة ، باعتبارها مصالح موضوعية ، تكتل أفراد الطبقة وتكون منهم قوة عامة ، ولاتختلف مصالح الطبقة عن المصالح الذاتية أو الشخصية فحسب ، وانما قد تدخل في صراع مع هذه المصالح الأخيرة . مثال ذلك أن الطبقة البرجوازية رغم أن أفرادها لهم مصالح متماثلة طالما يكونون طبقة لمواجهة طبقة أخرى ، غير أن لهم أيضا مصالح متعارضة بل ومتناقضة عندما يواجه بعضهم البعض الآخر . ان صراع المصالح هذا ليس مجرد احتمال ، وانما هو حقيقة واقعة ناشئة بحكم الضرورة والى حد ما عن الظروف الاقتصادية للحياة البرجوازية ، كما هو الحال مع التنافس بين الشركات ، والمصانع ، والمؤسسات التجارية الكبرى ، فضلا عن أن تقسيمات في المراتب الاجتماعية تقوم على أساس ذلك كالبرجوازية الكبرى ، والبرجوازية الوطنية ، والبرجوازية الصغيرة .

ان جوهر المصالح الطبقية ، والقائم على الأوضاع الاقتصادية لجماعة اجتماعية معينة يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة . فأول المصالح البروليتارية هي الأجور ، وأول المصالح البرجوازية هو الربح . وفيما يتعلق بالبرجوازية يفرق بين البرجوازية العقارية التي تستحوذ على ملكية الأرض ، وبين البرجوازية الرأسمالية الصناعية منها والتجارية . ومن ثم فان الصراع بين مصالح الطبقتين يعرض يوميا وتاريخيا . لأن البرجوازية تسيطر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتملك السلطة ، في حين أن البروليتاريا بحكم وضعها الاجتماعي تجد مادة لنشاطها الثوري في الحياة اليومية وفي سياق حركة

التاريخ ، أحيانا بشكل عفوى ، وأحيانا بشكل تحريكي ، الأمر الذى يتطلب من ثم تصعيد وعيها بوضعها الطبقي أولا وبدورها التاريخي في تغيير المجتمع ثانيا .

الاتجاه الغربي :

لقد صاغ آرثر بنتيلي مفهوم المصلحة في السياسة. والواقع أن هذا المفهوم ينحدر على نحو ما عن الماركسية . ذلك لأن تعبير المصلحة Interst لدى مدرسة بنتلي يرادف مفهوم نشاط Activity وعندما يقول بنتْلي بأنه لايوجد نشاط بدون أن يكون مصحوبا بغرض تحقيق مصلحة ما ، انما يعني بذلك أنه لايوجد نشاط بدون باعث عليه . ولكن هل هذا الباعث يهدف نحو تحقيق مصلحة مادية ، أو على الأقل اقتصادية ؟ يرى ج . ر . لوكاس ,, ان حياة الانسان ، ونسله وحريته هي المصالح المركزية له ... (٣٥) ويضيف على ذلك بقوله : ,, ان الاعتبارات القائمة فقط على المصالح الشخصية للحكم غير واردة ، بسبب كونها ذاتية وليست عامة شاملة . ولذلك فان التفكير المتميز لايمكن أن يكون تفكيرا صحيحا ، وباستثناء الصدفة لايمكن أن يؤدى الى اتخاذ قرار صائب . ومن اليسير تطبيق هذا المبدأ في مجال تطبيقه التقليدى ، أى في الدفوعات والحجج التي تعرض أمام محكمة قضائية لغرض اصدار حكم قضائي في قضية مرفوعة أمامها . بالنسبة الى هذه الدفوعات ان مفهوم المصلحة محدد منطقيا ومن السهولة منطقيا ضمان أن يكون للطرف الذى ليس له مصلحة في القضية يكون له سلطة في التحكيم . غير أن المفهوم العام ل (المصلحة) غير محدد ، ومن الممكن أن يمتد نحو اتجاهات غير متوقعة . والا هل القاضي الذى يزدرى شخصاً أخل بأوامر القاضي في المحكمة ، هو طرف خالي الغرض (أى ليس له مصلحة) حقا ؟ صحيح أنه ليس له مصحلة مالية في ذلك ، ولكن عندما يمس أحد كرامته الن تصبح له مصلحة حقا في ذلك ، كما لو كان له شأن مالي في نهاية الأمر ؟ ماذا عن الوزير ... الذى توجه انتقادات الى اعمال وزارته أو موظفيها ؟ فبصفته سياسيا يسعى الى تحقيق نجاح سياسي هو له مصلحة كبرى في نجاح خطط وزارته . ان الحماس الذى لاغرض له غير الخير العام وكذلك الحرص على أن يتقدم المرء ذاتيا هو الذى يفسر ماتقدم . ويمكن لمفهوم المصلحة أن يمتد الى حد يصبح فيه مفهوما فارغا من المعنى . فكل الناس الأخيار يهمهم أن يطبق الحق كما يرونه هم ، وأن تسود الحقيقة التي يؤمنون بها. ومع انه يمكننا أن نميز المصالح غير المغرضة عن المصالح المغرضة ، الا أنه تمييز صعب جدا ... وعلى الأخص

---

(35) J. R. Lucas : The Principles of Politics.

claercndo Press, C forf, 1974, P.193.

عندما يتعلق الأمر بالاجراءات . بوسعنا أن نعين أنواعا معينة من المصالح ، وان نمنع أولئك الاشخاص الذين لهم مثل هذه المصالح من أن يتخذوا أنواعا معينة من القرارات عندما تكون لها صلة بتلك المصالح ,, (٣٦) .

ولكن هل أن المصالح المادية الذاتية المتماثلة تدفع الأفراد الى الدخول في تنظيمات جماعية ـ بما في ذلك الأحزاب السياسية ـ لغرض تحقيق مصلحة جماعية ، أو مصلحة عامة ؟ ربما يكون مانكور أولسون خير معبر عن الاتجاه الغربي بهذا الشأن عندما يقول : ,, انه لمتناقض الزعم بأن المرء تحركه المصالح المادية الذاتية ، وان هؤلاء الأفراد الذين يتحركون على هذا النحو سوف يسعون الى تحقيق مصالحهم المشتركة أو مصالحهم الجماعية . وبعبارة أخرى ، كلما كان الأفراد يسعون نحو تحقيق مصلحتهم الذاتية ، وكلما كثر عدد هولاء الأفراد كلما تضاءلت امكانية تمثيل مصلحتهم بواسطة تنظيم واسع النطاق . ولهذا السبب اذا ان أعضاء جماعة واسعة النطاق يبحثون بصورة واعية عن زيادة رفاهيتهم الى أقصى حد فانهم لن يعملوا على تطوير أهدافهم المشتركة والجماعية ,, (٣٧) . وكما يلاحظ أن هذا الاتجاه يدفع بالمصلحة الفردية باتجاه مغاير لاتجاهات التنظيمات الجماعية ، ويغالي في بعض الأحيان ، عند كتاب آخرين فيعرض أن المنظمات المختلفة ، بما فيها الأحزاب والنقابات تتحكم فيها قلة من الأفراد وتسيرها وفقا لمصالحها الشخصية ، مادية كانت أم معنوية .

أما سيمور مارتن لبست فيرى أن المشكلة ذات أوجه ثلاثة على النحو التالي : ـ

١ ـ أن يتوجه الحزب الى طبقة اجتماعية معينة .

٢ ـ أن يحظى بتأييد أفراد هذه الطبقة اياه .

٣ ـ أن يمثل مصالح الطبقة . وقد تتوفر هذه الجوانب الثلاثة بصورة مجتمعة أو بصورة منفردة .

ويلاحظ جيوفاني سارتوري على هذه الأوجه الثلاثة مايأتي :

١ ـ أن توجه الحزب الى الطبقة يتضاءل الى حد يكاد يكون غير منظور ، ويحدث ذلك على الأخص عندما يكون الولاء والتضامن الطبقيين قوميين ، أى أن الحزب يتوجه عندئذ الى بعض الأفراد السائبين طبقيا لكي يجتذبهم الى جانبه .

---

(36) J. R. lucas, op. cit.PP. 131 – 132.

(37) Maucur Olson Jr : The Logic of Collective Action Public googs and the Theory of groups. Harvard University Pfess, Combridge, 1965, P.2.

٢ ـ يكون توجه الحزب نحو الطبقة مرئيا جدا وعلنياً عندما يكون تأييد الطبقة اياه ضعيفا ، أو لاتدين له الطبقة بولاء راسخ .

٣ ـ أما حين يكون تأييد الطبقة للحزب لاغبار عليه ، ومع ذلك فان الحزب يسيء في تمثيل مصالح الطبقة ، فان الحزب عندئذ يخون مصالح الطبقة .

٤ ـ أما الحالة الأخيرة فهي التي يكون تأييد الطبقة للحزب ظاهرا للعيان ، ومع ذلك فان الحزب يكون مجرد ستار يضفي على أعضائه لكي يتظاهروا بأن الحزب يمثل ويخدم مصالح الطبقة (٣٨) .

ومن ثم يرى سارتورى أن الآراء التي تدعي بأن السياسة ، في جميع الأحوال ، هي سياسة الطبقات الاجتماعية ، وان الأحزاب تمثل المصالح الطبقة المختلفة في المجتمع ، وان الأحزاب تطورت على نحو واسع بصفتها وسائل لتحقيق المصالح الطبقية ، وانها قد نشأت تاريخيا لتمثل الائتلاف حول المصلحة الطبقية ، كل ذلك في رأيه ، آراء غامضة حينا ، وغير صحيحة حينا آخر من وجهة نظر تاريخية ، ولايمكن علميا قبولها . ويرد على النظرية السياسية العامة القائلة بأن السياسة في التحليل الأخير ليست سوى الصراع بين الطبقات التي تسعى كل واحدة منها لتحقيق مصلحتها الخاصة بها ، بقوله ان مصلحة الطبقة قد تتوافق أو تتصارع مع مصالح الطبقات الأخرى . وان الروابط بين الطبقات من الناحية التقنية قد تنعدم كليا ، الا أنها تبقى مع لذلك موضوعا قائما في دراسات علم الساسية ، غير أن الكثير من الباحثين لايدركون او يتجاهلون هذه الحقيقة(٣٩) .

ويضيف من ثم سارتورى أن الذين يقولون بنظرية المصالح والصراع الطبقي عليهم أن يميزوا بين حالتين . الأولى ، أن القول بأن المصلحة في السياسة هي المصلحة الاقتصاديةمضافة الى فكر اقتصادى موجه ليس سوى تعبير عن وجهة نظر أولئك الذين يلعبون دورا في الحياة السياسية دون أن يدركوا فعلا ذلك . وفي هذه الحالة تندمج المصلحة والطبقة احداهما بالأخرى ، فيقال أن جميع الأفراد الذين لهم مصلحة اقتصادية واحدة يؤلفون طبقة اجتماعية واحدة . وغني عن البيان أن هناك مسافة شائعة بين التركيب الطبقي الأولى (المصلحة ـ الطبقة) وعالم السياسة الحقيقي . أما الحالة الثانية ، فهي التي يكون فيها الشخص الذى يلعب دورا في الحياة السياسية متمسكا بالمصلحة الاقتصادية وفقا لمفهومه هو عن المصلحة الذاتية ، وفي هذه الحالة قد تدفع المصلحة الاقتصادية الناخبين الى التصويت على أساس

(38) Giovani Sartori, op. cit. P. 72.

(39) Giovani Sartiri, op.cit. PP. 72-73.

طبقي لمرشحيهم وللأحزاب الطبقية والى السياسات الطبقية . واذا ماصح هذا الأمر فانه سينطبق على بعض الأحزاب وليس كلها في الوقت الحاضر ، ومن ناحية تاريخية لن ينطبق ذلك الا على الفترة التي أعقبت ظهور النظم الحزبية (٤٠) .

والواقع ، لقد خلق التفاوت بين الأفراد والجماعات في المجتمع الطبقات ، والأحزاب السياسية سواء أعلنت عن ذلك أو أخفته ، مبعثها هذا التفاوت الاجتماعي ، كما أنها تعبير عنه في الوقت نفسه . ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة ، والمصنعة منها على الأخص ، لم تنشأ فيها المنظمات السياسية ، وعلى الأخص الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط ، الا بعد أن أصبح الفرد - المواطن لايستطيع لوحده أن يمارس حقوقه وان يقوم بواجباته بمعزل عن الآخرين ، والا فقد كل تأثير له في الحياة العامة . ففي مجتمعات الجماهير - المجتمعات الحديثة - لايمكن الا أن تنشأ منظمات جماهيرية ، والأحزاب السياسية ليس الا نوعا من هذه المنظمات المتخصصة بالعمل السياسي . وعليه فمن الطبيعي بصورة عامة أن يسعى الفرد الى الانضمام للحزب الذى يراه أقرب من غيره اليه من ناحية أيديولوجيته ومن ناحية تعبيره عن أوضاعه الاجتماعية ، والاهداف التي يسعى اليها والتي تعتبر أو على الأقل تقترب من التعبير عن آماله وطموحاته في حياة افضل.

ومن ثم يمكن التساؤل هل للأفراد مصالح بغض النظر عن طبيعتها؟ بلاريب، والفكر الاشتراكي والفكر الغربي متفقان على ذلك. هل يمكن أن تكون هذه المصالح متماثلة؟ بلاريب أيضاً بحكم الظروف المشتركة التي يعيشها الأفراد . ولكن هل توجد طبقات على أساس ذلك ؟ هنا تتباين المواقف . فالذين ينكرون وجود الطبقات كما هو الحال مع سارتورى ، ينكرون في الوقت نفسه العمل السياسي المشترك لمجموعة كبيرة من الأفراد ، ويؤكدون على الفرد وعلى نوازعه الذاتية ، ومصالحه الشخصية . أما الذين يقرون وجود الطبقات الاجتماعية فانهم يتجهون طبيعيا الى الربط بينها وبين تشكيلاتها المختلفة التي يأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية . غير أن ماله أهمية بهذا الشأن هو تحديد الأسس التي تقوم عليها

(40) Ibid, P. 73.

الطبقة . هل هي اقتصادية فحسب ؟ فلاشك أن أحدا لم يعد يتمسك بهذا المفهوم الأحادى الجانب . اذ ان الطبقات الاجتماعية في الوقت الحاضر لاتحدد على المستوى الاقتصادى فقط ، أى بناء على روابط الانتاج ، وعلى الأخص ملكية وسائل الانتاج ، وانما تحدد أيضا بالروابط السياسية والأيديولوجية . وعليه فان للطبقة الاجتماعية مصالح اقتصادية كما أن لها مصالح سياسية وأيديولوجية . ومن ثم يمكن التفريق في المجتمعات المنقسمة على نفسها الى طبقات اجتماعية متميزة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة الأيديولوجية حسب قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها المستقلة نسبيا في كل مستوى من هذه المستويات . وبعبارة أخرى ان النشاط السياسي الذى يتحكم في روابط السلطة في مثل هذه المجتمعات لايقوم على مستوى السياسة فقط ، ولاتقوم مصالح الطبقة على المستوى الاقتصادى وحده . وانما تمارس الطبقة نشاطاتها على المستويات الثلاثة هذه بناء على امكاناتها الذاتية وعلى مقدار قدرتها على مواجهة الطبقات الأخرى التي تدخل في صراع معها . ومن ثم فان السلطة السياسية او السلطة الأيديولوجية ليست مجرد تعبير عن السلطة الاقتصادية .اذ من الممكن أن توجد طبقة مسيطرة اقتصاديا دون أن يكون لها سيطرة سياسية ، أو تكون مسيطرة أيديولوجيا دون أن تكون مسيطرة اقتصاديا أو سياسيا . مثال ذلك أن البرجوازية الانكليزية كانت مسيطرة اقتصاديا قبل سنة ١٦٨٨ في حين أن أرستقراطية الأرض هي التي كانت تسيطر برغم ثورة عام ١٦٤٠ . وكانت البرجوازية البروسية في ألمانيا مسيطرة اقتصاديا في أواخر عهد بسمارك في حين كان نبلاء الأرض يسيطرون سياسيا . والأمر نفسه أيضا يلاحظ على مجتمعات العالم الثالث ، فالسيطرة السياسية ، من خلال الاستحواذ على سلطة الدولة ، غالبا ما افتقر الى السيطرة الاقتصادية والأيديولوجية ، الأمر الذى سهل فيما بعد للانقلابات العسكرية والثورات المضادة طريق الاستيلاء على السلطة السياسية . وعليه فبوسع طبقة معينة أن تحقق سيطرتها الاقتصادية ، كما هو الحال مع الطبقة العاملة التي بحكم كثرة أعدادها وتنظيماتها النقابية تسيطر نظريا على كل مراكز العمل ، أى الهيمنة على وسائل الانتاج البرجوازية ، ولكنها لاتستطيع التحكم في النظام الاقتصادى

---

(41) Nicos Poulantzas : op. cit. P. 118.

القائم لعجزها عن تحقيق مصالحهاالسياسية ، أى الاستيلاء على سلطة الدولة وتنظيم المجتمع وفقا لمنظورها ومفهومها عن المصلحة العامة ، وبعبارة أخرى أنها تمتلك سلطة اقتصادية دون أن يكون لها سلطة سياسية تغطيها . أو يحدث العكس فيكون لطبقة معينة سلطة سياسية بدون أن تكون لها سلطة أيديولوجية من نفس طبيعتها(٤٢) .

ب ـ العوامل الحضارية والاجتماعية :

في العالم الثالث : يبرز أثر العوامل الحضارية والاجتماعية في تأليف الأحزاب على الأخص في بلدان العالم الثالث ، وذلك للأسباب التالية :

اولاً ـ الصراع الحضاري :

ان المجتمعات في بلدان العالم الثالث تقليدية ويعنى الأخذ بالتكنولوجيا فيها اجراء تحولات جذرية في بنيتها بحيث ينقسم أفراد المجتمع بصورة عامة الى طائفتين : تتمسك الطائفة الأولى بالقيم والمؤسسات التقليدية التي لم تعد تتواكب مع مراحل التطور الحديث ، وتسعى الطائفة الثانية الى تغيير المجتمع التقليدى بالقيام بالتنمية والتطوير الاقتصادى وإيجاد المؤسسات الحديثة والأخذ بأسلوب الحياة العصرية ، وهو مايسمى عادة بالصراع الحضارى ، صراع بين المؤسسات الحديثة والمؤسسات التقليدية ، بين العناصر الشابة ذات التربية والتعليم الحديث والأجيال القديمة الأقل نصيبا من التحصيل العلمي كمية ونوعا(٤٣). وفي نفس الوقت الذى تسعى فيه العناصر التقدمية الى تطوير المجتمع تظل العناصر التقليدية متمسكة بأساليب الحياة البالية والمراكز الرفيعة لبعض ذوى الامتيازات كالنبلاء والأعيان وشيوخ العشائر الذين حصلوا على مراكزهم الاجتماعية في فترة ماقبل التصنيع في البلاد ، وكذلك حماية نمط الحياة العائلية في المجتمع الريفي الراكد من ادخال أى تغيير عصرى فيه ، ويدخل في العوامل الثقافية أيضا مركز المرأة في المجتمع . اذ تصطدم العناصر المجددة عادة بالعناصر التقليدية في سعيها لتحرير المرأة واشراكها في الحياة العامة . ان القاعدة العامة هي أن المرأة محافظة بطبيعتها ومواقفها في أغلبها نحو اليمين ، اذ تعنى بالمؤسسات الدينية أكثر من الشؤون الاقتصادية والسياسية ، وهي أقل حظا من الرجال فيما يتعلق بالتربية والتعليم والثقافة ، وعليه فان ميلها الى الأحزاب

(42) Ibid, P. 119. Right

(43) Daniel Ball (ed) The Radical Riggt, Garden City, M. Y. Doubleday, 1963, cit Par S. Martin Lipset 472.

التقليدية المحافظة يغلب على تأييدها للأحزاب المجددة أو الاصلاحية أواليسارية . ومع ذلك فان هذه المواقف نسبية في طبيعتها . فهي يمينية في البلدان المتقدمة ، أما في العالم الثالث فمها كانت هي في التحليل الأخير يسارية . ولذلك فان الأحزاب التقدمية تسعى الى تأييد الحركات النسائية.

ثانياً - ضعف البنيان الطبقي :

ان التأكيد على العوامل الحضارية ناشئ الى حد كبير عن ضعف البنيان الطبقي ، ولذلك فان الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى من الضعف بحيث لاتقف عائقاً أمام انتقال الفرد من طبقة الى أخرى ، وبالتالي فان الوعي الطبقي ضئيل الأهمية في تكوين الأحزاب أو المواقف الحزبية . ولعل أحمد سيكوتوري يعبر عن ذلك خير تعبير عندما يقول : ,, والحزب الديمقراطي الغاني ليس حزبا حسب المعنى الأوربي للكلمة ... وهو ليس أداة سياسية لطبقة اجتماعية معينة ... تعبر الأحزاب الأوربية عن تناقضات في المصلحة بين الطبقات الموجودة .. فالطبقة الأوربية بطبيعتها محافظة أو ثورية ولا يستطيع الحزب الديمقراطي الغاني أن يدعو الى سياسات ترتكز على الطبقية ، لأن اختلاف الطبقات الاجتماعية في أفريقيا السوداء لايتميز باختلاف رئيسي أو حتى بتعارض المصالح ... فالحركة السياسية يجب أن تتولى الدفاع عن مصالح جميع الطبقات الاجتماعية في البلد ، ولاتستطيع أن تظل غير مبالية بنشاط حركات أخرى تعاونية أو ثقافية ... (٤٤) .

غير أن هذا التباين الضئيل قد يشتد بعد ذلك ، وتتقولب الطبقات الاجتماعية عندما يتطور اقتصاد البلاد فيصل الى حد التعارض بين المصالح الاجتماعية المختلفة ، وعندما لن يعود بوسع الحزب القائم أن يسيطر على تناقض العناصر المؤلفة له .

وفضلا عن ذلك ان كثيرا من بلدان العالم الثالث لم تحقق وحدتها الوطنية ، ولذلك فقد قامت فيها أحزاب سياسية على أساس العرق ، كما هو الحال في كينيا حيث تؤيد قبائل (الكيكويو)و (لو) حزب ,, اتحاد كينيا القومي الأفريقي ,, وهي تشكل أغلبية السكان وقد تطورت نسبيا خلال فترة الاستعمار . أما القبائل الأخرى في البلاد والتي تعتبر متخلفة اجتماعيا وحضاريا فتؤيد حزب ,, اتحاد كينيا

---

(٤٤) من بيتر وروسلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨.

الـديمقراطي الافريقي ،، . وتـوجـد الأحـزاب القـائمـة على أسـاس العرق أيضـا في المجتمعات الأكثر تقدمـا وذلـك بسبب وجود الفوارق التقليـديـة في الثقـافـة وسؤ المواصلات، ، وضعف البنيـان الحكومي وعجزه عن تقـديم الخدمـات المطلوبـة في جميـع أنحـاء البـلاد ، وكـذلـك التبـاين في التطـور الاجتماعي والاقتصادى الذى خلفه الاستعمار وراءه.

أما في البلدان المتقدمـة فـان الطبقـة والـدين همـا السائـدان في الاختلاف بين الأحزاب الأوربيـة . فحيثما تـوجـد أحـزاب شيـوعيـة واحـزاب اشتراكيـة كبيرة فـان الحزب الاشتراكي يجـد أكبر تـأييـد لـه في أوسـاط العمال المـاهرين والعمال الـذين يتمتعون بمستوى لابـأس بـه من التربيـة والتعليم . أمـا الأحزاب الشيـوعيـة فتجد تـأييداً لها في أوسـاط الأفراد الـذين ليس لهم جـذور اجتماعيـة راسخـة . وفي المنـاطـق التي تتعرض الى تغيير اجتماعي سريـع ولـدى الأفراد الـذين عـانـوا من البطـالـة في حيـاتهم . أمـا الأحـزاب الـدينيـة فتضم الأغنيـاء والفقراء على حـد سواء . وهى على أقـواهـا بين الريفيين والنسـاء . وينضم العمال اليـدويـون في المدن الى نقـابـات العمال المسيحيـة التي تتعـاون بصـورة وثيقـة مـع نقـابـات العمال الاشتراكيـة . أمـا الأحزاب الليبراليـة فضئيلـة الشـأن في الـوقت الحـاضر وتستنـد الى البرجوازيـة غير المتدينة وبعض الجماعـات المهنيـة . ويكون الحزب الليبرالي السـويـدي حـالـة خـاصـة اذ تسنده البرجوازيـة غير المتـدينـة وقطـاع ديني منعـزل وخصم لحزب المحافظين الـذى يميـل هـو بـدوره الى أن يكـون حـزب الأغنيـاء والمرفهين ومـؤيـدى الكنيسـة التقليـديـة .

والنظـام الحـزبي في البلـدان الأوربيـة يبـدو كثير التعقيـد في الأقطـار الكاثوليكية ، حيث نمت وتطـورت انقسـامـات بين صفـوف الشعب ثم انعكست بعـد ذلـك في الأحـزاب المتعـددة . ان أسبـاب هـذه الانقسـامـات عـديـدة أهمهـا المستوى الاقتصـادى الـواطئ ، والمؤسسـات السياسيـة التي تفتقر الى الشرعيـة ، وبقـايـا اثـار الكفـاح الـذى خـاضتـه الطبقـات ذات الامتيـازات ، ومركـز الكنيسـة ، وصراع الطبقات . والمثـال النموذجي الـذى يضرب عـادة لتمثيل هـذه الحـالـة في أحسن صورهـا هم الكالفينيون الأرثوذكسيـون الهولنـديـون الـذين يلتفـون حـول ،، حـزب المعـادين للثـورة ،، ، والثـورة المقصودة هنـا هي الثـورة لسنـة ١٧٨٩ . وبصـورة عـامـة ان الانقسـامـات المنوه عنها اعلاه هي : الحزب الكاثـوليكي الـذى يتـوزع مـؤيـدوه على مختلف الطبقـات الاجتماعيـة ، وعلى الأخص في الريف ، ويعـارضـه الحزب الشيـوعي والحزب الاشتراكي اللـذان يستنـدان الى الطبقـة العـاملة في المـدن ، وأحـزاب الطبقـة الوسطى ، والأحزاب الليبرالية المعادية للكنسية .

ج ـ الدين والحزب :

لعل الدين أكثر العوامل تأثيرا في تنوع المواقف السياسية للأفراد في الديمقراطيات البرلمانية . فالدين باعتباره مجموعة من القيم التي تقوم على أساسها " رسالات لابد وأن يؤثر بشدة على طبيعة العمل السياسي . ومع أن ديانة فرد معين تدل على سلوكه اللاسياسي كأسلوب عمله ، وطموحه ، وحكمه على الأشياء ، الا أنه بوسعنا القول أن الجماعات الدينية المختلفة ذات هويات سياسية مختلفة أيضا ، واحدى المهمات الملقاة على عاتق علم الاجتماع السياسي هي أن يعالج هذه التباينات . ولاريب في أن العناصر الدينية تساهم بالسياسة في أوضح أسلوب عن طريق الحزب السياسي الديني كما هو شأن الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الاسلامية . ومهما يكن الأمر فما زالت كثير من البلدان الأوربية تتأثر بدرجة كبيرة بالدين بالرغم من عدم وجود أحزاب دينية فيها (٤٥) .

هناك ثلاثة أنواع من الجماعات الدينية القائمة بناء على الاختلافات السياسية ، هى التالية :

اولاً ـ الخصائص الاجتماعية المختلفة:

تختلف الجماعات الدينية من ناحية بنيانها الاجتماعي ـ الاقتصادي والاثني ، وكذلك من ناحية تواجدها في بقعة جغرافية معينة ، ومن ناحية مصالح القطاعات المسيطرة فيها ، وتنعكس كل هذه العوامل بشكل اتجاهات سياسية . فالكنائس التي ينتمي اليها أكثر الناس ثراء أو الكنائس التي تلف حولها اناسا من قطاعات اجتماعية غنية غالبا ما تكون ذات نزعة سياسية محافظة . ومن الملاحظ أن الكاثوليك واليهود في مختلف البلدان الناطقة باللغة الانكليزية هم أقل ميلا من البروتستانت الى نزعة المحافظين أو الجمهوريين .. ويتأتى ذلك عن مركزها الاجتماعي . وان الكاثوليك واليهود اكثر ميلا الى تأييد الأحزاب الليبرالية من العناصر الانجليكانية التي تقف على نفس المستويات الاجتماعية الاقتصادية معهم .

ثانياً ـ التجارب التاريخية:

يحدث أحيانا أن تؤدى بعض الأحداث التاريخية التي تمر على طائفة دينية معينة الى اتخاذ اتجاه سياسي معين . فاذا ما حدث ذلك فان هذه

---

(45) Jean Devisse : Less Frces Spirituelles et la Politique exterietre de la France, in : La Politique Etrangere et ses fondements A. Colin, Paris 1954, PP. 35-61.

الرابطـه بين الطـائفـة الـدينيـة والاتجـاه السيـاسي تتـوثـق بمرور الـزمن بحيث يصعب اجتثاثهـا أو زوالهـا بعـد ذلـك . فمن المـلاحـظ أن الكنـائس التي كانت في يـوم من الأيـام ، أو أنهـا مـازالت مرتبطـة بـالـدولـة تميـل الى الارتبـاط بـأحـزاب المحـافظين ، أمـا الكنـائس التي كانت تعـاني من تخطي الـدولـة لهاوتفضيـل كنيسـة أخرى عليها فـانها تميل الى اقـامـة وشـائج مع الأحزاب التي تعـارض المؤسسات الـدينيـة . ففي بريطـانيـا مثلا حيث مـايـزال فيهـا كنيسـة للـدولـة ، كانت بعض الطـوائف الـدينيـة ، غير المتزمتـة والكاثـوليكيـة تـؤيـد الأحـزاب الليبراليـة في المـاضي . وتـؤيـد حـزب العمال في الـوقت الحـاضر . أمـا في فرنسـا فتميـل الجمـاعـات البروتسـانتيـة واليهـود المـوسرون وبعض العنـاصر المتحـدرة عن أصـول كاثـوليكيـة الى تـأييـد الأحـزاب اليسـاريـة والتصـويت لهـا في الانتخابات .

ثالثاً ـ القيم الدينية المختلفة :

وتختلف الجمـاعـات الـدينيـة من نـاحيـة نظرتهـا الى الآداب العـامـة والرفـاه الاجتماعي ، وقـد تـؤثر هـذه الاختـلافـات على سلـوكهـا السيـاسي ، وعلى الأخص عنـدمـا تحمـل وجهـات النظر الـدينيـة أوامر ونـواهي سيـاسيـة . فـالمراسيم أو الفتـاوي التي يصدرهـا البـابـا بين وقت وآخر قـد عضـدت كثيرا السيـاسـات القـائمـة على تـوفير الرخـاء ، وأدانت من جهـة أخرى الاشتراكيـة والشيـوعيـة الالحـاديـة والمـاديـة . ذلـك لأن القيم الـدينية تهيأ الأفراد بصـورة غير مبـاشرة الى تقبل بعض الأيـديـولـوجيـات السيـاسيـة الـدنيـويـة . وقـد أشـار كثير من البـاحثين الى أن البروتسـتـانتيـة قـد سـاهمت في التـأكيـد على النزعـة الفرديـة والاعتماد على النفس والشعور بالمسؤولية الشخصية عن النجـاح الـذى يحققه الفرد والفشل الـذى يصيبه ، والتـأكيـد على تفسير الشرور الاجتماعيـة النـاجمـة عن الفسـاد الأخـلاقي . وتنحـو الكاثـوليكيـة ، من جهـة أخرى ، الى تقبـل الضعف الانساني والاجتماعي على نحـو أشـد ممـا تـأخـذه بـه البروتستـانتيـة . ولـذلـك فهي تمنح الكنيسـة سلطـة اعفـاء الفرد من بعض الشعور بالمسؤولية ، وتؤكد على المسؤولية المشتركة .

الحزب الديني السياسي :

لاريب في أن أوضـح شكل للمسـاهمـة الـدينيـة في السيـاسـة هـو الحزب السيـاسي الـديني . والأحزاب الـدينيـة السيـاسيـة موجـودة في عـدد من البلدان

الكاثوليكية والكالفينية والاسلامية وفي الهند وكثير من البلدان البوذية ويقل وجود في البلدان البروتستانتية. اللاكالفينية. ومن الملاحظ أنه يصعب التمييز بين الأديان التي تساهم علنا في السياسة والأديان التي لاتساهم فيها مادامت هناك عوامل كثيرة تختلف باختلاف الانظمة السياسية والتجارب التاريخية القومية. مع ذلك فتلاحظ بصورة عامة ما يأتي:

أ ـ عندما ترى هيئة دينية أن على عاتقها أن تنشر رسالة سماوية بين البشر ،

وأنها مستقلة عن سلطة الدولة ، تأخذ بالعناية بالسياسة كثيرا ، كما هو الحال مع الكنيسة الكاثوليكية التي تهيمن على العالم الكاثوليكي سواء كان ذلك على صعيد الأفراد أم على صعيد المؤسسات بما فيها الدول . وتتركز سلطة الكنيسة الكاثوليكية في البابوية وفروعها المنتشرة في مختلف أرجاء العالم وبين ظهراني مختلف القطاعات الاجتماعية .

أما الكنائس التي تعضدها الدولة فقد ارتبطت وثيقا بأولئك الذين يقبضون على مناص السلطة في دولتهم ولذلك فان رجال الكنيسة لم يعد باستطاعتهم القيام بدور سياسي مستقل عن سياسة الدولة . ففي ألمانيا الغربية يصوت قسم كبير من الكاثوليك الى الحزب الديمقراطي المسيحي ، في حين لايعطي البروتستانت أصواتهم بنفس النسبة الى الحزب ذاته هذا مع العلم بأن كلا من الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانية (اللوثرية) تؤيدان الحزب الديمقراطي المسيحي ، ويلاحظ أيضا أن قطاعا كبيرا من الجناح الكالفيني الصغير ، التابع للكنيسة الانجليكانية اللوثرية ، يؤيد هذا الحزب الديني على نحو أشد مما يؤيده أولئك الذين ولدوا في أوساط بروتستانية . ويبدو بالمقابل أن الكالفينية مازالت تؤلف جماعة دينية متلاحمة البنيان أكثر من أية جماعة بروتستانية أخرى . أما في هولندا فيوجد حزبان كالفينيان قويان .

ب ـ يعتبر الدين أحد مقومات الحضارة ، بل والشخصية القومية ، وذلك عندما يتعرض البلد الى تهديد بالخطر من بلد آخر :

وفي أغلب الأحيان تظهر في هذه الحالات أحزاب دينية . وتبدو هذه الظواهر في أحسن صورها في المستعمرات ، كما حدث في أندونيسيا وباكستان وشمالي أفريقيا ، وكما هو الحال مع الحركات التي تمثل المراتب الاجتماعية الدينية ، لقد اتخذت الحركات القومية في بدايتها شكل منظمات ذات اتجاه ديني هيأت من

بعد الطريق نحو حركة سياسية وطنية.

وقد حدث أيضا في كثير من المستعمرات السابقة أن أصبح الدين القاعدة أو الأساس الذى قام عليه الحزب السياسي ، وقد بادرت الى ذلك المراتب الاجتماعية المحافظة . أما الهوية فقد لصقت بالقيم والافكار السياسية في أغلب الأحيان . وظل الهدف المرسوم للنشاط السياسي هو نيل الاستقلال كمرحلة أولى نحو تكوين نظام اجتماعي جديد . ولذلك فقد تبنت الأحزاب اليسارية الأهداف الوطنية والاجتماعية في وقت واحد أما الدين ، فقد أصبح أحد المؤسسات والتي تستند عليها بعض الأوساط المحافظة لمعارضة التيارات الاشتراكية المختلفة .

تختلف الأحزاب الدينية اختلافا كبيرا باختلاف البلدان التي توجد فيها ، وباختلاف الفترات التاريخية التي تظهر فيها ، وباختلاف القاعدة الاجتماعية التي تقوم عليها ، وباختلاف برامجها للعمل ، ومواقفها ازاء المشاكل التي تتعرض لمعالجتها. ولقد كانت الكنائس الأوربية في القرن التاسع عشر تنسب نفسها الى " اليمين السياسي " ، وتدعى بأنها ضد الثورة. أما في الوقت الحاضر فان الجماعات الدينية تتوزع فيما بينها الى اليمين والى اليسار في الأحزاب الدينية وفي خارجها . ومن اللاحظ أن الجوانب المحافظة في أغلب الأحزاب الدينية والتي تحدرت أصولها عن الجماعات الدينية القديمة قد تدهورت ، ويعود ذلك نوعما الى ضعف الأيديولوجيات الشاملة ، وبضمنها الايديولوجية ذات النزعة الدينية ، في السياسة الأوربية بصورة عامة . وما يعطي طابعاً أساسياً لأغلب الاحزاب الدينية هو اضطرارها الى ان تتوجه الى المراتب السفلى في المجتمع، هذا في نفس الوقت الذي تظل فيه ملزمة بالتمسك بتأييد المحافظين المفرطين في نزعتهم المحافظة. ويجد الحزب الديني الذي يتجه اما الى اليمين او الى اليسار نفسه في طريق شائك ، اذ ان اختياره أحد الاتجاهين يؤدى الى تحول قطاعات هامة من السكان عن الكنيسة . كما حدث للحزب الكاثوليكي النمساوى في سنوات العشرين اذ ادى اندفاعه الى القيام بنشاط سياسي يميني متطرف الى ترك كثير من الكاثوليك النمساويين الكنيسة .

ان وجود الأسباب الموجبة لتكوين الأحزاب الدينية أو انتفائها يلعب دورا هاما في التأثير على امكانات انتصار القوى الاشتراكية في الدول المتطورة صناعيا . ذلك لأن البلدان التي توجد فيها أحزاب دينية هي تلك البلدان المقسمة سياسيا وفقا لفوارق وخطوط طبقة اجتماعية . ومن الملاحظ أن بعض الأحزاب الاشتراكية

قد لفت حولها جماهير واسعة في بعض هذه البلدان ، في حين لم يتحقق مثل ذلك في بلدان أخرى.

يوجد في بلدان أوربا في الوقت الحاضر وبصورة رئيسة ثلاثة أنواع من الأحزاب هي :

أحزاب الطبقة العاملة (الاشتراكية والشيوعية) ، والأحزاب البرجوازية (الليبراليون ، والمحافظون ، وفي بعض الأحيان المزارعون) ، والأحزاب الدينية (الكاثوليكية والكالفينية).

وتلعب الأحزاب الدينية دورا حاسما في التوازن بين القوى السياسية المختلفة في كثير من البلدان . وذلك لأن الأسس الاجتماعية اللامتجانسة التي تقوم عليها هذه الأحزاب يجعلها صالحة لكل الأمور ولكل الأشخاص الذين لهم نفس الديانة . وعليه فبوسع الجناح اليميني فيها أن يستميل اليه القوى المحافظة تقليديا ، في حين يستطيع الجناح اليساري فيها والنقابات العمالية الدينية المرتبطة بها أن تستميل الى جانبها العمال . ومن ثم يصبح بالامكان اقرار أي وشيجة بين الانتماءات الدنيوية أو الاجتماعية ومصالح مؤيدي الأحزاب الدينية من جهة وسياسة الحكومات التي تسيطر عليها هذه الأحزاب الدينية من جهة أخرى . وذلك بواسطة الانتماء الى جناح معين في الحزب أو المنظمة المرتبطة بالحزب كنقابة عمالية أو جمعية فلاحية أو ماشاكل ذلك .

ثم أن العوامل الاجتماعية التي يتوزع بناء عليها الأفراد في تأييدهم للأحزاب تنعكس أيضا فيما يتعلق بالأحزاب الدينية . فالنساء يؤيدون الأحزاب الدينية أكثر من تأييد الرجال لها . ويؤيد هؤلاء الأخيرون الأحزاب اليسارية أكثر من تأييد النساء لها . ويؤلف سكان الريف عادة أوسع قطاع مؤيد للأحزاب الدينية .

لاريب في أنه من الأمور الهامة التعرف على مدى تأثير المعتقدات الدينية على الحياة السياسية ، والتعرف أيضا على الروابط القائمة بين المؤسسات والهيئات من جهة والسياسة من جهة أخرى، غير أن ذلك يصعب تبينه لأول وهلة ويحتاج الى دراسة وتمحيص دقيقين . ولنضرب على ذلك مثلا ما يذهب اليه آريك فروم وبعض الكتاب الآخرين من أن فكرة " الايمان بالسلطة " (Autoriat geauee) في الديانة اللوثرية كانت تنسجم مع الأيديولوجية النازية وقد هيأت ملايين الألمان لتقبل النظام النازي . وعندما تغير الحال بالرايش الثالث في حياته الأخيرة كانت نفس الفكرة تسير بانسجام مع المعارضة التي برزت آنذاك ضد هتلر وقادها الزعماء من أصل بروتستانتي اذ يرى

فروم أن الذين اعتنقوا النازية أو أيدوها كانوا قد تهيأوا مسبقا بواسطة معتقداتهم الدينية . ويرى ريتشارد هاريس أن الديانة الكانفوشيوسية قد أثرت تاريخيا في تكوين سكان بلدان شرقي آسيا بحيث جعلتها تتقبل أنظمة حكم استبدادية أو ديكتاتورية مهما أخذت أنظمة الحكم هذه من أشكال وأيديولوجيات متنوعة ، فهو واحد سواء كان شيوعيا كما هو الحال في الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام أو عسكريا رأسماليا كما هو مطبق في كوريا الجنوبية وفورموزة واليابان (٤٦) ويسحب كتاب آخرون نفس هذه الملاحظات فيما يتعلق بالبلدان الاسلامية فيرون أن الشعوب فيها صالحة بسيكولوجيا لتقبل الديكتاتوريات العسكرية والحكم الأوتوقراطي .

والواقع أن نظرة عملية موضوعية لاتشجع السوسيولوجيين على اطلاق التعميمات عن العلاقة القائمة بين الدين والسياسة ، فما قد يبدو طبيعيا منها في بلد ما قد لاينطبق على بلد آخر مغاير له من وجوه عديدة . وكما لاحظ ماكس فبر أن مايتحكم في الدور السياسي الذى يقوم به الدين في أى نظام للحكم يعتمد على الظروف التاريخية لذلك البلد ، وعليه فاذا كانت البلدان متباينة في مسيرتها التاريخية وجب تجنب كل محاولة لتعميم أى علاقة بين الدين والسياسة . وذلك لأنه اذا صح التحدث عن وظائف الدين ، أى دين ، في المجتمع ، باعتباره مجموعة متكاملة من المعتقدات ، بصورة عامة ، وتنطبق على كل الأديان ، الا أن بنية الهيئة الاجتماعية المتدينة والقيم التي تتمسك بها تختلف من مجتمع الى آخر . والعوامل التي تجعل الدين يؤثر على نحو مختلف باختلاف المجتمعات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال : عدد الجماعات المختلفة في مجتمع واحد ، طريقة التكيف الاجتماعي ، ونوعية العلاقة القائمة بين مختلف الجماعات الدينية والعناصر التي تتكون منها البنى الاجتماعية ، ومركز الجماعة في المجتمع بالنسبة الى الجماعات الأخرى ، وعما اذا كانت هذه الجماعة تشكل الأغلبية أو الأقلية ، والى أى مدى يشجع النظام الانتخابي في البلاد ، اذا ما وجد ، المصالح الخاصة للأحزاب . ومع ذلك أن السوسيولوجي السياسي political Sociolegist مضطر الى البحث عن الروابط الوظيفية فيما بين كل هذه الوحدات والامكانات المركبة والمعقدة لغرض التوصل الى بعض القواعد العامة حولها (٤٧).

---

(46) Richard Harris, Indapendence and After, Oxford University Press, London, 1962, P. 7.

(47) S. M. Lipset, Political Sociology, op. cit. P. 480.

الفصل الثالث
جماعات الضغط

١ - دراسة جماعات الضغط :

ان جماعات الضغط ظاهرة اجتماعية - سياسية قديمة، غير أنها لم تبرز بشكلها المتميز في الحياة السياسية الا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة على الاخص، وعنها عرف التعبير وشاع في البلدان الاخرى. وقد انحدرت دراسة جماعات الضغط (أو جماعات المصالح) تاريخيا من (نظرية الجماعة) في السياسة، هذه النظرية التي تعرض أن السياسة هي عملية بها تتوزع القيم الاجتماعية على الجماعات المختلفة في المجتمع ، واحدى الطرق التي يجب ان تستخدم لفهم السياسة هي دراسة الجماعات التي تلعب دورا ما في التأثير على القرارات[1]. وبعبارة أخرى أن لعبة القوى السياسية لاتقتصر على وجود الناخبين والاحزاب السياسية، وانما تشمل بالاضافة الى ذلك، جماعات أخرى تمارس تأثيرها على السلطة وقد دفعت هذه النظرة في دراسة السياسة الى التخلي عن وصف (المؤسسات) القائمة لانها ذات طابع قانوني وشكلي جدا. ومتفائل في أغلب الاحيان، والتمسك بدراسة (العملية السياسية). لان الحكومة ذاتها ترتيب، أو اقامة توازن مابين جماعات المصالح، والقرارات التي تتخذها السلطات العامة هي نتاج علاقات القوة بين الجماعات المعنية في هذا الشأن. وقد كان ارثر بنتلي من أوائل الذين دفعوا بهذا الاتجاه في دراسة السياسة، في كتابه (العملية الحكومية، دراسة في الضغط الاجتماعي)[٢] الصادر عام ١٩٠٨ . وقد ظل أسلوب البحث هذا، بعد ظهوره، زمنا طويلا دون ان يعني به علماء السياسية على نطاق واسع، حتى اذا ما جاءت المدرسة السلوكية بعد ثلاثين أو اربعين سنة من ذلك التاريخ بدأ الاهتمام يزداد بدراسة جماعات المصالح وعمليات صنع القرار[٣]. وقد كان من أبرز الذين دفعوا بآراء ارثر بنتلي هو

---

(1) Dowse and Hughes, op. cit. P. 379.

(2) Arthur Bentley : The Process of government, A study of Social Pressure, Chicago, 1908.

(3) Roger – Gerard Schwartzenberg, op, cit. P. 600.

ديفيد ترومان في كتابه « العملية الحكومية، المصالح السياسية والرأي العام». وكما يقول ديفيد ترومان: «اذا كانت السياسة وفقا لماكس فيبر (··· تعني الكفاح لغرض المساهمة في السلطة أو الكفاح للتأثير في توزيع السلطة، أما بين الدول أو بين الجماعات في داخل الدولة) ،فان هذه النظرة عن العملية السياسية مساعدة بوجه خاص اذا كان علينا أن نفهم تكتيكات تأثير الجماعة على مؤسسات الحكومة وخلالها .فهي تعرض اهمية معالجة هذه المؤسسات في منظورها الخاص، بما باعتبارها علاقات سلطة وتجاوز جوانبها الشكلية والقانونية»(٤)

وعليه يجب على الباحث في السياسة ،في الواقع ،ان يعني بالعمليات السياسية بدلا من البنى السياسية، وبالجماعات التي تشرف وتسيطر فعلا على السلطة بدلا من تنظيمها القانوني والدستوري. ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن ديفيد ترومان شأنه في ذلك شأن غالبية أساتذة السياسة الذي يشددون على دراسة (العملية السياسية) ودور جماعات الضغط فيها لايهملون دراسة المؤسسات الحكومية، أو مؤسسات الدولة، ولكنهم يرون أن الاقتصار عليها لايكون منهجية متكاملة لاحتواء وفهم السياسة، وعلى حد قوله: «قد يبدو من الضروري ان نشدد على ان المؤسسات السياسية هي روابط سلطة أساسا، مادام اكثر القراء تدقيقا يقرون أن البنى القانونية والدستورية تقدم عرضا غير كامل للعمليات الحكومية. ورغم ذلك ،مع ادراكنا القوي الجوانب المستقرة والشكلية للحكومة ـ وعلى الاخص للحكومة التي تدين بالولاء لها ـ فاننا نقع بسهولة في خطأ صورة العملية المبسطة والجامدة: لان الهيئة التشريعية تتبنى السياسة، وتقوم الهيئة التنفيذية بادائها، وتتولى الهيئة القضائية حسم المنازعات التي تنشأ عنها ـ ولكن هذه الاشياء الموضوعة دائما بهذا النظام، تكون عملية الحكومة، وعندما لايكون الامر كذلك ،فيجب ان يكون على هذا النحو ...»(٥).

ان دراسة جماعات الضغط، وجماعات المصالح على الاخص استقطبت حولها

---

(4) David Truman : The Governmental Precess, Political Interests and Pablic opinion.

Alfred A. Knoph, New York, 1971 2e md. edition, P. 362.

(5) David Tramon, op. cit. P. 262.

دراسات عديدة جديدة خلال سنوات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الاخص في سنوات الخمسين التي شهدت اوج تطور وانتشار المدرسة السلوكية، هذه الدراسات، ولا ريب ، سمحت بالاحاطة بظاهرة جماعات الضغط، ومعرفة أساليبها في العمل ،وتقدير مكانتها الحقيقية في بنية السلطة (٦)، وفضلا عن ذلك، ورغم الغموض الذي يكتنف مفهوم «الجماعة» في هذه الدراسات، فان «نظرية الجماعة» ساعدت على توجيه الاهتمام التجريبي نحو الدور الهام الذي تقوم به «جماعات المصالح» في (العملية السياسية). وبعبارة أخرى، لقد وسعت نطاق اهتمام علماء السياسة وأمدتهم بنظرة تتجاوز الجهاز الشكلي للهيئات التشريعية والاحزاب السياسية الى المنظمات التي بدت لاول وهلة تحيط بالشئون المتعلقة بالسياسة(٧) . ومع ذلك فان البحوث التي تمت في هذا الشأن تعرضت الى صعوبات حينا والى انتقادات حينا اخر، بل ان مفهوم جماعات الضغط وجماعات المصالح ذاته عرض وكأنه يتعارض اساساً مع القيم السائدة في الوسط الذي نشأت فيه هذه المنهجية في البحث ،اي الوسط الامريكي لان الضغط على السلطة يتعارض مع القيم الديمقراطية في الحكم ،ومفهوم جماعات المصلحة يتعارض اساساً مع مفهوم «المصلحة العامة» كما يتعارض مع مبدأ ان تعمل السلطة لمصلحة الشعب وليس لمصلحة الجماعات الاقتصادية او المالية او المهنية او غيرها.

٢ ـ مفهوم جماعات الضغط :

بمعنى عام أن تعبير (جماعة الضغط)(٨) يطلق على جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطا معينا في السلوك الجماعي . وتجمع هؤلاء الافراد قد يقوم على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم ، علنية كانت ام سرية ،

---

(6) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. PP. 600–601.

(7) Dowse and Hughesughes, op. cit.P. 379.

(٨) ترجمة لتعبير ressure Group باللغة الانكليزية، Groupe de Pression باللغة الفرنسية.

ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم او اهدافهم المشتركة . ومثال جماعات الضغط النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي السياسية والكتل البرلمانية والبيوت المالية والاقتصادية والشركات وغيرها . والواقع ان تنوع جماعات الضغط من ناحية الشكل او الهدف او الوسلية يجعل من بالغ الصعوبة حصرها في نطاق معين ، ومن باب اولى وضع جدول مفصل بأصنافها . لان كل تجمع ذي طابع مهني ، او ديني ، او ثقافي ، او مالي ، او اداري او اي طابع اخر هو جماعة ضغط عندما يكون نشاطها كليا ، او جزئيا موجها نحو تحقيق هذه سياسي . غير ان الميزة المشتركة بين كل انواع جماعات الضغط هي ان نشاطها موجه دائما نحو تحقيق مصلحة ، سواء كانت هذه المصلحة هي دائما خاصة ، اي تنطوي على مصلحة اعضاء الجماعة ، والتي لاتحمل بحكم الضرورة على معنى (المصلحة العامة) . وعلى صعيد اخر اذا كانت الدساتير في اغلب النظم السياسية تتطرق الى القوى التي تلعب دورا في الحياة السياسية ، فانها لاتنص على وجود جماعات الضغط ، ومن ثم لاترسم لها اي وظيفة سياسية ، ومن هذه الناحية انبثق في تكوينها عنصر الضغط على السلطة او التأثير فيها .

أ - أسباب وجود جماعات الضغط : ان اتساع حجم المجتمعات الحديثة وتعقد العلاقات الاجتماعية فيها ، والتأكيد على فكرة المواطن وحقوقه وواجباته في الحياة العامة وقع بالمقابل الى بروز ظاهرة تقسيم العمل بين افراد المجتمع وتبعا لذلك فكرة التجمع ، الفرد (المواطن) لوحده لايستطيع ان يحقق مصلحته ، ومن ثم عليه ان يبحث عن انداده ويتكاتف معهم لكي يحقق مصلحته الشخصية ضمن مصلحتهم الجماعية . وفي المجتمع الشامل اذا كانت هناك مصلحة عامة ، فانها ليست الاغطاء ، او مظلة واسعة وفضفاضة لانواع عديدة من المصالح الجماعية الخاصة . وحيث ان الدولة ، او بالاحرى هيئات سلطة الدولة تعمل وفقا لنتاج التفاعلات بين القوى المختلفة ، فان هذا التفاعل اذا كان يجرى على صعيد العلاقات القاعدية في المجتمع فانه يجب ان يصب في التحليل الاخير في هيئات الدولة التي تصنع القرارات التي تنظم العلاقات المختلفة في المجتمع ، ولها صفة الالزام ازاء المواطنين . وعلى هذا النحو ، كما يقول جاك باكينار : « ليس مدهشا ان تكون زيادة تدخل الدولة قد وسعت الى حد كبير امكانات عمل جماعات الضغط . فكل شيء يجرى كما لو كانت السلطة السياسية تفرز هيئات (جماعات الضغط) مبررات وجودها هي سعيها للتأثير فيها وبدون ان يكون لها سلطات مضادة »(٩) ويضيف على ذلك بقوله : «وهي تبدو متمردة على الملامح الذاتية البنيوية ،

(9) Jacques Bauenard : op. cit. P. 49.

فلا نشعر بوجودها الا بعد رؤية الاثار التي تخلفها في المجتمع ، والقرارات التي تستثيرها لدن السلطات العامة ... وحيث انها ذات أوجه متنوعة ،فانها تعرف استخدام اساليب مختلفة »(١٠) .

والواقع ان مفهوم جماعات الضغط او جماعات المصالح نشأ في الديمقراطيات التمثيلية ، وكان موقف المؤلفين ومازال يختلف ازائها . بعضهم رأى فيها تقويما لاسلوب العمل الديمقراطي ، بعد ان تعقدت الحياة في المجتمعات الحديثة ولم يعد بالامكان تطبيق الديمقراطية المباشرة ، اي مساهمة جميع المواطنين في الشؤون العامة للدولة والمجتمع . فالانتخابات على مستوياتها المختلفة ، وعلى الاخص الانتخابات التشريعية تنصب على اختيار ممثلي الشعب ، وليس للمساهمة في تسيير الشؤون العامة ، حتى ولا ابداء الرأى فيها . وان اخذ بها فانها تجري بعد حوار يجرى بين ممثلي الشعب وممثلي السلطة . وقد كان هذا الاسلوب في الحكم لايثير اشكالات معقدة عندما كان اعضاء الهيئات التشريعية يمثلون مناطقهم ، وعندما كان تدخل الدولة في الحياة العامة محصورا في نطاق ضيق . او بعبارة اخرى كانت الهيئات الاجتماعية تنظم شؤونها الخاصة وترعى مصالحها بمعزل عن الدولة . غير ان الديمقراطية التمثيلية اخذت تفقد كثيرا من فعاليتها بتطور المجتمع الصناعي والحلال المجتمعات الخاصة ودمج عناصرها في بنية جديدة للمجتمع ، هي بنية المجتمع الصناعي . والمجتمع الصناعي اذا كان يقوم على اساس التكنيك ، فان العلاقات التي انبثقت عنه حملت ايضا بدورها طبيعة هذا الاساس : اي التأكيد على تقسيم العمل ، وتوزيع الادوار ، وبيان الوظائف ، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات على كل المستويات تقريبا . ودفعت مقتضيات المجتمع الصناعي الى التأكيد على الفرد الذي يتحرك بموجب هذه القواعد التنظيمية ، ولكن ضمن بنية واسعة الحجم ، معقدة التركيب : فهو مواطن في الدولة وانسان في المجتمع الشامل ، وعضو في طبقة او حزب او نقابة أو جمعية ، أو نادي ، او اتحاد ... الخ . تتحرك هي ذاتها عبر وخلال علاقاتها مع الجماعات الاخرى من ناحية ، وحول وخلال مؤسسات السلطة القائمة حينا اخر . ومن ثم اصبح ضمان مصلحة الفرد هو في اندماجه مع تجمع ينطوى على افراد لهم نفس المصلحة وفقا للمذهب الفردي ، اذ اصبحت المواجهة تجرى عن طريق الجماعات المتداخلة . واخذت على هذا النحو تتعدد جماعات الضغط الاكثر تنوعا بتعدد الطموحات المتزايدة قطاعيا . فعندما تكون هناك السلطة السياسية ، فانهم سيستندون على الهوية المشتركة لهم هذه لكي ينالوا تلبية مجزية لمطالبهم . وعندما يخشى عدة اشخاص على مصالحهم المتماثلة ، فانهم يسهرون على حماية انفسهم من تجاوز قد يأتي من جانب السلطة العامة .

(10) Ibid, P. 49.

وحيث ان الاتحاد يكون قوة فان التجمع وتنظيم الجهود يسهل الضغط »(١١) .

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن ان الفكر الاشتراكي يعرض عن مفهوم جماعات الضغط ، ويرى فيه انحرافا في حياة المجتمعات الصناعية الرأسمالية عن تطبيق الديمقراطية الحقيقة ، وعن المصالح الحقيقة للشعب . ومع ان المفكرين الليبراليين يرون ان جماعات الضغط ، وجماعات المصالح هي ظاهرة عامة في كل المجتمعات ، فان مفكري الاشتراكية يدفعون بأنها تنعدم في المجتمعات التي قطعت شوطا بعيدا في تطبيق الاشتراكية .

ب ـ جماعات الضغط وجماعات المصالح : ان جماعات المصالح هي تجمعات منظمة بين عدة اشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة . وهي نتيجة لتقسيم العمل في المجتمع الحديث ، بحيث لا مناص من تكثيف الادوار المختلفة التي يقوم بها الافراد على المستويات الاجتماعية المختلفة ، والمصلحة هنا تحمل على معناها الواسع بحيث تنطوي على الفوائد المادية كما تتضمن ايضا الافكار والمبادئ والقيم المعنوية . فهي من هذه الناحية بحكم طبيعتها واهدافها ،تماثل جماعات الضغط . غير انها تختلف عنها بكونها لا تمارس السياسة بالضروري ، فاذا ما سعت الى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على السلطة والتأثير عليها بشكل او اخر لغرض دفعها الى اتخاذ قرارات ملائمة لها تحولت الى جماعات ضغط . وفي ذلك يلاحظ جان مينو : «ان جماعات المصالح لا تتحول الى هيئة ضغط الا بعد ان يستخدم المسؤولون التأثير على الجهاز الحكومي لكي تسود مطاليبهم او مطالبيهم . فان نقابة المنتجين تتصرف كجماعة مصلحة اذا اقامت وراقبت بوسائلها الخاصة توزيع الزبائن بين اعضائها : وتصبح جماعة ضغط اذا ما حاولت ان تنال من لدن السلطات العامة نصا ينظم دخول عناصر جديدة في ميدانها . وعلى وجه الاجمال ان طائفة «جماعات الضغط» تنطوي على قطاع من نشاط جماعات المصالح : وعلى نحو ادق انها ترتكز على تحليل هذه على ضوء جانب معين»(١٢) . وعليه فان جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح ، وبوسع كل جماعة مصلحة ان تصبح جماعة ضغط اذا ما انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر او غير من اجل تحقيق مطاليبها أو التأكيد على رغباتها ، حتى ولو كان ذلك بوجه مقاومة متأتية عن احد قطاعات الدولة ذاتها (١٣).

---

(11) Jacques Baguenard, op. cit. P. 50.

(12) Jean Maynaud : Les Groupes de Pression.

P.U.F. Paris, 1960,

(13) Jean Meynaud : Les Groupes de Pression en France. Armand Colin, Paris, 1958, P. 25.

والواقع ان المعيار المذكور اعلاه الذي يأخذ به جان مينو في التميز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط لايسلم به كثير من المؤلفين ، فانه متأت بالاصل عن بعض الاوساط الاميركية التي تراجعت عن مفهوم جماعات الضغط وفضلت استخدام تعبير جماعات المصالح بعد ان تعرضت الى انتقادات شديدة . لان «الضغط على السلطة» يتنافر مع الديمقراطية ومع تجرد السلطة ووجوب عدم خضوعها الى اي تأثير او ضغط .ولذلك فان جماعات المصالح هي في حقيقتها جماعات ضغط ولاتنعزل عن ممارسة النشاط السياسي . وديفيد ترومان يشير بهذا الصدد مستندا الى تعريف ماكس فيبر للسلطة(١٤) الذي سبق ان تطرقنا اليه من قبل ، الى ان جماعات المصالح في نشاطها الحكومي لها النوعين من البواعث التي سبق ان ذكرها ماكس فيبر ، اي ان نشاطها من اجل السلطة باعتبارها وسيلة لخدمة اهدافها سواء كانت مثالية او أنانية ، او انها تسعى الى السلطة من اجل السلطة . غير ان الطائفة الاولى من بواعث نشاط جماعات المصالح هي المسيطرة في اغلب الاحيان . ويضيف ديفيد ترومان على ذلك بقوله : «ان أيا منها وهو يعمل من اجل غرض معين في مدى زمني ،فان وصول جماعات المصالح ، او زعمائها ، بأي حال من الاحوال ،الى السلطة من اي نوع كانت ، لن يتم بدون الدخول في واحد او اكثر من مراكز صنع القرار في الحكومة . ولذلك فان الدخول يصبح الهدف التوسيطي المسهل لجماعات المصالح السياسية . وتطوير وتحسين مثل هذا الدخول هو مؤشر مشترك لتكتيكات كل جماعات المصالح ، الذي يؤدي بصورة متكررة الى جهود من اجل استبعاد الجماعات المنافسة في دخول مماثل او في اقامة دخول الى مراكز صنع قرارات جديدة يمكن ان تحتكرها جماعة معينة . ونلاحظ ان جماعات المصالح تعمل ازاء كل مؤسسة حكومية ، والسمة المشتركة لكل جهودها هي محاولة انجاز دخول فعال الى مراكز القرارات »(١٥) . والواقع اذا كان استخدام معيار التأثير على السلطة في التميز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط ممكنا نظريا ، فانه صعب التطبيق في الواقع . لانه كما يلاحظ روجيه - جيرار شفارتزنبرغ بحق : « لايوجد جماعة مصلحة واحدة ، في الحقيقة ، لا تلجأ يوما ما الى الضغط . وفي هذا الشأن ، ان كل منظمة يمكن ان تغرى او تجبر على ممارسة الضغط ، سواء كانت هذه المنظمة هي الاكاديمية الفرنسية (اي المجمع العلمي الفرنسي) ، ام اتحاد العمل العام(١٥) ». ان ما يتنوع في هذا الشأن هو ببساطة

(١٤) يذكر ماكس فيبر رأية في ذلك على النحو التالي: كل من هو نشيط في السياسة يكافح من اجل السلطة، اما كوسيلة للسلطة، اي لكي يمتع بالشعور بالهيبة الذي توفره له السلطة، انظر:

Gerth and Mills : From Max Veber, op. cit. P. 78.

(١٥) اكبر النقابات العمالية الفرنسية.

هو تواتر هذا اللجوء الى الضغط ونطاقه وأسلوبه . ان كل جماعة مصلحة هي جماعة ضغط ،ويمكن اذا التمسك بالتعبيرين كمترادفين .

والواقع ان الفرق بين هذين النوعين من الجماعات ضئيل جدا ، بل ويكاد ينعدم تماما في بعض الاحيان . ذلك لان مصلحة جماعة معينة تبرز ازاء مصلحة جماعة اخرى في المجتمع ولايمكن دعمها الا باتخاذ موقف سياسي محدد ازاء المصلحة الاخرى . وعلى صعيد اخر ان سلطة الدولة لايمكن ان تكون محايدة في مجتمع منقسم على نفسه ومن ثم ينطوي على مصالح متعددة احيانا ومتعارضة احيانا اخرى ، فالسلطة مرتبطة على نحو او اخر بقاعدة اجتماعية لها ، ومن ثم فهي ذاتها تمثل مصلحة اجتماعية معينة . والصراع بين الجماعات المختلفة يدفع كلا منها الى التأكيد على كيانها ومصلحتها الخاصة بها ، ولكي تدعم موقفها في الصراع الدائر عليها ايضا ان تمارس تأثيرا على السلطة العامة التي تنسق حينا وتخدم حينا اخر المصالح الاجتماعية . وعليه يبدو ان الفرق بين النوعين من الجماعات لا يقوم على اساس متين ، وانما موقفها ازاء السياسة بصورة عامة ، وأزاء السلطة بصورة خاصة ، يختلف بالدرجة وليس بالنوعية. كلاهما يمارس نشاطا له تأثير على السلطة ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة، في السر او في العلني غير انه يمكن التفريق بينهما على صعيد اخر ، هو ان بعضهما يكرس كل نشاطه للعمل السياسي ، كما هو الحال مع جماعة برلمانية ، او جماعة من المحامين تتألف لغرض الدفاع عن المسجونين السياسيين ، والجمعيات واللجان التي تتألف من وقت لاخر الدفاع عن مبدأ او قضية سياسية معينة ، حتى اذا ما حققت الغرض المنشود من تكوينها انحلت من تلقاء ذاتها . والنوع الاخر من جماعات المصالح هي تلك التي لا يؤلف العمل السياسي الا جزءا فقط من نشاطها العام ، كالجمعيات الفلاحية ، ونقابات العمال ، واتحادات منظمات الطلاب والشبيبة والنساء ، وغرف التجارة والزراعة والصناعة وغيرها . هذه الجماعات تتكون لغرض تنمية وتطوير مصالحها والدفاع عنها اساسا ، ولكن كما يقول موريس ديفرجيه ما من تجمع الا ويقوم بضغط سياسي في وقت ما أثناء قيامه بنشاطه(١٦) . وعليه فان جماعات الضغط مهما تنوعت في أشكالها واهدافها فانها تنطوي جميعا على عنصر مشترك ينظمها جميعا هي المصلحة التي تدافع عنها في مجتمع متعدد المصالح وأداتها في ذلك هي العمل السياسي ، او ان يكون العمل السياسي وسيلة بين وسائل كثيرة تستخدمها في تأكيد وجودها .

---

(16) Maurice Du. erger, Socio Po. op. cit P. 444, aussi jean tharlot, op. cit P. 7.

جـ - التمييز بين جماعات الضغط وبين الاحزاب: يمكن تمييز جماعات الضغط على الاحزاب السياسية كما يلي:

- أن الاحزاب السياسية هي منظمات مكرسة للعمل السياسي كليا وبحكم الضرورة، أما جماعات الضغط فهي منظمات في غالبيتها غير سياسية، فهي تنظم وترعى وتدافع عن مصالح أعضائها، سواء كانت هذه المصالح مادية أم معنوية، وعبر ذلك وخلاله تتحدد طبيعة نشاطاتها السياسية. او بعبارة اخرى تطرح في هذا الشأن المسألة القديمة الحديثة المتعلقة بالتميز بين النقابية وبين السياسة. وعلى اي حال من الاحوال ان جماعات الضغط وهي تمارس تأثيرها على السلطة لاجل الواء خياراتها او قراراتها السياسية والادارية لا تستطيع أن تفلت من السياسة فلا توجد غير خطوة فيما بين العمل السياسي وعمل جماعات المصالح(١٧).

- أن جماعات المصالح ذات أهداف أضيق من أهداف الاحزاب السياسية فانها لاتتبنى سياسة عامة وشاملة، وانما تسعى الى رعاية وتحسين مصالح جماعة قطاعية معينة في المجتمع. وبناء على ذلك فان الاحزاب تقوم أساس اتضامن عام، فهي تناضل من هذا المفهوم او ذاك عن المجتمع الشامل، ومقابل ذلك تقوم جماعات الضغط على تضامن خاص، اذ هي تتحرك من أجل ترويج ونشر هذا المفهوم أو ذاك عن المصلحة العامة على نحو اقل من حركتها لاجل الدفاع عن مصالح خاصة، كمصالح العمال ،أو مصالح ارباب العمل، او المصالح الزراعية، الخ ...(١٨). ومع ذلك فان هذا المعيار ليس مطلقا دائما. فقد تتطور جماعة مصلحة الى حد تصبح فيه اكثر قربا من حزب سياسي معين وبأن تطور لها منبرا اكثر علانية وأقل تقييدا ، والمثال التقليدي على ذلك النقابات العمالية، في أوربا على الاخص التي تتبنى مشاكل ومبادئ تتعلق بالمجتمع بكليته، بدلا من ان تحصر اهتمامها الضيق في المصالح المهنية. فالنقابات العمالية البريطانية مثلا، غالبا ما حاولت التأثير على سياسة حزب العمال حول مسائل كالشئون الخارجية، ونزع التسلح النووي، والتمييز العنصري، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة وما شاكل ذلك(١٩). وأفضل مثال يوضح هذه الناحية هي حال العسكريين باعتبارهم جماعة ذات مصالح مهنية نوعية، غير ان اهتماماتهم تتجاوز بعيدا المصالح المهنية. بحيث تشمل كامل النظام

---

(17) Bernard toulemende, op. cit P. 209.

(18) Reger – gerard schwartzenberg, opkcit P. 476.

(19) Dowse and Hughes, op. cit P. 378.

السياسي، الامر الذي قد يدفع بهم الى التحرك من جماعة ضغط الى جماعة تقوم بعمل عسكري للاطاحة بالنظام القائم وممارستهم السلطة(٢٠).

- ان الاحزاب السياسية تسعى الى ضم أكبر عدد ممكن من الافراد في عضويتها وتبذل جهدها لنيل التأييد الشعبي لها على أوسع نطاق، سواء كان ذلك عن طريق نشر مبادئها وأفكارها أو عن طريق الانتخابات أو أية وسيلة أخرى .أما جماعات الضغط القائمة على أساس المصالح فلا تبحث عن التأييد الشعبي بحكم الضرورة، بعضها يفعل ذلك، وبعضها الاخر لايبحث عنه لانه ليس ضروريا لممارسة تأثيرها(٢١).

- تسعى الاحزاب السياسية الى الاستيلاء على السلطة كلا أو جزءا، ومن ثم ممارستها بناء على مفهوم معين لها عن المصلحة العامة. أما كيفية الاستيلاء على السلطة فتختلف باختلاف ظروف الاقطار والنظم السياسية فيها ،فكما يمكن ان تتم عن طريق الثورة او الانقلاب، يمكن أيضا أن تتم عن طريق الانتقال السلمي من حزب الى اخر في أعقاب انتخابات تشريعية عامة. أما جماعات الضغط فلا تسعى الى الاستيلاء على السلطة بصورة مباشرة ومن ثم ممارستها، وانما تسعى الى التأثير على أولئك الذين يمسكون زمام السلطة ،بالضغط عليهم، ومن هنا جاء اسمها(٢٢) .ومع انها لاتسعى الى وضع رجالها في مراكز السلطة فان ذلك ليس الا واجهة فحسب، لان بعض جماعات المصالح القوية لها ممثلوها الفعليون في المجالس التمثيلية وفي مراكز الحكم ،غير ان علاقة هؤلاء والجماعات التي يمثلونها تبقى في الخفاء. ومع ذلك فان التمييز بين الاحزاب السياسية وبين جماعات الضغط (بما في ذلك النقابات) التي تعبر عن طائفة اجتماعية نوعية، وعن مصلحة خالصة بالضغط على السلطة على الاخص، ليس سهلا دائما. اذ يحدث ان جماعات الضغط، لكي تقوم بوظيفتها تقدم مرشحين عنها وتسندهم في الانتخابات ،بل وقد تتحالف تنظيميا مع حزب سياسي في هذا الشأن ،غير ان جماعات الضغط تحتفظ لنفسها في هذه الحالة باستقلالها في العمل غير السياسي(٢٣).

- ان جماعات الضغط في أي بلد توجد فيه هي أكثر عددا من الاحزاب السياسية. لان هذه الاخيرة تنطوي على قوى سياسية كبرى وذات منظور عام وشامل

---

(20) Dowse and Hughes, op. cit P. 379. Schwartzenberg op. cit, P. 634.

(21) Bernard Toulemonde, op. cit P. 194.

(22) Maurice Duverger : Introduction a la politiaue op. cit P. 184.

(23) Jean chariot, op. cit P. 7.

للمصلحة العامة في المجتمع، ومن ثم تتخصص بالعمل السياسي على صعيد القطر كله. أما جماعات الضغط فتتعدد بتعدد المصالح ،وهي بحكم طبيعتها ليست منظمات سياسية، ولكن تحقيق مصالحها يدفع بها الى التأثير على السلطة، بحيث أن كل جماعة أو جمعية أو منظمة، وبغض النظر عن نوع النشاط الذي تقوم به، بوسعها أن تعمل كجماعة ضغط في بعض المجالات وفي بعض الاحوال.

٣ـ العلاقة بين جماعات الضغط وبين الاحزاب :

اذا كانت جماعات الضغط تختلف بطبيعتها واشكالها وأهدافها عن الاحزاب السياسية، فانها مع ذلك غالبا ما تعقد معها علاقات عمل وتعاون، أن هذه العلاقات المتبادلة يمكن ان تأخذ الاشكال التالية:

- قد تعتمد جماعات الضغط على الاحزاب.
- أن تكون الاحزاب السياسية تابعة الى جماعات الضغط.
- قد يقوم تعاون بين جماعة ضغط وبين حزب واحد او عدة أحزاب.

أ ـ اعتماد جماعات الضغط على الاحزاب: ان الاحزاب الجماهيرية التي تعبر عن نظرة عامة شاملة لتنظيم المجتمع وقيادة السلطة غالبا ما تلجأ الى تأسيس منظمات وهيئات وجماعات تبدو في الظاهر مستقلة في تكوينها وفي أهدافها، غير انها في الواقع مرتبطة بها ارتباطا عضويا في بعض الاحيان وارتباطا جزئيا في احيان اخرى، كالنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحادات الطلبة والشبيبة والنساء، الخ ... وقد تمتد علاقات الاحزاب السياسية الى أبعد من ذلك فتشمل الجمعيات الرياضية والفنية والادبية واللجان المتعددة التي تتألف من وقت لاخر لتحقيق غرض عارض. والواقع أن اعتماد جماعات الضغط على الاحزاب هو احدى ميزات الاحزاب الاشتراكية، ثم الاحزاب الشيوعية التي تلجأ الى «المنظمات الملحقة» اي منظمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بحزب معين وتخضع الى توجيهاته. مثال ذلك «اتحاد النساء الفرنسيات» و«الجمعية الجمهورية للمحاربين القدماء» وهما تنظيمان تابعان الى الحزب الشيوعي الفرنسي وفي الدول ذات نظام الحزب الواحد تبدو مسألة العلاقة بين جماعات المصالح وبين الاحزاب اكثر وضوحا. غير ان الحزب السياسي ذاته يصبح الميدان الذي يجري فيه الصراع بين المصالح من أجل النفوذ(٢٤).

وقد تكون هذه العلاقات علنية ومعترفاً بها من الطرفين، كما قد تكون ضمنية

(24) Dawse and Hughes, op. cit, P : 378.

في بعض الاحيان، بحيث تبدو جماعات المصالح في الظاهر مستقلة ومرتبطة بالحزب في الخفاء. أما الوسائل المستخدمة للربط بينهما فمتنوعة كأن يوضع مسئولون حزبيون في المراكز القيادية في تنظيمات جماعات المصالح ،كالامانة العامة ، أو أمانة الصندوق، أو العلاقات الخارجية وغير ذلك من المراكز الحساسة. وكما أن الحزب يستفيد من نشاط جماعة المصالح ،وعلى الاخص النقابات العمالية، فان النقابة بدورها أيضا تستفيد من الحزب على الصعيد البرلماني والصعيد السياسي. ففي السويد مثلا ان (اتحاد العمل) هو الذي يتولى صياغة مطاليب العمال اليدويين ويمررها من ثم خلال (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)م وعلى نحو مماثل لذلك يمرر العمال الاخرون مطاليبهم خلال (حزب الوسط) ،أما العمال ذوي الياقات البيضاء فيمررون مطاليبهم خلال (الحزب الليبرالي) و(حزب المحافظين)(٢٦). وفي ايطاليا يبدو الوضع أكثر تعقيدا لان - (الاتحاد الايطالي العام للعمال) يتعاون مع حزبين سياسيين في نفس الوقت، هما الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، وتنظم العلاقات المتشابكة بين هذه التنظيمات الثلاث من قبل قياداتها. وفضلا عن ذلك ان جماعات المصالح لا تؤثر على الحزبين فقط وانما أيضا يؤثر الحزبان على جماعة المصلحة(٢٧).

أما في فرنسا فتوجد ثلاث نقابات عمالية كبرى تتوزع في الواقع حسب اتجاهات سياسية، هذه النقابات هي (اتحاد العمل العام) الذي تأسس عام ١٨٩٥ ويضم في عضويته ٤٠٠٠٠٠ عامل حسب احصاء عام ١٩٧٦،*و(القوة العمالية) وقد ظهرت بعد انفصال مجموعة من العمال عن (اتحاد العمل العام) عام ١٩٤٨ .ويبلغ عدد أعضائها حوالي ٨٥٠٠٠٠، ثم (اتحاد العمل الفرنسي الديمقراطي) الذي تألف عام ١٩١٩ باسم (الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين) ، الذي نمى وتطور بعد الحرب العالمية الثانية، اذ انضم اليه عناصر من (الشبيبة المسيحية العمالية) ودفعت به نحو اليسار فاقترب جدا من حزب (الحركة الجمهورية الشعبية) ذات الاتجاه المسيحي الذي كان يرأسه جورج بيدو(٢٨) وقد انتقل عدد لايستهان به من أعضاء الحزب

(25) Dawse and Hughes, op. cit, P: 378.

(26) G. Wootten : Interest. Prentice – Hall, Engle wood Cliffs 1970, P. 22 Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 378.

(27) Joseph La Palombara : The Italian Labour M ouvement, Probbens and Perspects. Cornell University Press, Ithac, New York 1957, PP. 82–91. Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 378.

(28) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. PP. 613–614.

المذكور الى النقابة وشغلوا فيها مراكز قيادية. ولكن بعد عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بدأ أحدهما يبتعد عن الاخر، فالحزب تحول من اليسار الى اليمين، في حين تطورت النقابة من اليمين الى اليسار، وتخلت عن اسمها بعد مؤتمرها العام المنعقد عام ١٩٦٤ وحملت اسما جديدا هو «الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل»، وأصبح عدد أعضائها مليونا ونصف تقريبا حسب احصاء عام ١٩٧٥ ونظريا، ان النقابات العمالية الثلاث المذكورة مستقلة عن الاحزاب السياسية(٢٩) اما في الواقع فان (اتحاد العمل العام) يرتبط ارتباطا وثيقا بالحزب الشيوعي الفرنسي فقد تخلى منذ مؤتمر النقابة لعام ١٩٤٦ رسميا عن قاعدة عدم جواز الجمع بين عضويتين، هذه القاعدة التي كانت تحرم على القائد النقابي ممارسة أية وظيفة قيادية في حزب ما(٣٠) ... وبذلك أصبحت العلاقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي وبين اتحاد العمل العام علاقة حقيقية، فاذا كان يوجد على صعيد القاعدة عضو في الحزب الشيوعي من بين كل عشرة أعضاء في النقابة، فان قيادة النقابة نصف عدد أعضائها شيوعيون، بمن فيهم السكرتير العام النقابة جورج سيغي الذي هو عضو في المكتب السياسي في الحزب.

وبصورة عامة ان مواقف النقابة تتوافق مع الحزب دائما(٣١). اما (القوة العمالية) فرغم أنها تتمسك بمبدأ عدم جواز الجمع بين عضوية النقابة والعضوية الحزبية، الا انها ظلت زمنا طويلا تتمسك بروابط وثيقة مع الحزب الاشتراكي (الشعبة الفرنسية للأممية العمالية) خلال سنوات الجمهورية الرابعة ١٩٤٦ - ١٩٥٨. فهناك تعاون متبادل بين التشكيلين، وتفاعل واتصال بين القيادتين. أما (اتحاد العمل الفرنسي الديمقراطي) ورغم أنه لم يتخل عن قاعدة عدم جواز الجمع بين العضوية في النقابة والعضوية الحزبية، فانه وثيق الاتصال مع قوى اليسار، وعلى الاخص مع الحزب الاشتراكي. ففي عام ١٩٧٤ دعم فرانسوا ميتران السكرتير الاول للحزب الاشتراكي ومرشح جبهة قوى اليسار في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٧٤ و١٩٨١.

---

(٢٩) تنص نظم هذه النقابات على استقلالها، مثال ذلك نص المادة الثامنة للاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل على النحو التالي: ترى النقابة انه من الضروري المييز بين مسئولياتها التشكيلات السياسية، وتنوي ان تحتفظ لعملها تام ازاء الدولة والاحزاب والكنائس، وكذلك من كل تشكيل خارجي

(٣٠) شغل جورج سيغي منصب السكرتير العام لاتحاد العمل العام منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٢ بعد ان تخلى عنه بسبب تقدمه في السن. وفي الوقت نفسه كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي منذ عام ١٩٥٤، ومازال فيها حتى الوقت الحاضر.

(31) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 620.

ب ـ اعتماد الاحزاب السياسية على جماعات الضغط: وقد تكون الاحزاب السياسية ذاتها تابعة لجماعات الضغط، أو ملحقة بها تقريبا، غير أن هذه التبعية قد تكون رسمية أو خفية(٣٢). وسبب ذلك أن جماعات الضغط أو المصالح قد تتحول الى أحزاب سياسية، أو قد تكون مبعث نشوئها وتطورها. مثال ذلك أن النقابات العمالية البريطانية في القرن التاسع عشر كانت جماعات مصالح هامة بحيث ساعدت في عام ١٩٠٠ على تكوين لجنة تمثل العمال لغرض تهيئة وايصال نواب عن العمال الى البرلمان. وفي عام ١٩٠٦ تحولت (لجنة تمثيل العمال) الى (حزب العمال)(٣٣) .والامر كذلك مع (الحزب البوجادي) في فرنسا اذ كان قبل أن يتحول الى حزب مجرد جماعة من التجار الصغار وعلى الاخص أصحاب الحوانيت الذين كانوا يعانون من ضغط التجار الكبار فكون تجمعهم حركة اجتماع واسعة النطاق. وعلى نفس النحو هو الامر مع بعض الاحزاب الاشتراكية في البلدان الاسكندنافية وفي بلجيكا، وكذلك مع الحزب الشعبي النمساوي ذي الاتجاه الديمقراطي المسيحي الذي يعتمد كليا على جماعات الضغط، كغرف التجارة والمنظمات الفلاحية والنقابات العمالية التي يتألف منها(٣٤) والعلاقة القائمة مابين الاحزاب وبين جماعات المصالح أو الضغط التي ترتبط بها اما ان تكون علاقة رسمية أو حقيقية.

التبعية الرسمية: وفيها تكون العلاقة العضوية بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح التي تتألف منها معترف بها رسميا، ومنصوص عليها في دساتيرها وفي نظمها الداخلية. فحيث أن منشأ وتكوين هذه الاحزاب هو جماعات المصالح، وعلى الاخص النقابات العمالية ،فان الانتماء الى هذه الاحزاب يكون بصورة غير مباشرة، لأن الانتساب الى النقابة يعني الانتماء الى الحزب الذي يمثلها. هذا النوع من الاحزاب يطلق عليه موريس ديفرجيه اسم «الاحزاب غير المباشرة».(٣٥) وقد كان الحال كذلك مع حزب العمال البريطاني حتى عام ١٩١٨ الذي تألف من النقابات العمالية ومن جمعيات ثقافية، ثم أصبح منذ عام ١٩١٨ ـ منفتحا على المنتمين مباشرة وأكثر استقلالا أيضا. غير أن حزب العمال البريطاني مازال حتى الوقت الحاضر يعتمد جدا على النقابات التي تمده بما هو أساسي في مصادر تمويله وكذلك بالافراد الذين ينتمون اليه. ومن ثم فان ٨٥٪ من أعضاء الحزب هم على الاخص من ٦٨ نقابة

---

(32) Roger – Gerard Schwwartzenberg. op.cit.P.649.

(33) Dowse and Hughes, op. P. 377.

(34) Maurice Duverger, Socio, Po. op. cit. P. 457.

(35) Maurice Ducerger, op. cit. P. 368.

عضو في مؤتمر نقابات العمال التي تمثل حوالي خمسة ملايين ونصف منتمي. وعليه فان المؤتمر السنوي للحزب يقع تحت رحمة النقابات التي تسيطر على $\frac{5}{6}$ من الاصوات فيه(٣٦). كما نجد هذه التبعية أيضا لدى الاحزاب الديمقراطية المسيحية، كالحزب الشعبي النمساوي الذي يعتمد على جماعات المصالح، أي المنظمات الفلاحية، والنقابات، وغرف التجارة التي يتكون منها(٣٧).

التبعية الخفية: تميل بعض أحزاب اليمين كحزب المحافظين في بريطانيا، والاحزاب الديمقراطية المسيحية في كل من ألمانيا وايطاليا وفرنسا، الى أن تستر بكل وسيلة ممكنه علاقاتها مع البنوك والمشاريع الصناعية الكبرى، ونقابات أرباب العمل، الخ. وبالمقابل فان جماعات المصالح هذه تحرص حرصا شديدا على اخفاء تدخلاتها في سياسية هذه الاحزاب. ويبدو أن الاحزاب الاقل أعضاء والاقل تنظيما، كما يقول شفارتزنبرغ، هي التي تعتمد على الاخص على جماعات المصالح هذه في تمويلها. والدافع الى اخفاء هذه العلاقة هو لكي تستطيع الاحزاب أن تعبأ أكبر عدد من الاشخاص حول واجهات دينية حينا وديمقراطية حينا اخر لمواجهة الحركات اليسارية. وربما كانت حالة احزاب اليمين الفرنسي مثالا نموذجيا على ذلك. فان هذه الاحزاب تبدو في الظاهر وكأنها تفتقر الى التنظيم الحزبي، في حين أنها قائمة في الواقع على أسس راسخة، لان تنظيمها الحقيقي يوجد خارج واجهاتها الحزبية المعتادة، أي في اتحادات أرباب العمل والصناعيين والمصرفين المنظمة تنظيما محكما. ومما هو جدير بالاشارة في هذا الشأن ان الظاهرة ذاتها توجد في العالم الثالث. وعلى الاخص في أميركا اللاتينية وفي بعض الاقطار الاسيوية، وفي وطننا العربي أيضا مجسدة بأحزاب معينة ظهرت على الاخص في مصر والعراق وسوريا فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ج ـ التعاون على قدم المساواة: وقد يقوم تعاون بين جماعات الضغط وبين الاحزاب السياسية على قدم المساواة، وتنسيق في العمل ازاء قضية أو عدة قضايا معروضة بصورة مؤقتة أو دائمة.

(36) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 649.

(37) Ibid, P. 650.

التعاون الموقت: ويتم ازاء قضية معينة فاذا ما انتهت انفضت الاطراف المتعاونة بعضها عن البعض الاخر، مثال ذلك تعاون لجان النضال ضد الفاشية التي تكونت خلال الاعوام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ في فرنسا مع هيئات المقاومة خلال الاعوام ١٩٤٠ ـ ١٩٤١[٣٨].

التعاون الدائم: وبموجبه تقوم رابطة عمل مشترك وتنسيق بين جماعات الضغط وبين الاحزاب السياسية، كما يحدث في البلدان الاسكندنافية بين الحزب الاشتراكي وبين النقابات العمالية ،ويذهب هذا التعاون في بعض الاحيان شوطا بعيدا، ففي السويد يرتبط اتحاد النقابات المعروف باسم O .L ارتباطا وثيقا بالحزب الديمقراطي ـ الاجتماعي للعمال، اذ بحكم الانتماء الجماعي للنقابة ،فان ثلث الاعضاء النقابيين يحملون بطاقة العضوية في الحزب المذكور[٣٩]. والواقع أن النقابات المستقلة تحاول وسعها أن تتفادي التعاون الدائم، سيما النقابات العريقة منها، اذ تفضل أن تبقى قوى لتحقيق مطالب متزايدة، وغير مرتبطة بقرارات قوى سياسية، حتى ولو كانت قريبة منها.

٤ ـ انواع جماعات الضغط: يصعب الاحاطة بظاهرة جماعات الضغط احاطة تامة. فهذه الجماعات متنوعة وكثيرة العدد بحيث يتعذر اقامة تصنيف شامل بأنواعها المختلفة. ولاريب، أن كونها توصف بأنها «جماعات» ينطوي على معنى أنها ذات استمرارية نسبية ومؤسسة وان أعضائها يسعون بصورة مشتركة الى أهداف متماثلة. ومع ذلك يمكن ان تكون غير مؤسسة ، وحياتها قصيرة، وأحجامها ضئيلة وأهدافها محدودة. وعلى صعيد اخر يمكن ان تكون محصورة في قطاع اجتماعي معين، او فئة اجتماعية معينة، كما يمكن ان تكون ذات ابعاد قطرية (أو وطنية) بل وذات أبعاد دولية. وندرج أدناه تصنيفا موجزا بأهم أنماطها:

أ ـ من ناحية المركز القانوني: يمكن تقسيم جماعات الضغط من ناحية الاعتراف بكيانها قانونا الى جماعات مؤسسة والى جماعات غير مؤسسة .فجماعات الضغط غير المؤسسة ليس لها مركز قانوني معترف به ، رسميا، وهي تمترس نشاطها خارج الاطر الرسمية في المجتمع . وهي في الواقع أقرب في تكوينها الى بعض الاتجاهات التي تعبر

(38) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 650.

(39) Ibid, P. 651.

عنها الاوساط الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فهي تتكون بمعرض حادثة معينة، او تتولى قضية ما، فاذا ما انتهت اضمحلت جماعة الضغط تبعا لذلك. وبحكم عفوية تكوينها هي قوية في اندفاعها وتأثيرها ،الا انها بسبب عدم تأسيسها يسهل استغلالها عبر التغلغل في صفوفها وتوسيع شقة الخلافات الجانبية بين أعضائها. أما جماعات الضغط المؤسسة فهي ذات مركز قانوني يقر كيانها وأهدافها ونشاطاتها. وعليه فهي تتمتع بدرجة معينة من التنظيم في تنظيمها الداخلي وفي علاقاتها الخارجية مع القوى الاخرى. وتبعا لذلك فان تنظيمها يضمن لها الاستمرار في العمل والبقاء زمنا طويلا نسبيا، الامر الذي يهيأ لها جوا مناسبا لتحديد مراميها بدقة وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيقها. ويترتب على ذلك أن تكتسب تجارب عديدة في ممارسة أساليب الضغط والتأثير ومثالها النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والنوادي، والجمعيات بأنواعها المختلفة ،والاتحادات والروابط وغيرها.

ب ـ من ناحية علاقتها بالدولة: وفقا لمركزها بالنسبة الى الادارة في الدولة يمكن التمييز بين نمطين من جماعات الضغط، هما: الجماعات الخاصة وهي خارج الادارة، والجماعات العامة وهي في الادارة. جماعات الضغط الخاصة ليست بحاجة الى تعيين. فكل جماعة تتكون خارج نطاق جهاز الدولة هي جماعة خاصة. غير أن جماعات الضغط العامة كثيرا ماتثير حولها ردود فعل متباينة. اذ أنها تصطدم مسبقا بالمبدأ القانوني وحدة الدولة. فادارات الدولة والمرافق العامة فيها ،وهيئاتها ومؤسساتها، هي جزء لا يتجزأ من وحدة التنظيم التي تقوم على أساسها الدولة. وعليه يرى فريق من المؤلفين أنه لايمكن تصور وجود عناصر معينة من الدولة تتصرف كجماعات ضغط، والا فان هذا التصرف ان وجد هو بطبيعته مرضي ويعبر عن أزمة خطيرة في الدولة. في حين يرى فريق اخر من المؤلفين أن المبدأ القانوني لوحدة الدولة يجب ألا يوقعنا في الوهم. لان المرافق العامة والادارات وهيئات الموظفين المتعارضة بحكم الخصومة فيما بينها حول التأثير والنفوذ تميل الى ممارسة الضغط على الحكومة، أو البرلمان، أو الراي العام، لكي تنال خطوات أو تغلب سياسة معينة(٤٠). فموظفو الدوائر الحكومية نظموا أنفسهم بشكل جماعات ضغط لنيل فوائد مادية تتعلق بحياتهم الوظيفية والمعاشية، في مختلف الاقطار ،في حين أن بعض المؤسسات كانت ومازالت تمارس ضغطها على السلطة لترويج أو تغليب سياسة معينة، كما هو الحال مع وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة

(40) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 632.

،والجيش الفرنسي أثناء حرب الجزائر، وزمر الضباط في أقطار العالم الثالث ،وعلماء الذرة والطاقة النووية وغير ذلك. وهذه الظاهرة كما يقول الاستاذ برنارد تولومند مهمة للغاية وشائعة جدا في أقطار أوربا الشرقية. لفهم الاواليات الحقيقية لسير عمل السلطة في دولة ما.(٤١)

ومن ثم يمكن تقسيم «جماعات الضغط العامة» الى فرعين، هما «الجماعات المدنية» و«الجماعات العسكرية».

اولا ـ الجماعات المدنية: يمكن لأية دائرة أو مؤسسة أو دائرة بحث ،او الجامعة أو المرافق العامة أن تسعى الى الدفاع عن مصلحتها أو مصلحة موظفيها بالنسبة الى المصلحة العامة في الدولة. كما يمكن لوزارة ما ان تتولى الدفاع عن مصالح الافراد الذين تنظم شئونهم، كأن تقوم وزارة الزراعة بالدفاع عن وجهة نظر ومصالح المزارعين، وأن تساند وزارة الاقتصاد أو التجارة مطاليب التجار، او ان تدعم وزارة التربية او وزارة التعليم مطاليب الطلبة او التلاميذ او التدريسيين(٤٢) .هذا على صعيد المؤسسة. أما على صعيد الموظفين، فان تنظيماتهم المختلفة سواء كانت نقابات أم جمعيات أم نوادي فانها تهيء لهم فرصة التجمع والتكاتف ومن ثم العمل بشكل جماعات ضغط لكي ينالوا مطاليبهم المادية. والنظم السياسية تتباين ازاء كيفية تنظيم ضغط مؤسساتها او موظفيها، بعضها يذهب بعيدا في حرية ممارسة الضغط الى حد السماح بحق الاضراب للموظفين، بما فيهم رجال الأمن (الشرطة) ،وحركات أضراب رجال الشرطة الفرنسية معروفة في هذا الشأن، في حين ان نظما سياسية أخرى تحاول ان تجد قنوات اخرى لامرار الضغط وتحرم اية حركة أضراب، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى. وربما كانت أهم ناحية في خطورة ضغط مؤسسات الدولة أو موظفيها هي العلاقات التي قد تقوم بين المصالح الاقتصادية الكبرى وبين كبار موظفي الدولة. فان الدراسات المعاصرة دللت على أن الوسط الاجتماعي المشترك والنشئة في بيئة اجتماعية معينة، طبقية او دينية او طائفية او أثنية أو اقليمية، فضلا عن الصداقة والزمالة القديمة يمكن ان تكون جسورا موصلة بين ذوي المصالح الكبرى وبين كبار موظفي الدولة لفرض امرار ضغط الطائفة الاولى على مؤسسات الدولة.

---

(41) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 208.

(42) Rpger – Gerard Schwartzenberg, op. cit.P. 633.

ثانيا ـ الجماعة العسكرية: رغم ان القاعدة العامة التي تأخذ بها أغلبية النظم السياسية في العالم هي تبعية الجيش الى السلطة المدنية، الا ان المؤسسة العسكرية بحكم طبيعة تكوينها والاهداف المرسومة لها في العمل جعل منها مؤسسة نوعية متميزة جدا عن باقي مؤسسات الدولة(٤٣). ولذلك فبحكم مركزها هذا لها رأى في سياسة الدولة على نحو أو اخر وتسعى الى الضغط على السلطة العامة للاخذ به. أما مقدار هذا الضغط، وما هي وسائل التأثير التي تستخدمها فتختلف من نظام سياسي الى اخر، حسب درجة تطوره ومدى استقرار وقوة وحدة الدولة.

وبصورة عامة يلاحظ أن النظم السياسية التي حققت استقرارها السياسي، وقطعت شوطا بعيدا في تطورها الاجتماعي والاقتصادي، استطاعت في الوقت نفسه ان تبني مؤسساتها على أساس متين وان تقيم علاقات متوازنة فيما بين مؤسساتها، بما في ذلك التوازن بين المؤسسات المدنية وبين المؤسسة العسكرية. اي ان مدى تأثير المؤسسة العسكرية أطر في نطاق البنية العامة للدولة. والا فان اختلال التوازن هذا غالبا ما يؤدي الى أن يتجاوز الجيش كونه مجرد مؤسسة تمارس ضغطا على السلطة الى أن يصبح هو ذاته قوة سياسية فيستولي على السلطة عن طريق التمرد أو القيام بانقلاب عسكري. ولكن، كما يلاحظ باكينار، أن الجيش حتى اذا لم يخرج من ثكناته، فان الشعور السائد بين صفوفه هو أن الحكام بحاجة كبرى الى اسناده اياهم لان الدولة تحتكر القوة المسلحة وتحافظ بها على وحدتها وتضمن بقائها والجيش هو سيف في خدمة السلطة السياسية، ولكن يحدث ان السيف يشرع بالتفكير ويبدأ بالتساؤل حول ظروف استخدامه (٤٤). او بعبارة اخرى ان الثقة قائمة بين العسكريين ورجال السلطة مادامت المؤسسات مستقرة وتقوم بأعمالها على نحو مرضي، والا فان اختلال التوازن او تدهور الاوضاع ينمي الشعور لدى العسكريين بأنهم يتحملون التضحية أكثر من غيرهم لقاء لاشيء.

---

(٤٣) لغرض توضيح هذه الناحية نذكر ان وزارة الدفاع في الولايات المتحدة (البنتاغون) او في بريطانيا او في فرنسا او في الاتحاد السوفيتي وغيرها من الاقطار التي تتبع المؤسسة العسكرية السلطة المدنية، لايمكن ان تقارن من ناحية التأثير على وضع السياسة الدولة العامة مع وزارة الزراعة او وزارة الصحة، او التربية او غيرها من الزارات، اذ ان الدولة ترتكز الى حد كبير على المؤسسة العسكرية.

(44) Baguenard, op. cit.P. 60.

جـ - من ناحية طبيعة المصالح: ويمكن تقسيمها الى جماعات المصالح المادية وجماعات المصالح المعنوية ،على النحو التالي:

اولا - جماعات المصالح المادية: وهي تبحث أساسا عن الفوائد المادية لمصلحة أعضائها. وهي نقابات او منظمات مهنية. ولاريب في أنها تسعى للضغط على السلطة سواء بصورة مستقلة أو بالارتباط على نحو أو اخر بحزب سياسي معين، لانها بحكم طبيعة تكوينها والوسائل المتيسرة لديها لاتستطيع لوحدها ان تعمل تأثيرها في سلطة الدولة على نحو فعال. وقد أصبحت هذه الجماعات بأعداد كبيرة جدا في المجتمعات الحديثة بسبب تباين الاوضاع الاقتصادية فيها، ومن ثم لانها تعكس تكوين البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الذي تناضل فيه(٤٥). وذلك لان كل المهن تقريبا قد انتظمت عمليا في نقابات، بما في ذلك المهن الحرة(٤٦)، ولذلك فان مشكلة النقابية والسياسة تطرح نفسها بهذا الشأن. وبعرض ذلك نتبين ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الاول يؤكد على الترابط الوثيق بين المصالح المهنية وبين المصالح السياسية. بحيث تكاد تنعدم الحدود بينهما وتتمسك بهذا المفهوم الاحزاب الاشتراكية بصورة عامة والاحزاب الماركسية على الاخص، وبحكم ذلك فان الحزب هو التنظيم السياسي الطبيعي للطبقة والنقابة تنظيمها المهني ويجب ان تلحق بالحزب، والاتجاه الثاني يدفع بأن العمل النقابي هو المنطلق والعمل السياسي لاحق عليه، كما هو الحال مع تقاليد عمل النقابات العمالية في بريطانيا، وعن كل التنظيمات السياسية، بما فيها الاحزاب السياسية، ومنشأ هذا الاتجاه هو الحركة الفوضوية في القرن التاسع عشر، وعلى الاخص في فرنسا والذي مازالت بعض النقابات تحمل بعض اثاره حتى الوقت الحاضر(٤٧).

---

(45) Jacques Baguenard, op. cit. P. 52.

(٤٦) لاعطاء فكرة عامة عن ذلك ندرج ادناه نسب عدد العمال المنتمين الى النقابات في بعض الاقطار الأوربية :

٢٠ ٪ في فرنسا	٣٠ ٪ في ايطاليا
٤٠ ٪ في بريطانيا	٤٠ ٪ في ألمانيا الاتحادية
٧٠ ٪ في بلجيكا	٩٠ ٪ في السويد

أنظر : Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 637.

(47) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 196.

ثانيا - جماعات الضغط المعنوية: ويطلق عليها أيضا بعض المؤلفين اسم «جماعات الافكار» . والتميز بين جماعات المصالح المادية وبين المنظمات التي تساند مبادئ أيديولوجية أو معنوية قائم على أساس أن الطائفة الاولى هي جماعات مصالح في حين أن الثانية منها هي جماعات فكرية. وعلى صعيد اخر يمكن ان يقوم التميز بينهما على أساس التمييز بين المنظمات المهنية التي ينتظم أعضاؤها بحكم نشاطهم الاقتصادي أو المهن التي يمارسونها ، وبين المنظمات غير المهنية(٤٨). والامثلة على ذلك كثيرة منها جمعيات حقوق الانسان والجمعيات المساندة للامم المتحدة، وجمعيات مكافحة التميز العنصري، وكذلك النوادي، كنادي (جان مولان) في فرنسا ونادي المثنى في العراق قبل الحرب العالمية الثانية. والواقع أن الجماعات التي تدافع عن أيديولوجيات أو قيم معنوية، او مبادئ وأفكار معينة كثيرة ومنتشرة في جميع أقطار العالم. وبين جماعات الضغط المعنوية هذه تحتل الجماعات الدينية مكانة متميزة سواء كانت اسلامية ام مسيحية ام يهودية. وكما يقول جاك باكينار ان اهم جماعة ضغط معنوية في أوربا الغربية، وربما في العالم المسيحي،هي الكنيسة الكاثوليكية فثقل اهميتها في الحياة العامة لايعادله غير ثقل الدولة ويضرب على ذلك مثلاً فرنسا التي فيها ١٣٥ اسقفاً و ٣٧٠٠٠ قس و٢٣٠٠٠ راهب و ١٠٠٠٠٠ راهبة. وتستقبل المدارس الدينية ١٤٪ من تلاميذ فرنسا في المرحلة الأولية من دراستهم، و ١٧٪ من التلاميذ في المرحلة الدراسية الثانية. وفضلاً عن ذلك هناك حركات كاثولية عديدة في جميع الاوساط (النساء، الشبيبة، العمال الخ...) وصحافة ودور نشر واسعة الانتشار، ان هذه العناصر وغيرها تسمح للكنيسة الكاثوليكية أن تتحول، أن شاءت، الى جماعة ضغط ذات تأثير فعال (٤٩) سيا وأن التنشئة الاجتماعية الدينية تهيء استعداداً نفسياً لتقبل هذا التأثير.

ولكن هل يمكن التمسك بصورة دائمة بتقسيم جماعات الضغط الى جماعات ذات قيم معنوية وجماعات ذات مصالح ،في الواقع وفي ظل معطيات واقع المجتمعات الحديثة يصعب الاخذ بهذا التميز القاطع بينهما. لان المصلحة بحاجة الى تبرير،

---

(48) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 605.

(49) Jacques Baguenard, op. cit. P. 59.

وبالمقابل فان القيمة اوالفكرة ليست قائمة في الفراغ اذ تنبت في وسط اجتماعي معين، وتعبر عنه. ومن هذه الناحية يتأتى التداخل بين النوعين من الجماعات وتصنيفها الى جماعات مصالح وجماعات قيم معنوية أو افكار ان هو الا تصنيف قائم على معيار نسبي.

د . من ناحية التنظيم: ومن ناحية تنظيمها يمكن تقسيم جماعات الضغط كما هو الحال مع الاحزاب السياسية، الى جماعات الاطر وجماعات الجماهير.

اولا ـ جماعات الاطر: وتتميز ببنية تنظيمية مرنة وغير ممركزة، كما تتميز بقلة أعداد أعضائها ،اذ تبحث عن النوعية في عضوية الافراد وليس في الكمية والامثلة عليها نقابات أرباب العمل وعلى الاخص في قطاع الصناعة والمصارف(٥٠) وكذلك النوادي كنادي جان مولان في فرنسا.

ثانيا ـ جماعات الجماهير: أما جماعات الجماهير فتسعى الى ضم اكبر عدد ممكن من الافراد في عضويتها. لان كثرة عدد أعضائها يزيد في ثقل ضغطها، ويضاعف في قوتها سواء ازاء خصومها المهنيين او ازاء السلطة القائمة. كما هو الحال مع النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحادات النساء والطلبة. وعليه فهي تتطلب درجة عالية من التنظيم والانضباط النقابي.

---

(٥٠) لتوضيح هذه النقطة نذكر ان (المجلس الوطني لارباب العمل ، الفرنسيين) الذي تألف بمقابل العمالية على الاخص، يضم عددا كبير من الاعضاء نسبيا اذ تدخل في عضويته مختلف الصنعات غير متمركز التنظيم، والهيئة الاكثر اهمية فيه هي (الجمعية العامة) التي تتكون من ٥٠٠ عضوا، وتجتمع كل ستة اشهر، وتنتخب (اللجنة الادارية) كل سنتين، وتتكون اللجنة الادارية من ١٢٠ عضوا وتجتمع احدى مرة في السنة وتتألف من رؤساء الشركات ومن الموظفين فيها كذلك، وتنتخب سنويا اعضاء مكتب المجلس ورئيسه، ويشير نظام المجلس المذكور الى استقلال الجماعات المكونة، فلا يمكن باي حال من الاحوال قرار على اي جماعة من هذه الجماعات الاعضاء في المجلس. فالمجلس يقوم فقط بضمان الارتباط والتقسيم الدائم بين الجماعات الاعضاء فيه التي تحتفظ بخصائصها الذاتية ووسائلها الخاصة بها والملائمة للتعبير عن مصالحها في اطار السياسة العامة التي يتبناها المجلس بعد مناقشتها. (انظر روجيه ـ جيرار شفارتزنبرغ) المصدر السابق، ص ص ٦٣٥ـ٦٣٦) وهو نفس الحال مع اغلب البلدان الرأسمالية بتفاوت قليل من ناحية التفاصيل التطبيقية.

وهنـاك تنظيمات تستخـدم نفس أسلوب التـأطير والاحتـواء، ولكنهـا تسعى الى هـدف متخصص، وهي تشكل منظمات جماهيريـة سياسيـة، وتتـوجـه الى كل الطـوائف الاجتماعية والمهنية، شأنها في ذلـك شأن الاحزاب غير أنها تختلف عنهـا باقتصـارهـا على هدف معين على وجه التحـديـد، ومثـالهـا الجماعـات التي تنـاضل من اجل تحقيق السلام العالمي، والنضال ضد العنصرية، والنضال من أجل نزع التسلح وغيرها(٥١).

هـ ـ من ناحية أبعادها: ويمكن تقسيم جماعات الضغط من ناحيـة نطـاق نشـاطهـا الى جماعات وطنيه والى جماعات دولية.

اولا ـ الجماعـات الـوطنيـة: وهي التي تعمـل في نطـاق الـدولـة التي تنتمي اليها فصالحها محصورة في نطـاق اقليم الـدولـة وتمـارس ضغطهـا من ثم على سلطـة الـدولـة كما ذكرنا من قبل بالنسبة الى النقابات والجمعيات والاتحادات والرابطات وغيرها.

ثانيا ـ الجماعات الـدوليـة: هـذه الجمـاعـات متنوعة من نـاحيـة تكوينها وأهـدافهـا وميـادين نشـاطـاتهـا . في الميدان السيـاسي نجد الاميـات، كأمميـة الاحـزاب الشيـوعيـة الاولى والثـانيـة والثـالثـة ومـا يتفرع عنهـا كالمجلس الـدولي للنسـاء الـديمقراطيـات الاجتماعيـات، الـذي تـأسس عـام ١٩٥٥ في لنـدن، والاتحـاد الـدولي للشبيبـة الاشتراكيـة الـذي تـأسس عـام ١٩٤٦ بباريس، والاممية الـديمقراطيـة المسيحيـة التي تنطـوي على الاحـزاب الـديمقراطيـة المسيحيـة، والاتحـاد الليبرالي العـالمي الـذي تـأسس عـام ١٩٤٧. وفي الميدان النقابي نجد الاتحاد النقـابي الـدولي، والاتحـاد الـدولي للنقـابات المسيحيـة، كما نجـد الاتحـاد الـدولي للطلاب. بـل ان الكنـائس لهـا تنظيماتها الـدوليـة أيضـا وتمـارس ضغطهـا على الـدول أيضـا. وعلى صعيـد اخر ان الشركات المتعـددة الجنسيـات وكـذلـك الكارتـلات والترستـات تمـارس ضغطهـا الخفي والعلني على سيـاسـات الـدول. بعض

---

(51) Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit.P. 637.

الجماعات الدولية لا تمارس تأثيرها الا في الخفاء ، كما هو الحال مع الماسونية(٥٢).

٥ ـ طرق عمل جماعات الضغط:

في دراسة تأثير جماعات الضغط تواجهنا مسألتان، هما مقدار التأثير الذي تستطيع جماعة المصلحة أن تمارسه على صانعي القرار أولا، والطرق التي تستخدم في التأثير والجهة التي يوجه اليها ثانيا. ولا ريب في ان ذلك يتوقف على مدى نجاح او فشل جماعة المصلحة في أعمال تأثيرها. فمن الواضح ان امتلاك قدرة متزايدة، مثلا، يتطلب استخدامها وامرارها خلال قنوات ملائمة لكي يصل تأثيرها الى الجهة او الاشخاص الحقيقيين الذين بيدهم فعلا عملية صنع القرار. وعلى صعيد اخر ان تيسر الوصول الى صانعي القرار ان هو الا وسيلة لتعويض الافتقار الى المصادر الاخرى لممارسة السلطة. وعليه فان جماعات المصلحة لا تستخدم وسائل متماثلة في جميع الحالات، وانما لكل حدث يقع لها وسيلتها الخاصة به، ومن هذه الناحية يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار مقدار ما تملكه جماعة المصلحة من وسائل تمكنها من ممارسة بعض التأثير على عملية صنع القرار.

والواقع أن جماعات المصالح اذا كانت تسعى الى تحقيق مطاليبها، فان ذلك من طبيعة الاشياء مادامت هذه الجماعات لها وجود حقيقي في المجتمع .ولكن المشكلة الحقيقية بهذا الصدد هي في كيفية عمل هذه الجماعات في التأثير على السلطات العامة لغرض الوصول الى تحقيق مطاليبها. فقد تتجاوز جماعات المصالح وظيفة المطالبة، التي هي ولا ريب من وظائفها، لكي تأتي وتمارس سلطة حقيقة في اتخاذ القرار فيما وراء ستار المؤسسات الرسمية للدولة(٥٣). ويبدو لنا أن المشكلة تنحدر عن طريقين، أولهما عندما تعجز مؤسسات الدولة عن امتصاص كل النشاطات التي يجب تنظيمها ، وعلى الاخص بموجب التشريعات او الحياة البرلمانية كما يذكر

---

(٥٢) التفاصيل يراجع كتاب:

Jean Meynaud : Les Groupes de Pression interationaux Chemin de Mornex, Lausanne, 1961.

(53) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit.P. 644

تولوموند، فان جماعات الضغط تأخذ بالتزايد عددا ونشاطا بصورة غير منظمة(٥٤)، ان لم تقل غير قانونية. والا فان جماعات المصالح يمكن ان تكون في الظروف الطبيعية قنوات لامرار مطاليب مشروعة شأنها في ذلك شأن الدور الذي تقوم به الاحزاب السياسية نسبيا في سير عمل النظام السياسي. أما الطريق الاخر الذي تنحدر عنه المشكلة فيشير اليه كل من داوس وهيوز بتأكيدهما على مدى المشروعية التي تمنحها جماعة المصلحة الى الحكومة القائمة وتؤثر على نشاطاتها. فاذا كانت تتقبل النظام السياسي القائم باعتباره مشروعا فانها سوف تكافح قرارات الحكومة بوسائل دستورية. أما اذا كانت جماعة المصلحة لا تقر الا قدرا ضئيلا من المشروعية الى النظام السياسي القائم فانها عندئذ تشعر بحرية اكثر في استخدام التسهيلات اللا قانونية، كرشوة موظفي الحكومة، أو دعم الجماعات السياسية المتمردة(٥٥). ومن ثم فاذا كانت مؤسسات الدولة تعمل بطريقة سليمة وفقا لمتطلبات الحياة العامة فلا ضير من وجود جماعات المصالح، لانه يمكن تنظيم علاقاتها بالجهات الرسمية بموجب القانون وعلانية كما فعلت الدول الاسكندنافية، استنادا الى المقولة السائدة في هذا الشأن وهي ان العمل ما أن يعرف فانه يكف عن ان يكون خطرا(٥٦). اما اذا كانت المشكلة قائمة في عجز المؤسسات عن تأطير واحتواء ثم تنظيم شئون المجتمع فان الضغط والتأثير سوف يمران بقنوات ليست طبيعية ولا قانونية.

ولا ريب في أن الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط في عملها لفرض التأثير على السلطة من التعدد والتنوع بحيث يصعب بيان تفاصيلها جميعا، فهي مختلفة باختلاف ظروف المجتمعات والنظم السياسية فضلا عن اختلاف جماعات الضغط ذاتها. ولذلك فسوف نحاول ادناه بيان الاتجاهات العامة في هذا الشأن ،وحصرها في اتجاهين رئيسين، هما: التأثير المباشر، ثم التأثير غير المباشر.

أ ـ التأثير المباشر: ويكون على مستوى السلطات العامة في الدولة، بالتأثير على أعضاء البرلمان أو الوزراء أو مدراء مكاتبهم أو موظفي الادارة على مختلف

(54) Bernard Toulemonde, op. cit.P.209

(55) Dowse and Hughes, op. cit. P.391.

(56) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit.P.644.

مستوياتها، أو مدراء وموظفي الموسسات والمرافق العامة .ويتم هذا الضغط اما بصورة مكشوفة أو بصورة خفية.

اولا ـ التاثير العلني او المكشوف: فالنشاط العلني يتضمن المواقف التي تخذها جماعات الضغط ازاء مختلف القضايا التي تطرحها الحياة العامة سواء كانت سياسية ام غير سياسية، على مختلف المستويات، كا أنها تستخدم مختلف الوسائل للتعبير عن مواقفها. ويأتي في مقدمة ذلك التقدم الى الجهات المسئولة بوثيقة تفصيلية تتضمن مطالبيها ـ وغالبا ما تعد هذه الوثيقة من قبل جماعة من المختصين ـ مكتوبة بلهجة معتدلة، وموضوعية ظاهريا. وهذه الطريقة الاعلامية الموجهة في أغلب الاحيان تنطوى على انسجام مابين الوقائع وبين مصالح ورغبات جماعة الضغط. وعندما لاتوجد عناصر اعلام اخرى ،فان هذا الاجراء يصبح فعال التاثير. كان تعد جماعة مصلحة وثيقة وتعرضها على برلماني لكي يتقدم بها بصيغة مشروع قانون او اقتراح بتشريع قانون ينظم شئونا تقنية(٥٧). أو ان لم يتيسر لها هذا الاجراء تبادر جماعة الضغط الى ارسال وفد عنها لمقابلة المسئولين وعرض مطالبيها عليهم، او ان تعلن ذلك على لسان احد ممثليها بوسائل الاعلام المعروفة ،او ان تتصل بالاحزاب السياسية لعرض موقفها ازاء قضية مطروحة. والواقع أن جماعات الضغط تبذل جهدها للوصول الى المراكز الحقيقية لعملية صنع القرار. في فرنسا، مثلا، كان الضغط في عهد الجمهورية الرابعة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ يمارس بصورة خاصة على البرلمان الذي كان السلطة الكبرى في نظام ذلك العهد. اما في الجمهورية الخامسة فقد انتقل الضغط الى الوزراء ومدراء مكاتبهم والموظفين الكبار، بل وحتى على رئاسة الجمهورية من قبل جماعات الضغط القوية جدا، ويعكس هذا الانتقال ببساطة تامة تغير موقع سلطة اتخاذ القرار من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية، اي الى الذي جعل رؤساء اللجان البرلمانية، وهم جميعا أعضاء في حزب الاغلبية الديغولي يعبرون في عام ١٩٧٢ عن خوفهم ازاء التوافق المبالغ فيه بنظرهم بين السلطة وبين جماعات الضغط(٥٨).

الانتخابات: وقد تثقل جماعات المصالح بضغطها في الانتخابات التي تجري على مختلف المستويات. سواء كان ذلك عن طريق حث منتسبيها للتصويت الى مرشح معين تسانده ،أو عن طريق تقديم الدعم المادي، كتمويل الحملات الانتخابية، او الدعم

---

(57) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 645.

(58) Bernard Toulemonde, op. cit.P.210.

المعنوي باستغلال نفوذ بعض الشخصيات الدينية أو الاجتماعية للدعاية لمرشح ضد منافسيه. ان صيغة هذا الدعم المعلنة منها والخفية ،كما يلاحظ باكينار، تضع دائما السياسيين أمام خيار صعب: فاذا ما قرروا تغليب معتقداتهم الشخصية متجاهلين ضغط المصالح عليهم ،فانهم يجازفون بالانقطاع عن ناخبيهم والحكم على أنفسهم بالانتحار السياسي . وان قبلوا بالضغوط متجاهلين معتقداتهم فانهم يدفعون بمستقبلهم الانتخابي الى انتحار اخلاقي. ولذلك فانهم نادرون أولئك السياسيون الذين رفضوا ابتلاع ادعاءات جماعات الضغط المتنفذة والراسخة في مناطقهم الانتخابية، لأن هذه الادعاءات كانت تدخل في صراع أخلاقيتهم(٥٩).

المشاورة: ان دوائر الدولة ومؤسساتها غالبا ماتلجأ الى استشارة الاختصاصيين وذوي الرأي في بحث القضايا المطروحة في مختلف ميادين الحياة العامة قبل أن تتخذ قرارا أو تصدر تشريعا ينظمها. وتحدث هذه المشاورات بشكل عرضي كعقد ندوة أو طاولة مستديرة أو استقدام الخبراء من قبل اللجان الرسمية التي تؤلف لهذا الغرض. وفي بعض الاحيان يضم هؤلاء الخبراء والمختصين بالدوائر الرسمية كمستشارين، ان ممارسة التشاور على هذه الطريقة غالبا ما يفتح قناة جديدة أمام جماعات المصالح لممارسة ضغطها(٦٠). اذ تجد جماعات الضغط الفرصة المناسبة لامرار وجهة نظرها الخاصة بها بواسطة المعلومات التي يتقدم بها هؤلاء المستشارون المرتبطون بها الى السلطة بشكل وثائق أو معلومات حول المشاكل التي يجرى البحث فيها وتكون كاملة ومعدة باعتناء من قبل خبراء أكفاء في أغلب الاحيان، بحيث يتطلب الامر احيانا كثيرا من حدة الذهن ومعرفة تقنية عالية بالموضوع لاجل شرح النقطة التي لا يكون تحليلها غير متحيز(٦١). فجماعات الضغط في هذه الحالة تمارس ضغطها مباشرة على السلطة عبر من يمثلها من الخبراء او ذوى الراي. وفي هذه الاحوال يكون الثقل الحقيقي لجماعة الضغط لا عدد أفرادها فحسب وانما أيضا المصلحة التي تمثلها ومدى اهميتها في الحياة العامة فالجماعة المختصة بصناعة الالكترونات مثلا تحتل مركزا ستراتيجيا هاما في اقتصاديات البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر، ولذلك

(59) Jacques Baguenard,op. cit. PP. 53-4.

(60) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 645.

(٦١) جان مينو، جماعات الضغط (الطبعة العربية) المصدر السابق، ص ٥٢.

فان قوتها متأتية عن أهمية نوعية نشاطها بحيث تتجاوز قلة عدد أعضائها نسبيا(٦٢) والشيء ذاته فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه جماعة علماء الطاقة النووية في التأثير على العلاقات الدولية.

العنف: تلجا جماعات الضغط عادة الى استخدام العنف بعد ان تستنفذ كافة وسائلها العلنية والخفية في التأثير على السلطات العامة ووسائل العنف عديدة ويصعب حصرها. ويمكن مع ذلك ذكر أكثرها تواترا. فتأتي في مقدمة ذلك المظاهرات الاحتجاجية. وغالبا ما يرافق المظاهرات الاضرابات عن العمل، وفي بعض الاحيان الاعتصام في مراكز العمل. كأضراب الطلبة من أجل تحقيق مطاليبهم الجامعية ، او أضراب العمال من أجل تحسين ظروف العمل او المطالبة بزيادة أجورهم، او حتى أضراب الموظفين، كما يحدث في فرنسا بحيث وصلت موجة الاضرابات حتى الى رجال الشرطة مطالبين بتحسين ظروفهم المعاشية. ولكن اذا كانت أغلب دول العالم تقر حق التظاهر باعتباره وسيلة جماعية للتعبير عن الرأي ،فان حق الاضراب محرم في كثير من النظم السياسية. ويلاحظ باكينار بهذا الصدد أن حق الاضراب اذا كان يسمح به في الدول الغربية لكي تظل مستمرة رابطة القوة بين الاطراف المختلفة فانه في الوقت نفسه سلاح رهيب اذ يجهز على المدنات المؤقتة دائما.

ولاستخدام حق الاضراب ينبغي ان يكون بوسع النقابات العمالية التي تستخدمه أن تعتمد على موافقة الرأي العام أو على الاقل ان يكون محايدا حذرا ازائه.(٦٣). ويلاحظ على أساليب الضغط هذه انها اما ان تمارس على السلطة مباشرة، او انها تتوجه اليها عبر صراع لاتكون السلطة فيه الا طرفا ثالثا، ولكن طرفاً مسئولاً ، مادام كل أضرار في المصلحة العامة تتحمل هي ذاتها مسئوليته.

ثانيا ـ عمل جماعات الضغط في الخفاء: وقد تستخدم جماعات المصالح طرقا تظل في طي الخفاء، للتأثير على السلطات العامة. وهذه الطرق أيضا متعددة ومتنوعة، والمعروفة منها، وربما أهمها هي التالية:

---

(62) Georges Burdeau, Traite ... T.III, op. cit. P.214.

(63) Jacques Beguenard, op. cit. P.56.

العلاقات الخاصة: الى جانب «العلاقات العامة» التي تقوم بين جماعات المصالح وبين ادارات الدولة والتي تجرى في العلن، هناك العلاقات الخاصة، والاتصالات الشخصية مع البرلمانيين، والوزراء ،والموظفين الكبار، وهنا تلعب الخلفية الاجتماعية دورا هاما في تقبل المسئولين تأثير جماعات المصالح. ولتوضيح هذه الظاهرة العامة تقريبا يذكر روجيه جيرار شفارتزنبرغ واقع ذلك في فرنسا، فيشير الى أنه في التفاوض مع الادارة الحكومية لا تقف نقابات العمال على قدم المساواة مع نقابات أرباب العمل. اذ مهما كانت الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين ،فانهم يلتقون مع القادة الصناعيين والمصرفيين بحكم البيئة الاجتماعية المشتركة والنشأة المتماثلة، والميول الثقافية. ويضيف على ذلك بقوله أنه لاعجب ان حدث الالتقاء لان الموظفين يختارون من بين الاوساط البرجوازية. وشاهد ذلك أن المدرسة الوطنية للادارة لم تقبل خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠ غير ثلاثة طلاب فقط من أبناء العمال. وكان أبناء الطبقات الميسورة هم الاغلبية الساحقة بين الناجحين في امتحانات القبول في المدرسة المذكورة، هؤلاء الطلاب الذين سيصبحون بعد تخرجهم أعضاء الهيئات الكبرى في الدولة(٦٤). وعليه فان جماعات المصالح تجد منفذا لضغطها على السلطة عندما تجد في قمة جهاز الدولة، وقمة الجهار الاقتصادي أشخاصا لهم لغة اجتماعية مشتركة، وأصل اجتماعي واحد ،بل وحتى المدرسة المشتركة(٦٥).

التمويل: غالبا ما تمول البيوت المالية والتجارية والشركات الصناعية في الدول الغربية الحملات الانتخابية اعتبارا من انتخابات رئاسة الجمهورية الى الانتخابات على المستويات المحلية. وقد دلت بحوث كثيرة أيضا على ان جماعات المصالح الكبرى (الدولية والوطنية) قد مولت وهيأت حركات سياسية أو انقلابات عسكرية في بلدان العالم الثالث.

التسلسل: يحدث أحيانا أن تفلح جماعات المصالح في توظيف بعض الموظفين المتقاعدين لغرض الاستفادة من تأثيرهم على دوائر الدولة ونلاحظ ذلك بصورة

---

(64) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit.P.647.

(65) Bernard Toulemonde, op. cit.P.211.

خاصة في الشركات الخاصة بصنع الطائرات أو صناعة الاسلحة، اذ تضع على مختلف مستويات اداراتها ضباطا قدامى لاقامة وتطوير اتصالات وعلاقات مع الادارة العسكرية، بحيث يؤدي الامر الى تكوين شبكة من الروابط والمصالح المشتركة التي تضغط بثقلها في توجيه السياسة، وعلى الاخص السياسة الخارجية(٦٦).

الافساد : لقد وجد افساد المسؤولين في الماضي في كثير من الدول ومازال يوجد ، ولذلك قلما ينحو نظام سياسي منه . وأشكال الافساد متنوعة ، فقد يكون بشكل رشوة او مايقاربها ، كدفع راتب شهري او مقدار من المال للمسؤول م او ان تؤدي جماعات الضغط خدمات للسياسي ، كتوظيف بعض افراد عائلته أو المقربين منه . كما قد تأخذ الرشوة اشكالا اقل خطورة مما تقدم ، كالدعوة الى تناول الطعام والسفر وقضاء الاجازات وتقديم الهدايا في المناسبات المعتادة . ان هذه الروابط ، مهما كانت بسيطة في مظهرها ، فانها خطرة في جوهرها على ممارسة السلطة . اذ كما يلاحظ موريس ديفرجيه بحق ،ان مجرد رفع الكلفة اجتماعيا اذا ماتواتر على نحو مضطرد ، مع رجال السلطة قد يؤدي الى ازدياد التأثير عليهم بسيكولوجيا، ولكن قد يطرح الافساد على الصعيد الجماعي عندما تمول بعض الاحزاب السياسية، او الحملات الانتخابية، او النقابات، او المنظمات الاخرى(٢) كما يمكن ان يكون ذلك على صعيد وطني او دولي. وفضيحه تمويل وكالة المخابرات الاميركية لكثير من المنظمات والهيئات خلال سنوات السبعين مازالت عالقة في الذهن.

---

(٦٦) يذكر روجيه - جيرار شفارتزنبرغ نقلا عن تقرير قدمه السناتورو• بركسماير ان الشركات المالية الكبرى التي تجهز الاسلحة الى وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) كانت في عام ١٩٦٩ تستخدم ٢٠٧٢ ضابطا متقاعدا برتبة كولونيل (عقيد) فاعلي، واكثر من نصف هؤلاء (اي ١٠٦٥) كانوا مستخدمين في الصناعات العشرة الكبرى المختصة بالفضاء والتي تقوم بتلبية ربع طلبات البنتاغون،وفي ١٩٦٩ ايضا قدم البنتاغون ٠٠٠ ٢٠٠ عقد بتجهيزه بالاسلحة تبلغ قيمتها جميعا ٤٠ مليار دولار• وفي العام نفسه استطاع البنتاغون ان يميل بكل ثقله للتأثير على الكونغرس لكي لاينقص الميزانية العسكرية الا ثلث المبلغ الذي كان مطلوب انقاصه• (انظر روجيه - جيرار شفارتزنبرغ المصدر السابق، ص ص ٦٣٣-٦٣٤)•

(67) Maurice Duverger, Socio. po.cit. P.460.

(68) Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit.PP, 647–8.

وقد تلجأ جماعات الضغط الى اسلوب نشر الفضائح اذ تبحث عن جوانب مشينة في حياة السياسيين او الموظفين الكبار وتربطه بوظيفته العامة ثم تأخذ بالتهديد بنشره عندما لاينصاع هؤلاء الى ارادتها . هذه الفضائح قد تكون سياسية بحته كفضيحة ووترگيث ، في الولايات المتحدة ، وقد تكون مالية كقضية بناما وقضية ستافسكي اللتين حدثتا في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة ، وقضية رشاوى شركة لوكهيد الاميركية ، كما قد تكون اخلاقية كفضيحة كريستين كيلر في انكلترا في سنوات الستين . وقد تختلط هذه الفضائح بعضها بالبعض الاخر .

التهديد : ومثاله التهديدات التي توجه الى البرلمانيين بشكل رسائل أو نداءات هاتفية، التي تنطوى على العنف، أو السباب، أو عدم انتخابهم أحيانا الى حد اسقاط الوزارة القائمة في بعض الدول الغربية ،ولعل ذلك من أهم الاسباب التي ساهمت في اللا استقرار السياسي في فرنسا في عهدي الجمهورية الثالثة والرابعة.

ب ـ التأثير غير المباشر: ان كل نظام سياسي، مهما كانت طبيعته أو شكله، لايسعه الا التعامل مع الراي العام، غير ان بعض النظم السياسية تحاول ان تسير على هديه، تستوحيه في وضع سياستها العامة ،الداخلية منها والخارجية، ولذلك فانها تبذل جهدها [illegible]عرف على اتجاهاته وتقلباته، فتطبق في ذلك اجراءات تقنية لجس أو قياس الرأى الع[illegible]صورة منتظمة تقريبا ،عن طريق معاهد الرأي العام، والصحافة،وغيرها .. في حين [illegible]ول نظم سياسية أخرى أن تصوغ هي ذاتها الرأي العام وتسير اتجاهاته على نحو ينـ[illegible]ـم مع توجه هذه النظم، وذلك عن طريق مختلف المنظمات كالأحزاب ومنظما[illegible] الشبيبة والنساء والعمال فضلا عن سيطرتها على وسائل الاعلام المختلفة. وفي الحالتين تدخل جماعات الضغط كأحدى القوى العاملة في النظام السياسي للتأثير على الرأي العام وتحويله الى جانبها لكي يدعم مواقفها او يسهل اقرار مشاريعها بدون معارضة او عائق من جانب السلطة السياسية. وعليه فان عمل جماعات الضغط للتأثير على الرأي العام، يعني التأثير بصورة غير مباشرة على السلطات العامة. لأن هذه الاخيرة لا يسعها أن تتخذ قرارات لا تخدم جماعات يؤيدها تيار قوى من الرأى العام.

وجماعات الضغط تلجأ عادة الى استخدام وسائل وطرق عديدة للتأثير على الرأى العام تنتظم جميعا في اتجاهين رئيسين، هما الاجبار والاقناع.

اولا ـ الاجبار: وبه تمارس جماعات المصالح ضغطا من أجل اجبار السلطات العامة على أن تتخذ قرارا في مصلحتها ،ونموذج هذه الوسيلة عادة هو الاضراب عن العمل، أو اقامة الحواجز في الطرقات الامر الذي يضر بالاقتصاد الوطني، أو يخل بالمصلحة العامة، بحيث يتأثر الرأي العام فيضغط على الحكومة لتلبي مطاليب المضربين. وتستخدم هذه الطريقة على الاخص من قبل موظفي الدوائر الرسمية والمنظمات الفلاحية والتجار وأصحاب الحرف(٦٩).

ثانيا ـ الاقناع: تحاول جماعات الضغط بصورة عامة أن تؤثر على قطاعات الرأى العام اما عن طريق الدعاية أو الاعلام.

١ـ الدعاية: حيث تقوم جماعات الضغط عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بترويج بعض الافكار التي تسند مركزها أو تدعم مطاليبها في أوساط الرأي العام. ويتم ذلك بوسائل مختلفة أيضا. كأن تملك جماعات الضغط ذاتها صحافتها الخاصة بها، كما هو الحال مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية(٧٠) واتحادات الطلبة والشبيبة والنساء. ومع أن وسائل الاعلام هذه تتوجه بصورة رئيسة الى الاعضاء الا أن ذلك لا يمنع من وصولها الى الاوساط الاخرى، والرسمية منها على الاخص. أو قد تقوم جماعات الضغط بتقديم مواد تحريرية معدة مسبقا الى الصحف الكبرى كالبيانات الختامية التي تصدر في أعقاب مؤتمر، والرسائل المفتوحة، والمقابلات الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية(٧١) الخ .... ويحدث في بعض الاحيان ان تمرر جماعات الضغط موادا تحريرية تبدو في الظاهر وكأنها مقالات أو بحوثا مكتوبة من قبل محرري الصحيفة، في حين أنها في جوهرها اعلانات تخدم مصلحتها، وتدفع جماعات الضغط مبالغ في السر لقاء نشرها في الصحف(٧٢) .فان عجزت جماعات الضغط عن تحقيق ذلك فانها تلجأ الى الطريق المكشوف، وهو تأجير صفحات من الصحف ونشر بياناتها بشكل اعلان مدفوع الاجرة.

٢ـ السيطرة على وسائل الاعلام: في الواقع ان أغلب هيئات الاعلام ليس لها الا استقلال محدود ازاء الجماعات الصناعات والمالية، اذ تملك هذه الاخيرة قسما أو كل رأس مال الصحف في بعض الاحيان .وعلى هذا النحو تستطيع جماعات الصناعيين

(69) Bernard Toulemonde, op.cit.P.212.

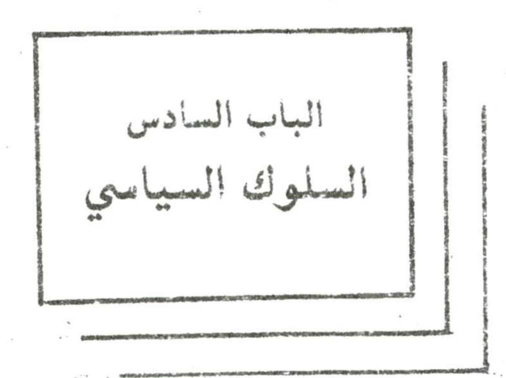
(70) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P.655.

(71) Ibid, P. 656.

(72) Bernard Toulemonde, op. cit. P.213.

الكبار والمصارف والهيئات الرأسمالية الجبارة ان تضمن لها الاشراف والسيطرة على الهيئات الصحفية. ومع أن المشروعات الصحفية ليست مجزية على الصعيد المالي لهذه الجماعات، الا أنها تهيء لها وسيلة فعالة لزيادة نفوذها وتأثيرها على الجمهور وعبره على السلطة. واذا كانت جماعات الضغط لاتستطيع أن تسيطر على وسائل الاعلام عن طريق شرائها، فانها تستطيع أن تضغط عليها عن طريق الاعلانات التي تكون مصدرا ماليا كبيرا للصحف. لأن تكاليف الطباعة والورق والتوزيع وأجور العاملين فيها من عمال ومحررين لا تغطيها أسعار مبيعات الصحيفة فحسب. ولغرض تفادى هذا العجز المالي، أو التخفيف منه على الاقل، فان أغلب الصحف تسعى الى زيادة الصفحات المخصصة للاعلانات لكي تحتفظ بأسعار زهيدة لبيع الصحيفة، وتضمن توازن ميزانيتها المالية. ومن ثم لا تجد الصحف - في واقع التنافس الشديد بين الصحف ذاتها - بدأ من مجاراة جماعات المصالح، فقد تنشر وجهات نظرها أو اقتراحاتها بشأن قضية أو حدث، وقد تنشر أيضا مقالات موصى بها منها، أو التغاضي عن بعض الامور التي لا تنظر اليها بعين الارتياح، وعدم التطرق اليها.

والواقع ان جماعات المصالح تبذل جهدها لأن تتستر على علاقاتها مع وسائل الاعلام المختلفة. وذلك لكي لا تخرق مبدأ حياد وموضوعية وسائل الاعلام من ناحية ومن ناحية أخرى لكي يسهل لها التأثير على الرأي العام.


الباب السادس
السلوك السياسي

الفصل الاول

المواقف والاتجاهات

من الصعب جـداً التعرف على مـا يعتمل في نفس الانسـان وضميره وتفكيره، ولكن المظاهر الخارجية لحياة المرء تعبر نوعما عن حياته النفسية الداخلية. واذا كان بالامكان اخضاع سلوك الانسان في المدى البعيد الى المراقبة والتحليل والاستنتاج، فانه ليس عملا سهلا التعرف على الدوافع التي تحرك هذا السلوك.ورغم الانجازات المؤكدة التي حققها علم النفس الفردي في هذا المجال، الا أنه مازالت جوانب متعددة من النفس الانسانية لم يتوصل بعد الى الكشف عنها، وعلى الاخص ماتعلق بالجوانب اللا عقلية في سلوك الانسان. وعلى صعيد اخر لقد أسهم علم النفس الاجتماعي الى حد كبير في دراسة نفسية الجماهير ،وعلى الاخص ماتعلق بالظواهر الجمعية، ومع ذلك فان مجاله أيضا في هذا الشأن ظل محدودا نوعما . ويزيد في تعقيد مشكلة السلوك الفردي والجماعي، وعلى الاخص في ميدان الحياة السياسية، ان ماتحصل في هذا الشأن غير مستقر ولا متفق عليه من جميع الباحثين. وحيث أن العوامل التي تتحكم في السلوك عديدة ومتنوعة فقد عني أكثر من علم بها ، كعلم النفس الفردي وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا، وأخيرا وليس اخرا علم الاجتماع السياسي.

ان الانسان قبل كل شيء هو كائن حي، ومن ثم فان تركيبه البيولوجي والنفسي يعتبر منطلق الدراسات الاخرى التي تعني بدراسة جوانب حياته المختلفة ، وعلى الاخص تلك التي تتعلق به كعضو في مجتمع، وكمواطن في نظام سياسي. وكما أن للانسان ماهية، الا أن هذه ذات لا تتأكد الا عبر الاخرين، أي من خلال العلاقات المختلفة القائمة في المجتمع الانساني الذي يعيش فيه. وعليه فان ماهية الانسان في جوهرها اجتماعية، أما ماهو سياسي فيها فيأتي من بمدعبر العلاقات التي يدخل فيها مع الاخرين، أفرادا او جماعات، وسواء كانت علاقات تضامن أو علاقات صراع ،وهي التي تدفع به الى التفكير والى القيام بنشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف واتجاهات وميول سياسية، نطلق عليها اجمالا تعبير السلوك السياسي. وعليه فان السلوك السياسي للفرد أولا وللجماعات من ثم تتحكم في نشوئه وفي أشكاله عوامل متعددة ومتنوعة، هي عوامل البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد، فضلا عن أن السلوك السياسي يتوقف على درجة الوعي الفردي أو الجماعي من ناحية العمق ومن ناحية الاتساع. ومن ثم كما يبدو أن السلوك السياسي، فرديا كان أم جماعيا، لايمكن تفسيره بمعزل عن جملة عوامل مترابطة ومتفاعلة، كالعوامل التاريخية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والحضارية.

١ ـ تعريف الموقف(١): ان مفهوم الموقف بأبسط أشكاله هو «استعداد طبيعي مسبق لانجاز مهام معينة». والموقف بالأصل اما أن يكون اتجاها طبيعيا (Physique) أوبسيكولوجيا. والموقف الاخير حسب تعبير ايف بايارد هو «استعداد مسبق دائم نوع ما، ونوعي على نحو ما، ويمكنه في وضعيات معينة أن يقوم بتحويل وتوجيه عمل الفرد باتجاه مفضل على غيره»(٢). وعلى نحو أدق يعرف غوردون البورث الموقف بكونه «... استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة وله تأثير موجه أو فعال على ردود فعل الفرد ازاء كل المواضيع أوالوضعيات التي يرتبط بها»(٣) ومعنى ذلك أن سلوكية الفرد قد انتظمت بناء على تجارب يمر بها الفرد في حياته الماضية بحيث انه اذا ما عرضت عليه حالات أو مواضيع معينة فانه يتخذ مواقف تنسجم مع الخطوط العامة لهذه السلوكية. ومن ثم فان الموقف يأتي بعد سلسلة من السلوكيات، كما أنه يستدل عليه دائما من خلال التعرف على سلسلة من السلوكيات، أي بالكشف عن قوة محركة في تكوين الفرد تدفع تصرفاته باتجاه معين. ولتوضيح ذلك تضرب ايفون كاستلان المثال التالي على العلاقة بين الموقف والسلوكيات:

يرى فرد ما أن الدولة يجب ألا تتدخل في الامور الخاصة، ان ذلك موقف يتخذه الفرد. بناء على هذا الموقف هو:

- يقرأ صحيفة معينة.
- هو يصوت لمرشح معين في الانتخابات.
- هو يشارك في اجتماعات عامة معينة.
- هو يتجنب الالتقاء ببعض الناس، كل هذه التصرفات هي سلوكيات رغم أنها متنوعة، الا أنها مترابطة فيما بينها، ولها علاقة بموقفه العام المذكور(٤)

(١) مع ان كلمة موقف Attitude بالاصل متأتية عن كلمة Aptitudo الايطالية المنحدرة بدورها من كلمة Aptitudo اللاتينية فان مفهوم المواقف قد استجزأ من علم النفس العام ومنه انتقل الى علم النفس الاجتماعي، وعنه اخذ بد علم الاجتماع، ثم علم الاجتماع السياسي.

(2) Yvonne Castellan : Initiation a la Psychologie sociale Armand Colin, Paris, 1974, P.195.

(3) Alan Lencelot: Les attitudes Politiques, P.U.F. Paris, 1974, P.7.

(4) Yvonne Castellan, pop. cit.P.196.

وعلى صعيد اخر ان الموقف يختلف عن (الميول) التي هي انعطاف نحو القيام بعمل شيء معين، وتتسم في أغلب الاحيان بالعفوية. كما أن الموقف يتميز عن الميول بكونه سلوكا حركيا نحو عمل شيء معين ويتصف بالدينامية والتنظيم. ولكن هل يتكون الموقف ازاء موضوع واحد، أم عدة مواضيع؟ ان المثال السابق يطرح الموقف على مستويين، الاول ينصب على موضوع محدد كالتصويت الى مرشح للرئاسة مثلا، أما الثاني فيصب على مواضيع متعددة تنحدر عن موضوع رئيسي هو في مثالنا المذكور الموقف من تدخل الدولة فقط. من بين كل هذه المواضيع يطرح الموقف هوية ذات مؤشرات ،هي الصحيفة ،والقانون ،وبطاقة التصويت في الانتخابات ... وبناء على هذه النظرة، فان الموقف هو «... مبدأ موحد لروابطنا مع العالم والوسط الاجتماعي والاخرين»(٥).

ويمكن تقسيم المواقف الى مواقف فردية ومواقف جماعية، بناء على من يتخذها. كما يمكن تصنيفها أيضا بناء على الموضوع الذي تنصب عليه الى مواقف طبيعية Attitudes physiques وتتعلق بعناصر غير بشرية، كالمناخ مثلا، والى مواقف اجتماعية (attitudes sociales) وتتعلق بأوضاع أو مشاكل اجتماعية وثقافية. والمواقف السياسية هي نوع من المواقف الاجتماعية التي يتخذها الفرد أو الجماعة ازاء أوضاع سياسية بغض النظر عن المستويات التي تعرض فيها.

ب ـ تكون المواقف السياسية: ان العوامل التي تتحكم في تكوين المواقف السياسية التي يتخذها الافراد والجماعات اما أن تنبعث عن الوسط الاجتماعي أو تتأتى عن الخصائص الذاتية، البيولوجية والنفسية، للأفراد والجماعات، ويفصل ذلك على النحو التالي:

أ ـ تأثير التجارب الشخصية والجماعية: ان التجربة التي يمر بها الفرد في حياته هي أحد المتغيرات الاساسية التي تتحكم في سلوكه السياسي، اذ تترك اثارها في تكوينه النفسي والاجتماعي والتي تنعكس من ثم في مواقفه السياسية. وتجارب المرأ بمجموعها تصوغ شخصيته وتعين أبعادها. ولا ريب في ان معرفته وقيمه واتجاهاته تسهم في صياغة تجربته، كما أنها بالمقابل تتأثر هي ايضا بتجربته. وعلى نفس النحو

(5) Yvonne Castellan, op. cit P: 198.

فان نشر المعرفة والقيم والمواقف من خلال مختلف الهيئات في المجتمع هي تجارب بحد ذاتها، ومتأثرة بتجارب أخرى(٦). وقد توصل روبرت لين أثر دراسة قام بها ميدانيا الى أن: «... مفهوم الفرد عن المسائل السياسية يأخذه من تنوع تجاربه. وفضلا عن ذلك، قد يكون مفهوم الفرد غير عقلاني، بمعنى أنه غير مخطط ولا منهجي ،ولكنه ليس ضمن اطار تجربته الخاصة به بحكم الضرورة. وهكذا قد يجهل الفرد عوامل تبدو للمراقب الخارجي هامة ،لانها تقع خارج نطاق تجربته. ومن الهام أيضا التأكيد على أنه حيثما تكون التجارب مشتركة بين عدد من الافراد فانها قد تكتسب أهمية أكبر في تكوين القيم والمواقف»(٧).

وعليه فان المواقف السياسية تتكون بصورة طبيعية بناء على مجموعة من التجارب التي مرت في الماضي بحياة الافراد والجماعات، غير أن هذه التجارب لوحدها لاتكفي لفهم الكيفية في تكون المواقف السياسية، وانما يجب أن ترتبط التجارب الماضية بالوسط الاجتاعي العام وبتكوين الافراد نفسيا وبيولوجيا، فضلا عن طبيعة المرحلة التاريخية التي حدثت فيها التجارب .

وكذلك المرحلة الانية التي تتكون بها المواقف السياسية الفردية والجماعية. وعلى وجه الاجمال ان التجارب التي تتحكم اثارها في تكوين المواقف السياسية، هي التالية(٩):

(6) Rush and Althoff, op. cit. P.25.

(7) Robert E. Lone: POlitical Ideologiy, New York, 1962, Quoted bu Rush and Althaff, op. cit. P.25.

(9) Alan Lancelot : op. cit. P.13.

- تجربة شخصية مر بها الفرد وتتعلق بممارسة نوع من السلطة في علاقاته المتبادلة مع الاخرين.
- تجربة حصل عليها من جوانب الحياة السياسية المختلفة ومن القيم المأخوذ بها في حكم الاشخاص.
- تجربة حصل عليها من المجتمع بصفته نظاما سياسيا، بما في ذلك القوى السياسية والمؤسسات والقوانين.

ومثال النوع الاول هو سلطة الاب في العائلة ،اذ تترك اثارها على تكوين الطفل وتظهر بأشكال مختلفة في سن البلوغ. أما النوع الثاني فيتعلق بالقيم السائدة في المجتمع التي تتحكم في كيفية ممارسة السلطة والاجواء التي تحيط بها، كالديمقراطية او الاستبدادية، العنف أو التسامح وسلوك المسؤلين في السلطة وعلاقاتهم بالشعب وغير ذلك من القيم الانية او القيم الموروثة. أما النوع الاخير من التجارب فناشيء في أغلب الاحيان عن تجارب جماعية، قد تكون تاريخية عريقة في القدم، أو تجارب في الماضي القريب.في ظروف أقطارنا العربية يمكن أن نذكر الثورات العديدة وما صاحبها من عنف خلال قرون طويلة ،وكذلك السيطرات الاجنبية المختلفة المتعاقبة، فضلا عن التقاليد والسوابق في كيفية الحكم أو ممارسة السلطة. ويلاحظ الان لانسلو على ذلك أنه «... ليس نادرا أن تنتقل الصدمة التي تثيرها هذه التجارب من حقبة من الزمن الى أخرى محدثة تضامنا أو ريبة يظلان يتعززان زمنا طويلا بعد وقوع الحدث الذي انبثقا عنه .وصدى هذه الامور القديمة في ضمير الاجيال الجديدة هو عامل جوهري في اقرار تقاليد معينة»(١٠).

ان تجارب الجماعة تعزز القيم والمواقف التي يتبناها بصورة مشتركة الافراد الاعضاء في جماعة اجتماعية، اذ أن الطبيعة العامة للتجارب المشتركة التي تجرى على نطاق واسع غالبا ما تنطوي على أهمية سياسية كبيرة. فالتجارب القومية والوطنية ،او تجربة حزب سياسي معين ،أو جبهة أحزاب، أو جمعية سياسية وغير ذلك تترك اثارها على الافراد الذين كانوا في أطرها أو باتصال بها وخاضوها نشاطا

(10) Alan Lancelot , op. cit. 15.

وعلى صعيد أقل من ذلك، ان «... الرخاء الاقتصادي والواسع النطاق، او الحرمان، والتطور الاجتماعي السريع، والعنف المتواتر الوقوع، أو الامن المستتب خلال زمن طويل، ووجود تواتر اجتماعي أو عدم وجوده وغير ذلك يعرض وسطا اجتماعيا تجريبيا يساهم في توجهات الفرد السياسية وفي نمط سلوكه السياسي»[١٢]. وقد دلت دراسات عديدة في هذا الشأن على أن الافراد يغيرون مواقفهم بناء على تغير مواقف الجماعات التي ينتمون اليها، اذ ان هذه (الجماعات المرجعية) تقوم بدور دليل أو حجر زاوية بالنسبة الى ردود أفعال الفرد عندما تمر به تجربة ما.

ب ـ تأثير العوامل الاجتماعية: ان الوضع الاجتماعي الذي يعيش المرء في كنفه يؤثر في تكوين تفكيره ومواقفه السياسية ،وذلك على النحو التالي:

أولاً ـ يمكن ان ينتمي الفرد الى جماعة معينة وفقا لمعايير اجتماعية ـ اقتصادية أو اجتماعية ـ جغرافية. فالطائفة الاولى من المعايير تنصب على جماعات اجتماعية متباينة ـ باختلاف اتجاهات المؤلفين ـ فقد تكون الطبقات الاجتماعية ،او قد تكون مهنية على أساس الثروة أو الدخل الفردي وما شاكل ذلك فالمرء يجد نفسه يعيش في وسط بيئة اجتماعية لها قواعدها وقيمها وسلوكيتها الامر الذي يدفع به الى

---

(11) Rush and Althoff,op.cit. P.25.

(13) Alan Lancelot :op. cit. P.16.

وعي وضعه الفردي ضمن الوضع الجماعي .فالبرجوازي يتخذ مواقف سياسية برجوازية، كما ان العامل يتخذ مواقف سياسية تنسجم مع وضع طبقته العاملة. وعلى صعيد اخر، اذا ما غضضنا النظر عن وجود الطبقات الاجتماعية ، فان معيار الثروة او الدخل الفردي يمكن ايضا ان يشير الى نفس الواقعة في التحليل الاخير. «ولن يكون مفاجئا لاحد الاشارة الى أن ذوي - الدخول العالية واولئك الذين يتمتعون باستقلال اقتصادي نسبي ينتمون بصورة عامة الى اكثر الطوائف محافظة في الامة، في حين أن الاشخاص الاقل حظا من الثروة هم عادة أكثر تقدمية»(١٤).

أما الطائفة الثانية من العوامل فهي ذات طبيعة اجتماعية - جغرافية وبهذا الشأن تتميز مجتمعات المدينة عن المجتمعات الريفية. فكثرة السكان في المدن وديناميكية الحياة اليومية فيها والاحتكاك المتواصل بين الافراد والجماعات المختلفة تفرز عوامل مؤثرة في تقرير المواقف السياسية بصورة ملحوظة جدا. في حين أن الحياة الى الريف التي تتسم بالتباعد بين الافراد وضآلة الاحتكاك بينهم وانتشار القيم التقليدية تبعث بعوامل من نفس طبيعتها في تكون المواقف السياسية. ولذلك فان الدول النامية على الاخص ،سعت الى حد كبير الى اقامة وسائل الاتصال الجماهيرية كالطرق ووسائل الاعلام المختلفة ،لا لانشاء المجتمع القومي الموحد فحسب وانما ايضا لتذويب المجتمعات الخاصة المنعزلة. وعلى صعيد اخر ان متطلبات التنمية والتطوير اقتضت قهر التباين الشاسع بين الحياة في المدن والحياة في الريف.

ب - الانتماء الى جماعة منظمة كالنادي ، او النقابة، او الحزب، او الحركة السياسية وغيرها. ان الانتماء الى مثل هذه الجماعات المنظمة يساعد على تكوين مواقف سياسية أشد قوة .وذلك صحيح حتى ولو كانت الجماعة ليست ذات اهتمام سياسي صريح، وحتى ولو كان الانتماء سلبي نسبيا. وكلما ازداد انتماء الفرد الى منظمات اجتماعية متعددة كلما أصبح ارتباطه السياسي أكثر وضوحا. وفضلا عن

---

(14) Ibid, P.17.

ذلك ان الانتماء الى جماعة منظمة يسير بخط متواز مع خيارات سياسية معينة(١٥). هي في الواقع المواقف السياسية التي تتخذها الجماعات المنظمة.

ثالثاً ـ الانتماء الى جماعة أولية: ان الجماعات الاولية التي ينتمي اليها الفرد كالعائلة والاصدقاء وزملاء العمل وغيرها هامة، كأهمية الحركات المنظمة، لان الجماعات الاولية أكثر تجانسا من الجماعات الثانوية، وتأثيرها على الافراد، بحكم الاتصال المباشر ـ وجها لوجه ـ أشد قوة من تأثير الجماعات الثانوية الذي يتم عن طريق التنظيم أو عن طريق وسائل الاعلام.

٣ ـ المواقف السياسية المتناقضة: ان تأثير العوامل الاجتماعية في تكوين المواقف السياسية على النحو المذكور سابقا هو القاعدة العامة. ولكن يلاحظ أن هذه القاعدة ليست مطلقة. اذ مايلفت النظر بهذا الصدد، ومن ثم يستثير اهتمام الباحث في علم الاجتماع السياسي هو الفرد الذي لايتأثر بعوامل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ومن ثم يتخذ مواقف متناقضة مع الاتجاه العام للافراد الذين يعيشون نفس ظروفه، كأن ينتمي الى حزب لايمثل طبقته الاجتماعية ـ السياسي، أو يتخذ مواقف سياسية لاتنسجم مع وضعه الاجتماعي ـ السياسي، ولا ريب في أن

(15) Alan Lancelot op. cit. P.16.

ويدرج المؤلف لاسناد وجهة نظره نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في فرنسا عام ١٩٦٢ على النحو التالي:

الدخل الشهري للفرد	النسبة المئوية التي أعطيت للاحزاب: اليسار	اليمين
اقل من ٤٠٠ فرنك	٤٠ ٪	٦٠ ٪
من ٦٠٠ الى ٨٠٠ فرنك	٥٠ ٪	٠٠ ٪ -
من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠ فرنك	٤٦ ٪	٥٤ ٪
اكثر من ١٦٠٠ فرنك	٢٦ ٪	٧٤ ٪

ويبدو لنا ان معيار الدخل الشهري وحده لايكفي لتعيين الموقف السياسي، وانما يجب ان يؤخذ في نظر الاعتبار اخرى ايضا كدرجة الوعي والجنس والبيئة الاجتماعية، وعلى الاخص تأثير بعض الهيئات الدينية التي ترى في الفقر فضيلة، وكذلك تأثير القيم والزعامات التقليدية في المناطق المنعزلة وفي المجتمعات الخاصة المنغلقة على نفسها.

هناك تعابيرا شائعة في هذا الشأن مثل «الوصولية» و «التذبذب» و «المصلحية» وغيرها. الا أن هذه التعابير هي احكام قيمية وليس تحليلا علميا موضوعيا. وعلى صعيد اخر ان هذه الظاهرة لا تنحصر في مجتمع معين - رغم أنها قد تكون أكثر انتشارا في مجتمعات منها في مجتمعات أخرى - وانما هي ظاهرة عامة تقريبا. «ويستنتج من دراسات عديدة أجريت في هذا الميدان ان العلاقة بين المركز الاجتماعي - الاقتصادي وبين التوجه السياسي هو بعيد عن أن يكون ذا طابع مطلق كما يعزى الى ذلك بصورة عامة. وعلى هذا النحو ففي كثير من البلدان أن الفئة الاكثر فقرا بين السكان هي في أغلب الاحيان مؤيدة لاحزاب اليمين اكثر من تأييدها لاحزاب اليسار»(١٦).

ان شلل تأثير العوامل الاجتماعية في تكوين المواقف السياسية لدى بعض الافراد، قد يعود الى الاسباب التالية منفردة بعضها عن البعض الاخر أو مجتمعة:

أ - **ضعف الاستقطاب الاجتماعي - الاقتصادي**: تختلف المجتمعات فيما بينها من ناحية درجة تطورها. بعضها مصنعة بدرجة عالية ونوعية، وبعض منها مصنعة، أما البعض الاخر فاما أن تكون مجتمعات تقليدية أو مجتمعات نامية، اي على طريق التصنيع. والمجتمعات التي حققت التصنيع خلال حقبة طويلة، كما هو الحال في البلدان الغربية التي انطلقت فيها الثورة الصناعية منذ قرنين أو أكثر، استقطبت فيها الفئات الاجتماعية بشكل طبقات ذات مصالح وقيم ومنظمات متميزة. وقد عززت الصراعات الطبقية المتوالية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي حدود التمايز بين الطبقات. أما المجتمعات المصنعة بدرجة أقل، أو انطلقت منذ وقت قريب في التصنيع، وكذلك المجتمعات النامية، فانها مازالت في عملية ديناميكية متصاعدة، حيث تنهار أسس المجتمع التقليدي القديم، وتدخل بعض عناصره في تكوين المجتمع المنشود. وبخط متواز مع ذلك فان عملية استقطاب اجتماعي تنمو وتتطور بخط متواز مع عملية بناء المجتمع الصناعي. وحيث ان هذه العملية تجرى على نطاق واسع، على اقليم القطر بكليته، وتمس جميع السكان، فانها تسمح بعملية ذهاب ومجيء بين الطبقات المختلفة. اذ يمكن للاقطاعي أن يوظف أمواله في مشاريع

(16) Max Weber : the Theory of social and Economic organization, op. cit. P.425.

صناعية ،ومن ثم يندمج كلا او جزءا بالبرجوازية، كما يمكن أن يتدهور التاجر البرجوازي فيصبح شغيلا، وبالمقابل يمكن أن يرتفع العامل البسيط بوسيلة أو اخرى الى مستوى رب العمل. وعلى صعيد اخر ان امتداد التصنيع الى الريف قد يمتص كثيرا من العناصر الفلاحية ويزج بها في نشاطات مدينية متنوعة.ان هذه الحركة الواسعة النطاق تجعل الطبقات قائمة على جرف هاو، كما أنها تسهل حركة انتقال الافراد من طبقة الى أخرى لا على الصعيد الاقتصادي فحسب ،وانما على الصعيد الاجتماعي والسياسي أيضا، مادامت القيم هي أيضا بدورها متحركة وليست ثابتة.

ب ـ تعدد المراكز والادوار الاجتماعية: من سمات المجتمعات الحديثة تعدد انتماءات الفرد الى جماعات ذات طبيعة وأبعاد مختلفة فهو ينتمي الى أمة والى شعب ،وهو مواطن في دولة ذات نظام سياسي معين،كما أنه بحكم عقيدته الدينية ينتمي الى هيئة اجتماعية دينية أو طائفه دينية، أو له انتماء عشائري او اثني. وعلى مستوى اخر هو عنصر في طبقة اجتماعية معينة، او عضو في حزب سياسي او نقابة أو جمعية أواتحاداونادي، كماان لهمسؤوليات اجتماعية، بحكم كونه عضواً في عائلة. في كل هذه الانتماءات وغيرها يشغل الفرد مركزاً ويقوم بدور معين مرسوم له. هل يستطيع أن يوفق بين متطلبات انتماءاته هذه وبين المواقف السياسية التي عليه أن يتخذها؟ تلك هي المشكلة. يقول ماكس فيبر: «ان الاشخاص الوحيدين الذين لهم مركز طبقي واضح المعالم تماما هم أولئك الذين تنقصهم المهارة الكلية، وليس لهم ثروة، ويعتمدون على جهدهم في كسب عيشهم اذليس لهم حرفة لهم منتظمة»[١٧] اي أنهم يخضعون الى اقل مقدار ممكن من التأثير أما الافراد الاخرون فيقعون تحت تأثيرات متعددة، وقوة التأثير من ناحية والاستعداد النفسي والذهني لدى الفرد من ناحية اخرى يتحكمان من ثم في تقرير الموقف السياسي. في بلجيكا مثلاً، كما يذكر لانسلو ان الانقسام الديني وكذلك انقسام السكان الى اقليمي الفلاندر والفالون (طائفتين اثنيتين) هما العاملان اللذان يشقان الطبقة العاملة[١٨].

---

(17) Alan Lancelot, op. cit. P.18.

(18) Richard centers : the Psychology of social Classes.

Princeton university Press, Princeton, 1949, Quoted by M. Lipset, op. cit. P.470.

ج ـ **الطبقة الشخصية والطبقة المرجع:** عندما ينسب شخص ما نفسه الى طبقة اجتماعية معينة تدعى هذه الطبقة عادة «الطبقة الشخصية» ،اما مفهوم «الطبقة المرجع» فيشير الى السلوك الفردي للشخص الذي هو سلوك نموذجي لجماعة معينة. وقد لاينسجم السلوك الشخصي للفرد مع طبيعة وضعه الاجتماعي، وانما ينسجم مع مقتضيات مركز اجتماعي اخر. وقد لوحظ عندما يطرح السؤال حول الطبقة التي ينتمون اليها: العليا، الوسطى، العاملة ،يجيب كثير من العمال اليدويين، في جميع الاقطار،بأنهم من الطبقة الوسطى، في حين يجيب جزء صغير من العمال غير اليدويين، او الذين لهم أشغال تدر عليهم دخولا حسنة بأنهم من الطبقة العاملة[١٩].وعليه فاذا أخذ عامل يدوي بتبني نمط معين من الملابس والسكن خاصين بأناس يقومون بمهن ارفع من مهنته، او انه اخذ يسعى لتربية أطفاله بمستوى يماثل مستوى أبناء أولئك الاناس، فاننا نستطيع ان نقول بأن مرجعه هو الطبقة الوسطى[٢٠]. وبعبارة أخرى ان العامل الذي يسلك سلوكا برجوازيا في ملبسه او مأكله او مسكنه ينسب نفسه الى الطبقة البرجوازية واذا استطعنا ان نتعرف على الفئة او القطاع الاجتماعي أو الطبقة التي ينسب الفرد نفسه اليها شخصيا لامكن لنا التنبؤ بسلوكه السياسي. وعليه بوسعنا ان نتوقع من جانب العمال الذين ينسبون أنفسهم الى الطبقة الوسطى او يتبنون أساليب ونمط تفكيرها وسلوكيتها فعلا، ان يتجهوا الى اتخاذ مواقف سياسية برجوازية، في حين ان العمال الذين لهم وعي طبقي ويعتبرون أنفسهم مرتبطين عضويا بالطبقة العاملة يتجهون الى تأييد الاحزاب العمالية والاشتراكية. وبالمقابل ان بعض العناصر البرجوازية قد تنسلخ عن وضعها الاجتماعي لترتبط بالعمال عن قناعة بحركة التطور التاريخي للمجتمعات، أو لاسباب شخصية نفسية واجتماعية. كما هو الحال مع عدد كبير من البرجوازيين الذين انضموا الى الحركات اليسارية والاشتراكية ،بل أن البعض منهم أصبح من قادة هذه الحركات.

---

(19) Ibid, P.470.

(20) S. M. Lipset, op. cit. PP. 470–1.

- **تناقضات المركز الاجتماعي:** ان الافراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية وعرضة الى تأثيرات متناقضة غالبا ما يكونون عرضة الى التناقض في مواقفهم وسلوكيتهم. مثال ذلك يشغل أساتذة الجامعة مراكز رفيعة في المجتمع غير أن حالتهم المالية بصورة عامة لا تغطي مراكزهم الاجتماعية. وبالمقابل ان أغلبية الفنانين كممثلي السينما والمسرح والرسامين والنحاتين وغيرهم في وضع مالي متميز جدا الا أنهم غالبا ما يميلون نحو اليسار. وفضلا عن ذلك قد يتدخل عامل اخر في التحكم بمواقف بعض الافراد، وعامل التناقض الناشي عن التباينات الاجتماعية المبنية على اعتبارات ألقاب الشرف والرفعة، كأن يصل فرد من أقلية معينة الى مركز اقتصادي مرموق غير أنه يصعب عليه أن يتخطاه الى المراكز الاجتماعية المبنية على أساس الاعتبارات المعنوية.ان السلوك السياسي لافراد في مراكز اجتماعية متناقضة يتذبذب بين محورين:فاما ان يكون موقفهم متسما بالسلبية فلا يبدون أي اهتمام بالنشاط السياسي الذي يدور حولهم، او على العكس قد يتسم بالتطرف السياسي. لان ضغوط مراكزهم الاجتماعية المتناقضة تعرضهم الى تأثيرات متباينة وحادة بحيث تفقدهم امكانية الاندماج بالمجتمع انطلاقا من وضعهم ، الامر الذي يؤدي اما الى رفض الوضع القائم واللجوء الى العزلة أو رفض المجتمع القائم والعمل على اعادة تنظيمه على أسس جديدة[٢١]. ويبدو ذلك واضحا في صفوف الحركات اليسارية والحركات اليمينية المتطرفة على حد سواء. فحديثو النعمة Nouveaux Riches الذين كونوا لهم ثروات طائلة دون أن تتوفر لهم المراكز الاجتماعية الرفيعة غالبا ما يؤيدون الحركات اليسارية التي لاتقر الاسس التقليدية المبنية عليها المراكز الاجتماعية، كما حدث للبرجوازية الفرنسية أثناء ثورة عام ١٧٨٩ وكما يلاحظ على أثرياء اليهود الذين يتخذون مواقف يسارية متطرفة في مختلف الاقطار. وفي أوساط اليمين عندما يكون المستوى الاقتصادي للافراد أدنى بكثير من مركزهم الاجتماعي ،كالارستقراطية، فانهم يتطرفون في رجعيتهم ويأخذون بالدفاع عن القيم والمؤسسات التقليدية[٢٠]. وجدير بالذكر في هذا الشأن ان المواقف المتطرفة لا تنطلق دائما باتجاه واحد ،وانما قد تكون متعاكسة. فقد دلت دراسات تحليلية أجريت على (اليمين الراديكالي) في الولايات المتحدة على

(21) Ibid, P. 470 – 471

أن بعض الاغنياء الجدد (حديثو النعمة) يتطرفون في نزعتهم المحافظة بحيث يتجاوزون الاثرياء العريقين في غنام ،لكي يتكيفوا مع قيم هؤلاء وأسلوبهم في الحياة. كما دلت دراسات أخرى على أن المراتب الاجتماعية العليا العريقة في الولايات المتحدة والتي فقدت مركزها الاقتصادي المرموق تميل في بعض الاحيان نحو الاتجاه الليبرالي، وهو اتجاه يساري نسبيا في ظروف المجتمع الاميريكي(٢٣).

(22) S. M. Lipset, op. cit. P.472.

الفصل الثاني

- تأثير العوامل البيولوجية:

ان العوامل البيولوجيةالتي تتحكم في السلوك السياسي للافراد هي العمر والجنس والعرق.

١ - العمر: دراسات عديدة أجريت في أقطار مختلفة دللت على علاقة وثيقة بين عمر الانسان وبين سلوكه السياسي. وعلى وجه الاجمال يمكن أن نتبين ثلاث مراحل في حياة المره تنعكس على تفكيره ومواقفه السياسية ،هي مرحلة الشباب، ومرحلة الرشد ،ومرحلة الشيخوخة.

فمن ناحية المساهمة في السياسة أشارت دراسات عديدة الى نسبة عالية من الشباب الذين لا يكترثون بالسياسة، وعلى الاخص عدم المشاركة في الانتخابات، وهم في سن أقل من ٢٥ سنة عند بعض المؤلفين(١). وما بين ١٨ - ٢٩ سنة عند البعض الاخر(٢). كما تزداد نسبة عدم الاكتراث بالسياسة أيضا لدى الشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين سنة. ولاريب في أن الدوافع تختلف لدى الطائفتين من الافراد فان عدم مساهمة الشباب بالسياسة ناجم عن عدم اكتراثهم بها، أما لدى الشيوخ فمتأتية عن التقدم في العمر.

أما من ناحية الاتجاه فان مواقف الشباب تتسم بالتطرف، وأحيانا بالعنف، وفي أغلب الاحيان بالانعطاف نحو اليسار والحركات التقدمية، أما مواقف الشيوخ فتتسم بالاعتدال ،والانعطاف نحو اليمين ، كما أشارت الى ذلك دراسات عديدة في

(1.) Alan Lancelot, op. cit. P.20.

(2.) Beranard Toulemonde, op.cit.p.114.

بلدان مختلفة(٣).

ويلاحظ ان نسبة الشيوخ في البلدان المتقدمة اعلا منها في البلدان النامية. ففي فرنسا مثلا تبلغ نسبة الذين عمرهم ٦٥ سنة فأكثر ويحق لهم الانتخاب ٥ر١٩٪ من مجموع الناخبين في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٨ . ولذلك تسعى قوى اليسار الى تخفيض سن الانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة. وقد تحقق ذلك بموجب القانون الصادر في ٥ تموز ١٩٧٤ الذي أمكن بموجبه أن ينال مليونان ونصف مواطن جديد عمرهم ١٨ سنة حق التصويت. وبمقتضى ذلك أصبح الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٨ ـ ٣٠ سنة يكونون نسبة ٢٨٪ تقريبا من مجموع الناخبين(٤).

٢ ـ سلوك المراة السياسي: ان الدراسات التي أجريت على السلوك السياسي للنساء دلت على ظاهرة عامة شائعة في مختلف الاقطار هي قلة اهتمام المرأة بالامور السياسية أولا وانعطافها نحو قوى اليمين ثانيا. فهل يمكن تفسير هذه الظاهرة بالطبيعة البيولوجية للمرأة أم أن هناك أيضا أسباب أخرى؟ لا ريب في أنه يوجد اختلاف بيولوجي بين تكوين المرأة وبين تكوين الرجل،غير أن ذلك لا يؤدي الى اختلاف في السلوك السياسي. وعليه يجب البحث عن أسباب أخرى. وفي الواقع ان الاختلاف بين المرأة وبين الرجل في السلوك السياسي متأت عن العمر، والممارسات الدينية، والمركز الاجتماعي للمرأة.

نتائج انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٤ على ان الشباب الذين تتراوح اعمارهم مابين ٢١ـ٣٤ سنة اعطوا اصواتهم كما يلي:

٥٩ ٪ الى متيران (مرشح اليسار)

٤١ ٪ الى جيسار ديستان (مرشح اليمين).

اما أصوات الذين تتجاوز اعمارهم ٦٥ سنة فكانت حسب النسب التالية :

٤٠ ٪ الى ميتران

٦٠ ٪ الى جيسكار ديستان.

وفي انتخاب عام ١٩٧٨ كانت نسبة اصوات الشباب التي اعطيت لمرشح اليسار على النحو التالي:

٦٦ ٪ الشباب تتراوح اعمارهم مابين ١٨ـ٢٤ سنة.

٧٢ ٪ الشباب الذين تتراوح اعمارهم مابين ١٨ـ٢٠ سنة.

انظر : تولومدند، المصدر السابق، ص ١١٤.

(4) Bernard Toulemonde, op. cit. P.115.



أ ـ تأثير العمر: من الملاحظ أن المرأة أطول عمرا من الرجل في البلدان المتقدمة في فرنسا مثلا ان الناخبين الذين يبلغ عمرهم خمسين سنة فأكثر منهم ٥٧٪ نساء و٤٣٪ رجال. ومن بين الناخبين الذين يبلغ عمرهم أكثر من ٦٥ سنة منهم ٦١٪ نساء و٣٩٪ رجال. وجدير بالذكر أن المتقدمين في العمر يتغيبون عن التصويت، أو يصوتون الى المحافظين بنسبة أعلى من الناخبين متوسطي العمر. ويفسر هذا السلوك الانتخابي للنساء ،غير أن هذا التفسير لايكفي ،لانه يلاحظ في الواقع أن نسبة التصويت الى جانب المحافظين التي تعود الى العمر هي اكثر تركزا لدى النساء منها لدى الرجال. وانه بعكس ذلك، يلاحظ ان تغيب الشابات يحدث بنسبة أكثر من تغيب الشباب .ومن ثم فان العمر لا يكون الا تفسيرا جزئيا في هذا الشأن(٥).

ب ـ الممارسة الدينية: يدفع بعض المؤلفين بأن النزعة المحافظة في السلوك السياسي للمرأة تعود الى ضالة نضوجها الثقافي في الامور السياسية بحيث يسهل التأثير عليها عاطفيا ودينيا. وحيث أن أغلب النساء متدينات فانهن اكثر خضوعا من الرجال الى التأثير التقليدي لرجال الدين(٦). في فرنسا تكبون النساء الكاثوليكيات المتعبدات نسبة ٦٠٪ من النساء الفرنسيات. ويفسر هذا سلوك النساء المعتدلات في الانتخابات وعلى الاخص موقفهن ازاء الاحزاب المرتبطة عن قرب بالكنيسة الكاثوليكية، كالاحزاب الديمقراطية المسيحية. وقد كانت الكنيسة تدعو بالحاح دائما النساء الى التصويت في الانتخابات ،ومع ذلك فان النساء يتغيبن عن التصويت أكثر من الرجال، وعليه فان تأثير ممارسة المرأة الطقوس الدينية على مواقفها السياسية هي أيضا ليست تفسيرا كاملا(٧).

ج ـ تأثير الوضع الاجتماعي: ان السلوك السياسي للمرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بوضعها الاجتماعي، واذا كان الوضع في المجتمعات الرأسمالية فيه «كل شي يميل الى

(5) Bernard Toulemonde, op. cit. P.108.

(6) Alan Lancelot, op. cit.P.21.

(7) Bernard Toulemonde,op. cit. PP. 108-109.

ابعاد النساء عن الامور العامة، النظام الاجتماعي ونظام التربية والتعليم، ثم النظام الاقتصادي»(٨) فان الامر يختلف في البلدان الاشتراكية ،وفي العالم الثالث على الاخص. اذ من الملاحظ أن المرأة في العالم الثالث غالبا ما تندفع نحو الحركات التحررية، لأن مركزها الاجتماعي التقليدي مرتبط بالاوضاع العامة للتخلف. والواقع أن سلوك المرأة السياسي تتحكم فيه عوامل وضعها الاجتماعي أكثر مما تتحكم فيه طبيعتها البيولوجية والنفسية. ولذلك فان مواقفها قابلة للتغير بتغير أوضاعها الاجتماعية. وعندما تكون المرأة مستقلة في حياتها الاجتماعية والاقتصادية فان افاق حريتها تتسع، وتندفع نحو اتخاذ مواقف سياسية منطلقة من كل اسار. ويحدث عكس ذلك عندما تكون مقيدة. اذ أن عالمها المحدود ،عندما تكون ربة بيت فقط، يجعل اهتمامها بالامور العامة تتضاءل شيئا فشيئا وعندئذ يسهل التأثير عليها وقد دلت دراسات عديدة تمت في بلدان مختلفة على أن النساء اللواتي يعملن يتأثرن بالوسط الذي يعملن فيه ويكون لهن اراء ومواقف سياسية ناضجة.وفي دراسة قام بها كل من ماتائي دوكان وجاك ناربون على السلوك السياسي للنساء الفرنسيات توصلا الى الاستنتاج التالي:

«لم نصادف في أية لحظة من الوقت الذي أمضيناه في اجراء بحثنا سلوكا مرتبطا على وجه الخصوص بالجنس، خاصا بالرجال أو النساء. ومستقلا عن الظروف الاجتماعية التي يعيشون في كنفها .ان الرجال والنساء هم قبل كل شئ بشر في أوضاع رجال ونساء. وهذه الاوضاع هي وقائع لا نقاش فيها، ولكن لا يوجد شيء يدل على أنها تنحدر بحكم الضرورة عن خصائص بيولوجية ينطوي عليها مفهوم الجنس ... يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في تفسير السلوك السياسي الاطار البسيكولوجي - الاجتماعي الخاص بكل جنس»(٩).

٣ - العرق: تؤكد النظريات العرقية على أن العروق البشرية غير متكافئة بيولوجيا، وينعكس ذلك في التباينات الحضارية. فبعض العروق أرفع بحكم

(8) Ibid,P.109.

(9) Mattei Dogan et Jacques Natbonne : Les Francai – ses Face a la Politique, Paris, 1955, PP. 191 – 192, cit Par Alan Lanceiot, op. cit.PP.21 – 22.

طبيعتهـا من العروق الاخرى، وهي التي صنعت المـدنيـات والحضـارات وحققت التقدم في المجتمع الانساني. وبالمقابل فان العروق الوضيعة عاجزة عن مجاراة الشعوب الرفيعة في مجال التطور والحضارة بسبب امكاناتها البيولوجية المحدودة. وحيث أن العروق الدنية لاتسلم بكونها عروق وضيعه لذلك ينشب صراع سياسي بينهـا وبين العروق الرفيعـة من اجل السيطرة عن طريق الاستيلاء على السلطـة في المجتمع وفي الـدولـة. ويضع المـؤلفـون الاوربيـون العنصريـون العنصر الابيض في رأس قـائمـة العروق البشرية ويؤكـدون على نقص (العروق الملونة) وعـدم قـدرتهـا على اقـامـة مجتمعات عصرية بمستوى عال. اذا يـوجـد تـوافـق بصورة اجمالية بين التقـدم وبين العرق الابيض، وبالمقابل تـوافـق بين التخلف وبين العروق الملونة. وقـد فسر تطـور البلـدان ذات السكان من العرق الابيض في أغلب الاحيـان بكـونـه يرجـع الى خصـائص عرقيـة وأصيلـة لـدى السكان البيض النشيطين، والـدؤوبين على العمـل، والـذي يسعون الى المبادرة والمجازفة، فضلا عن كـونهم مـاهرين في العمـل، وغير ذلك من الخصـائص .أمـا تخلف الامم الاخرى فقـد عـزى الى كل أنـواع النقـائص، التي هي من شيمة العروق الاخرى(١٠).

ان فكرة التمايـز بين العروق البشريـة منـذ وجـدت في الـزمن القـديم حتى العصر الحديث كانت أحد العوامـل المؤثرة في الصراعـات السيـاسيـة بين الشعـوب. ولايمكن على وجـه الـدقـة تحديد الـزمن الـذي نشـأت فيـه فكرة التمايـز بين العروق، غير ان بعض البـاحثين يرون أنهـا ربمـا نشـأت في الاصـل «عن التمايـز ونـزعـة التفـاخر القبلي»(١١) وكانت القبـائـل التي تغـزو قبـائـل أخرى وتغتصب اراضيهـا الخصبـة وتترك القـاحـل منهـا، تفرض عليهم المـذلـة والعبوديـة، كما تفرض في الـوقت نفسـه مفـاهيم عن تفوقها هي وضعـة القبـائـل الاخرى المستضعفة .وكان أرسطـو قـد نـوه الى الفروق بين (الاحرار) وبين (العبيـد) ونسبهـا الى الطبيعـة التي أعـدت بعض الامم الى السيادة وبعضها الاخر الى العبـودية ،والامم الاولى تحكم أمـا الامم الاخرى فتخضع كما رأى في المنـازعـات العنصريـة امتـدادا للتبـاينـات الطبقيـة في المجتمعات ،اي بعبـارة

(10) Roger – Gerard Schwartzenberg, op. cit. P.272.

(١١) عبد الفتاح ابراهيم : دراسات في علم الاجتماع ـ مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٠ ص ١٣٠.

اخرى جرد المنازعات الطبقية من العوامل الاجتماعية والتاريخية. وتوصل بعد ذلك الى أن اللامساواة بين العروق البشرية هي طبع متأصل في تكوين الامم ولايمكن القضاء على ذلك باية وسيلة من الوسائل وما على الامم الوضيعه الا الخضوع للامم المتفوقة بيولوجيا.

وبرزت النظريات العنصرية بشكل واضح في القرن السادس عشر ابان الموجة الاستعمارية الاولى مع اتساع وتعاظم الفتوحات الاستعمارية واستغلالها بلدان ماوراء البحار. وكان من أوائل المنظرين لها الاسباني خوان جينز دوسيولفيدا الذي ألف عام ١٥٥٠ كتابه (الضعة والفساد الطبيعي لاهالي أمريكا) الذي يشير فيه الى أنهم (ليسوا كائنات ذات عقل) و«انهم يختلفون عن الاسبان كاختلاف القرود عن البشر» ،كما نشأ التعصب العرقي ايضا ضد الزنوج بنشوء وتطور تجارة الرقيق حيث اصطيد وارسل خمسون مليونا افريقيا الى الولايات المتحدة هلك نصفهم في الطريق(١٢).

٢. العنصرية الفرنسية:

وعاد التمييز العنصري مرة أخرى من جديد في القرن التاسع عشر مع الموجة الثانية من الفتوحات والغزو الاستعماري. غير ان التمييز العنصري لم يقتصر هذه المرة على (الشعوب الملونة) فقط، وانما انعكس ايضا على السكان في البلدان الاوربية نفسها. ففي فرنسا دفع الصراع بين أنصار الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وبين أنصار النظام القديم بعض الباحثين كأوغست تيرى الى ان يطرح في كتابه «رسائل عن تاريخ فرنسا» الصادر عام ١٨٢٧ نظرية عرقية قائمة على اساس ان فرنسا منقسمة على نفسها سياسيا منذ زمن طويل، بسبب تكون الشعب الفرنسي من عرقين هما (الغال الرومان) وهم الاقوام البدائية الاولى التي قطنت ارض فرنسا، و(الفرنجة) وهم الغزاة الجرمان. وفي حين يتواجد الغال بين الفلاحين ،ان الفرنجة يوجدون في الطبقة الارستقراطية .وعليه فان الثورة الفرنسية ليست سوى امتدادا للصراع المزمن بين هذين العنصرين الذين يكونان الفرنسيين، لان الغال انصار الثورة الفرنسية أميل

---

(12) Maurice Duverger, so. po.op. cit, P:209.

بطبيعتهم الى مناصرة الحرية والديمقراطية، أما الفرنجة فانهم أميل الى حب النظم السلطوية المستبدة[13]. ثم جاء بعد ذلك ، ارثور دوغوبينو[14] الذي دفع في كتابه (بحث حول اللامساواة بين العروق البشرية) بفكرة وجود العروق الرفيعة أو المتفوقة والعروق الوضيعة. وكان يؤكد أن بقاء العرق الارى لايمكن المحافظة عليه الا بالمحافظة على الاصول النوردية (الشمالية). وفي سنة ١٨٧٤ ظهر كتابه الاخر (الثريا، أو كتاب رجل ارستقراطي) يعارض فيه المساواة الاجتماعية بين الافراد ويؤكد على أنه يوجد في كل امة اختلاف عنصري بين الارستقراطية وبين الشعب، فالارستقراطيون الاوربيون يتحدرون جميعا عن أول (ارى) وهو في رايه عرق مسيطر بحكم طبيعته ومبدع للحضارة والمدنية، وهو الذي أبدع في اوربا التنظيم السياسي والفكر والفنون والحضارة والثقافة وحقق التقدم. أما الشعب فنحدر اصلا عن العروق الوضيعة التي خضعت الى سيطرة الاريين في بدايتها، هؤلاء الاريون الذين اخرجوهم من الحياة الهمجية التي كانوا يعيشونها الى الحضارة والمدنية . وبعد دوغوبينو سمى تلميذاً فاشر دولايورج الاستاذ في جامعة مونبليه (١٨٨٦ -١٨٩١) وكذلك امون الى تثبيت نظرية استاذها بالقيام بدراسات تجريبية على حجم واشكال الجماجم لدى الامم.

وكما ظهرت في فرنسا نظريات تمجد العرق الصلتي بعد اندحارها في عام ١٨٧١ امام الالمان - و ... نظريات معادية للالمان - كذلك ظهرت في بريطانيا نظريات دفع بها الغال الاسكتلنديون ضد الانكليز. وقد كان العالم الطبيعي كاترفاج يؤكد في عام ١٨٧٢ على أن البروسيين ليسوا اريين وانما مغولا. أما عالم الاحياء بروكا نكان يرى ان فرنسا امة صلتية، وأن العرق الصلتى ارفع من العرق الجرماني.

(13) M. Duverger : Socio, Po. cit, PP 213-214.

(١٤) ارتور دوغوبنيو (١٨١٦-١٨٨٢) شغل فترة من حياته وظيفة في وزارة الخارجية الفرنسية تحت امرة الكسيس دوتوكفيل، ثم انصرف الى السلك الدبلوماي فيما بعد. وقد عرف عنه نزعته المعادية لليبرالية والديمقراطية.

ب . العنصرية الالمانية:

ان جذور النظريات العنصرية الحديثة، نشأت في الاوساط الفرنسية والبريطانية، وعنها انتقلت الى الالمان الذين عمقوا مفاهيمها وزادوا في ابعادها. وكان من اوائل الذين ساهموا في هذا الميدان الفيلسوف فيخته في مجموعة من الخطب التي وجهها الى الشعب الالماني (صدرت فيما بعد في كتاب) أثناء احتلال نابليون ألمانيا، وكان يؤكد فيها على «ان الشعب الالماني وحده هو الشعب الحي، وهو وحده الذي حافظ على لغة حية، في حين ان اللغات الاندو اوربية المقطوعة عن أصلها هي في حالة تغير واستحالة، بحيث يتحتم على هذه الشعوب ان تعمل على تخليصها من الشوائب التي علقت بها»(١٥) ولم تختف افكار فختة عن الحياة السياسية في ألمانيا ، فقد كان غليوم الثاني ، قيصر المانيا، يصرح وهو في أوج سطوته: «اننا ملح الأرض ،لقد خلقنا لتمدين العالم»(١٦).

ويبدو ان الانعطاف الكبير في تطور النظريات العرقية قد تم في أواخر القرن التاسع عشر على يد الكاتب الانكليزي هوستون ستيوارت تشمبرلين (١٨٥٥ ـ ١٩٢٧) الذي تجنس بالجنسية الالمانية عام ١٩١٦. فقد انطوى كتابه المشهور «أسس القرن العشرين» الذي صدر عام ١٨٩٩ على أسطورة الشعب الارى وعلى تجسيد الالمان له. ان ميزة نظريات تشمبرلين أنها بدلا من أن تعتبر الاريين طبقة، كما كان يعرض بعض الكتاب من قبل، جعلهم أمة هي الامة الالمانية .وقد تبنى الالمان نظرياته لانها تبرر مطامعهم التوسعية، وقد قربه القيصر غليوم الثاني وقلده وسام الصليب الحديدي، وزاره هتلر عام ١٩٢٣، قبل ان يكتب مؤلفه المشهور (كفاحي) بوقت قليل. وقد اتخذ النازيون من أفكاره أسس عقيدتهم حول الاشتراكية الوطنية (النازية) بعد أن اجروا عليها بعض التعديلات . وطيلة وجود الحزب النازي في الحكم (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥) وقبل وصوله الى السلطة كان يدفع بمبادئ ونظريات عرقية ويطبقها بأساليب بالغة القسوة والعنف(١٧). وقد قام هتلر بدور هام في عملية

---

(15) J. Moreau, G. Dupuis, J. Georgel: op. cit.P.

(16) Ibid, P. 360.

(١٧) جدير بالذكر في هذا الشأن الفرد روزنبرغ ..اسطورة القرن العشرين.. الذي يعتبر من المصادر النازية الاساسية حول مفهوم العنصر الارى ودوره في العالم.

التنظير هذه ،سواء في كتابه (كفاحي) او في الخطب التي يلقيها. مثال ذلك قوله: «نحن نريد اجراء انتقاء بين الطبقة الحاكمة الجديدة، التي لا تستوحي اخلاقية الرحمة، وانما لها وعي واضح بان لها الحق في السيطرة على الاخرين، لانها تمثل عرقا أفضل»(١٨).

ج - التمييز العنصري في الوقت الحاضر:

ان المواقف والحركات المبنية على أساس مبادئ عرقية لعبت أدوارا حاسمة في تاريخ العالم، سواء كان ذلك عبر العلاقات بين الامم ام في الصراع بين القوى الاجتماعية - السياسية المختلفة. وفي واقع بلدان العالم في الوقت الحاضر يصعب القول أنها قد زالت او حتى قلت حدتها. فما زالت اثارها ماثلة للعيان في مناطق كثيرة من العالم بصورة سافرة حينا، وحينا اخر بصورة مقنعة. وقد تكون المواقف العرقية جماعية وجزءاً من أيديولوجية معينة، كما كان الحال مع الحزب النازي في ألمانيا ،واحزاب البيض في جنوب أفريقيا، وبعض الجماعات والتنظيمات في الولايات المتحدة. او قد تكون البواعث العرقية في اتخاذ المواقف السياسية فردية ومقنعة، او لا يعلن عنها ،ولكن النظرة التي تغوص عميقا في تحليل المواقف والاتجاهات يمكن لها أن تكشف الطبيعة العرقية للبواعث التي تقف وراءها.

والواقع لقد دلت الدراسات الانثروبولوجية على خطل النظريات العرقية وأبانت أنه لا يوجد اساس علمي للتمايز بين الاجناس البشرية، واذا ما وجدت بعض الفروق فانها لا ترجع الى الطبيعة الانسانية ذاتها وانما الى الظروف الاجتماعية والبيئة والتطور التاريخي وغير ذلك من الاحوال المعيشية للانسان. «ان هذه النظريات العرقية زائفة علميا. فبيولوجيا لاتوجد عروق انسانية ناقصة وعروق متفوقة. ولم يستطع احد ان يقيم الدليل العلمي على ان التباين في الاستعدادات الفكرية او القدرات الاجتماعية والسياسية تتحدد من التباينات العرقية. وهذه هي النتيجة القاطعة التي توصلت اليها كل البحوث التي قام بها اختصاصيون بارزون في العروق البشرية وعلم الاثنولوجي (الجماعات العرقية) .وعلم الانثروبولوجيا تحت

(18) Cit.Par J. Moreau al, op. cit. P. 361.

رعاية اليونسكو منذ عام ١٩٤٥ »(١٩). وعلى صعيد اخر ان وقائع التاريخ تدل على حضارات أقامتها شعوب غير بيضاء وكانت أرقى من حضارة الامم البيضاء انذاك. ففي الوقت الذي كانت اوربا مازالت تعيش في ظروف القرون الوسطى، وحدت اليابان حضارات في الشرق الاوسط وفي الصين وفي اميركا (كحضارة الانكا). وفي الوقت الحاضر نصف سكان قارة اميركا الجنوبية على الاقل هم من العرق الابيض، ومع ذلك فان بلدانها مختلفه. في حين ان اليابان تأتي في طليعة البلدان المتقدمة. ان التخلف الاقتصادي في أقطار العالم الثالث غير ناجم عن عوامل عرقية، وانما تأتي ببساطة عن عدم المساواة في الظروف الجغرافية الاساسية الملائمة نوع ما لعملية التصنيع. ومن ناحية اخرى ان التخلف الاقتصادي لايمكن ان يقرن بالتخلف الحضاري. اذ ان كثيرا من اقطار العالم الثالث غنية بحضارات عريقة، حضارات تختلف عن حضارة المجتمعات المصنعة، ولكنها ليست اقل شأنا منها البتة(٢٠).

وعليه فلا توجد مواقف واتجاهات تتحكم فيها العوامل البيولوجية العرقية بحيث تكون لصبغه بجماعات عرقية دون غيرها. واذا كان هناك من تأثير للعرق في الاتجاهات السياسية فانه تأثير غير مباشر يأتي عن طريق الاوضاع الاجتماعية التي تعيشها الجماعات العرقية، قد يكون لزنوج الولايات المتحدة مواقف سياسية متميزة عن السكان البيض، مثلا، غير ان المجتمع الامريكي هو الذي فرضها عليهم في الواقع .وبصورة عامة بوسعنا القول ان الامر ينطبق ايضا على كل اقلية او جماعة عرقية في اي مجتمع اذا ما اتخذت مواقف سياسية باعتبارها أقليات متميزة.

---

(19) Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P.272.

(20) Ibid, P.273.

الفصل الثالث

- تأثير العوامل النفسية:

لقد ساعد علم النفس الحديث على معرفة الدوافع التي تحرك الافراد سياسياً. وساعدت نظريات التحليل النفسي، على الاخص على تفسير كثير من الظواهر الاساسية في السياسة. بل ان بعض الباحثين - لاسباب ايديولوجية معروفة - بالغ في التأكيد على اهمية العوامل النفسية في تكوين المواقف والاتجاهات السياسية، الى حد اعتبار الاحباطات النفسية لدى الافراد تتحكم في الصراعات السياسية على كل المستويات، سواء تعلق ذلك بالصراعات الفردية أو بالحروب والثورات واشكال العنف الاخرى في السياسة. ويبدو أن القصد من وراء ذلك هو وضع فرويد بمواجهة ماركس. وحيث ان الظواهر السياسية في حقيقتها شمولية فلا ريب ان العوامل النفسية تكون جزءا لا يتجزأ منها.

ليس هنا مجال ايراد كل النظريات التي تفسر السياسة بسيكولوجيا، اذ أن هذه النظريات قد اصبحت في الوقت الحاضر من الاهمية والاتساع بحيث صارت تكون علما قائما بذاته هو المعروف بـ(علم النفس السياسي)(١). غير أننا سنتطرق الى البعض منها التي تفسر بواعث السلوك السياسي.

أ- تأثير الطفولة المبكرة: اذا وجب استخدام التحليل النفسي في تفسير الظاهرة السياسية فيصبح من الضروري، تقصي الجذور العميقة لتكوين شخصية الفرد، وهذه الجذور تمتد الى أيام الطفولة، اذ ان اول اتصال للطفل بالمجتمع يكون عبر والديه ثم افراد عائلته. ولذلك فان طبيعة العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر لا شعوريا في جميع علاقاته الاجتماعية فيما بعد سواء من ناحية موقفه من السلطة والعلاقات التي

---

(١) نذكر على سبيل المثال الكتابين التاليين:

H.J. Eysneck : The Psychology of Politics. London, Routeidge and kegan Paul, 1954, also by the same author : Uses and abuses of psychology, Pengnin, Books, London 1964.

تقوم عبرها وخلالها او من ناحية ميوله السياسية(٢).

يرى بعض الباحثين ان هناك علاقة وثيقة بين النشئة المبكرة في الوسط العائلي وبين النظام السياسي. ذلك لان بنية السلطة في العائلة تترك اثارها على الطفل من ناحية القيم والادوار التي يمكن تبنيها في الوحدات الاجتماعية ـ السياسية الاعلى مستوى من العائلة. ومواقف الفرد من السلطة فيما بعد متأثرة بعلاقاته بوالديه. وعليه تختبر علاقات الطفل بوالديه في ابعاد ثلاثة ،هي:

١ـ توزيع السلطة في العائلة، اي هل هي موزعة بين افراد العائلة ام مركزة في شخص واحد.

ب ـ وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وأولئك الذين لهم سلطة في العائلة.

ج ـ أنماط الانضباط في العائلة، وهل هي شديدة ومصحوبة بعقوبة مادية أم هي اكثر تساهلا وقائمة على اساس المكافئة او الحرمان منها(٣).

والواقع يجب الا يبالغ في قوة تأثير العوامل على الطفل الى حد اعتبارها قد تأصلت في تكوين الفرد مدى حياته، اذ ان «المعرفة والقيم، والمواقف التي تكتسب خلال مرحلة الطفولة، والمراهقة يعيد المرء تقييمها في مرحلة البلوغ ،وعندئذ تتعزز، او تقوض، او تعدل على ضوء تجربة هذه المرحلة، والادعاء بخلاف ذلك هو عرض سلوك سياسي جامد»(٤). وعليه فان تأثير العوامل في مرحلة الطفولة ليست حتمية ولا دائمة.

٢ـ مبدأ اللذة والاحباطات الاجتماعية: من الاراء الفرويدية الشائعة فكرة ان حياة الطفل الاولى قائمة غريزيا على طلب اللذة، وهي لذة جنسية في جوهرها، ولا تتركز في عضو معين في جسمه، وانما هي منتشرة في كل تكوينه ويشبعها

(2) Maurice Duverger : Introduction... op. cit. pp. 56–57.

(3) Rush and Althoff, op. cit. P. 184.

(4) Ibid. P. 47.

باشكال مختلفة. فاذا ما نمى الطفل وتطورت ادراكاته للعالم الخارجي، انتقل من عالم الغرائز الى العالم الاجتماعي القائم على قواعد القمع والقسر والالتزامات ،ووجب عليه تبعا لذلك ان يكيف غرائزه مع عالمه الاجتماعي الجديد. ويضيف فرويد على ذلك ان مبدأ اللذة في جوهره يبقى متأصلا في تكوين الانسان وهو الذي يدفعه من ثم الى القيام بنشاطاته المختلفة في المجتمع. غير ان المجتمع الحديث القائم على اسس تقنية وصناعية، وعلى قيم اخلاقية وحضارية تنافي طبيعة الانسان وتتعارض مع ميوله الغريزية ورغباته الطبيعية المتأصلة عميقا في تكوينه. ومن ثم فان المجتمع الحديث ينمي لدى الفرد الميل الى العدوان والعنف تعبيرا عن الطاقات المكبوتة فيه التي لم تجد متنفسا طبيعيا لها(٥). ان اراء فرويد هذه تتعارض مع المذاهب التي ترى ان المجتمعات الصناعية تقلل من حدة التوترات الاجتماعية، بتوفيرها وسائل الرخاء والراحة. لانها تؤكد على ان المجتمع الصناعي عندما يتجاهل غرائز الانسان الاساسية انما يدفع في الواقع الى زيادة نشاطات الفردية العدوانية والتسلط والعنف، الامر الذي يستتبع ولا ريب زيادة حدة الصراعات واتساعها(٦)

ان تشخيص المجتمعات الصناعية الحديثة بكونها مجتمعات قسية، على ضوء اراء فرويد المذكورة، دفع كثيرا من اوساط اليسار الجديد في العالم ،وعلى الاخص في اوربا الغربية واميركا الى الربط ما بين افكار فرويد وبين الافكار الثورية المتطرفة لتقويض المجتمع الراسمالي الصناعي واقامة مجتمع اشتراكي على نمط جديد(٧).

---

(5) Maurice Duverger, Introduction.. op. cit. P. 56.

(6) Ibid,P. 57.

(٧) يراجع بهذا الشأن المؤلفات التالية : رايموت رايش: النشاط الجنسي الطبقات. ترجمة محمد عتيباني. دار الاداب. بيروت ١٩٧١. وينهلم راينيج: الثورة والثورة الجنسية الجنسية. ترجمة محمد عيتاني. دار العودة. بيروت ١٩٧٢.

وموؤلفات هربرت ماركوز: نحو ثورة جديدة. ترجمة عبد اللطيف شرارة دار العودة بيروت ١٩٧١، والحب والحضارة، ترجمة مطاع صفدى دار الاداب. بيروت ١٩٧٠. وفلسفة النفي، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. دار الاداب . بيروت ١٩٧١. والانسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الاداب، بيروت ١٩٦٩.

٣ ـ نظرية غريزة الموت: لعل هذه النظرية من اهم ما جاء به فرويد في ميدان التحليل النفسي، ومفادها انه يوجد في كل انسان ميلان: الاول ينطوى على ارادة الحياة ويتجه نحو البحث عن اللذة واشباعها لديه، والميل الثاني ينطوي على الفناء ،على تدمير الذات .وحيث انه ما من مخلوق يرضى بالموت لنفسه، فان الانسان ينقل ارادة تدمير ذاته الى الاخرين. ومن الصراع بين هذين الجانبين في تكوين الانسان ينطلق الصراع فيما بين الافراد. اي ينقل الفرد الصراع بين ارادة الحياة وبين تدمير الذات الى غيره(٨). لقد فسر فرويد وانصاره وفقا لهذا المفهوم كل انواع الصراع، كالحروب والثورات والحروب الاهلية والاغتيال السياسي وغيرها. غير أن كثيرا من علماء التحليل النفسي لا يسلمون بمفهوم غريزة الموت. مثال ذلك أن فينشل Fenichelيرى أنه لايمكن تجميع كل الظواهر التي تدعي بغريزة الموت الا في اطار غريزة واحدة وانما في اطار التعبير عن مبدأ ينطبق على كل الغرائز-اما هارتمان وكريس ولويفنشتاين فيرفضون مناقشة الدلالة البيولوجية في غريزة الحياة او غريزة الموت، ولكنهم يعترضون على كون الهدف الوحيد للعدوانية لدى الفرد هو تدمير الشي ،ويرون ان هناك عمليات لتغير وقع العدوانية، بالانتقال من شي الى اخر، وبتسامي الطاقة العدوانية وبالحد من اهداف الطاقة العدائية. ويعطون اهمية خاصة الى عملية تسامي العدوانية التي تسمح بتحويل الطاقة العدوانية الى طاقة محايدة في خدمة ذات الفرد(٩). ومن ناحية اخرى ان نظرية غريزة الحياة وغريزة الموت تتجاهل جذور الحوافز العدوانية لدى الافراد ،او بعبارة اخرى قلما تعطى اهمية تذكر الى التناقضات الاجتماعية التي يتعرض اليها الفرد فتفقده توازنه السوى ومن ثم تدفعه الى القيام بأعمال عدوانية.

---

(8) Maurice Duverger : Intrdduction...op. cit. P.36.

(9) Pierro RRentchnick, Ander Haynal, Pierre de Senarciens: Les orpheline Menent – iis le Mond?

Editions Club Pour Vous, Paris, 1979, P.84.

٤ ـ التعويض: نتيجة للاحباطات يحاول الفرد أن يجد متنفسا لطاقته المكبوتة في مجالات اخرى. وعليه فان النزعة العدوانية والعنف والسيطرة والتسلط، وكلها عوامل في الصراعات السياسية ناجمة اساسا عن ظاهرة التعويض عن اعمال فاشلة واجهها الافراد، فيحاولون الانتقام من الاخرين لانهم لا يحبونهم، لانهم يسخرون منهم، لانهم يعتبرونهم ادنى منزلة منهم. وكما يقول ديفرجيه ان الضعفاء والحمقى والفاشلين يسعون الى تأكيد ذواتهم باذلال اولئك الذين هم ارفع منهم بأن يحاولوا ان يخضعوهم الى مستواهم(١٠). ومع ذلك ليس من اليسير التعرف على حالات التعويض في المواقف السياسية لأن هذه غالبا ماتكون مختلطة بعوامل أخرى، وملتبسة بخليط من الانفعالات والبواعث المتراكمة عبر حياة الفرد الماضية. فالمواقف التسلطية قد تكون ناجمة عن تضخم ارادة القوة لدى فرد ذي طاقة طافحة وعزم شديد ،كما يمكن ان تتأتى عن ضعف نفسي وتمزق داخلي عجز الفرد عن التحكم فيه او عجز عن فرض احترامه على الاخرين، فيحاول ان يستر عجزه ذاك وراء مواقف متناقضة في الحياة السياسية. ونشير بهذا الصدد على الاخص الى الدراسة التي قام بها الدكتور بيير رنتشنك وزميلاه المنوه عنها سابقا والتي ضمها كتابهم المعنون «اليتامى، هل يقودون العالم؟» اذ قاموا بدراسة ٤٥٠ شخصية سياسية وعسكرية في مختلف عصور التاريخ تميزت بانها فقدت احد والديهم او كليهما اثناء مرحلة طفولتهم. ولم يعالج هذا الموضوع الهام من قبل فرويد او يونغ او ادلر أو غيرهم من علماء النفس او المؤرخين. وقد وجد هؤلاء المؤلفون أن هناك علاقة وثيقة بين اليتم بين البروز اللاحق فيما بعد.

٥ ـ عقدة أوديب في السياسة: لقد طبق فرويد وأتباعه عقدة الاب (او عقدة أوديب) على كل ما صادفهم في الحياة ،بما في ذلك السياسية ،لحد الافراط. فالثورات والحروب الاهلية والخصومات الحزبية والاختلافات الشخصية، وحتى

(10) Maurice Duverger : Introduction ..op. cit.P.60.

المذاهب السياسية كالاشتراكية والشيوعية فسرت على انها ثورة ضد الاب. اذ عرضوا ان السلطة ذات صفة ابوية وتقوم في لاشعور المرء على صورتي الاب والام. ومن ثم فان جميع المذاهب السياسية، والمعتقدات التي لها صلة بالسلطة كانت وما زالت تحمل اثار ذلك. لان اول تماس للطفل بالسلطة يجري في وسطه العائلي .وحيث ان الاب هو رب العائلة في المجتمع. وهو اول من يضع القواعد ويفرض الواجبات ويصدر الاوامر والنواهي، فان انطلاقه من عالم الغريزة الى عالم الواقع يمر عبر علاقاته مع والديه، ومع والده على الاخص. وعليه فان تاريخ المجتمع الانساني مطبوع بعقدة الاب، فقد كانت القبائل البدائية مجموعة من النساء تحوط برجل واحد، اما القبائل التي تلتها تاريخيا فقد كانت مجموعة من الذكور مختلطين بالنساء، ولكن اكبرهم سنا هو الذي يقوم بدوره كذكر، اما الاخرون فحرم عليهم الاتصال بنساء القبيلة. ومن هذا الكبت الجنسي نشأت الرغبة في الصراع ،صراع يتوجه الى السيطرة على العالم الخارجي بصورة عامه، الا انه احيانا يتوجه الى داخل القبيلة نحو الرئيس المسئول عن فرض قيود عليهم لا يتقيد بها هو نفسه. وعليه تاريخ البشرية بما ينطوى عليه من حروب ومعارك وصراعات صغيرة انما هو متداد الصورة البدائية المتسمة بالحقد على الاب او الرئيس (فرعون مصر مثلا) والثورة على رجال الدين في اشور الذين كانوا يمثلون السلطة، وضد اباطرة الرومان وملوك اوربا الذين حكموا باسم (الحق الالهي) .وفي العصر الحديث يتمثل هذا الحقد على الاب في صورة الوقوف بوجه الزعماء والحكام، وفي صورة الحركات الثورية والاشتراكية ضد الرأسمالية، لان كل هولاء يمثلون السلطة والامتيازات التي يحرم منها الاخرون ويعانون ازاء ذلك كبتا مستمرا.

والحقيقة ان اراء فرويد واتباعه هذه لاتصمد امام ظواهر اجتماعية عديدة ذات دلالات تذهب باتجاه معاكس لها. اذ ان عقدة الاب توجد في مجتمعات معينة قائمة على قواعد اجتماعية واخلاقية صارمة. وهي تنتفي كليا تقريبا في مجتمعات تسمح بالحرية الجنسية. وفضلا عن ذلك ان كثيرا من اشكال الحرمان ناجمة عن التنظيم الاجتماعي الذي يهيء استحواذ بعض الافراد على الامتيازات وحرمان الاخرين منها. ثم ان الحقد على الاب، كما يرى (ادلر) ليس لانه انفرد بالام، وانما لانه انفرد بامتيازات سلبها من الاخرين، سواء كانت هذه الامتيازات قائمة في الحياة الجنسية ام الاجتماعية ،وعليه فهي ثورة ناجمة عن الشعور بهضم الحقوق وعن الكبت الذي

تعاني منها ذات الفرد، هي (احتجاج الذكر) كما يقول ادلر، اي ثورة الانسان من اجل استعادة حقوقه السليبة.

الطباع والامزجة:

مع ان الباحثين قد سعوا خلال زمن طويل الى العناية بدراسة مختلف نماذج الامزجة الشخصية لدى الافراد، او شخصيتهم، الا انه لايوجد حتى الوقت الحاضر مفهوم عن الشخصية متفق عليه، سواء بين علماء النفس او علماء الاجتماع او السياسة. فالبورث مثلا يميز ما لا يقل عن خمسين تعريفا مختلفا للشخصية(١١). والباحثون الذين قاموا بوضع نماذج للشخصية بكونها «نمط وحيد من السمات» للفرد، وتعرف السمات بكونها اية طريقة يمكن تمييزها والثابتة نسبيا التي بموجبها يختلف فرد ما عن الاخرين. ومن ناحية السلوك السياسي خصت السمات بعناية خاصة، هذه السمات التي تشترك بها اجزاء واسعة من السكان بدرجات مختلفة(١٢). وبالمقابل وضعت نماذج كثيرة للشخصية السياسية، ومع ذلك فان تصنيف هذه النماذج غير متفق عليه تماما. فقد اختص باحثون بنموذج خاص، في حين اختص اخرون بتصنيف عام. فاريك فروم مثلا يعرض نموذج الانسان الاوتوماتيكي ،أي الشخص الذي يفقد معنى فرديته بتأكيده على القيم الشعبية وتمسكه بها(١٣).

أما هارولد لا سوول فيقترح تصنيفا للنماذج قائم على أساس «المحرض السياسي» المتمرس في ميدان الاتصالات الشخصية واثارة العواطف السياسية، و «المدير السياسي» المتمرس في تحريك المنظمات والمواقف و«المنظر السياسي» المتمرس في تحريك الافكار ، و«البيروقراطي» الذي يتطرف في التشديد على القواعد الشكلية والتنظيم ويستجيب عادة لمواقف معينة(١٤). وعلى نحو مماثل لذلك قسم ديفيد

---

(11) G. Allport : Personality.Holt.New York, 1937, PP. 24-54. Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 200.

(12) Rush and Althoff, op. cit. P. 26.

(13) Erich fromm : Escape from Freedom, New York, 1941 PP. 153-182.

(14) Harold D. Lasswell : Power and Personality, New York, 1948, ch.40

رايزمان النماذج الى ثلاث مجموعات، هي: الشخص المتوجه تقليديا، وهو يفتقر الى اي مفهوم عن السياسة ويتجاوب مع بيئة ضيقة ومحدودة، والشخص المتوجه باطنيا الذي تنحدر توجهاته من سني الطفولة والذي لايستجيب الى التأثيرات المعاصرة(١٥).

٦ ـ **الشخصية السلطوية لدى أدورنو:** ربما كانت المحاولة المعروفة على نحو افضل من غيرها لوضع نموذج خاص بالشخصية السياسية بأي حال من الاحوال هي تلك التي قام بها أدورنو وزملاؤه في كتابهم المعنون بـ«الشخصية السطوية»(١٦) الصادر عام ١٩٥٠، اذ وضعوا سلسلة من الخصائص السلوكية التي تكون بمجموعها الشخصية السلطوية. هذه الخصائص يمكن عرضها بايجاز على النحو التالي: موقف سيطرة ازاء المرؤوسين ،نظرة اعلاء الى الرؤساء ،حساسية شديدة ازاء علاقات السلطة. ميل نحو فهم العالم بأنه على مستوى عال من التكوين، استخدام مفرط للصور الثابتة (الجميعات)، دعم اية قيمة تقليدية في الوسط الاجتماعي الذي يحيط به، انشغال بالرجولة، نظرة متشائمة عن الطبيعة الانسانية، اراء اخلاقية صارمة، نفاذ صبر مع المعارضة وعدم التسامح معها(١٧). وتتميز الشخصية السلطوية أيضا بانصياع صارم وخضوع أعمى الى القيم التقليدية في المجتمع، والطاعة التامة للسلطات، وبنظرة مقتضبة الى العالم الاخلاقي والاجتماعي مقيمة اياه الى طائفتين منفصلتين تمام الانفصال: الخير والشر ، الاسود والابيض ، الاخيار والاشرار ، وكل شي في هذا العالم واضح المعالم، منظم، ومحدد، حيث يحق للاقوياء ان يقودوا لانهم الافضل ، ويستحق الضعفاء ان يكونوا في مركز التبعية دون اولئك ، وتقاس أقدار الناس بمقاييس خارجية فقط قائمة على الظروف الاجتماعية(١٨). ونموذج الشخصية

(15) David Reisman : the Lonley Crowd, New Haven, conn. 1950. Ch.I. (1,2,3 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. P.26.)

(16) T.W. Adorno, E. Ftenkel-Brunswisk, D.Levinson and R. Sanford : The Authoritarian Personality. Harper and Row, New York, 1950.

(17) Ibid. PP.242–262 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. P.27.

(18) M. Duverger, Socio. po. op. cit.P180. Introduction op. cit.PP.58– 59.

السلطوية تذلل وخضوع نحو رؤسائه في الظاهر، ولكنه في الوقت نفسه ينطوي على مشاعر سلبية شديدة ازائهم. وهو يقمع كرهه لهم بأن يبذل جهودا كبيرة للسيطرة على نفسه. وهو يكيل المدح لرجال السلطة الاعلى منه ويقمع نوازعه النقدية نحوهم، ومن هذا القمع تتأتى عناصر أخرى في تكوين شخصيته: اذ تفتش النوازع المكبوتة والعدائية عن منافذ للتنفيس فتتوجه بصورة طبيعية نحو أولئك الذين يحسب أنهم ضعاف او اقل شأنا ...

ان دراسة أدورنو وزملائه هذه بنيت على اساس التحليل النفسي ، ولذلك عمدت الى الكشف عن الاحداث التي مرت في مرحلة طفولة هذا النموذج في الشخصية ، والعناية على الاخص بعمليات التنشئة الاجتماعية التي أنتجت الشخصية السلطوية . وقد نفت بأن العناصر المبكرة التي تحكمت في تكوين هذا النموذج من الشخصية هما الوالدان اللذان فرضا انضباطا صارما على طفلهما ، وصارا لا يبديان حنانها وعطفهما عليه الا لقاء طاعته لهما . وفي الوقت نفسه ، لقد عينت الادوار لأفراد العائلة على أساس مفهومي السيطرة والخضوع، ومن ثم فان الطفل الذي يجبر على ان يخضع ظاهريا الى السلطة الابوية يتولد في نفسيته عداء وخصومة لها ، ولا يجد من متنفس له الا بصورة طفيفة[١٩] وبصورة عامة ان (الشخصية السلطوية) تتواجد لدى الافراد غير الواثقين من أنفسهم والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم بصورة منسقة، ولم يحققوا لها الاستقرار الذاتي ، وهم يشكون في «ذواتهم» وفي هويتهم لذلك فانهم يتشبثون بالاطر الاجتماعية ـ السياسية، لانهم لايملكون ما يتشبثون به في داخل نفوسهم. وهم يتمسكون باستقرار النظام القائم لانه يبدو لهم أساسا لاستقرار شخصياتهم، التي تنحل اذا ما انهار النظام .وعليه فاذا ما دافعوا عنه فانما يدافعون عن توازنهم النفسي. ومن هنا تنشأ عدوانيتهم وحقدهم على المعارضين ،على «الاخرين» و«المختلفين» اي أولئك الذين يعد طراز حياتهم، ومجموعة قيمهم تحديا للنظام القائم الذي يشك ذوو الشخصية السلطوية (ورغم كل المظاهر الخارجية لهم، بالاساس الذي يقوم عليه . ومن ثم فان ذوي الشخصية السلطوية ينتمون الى احزاب المحافظين في الاوقات الهادئة عندما لايكون النظام

(19) Dowse and Hughes,op. cit. P. 201.

القائم مهدداء حتى اذا ماتعرض الى خطر يزعزع أركانه زادت عدوانيتهم بطبيعة الحال، واندفعوا ينضمون الى الحركات الفاشية. وعلى هذا النحو فان الاشخاص الاقل تماسكا في تكوينهم النفسي الداخلي يبدون اكبر مقدار من الصلابة في الظاهر، والاحزاب السياسية القائمة على القوة مؤلفة من أشخاص ضعفاء نفسيا قبل كل شيء"[٢٠].

والواقع ان دراسة أدورنو وزملائه موضوع البحث امدت الكثير للكشف عن نموذج خاص من الشخصية السياسية ،ولكنها مع ذلك تعرضت الى انتقادات جدية. منها أنها قامت في البداية على دراسة نفسية الاشخاص المعادين للسامية بصورة عامة (اليهود في أوربا) وعلى زعماء النازية على الاخص، وبنت دراستها على أساس ظواهر نفسية في أوساط اليمين المتطرف. ولكنها تجاهلت أو أهملت الشخصية السلطوية في أوساط اليسار أيضا[٢١]. ومن ناحية أخرى، لقد بنت نظرية الشخصية السلطوية على مفاهيم فرويدية لا يسلم بها كثير من علماء النفس. فأدلر مثلا يرى ان النشاطات السياسية المتسمة بالاستبداد والتسلط والعنف هي في بعض الاحيان تعويض عن اخفاق أصاب الفرد في حياته الماضية ، وفي ذلك يقول: «ان الضعفاء والحمقى والخائبين يسعون الى تأكيد ذواتهم باذلال من هم أرفع منهم، وذلك محاولة منهم الى انزالهم الى مادون مستواهم»[٢٢]. ويضيف على ذلك أيضا بقوله: ان الميول السلطوية هي ميول جوهرية في الانسان، وأن غريزة السيطرة هي المحرك الرئيسي لنشاطات الانسان، وهي المبدأ الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار بدلا عن مبدأ اللذة الفرويدي. وعلى صعيد اخر لقد دفعت دراسة أدورنو وزملائه بأن التنشئة الاجتماعية المبكرة في حياة الفرد هي التي تولد نموذج الشخصية السلطوية، ولكنها لم تبين عن طبيعة العلاقة بين الشخصية وبين النظام السياسي القائم[٢٣] وبعبارة أخرى اذا كانت الشخصية السلطوية هي خصائص ذاتية وبسيكولوجية

---

(20) Maurice Duverger : Socio, Po. cit. P. 181. aussi : Introduction... op. cit. PP. 59-60.

(21) Rush and Althoff, op. cit. P27.

(22) Cit. Par M. Duverger.

(23) Dowse and Hughes, op. cit.P201.

عند فرد أو عدة أفراد، فليس بوسعنا ان نجعل هذه الخصائص عامة بحيث تميز كامل النظام السياسي القائم، وعلى صعيد اخر ان العائلة في المجتمعات الحديثة لا تحتكر لنفسها التنشئة الاجتماعية، ويتضاءل دورها كلما تعلق الامر بالتربية السياسية ،اذ تتولاها مؤسسات أخرى ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالنظام السياسي. وفضلاً عن ذلك يلاحظ ان الافراد الذين يتماثلون في الخصائص البسيكولوجية قد يتبنون أفكارا ومعتقدات سياسية مختلفة ، وقد يختارون مهنا مختلفة ليست سياسية بحكم الضرورة(٢٤). ومن ثم فان دراسة أدورنو وزملائه المذكورة لم تأخذ بنظر الاعتبار الاستعدادات البسيكولوجية في المجتمع وعلاقتها بمجمل البنية الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

٧ - لا سول وأنكلس، الشخصية الديمقراطية: بمقابل الشخصية السلطوية دفع بعض المؤلفين بمفهوم (الشخصية الديمقراطية) باعتبارها نموذجا خاصا أيضا بالشخصية السياسية. لقد حاولت دراسات عديدة رسم معالم الشخصية الديمقراطية ،غير ان معظم هذه الدراسات كانت نظرية أكثر مما هي مبنية على منهجية علمية بالمعنى الدقيق للعبارة. ومن ذلك محاولتي كل من هارولد لا سول واللكس انكلس، اذ عرض كل منهما سمات متماثلة الى حد بعيد رغم وجود بعض الفوارق الطفيفة، وذلك على النحو التالي(٢٥):

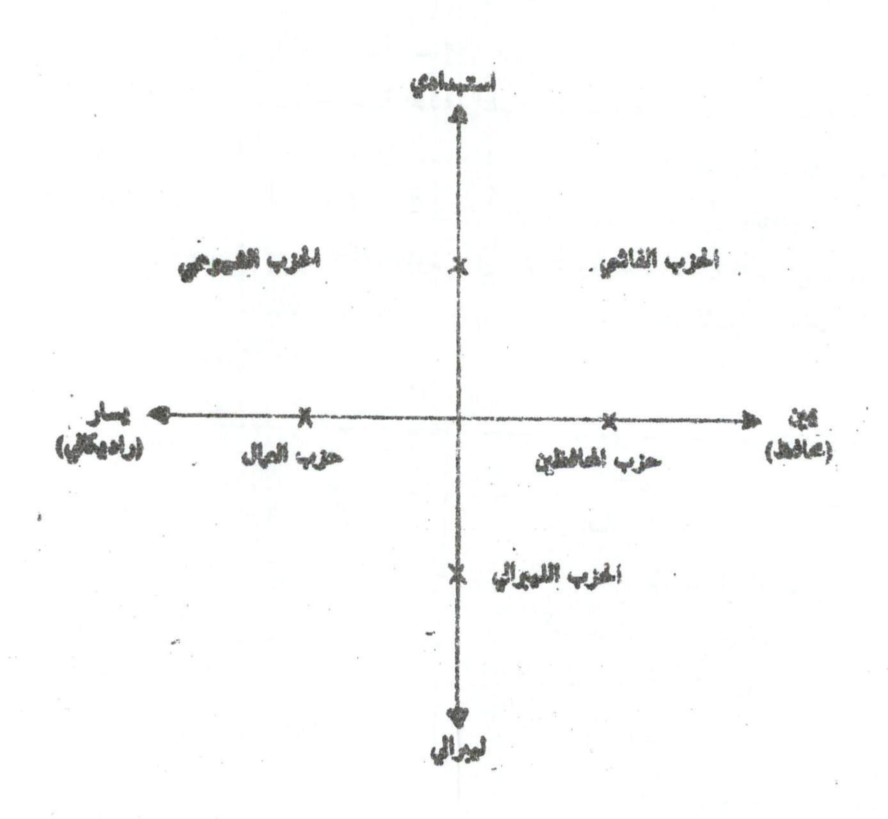
لاسول	انكلس
- مواقف مفعمة بالود ازاء الناس الاخرين.	- تقبل الناس الاخرين.
- مشاركة الناس الاخرين في قيمهم.	- انفتاح على تجارب وأفكار جديدة.
- نطاق واسع من القيم.	- موقف مسئول ازاء السلطة ،ولكن بتحفظ.
- ثقة بالوسط الاجتماعي.	- التسامح مع الاختلافات.
- الانزعاج ولكن في حدود معينة.	- التحكم بالعواطف.

(24) Dowse and Hughes, op. cit.P 202.

(25) Rush and Althoff, op. cit.P.27.

٨ ـ الشخصية لدى ايزنك: وقد حاول ايزنك عام ١٩٥٤ ان يعالج موضوع الشخصية السياسية باستخدام معيارين لقياسها الاول هو معيار الراديكالية ـ المحافظة، اما المعيار الثاني فقائم على محور (النزعة العنيفة) و(النزعة الرقيقة) وذلك على النحو التالي:

المعيار الأول: هو معيار يديولوجي خالص، ومقتضاة أن أن الافراد ينقسمون حسب اختياراتهم السياسية الى طائفتين، الأول يميل نحو اليسار (الراديكاليون) أي أولئك الذين ينشدون التغيير أما الثانية فتميل نحو اليمين (المحافظون) الذين يسعون الى الابقاء على الأوضاع القائمة، ويوضح ايزنك ذلك حسب المخطط التالي:



ومن ثم توصل ايزنك الى النتائج التالية(٢٦):

- لايوجد فرق يذكر بين الناخبين من العمال وبين الناخبين من المحافظين من ناحية درجة الليبرالية.

- ان الناخبين الشيوعيين والفاشست لهم موقف مشترك من ناحية الاستبدادية (رغم أنهم يقعون في طرفي محور اليمين واليسار).

- وأخيرا ففي كل جماعة من الناخبين، ان الاشخاص الاكثر استبدادا ينتمون الى الطبقة العاملة(٢٧)، هذه الطبقة العاملة التي تميل أيضا في كل جماعة الى ان تبدو أكثر محافظة من الطبقات الوسطى.

المعيار الثاني يقوم هذا المعيار بناء على شخصية الافراد وطبيعة المواقف السياسية التي يتبنونها ، وهي اما ان تكون مواقف ليبرالية متسمة بالتسامح (نزعة رقيقة) او مواقف متصلبة او استبدادية اومتعصبة (نزعه عنيفة) وذلك على النحو التالي :

---

(26) bernard Toulemonde, op. cit. P. 55.

(٢٧) يذكر ف.وز كي ايضا ان دراسات ميدانية عديدة اجريت في الولايات المتحدة دلت على ان الطبقة العاملة تميل الى ان تتسم بمواقف سلطوية (استبدادية) عامة التي تعبر عنها ازاء بعض المسائل كالحريات المدنية.

انظر :

V.O. Key Jr. Public Opinion and American Democracy. Alfred a. Knopf. New York, 1967.P. 137.

غير انه يضيف على ذلك بقولة انه اذا صحت النتائج المتحققة من هذه الدراسات، فان الاختلافات في المواقف الناجمة عن اختلاف المهن حول امور شائكة قد لاتشير الى ان هذه المواقف السلطوية متواترة على الاخص بين العمال. ولاشك في ان التباينات في الرأي حول مسائل معينة موجودة وانها يمكن ان تكون تفسيرها يجب ان يبحث ذراعيا، ومسألة بعد مسألة، وليس بواسطة صفة بارزة في الشخصية، او نظرة عامة شائعة بين العمال بصورة خاصة P. 137 لان الباحث على اتخاذ المواقف الاستبدادية هذه قد يكون ناشئا عن جهل العمال بالمسائل المطروحة، او عن عدم تمذهبهم العقائدي بقيم الثقافية القائمة في المجتمع وليس عن مهنتهم او اسباب اخرى P.138

النزعة العنيفة	النزعة الرقيقة
- تجريبي (مسير بالوقائع)	- عقلاني (التصرف وفقا للمبادئ)
- حسي.	- فكرى
- مادي.	مثالي.
- متشاءم.	- متفاءل.
- غير متدين .	متدين .
- قدرى .	- حر الارادة .
- تعددى .	- احادي .
- متشكك(٢٨)	- ذرائعي (دوغماتي) .

وبالاضافة الى ذلك ، ان النزعة العنيفة تكون مصحوبة بالأنبساطية اما النزعة الرقية فمصحوبة بالانطواء على الذات . وترتبط النزعة المنيفة ارتباطا وثيقا بالعدوان والسيطرة م كا ترتبط على نحو اقل قوة مما تقدم مباجمود وضيق الافق الفكري(٢٩)

لقد اجرى ايزنك دراسته الميدانية المذكورة في كل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية والسويد وبريطانيا ومــــن هذه الناحية يأتي ضعف الاستنتاجات التي توصل اليها . لانه اذا كانت السمات المميزة للشخصية السياسية واتجاهاتها ومواقفها صحيحة في هذه الاقطار ، بسبب التاثل النسبي لطبقية المجتمعات فيها وكذلك نظمها السياسية . فانه لا يوجد دليل علمي على انها تنطبق ايضا في المجتمات والنظم السياسية الاخرى ، كالاتحاد السوفيتي واقطار اوربا الشرقية والصين وفيتنام وكوبا ، ولا في اقطار العالم الثالث بصورة عامة .

ويلاحظ الاستاذ برنارد تولوموند فيما يتملق بفرنسا مثلا ، ان هذا المخطط مشكوك في صحته للاسباب التالية :

اولا - لان المذهب الليبرالي يكون معطية اساسية في الحياة السياسية في بريطانيا ، ولكنه لا يلعب دورا واضحا في الاقطار الاخرى ،اذ ان المذهب الليبرالي في فرنسا لايكون تيار فكر اقتصادي وتطبيقه على يد جيسكار ديستان مثلا على مستوى السياسة العامة ليس جليا ولا خاليا من اللبس والابهام .

(28) Rush and Althoff, op. cit. P.28.

(29) Ibid, P.29.

ثانيا ـ ان الشيوعيين والفاشيين غير موجودين في بريطانيا تقريبا، او على الاقل انهم ليسوا باعداد كبيرة. وليس الامر كذلك في البلدان الاخرى . ففي فرنسا كما هو الحال ايضا في ايطاليا ، للحزب الشيوعي مكانة هامة على المستوى الانتخابي (٢٠ ٪ على الاقل من الناخبين في فرنسا و ٣٠ ٪ في ايطاليا يصوتون للحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي على التعاقب) . ومن ثم ، كما يقول تولوموند ،هل يمكن مقارنة ردود فعل هؤلاء الناخبين مع الناخبين في بريطانيا م واعتبار ردود الفعل هذه مماثلة لردود فعل اقصى اليمين فيما يتعلق بالنزعة الاستبدادية(٣٠)؟

والواقع ان المحاولات العديدة التي بذلت لتعريف الشخصية السياسية ووضع تصنيفات بنماذجها ، تبنى محاولات على سمات بسيكولوجية متماثلة لدى الافراد وعند هذا الحد هي صحيحة ، اما فيما بعد ذلك فانها عاجزة عن ان تقدم نماذج تتمتع بالاستمرارية . لان السمات البسيكولوجية هي ظواهر متحركة وليست ثابتة ، فضلا عن انها مشروطة به بعوامل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد .

٩ ـ معيار الانطوائي والانبساطي : وقد حاول بعض الباحثين الاستناد الى النموذج الانبساطي والنموذج الانطوائي لتصنيف المواقف السياسية . فالنموذج الانطوائي هو الشخص الذي يميل الى العزلة والتأمل ، فعالمه الداخلي يسيطر على سلوكه ، ولذلك فان اهتماماته تنصرف نوعا عمن حوله وتتركز في الحياة الفكرية . ونموذج الانطوائي هو المنظر السياسي ، واستاذ الجامعة ، والتكنوكراتي الخ ... اما النموذج الانبساطي فتتجه اهتماماته نحو الحياة العامة ، على المراكز والمظاهر الاجتماعية والثروة الخ ... ومثاله النواب في البرلمانات والصحفيون الخ ... والواقع ان هذا التصنيف من العمومية بحيث تنتفي فيه الدقة العلمية لتحديد السلوك السياسي .

١٠ ـ محاولات اخرى : في ميدان التحليل النفسي اقرت ثلاث خصائص اساسية في تشخيص طبائع وامزجة الافراد سعى بعض الباحثين الى تطبيقها على السلوك السياسي . هذه الخصائص هي (الانفعالية) و (الحركية) و (الترجيع) التي تتوزع بدورها الى ثمانية نماذج من الطبائع ، هي التالية :

---

(30) bernard Toulemonde, op. cit.P.55.

١ ـ الهلامي . ٢ ـ البليد .
٣ ـ الدموى . ٤ ـ البارد .
٥ ـ العصبي . ٦ ـ العاطفي .
٧ ـ الغضوب . ٨ ـ الشغوف .

وكل واحد من هذه النماذج يتجه نحو اتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع مزاجه فنجد لدى نموذج (المتهافت) و(البارد) اقصى ما يمكن من عدم الاكتراث السياسي ، واكبر قدر من الاحترام لحرية الاخرين . اما (الشغوفون) و(الغضوبون) فيميلون الى التحكم واصدار الاوامر والزعامة (دانتون وجان جوريس) ، ويتواجد الثوريون بين (العصبيين) وغالبا ما يكونون فوضويون ، او بين (العاطفيين) واهم سماتهم القسوة (روبسبير) ، اما المحافظون فيوجدون بين (البلداء) م والانتهازيون بين (الدمويين) الذين يبرزون في ميدان المؤمرات والديبلوماسية(٣١) .

اما دراسات الطب العقلي فقد توصلت الى ربط بعض الحالات العقلية التي تصل لحد المرض ببعض المواقف السياسية . مثال ذلك ان حالة الجنون الدوري Cyclothamique يتلائم مع المواقف التوفيقية في السياسة . ولعل ميرابو هو احد النماذج التي يستشهد بها على هذه الحالة . وفي حالة الفصام (الشيزوفرينيا) ينحدر الطغاة (نيرون ، هتلر) الذين لا احساس لهم ، ويجرون حساباتهم السياسية دون التفات الى الاعتبارات الانسانية .

والواقع ان تاثير الامزجة السياسية لايبدو متماثلا على جميع الافراد ، ولذلك فان صفة الحتمية العلمية تنتفي أساسا ، فلا الربط بين هذه النماذج النفسية وبين المواقف السياسية للافراد ، ربط سبب بنتيجة وعليه فان المواقف السياسية تبقى معتمدة الى حد كبير على حرية اختيار الفرد . ثم ان النماذج المذكورة تعبر عن المواقف فحسب ، ولاتبين الاسباب التي تدفع الافراد الى اتخاذها . ان ماهو اقرب الى الحقيقة هو ان الانسان يتفاعل مع معطيات الواقع التي تواجهه ، وعلى طاقاته وقدراته الفردية ،وعبر ارتباطاته بالافراد الاخرين في المجتمع ، يتكيف مع ظروف الواقع او يغيرها . وعليه فان النظرة الواقعية التي تأخذ بنظر الاعتبار الفرد في وسطه الاجتماعي ، يتفاعل معه ويغيره ، من الممكن ان تدلنا على ان العوامل التالية هي التي تؤثر في الامزجة السياسية :

١ ـ العلاقات الاجتماعية : ان حاجات الفرد عند بعض الباحثين ، والمصالح الاجتماعية

---

(31) Alan Lancelot,op. cit. P.25. M. Duverger, Socio. po. op. cit. p.185.

عند بعض اخر منهم هي التي تفسر وجود وتنوع الامزجة السياسية باعتبارها نتاجا للتنظيم الاجتماعي . وبناء على ذلك يعبر عن الامزجة السياسية بشكل اتجاهات عامة ، برجوازية ، كبيرة او صغيرة ، واتجاهات عمالية او فلاحية او غير ذلك .

٢ ـ الدوافع الشخصية : قد تتحكم القيم الشخصية في المزاج السياسي للفرد . اي ان الفرد يختار ، رغم الظروف الاجتماعية التي يعيشها نظاما للقيم حسب مزاجه . كان يسلك بروليتياري سلوكا برجوازيا او العكس .

٣ ـ السلوك الثقافي : يلعب الفرد في المجتمعات الحديثة ادوارا مختلفة وكل دور من هذه الادوار هو مركز اجتماعي له م ولذلك عليه ان يكون شخصية له تتلاءم مع كل هذه الادوار او المراكز الاجتماعية ليحافظ على تماسكه الذاتي .

الفصل الرابع

تغير المواقف السياسية

لاريب في ان الظروف التي تسود في مجتمع معين ، المادية منها والمعنوية تتحكم في صياغة وبلورة السلوك السياسي للافراد ان هذه الظروف قد تكون مادية جغرافية او اقتصادية اوتقنية ، او قد تكون معنوية كالقيم والمبادئ والافكار والنظريات والايديولوجيات السائدة . وحيث لاحياة للمرء خارج المجتمع ، ولا النظام السياسي الذي يسيره ، فعليه أن يكيف تصرفاته وفقا للقواعد النافذة على مختلف المستويات . وعملية تكيف الفرد مع وسطه الاجتماعي تأخذ اشكالا متعددة ومتنوعة يمكن اجمالها ينبني المواقف المعدة سابقاً، وبالمواقف التي تنطلق من حضارة وثقافة المجتمع ، ومن شخصية الفرد .

١ ـ المواقف المعدة مسبقا : ان الصورة التي يكونها الفرد عما يعرض عليه اما ان تكون عفوية ومباشرة بحيث يدركها على التو بعملية ذهنية ، واما ان تكون قد انتقلت اليه عما يحيط به في المجتمع دون ان يخضعها الى تمحيص او تفكير . والواقع ما من امرئ يستطيع أن يستقي معرفته عن كل الاشياء التي تعرض عليه بصورة مباشرة ، لان الاشياء والمواضيع والاحداث التي توجد في المجتمع من الغزارة والكثرة الى حد يعجز الفرد عن استيعابها بجهوده الشخصية فقط ، ومن ثم فليس الا قسما ضئيلا من معرفة الفرد يتأتى عن طريق التمعن والدراسة والتفكير وباعث الموضوعية . اما القسم الاكبر منها فيتأتى عن افكار الاخرين ، عن الافكار والقيم السائدة في المجتمع . وبمعرض ذلك نتبين نوعين من المواقف المعدة مسبقا ، النوع الاول هو الذي يطلق عليه تعبير (الجميعة) Stereotype اما النوع الثاني فهو الذي يطلق عليه (الاحكام المسبقة) . والجميعة هي صورة ذهنية ثابتة عن مواضع واشياء في المجتمع تنتقل من جيل الى اخر ، ومن الممكن ان تتحكم في مواقف الافراد والجماعات ، بما في ذلك الافكار السياسية ، والمواقف السياسية . والموقف المبنى على جيمعة قد ينشأ عن صورة يمكن ان ترتبط بكلمة او موضوع او عمل سياسي(٧٤) . او بعبارة اخرى ان الجميعة هي حكم نوعي ازاء شخص ما ، او شيء ما ، او مفهوم ما ، موجود خارج نطاق تجربة الفرد الشخصية(٧٥) .

---

(1) Alan Lancelot, op.cit. P.27.

(2) Yvonne Castellan, op. cit. P.207.

ان الجيمات متنوعة من ناحية مضمونها ومن ناحية ابعادها . فقد تتعلق بالاتجاهات السياسية ، كاليمين واليسار ، الرجعية والتقدمية ، وقد تتعلق بالحركات السياسية كالاشتراكية والفاشية والشيوعية والفوضوية، وقد تتعلق بالطبقات والجماعات الاثنية ، وبالاحزاب السياسية ،وكما يمكن ان تطلق على صعيد القطر الواحد يمكن ان تنتشر عبر حدود اقطار كثيرة في العالم .

توجد الجيمات الاجتماعية والسياسية في كل اقطار العالم تقريبا ، ولاتختلف الا من ناحية درجة انتشارها . وقد عرفنا في العراق جيمات على كافة المستويات وما زلنا نعاني منها حتى الوقت الحاضر ،اي صورة جامدة تنطوي على صفات يصعب على من يحملها ان يتحقق من صحتها فضلا عن وجودها ، فهي صور ذهنية مرسومة من قبل ومفرضة . والذي يتمسك بهذه الجميات يزعم بأنها قائمة على وقائع ثابتة في حين ان التروي في التفكير قد يكشف عن مضمون ينطوى على الازدراء والتحامل على من تسحب عليهم .

وقد دلت بحوث كثيرة اجريت تحت اشراف اليونسكو على ان الجيمات التي تنتشر بين سكان بلد معين عن بلد اخر غالبا ما تولد مشاعر العداء والتوتر بين الشعوب على الاقل بصورة غير واعية . لان هذه الجيمات تنطوى على الانتقاص من الشعوب الاخرى رغم انها لا سند لها في الواقع .

وعلى وجه الاجمال ، ان النتائج المتحصلة من الدراسات التي اجريت على الجيمات هي التالية(٣) :

١ ـ ان الجيمة هي تعبير عن موقف عميق الجذور . وهو موقف تثيره واقعة موضوعية عامة .ولكن اذا كان الموقف المثار عاما جدا ومكونا من قبل ،فيمكن اثارته ولو بحجة بسيطة جدا ..

ب ـ ان الجيمة تقطف كل انحدرات المعنى الذي تنطوي عليه الكلمة ..

ج ـ ان الجيمة تتبع نوعما كل الانحدارات التحليلية التي تميل الى ان تجعل منها للعمل . وبهذه الصفة يمكن ان تحمل كثيرا من الدلالات، صحيحة كانت ام خاطئة . وفي اغلب الاحيان ، ان الجيمة هي تقليد نوعما ومبالغ فيه لتجربة شخص واحد ، اذ يمكن ان يكون لها اساس ما في اصل حقيقتها .

---

(3) Ibid, P.214.

ء ـ بوسع الجميعة ان تولد واقعا معينا وان تفرضه بسبب تأثيرها الخفي .

اما الحكم المسبق ،فهو الذي يطلق على شخص او شيْ او مفهوم بدون ان يكون لصاحبه تجربة شخصية خاضها لكي تؤهله لاصدار هذا الحكم، وهذا الحكم قد يكون ايجابيا او سلبيا ،مع او ضد . «ويبدو الحكم المسبق اكثر قربا من الجميعة منه الى الموقف ... وتبدو الجميعات منحدرة عن الموقف وتعبر عنه ، فهي تعليل للحكم المسبق »(٤) .

٢ • ثقافة المجتمع : تتجسد ثقافة المجتمع في مؤسساته وفي القيم والادوار الاجتماعية الموجودة فيه ، وتؤثر كلها على المواقف السياسية التي يتخذها الفرد او الجماعات . ولاريب في ان المجتمع لا يمكن ان يحقق التلاحم بين العناصر الاجتماعية المختلفة بدون ثقافة جماعية سياسية .

هل من الممكن ان توجد مواقف سياسية خاصة ببلد معين دون البلدان الاخرى ؟ بعض الباحثين يؤكدون ذلك انطلاقا من المفهوم الذي طرحه كاردنير عن شخصية الاساس (Personnalitede base) ومقتضاه ان لكل شعب ، واحيانا مجتمع ، تركيب بسيكولوجي باسلوب معين في الحياة . وشخصية الاساس هذه ناجمة عن المؤسسات الاولية في المجتمع ، كقواعد تربية الاطفال في العائلة مثلا ، بحيث تصبح بعد ذلك مصدرا اساسيا للمؤسسات الثانوية في المجتمع ، اي نظما للقيم والايديولوجيات السياسية والقانونية والاخلاقية .

ومن الممكن ان توجد عدة شخصيات اساسية او شخصيات نمطية في المجتمع المركب معبرة عن ثقافات فرعية او اقليمية او اجتماعية ، حيث يشغل الفرد في كل واحدة منها مركزا اجتماعيا ويقوم بدور فيها .

٣ ـ **شخصية الفرد واستقلاليته :** هل ان مواقف الفرد تعتمد على الجزء الثقافي والحضاري الذي يعيش في كنفه ؟ في الواقع مهما حاولنا ان نحدد معالم الشخصية السياسية والاجتماعية للفرد فاننا لا نستطيع ان نجزم على وجه التأكيد بالمواقف السياسية التي سيتخذها . لان كل ذلك لايستنفذ التلقائية التي قد تصدر منه ازاء الاحداث التي تعرض له . فقد يتخذ موقفا سلبيا او ايجابيا . وكلما كان المجتمع الذي يعيش فيه معقدا

---

(4) Yvonne Castellan, op. cit. P.207.

في تركيبه وكلما كانت الادوار المرسومة فيه متناقضة ،كلما ازدادت امكانيات الاختيار امامه ، نكوصا او اندفاعا في مواقفه . فالشيوعي قد يتخلى عن عقيدته وقد يصبح البورجوازي شيوعيا .

ان موضوع الحتمية - الحرية موضع نزاع بين مدارس البحث المختلفة غير ان ما هو واضح وهام هنا هو ان الحتميات البيولوجية والاجتماعية تساهم في تكوين ملامح مشتركة بين الافراد بحيث تكون شخصية فريدة. وما عدا ذلك فان اندماج الفرد بالاوضاع الاجتماعية التي عرضت له في حياته الماضيةوتكيفه نفسياً واجتماعيا معها يعطي مؤشرات عديدة عن المواقف التي يتخذها سياسيا ان شخصية الفرد التي تكونت في الماضي وتطلعاته في المستقبل هي التي تفرض مواقفه في حاضره. ان حياته الماضية تفسر كيف كان يفسر المركز الاجتماعي الذي كان يشغله والانماط الثقافية التي ارتبط بها، ومن ثم فان مواقفه الماضيةتؤثر على المواقف التي يتخذها ازاء الاوضاع الجديدة

٤ - عوامل تغير المواقف السياسية :

يمكن ان نعزو العوامل التي تؤدي الى تغير المواقف السياسية للافراد كما يلي :

١ - تطور الوضع الذي يوجد فيه الفرد .

٢ - العوامل التي تتعلق بتطور وعي الفرد .

٣ - الجهود المنظمة التي تبذل لغرض التأثير على الاخرين .

وسنشرح كل عامل منها على النحو التالي :

أ - تغير الوضع: ان الوضع الاجتماعي الذي يعيشه المرء عرضه للتغير، وكذلك الجماعات الاجتماعية المختلفة. وعليه فان أي تغير في الوضع الاجتماعي يقتضي من الأفراد والجماعات أن تغير مواقفها تبعاً لذلك. لأن المواقف الفردية أو الجماعية ان هي الا ردود فعل لمواقف الأفراد والجماعات الأخرى. وعليه فانّ العلاقات الاجتماعية التي هي دينامية ومتحولة بطبيعتها تؤدي الى دينامية المواقف، سواء كانت قائمة هذه الأخيرة على روابط تضامن أو روابط الصراع.

ان تغير الاوضاع اذا كانت على نطاق واسع من الممكن ان تهيأ ظروفاً ملائمة لبروز حركات اجتماعية وسياسية وفي البداية تشتمل الحركة عناصر محدودة، ولكنها

سرعان مايزداد عددها وتأثيرها بحيث تنطوي على جماهير غفيرة.

وتتكون الحركة الاجتماعية والسياسية من ثلاثة عناصر اساسية، هي التنظيم، والمعتقدات، والاعمال او سلوكيات الحركة[١].

والتنظيم هو الذي يؤمن البنية التكوينية للحركة ويميزها عن غيرها من الجماعات. فهو الذي يعين من هم الاعضاء ومن هم غير الاعضاء، وهو الذي يرسم الادوار، ويوضح المراكز وتسلسل المسؤلية فيما بينها ، هذا بالاضافة الى ان التنظيم هو الذي يوضح الاهداف ويهيء الوسائل الكفيلة بتحقيقها من قبل القادة او الاعضاء[٢] وعليه فان التنظيم يهدف الى تنسيق الجهود التي يبذلها اعضاء الحركة، ويهدف كذلك الى السيطرة على الجهود المذكورة وتسييرها بحيث تقرب من الوصول الى الاهداف المنشودة، وفي الوقت نفسه تولد قاعدة عريضة للحركة بين الجماهير وتخضع بنية التنظيم الى تأثير الظروف التي تعمل فيها الحركة، فاذا كانت غير ملائمة فانها قد تتصلب، وقد تلجأ الحركة الى العمل السري . وفي ظل مثل هذه الظروف فان اقصى الجهود تبذل للحيلولة دون اختراق صفوف التنظيم من عناصر مدسوسة قبل جهات مختلفة. وبالعكس، اذا كانت الظروف ملائمة فان صيغه اخرى من الترابط بين اعضاء الحركة تفرض نفسها، بحيث يكون الانضباط التنظيمي اقل صرامة، وبخاصة عندما يكون العمل علنياً ويجري ضمن المؤسسات القائمة.

اما المعتقدات بكافة اشكالها فهي التي تعرض صيغ التغيير المطلوب اجراؤها على المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة. وقد تذهب المعتقدات الى ماهو ابعد من ذلك فتنفي بصورة عامة شرعية المؤسسات القائمة وتتحداها على مختلف المستويات، هذا فضلاً عن ان المعتقدات تطرح خططاً وبرامج لمعالجة المشاكل التي تعاني فيها الجماعة التي تمثلها الحركة

واخيرا ان الحركات تنطوي على نشاطات متلاحقة ومتباينة بطبيعتها وابعادها فهي تتراوح مابين المقاومة السلبية (بلا عنف) وبين اقصى اعمال العنف، كالارهاب.

---

(56) Anthony M. Orum, OP. Cit PP.342 -- 243.

وفضلا من ذلك قد تطرأ تغييرات هامة في الحياة الداخلية للجماعة التي ينتسب اليها الفرد بحيث يرى نفسه لكي تكيف مع الوضع الجديد أن يغير في مفاهيمه وقيمة التي يتخذ على ضوئها مواقفه السياسية.

ب ـ تغير وعي الفرد : اذا ما طرأ أي تغير على الأفكار والمعتقدات والأيديولوجيات التي يتبناها الفرد والتي يفسر بمقتضاها الاحداث التي تعرض عليه فان مواقفه السياسية تتغير ايضاً تبعاً لذلك . أن الاشياء قد لاتتغير في هذه الحالة الا أن رؤية الفرد لها هي التي تتغير .

أن العوامل التي تؤدي الى تغير وعي الفرد كثيرة . فقد ترجع الى معطيات ثقافية جديدة يحصل عليها . كاقتناعه بأيديولوجية جديدة عليه ينضم بعدها الى حزب سياسي او جمعية سياسية أو يتخذ مواقف فردية على ضوء هذه الأيديولوجية .

وقد ترجع الى أسباب وظيفية . مثال ذلك أنه غالباً ماتتطرف المعارضة في مواقفها السياسية ، ولكنها اذا ماشركت في السلطة فانها غالباً ماتتحقق من أن مسؤولية الحكم أكبر وأهم بكثير من مجرد الشعارات السياسية ، والحماس السياسي ، بل والفوغائية في بعض الأحيان . وكثيراً ما حدث أن غير زعماء سياسيون آرائهم القديمة بعد أن أشركوا في السلطة وتعرفوا على الامكانات المحدودة في تحقيق الأهداف والمبادىء العامة .

وقد تتأتى هذه العوامل عن تجربة تاريخية ، وكلنا يعلم الوعي اللاهب في ضمير الأفراد والجماعات العربية الذي حدث في أعقاب حرب ٤ حزيران ١٩٦٧ .

وقد ترجع هذه العوامنل الى أسباب شخصية بحتة . فقد دلت دراسات سوسيولوجية عديدة على أن السفر الى الخارج يوسع من أفق الفرد بحيث يغني نظرته الى الأمور ويعالجها بأسلوب يختلف عن المرء الذي لم تتوفر له امكانية الاطلاع على أحوال شعوب وبلدان أخرى . ثم أ. تجربة فرد ما في مرحلة معينة في حياته في حزب أو تنظيم أو حركة سياسية قد تغير كثيراً من آرائه وأفكاره حول القضايا السياسية .

ج ـ التأثير المنظم: ربما كان من أبرز خصائص العصر الحديث الجهود التي تكرس في ميدان الدعاية والاعلام. فتسعى كل التنظيمات السياسية الى كسب عطف الافراد نحوها والانتقاص من خصومها. وهدفها من وراء ذلك ان تغيير الرأي يؤدي

لا محالة الى تغيير المواقف السياسية. ويساعد هذه الجهود التقدم التقني الهائل الذي تحقق في عقود السنين الاخيرة في وسائل الاعلام من جهة والبحوث العلمية الجمة التي حققها علم النفس الجماعي وعلم الاجتماع وعلم السياسة. لاريب في ان وسائل الاعلام لوحدها لا يمكن ان تغير اراء الفرد، اذ يقتضي الامر توفر استعداد نفسي واجتماعي وثقافي لتتقبل المادة التي تبثها وسائل الاعلام ، ولذلك فان دراسة الانسان في جوانب حياته النفسية والاجتماعية هي عنصر أساسي في كل عملية اعلامية. وبناء عليه فان اجهزة الاعلام المتمرسة غالبا ما تضع في تخطيطها خطتين للعمل، الاولى للمدى البعيد، اي امرار تأثيرات غير مباشرة ومقنعة في بعض الاحيان لتحقيق انعطاف الافراد نحو الهدف الذي تسعى اليه ، وخطة للمدى القريب وتكرس لامرار المعلومات المباشرة سواء كان ذلك على هيئة أخبار ومعلومات، أو على هيئة تفسيرات للاحداث الجارية.

٥ ـ خصائص تغير المواقف:

أ ـ قد يطرأ التغير في مواقف الفرد ، أو في مواقف الجماعة ، غير أن تغير المواقف الجماعية يؤثر كثيرا على مواقف الافراد الاعضاء فيها.

ب ـ قد يحدث التغير بشكل تحول جذري في الاتجاه، كالانتقال من الشيوعية الى الفاشية أو بالعكس .ولعل موسوليني خير مثال يضرب على هذه الحالة. فقد كان عضوا بارزا في الحزب الاشتراكي، قبل ان ينفصل عنه الشيوعيون، ثم خرج عليه وألف الحركة الفاشية في ايطاليا . ومثل ذلك يقال ايضا عن دوريو الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، ونائبا في الجمعية الوطنية ،في الثلاثينات ،ثم خرج على الحزب الشيوعي ليؤلف الحزب الوطني الفرنسي الفاشي الذي تعاون مع الالمان أيام الاحتلال النازي لفرنسا.

وقد يكون هذا التغير مجرد انعطاف في الاتجاه اقتضته ظروف جديدة . كما هو الحال مع كثير من الاحزاب القومية في البلدان العربية التي تبنت أشكالا معينة من الاشتراكية. وقد تكون هذه الظروف الجديدة من القوة والعنف بحيث تجرف الجماعات السياسية بعيدا عن مجرد التكيف البسيط. في فرنسا تحول (الوسط

الجمهوري) من الاتجاه الراديكالي الى اليمين ،بل وفي بعض الاحيان الى اليمين المتطرف. وباتجاه معاكس ماحدث في العالم العربي لكثير من الجماعات السياسية، ولعل حركة القوميين العرب مثال واضح على هذه الحالة، فقد تحولت من اليمين الى اليسار، بل واليسار المتطرف في بعض أجنحتها.

ج ـ سرعة التغيير : قد يحدث التغير في المواقف اما بشكل تطور تدريجي ،أو تبدل مفاجيء ، او بحالة تذبذب. ففي التطور التدريجي تعرض أحداث متوالية تؤدي الى تدهور الوضع بصورة عامة بحيث لاتجد الجماعة السياسية مناصا عن ان تغير مواقفها السياسية الماضية. مثال ذلك ان اليمين الفرنسي كان متصلبا ازاء الحرب في الهند الصينية والجزائر، الا ان الاحداث أجبرته بصورة تدريجية على التحول عن مواقفه السابقة . ونستطيع ان نقول ايضا ان اوساط اليمين العربي كانت عام ١٩٥٨ تتخذ مواقف، معادية ازاء كل تقارب مع الاتحاد السوفياتي. اما الان فقد تراجعت عن مواقفها السابقة في سياسة منظمة بمعنى انها تتكيف تدريجيا مع المشاكل التي تفرض عليها اتخاذ مواقف سياسية جديدة.

اما التبدل المفاجيء فيعني التحول السريع من موقف الى اخر مناقض له في طبيعته وشكله، بحيث يتغير الاتجاه السياسي. والواقع لايمكن فهم هذا التغير الا اذا استطعنا التعرف على مكنونات الافراد واسلوب تفكيرهم وحياتهم الداخلية من جهة، ومن جهة اخرى ان الوسط الاجتماعي يقدم مادة غزيرة لفهم هذه التحولات الجذرية في المواقف. فغالبا ما حدثت هذه الظاهرة في أعقاب احداث تاريخية كبرى. وليس ببعيد عن البال الاثار العميقة التي تركتها احداث العالم العربي في العصر الحديث في مواقف الافراد السياسية.

أما التذبذب فيعبر عن قلق سياسي، وعن تطلعات متناقضة تتراوح بين الانتهازية والوصولية والنفعية الى ضحالة الثقافة والوعي السياسي. وهذه الظاهرة غير مقصورة على الافراد، فقد تسود بين الجماهير ايضا. وقد شاهدنا في العراق في حقبات تاريخية معينة، أحزابا تلف حولها جماهير واسعة، ثم ينحسر عنها هذا التأييد الشعبي بعد ذلك بالرغم من أن سياساتها لم تتغير.

الفصل الخامس

العنـف السياسي

١ - توطئـة:

ان وجود المجتمع والحاجة الى تنظيمه للوصول الى تحقيق اهدافه يقتضي دائماً اتخاذ قرارات ثم تنفيذها، الامر الذي يتطلب استخدام القوة حينا، او التهديد بها احياناً اخرى . وعليه فان الاجبار هو واقعة ملازمة للحياة الاجتماعية الجمعية . والأطروحة القديمة التي عرضها الفلاسفة والمفكرون حول (حالة الطبيعة) و (المجتمع المدني)مازالت مطروحة امام الباحثين المعاصرين . اوبعبارة اخرى مسألة ماذا كان يجب حل النزاعات بين طرفين بموجب اجراءات مقررة ، أم يترك للاطراف اللجوء الى استخدام القوة . والاسلوب التقليدي في هذا الشأن هو التأكيد على العنف وعلى تجنب العنف ، بدلا من الهيئات الاجتماعية والاجراءات المطبقة في أتخاذ القرارات التي تفرض بالقوة عند اقتضاء الضرورة.

ومهما كانت الهيئة الاجتماعية التي ننتمي اليها فاننا دائماً بحاجة الى تجنب العنف . ولذلك فان العنف ، وليس الانتماء الى الهيئات الاجتماعية كان موضوع اهتمام مفكري السياسة الرئيس . [1] وعليه يمكن القول ان تكوين الهيئات الاجتماعية يهدف قبل كل شئ الى تجنب العنف.

غير ان الحياة الجمعية تبعث على صراعات تنشأ عادة عن شيئين متعارضين، والصراع مماثل للنزاع ، وبينما النزاع يعرف باشارة الى الهيئة الاجتماعية ، فان الصراع لايحتاج الى ذلك . فالنزاع ينصب على كيف يجب ان تقرر الهيئة الاجتماعية قضية معينة ... اما الصراع فيوجد عندما يحاول طرفان ليس عضوين في نفس الهيئة الاجتماعية ان يصلا الى اهدافها الخاصة بها ، بعد ان تعذر تحقيق ذلك بصورة طبيعية . وفي هذه الحالة هناك امكانيتان ، هما اما ان يستخدم احدهما على الاقل كل الوسائل التي بين يديه والتي يقدر انها فعالة لتحقيق غرضه ، او

(1) I.R. Lucas : op. cit. P.62.

ان كلا من الطرفين يمتنع عن استخدام بعض الوسائل التي بوسعها استخدامها والتي يحسبان انها فعالة . في الحالة الاولى يوجد صراع عنيف وان الطرفين يستخدمان القوة ، او انها لجأ الى القوة ، او لجأ الى استخدام العنف(٢) . اما في الحالة الثانية فانه مهما كان الطرف الذي كسب الصراع ونال غرضه فان على الطرف الاخر ان يلتزم بالنتيجة ويتخلى عن الامور التي يريدها ، في حين يظل امامه خيار مفتوح لاتخاذ خطوات اخرى قد تثبت انها اكثر جدوى .(٣)

والواقع لقد كان العنف يرافق دائما حياة الافراد في المجتمع ، باشكال مختلفة ، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد نظم العنف في المجتمعات المتقدمة بوسائل مختلفة واضفي عليه طابع مؤسسي يحميه القانون ويمارسه مسئولون عن التنظيم الاجتماعي الذي تقف على رأسه الدولة ومؤسساتها . ويلاحظ ذلك بوجه خاص في المجتمعات التي تنطوي على تناقضات شديدة في تكوين بنيتها والتي تولد صراعات حادة وامثلتها البلدان التي تحكم بواسطة نظم الاقليات المحدودة الشرعية والتي لاتستطيع ان تمارس السلطة الا بالاكراه ، كالنظم الديكتاتورية والاستبدادية في اغلب بلدان العالم الثالث . اما في البلدان الصناعية ، فان اسلوب الحياة السائد فيها يولد روابط اجتماعية قائمة على اساس القوة ايضاً بصورة ظاهرة او خفية ، ويساعد ذلك على اثارة اعمال العنف . لأن الانسان في هذا النوع من المجتمعات «لم تعد له جذور ، ولم يعد يشعر بانه جزء من الجسم الاجتماعي ، وانما كائناً معزولا ومحكوماً عليه بان يدافع عن نفسه لوحده ، لأن الامم غدت مجرد رصف للافراد الواحد الى جانب الاخر ... وعلى كل فرد ان يعنى بنفسه».(٤) فلا غرابة ان يشعر الافراد بالضياع ، بالانفراط عن المجموعة الاجتماعية ، في نفس الوقت الذي يشعرون فيه بضغط شديد مادى ومعنوي ياتيهم من نواح عدة وفي مقدمتها المؤسسات التي تنظم مختلف النشاطات في المجتمع . وفي هذا الشأن يعرض الاستاذ جاك باكينار انه : «توجد في المجتمعات الصناعية تيارات خفية للتوتر والاثارة ... والعدوانية تسيطر على العلاقات بين الافراد ، ثم ان التوصل الى اكتشاف اساليب جديدة للاجبار في الطب قد

---

(2) Ibid. P.63.

(3) Lucas, op. cit.P.63.

(4)facques Baguenard, op. cit. P. 11.

حمل العنف الى درجات لم تكن معروفة حتى الى وقت قريب . وعلى هذا النحو لم يعد يسع السياسة ان تتجاهل العنف ، وهي ذاتها عنف في اغلب الاحيان ، بل ويحدث ان تضع نفسها بصورة متعمدة في خدمة العنف». (٥)

والواقع ان السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي . لأنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة او ممارستها . فالاحزاب السياسية تنتظم وتعبأ قواها للاستيلاء على السلطة ، والحكام يمارسونها ، والتقنوقراط يسعون اليها ، وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يمتلكها او يمارسها . وحيث ان السلطة تعبر عن صلاحية او قدرة شخص او جماعة من الاشخاص على فرض ارادتهم على الاخرين ، فانها والحال هذا ليست سوى صيغة ملطفة للقوة ، التي تهدف الى اجبار الاخرين بالوسائل المادية او المعنوية (٦) وبديهيا القول ان كل اجبار هو عنف مادام يرمى الى اجبار الاخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم .

ان البلدان الصناعية لاسباب عديدة تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية استطاعت ان تجد صيغة معينة تنظم الصراع حول (السلطة الرسمية) ، اي حق قيادة المجتمع ، وذلك بواسطة النظم التمثيلية (البرلمانية) ، ولكن السلطة الرسمية ليست الا امتداداً ل (السلطة الفعلية) التي يمتلكها اصحاب المصالح الكبرى في المجتمع ، والتي تواجه قوى اجتماعية شغيلة تشعر بانها لم تحصل على كل حقوقها المشروعة . والتباينات على المستوى الاخير الذي يبعث الى الوجود صراعات تولد على نحو او آخر اعمال عنف متبادلة لها صلة وثيقة بالعنف المؤسس الذي تمارسه سلطات النظام السياسي .

٢ ـ تعريف العنف السياسي :

يعرف نيبورغ العنف السياسي بانه : «اعمال التمزيق ، والتدمير ، والاضرار ، التي يكون غرضها ، واختيار اهدافها او ضحاياها ، والظروف المحيطة بها ،

---

(5) Ibid. P.112.

(6) P. Blau : Power and change in Social Life. Wiley and Sons , New York, 1967, P. 117.

وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية ، اي تنحو الى تغيير سلوك الاخرين في موقف تساومي له اثار على النظام الاجتماعي».[٧]

ان ماهو هام في التعريف المذكور هو عنصر تغيير سلوك الاخرين . ويبدو ذلك على نحو اوضح لدى شالمرز جونسون الذي يرى ان العنف هو «... عمل يحول بصورة متعمدة ، او بطريقة غير مقصودة ، سلوك الاخرين ... والعنف اما أن يكون سلوكاً لايمكن للأخرين ان يوجهوا انفسهم نحوه ، او ان يكون سلوكاً مقصوداً بتعمد لمنع توجه وتطور اشياء متوقع حدوثها ... والعنف هو عمل لا اجتماعي ، وفي الوسط السياسي ، هو كالثورة ، مفهوم مشروط ، اذ يتوقف على وجود تحسين لنظام عمل اجتماعي يقع في نطاقه ... ».[٨] ويضيف على ذلك بقوله :«ان اللجوء العام الى السلاح والى اعمال التمرد الاخرى ، كالاضرابات العامة ، والاغتيالات السياسية ، والعصيان ، والانقلابات العسكرية - هي كلها اشكال من السلوك تنحو الى تحويل سلوك الآخرين نحو نظام اجتماعي مكروه . والتغيرات التي تحدث في المجتمع بدون استخدام التهديد بالعنف ليست ثورية ، وهذا الشكل في التغيير مفضل طبعاً على استخدام العنف الثوري من قبل اناس يعيشون في المجتمع . وبالطبع ان الناس المتمدنين لايلجأون الى العنف الا لكونه الملاذ الاخير».[٩]

ويتبين مما تقدم ان العنف قد يقع من جانب افراد المجتمع ، كما ان الدولة قد تقوم به لسبب او آخر في تعاملها مع مواطنيها والجماعات التي تمارس مختلف النشاطات في المجتمع ، اذا عجز طرف عن اقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بعد أن يستنفد كل الطرق الاخرى السلمية .

وعلى صعيد اخر ،ان تقييم اعمال العنف هو مسألة نسبية . فان الحكم على العنف وما اذا كان اخلاقيا او غير اخلاقي يتوقف قبل كل شئ على الاطراف التي تنخرط في اعمال العنف ، وعلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها . كما ان ذلك يتوقف ايضاً على الجهة التي تقوم بالتقييم . ومع ذلك غالباً ماينطلق في تقييم اعمال العنف من مفهومين

رئيسيين هما (الولاء) و (الشرعية)(١٠). وذلك له صلة قبل كل شئ بالتقاليد او القيم او الايدلوجيات السائدة في البلاد ونظرتها الى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي . في بعض الاقطار توجد قوات عسكرية واسعة ، ولكنها لاتقوم بالانقلابات عسكرية ، كما هو الحال في الهند ، وفي اقطار اخرى يمتلك السكان اسلحة على نطاق واسع الانتشار ، ومع ذلك لاتحدث اغتيالات سياسية ، في حين يحدث العكس في اقطار اخرى . وبالمقابل فان اللجوء الى الاغتيال واعمال الارهاب على نطاق واسع الانتشار قد ينشأ عن ايديولوجية معينة تجيد اسلوب العنف في العمل السياسي ، كما هو الحال مع الفوضويين في شتى اقطار العالم وبخاصة في روسيا القيصرية ، وكذلك جماعات المقاومة ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ومنظمة ايوكا E.O.K.A القبرصية ، ومنظمة ماو ماو في كينيا ، والفيتكونك في فيتنام وجماعة العمل المباشر في فرنسا ، ومنظمة بادر - ماينهوف في المانيا الغربية ومنظمة الجيش الاحمر في اليابان وغيرها . وبداهة ان جميع هذه التشكيلات تتبنى تنظيرات للعنف ، وتواجه عنف الدولة بعنف مضاد ، وتعمل في الظلام ومن وجهة نظرها ان نشاطاتها مشروعة لأنها تسعى الى تقويض النظام الاجتماعي الذي تدينه بكونه لاانساني وقائم على الاستلاب .

والواقع اذا كان مجتمع معين او جماعة معينة ينظر الى اعمال العنف على انها مبررة لسبب او آخر فانها تصبح عندئذ مشروعة بالنسبة لها . مثال ذلك ان حركات التحرير الوطني هي اعمال عنف مشروعة في نظر شعوب بلدان العالم الثالث ، واعمال العنف التي يقوم بها الجيش الثوري الايرلندي السري ضد السلطات البريطانية هي مشروعة في نظر الايرلنديين . وكذلك اعمال منظمة ايتا ، ضد السلطات الاسبانية هي مشروعة من وجهة نظر سكان الباسك . وفي البلدان الصناعية تعتبر اعمال العنف التي تمارسها بعض المنظمات ، كالمظاهرات ، والاعتصام في المصانع ، والقاء القنابل والمتفجرات وغيرها مشروعة في نظر القائمين بها والمؤيدين لهم .

والواقع ان اعمال العنف لايمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها ، ولذلك لايمكن ان تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الاقطار المختلفة ، وكما يقول شالمرز جونسون : «ان الثورات الفلاحية ، والعصيان في المدن ، والانقلابات العسكرية ، ومؤامرات الجمعيات الثورية ، والثورات المضادة المدعومة داخلياً هي جميعاً امثلة على التمرد او الثورة . وتتسم كلها بقبول بعض افراد المجتمع بالعنف لغرض دفع المجتمع نحو التطور . ولكن على اي حال من الاحوال ، ان مقارنة هذه الاحداث فقط

(10) Dowse and Hughes, op. cit. P. 404.

بناء على اشكالها او المساهمين فيها تنطوي على تجاهل الاهمية السياسية الاعمق لهذه الاشكال ، او تجاهل كون الجماعات الاجتماعية وليس غيرها هي التي لجأت الى الثورة.(١١) ولاريب في ان الحكومات تسعى الى تحريم اعمال العنف ، واول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي ان تجعل الاعمال المذكورة غير قانونية لكي تحتفظ لنفسها باحتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع ... وعليه فان العنف لايقتصر على الافراد والجماعات وانما تستخدمه الدولة ايضاً باجهزتها وهيئاتها المختلفة .

العنف واستخدام القوة :

يختلف العنف عن استخدام القوة بطريقة شرعية وضمن نظام اجتماعي معين . وعلماء الاجتماع يعتبرون قياس العنف معياراً رئيساً للتعرف على النظام الاجتماعي وتقدير درجة استقراره . لأن كل المجتمعات تنطوي على مقدار معين من العنف ، وذلك اما بسبب عدم تلاحمها او اندماج عناصرها تماماً ، او لسبب سوء اداء الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاجتماعي . وعليه فان العنف يختلط بانماط كثيرة من السلوكيات في المجتمع التي تتباين فيما بينها من ناحية شدتها ام من ناحية الاشكال التي تتخذها وذلك اعتبارا من الاهانات التي لا مسوغ لها الى الاعمال الطائشة او الاجرامية الموجهة الى الاخرين في النظام الاجتماعي (كالقتل وقطع الطرق وغيرها) ، ومن حركات الاحتجاج والتمرد على نطاق محدود ، كحركات العصيان المدني ، والاضراب عن الطعام لاسباب سياسية ، والاضرابات والجلوس في الشوارع والساحات العامة ، الى حركات التمرد والثورة بصورة متكاملة . وعلى نحو مماثل لذلك . ان اثار العنف قد تتنوع من درجة معينة من التوتر الشخصي الى فعالية جماعات كبيرة من الشعب ، وكذلك من اللاستقرار السياسي الى تدمير النظام القائم تدميرا كاملا.(١٢)

ومع ذلك فان القوة والعنف ليسا مفهومين مترادفين /. فالقوة كما تقول هنا ارندت هي :« خصيصة من صلب موضوع او شخص ، وتعود الى طبيعة كل منها ، والتي تكشف عن ذاتها في علاقة مع الاشياء او الاشخاص الاخرين ، ولكنها مستقلة عنهم اساساً . اذ يمكن دائماً ان تغلب قوة اقوى فرد الكثرة من الافراد الذين غالباً ما يتحدون لالغرض سوى تدمير القوة وذلك على وجه التعيين بسبب استقلالها المتميز . والعداء الغريزي تقريباً لدى الكثرة من الافراد ازاء الفرد الواحد كان يعزى دائماً . اعتبارا من

(11) Chalmers tohnson, op. cit.PP. 6–7.

(12) Chalmers tohnson,op. cit. P.11.

افلاطون حتى نيتشه ـ الى الغيظ ، والى غيرة الضعيف من القوي ، غير ان هذا التفسير النفسي قاصر عن ادراك الموضوع . ففي طبيعة الجماعة وفي قدرتها على الانقلاب ضد الاستقلال توجد خصيصة القوة الفردية .[١٣] اما العنف فيتميز بطبيعته الاداتية ... فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة ، لأن وسائل العنف ، كشأن الادوات الاخرى ، موجهة ومستخدمة لغرض مضاعفة القوة الطبيعية الى حد تحل في المرحلة الاخيرة من تطورها محل القوة الطبيعية .[١٤] والواقع ان هنا ارندت تنظر الى العنف من خلال مقارنته بالسلطة وليس بالقوة . فالسلطة تتلائم مع قدرة الانسان على أن يعمل بصورة منسقة مع الاخرين ، في حين ان العنف هو وسيلة للقسر .[١٥] ففي حين أن العنف باعتباره وسيلة هو دائماً بحاجة الى التبرير على ضوء الاهداف التي يرمي اليها ، فان السلطة هي هدف بحد ذاتها ، ولاتحتاج الا الى الشرعية ، وذلك لأن السلطة ممتزجة بالنظام السياسي . ويبحث عن شرعية السلطة في الاحداث الماضية التي ادت الى الاعمال المشتركة القائمة حالياً ، في حين يجد العنف تبريره في هدف مستقبلي ، ولذلك فكلما كان الهدف بعيدا في المستقبل كلما صعب تبريره .ويستطيع العنف ان يدمر السلطة ولكنه عاجز عن خلقها . ولذلك فان هنا ارندت ترى ان السلطة والعنف متعارضان ، وحيث يسود احدهما بصورة مطلقة ، فان الاخر يختفي عن الوجود . ويظهر العنف عندما تكون السلطة واقعة في مأزق .[١٦] غير ان العنف الذي يوجه الى النظام من المحتمل جدا ان يؤدي الى تصعيد العنف في المجتمع وليس الى اجراء تغييرات اساسية في البنية الاجتماعية . ولذلك فان الحكومة مطالبة بتبرير اعمال العنف التي تقوم بها بنفس الصيغة التي يطالب بها تبرير اعمال العنف التي توجه ضدها . وكلما كانت الحكومة ذات شرعية محدودة اذ لايؤيدها الاغلبية المطلقة من افراد الشعب كلما كانت اكثر ميلا الى استخدام العنف .

وباتجاه معاكس لهنا ارندت يرى كراهام وكور ان هناك ترابطاً وثيقاً بين القوة والعنف ، فهما يريان ان العنف هو سلوك موجه نحو ايقاع الاذى على الناس او الاضرار بالملكية ، اما القوة فهي الاستخدام العقلي او التهديد باستخدام العنف لاجبار الاخرين على ان يعملوا ما لايريدون عمله .[١٧] وقريب من هذا المعنى ما يعرضه نيبورغ اذ

(13) Hannah Arandt: on Violerce. Allen Lane, the Pengain, Press, 1970, P.44.

(14) Ibid. P. 46. Ibid. P. 42.

(15) Hannah Arendt, op. cit. p. 56.

(16) H. D. graham and T. R. gurr : the History of violence in America Praelher, New York 1969, P. xxx11.

(17) N. I. Niebury, op. cit PP. 10-15.

يرى ان القوة هي القدرة الاحتياطية ووسائل ممارسة السلطة الطبيعية التي ترتقي في المجتمع السياسى الى التهديد بالعنف او بالعنف المضاد .

فالعنف هو مجرد قوة في العمل ، وهو ضروري من وقت لاخر لاعطاء مصداقية للتهديد باستخدامه الذى هو اساس القوة .(١٨)

والواقع ان المفاهيم المذكورة حول التمييز بين القوة والعنف لاترابط بينهما وبين شرعية السلطة . وتجاهل ذلك يؤدي الى محدودية نطاق المفاهيم المذكورة .

العوامل التي تدفع الى العنف :

١ ـ العوامل البنوية :

ان النظام والعنف وجهان مختلفان للحياة في المجتمع ، اذ ان احدهما يتوقف على الاخر . فالمجتمعات التي استطاعت ان تحقق مستوى عال من التلاحم والاندماج بين عناصرها المختلفة، وذلك من خلال تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة استطاعت ان تتوصل الى تحقيق مستوى معين من الاستقرار . اما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات القائمة فيها فقد غدا العنف فيها وسيلة شائعة في العمل السياسي . ومن ثم فان العنف والحالة هذه ممتزج بالبنية التكوينية ذاتها للمجتمع سواء على المستوى الرسمي ام على المستوى الشعبي . ويلاحظ ذلك بخاصة في النظم السياسية ذات الشرعية المحدودة ، لأن معارضة النظام تنصب على اساس الحكم ذاته ، ومن ثم لايمكن التوفيق بين الحكم والمعارضة بصيغ توفيقية ، لأن وجهات النظر تختلف اختلافاً جذرياً بين الاطراف المتصارعة حول من له حق الحكم وما هي اهداف الحكم اساساً . وفي هذا الشأن ان مبعث الصراع هو سياق حركة المجتمع والقيادة المؤهلة اكثر من غيرها لممارسة سلطة الدولة . ان حركة المجتمع قد تأخذ سياقاً طبيعياً بشكل تطور عام تقوده سلطة ذات قاعدة شعبية عريضة ، وفي هذه الحالة لاتوجد حاجة الى العنف ، من اي طرف كان ، او على الاقل لا حاجة هناك الى عنف شديدة وعلى نطاق واسع الانتشار . ولكن قد يتعذر تحقيق ذلك لاسباب عديدة تعود بالدرجة الاولى الى طبيعة تكوين المجتمع الامر الذي يدفع الى الثورة والى استخدام العنف خلالها . ان الثورة ليست التطور

(18) Chalmers tohnson, op. cit.P.5.

الاجتماعي نفسه ، وانما هي احد اشكال التطور الاجتماعي . وماله اهمية مساوية او اعظم في فهم لماذا تحدث في بعض الاحيان ثورات عنيفة هو تقدير لماذا يكون اعضاء مجتمعات معينة قادرين على اجراء تغييرات اساسية بدون اللجوء الى العنف . (١٩) لقد حدث في انكلترا ، ولاريب ، تطورات اجتماعية جذرية منذ حدوث الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر دون ان يصاحب ذلك اعمال عنف يعتد بها . ويلاحظ ذلك ايضاً على بعض البلدان الاخرى ، كالبلدان الاسكندنافية وسويسره والنمسا وهولندا وغيرها . في حين ان بلداناً اخرى اقترن تاريخها الحديث دائماً تقريباً بالعنف ، كروسيا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ودول البلقان . وعليه فان العنف من ناحية مقداره وطبيعته اعتبر دائماً مؤشراً على قيمة المجتمع وعلى قدرته على النمو والتطور .

٢ ـ الاستلاب :

تكثر اعمال العنف في المجتمعات التي يعاني فيها افراد كثيرون من الشعور بالاستلاب او بالاحباط بانواعها المختلفة . والاستلاب السياسي هو «شعور الشخص بالغربة ازاء السياسة والحكومة في مجتمعه ... والميل نحو التفكير بان الحكومة والسياسة للامة تداران من قبل الاخرين ، ولمصلحة الاخرين ، ووفقاً لمجموعة من القواعد غير العادلة .(٢٠) ان التغرب على هذا النحو يعزل الفرد عن باقي المجتمع لأنه يشعر بانه لم يعد ينتم اليه لاسباب لادخل لارادته فيها ، وانما فرضتها عليه ظروف قاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية . ومع انه يبقى من الناحية الشكلية مرتبطاً بالمجتمع ويخضع الى قواعده ، الا انه عملياً ونفسياً لايستطيع ان يشارك في الحياة العامة لأنها تتجاوزه بحكم طابع القوة والتعسف المندمج في البنية الاجتماعية الذي تسيره القوى الكبرى المسيطرة في المجتمع وخاصة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان ظاهرة الاستلاب قد تولد نزعة عدائية لدى الافراد والجماعات قد تتحول الى نشاطات سياسية متطرفة تصل في بعض الاحيان لحد اللجوء الى استخدام وسائل العنف . وعندما تكون ظاهرة الاستلاب منتشرة على نطاق واسع في المجتمع هذا في نفس الوقت الذي لايتمتع فيه النظام السياسي القائم الا بشرعية محدودة ، فان اشكالا مختلفة

(19) Rebert Iane : Political ideology, why the Anerican Common Mon believes what he does, cite par Rush and Althdf, op. cit.P.93.

(20) Rush and Althoff, op. cit. P. 98.

من اعمال العداء المغلف بالعنف يمكن ان تحدث ضد النظام الاجتماعي بصورة عامة والنظام السياسي بخاصة .(٢١) ومع ذلك فان ظاهرة الاستلاب لاتولد ردود فعل عنيفة دائماً ، فقد تدفع الى اتجاهات رافضة سلبية ، كاهي حال حركات الشباب الرافضة التي تنسلخ عن المجتمع لكي تنخرط في تجمعات تتعاطى المخدرات والشموذة وغيرها من السلوكيات المنحرفة التي نشاهدها تبرز من وقت الى اخر في المجتمعات الرأسمالية الصناعية .

٣ - الحرمان والاحباط :

وعلى مستوى اخر ان الاحباطات التي يتعرض اليها الافراد والجماعات قد تولد اعمال عنف موجهة ضد النظام الاجتماعي وبخاصة ضد النظام السياسي . والاحباط مأخوذ هنا بمفهوم خيبات الامل والتفتت التي يعانيها الانسان عندما يحال دون تحقيق اهداف معينة له . ومع ان الاحباط قد لا يولد العنف بحكم الضرورة ، اذ قد يتجاوزه الافراد او الجماعات بطرق سلبية ولكن ذلك لايحدث دائماً ، اذ على العكس قد يثير الاحباط نزعة عدوانية مدمرة ضد مصدر الاحباط ، وينطبق ذلك على ظاهرة العنف بصورة عامة ، كاينطبق على الغضب السياسي.. « فالشخص الذي يعاق وهو يحاول أن يصل الى هدف معين قد ينتابه العنف ، واحتالا قد يبادر الى ضرب مصدر الاحباط . وفي الحياة الاجتماعية يضع الناس قيماً لاشياء كثيرة ، كالثروة ، والمركز الاجتماعي ، والسلطة ، والامن ، والمساواة ، والحرية ، والامة وغيرها . وعندما لايستطيعون تحقيق هذه القيم ، او عندما يعني تحقيق قيمة ما خسران قيمة اخرى ، فعندئذ يحدث التذمر ، والغضب وفي اغلب الاحيان العنف . والاصطلاح الشائع في هذا الشأن هو (الحرمان النسبي) الذي يمكن تعريفه بكونه التوتر الذي يتطور من التعارض بين (ما ينبغي) وبين (ما هو قائم) لاشباع القيمة الجمعية .(٢٢)

و (ماينبغى) يشير الى ظروف الحياة التي يتوصل الافراد الى الاعتقاد بانهم مؤهلين لنيلها ، و (ماهو قائم) يشير الى تصوراتهم عما هو ممكن . فالثورة التي تفصل مابين

(21) Dowse and Hughes, op. cit.P.411.

(22) Ibid. P.412.

الاوضاع التي يعيشها الافراد والجماعات وبين شعورهم بانهم يجب ان يعيشوا في ظروف افضل ، او ان يتبوأوا مراكز اعلى من مراكزهم الحالية لأنها لاتتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم ، وسواء كان الشعور بذلك موضوعيا ومبنياً على معطيات ملموسة ، ام مجرد احساس بالظلم ، قد تؤدي الى اثارة الشعور بالحرمان وبعبارة اخرى ان الحرمان قد يكون حقيقياً او ظاهرياً ، ومع ذلك فانه يثير نزعة الاحساس بالاحباط .

والواقع ان الظروف المتردية التي يعيشها الافراد والجماعات لاتكفى لوحدها لتوليد الشعور بالحرمان . وانما يجب ان يتوفر ايضاً الوعي بالتباين ، والتناقض الذي يتأتي بخاصة عن عقد المقارنات بين اوضاع واوضاع اخرى افضل منها ويتمتع بها اناس اخرون . كما يجب ان يتوفر عامل آخر هو ان يعزى سبب الحرمان الى عوامل متحكمة ولايمكن تبريرها ، لأنها تتجافى مع طبيعة الاشياء ومع القواعد الامثل للتنظيم الاجتماعي الذي يسمح بان يأخذ كل فرد او جماعة ما تستحقه لقاء جهودها ومؤهلاتها. وبدون وعي التباين او التناقض لن يكون هناك سوى سلوك سلبي . فالشعور بالتجاهل او الاستغلال او الاضطهاد قد يولد الشعور بالاحباط ويثير من ثم الغضب والعدوان . اما اذا كان الافراد او الجماعات يرون ان ذلك هو نصيبهم في الحياة ، وان احوالهم لايمكن ان تتغير لسبب او اخر فانهم عندئذ قد لايشعرون بالحرمان .« واذا كانت جماعة تشعر شعورا قوياً بالحرمان النسبي ازاء قيم طبيعية هامة فانها تنطوي عندئذ على امكانية كبيرة للعنف الجمعي . واذا كانت الجماعة تشعر ان العنف الجمعي هو رد مشروع لغضبها ، وان العنف الوسيلة الوحيدة لتخفيف تذمرها ، فان احتمال اندلاع العنف يكون عظيماً . اما اذا كانت الجماعة تشعر بان العنف غير مشروع ، او انه قد لاينجح الى حد بعيد ، او اذا كان لديها قنوات اخرى لتجاوز تذمرها ، فان الاحتمال الاكبر عندئذ هو ان تكبح جماح نفسها ، وتقلل بذلك من امكانية العنف» .(٢٣)

انواع الحرمان :

ان الاشكال التي يتخذها الحرمان ومن ثم تولد اعمال عنف يمكن ان تكون التالية :

اولا ـ الحرمان المتعلق بالطموحات . وينجم عندما تزداد طموحات الافراد والجماعات في

---

(23) Dowese and Hughes , op. cit. P.412.

حين تبقى قدراتهم على تحقيقها ثابتة . وهذا النوع من الحرمان مصحوب بما يدعى بثورات الامال المتزايدة ، وهو مايحدث في العالم الثالث في الوقت الحاضر . اذ ان التربية والتعليم واكتساب مهارات جديدة ، وفي الوقت نفسه التعرف على انماط الاستهلاك في الغرب قد تولد طموحات للحصول على تسهيلات تربوية وتعليمية اكثر ، وفرص عمل افضل ، وبمستويات معيشة اعلى ، وكل ذلك لاتستطيع النظم السياسية والاقتصادية توفيره ، الامر الذي قد يؤدي الى الاحباط الذي يولد اعمال العنف .(٢٤)

ثانيا ـ الحرمان بالتناقص : وهو الحرمان الذي ينشأ عن تدهور قيمة الاوضاع التي يعيشها الافراد والجماعات في حين تبقى طموحاتهم ثابتة . ويبعث فقدان او تناقص القيمة التي كان يمتلكها الفرد او الجماعة الى اثارة الشعور بالأحباط والغضب . ومثال ذلك ان يفقد الافراد حقوقاً كانوا يمتلكونها ، او تتضاءل قيمة دخولهم الثابتة خلال فترات التضخم .(٢٥)

ثالثا ـ الحرمان التدريجي . وهو الذي يتعرض له اولئك الذين كانوا يكسبون خلال وقت قصير او طويل ، ثم يجدون ان كسبهم لن يستمر ، مع انهم كانوا يقدرون على اساس تجاربهم السابقة انه سوف يظل متواصلا .(٢٦)

٤ ـ العوامل العملية :

يكون هناك احتمال اللجوء الى اعمال العنف اذا بدا في نظر جماعات سياسية معينة انه وسيلة ناجحة لتحقيق اهداف معينة ، كاغتيال شخصية بارزة لأن اختفائها يمكن ان يغير سياسة النظام السياسي ، او اتجاه حركة سياسية معينة ، او القيام بانقلاب عسكري لازاحة المسئولين الكبار الذين يتولون مراكز السلطة في الدولة ، كلهم او بعض منهم، او القيام بانتفاضة مسلحة ، او

---

(24) Ibid. P. 413.

(25) Dowse and Hughes, op. cit. P. 414.

(26) Ibid. P. 414.

مجرد القيام باعمال غوغائية . والواقع ان كل نوع من انواع العنف هذه تتوقف على طبيعة القائمين به والافكار التي يحملونها ، والاهداف التي يرمون اليها ، فضلا عن طبيعة النظام السياسي القائم .

٥ - العوامل المادية :

ومع ان العنف غالباً مايجد جذوره الحقيقة في التناقضات القائمة في بنية المجتمع وبخاصة النظام السياسي القائم فيه ، بحيث لايجد المعارضون بدا من التفكير باللجوء الى اعمال العنف . الا ان كل ذلك يتوقف على مدى توفر الامكانات المادية للشروع فيه .

فتوفر السلاح مثلا ، ووسائل الاتصال ، والقيادة الفعالة وغيرها تشجع على القيام باعمال العنف وبخاصة الاغتيالات السياسية ، والانقلابات العسكرية ، والتمردات المسلحة .

٦ - تقاليد المجتمع :

قد يحدث العنف في المجتمعات التي سبق لها ان مارسته من قبل لسبب آخر بحيث اصبح تقليدا متوالياً في العمل السياسي ، كما هو الحال في بلدان امريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الاوسط .

٧ - العوامل الايديولوجية :

قد يتأتى العنف عن اشخاص يتبنون ايديولوجية تنطوي على تجسيد استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي ، وفي مقدمة ذلك تأتي الفوضوية في مختلف العهود والاقطار .

والواقع ان المجتمعات تختلف فقط من ناحية شدة العنف ومدى اتساعه والوسائل المستخدمة للتعامل به او ضده . والمجتمعات الاقل تطوراً فيها العنف يتخذ اشكالاً فجة وفي بعض الاحيان ينطوي على الشراسة والوحشية ، كما حدث مراراً عديدة في

بعض بلدان افريقيا واسيا اما في المجتمعات المتقدمة حضارياً فان ظاهرة العنف تتضاءل وتتخذ اشكالا من نفس طبيعة المجتمع . وقد يتضاءل العنف الظاهر ، ولكن يبقى هناك عنف من طبيعة اخرى ، هو ذاك المندمج ببنية المجتمع ذاته ، القائم على الاستغلال والاستلاب للانسان . وعليه فان التطور الحقيقي للمجتمع هو ذاك الذي ينحو الى الاقلال من فرص استخدام العنف ، وفي المدى البعيد القضاء عليه ، باستئصال الاسباب التي تدفع الى اندلاع اعمال العنف سواء على صعيد الافراد والجماعات ام على صعيد العنف المؤسس الذي تقوم به اجهزة الدولة . ذلك لأن اشد انواع العنف هو ذاك الذي يصاحب الصراع على السلطة ، كالحروب ، والثورات ، والثورات المضادة ، والانقلابات العسكرية ، واعمال العصيان ، والانتفاضات المسلحة ، والتمرد ، والمظاهرات ، والاضرابات ، والاعتصام في مراكز العمل وغيرها .

٣ - اشكال العنف السياسي :

يمكن تقسيم اعمال العنف السياسي حسب المصدر الذي تنبعث عنه الى مجموعتين رئيستين ، هما اولا اعمال العنف التي تمارسها الدولة بصورة منظمة ، والتي يمكن تسميتها بالعنف المؤسس ، اما المجموعة الثانية فتضم اعمال العنف التي يقوم بها الافراد والجماعات ضد بعضهم البعض او ضد الدولة ، ويمكن تسميتها بالعنف الشعبي ، وسوف نتناول كلا منهما على التعاقب فيما يلي :

٢ - العنف المؤسس

أ - العنف المؤسس على الصعيد الوطني :

ويطلق عليه في بعض الاحيان سياسة العنف ، التي تطبقها نظم المجتمع ، والطغيان ، والاستبداد ، والديكتاتورية . وهذا الاسلوب في الحكم وجد في الماضي ومازال قائماً في كثير من بلدان العالم في الوقت الحاضر ، ويهدف الى التمسك بالسلطة بوجه معارضة شعبية عامة ، او انه يكرس السلطة لمصلحة طبقة اجتماعية على حساب الطبقات الاخرى .(٢٧)

---

(27) Julien Freund, I Essence du politique, op. cit. P.515.

ويرى بعض الباحثين إن العنف كان دائماً مقروناً بالدولة منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر ، والفرق في استخدام العنف بين الدول هو نسبي ومشروط بعوامل كثيرة حضارية واجتماعية واقتصادية وسياسية . وابرز من قبل هذا الاتجاه هوبز في كتابه (اللفياثان) الذي يعرض ان الدولة وجدت لغرض التخلص من حالة الفوضى التي كانت سائدة بين الافراد . وكذلك كارل ماركس الذي يعرض ان الدولة ماهي الا اداة قمع بيد الطبقة الحاكمة المسيطرة في المجتمع .

وبناء عليه هناك اتجاهان رئيسان بين الباحثين حول العلاقة بين العنف والدولة .

الاتجاه الاول :

يؤكد على ان السياسة تنصب على الاستحواذ على السلطة وعلى كيفية توزيعها ، ومن ثم فان الحد الاقصى للسلطة هو العنف . وكما يقول رايت ميلز «ان كل سياسة هي كفاح من اجل السلطة ، والشكل النهائي للسلطة هو العنف ... وحكم الافراد للافراد قائم على وسائل العنف الشرعي ، او التذرع بكونه شرعي .»(٢٨) وحتى في المجتمعات المعاصرة والمتقدمة تسيطر ظاهرة السلطة على الحياة السياسية . فالاحزاب السياسية تنتظم وتعبأ شرعياً قواها بهدف الاستحواذ على السلطة ، والحكام يمارسونها ، والتقنوقراط يبحثون عنها وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يتمسك بها وحيث ان السلطة تعبر عن صلاحية او قدرة شخص اوجماعة من الاشخاص على فرض ارادتهم على الاخرين ، فان السلطة والحال هذا ليست سوى صيغة من صيغ القوة ، اوبعبارة ادق السطوة . ولاخفاء طبيعتها هذه تحاول السلطة ان تحيط نفسها بجو من الغموض او القدسية لتاكيد ذاتها عن طريق اجبار الآخرين ، سواء كان ذلك اجبارا مادياً ام معنوياً .وبداهة ان كل اجبار هو عنف مادام يرمي الى ارغام الاخرين على الطاعة وخضوعهم لها .

وفيماوراء المظاهر الشكلية لمفهوم السلطة يكشف التحليل السياسي دائماً عن جانبين للسلطة ، هما الجانب الفعلي الظاهر الذي يمكن تسميته بالسلطة الرسمية ، والجانب الخفي منها الذي يمكن تسميته ب (السلطة الفعلية) ، اي القوى الحقيقية التي تمتلك القوة والحول في تسيير الحياة العامة . ومن ثم فان النشاطات السياسية

(28) W. Wright Mills, the Power elite, op. cit.p.171.

التي تدور حول السلطة اعتبارا من الصراعات حولها ، الى الاستيلاء عليها وممارستها مقرونة دائماً بالعنف وباشكاله المتنوعة ، وبخاصة اشكاله المتطرفة ، هذا العنف يصبح سلاحاً من السهل استخدامه ، لأنه يبدو وكأنه يحمل حلا جذريا ، بالقضاء على الطرف الاخر الذي يقف عقبة امام المصالح والطموحات .

الماركسية والعنف:

ان مقولة ماركس بشأن العنف معروفة في هذا الشأن ، وهي (أن القوة مولدة ـ قابلة ـ التاريخ) . اذ كان يرى أن التغير الاقتصادي يولد الصراع الطبقي ، اذ تمتلك قلة من الافراد وسائل الانتاج (المصانع ، والمواد الخام ، ورأس المال الخ) في حين تجبر جماهير الشغيلة على بيع جهدها لمستغليها من الرأسماليين الذين يتناقص عددهم تدريجياً ويزداد ثراؤهم شيئاً فشيئاً في حين يزداد عدد الشغيلة وتتفاقم اوضاعها المعاشية ، الامر الذي يؤدي الى الاصطدام واعمال العنف التي تؤوي تاريخياً الى الثورة والى التحول نحو اقامة المجتمع الاشتراكي . ويلاحظ ان ماركس كان يعرض ان العنف مقرون بالتحول الاجتماعي ، اي بالثورة التي تنتزع وسائل الانتاج من الرأسماليين المستغلين وتضعها في ايدي الشغيلة التي تقيم مجتمعاً بلا طبقات ولا استغلال . ولكن ماركس خفف من تأثير هذه النظرية خلال السنوات ١٨٦٠ - ١٨٧٠ وذلك بمعرض بعض النظم السياسية الديمقراطية البرجوازية التي كانت قائمة في كل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة . اذ عرض ان استيلاء البرولتياريا على السلطة في الاقطار المذكورة يمكن ان يتم بوسائل مختلفة تستبعد اللجوء الى اعمال العنف . ثم اضاف انجلز فيما بعد كلا من فرنسا والمانيا الى الاقطار المذكورة .(٢٩) ولاريب في ان ماركس كان يدرك دور العنف في

(٢٩) للتفاصيل يمكن الرجوع الى : فردريك انجلز : دور العنف في التاريخ، ترجمة د. فؤاد ايوب دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

ان الطروحات السابقة اعاد عرضها الحزب الشيوعي السوفيتي في الخمسينات وفي سنوات الستين في عهد خروشوف، وايدتها الاحزاب الشيوعية في العالم، بشكل يتناسب مع ظروف تلك السنوات، وهي انه يمكن الانتقال الى المجتمع الاشتراكي بالطرق السلمية في النظم البرلمانية، اي عهد طريق الانتخابات والحصول على اغلبية اصوات الناخبين، ثم حدث تراجع اكثر عندما عرض التخلي عن فكرة ديكتاتورية البرتياريا، وتعزز هذا الاتجاه نحو التخلي عن العنف، بظهور الاورو شيوعية رغم الضجة الشديدة التي اثارتها والمناقشات التي احتدمت حولها بين صفوف الاحزاب الشيوعية وفي خارجها.

التاريخ ، ولكن هذا الدور كان ثانوياً بالنسبة له . فليس العنف هو الذي يحرك المجتمعات وانما التناقضيات التي تولد الصراعات وتبعث الى الوجود مجتمعات جديدة متقدمة . واعمال العنف التي تحدث هي مخاض ولادة المجتمعات الصاعدة . والدولة هي اداة عنف بواسطة الطبقة الحاكمة ، ولكن السلطة الحقيقية للطبقة الحاكمة لاتتكون من العنف أو تعتمد عليه وحده فقط .(٣٠)

والواقع ان الماركسية تميز نظرياً بين العنف الثوري وبين العنف الرجعي ، فهي تدين الحروب التي لامصلحة للشعوب فيها ، وبخاصة الحروب التي تنصب على المستعمرات ، او الحروب التي تنشب بين الدول الرأسمالية بسبب المستعمرات ، كما تدين ايضاً اعمال العنف التي تقع على الافراد ، كعمليات الاغتيال السياسي ، لانها ترى انها لاتخدم مصلحة البرولتياريا في التحليل الاخير ، ولكنها في الوقت نفسه ترى أن العنف الثورى تفرضة ظروف الصراع ذاتها . وفي هذا الشأن يذكر لينين : «ان الاشتراكية تعارض العنف ضد الامم ، ولاجدال في ذلك . ولكن الاشتراكية تعارض العنف ضد الافراد بصورة عامة ... وعلى اي حال من الاحوال ، لم يستخلص احد بعد من ذلك ان الاشتراكية معارضة للعنف الثوري ، وعليه ، فان الكلام عن (العنف) بصورة عامة ، بدون تفحص الظروف التي تميز العنف الرجعي عن العنف الثوري ، يعني كون المرء برجوازياً صغيراً يتخلى عن الثورة ، والا فان ذلك يعنى ببساطة خداع المرء نفسه والاخرين بالسفسطة».(٣١)

اما الاتجاه الثاني فيؤكد على ان الدولة قد تقوم باعمال العنف وفقاً للقوانين التي تشرعها ، ولكن ذلك لاينفي كون موافقة افراد المجتمع على اعمالها تكون عنصراً هاماً في وجودها . اي ان شرعيه سلطة الحكام تأتي عن موافقة افراد المجتمع طوعاً . وعليه فان السياسة المجدية للدولة هي التي تتفادى قدر الامكان اللجوء الى اساليب العنف ، والتي تسعى الى ايجاد وتطبيق طرق اخرى سلمية في تعاملها مع مواطنيها، المؤيدين او المعارضين لها . ان السلطة تكون مقرونة بالقوة وباستخدام العنف عندما تكون قائمة

---

(30) Hannah Arendt,op.cit.P.11.

(٣١) لينين : الثورة البرولتيارية والمرتد كاوتسكي موسكو، دار التقدم.

على اساس حكم الاشخاص للاشخاص ، اي السيطرة والتسلط والاستغلال . والعنف المستخدم على هذا النحو موجه لانتزاع طاعة وخضوع الافراد في المجتمع . اما عندما يكون مصدر السلطة وشرعيتها هو الشعب ، فان دعم الشعب هو الذي يضفي السلطة على المؤسسات في البلاد ، وهذا الدعم ليس سوى استمرار للموافقة التي تبعث الى الوجود القوانين . والمفروض ان الشعب في الحكومة التمثيلية يسود على اولئك الذين يحكمونه . وكل المؤسسات السياسية هي مظاهر وتجسيد للسلطة ، التي تنحل وتختفي عندما لايعود الشعب يدعمها .(٣٢) ومن ثم فان الحكم الذي يقنع بدعم اكبر عدد من افراد المجتمع يمارس سلطة على نطاق اقوى من الطاغيه الذي يمارس العنف على نطاق واسع ولكن لايؤيده الا قلة من الافراد. ومايميز السلطة عن العنف اكثر من غيره هو ان السلطه بحاجة الى اسناد اعداد من افراد المجتمع ، في حين ان العنف الى حد ما يمكنه ان يجرى بدونهم لأنه يعتمد على الوسائل ..(٣٣)

وعلى اي حال من الاحوال، حتى اولئلك الذين يؤكدون اكثر من غيرهم على الطبيعة للقوة او العنف يسلمون بأن للعنف مكانه مهما كان حجمها في النشاطات التي تقوم بها الدولة ، لانه قد تعرض مناسبات في اوقات معينه لاتجد الدولة بدأ من استخدام اسلوب الاجبار . ولكن قلة من الباحثين اولئك الذين يؤكدون بالمقابل على ان الحكم يعني مجرد ممارسة القوة او الاجبار . ولذلك فان موضع اهتمام الباحث في علم الاجتماع السياسي ليس هو مسألة تصرف الدولة بعنف ازاء مواطنيها ، ولكن في ظل اية ظروف تفعل ذلك(٣٤) .

وتاريخيا ، كان العنف يرافق دائما نشوء وتطور الدولة القائمة على اساس الامة سواء من الناحية السياسية ام الاقتصادية . فقد بنيت الدولة الحديثه ، وبصورة خاصة في الغرب على ازالة الوحدات المحلية المستغلة - الاقطاعيه او العشائرية - وقد تم ذلك باعمال عنف موجهة للقضاء على السلطات والزعامات المحلية التي كانت تتنازع شرعية السلطات المركزية . ثم اعقب ذلك مرحلة محاولة وضع القيود على الممارسة الاعتباطية لهذا النوع من الاعمال ، وذلك بتعيين وسائل العنف ، وبخاصة الشرطة والجيش ، ومن يسيطر عليها مباشرة ، اي الملك،المشروعون ، البيروقراطيات - وذلك بواسطة الدساتير ،

---

(32) Hannah Arendt ,op.cit.P. 41.

(33) Ibid. PP. 41 – 42.

(34) Dowse and Hughes, op. cit. P. 405.

والموازنات ، والفصل بين السلطات ، واعلانات حقوق الانسان ، والمحاكم وغيرها .(٣٥)

وفي العصر الحديث ، ان نظرة سريعة على اقطار العالم المختلفة، تكشف ان الدول جميعاً تمارس اعمال العنف باشكال مختلفة في العلن وفي الخفاء ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مع مواطنيها ومع الدول الاخرى. ولهذا الغرض فقد كرست اجهزة كاملة لهذا الغرض ، وزودتها باحدث الوسائل والتقنيات العلمية. غير ان اقطار العالم تختلف فيما بينها من ناحية حجم وشدة اعمال العنف التي تمارسها . بعض النظم السياسية اندمج العنف في تكوينها ، ايديولوجيا، وسياسياً ، كما هو حال النظام النازي في المانيا ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥ والنظام في ايطاليا بزعامة موسوليني والنظام السياسي في اسبانيا في عهد الجنرال فرانكو والبرتغال في عهد سالازار ، واثيوبيا تحت حكم هيلاسلاسي وكوبا في عهد باتستا وايران في عهودها المختلفة وغيرها من النظم السياسية .

ب ـ العنف المؤسس على الصعيد الدولي :

وعلى الصعيد الدولي كان نشوء وتطور الدولة ـ الامة مقروناً بالحروب التي خاضتها ضد الدول الاخرى ، سواء من اجل الغزو والضم والالحاق ، وبخاصة الاستيلاء على المستعمرات ام دفاعاً عن حقها الشرعي في الوجود والمحافظة على سيادتها ومصالحها. والواقع ان الحرب بمعنى الاصطدام بين القوات المسلحة لم تكن الشكل الوحيد للعنف الدولي «ولم يكتشف خبراء العلاقات الدولية الا في وقت متأخر وجود وسائل اخرى لشن الحرب غير الحرب بالمعنى الدقيق. وبعبارة اخرى ، ان الحرب بالمعنى الدولي ما هي الا احد الاشكال الاكثر تطرفاً والاكثر دموية للعنف الدولي ، وليست الشكل الوحيد».(٣٦)

مفهوم العنف الدولي :يقوم العنف الدولي على اساس فكرة اجبار الخصم وذلك باستخدام وسائل ملائمة ، وبهدف احداث تأثير مسيطر ، او بالعكس مواجهة مثل هذا التأثير، حتى ولو كان الاجبار غير ظاهر او غير مباشر .(٣٧)

وينطوي عنصر الاجبار على المس من الدولة وحقوقها ومصالحها ، بشكل او آخر . اذ ان سيادة الدولة تعني حقها في اختيار نظامها السياسي ، والاقتصادي ،

---

(35) Ibid.P. 407.

(36) P. – F. gonidec et R. charvin : Relations internationales.

3e an edition, Editions Montchrestien, Paris, 1981, P.246.

(37) Ibid. P. 247.

والاجتماعي وفقاً لمبدأ الشعوب في تقرير مصيرها . وعليه فان اي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدولة يعتبر مساً بسيادتها ، واجباراً يهدف الى السيطرة عليها . ولذلك فان تدخل الدولة اجنبية في صراع داخلي واسنادها طرف ضد طرف اخر في الصراعات التي تنشب بين القوى السياسية ،وبخاصة الصراعات المسلحة ، يعتبر تدخلاً مسلحاً .

اما عنصر الاجبار فينطوي على معنى التأثير في القرارات التي تتخذها الدولة ، او على الاقل التأثير في حرية ارادتها في هذا الشأن . وليس من الضروري ان تقع اعمال العنف فعلا على الدولة الضحية ، وانما يكفي التهديد باستخدام العنف لاحداث التأثير المطلوب(٣٨) . وشواهد ذلك كثيرة في العلاقات الدولية منها تهديد الاتحاد السوفيتي بالتدخل الموجه الى دول العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتهديد الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط في الاقطار العربية عام ١٩٧٤ وغيرها من الشواهد الاخرى .

اشكال العنف الدولي: يمكن تمييزا اعمال العنف الدولي حسب وسائل اللاجبار التي تستخدمها، على النحو التالي: ١ـ العنف المادي، ٢ـ العنف الاقتصادي، ٣ـ العنف النفسي.

١. **العنف المادي:** والشكل التقليدي الذي يجسده هو الحرب، وهي التي تقع بين الاول، حيث ندافع كل واحدة منها عن حقها الشرعي في الوجود، وتكرس كل دولة مالديها من حول وقوة لاجل قهر العدو، او لاجل حفظ استقلالها. وخلال الحرب يتسع مجال اعمال العنف ويشتد بحيث يتجاوز المحاربين في جبها القتال الى المدنين والمنشآت المدنية والاقتصادية.

والواقع ان الحرب ذات علاقة وثيقة بالسياسة، ومقوله كارل فون كلاوز فيثيز معروفة في هذا الشأن وهي « ان الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل اخرى ». اذ تفرض الحرب نفسها عندما يتعذر مواصلة دولة معينة عملها السياسي بحيث لا تجد بدأ في اللجوء الى الصراع المسلح، اي العنف المادي. ويتوقف حجم الحرب ومدتها على الهدف الذي تسعى الى تحقيقه، كأن تكون حرباً شاملة، او حربا محدودة، وتستمر وقتاً قصيرا او طويلا. والشواهد الحديثة كثيرة في هذا الشأن، كالحرب الكورية والحروب العربية ـ الاسرائيلية، وحرب فيتنام، وحرب الفوكلاند، واخيراً الحرب العراقية ـ الايرانية.

---

(38) Ibid. P. 250.

وينشأ عن التباين الواسع في المستويات الاقتصاديه بين الدول ، وبخاصة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية. وليست مستويات المعيشة المنخفضة في اقطار العالم الثالث تجعلها تحت رحمة البلدان المتقدمة فحسب، وانما ففضيان التنمية ايضاً تدفعها الى طلب المساعدات الخارجية، الامر الذي يرتب ديوناً باهضة تعجز في اغلب الاحيان عن ايفائها في مواعيدها المقرره تشكل عنفاً على نطاق عالمي، يفوق دون شك اشكال العنف المكشوفة القسوة، التي سببها النزاعان العاليان الكبيران». (٣٩)

وبالمقابل « فأن كل بعد تقدم يمنح مساعدة ما، يسعى في الواقع وراء استراتيجية ذات اهداف، غالبا ماتكون بعيدة كل البعد عن الانماء »(٤٠) ذلك ان الدول المتقدمة تستغل حاجة وضعف البلدان النامية فتقدم لها بعض ماتطلبه من مساعدات أقتصادية بمقابل نوع من التنازلات الاستراتيجية او السياسية او النفسية في علاقاتها الدولية. « مافي شك انه لايمكن مطالبة اي بلد مصنع بان يتحول الى مؤسسة خيرية الا ان السيطرة الواقعية للبلدان الغنية، التي غالبا ماتجد تبريرا لها في شريعة الاقوى وعلى صعيد اخر ان البلدان العالم الثالث بحاجة الى الدول المتقدمة لتسليح جيوشها، وذلك يجعلها عرضه لضغوط مستمرة تمارس عيها لتكييف سياستها وفقاً لسياسة الدولة التي تجهزها بالاسلحة. (٤١)

---

(٣٩) للتفاصيل حول اعمال العنف الاقتصادي التي مارسها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث يمكن الرجوع الى كتاب د. محمد بجاوي : من اجل نظام اقتصادي دولي جديد ترجمة د. جمال مرسي وابن عمار الصغير، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١.

(٤٠) فرنسوا لوجاندر : وجوه العنف المتعددة ، في المجتمع والعنف، تأليف فريق من الاختصاصيين. ترجمة الاب الياس زحلاوي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٧٥، ص ٣٥

(٤١) نفس المصدر ، ص ٣٦.

٣ ـ العنف النفسي :

وهو الذي يطلق عليه عادة تعبير الحرب النفسية ، ويمارس من خلال وسائل الاعلام الموجهة الى الخصم بهدف تدمير معنوياته ونشر الفوضى والارتباك بين صفوفه ثم تدميره سياسياً. وقد استخدمت الدول منذ عام ١٩٤٥ هذا الاسلوب من العمل السياسي على مستويين ، الاول انصب على تدمير معنويات حركات التحرر في العالم الثالث ، وبخاصة اثناء مرحلة الصراع المسلح ، كما حدث لفرنسا في حروبها في الهند الصينية والجزائر وغيرهما ، [٤٣] والبرتغال ضد حركات التحرير التي حدثت في مستعمراتها الافريقية ، فضلاً عن دول اخرى وفي مناطق مختلفة من العالم . اما المستوى الثاني فقد استخدمت الدول ومازال تستخدم الحرب النفسية في الصراعات القائمة فيا بينها . ومن ذلك ان الدول بصورة عامة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصورة خاصة لجات الى انشاء محطات اذاعة سرية وتوجيه نشراتها الى بلدان اخرى لغرض تحريض بعض العناصر فيها ضد النظم السياسية القائمة فيها . فالدعاية والحرب الايديولوجية مسترة عبر الاثير بين دول عديدة في العالم «... واذا كانت هناك اشكال من الصراع الايديولوجي المسموح بها تماماً ، وفي جميع الحالات لايمكن تفاديها في الوضع الحالي للمجتمع الدولي ، فتجدر الاشارة ايضاً الى وجود اشكال من الصراع الايديولوجي تكون اعمال عنف دولي ، وشكلاً من العدوان ، ومنها على سبيل المثال، الدعاية لاستخدام اسلحة التدمير الشامل، والافكار الفاشية ، او الافكار العنصرية المتطرفة، وكره او احتقار بعض الامم او بعض الاقليات ».[٤٤]

ومما يساعد على تفاقم العنف النفسي عن طريق الدعاية والحرب الايديولوجية ان معظم دول العالم الثالث تستقي موادها الاعلامية من وكالات الانباء العالمية التي تسيطر عليها الدول الكبرى كوكالة يونايتد برس، واسوشيتد برس، ورويتر، وفرانس برس، ونوفوستي، التي تتحكم في شكل ومضمون المواد الاعلامية التي تنشر في العالم.

---

(42) Maurice megert : I – Action Psychologique librairie Arthe – me Fayord, Parais, 1959, et aussi par lc meme auteur : la guerre Psychologique,

(43) gonidec et Charrin,op. cit, PP. 260 – 251.

(44) P.U.F. Paris, 1956.

وعليه فان الحرب ليست هي الشكل الوحيد للعنف الدولي، وانما هناك اشكال عديدة جداً ، وقد تكون ظاهرة حيناً وخفية حيناً آخر في العلاقات الدولية.

ج- العنف السياسي على الصعيد الشعبي :

ويتضمن اعمال العنف التي يقوم بها الافراد والجماعات المنظمة منها وغير المنظمة سعياً وراء تحقيق اهداف سياسية ، وبوسائل مختلفة.

والتصنيفات التي وضعت لاشكال العنف السياسي عديدة ويصعب حصرها . والواقع ان تعدد التصنيفات في هذا الشأن متأت الى حد كبير عن تعدد العناصر التي تنطوي عليها ظاهرة العنف السياسي . مثال ذلك ان القائمة التي وضعها رومل اشتملت على ٢٥ نمطاً من انماط العنف التي تقع على صعيد الافراد والجماهير في (٤٥) البلاد اما التصنيفات الاخرى التي تنطوي على انماط العنف الاقل عدداً فاهمها :

أ- تصنيف اكشتاين :

وتتضمن قائمة اكشتاين اعمال العنف التالية :(٤٦)

١ - العنف العفوي وغير المنظم ، ومثاله الاضطرابات واعمال الشغب التي تندلع من وقت لاخر وفي مناسبات متنوعة . وامثال هذه الاعمال قد تكون محصورة في نطاق ضيق جدا في بدايتها ولكنها تتسع بحيث يساهم فيها اعداد كبيرة ، كما ان اهدافها قد تتغير فضلا عن تغير الوسائل المستخدمة في اعمال العنف .

٢ - الصراعات بين افراد النخبة حول احتكار السلطة او كيفية ممارستها او توزيعها . وفي اغلب الاحيان تجرى الصراعات بين عدد قليل من الافراد ولكنهم يتبأون مراكز هامة في سلم المسئولية في الدولة ، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين .

٣ - الثورة والثورات المضادة . وهذا النمط من اعمال العنف يكون على نطاق واسع نسبيا ويشترك فيه عدد كبير من الافراد .

---

(45) R. Rummel : Dimension of Covflict beharior within and amonq Nations in qeneral systems, year book VII, 1963, cit.Par Dennis Pirages,op. cit. PP. 124 – 125.

(46) Harry Ekstein : on Etioology of interal wars, History and Theory : in I. Feierabend, R. Feier abend, and T. garr (eds.) : Anger, Violence and Politics, Theories and tesearch.

Englewood Cliffs, N. J. Prentice – Hall, 1972.

٤ ـ حروب الاستقلال ، او حروب التحرر الوطني . وهي الحروب التي خاضتها الشعوب والامم لتقرير مصيرها ، لنيل سيادتها ، واقامة كيانها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذا النمط من اعمال العنف يتميز عن الانماط الاخرى ، بتنظيمه العالي ، وارتباطه بايديولوجية ، او مجموعة من المبادئ او النظريات ، فضلا عن انه يستغرق وقتاً طويلا نسبياً ويساهم فيه جماهير واسعة .

ب ـ تصنيف هيبز : (٤٧)

ويركز بصورة خاصة على العنف السياسي الجماهيري ، ويعرفه بكونه صراعاً ذا طابع مضاد للنظام ، وله اهمية سياسية مباشرة ، ويتضمن نشاطاً جماعياً .

ويعرض هيبز ست طوائف من الاحداث التي يمكن تسميتها بالعنف السياسي الجماهيري ، وهي التالية :

١ ـ الاضطرابات .

٢ ـ الهجومات المسلحة .

٣ ـ الاضرابات السياسية .

٤ ـ الاغتيالات السياسية .

٥ ـ الوفيات نتيجة اعمال العنف السياسي .

٦ ـ المظاهرات المعادية للحكومة .

واخير يخلص هيبز الى انه يوجد بعدان للعنف السياسي هما الاحتجاج الجماعي ، والحرب الداخلية .

ج ـ هورويتز: العنف بمقابل الاستقرار:

وهناك محاولات تنحو الى مقابلة العنف بالاستقرار. وقد عرض دوكلاس هـ . هورويتز Hurwitz خمس مقاربات لتعريف وقياس الاستقرار . هي :(٤٨)

١ ـ الاستقرار هو فقدان العنف . فالبلدان التي لاتقع فيها الا اعمال عنف ضئيلة تعتبر مستقرة .

٢ ـ الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة اذ كلما بقيت الحكومة زمناً اطول في السلطة كلما غدا النظام مستقرا اكثر .

---

(47) D. Hibbs : Mass Political Violence. Wiley, New York,1973, Ch. 2.

(48) I. Hurwitz,Contemporary Approaches to Political approaches in : Comparative Politics, April, 1973.

٣ ـ وجود نظام دستوري شرعي .
٤ ـ فقدان التغير البنيوي .
٥ ـ طائفة ذات مظاهر متعددة ومختلفة .

ان كل اساليب البحث هذه لها بعض الفائدة في دراسة اختلافات مستويات العنف والاستقرار في البلدان . ولكنها جميعها لاتتناول الا جزءاً من الصورة الاجمالية .

د ـ تصنيف كور :

يقوم التصنيف الذي وضعه كور(٤٩) على ثلاثة مرتكزات اساسية ، هي التالية : نطاق اعمال العنف التي يقوم بها المواطنون ، شدة اعمال التدمير ، ثم مدة العنف (٤٩). وعلى هذا الاساس صنف اعمال العنف الى الاشكال التالية :

١ ـ الاضطربات ، ٢ ـ التآمر ٣ ـ الحروب الداخلية . ويرى كور ان كل شكل من اشكال العنف هذه يمكن ان يكون مفصولا عن الاشكال الاخرى . فقد يجتاح بلد معين موجة من اعمال العنف على نطاق واسع الانتشار ، ولكن شدة هذا العنف تكون ضئيلة ، ومثال ذلك الاضراب العام . وبالمقابل قد ينطوي العنف على التدمير بقوة كبيرة ، ولكن ذلك لايعني بحكم الضرورة ان يساهم فيه عدد كبير من الشعب ولمدة طويلة .(٥٠)

اولاً ـ الاضطرابات :

وهذ النوع من اعمال العنف يفتقر الى التنظيم والتخطيط ، اذ يقع بصورة عفوية تقر ا بتأييد ومساهمة شعبية على نطاق واسع ، وامثلته الاضرابات ، واعمال الشغب ، لتمردات المحلية وما شابهها من اعمال العنف وغالبا ما تندلع الاضطرابات من هذا وع في اعقاب حادث يبدو ضئيل الاهمية في حد ذاته ، ولكنه يستثير اعداداً كبيرة من افراد المجتمع كالاعتداء على احد الاشخاص ، اورفع اسعار المواد الغذائيه وهذاالنوع من العنف مصحوب بحالات حرمان شديدة نسبياً لدى جماهير الشعب ، او جماهير معينة من الشعب ، والتي تكون منظمة بصورة رديئة ، وتفتقر الى الاحزاب السياسية التي تعبر عنها ، والتي يصعب عليها الوصول الى دوائر الدولة ، هذا فضلاً عن ان اندماجها بالمجتمع سيٍ بصورة عامة .(٥١)

---

(49) Ted R. gurr : why Men Rebel
Princeton University Press, Princeton, 1970.

(50) Ibid. 9.

(51) Dowse and Hughes, op.cit.P. 423.

ثانياً ـ التآمر

وهو عنف سياسي منظم بدرجة عالية ويساهم فيه عدد محدود من الافراد سواء كانو عسكريين ام مدنيين . وهو يشتمل على اعمال العنف التالية :

- الارهاب على نطاق صغير ولكنه منظم.
- الانقلابات العسكرية.
- ثورات القصر ، اي التآمر الذي يحدث بين صفوف العناصر الحاكمة بعضهم ضد البعض الآخر .
- الاغتيالات السياسية المنظمة.

وقد حيكت المؤامرات على مر العصور في المجتمعات المختلفة ، وكانت جميعها تنحصر في عدد قليل من الافراد نسبياً . مع ان المتآمرين غالباً مايشيرون الى الجماهير ، وهدفهم من وراء ذلك عزل الفئة الحاكمة بالارهاب الذي يضعف معنويات الاوتوقراطية ويفككها ، بحيث تكون عاجزة عن آتخاذ اي نوع من الاجراءات الكفيلة بكبت الافكار والنشاطات الموجهة لخدمة مصلحة الشعب .

ويحدث آلتامر في الوقت الحاضر على نطاق واسع الانتشار في البلدان النامية وبخاصة في بلدان امريكا اللاتينية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي ، والحكومات العسكرية ، وديكتاتوريات الاوليغارشية . وفي اغلب حالات آلتامر تزيح مجموعة من النخبة السياسية اخرى عن مراكز الحكم ، وتحل مكانها دون ان يؤدى ذلك الى تغيير الحياة العامة الابصورة طفيفة .(٥٢)

والواقع ان ضعف وضآلة القاعدة التي يرتكز عليها التآمر، بسبب افتقاره الى التأييد الشعبي، يجعل من الممكن استئصال بنفس الطريقة التي استخدمها، وبدون اثارة غضب الجماهير على نطاق واسع الانتشار الا اذا استطاع ان يستفز.

السلطات بحيث تندفع الى القيام باعمال قمع عشوائية. اذ لو نجح التامر في استفزار السلطات بحيث تقدم بعنف مضاد بتطرف وعشوائي، فأن ذلك قد يساعد عندئذ على أقناع الشعب بان المعارضة الفعالة للنظام القائم يمكن وحدها ان تنجح.(٥٣)

---

(52) Dennis Pirages : Managing political Conflict.
Nelson, London, 1967,P. 126.

(53) Dowse and Hughes, op.cit.P. 423.

والواقع ان اعمال آلتامر غالباً ما يؤقت القيام بها مع الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد ، وتضعف السلطة الى حد كبير ، كالازمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الخاسرة ، وضعف التنظيم السياسي ، وبخاصة النظام الحزبي . ان العوامل المذكورة اذا ما توفرت فمن الممكن ان تدفع الى العنف آلتامري حتى في البلدان المتقدمة صناعياً ، كما حدث في فرنسا عندما قامت حركة تمرد بين العسكريين الكبار في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، وفي الارجنتين اثر حرب الفوكلاند . غير ان امكانات نجاح محاولات من هذا النوع ضئيلة جدا ، لان الاندماج بين افراد المجتمع بدرجة عالية ، والشعب منظم سياسياً ومعظم العسكرين وافراد الشرطة يحافظون على ولائهم للدولة .

ثالثاً ـ الحروب الداخلية :

يعرض كور ان الحرب الداخلية هي عنف سياسي منظم تصحبه مساهمة شعبية واسعة الانتشار موجهة نحو قلب نظام الحكم او تفكيك الدولة.(٥٤).

وهي تشتمل على الارهاب ، وحرب الغوار ، والحروب الاهلية ، والثورات ، والصراعات بين الجماعات الاثنية ، او بين هذه الاخيرة وبين الدولة التي تحدث على نطاق واسع في البلدان التي تقوم بعمليات بناء الامة.

واعمال العنف من هذا النوع يساهم فيها عدد كبير من السكان . والحرب الداخلية صورة عامة اما ان تكون مصحوبة بحرمان تدريجي من العديد من شروط الو ود الاجتماعي ، او ان يكون كفاحاً ضد الاحتلال الاجنبي . واذا كان العصاة ق ـرين على ان يتركزوا في منطقة جغرافية معينة ، او في منطقة خارج نطاق س لرة النظام القائم ، واذا ما توفر دعم خارجي ، فانه قد يعزز امكانية حدوث حرب اهلية .(٥٥)

ومن بين ذلك ايضاً حرب الغوار ـ كما حدث في كوبا ـ التي تبدأ بشكل مجموعات من المتمردين الذين يضربون قوات النظام حيثما وجدت ثم يختفون في الغابات او المناطق النائية . وفي الوقت نفسه يصاحب الاعمال القتالية نشاطات لتوعية الجماهير وتحريكها ، وبخاصة في المدن ، لغرض اكتساب تأييدها وتعاونها ، وذلك لشرح اسباب حرمان الشعب وطرق التخفيف منه ، وتطبيق الاصلاح

---

(54) T. gurr, op. cit. P.11.

(55) Dowse and Hughes, op. cit. P. 424.

الزراعي ، وحل مشكلة الارض ، ومنح الحكم الذاتي للجماعات الاثنية ، والمساواة السياسية بين المواطنين وغيرها .

رابعاً ـ العنف في المجتمعات المتقدمة صناعياً :

بصورة عامة ان المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تتمتع الى حد كبير بالاستقرار السياسي ، على الاقل بمعنى ان العنف السياسي قلما يتخذ شكل تآمر لتغيير النظام القائم ، او الحروب الداخلية ، مع انها تتعرض الى اضطرابات كثيرة ، وسواء كان الامر هنا يتعلق بالديمقراطيات القائمة على اساس الانتخابات ام غير ذلك .(٥٦)

والشكل الذي يأخذه العنف في مثل هذه الاقطار هو الاضطرابات التي تشتمل المظاهرات ، والاضرابات ، واعمال الشغب ، واشكال اخرى غير منظمة نسبياً . ويهدف اعمال العنف من هذا النوع الى تحقيق مطاليب قطاعية في اغلب الاحيان وقلما تتوجه الى تغيير السياسة العامة في البلاد ، ويصعب حصر اعمال العنف هذه، ولكن الامثلة التي ترد عليها هي المطالبة بزيادة الاجور، وتحسين مستوى المعيشة ، والمساواة في الحقوق المدنية ، وتغيير نظم التربية والتعليم ، وتقديم الخدمات على نحو افضل وغير ذلك . ومع ان اعمال العنف هذه قطاعية وقلما تستقطب حركة جماهيرية على نطاق واسع وذات اهداف جذرية لكي تحول الى حركة ثورية تسعى الى تغيير المجتمع من خلال تغيير النظام السياسي ، الا انها تكون في اغلب الاحوال مصادر للقلق والتوتر على المستوى الرسمي الشعبي.

والواقع ان اعمال العنف من هذا النوع تبرز عندما تختفي القنوات الاخرى للمعارضة المنظمة في المجالس التمثيلية عن التأثير في تغير سياسة الحكومة. ويرد النظام السياسي على اعمال العنف باشكال مختلفة ، اهمها هي التالية :(٥٧)

- ان يقوم بتحقيق المطاليب المعروضة، او اجراء الاصلاحات المطلوبة.
- ان يستخدم القوة لقمع اعمال العنف ، كما يجرى في الولايات المتحدة ضد الفهود السود والوطنيين في ايرلندا الشمالية.
- عزل وتطويق قادة الحركات المتطرفة التى تقوم باعمال العنف.

---

(56) H. graham and T. gurr (eds.) : The History of violence in op. cit. P. 581.

(57) Dowse and Hughes, op. cit. P. 462.

اشكال العنف :

يمكن تقسيم اعمال العنف التي تقع في البلدان المتقدمة صناعياً الى ثلاث مجموعات رئيسية ، هي : عنف الجماعات الاثنية والدينية ، واعمال العنف المتقطعة التي تحدث من وقت لاخر ، واعمال العنف التى تولدها التطورات التكنولوجية ، وسوف نتطرق اليها على التعاقب فيما يلي :

أ ـ عنف الجماعات الاثنية والدينية :

قلما يوجد بلد متقدم اقتصادياً وخال من الجماعات الاثنية او الدينية التي تتميز عن الاغلبية الساحقة في المجتمع. ان وجود امثال هذه الجماعات قد يبعث الى الوجود اعمال العنف لسبب أو آخر . ومثال هذه الجماعات الوالون في بلجيكا ، والكاثوليك في ايرلندا الشمالية ، والبريتون في فرنسا ، والباسك في فرنسا واسبانيا، والملونون في الولايات المتحدة وغيرها . وفي الواقع ان هذه الجماعات لاتتميز بخصائص ذاتية عن غيرها فحسب ، وانما ايضاً تعيش في اوضاع اقتصادية دنيا ، الامر الذي يجعل من الصعوبة على الباحث تشخيص العامل الذي يدفع الى القيام باعمال العنف ، أي هل هو العامل الديني ام الاثنى ، ام الاقتصادي . ومن الواضح ان امثال هذه الجماعات اما انها تاريخياً كانت قد عارضت تكوين الامة بشكلها القائم حالياً ـ كما هو الحال في بلجيكا ، وايرلندا الشمالية ، وفرنسا ـ او انها لم تساهم في تكوين الامة ولم تندمج بصورة جيدة فيها ، كما هو الحال مع الاقليات الملونة في بريطانيا والولايات المتحدة.(٥٨) والجماعات من هذا النوع اما ان تتقدم بمطاليب قطاعية ، كالتمتع بالحقوق الدينية والثقافية الامر الذي يجعلها تنفصل عن باقي المجتمع وبخاصة عندما يطبق ذلك على التربية والتعليم ، او ان الامر يؤدي الى تفاقم اوضاع هذه الجماعات وانعزالها عن المجتمع الشامل بحيث تبادر الى تكوين حركات تقودها احزاب سياسية ، لتحقيق مطاليبها .وتحاول هذه الاحزاب جزئياً «...أن تعمل ضمن النظام، وحيث ان النظام السياسي يقوم على اساس وحدة وسلامة اراضيه فان نجاح مثل هذه الطريقة شائك للغاية ... ومن ناحية اخرى ان العمل ضمن مؤسسات النظام السياسي ، وبخاصة البرلمان ، قد لايحقق كل المطاليب ، فتظهر عندئذ اجنحة متطرفة تطالب بالانفصال ، كما هو حال (الجيش الثوري الايرلندي) وعلى مستوى اقل حال الحركات المحلية في اسكوتلندا وويلز .(٥٩)

---

(58) Dowse and Hughes, op. cit. P. 427.

(59) Dowse and Hughes, op.cit. P. 428.

والواقع ان العامل الديني لوحده لايلعب دورا هاماً في اعمال العنف التي تقوم بها الاقليات الدينية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، وربما يعود سبب ذلك الى انفصال الدين عن الدولة بعدان(اصبحت هذه علمانيه منذ زمن طويل . ويبدو ذلك واضحاً في الاقطار البروتستانية . اما في الاقطار الكاثوليكية فقد اكتسبت الحرية الدينية والحرية في وقت واحد ، وقد تمسكت بهذه الواقعة التاريخية الاحزاب السياسية الدينية . والاديان قد تتنوع في الدولة الحديثة ، ولكن المصالح الدينية قد تصبح مصدراً لاعمال العنف عندما يصاحب العنصر الديني العنصر العرقي او اللغوي او الطبقي كما هو الحال مع الاقلية الكاثوليكية في كويبك في كندا .(٦٠)

وعلى قدر ما يتعلق الامر بالحرمان النسبي الذي تعانيه الجماعات الاثنية في الدولة الحديثة من الناحية الاقتصادية او السياسية يلاحظ ان ذلك يكون مصدراً لاعمال عنف قوي وحقيقي . في حين ان ارتباط الدين مع الحرمان بذاته قليل الاثر . ومع ذلك عندما يترافق الدين مع طبقة اجتماعية دنيا ، او ، كما هو الحال في ايرلندا الشمالية ، مع اللامساواة السياسية ، او العوز الاقتصادي ، فان ذلك يصبح عنصراً فعالاً في العنف السياسي .(٦١)

ب ـ العنف المتقطع :

هناك حالات قد يلجأ فيها الناس الى القيام باعمال العنف ، ضد اعمال او سياسة الحكومة التي تبدو لهم انها لاتتغير بالعمليات السياسية المعتادة ، ومثالها احتجاجات الطلاب والفلاحين في فرنسا ، والمظاهرات ضد الحرب في فيتنام في الولايات المتحدة وفي أقطار عديدة في العالم ، وكذلك اعمال العنف التي تقوم بها الجماعات السياسية المتطرفة سواء جاءت من ناحية اليمين ام من ناحية اليسار . وتهدف اعمال العنف من هذا النوع الى اثارة اهتمام الشعب بالقضايا المطروحة ، ودعمه للمطاليب المعروضة ، وبالمقابل الفات نظر الحكومة الى كل ذلك . وكما يلاحظ ان الهدف هو ليس اثارة العنف بحد ذاته ، وانما اثارة الاهتمام بما يعرض من قضايا ومطاليب . ومع ذلك فان اعمال العنف قد تنفجر لاسباب عديدة ، منها المصادمات بين المتظاهرين والجماعات المضادة لهم ، كالمصادمات التي كانت تحدث بين الفاشيين والمعادين للفاشية في اقطار اوربا الغربية في فترة مابين

(60) Ibid PP. 428– 429.

(61) Ibid. P. 429.

الحربين العالميتين ، وكذلك المصادمات التي تقع من وقت الى آخر بين عناصر اليمين وعناصر اليسار .

ج - الاستحداثات التكنولوجية والعنف:

ان الاستحداثات التكنولوجية لها اثار على بعض القطاعات في المجتمع لأنها تؤدي الى ازاحة البعض منها وحرمان البعض الاخر ، ومالم يتوصل النظام القائم الى السيطرة على حركة انتقال المجتمع من مرحلة الى اخرى ارقى منها ، وذلك بتهيئة فرص عمل لكل من تسهم حركة الانتقال المذكورة ، من المحتمل ان يولد ذلك اعمال عنف . وعلى سبيل المثال نذكر ان قيام السوق الاوربية المشتركة غالباً مادفع الفلاحين الفرنسيين الى الاحتجاج والتظاهر باشكال مختلفة ، لأن مصالحهم اصطدمت مع مصالح الفلاحين الايطاليين والاسبان الذين لهم ظروف خاصة بهم . ومثال آخر ، لقد اثار العدوان الثلاثي على مصر في اعقاب تأميم قناة السويس اعمال عنف شديدة في بريطانيا ، وكانت سنوات حرب الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ مصدر اضطرابات واعمال عنف شديدة في صفوف الشعب الفرنسي.

٥ - العنف في العالم الثالث :

تنبعث اعمال العنف في بلدان العالم الثالث من مصادر ثلاثة هي : السيطرة الاستعمارية ومواجهتها بحركات التحرر الوطني ، وعمليات التنمية السياسية ، ثم عمليات التنمية الاقتصادية وسوف نتناول كلا منها فيما يلي :

أ - السيطرة الاستعمارية وحركات التحرر الوطني :

ولد العالم الثالث معمداً بالعنف . لان فترة السيطرة الاستعمارية كانت مشحونه باعمال العنف التي مارستها السلطات الاستعمارية على شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، والتى دمرت خلالها بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعملت على مسح هويتها القومية . وتراكم اعمال العنف الاستعماري واعمال العنف المضاد من جانب شعوب المستعمرات توج بحركات التحرر الوطني التى كانت عنفاً على نطاق واسع.

ان السيطرة الاستعمارية جسدت العنف باشكاله السياسية ، والعسكرية

والثقافية ، والنفسية ، ولذلك فان عملية التحرر الوطني كانت مقترنه بعنف مضاد لتحقيق السيادة وبناء الهوية القومية ، ومن ثم الانطلاق في عمليات التنية والتطوير. وعليه فان التطور السياسي في العالم الثالث بذاته هو عملية عنيفة ، وانطلقت من اعمال العنف المضاد خلال فترة السيطرة الاستعمارية ، وتصاعدت خلال حركة التحرر الوطني ، وظلت تتواتر في مرحلة مابعد الحصول على الاستقلال السياسي . مثال ذلك ان حرب التحرر في الهند الصينية ضد القوات الفرنسية الاستعمارية استمرت من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٤ وانتهت بظهور اربع دول جديدة مستقلة هي لاؤوس ، وكمبوديا ، وفيتنام الشمالية ، وفيتنام الجنوبية . وقد خلقت السيطرة الاستعمارية الفرنسية تركة متراكمة من المشاكل ، منها مشكلة توحيد فيتنام الشمالية مع فيتنام الجنوبية ، التي ولدت اعمال عنف ادت الى تدخل الولايات المتحدة عسكريا الى جانب فيتنام الجنوبية ، مع ان الحرب المذكورة اتخذت طبيعة مختلفة وانطوت على اهداف جديدة .

وفي الجزائر ، اندلعت اعمال العنف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، اثر مطالبة الشعب الجزائري ببعض حقوقه ، غير ان القوات الاستعمارية الفرنسية قمعتها بمنتهى القسوة والوحشية ، ولم يجد شعب الجزائر بدأ من تنظيم صفوفة ومواجهة الاستعمار الفرنسي بالسلاح في حرب استمرت من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٢ .

وفيما بعد اندلعت اعمال العنف ايضاً في المستعمرات البرتغالية في افريقيا ، وتبعها من ثم في مرحلة الاستقلال الوطني سلسلة من الثورات والثورات المضادة والانقلابات العسكرية وعمليات التصفيات الجسدية والاغتيالات السياسية وغيرها ، لا في افريقيا فحسب وانما ايضاً في مختلف اقطار العالم الثالث . فخلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ حدث اكثر من ٢٠٠ انقلاب عسكري في العالم الثالث ، وكان هناك سلاسل من اعمال التمرد والعصيان ، وكذلك حروب غوار ، وحروب اهلية ، واضطرابات عنيفة ، كما حدثت مواجهات عسكرية على نطاق واسع في الشرق الاوسط ، والهند ، وآسيا ، وافريقيا . وقد ازداد مستوى عنف الحروب المضادة للاستعمار بعد عام ١٩٦٠ بعد الحصول على الاستقلال في معظم اقطار العالم الثالث . وقد دلت بعض الدراسات على ان الاغتيالات مرتبطة بدرجة عالية مع المستويات المرتفعة من العنف الداخلي (كحرب الغوار) ، وايضاً مع المعدلات العالية للتطور

الاجتماعي ـ الاقتصادي .وكل من الوضعين شائع في العالم الثالث.(٦٢)

فرانز فانون : العنف والثورة في العالم الثالث :

يرى فرانز فانون (٦٣) ان الفترة الاستعمارية التي سادت في اقطار العالم الثالث كانت بكليتها عملاً من اعمال العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي الذي مارسته الدول الامبرياليه على شعوب المستعمرات . اذ دمرت بناها الاجتماعية ، وحاولت القضاء على هويتها القومية ونهب ثرواتها ، وفضلا عن ذلك شلت فعاليات القوى الانسانية المندمجة فيها . ولذلك فان شعوب المستعمرات لاتستطيع ان تخرج من مأزقها التاريخي هذا الا بمواجهة العنف الامبريالي بعنف مضاد . والعنف الاخير هو انساني خلاق ، لأنه لايضعف الارادة السياسية للمستعمرين فحسب ، وانما ايضاً يقوي الارادة المعنوية لدى الشعوب المستعمرة ويفجر طاقتها المبدعة المكبوتة . وعلى حد قوله ، ان العنف وحده ، العنف الذي يمارسه الشعب ، العنف الذي ينظمه ويغرسه قادته ، هو الذي يمكن الجماهير من فهم الحقائق الاجتماعية ، ويزودها بمفتاح هذه الحقائق.(٦٤)

---

(62) gavin Kennedy : the Military in the Third Work.

gerald Duckwirth, London, 1974, P. 14.

(٦٣) ولد فرانز فانون في جزر المارتينيك في عام ١٩٢٥ وبدأ دراسته فيها ثم اكملها في فرنسا. وبعد أن رأى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عام ١٩٤٤ وسرح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، درس الطب، وتخصص في الطب العقلي في جامعة يسون بعد ان نال درجة الدكتوراه في عام ١٩٥١. ثم عين في مدينة بليدة في الجزيرة عام ١٩٥٢؛ وبعد اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ انظم الى جبهة التحرير الجزائرية في عام ١٩٥٦ واصبح محررا في جمعية المجاهد. كما قام بمهمات عديدة لعرض الى اخطاء عديدة، ثم عين سفيرا للحكومة الجزائرية المؤقتة في غانا. وتوفى فانون في احدى مستشفيات الولايات المتحدة قبل عام في استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ فتأثرا بسرطان الدم وهو لايزال في السادسة والثلاثين من عمره. وبعد الاستقلاق نقل جثمانه بطائرة خاصة ودفن في الجزائر. ومع ان مؤلفات فانون ضئيلة العدد الا انها اثرت تأثيرا شديدا على مثقفي العالم الثالث بصورة عامة والمثقفين الافارقة لحاجة.

وقد نقل فيها الى اللغة العربية كتابيه (المعذبون في الارض) و (سيولوجيا ثورة) الذين ترجمها ذوقان قرقوط ونشرتها دار الاداب في بيروت في مطلع السبعينات.

(64) Franz Fanon, Les damne-s de la Terre. Francois Maspero, Paris, 196, P. 117.

ومع ان اهتمام فرانز فانون انصب على الثورات في افريقيا ، وبخاصة الثورة الجزائرية ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ الا انه عرض طروحات نظرية تناولت الثورة في العالم الثالث برمته . وكان مبعث تركيزه على افريقيا الثورات العنيفة التي اندلعت فيها للتخلص من السيطرة الاستعمارية الشديدة الوطأة ، والتحرر ، وبحث شعوبها عن هويتها الوطنية.

وقد عنى فانون بالثورة الجزائرية على الاخص باعتبارها نموذجاً يحتذى من قبل اقطار افريقيا ، ولذلك فان ما انطوى عليه كتابه (المعذبون في الارض) لايختص بالجزائر وحدها وانما ينطبق على قارة افريقيا بكليتها رغم ابعادها وتنوع اقطارها . ومع ذلك فان الكتاب المذكور يعتبر من اهم الوثائق السياسية في سنوات الستين والسبعين.(٦٥)

ويرى فرانز فانون ان البرجوازية الافريقية ـ وفي العالم الثالث ايضاً ـ هي طفيلية ومرتبطه مصيرياً بالامبريالية ، ومن ثم فانها عاجزة عن قيادة حركة التحرر الوطني . وان القوة المؤهلة للقيام بالدور المذكور هي الشغيلة في الريف التي انتزعت القوى الامبريالية منها اراضيها ، والتي تستغلها بالقوة . ذلك ان الفلاحين الفقراء يكونون شعباً متناسقاً يتسم ببعض الركود نوعما ولكنه مع ذلك يحتفظ بقيمة المعنوية وارتباطه بالامة .(٦٦) وهم مستعدون لايواء مناضلي المدن اذا ما احتموا بالريف ، كما انهم متهيأون ايضاً للدفاع عن اراضيهم باستخدام وسائل العنف .

ويعرض فرانز فانون ان الثورة تتقدم تدريجياً على النحو التالي :

تبدأ الثورة ، وتتعزز ، وتنتظم عسكرياً في الريف ، ومنه تتغلغل في المدن بواسطة الفلاحين الذين انتزعوا من الارياف والذين يكونون (البرولتياريا الرثة) التي تعيش في مدن الصفيح الحقيرة ، والتي تتكون من كل اولئك الذين لم يجدوا لهم مكاناً في النظام الاستعماري ، ومن ثم تكون هذه الجماعة رأس رمح الثورة في الريف .(٦٧)

---

(65) David Caute, franz Fanon.

Traduit de l- anglais Par guy Durand. Seghers, Paris, 11970, P. 115.

(66) Franz Fanon, op. cit. P. 96.

(67) Ibid. P. 98.

وقد تعرضت اراء فرانز فانون حول العنف والثورة في العالم الثالث الى انتقادات شديدة ومن اوساط مختلفة ، وبخاصة اليسارية منها ، وانصبت اغلب الانتقادات حول اسلوب العنف وحول العناصر الثورية ، وحول الطريق الذي يجب ان تسلكه الثورة . ولعل جاك ووديس وهو مثقف افريقي يعبر عن المآخذ على افكار فانون اكثر من غيره اذ يقول :

اما ان العنف في يد الدول الاستعمارية كان جزءا اساسيا من النظام الاستعماري فأمر لايمكن ان ينكره احد ، واما الا نرى سوى العنف فهذا يعني تبني وجهة نظر ضيقة وبالغة الخطورة سياسياً . فالعنف الذي مارسته الجيوش والشرطة لم يكن عنفاً من اجل العنف ، بل كان عنفاً من اجل اهداف اقتصادية وسياسية . لقد كان النظام الاستعماري نظام حكم سلطة دولة اجنبية ، نظام حكم امبريالي ، تسانده القوات والشرطة والقوانين والسجون واللوائح الامبريالية ، التي تستهدف جميعاً ضمان السلطة المطلقة للاحتكارات الامبريالية الكبيرة . لقد كان نظاماً يقوم على اساليب واشكال خاصة للاستغلال الاقتصادي ... وكان فضلاً عن ذلك نظاماً يقوم على أيديولوجية تستهدف الابقاء على العمال والفلاحين في المستعمرات في حالة من السلبية والانهزامية ، ويعتمد على الجهل المفروض عن عمد. نظام يقوم على مساندة حلفاء داخليين من اهل البلد الاصليين مستعدين لأن يتنازلوا عن شرف الاستقلال من اجل امتيازاتهم وابهتهم وارباحهم . ورؤية العنف وحده يعرض المرء لخطر الاعتقاد بان ازالة العنف الامبريالي كافية ، ومن ثم يتجاهل الاستمرار (غير العنيف) للاستثمار والاستغلال الاحتكاري». (٦٨)

(ب) - عمليات التنمية السياسية :

من اولى المهام التي تقع على عاتق القوى السياسية التي تمارس السلطة بعد الحصول على الاستقلال هي تحقيق الوحدة الوطنية وبقاء الدولة وكذلك مؤسساتها السياسية . وينصرف مفهوم الوحدة الوطنية في هذا الشأن الى العملية التي تهدف الى تحقيق الاندماج وتلاحم عناصر الامة ، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة

---

(٦٨) جاك دوديس : نظريات حديثة حول الثورة.

تعريب محمد مستجير مصطفى.

بيروت: دار الفارابي، الجزء الثاني، ١٩٧٨، ص ص ٩-١٠.

بعضها عن البعض الاخر بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تغطي كل اقليم البلاد وتنطبق على كل افراد المجتمع ، ولاريب في ان هذه العملية التشكيلية تقتضي ايضاً بذل جهود كبيرة لخلق وعي سياسي وطني متطور .

وتاريخيا ، كانت عملية التلاحم والاندماج السياسي ، مع استثناءات قليلة ، احد اعمال العنف المتطرفة ، التي تراوحت مابين تصفيه الاقليات جسدياً وبين نفيها بالقوة ، او اجبارها على تغيير دياناتها او ثقافتها ، او نقل وتشتيت افرادها في اماكن متناثرة . ومااله اعظم الأهمية في هذا الشأن ، على اي حال من الاحوال ، هو ان العنف بهذا الشكل قد مارسته دول على مواطنيها ـ او على اولئك الذين تزعم انهم مواطنوها ـ وقد استخدم العنف كوسيلة في العمل السياسي ، باعتبار السياسة امتداداً لنفوذ السلطات السياسية على اولئك الذين لم يسلموا لسبب او آخر بشرعية السلطة .(٦٩)

والعملية المذكورة صاحبت نشوء الدولة الحديثة في الغرب ، كما جرت ومازالت تجري ايضاً في بلدان العالم الثالث ، ولكن بعنف اشد ، بسبب وجود الوحدات المحلية ، او الاقطاعية ، او العشائرية ، او الاثنية او الدينية اوغيرها . ان دمج هذه الوحدات في اطار سياسي واحد يستهدف قبل كل شئ ارساء السلطة المركزية على قاعدة وطنية عريضة ، أو بعبارة اخرى ان تكون شرعيتها مستمدة من المجتمع بكليته ، وذلك لغرض اكتساب النظام الدعم والاسناد للانطلاق في تطوير الاحوال العامة في البلاد . فالشرعية هنا مرتبطة بالفعالية والحركة . وبمعرض ذلك يلاحظ كافن كندي : ان البلدان التي تتمتع بشرعية على نطاق واسع هي اقل استخداماً للقوة لغرض فرض قواعدها على المتردين او الذين يحتمل ان يتمردوا في المستقبل. غير ان الاقلية المنظمة في البلاد قد تجبر الحكومة على استخدام القوة على نطاق واسع . اذاً الشرعية يجب ان تصاحب فعالية النظام السياسي ··· ومن الممكن أن تضعف شرعية النظام عندما يطور الشعب افكارا جديدة حول الحقوق والواجبات السياسية ، ولكن ترافق ذلك بصورة تدريجية ، ام مأساوية مع دليل على عدم فعالية النظام فمن المحتمل ان يولد ذلك ظروفاً ملائمة لحدوث اضطرابات ثورية .(٧٠)

---

(69) Dowse and Hughes, op. cit. PP. 405 – 405.

(70) gaven Kennedy, op. cit. P. 22.

ج - العنف والتنمية الاقتصادية :

والاحوال الاخرى التي تستخدم فيها الدولة العنف أو تهدد باستخدامه هي تلك التي ترد في مرحلة مبكرة من النمو الاقتصادي انطلاقاً من النظام الحرفي وبصورة خاصة في الزراعة الى نظام المصانع الواسع الانتشار نسبياً . وخلال هذه الفترة ، وهي من الفترات التي يعاني منها الاغلبية العظمى من السكان ، قد تمارس الدولة العنف أو تهدد باللجوء اليه بطريقتين :

١ - اذا كان النمو الاقتصادي قائماً على التشبث الفردي بصورة رئيسية ، فان الدولة تعمل على الاقلال من الامكانات الثورية للجماهير ، بواسطة تحريم النقابات العمالية ، او جعلها شبه محرمة ، وبفرض اجراءات بوليسية على نشاطاتها ، وكذلك تحريم نشر الافكار الثورية واليسارية المتطرفة . وبهذه الطريقة في التنمية الاقتصادية تفرض الحكومة نظام اجبار مشكوف يحمي ضمنياً الفئة الاجتماعية التي تسيطر على عملية الانتاج الاقتصادي .

٢ - ان تقوم الدولة بالعبأ الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذه الحالة تتطلب وقتاً طويلا لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي الامر الذي يتطلب بذل تضحيات من غالبية افراد المجتمع ، اي فرض التقشف لغرض تحقيق تراكم رأس المال ثم توظيفه مرة اخرى لتحسين وتوسيع وحدات الانتاج . وبالاحرى تحقيق موازنه دقيقة بين معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبين نسب متواضعة من الاستهلاك المعاشي لدى جماهير الشعب . وفي مرحلة الانطلاق في النمو الاقتصادي تكون الحاجة الى استخدام العنف ضئيلة ، ولكنها تزداد شيئاً فشيئا في الانتقال من مرحلة الى اخرى ارقى منها .« في المستويات الواطئة جداً للتنمية الاقتصادية ، في المجتمعات التقليدية ، يكون مستوى القسر واطئاً بصورة عامة ، ولكن في المجتمعات الانتقالية ، يكون القسر الحكومي في اعلى المستويات ، كما هو شأن مستوى العنف السياسي غير الحكومي».[٧١]

وعليه فان عملية النمو الاقتصادي سواء تحققت بطريقة الاقتصاد الحر كما حدث في اوربا الغربية منذ الثورة الصناعية حتى الان ، وكذلك اليابان ، ام بالطريقة الاشتراكية ، كما طبقها الاتحاد السوفيتي لاول مرة ، ومن بعده

---

(71) Dowse and Hughes, op. cit. P. 408.

دول اخرى ، فان العنف كان حاضراً طيلة مراحل التنمية آنا بصورة مكشوفة وانا اخراً على نحو ضمني . ويبدو ان دول العالم الثالث ليس امامها فرص كبيرة لتفادي استخدم العنف وهي تقوم بوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة ، بل وربما كانت الدوافع الى العنف اشد واوسع بسبب زخم ظروف التخلف الشديد المتراكمة عبر عهود طويله من السيطرة الاجنبية ، فضلا عن الهوة الواسعة التي تفصل مابين الدول النامية والدولة المتقدمة التي يجب تحشيد كل طاقات المجتمع لتحقيق معدلات نمو عالية . ومن هذا الناحية تأتت العلاقة الوثيقة مابين نشوء وتطور القوات المسلحة وقوات الشرطة في البلدان التي شرعت بعمليات التصنيع . وكما يقول داوس وخيوز «مع ان النمو السريع للجيوش وقوات الشرطة الوطنية في الاقطار التي تتصنع في الدول الجديدة في افريقيا واسيا هي نتيجة تتجاوز الحاجة الى السيطرة على السكان لفرض تحقيق الاندماج السياسي والنمو الاقتصادي ، الا انه ليس هناك الا شك ضئيل بان هذا العامل منخرط في السياق المذكور».(٧٢)

وبالاحرى ان نشوء وتوسع القوات المسلحة وكذلك قوات الشرطة في دول العالم الثالث التي شرعت تضع وتنفذ خطط التنمية ، وبخاصة التصنيع ، مع انه مكرس لاهداف الدفاع الوطني ضد التهديدات الخارجية ، وحفظ الامن في الداخل ، الا انه بلاريب يسير بخط متواز مع سياق عملية التلاحم والاندماج الوطني ، وكذلك مع عمليات التنمية الاقتصادية . وهذا الترابط يبدو بشكل واضح عبر وخلال مراحل التنمية وما تطرحه من مشاكل وما تخلقه من اثار اجتماعية واقتصادية وحضارية . وباستقراء الوقائع يتبين ان مستوى العنف وحجمه كانا مشروطين دائماً بدرجة التوازنات في عمليات التنمية ، والتأثيرات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها . فالعنف الجماهيري والثورات والثورات المضادة والانقلابات العسكرية كانت ومازالت ذات جذور عميقة في المجتمعات التي انطلقت على طريق التنمية ، والتي تسعى الى تحقيق مستويات اقتصادية عالية.

ان مشكلة دول العالم الثالث الرئيسة هي انها تسعى الى تحقيق مهمتين تاريخيتين في وقت واحد ، هما عملية التلاحم والاندماج السياسي في اطار وطني واحد ، وعملية التنمية الاقتصادية . وتاريخيا لقد تحققت العمليات المذكورتان في الدول الاوربية وفي اليابان على التعاقب الواحدة بعد الاخرى . اذ تحقق التوحيد

---

(72) Ibid, p. 409.

السياسي قبل ان يبدأ النمو الاقتصادي السريع ، ولذلك فقد كان مستوى العنف الذي صاحب النوعين من العمليات المذكورة واطئاً نسبياً . اما عندما تجرى العمليتان المذكورتان في وقت واحد بالقوة ، كما حدث للاتحاد السوفيتي في العشرينيات وما يجرى في دول العالم الثالث حالياً ، فان مستوى العنف يكون عالياً ، لأنه يصاحب توحيد اقليم البلاد من النواحي الاثنية ، والدينية ، والثقافية ، كما يصاحب ايضاً ميادين العمل متوجهاً بصورة خاصة الى الجماهير الشغيلة.

وقدرة النظام على التحكم بالازمات التي تنشأ عن كل ذلك وايجاد الحلول الملائمة لها قبل ان تتفاقم وتكون خطراً حقيقياً على وحدة المجتمع قد تجنبه الحاجة الى استخدام العنف، وفي الوقت نفسه توفر له امكانات للتحرك والعمل الجدي في ميداني السياسة والاقتصاد ، وبخاصة عن طريق اشراك الجماهير في الحياة العامة وتحسين ظروفها الاجتماعية وعبر ذلك توسيع قاعدة شرعيته ، الامر الذي يقلل احتمالات حدوث العنف الى حد كبير . وبخلاف ذلك فان اختلال التوازنات المطلوبة يولد الاضطراب الذي يدفع النظام السياسي الى استخدام العنف والى رد ذلك بعنف مضاد ، وعندئذ تدخل البلدان النامية على هذه الشاكلة في حالة اللاستقرار السياسي ، وفي سلسلة من الثورات والثورات المضادة.

المصادر

١ ـعبد الفتاح ابراهيم : دراسات في الاجتماع. مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٠ .

٢ ـابن خلدون : المقدمة . دار احياء التراث العربي، بيروت ط ـ ٤ ، د. ت.

٣ ـياسين الاترني : بنية الدولة المملوكية . في مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٢٣ شباط ١٩٨٣. ص ص ١٦٢ ـ ١٩٧٠.

٤ ـريمون آرون : مجتمعات قديمة ودول حديثة . منشورات المركز الاقليمي في الشرق الأوسط للمنظمة العالمية لحرية الثقافة ، بيروت ١٩٥٩.

٥ ـأرسطو طاليس : السياسة . ترجمة أحمد لطفي السيد. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة، ١٩٤٧.

٦ ـفردريك ،انجلز : دور العنف في التاريخ. ترجمة د . فؤاد ايوب . دمشق . دار للطباعة والنشر ١٩٨٣.

٧ ـ ياكوب باريون : ماهي الأيديولوجية ؟ ترجمة د . أسعد رزوق الدار العلمية ، بيروت ، ١٩٧١.

٨ ـك . مادهو بانيكار : الثورة في أفريقيا . ترجمة روفائيل جرجيس. المؤسسة المصرية ، القاهرة، ١٩٦٤.

٩ ـمحمد بجاوى : من اجل نظام اقتصادي دولي جديد. ترجمة د. جمال مرسي وابن عمار الصغير. الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١.

١٠ ـغاستون بوتول : ابن خلدون، فلسفته الاجتماعية، ترجمة غنيم عبدون، المؤسسة المصرية، القاهرة، ١٩٦٤.

١١ ـغاستون بوتول : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة خليل الحر المنشورات العربية، بيروت ١٩٨٢.

١٢ ـبودو ستينيك وسبيريكين : المادية التاريخية. منشورات دار الفارابي ، بغداد. د. ت .

١٣ ـبول بوريل : ثورات النو الثلاث . ترجمة أديب العاقل. منشورات وزارة الثقافة. دمشق، ١٩٧٠.

(١٦) بيروت ٠ دار الطليعة ١٩٧١.

٢٦ ـساطع الحصرى : دراسات في مقدمة ابن خلدون. دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ٣ ـ ١٩٦٧.
٢٧ ـموريس ديفرجيه : مـدخل الى علم السياسـة. ترجمـة د. جمـال الآنـاسي ود. سـامي الأروبي، دار دمشق. ، د. ت.
٢٨ـ موريس ديفرجية : في الديكتاتوريـة . ترجمـة هشـام المتولي منشورات عويـدات ، بيروت ، ١٩٦٥.
٢٩ ـ جان جاك روسو : في العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقـان قرقوط دار القلم . بيروت ، ١٩٧٣.
٣٠ ـأوستن رني : سياسة الحكم . ترجمة د . حسن علي الذنون.
بغداد . منشورات المكتبة الاهلية ١٩٦٤

٣١ ـقحطان احمد سليمان : محاضرات حول الثقافة القومية والاشتراكية ـ كلية القانون والسياسة ١٩٨٥ـ ١٩٨٦. (رونيو).
٣٢ ـروجيه غارودي : منعطف الاشتراكية الكبير. ترجمة أديب اللجمي وكمال الغالي. دار البعث. دمشق . ١٩٧٠.
٣٣ ـ روجية غارودي: الماوية بين الثورة الدائمة والثورة الثقافية في : ماركسية ماوتسي تونغ . تأليف ستيورات شرام وآخرين . ترجمة جورج طرابيشي . دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
٣٤ ـأنطونيو غرامشي : الأمير الحديث. ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي. دار الطلية، بيروت، ١٩٧٠.
٣٥ ـموريس غودوليه : الماركسية أمام مشكلة المجتمعات ماقبل الرأسمالية، في كتاب نمط الانتاج الآسيوي تأليف مجموعة من الباحثين. نقله الى العربية جورج طرابيشي. دار الطليعة. بيروت ، ١٩٧٢.
٣٦ ـاريك فروم : ثورة الامل . ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت. منشورات دار الاداب ، ١٩٨٣.
٣٧ ـرسل هـ . فيفيلد و ج. اتزل بيرسي : الجيوبوليتكا . ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر. القاهرة. دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع د.ت
٣٨ ـادوارد كارديللي : في النقد الاجتماعي. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨.
٣٩ ـف . كونستانتينوف : دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع دار دمشق، دمشق ، ط ٢. د. ت.
٤٠ ـف. كونستانتينوف : علم الاجتماع الماركسي .
و ن . كيل : ترجمة سعد صوئيل . دار الطليعة. بيروت ، ١٩٧٠.
٤١ ـفرنسوا لوجاندر : وجوه العنف المتعددة . بحث نشر في كتاب (المجتمع والعنف). تأليف فريق من الاختصاصين، ترجمة الاب الياس زحلاوي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٥.
٤٢ ـهنري لوفيفر : الماركسية ترجمة جورج يونس . المنشورات العربية. بيروت ١٩٧٢.
٤٣ ـلينين : الدولة. دار التقدم موسكو ، ١٩٧٠.

٤٤ ـماركس ـ انجلس : مختارات. الجزء الرابع. دار التقدم، موسكو، د. ت.
٤٥ ـجون مرينغتون : النظرية والممارسة في ماركسية غرامشي. في دراسات عربية، السنة السادسة، العدد الخامس ، آذار ١٩٧٠.
٤٦ ـامال محمد علي مهدي : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الاقليات. اطروحة ماجستير : مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية ١٩٨٠.
٤٧ ـنزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية في أفريقيا. منشورات وزارة الثقافة. القاهرة، ١٩٦٧.
٤٨ ـجان مينو : الجماعات الضاغطة. ترجمة بهيج شعبان. منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١.
٤٩ ـجاك ووديس : نظريات حديثة حول الثورة. تعريف محمد مستجير مصطفى. الجزء الثاني . بيروت دار الفارابي ، ١٩٧٨.
٥٠ ـبيتروورسلي : العالم الثالث . ترجمة حسام الخطيب وزارة الارشاد. دمشق ، ١٩٦٨.
٥١ ـمنير الله ويردي : دور التكنولوجية السياسية في تخلف الدول . بغداد منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨.

باللغة الانكليزية

1 - Almond, Gabriel A. PoLiticaL Theory and poLiticaL Science, in : IthieL de Sole pool (editor) : Contemporary Political Science, Toward.empirical Theory, Mc Graw-Hill, New York, 1967.

2- Almond, Gabriel A. and Verba; Sydney: The Civic Culture. Little Brown, Boston, Mass, 1966.

3- Almond, gabriel and Verba, Sydney ed. The Civic Culture revisited Boston. Little, Brown,1980.

4- Almond, gabriel and powell, g. Bingham: Comparative politics, a develpmental approach. Boston, Litte, Brown, 1966.

5- Appadorai : The substance of politics. london, Oxford Univsity press, 1971.

6- Apter, David : The politics of modernization. Chicago, chicago University press, 1965.

7- Arendt, Hannah : on Violence. Allan lane The penguin press, london, 1970.

8- Ball, Alan, R.modern politics and government macmillam London, 1971.

9- Coser, Lewis A. : Political Sociology. Harper TorchBook, york 1967.

10- Crick, Bernard :In defence of politice. penguin, london, 1964.

11- Dahl, A. Apreface to democeratic Theory. The University of Chicago press, Chicago, 1956.

12- Rotert., Dahl, : Modern political Analysis. Englwood Ctiffs, New Jersey, 1964.

13- de Grazia, Alfred :Introduction to Roberto Michels : First lectures in political Sociology. University of Minesota, Minneap-polis 1946.

14-de Jouvenal, Bertrtind :On power, its Nature and History of its

Growth. Beacon press, Boston, 1969.

15- Dillon, C. H. Leiden, C., Stewart, P. D. :introduction to Science. Van Nostrand Reinnold Company, New Delhi, 1970.

16- Dowse, Robert E. and Hughes John, A. :political S John Wiley and Sons, London, 1972.

17- Eisenstadt, S. N. :political Sociology Basic Books, Ne 1971.

18-Ekstein, Harry :On Etiology of internal wars, History and ı Freierahend, R. Freierahend and To Gurr (eds.): Violence and polilics. Theory and research. Englewood Cliff rentice-Hall, 1972

19-Etzioni, Hans and Mills, Wright :From Max Weber, E ociology. Oxford University press, New York, 1946.

20- gragem, H. and gurr, T. (eds.) The History of viol merica. Praeger, New York, 1969.

21-greer and Orleans :political Sociology, in :Handbook of ociology, edited by Robert E. L. Faris, Randa-Mcably, 964.

22- gurr, Ted . why men Rebel. princeton University press, 1970.

23- Harris, Richard :Independence and after. Oxford U ress, london, 1962.

24- Heller, Herman :political power, in : Encyclope of th Sciencee, Edited by Edwin R. A. Seligman. New York, 1937, XII.

25-Hibbs, H :Mass political Violence. wiley, New york, 1973.

26 Huntington, Samuel P :political Order in changing Socie Haven , yale University press, eded. 1976.

27 -johnson, Chalmers : Revolutionary Change. longman,

2d. ed. 1983.

28- Johson, John J. :The Role of the Military in Under-developed Countries. princeton University press, New Jersey, 1962.

29- Katz, Daniel :patterns of leadership, in : Handhook of political psychology, jeanne N. knutson (ed.) jossey - Bass, San Franscisco, 1973.

30- Kennedy, gavin :The military in The Third world. geral Duckworth, London , 1974.

31- key, V. O. :public Opinion and American democracy. Alfred A. Knopf, New Uork, 1967.

32- La palombara, joseph :political parties and political development princeton University press, 1966.

33- Lasswel, Harold :power and personality. The Vicking press, New York, 1962.

34- Lasswel, Harold and kaplan, Merton :power and Society. Yale University press, 1950.

35- Lepawsky, Albert :The politics of Epistemology, proceedings of the Western political Science, in Supplement to the Western political Quarterly Sep. 17, 1964, p. 232.

36- Lipset, Seymour Martin:political Sociology in: Neil J. Smelser (editor) : Sociology to-day, an introduction. john Wiley, New York, 1967.

37- lipset, Seymour M - Political Sociology, in :Robert K. Merton et al. (editors) : Political Sociology to-day. Basis Books, New York, 1959.

38- Lipset -Sociology in the U.S.A. edited by Hans L. Zetterbery. U.N.E.S.C.O. paris.

39- Lipset -The Political Man. Mercury Books, london, 1963.

40 Lipset-Political Cleavages in developed and merging Polities in :Erik Allardt and Stein Rokkan (editors): Political Sociology. Harper

and Row, New York, 1966.

42- lipset and Bendix: political Sociology An, Essay and Bibiliography, in :Current Sociology, Vol, 6. U.N.E.S.C.O. paris 1957 No. 2.

43- lukas, J.R. : The principles of politics. Clarendon press, Oxford, 1974.

44- Lukes, Steven : Essays in Social Theory. Columbia University press, 1977.

45-Macfarland, A. S. :Power and Leadership in pluralist systems. Stanford University press. Stanford, 1959.

46- Macfarlane, leslie j.:Violence and the state, thomas nelson, London,1974.

47- Mair, lucy: The Erosion of democracy, in : J. W. Burton (editor) : Non-alignment James H. Heineman, Inc. New Uork 1966.

48- Makenzie, W.J.M. :politics and Social Science.london, 1967.

49 Mehden, Fred R. Von det : politics of the develoing Nations. prentice-Hall, Englwood Cliffs, New Jersey, 1964.

50- Michels, Alberto :First Lectures in political Sociology. University of Minesota. Minneapolis, 1959.

51- Miller, J.D.P. : The Nature of Penguin .Penguin Books, London, 1962.

52- Millikan, Max F. and Black mer : The emerging Nations, their growth and the united states policy. Boston, little, Brown and Company, 1961.

53 Mills, C. wright : The power elites. Oxford University Press, london, 1959.

54 - Mosca, gaetano, The Ruling class: Macgraw - Hill, New York, 1950.

55- Mair, H :Modern political geography. Macmillan, Lnodon, 1975 ographography. Macmillan, Lnodon, 1975.

56ography. Macmillan, Lnodon,ography. Macmillan, Lnodon, 1975.

5ography. Macmillan, Lnodon, 1975.

56– Neebler, Martin C.:latin AmericaPoliticsin persp–ectiveVonNorsta Company, New Jersey, 1963.

57–Neiburg, Harry :political violence, theBehavioral process st, marti press, New york, 1969.

58–Nettl, J.P. : Strategies in the study of political development, i politics and change in developing Contries. Combridge University pa 1969.

59– Nisbet, R.A. :The Sociologyical Trodition Heinemann, Lodon. 197

60– Nordlinger, Eric :politics and Society. prentice– Hall, New Jer 1970.Nordlinger, Eric. public Goods and Theory of groups. Harvard Hniversity pr Cambredge 1965.

61– Oppenheim, Felix E:Dimension of Freedom, an analysis. St Marti press, New York, 1961.

63– Organski, A.F.K. :The Stages of Political development. New yo knopf. 1965.

64– Orum, Anthony M. : gntrodutian, to political Socuogogy Stages . Printice – H Englewood Cliffs, New jersey, 1978.

63– Parssons, Talcott :Structure and process in Modern Society. Glenc Illinois, 1960.

Parssons Tuleott

64– :Sociological Theory and Modern Society. The Free prrr, N York, 1967.

65– pirages, Dennis :Managing political Conflict. Nelson, london, 1976.

66– Pye, Lucian W.: Comparattive Politics and Political developmrnt, Politics in Transitional Societies edited by Harvey Kebschull, Appleton – Century – Crofts, New Yo 1973.:

67 – :Aspects of Political development. Little, Brown a Company, 1966.

68 – Pye, fucian and Verla, Sydney: Pritical Culture and Politi development. Princeton. Princeton university Pre 1955.

69- Rokkan, Stein:Mass politics, Studies in political Sociology. The Free press, New York, 1970.

70 - Rosenbaum, Walter A.Political Calture. Thomas Nelon, London, 1975.

71 - Runciman, W. G. : Social Science and Political Theory. Combridge University Press, London, 1971.

72- Rush, Michael and Althoff, philip :An Introduction To political Sociology. Thomas Nelson and sons, london, 1971.

73- Russell, Bertrand :power, A New Social analysis. George Allen and Unwin, lodon, 1957.

74- Sartori, Giovanni:From the Sociology of politics To political Sociology : in : S.M. lipset (editor) : politics and the Social Sciences, op. cit.

75- Scalapino, Robert:japan, between Traditionalim and democracy, in : Sigmund Neurmann (editor) : Modern political parties. Chicago University press, 1966.

76- Short, john R.:An gntroduction to polical geography. Routledge and kegan paul .1982.

77- Smith, Denis Mack: Italy, amodern History. An Arbor, University of Michigan press, 1955.

78- Soltau, Roger H. :An Introduction to Poltics longman, london, 1968.

79- Stewart, Michael :The British Approach to politics George Allen and Unwin | , london, 1961.

80- Taylor, peter j.: political. geography. longman, london, 1985.

81- Tryman, David :The Governmental process, political Intersts and public opinion. Alfred A. Knopf, New York, 1971.

82- Walter, E.V. : power and Violence, in : American political Science LVIII, June 1964.

83- Wasby, Stephen L :Political Science, The discipline and its Dimensious. Scientific Book Agency, Culcutta -1,1972.

84– Weber, Max:The Theory of Social and economic organization.

85– The Free press, New york 1947.

86– WeLdon, T. W. :The Vocabulary of politics. pelican, Lond 1965.

87– Wells, Allon :Social Institutions, Heinemann, London , 1970.

88– Wiseman, H. :Victor : politics, The Master Science. Routlec and Kegan paul, London, 1972.

باللغة الفرنسية

1- Althusser, Louis : Montesquieu, La polilque et L'Histoire, P.U.F. Paris, 1959.

1959.

3- :La Science politique en France. in : La Science politique Contemporaine, op. cit.

4- La Socilogie politique, in :Revue de L'enseignement Superieur 1965, No. 1.

5- Auby, jean - Marie :In Droit, Economie et Sociologie, Travaux du 6 e Collogue des Faculte's de droit ed des Sciences Economiques, Toulouse 28- 31 Mai, 1958. Dalloz, paris, 1959.

6- Badie, Bernad : le deveeloppent poltitque. Paris, Economica, 1980.

7- Badie, Bernard :Culture et politique. paris, Economica, 1983.

8- Baguenard, jacques :L'Univers politique, P.U.D.P.U.F. paris, 1978.

9- Balandier, Georges :perspectives de la Sociologogie Contemporraine. P.U.F. paris, 1968.

10- : Anthropolgie polique. P,U.F. paris 1959.

11- Bastide, Georges :in, Droit, Econmie et Sociologie op. cit.

12- Billy, jacques :Les Techniciens et le pouvoir. P.U.F. paris, 1960.

13 - Blamond, E. :Technique Parlementaire, on:Technique et Politique Couvrage Collectif. P.U.F. Paris, 1968.

14 - Bouthoul, Gaston: Sociologie de la Politique. P.U. F. Paris, 1877.

15 - : Histoire de la Sociologie. P. U.F. Pariis, 1956.

16- Bruhl, Henri - levy: Aspects Sociologiques du droit.M. Riviere, Paris, 1955.

17 - Buffelen, Jean - Paul: Introduction a la Sociologie Politique. Masson et Cie, Paris, 1969.

18- Burdeau, Georges: Methode de Scienoe Politque Dalloz, Paris, 1959.

19- :Traite de Scienoe Politque. L.G.D.J. Paris, q969, T.4.

0 - Cadeat, Jacques Intitutions Politiques et droit Constitutionnel. L. G.D.J. Paris, 1979.

21 – Castellan, Yvonne:Initiation a la Paychologie Sociale. Armand Colin, Paris, 1974.

22– Caute, David: Franz Fanon. Tradwt de l'anglais Par guy Durand. Seghers, Taris , 1970.

23– Charlot, Jean: Les Partis Politiques. Armand Colin, Paris, 1971.

24– Cot, Jean – Pierre et Mounier, Jean – Pierre: Piur Une Sociologie Politique. Editions du Seuil, Pars, 1974, 2 Vol.

25 – Cuvillier, Armand: Manuel de Sociologie. P. U. F. Paris, 1960.

26– Devses, Jean: Les Forces Spiriruelles et la Politiue exterieure de la France. in: la Politique erangere et ses Fondements, Armond Colin, Paris, 1954.

27– D. Jordhevic, Jovan:Politique et Technique Sociale en democratie Sociole, in: Politique et Technique, op. Cit.

28– Dogan, Matlei,et Pelassy, Dominique: Sociologie Politique. Comparative. Paris, Economocq ,1982.

29– Dogan, matlei et Pelassy, Dominique: la Comparaison intrnationale en Sociologie Politique. Paris, ti Grairie Tecnique, 1980.

30– Duverger, Maurice :les partis politiques, Armand Colin, paris, 1954.

31– :Methodes de Science politique P.U.F. paris, 1954.

32– :Methodes des Sciences Sociales P.U.F. paris, 1956.

33– : De la dictqture. julliard, paris, 1961.

34– :Institutions politiques et droit Constitionnel. P.U.F. paris, 1963.

35- Duverger, maurice :ntroduction a la politique. Gallimard, paris, 1964.

36- :Institutions politiques et parsonnalisation du pouvoir in: la personnalisation dupouvoir (ouvrage collectit). P.U.F. paris 1964.

37- :Sociologie politique. P.U.F. paris, 1967.

38- :Introduction a une Sociologie des Regimes politiques in : Georges Qurvitch ed, : Traite de Sociologie. P.U.I paris, 1969, 2T.

39- :Sociologie des partis poltitique, in Traite de Sociologi op. cit

40- . : Sociologie de la politique. P.U.F. paris, 1973.

41- Eisen Mann, Charles: Sur L'opjet et la Methode des Scienc politiques, in : la Scienve politique Contemporaine op. cit.

42- Fanon, Franz :les damne's de le Terre. Francois Maspero, par 1961.

43- Freund, julien :L'essnce de la politique. : ¿ Editions du Se paris, 1965.

44- Ganon, louis : La Science politique en Urugnay au Cours d Trente aneees, iN : la Science politique Cintempor- aine, cit.

45-gonidec P.F. et charin:les Relations internationales Edito Montchresien, paris 3e edition 1981.

46- Gramsoi, Antonio : Gramaci dans le Taxte. Edition Sociales, Pa 1975.

47 - Hauriou, Andre: Gicquel, Jean Gelard, Partrice:Droit Constitution etInstitutions Politiques.Editions Montchrest Paris,1975.

48- Lancelot, Alon: Lws attitudes Politiques P. U.F.Paris, 1974.

49-- Lapierre, Jean - William : Le Pouvoir Politique P. U. F. Paris, 196

50 - Maspetiol, Roland: La Socitté Politique et le droyt.Edit Mpntchrestien, Paris,1957.

51 – Me'gret, Maurice :ta. guerre Psychologique.P. U. F. Paris , 1956.

52 – : f action Psychologique.figraitie Arrheme Fayard , Pris, 1959.

53– Mendras, Henri : Elements de Sociologie. ArmandColin, Paris, 1971.

54 – Meynaud, Jean : Les Groupes de Pression enFrance.Armand Colin, Paris, 1968.: Les Groupes de Pression. P. U. F.Paris, 1960.

56– Montesquieu: L'Esprit des Lois. ClassiquesGranier, Paris, 1956.

57 – Morang, Jean : Les Libertes Publiques P. U. F.Paris, 1979.

58– Moreau, Jacqes, Dupuis, Georges, Georgel, Jaoques:Sociologie Politique.Sociologie Politique.Editions Cujas, 1966.

59– Edgar : L'industrie Culturelle. in:Communication, No, 1.

60– Pinto, R Roger et Grawitz, Madeleine:Methodes des Sci ences Sociales.Dalloz, Paris, 1971.

61– Pirou, Gaetan :Introduction a LeconomiePolitique Sirey, Paris, 1967.

62– Poulonrzas, Nicos:Pouvoir Politique et ClassesSociales. Francois Maspero,Paris, 1971.

63–Prelot , Marcel ;la Science politique.P.U.F paris, 1961.

64– ;Instituions politiques et droit Constitutionel. Dalloz, paris, 1972.

65– ;Sociologie politique. Dalloz, paris, 1973.

66– Rentchink, Pierre:Hayal, Andre, de Senarclens, pierr :les orphelin Menent–ills Le Monde ¿ Editions Club pour Vous, paris, 1979.

67– Rivero, J. :ie Statut des Techhiques de Formation de l'Opinion publique, in ; l'Opininn publique, (Couvrare collecitf) P.U.F. paris, 1957.

68– Roche, jean :les libertai's publiques. Dalloz, paris, 1974.

69- Rocher, Guy ; Introdction a la Sociologie politique. Editions HMH, Ltee paris, T11.

70-Salvadori, Massimo:in la Science po. Contemporaine, OP.C t

71-Schwartzenberg. Roger-Gerard :Sociologie polilque. Editions Montchrestien, paris, 1977.

72- Schaff, Adam :la Coneption du Materialisme dialectique en Science politique, in :la Science politique Contemporaine, op.cit.

73- sigIried Auder : le probleme de L'Etat au xxe Siecle en Fonction des Transfar- mations de la paoduction, in : politique et Technique, op. cit.

74- Stoetzel, jean :la psychologie Sociale. Flamarian, paris, 1978.

75- Toulemond, Bernard :Manuel de Science politique publications de l'Universite de lille 3, 1979.

76- Weber, Max :Economie et Societe plon, paris, 1971.

77- :le Savant et le politique. Editions 10-18, paris, 1959.

78- Wolff, jcques :Sociologie Economique. Editiions Cyjas, paris, 1971.

المحتويات